



جَامِعَةُ أَلْأَسْكَنْدَرِيَّةِ
ALEXANDRIA
UNIVERSITY

جامعة الإسكندرية

كلية الآداب

قسم التاريخ والآثار المصرية الإسلامية

المحن والأزمات الإقتصادية في العراق خلال العصرين

البويهى والسلجوقي

(٣٣٤ - ٥٩٠ هـ / ٩٤٦ - ١١٩٣ م)

**Misfortunes and crises in Iraq during the
Seljuk and El bouihi era (334 - 590 H - 946 -
1193 AB)**

رسالة مقدمة من الطالب

هيثم محمد محمد السائيس

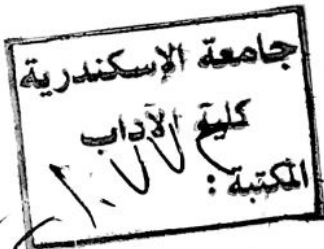
لنيل درجة الدكتوراه في التاريخ والحضارة الإسلامية

إشراف

أ.د/ حمدى عبد المنعم حسين

أستاذ التاريخ والحضارة الإسلامية

كلية الآداب - جامعة الإسكندرية



١٤٣٩ هـ / ٢٠١٨ م



كلية الآداب

قسم التاريخ والآثار المصرية والإسلامية

المحن والأزمات الاقتصادية في العراق خلال العصرين البويهى والسلجوقي

(٣٣٤هـ - ٥٩٠هـ / ٩٤٥م - ١١٩٣م)

رسالة مقدمة

صمن متطلبات درجة دكتور الفلسفة في

التاريخ

مقدمة من

هيثم محمد محمد السائيس

ليسانس الآداب - كلية الآداب - جامعة الإسكندرية ٢٠٠٧م

ماجستير الآداب في التاريخ - كلية الآداب - جامعة الإسكندرية ٢٠١٣م

٢٠١٨ م

رقم الصفحة	الموضوع
٢	مقدمة الدراسة
١٢	دراسة تحليلية لأهم المصادر والمراجع
٢٩	تمهيد : العوامل الجغرافية التي أثرت في تاريخ العراق
٣٠	الجغرافيا الطبيعية للعراق
٣٥	الخريطة السياسية للعراق
٤٦	تحديد معنى محنة وأزمة إصطلاحا
	الفصل الأول
	الظروف السياسية للعراق في العصرين البويهي والسلجوقي
	وأثرها في ظهور الأزمات الإقتصادية
٥٢	المبحث الأول : الأزمات السياسية بين الخلافة وسلاطين بني بويه والسلجقة
٥٤	دخول بني بويه العراق
٥٥	العلاقات بين البويهيين والخلافة : خلافة المستكفي
٥٨	خلافة المطيع لله
٦٥	الطائع لله
٧٢	القادر بالله
٧٨	القائم بالله
٨٠	علاقة السلجقة بالخلافة
٨٤	خلافة المقتدي بأمر الله
٨٦	خلافة المستظهر بالله
٨٩	خلافة المسترشد بالله
٩٢	خلافة الراشد بالله

٩٣	خلافة المقتدي لأمر الله
٩٨	المبحث الثاني : أثر شغب الجند علي الاقتصاد
٩٩	أولا : شغب الجند البويهى
١١٢	المبحث الثالث : المصادرات المالية وأثرها في ظهور الأزمات الاقتصادية
١١٢	العهد البويهى
١١٢	الخلفاء
١١٣	الوزراء
١١٥	الموظفين
١١٦	العامة
١١٨	العهد السلجوقي
١١٩	الخلفاء وكبار رجال الدولة
١٢٠	العامة
	الفصل الثاني
	الحالة الاقتصادية العامة للعراق في العصرين البويهى والسلجوقي
١٢٤	المبحث الأول نظام الإقطاع الزراعي وأثره في ظهور الأزمات الاقتصادية
١٢٥	تعريف الإقطاع
١٢٧	نشأة وأثر الإقطاع في البلدان الاسلامية
١٣٤	الإقطاع في العراق قبيل العهدين البويهى والسلجوقي
١٣٧	الإقطاع في العراق خلال العهدين البويهى والسلجوقي

١٤٤	النتائج العامة لسياسة الاقطاع
١٥٢	المبحث الثاني : حالة الأسواق ونقص قيمة العملة
١٥٢	أولا التجارة في العهدين البويهى والسلجوقي
١٥٧	ثانيا : أحوال الأسواق في العراق خلال العهد البويهى والسلجوقي
١٥٧	المعاملات المالية وأثرها في الأسواق العراقية :
١٦٢	نظام الصيرفة
١٦٣	نظام الجهبذة
١٦٣	نظام السفتجة
١٦٤	ثالثا : نقص قيمة العملة في العصرين البويهى والسلجوقي
١٦٤	في العهد البويهى
١٦٧	في العهد السلجوقي
١٦٩	المبحث الثالث : أثر الضرائب علي الحالة الإقتصادية للعراق
١٦٩	العهد البويهى / أنواع الضرائب
١٧٤	العهد السلجوقي / أنواع الضرائب
١٧٩	طرق الجباية وأثرها علي الحياة الاقتصادية
١٧٩	طرق الجباية في العهد البويهى
١٨٤	طرق الجباية في العهد السلجوقي
	الفصل الثالث : الحركات الإجتماعية وأثرها علي تدهور الإقتصاد في العراق خلال العصرين البويهى والسلجوقي :
١٨٩	المبحث الأول : الفتن بين السنة والشيعه وأثرها علي حركة الإقتصاد في

	العراق
١٩٠	أهم مراحل الصراع بين الطرفين وأسبابها
٢٠٥	النتائج العامة للصراع
٢١٤	المبحث الثاني : حركة العياريين والشطار وأثرها علي الأحوال الإقتصادية في بلاد العراق . التعريف اللغوي والاصطلاحي للعياريين والشطار
٢١٧	هدف الحركة التنظيمي وفلسفتها ضد السلطة ولنصرة العامة
٢٢٥	العياريون والشطار قبيل العهدين البويهى والسلجوقي
٢٢٨	السرد الحولي لحركة العياريين والشطار خلال العهدين البويهى والسلجوقي
٢٤٩	هل كان العياريون سبباً أم نتيجة للأزمة الاقتصادية (نتائج عامة)
٢٥١	المبحث الثالث : دور العلماء في التصدي للمحن والأزمات في بلاد العراق .
٢٥١	العلماء في المجتمع العراقي وتقسيمهم إلى علماء فقهاء وعلماء دنيا
٢٥٣	دور العلماء والفقهاء في مواجهة الفساد السياسي
٢٥٨	دور العلماء في مواجهة الكوارث الطبيعية والوبائية
٢٦٦	دور العلماء في الفتن الاجتماعية
٢٦٩	دور العلماء والفقهاء في الحد من الفقر
	الفصل الرابع : الكوارث البيئية والطبيعية في العراق خلال العصرين البويهى والسلجوقي وأثرها في ظهور الأزمات الاقتصادية :
٢٧٣	معنى الكارثة اللغوي والاصطلاحي

٢٧٤	المبحث الأول : الفيضانات والسيول والبرد وأثرها في ظهور الأزمات الاقتصادية
٢٧٤	الفيضان
٢٧٧	السيول
٢٧٧	البرد
٢٧٨	السرد الحولي لأهم الظواهر الطبيعية في العراق خلال العصرين البويهري والسلجوقي
٢٩٦	الزلازل والظواهر الفلكية وأثرها في ظهور الأزمات
٣٠٠	المبحث الثاني : إنتشار الامراض والأوبئة وأثرها علي الحالة الاقتصادية
٣٠٤	أهم الامراض والأوبئة التي ضربت العراق / الأمراض المعدية
٣٠٥	الطواعين
٣٠٩	الحميات
٣١٠	الخوانيق
٣١١	علة مركبة من الدم والصفراء
٣١١	الجدي
٣١٢	السرسام والبرسامية
٣١٣	أمراض أصابت الحيوانات والماشية
٣١٥	المبحث الثالث : إنتشار المجاعات وغلاء الأسعار وأثره في تدهور الحالة المعيشية للعامة
٣١٥	مفهوم الجوع اللغوي والاصطلاحي

٣١٦	أسباب المجاعات التي ظهرت في العراق خلال العصرين البويهي والسلجوقي
٣٢٠	السرد الحولي لأهم موجات الغلاء والمجاعات خلال العصرين البويهي والسلجوقي
٣٣٥	النتائج العامة
	الفصل الخامس : الأزمة الإقتصادية وأثرها علي العامة في العراق خلال العصرين البويهي والسلجوقي :
٣٤١	المبحث الأول : حركة الدخل والفارق بين طبقة الحكام والرعية
٣٤٢	في العهد البويهي :
٣٤٢	الخلفاء
٣٤٥	الأمراء البويهيين
٣٤٨	الوزراء
٣٥١	الفئات الأخرى
٣٥٣	العامة
٣٥٨	في العهد السلجوقي
٣٥٨	الخلفاء
٣٦٠	السلاطين السلاجقة
٣٦٢	الوزراء وكبار رجال الدولة
٣٦٥	الطبقة الوسطى
٣٧٠	العامة

٣٧٣	المبحث الثاني : مظاهر مستوى المعيشة عند العامة
٣٧٥	العادات الغذائية للعامة
٣٧٨	العادات الصحية للعامة
٣٨١	ظاهرة الفقر والجوع والشحادة
٣٨٤	دور وأحياء الفقراء وعاداتهم اليومية
٣٨٨	الخاتمة
	الملاحق
٣٩١	ملحق ١ : أسعار الخبز خلال الفترة السلجوقية
٣٩٢	ملحق ٢ : الخلفاء العباسيون المعاصرون للفترة البويهية والسلجوقية
٣٩٣	ملحق ٣ : أسعار الصرف في العراق خلال الفترة البويهية
٣٩٤	ملحق ٤ : رواتب بعض الموظفين والجند في الفترة البويهية
٣٩٥	ملحق ٥ : جانب من المصادرات لبعض رجال الدولة في الفترة البويهية
٣٩٧	قوائم المصادر والمراجع

المقدمة

تعتبر الأزمات الاقتصادية والمحن التي تتعرض لها الدول ، من أهم المظاهر على ضعف الدول أو قوتها ، فعلى حسب وجود الأزمات الاقتصادية أو تلاشيها ، تكون قوة الدولة ، فالعلاقة بينهما طردية ، تزداد وتنقص علي حسب وجود الأزمة وأيضاً تعاطي مؤسسات الدولة مع هذه الأزمات والمحن التي تتعرض لها .

وبسبب أهمية هذه الأزمات في وجود الدول كما سبق ، يأتي أهمية دراسة هذه الأزمات تفصيلاً في التاريخ العام لدول العالم ، ولا سيما الدول الإسلامية ، حيث تتعرض الدراسة الموسومة بالمحن والأزمات الاقتصادية في العراق خلال العصرين البويهي والسلجوقي ، إلي موضوع في غاية الأهمية في هذه الفترة ، حيث كانت العراق في تلك الفترة تعيش أسوأ عصورها ، فالمؤرخين المعاصرين قسموا في تناولهم تاريخ الدولة العباسية التي قامت في العراق عام ١٣٢هـ / ٧٤٩م إلي أربع عصور تمتد بين القوة إلي الضعف ، فالعصر الأول والذي أمتد قرابة القرن من الزمان ، كانت الخلافة من القوة بحيث تستقل برأيها وسياستها سواء الداخلية والخارجية ، لذلك ؛ إذا تطرقنا إلي مفهوم المحنة والازمة ، سنجد أن الدولة العباسية ومركزها في العراق لم تتعرض الي تلك الأزمات إلا قليلاً ، وحتى لو وجدت ، فسيكون التعامل معها ناجعاً أما العصر العباسي الثاني والمعروف بعصر نفوذ الأتراك ، فنجد أن هذا العصر بدأ بالضعف يسرى في أوصال الدولة ، ففتكت ، وبدأ مصيرها محتوماً بين مطرقة الأتراك القادة في الجيوش العباسية ، وبين سندان الظروف الخارجية التي أتضح منها تفكيك الولايات العباسية لتصبح دولاً مستقلة سواء في المشرق أو المغرب ، ولتصبح العراق مركز الخلافة معرضة إلي الفتن الداخلية والمعارك الجانبية بين الخلافة والقادة الأتراك ، لتعم الفوضى أرجاء العاصمة بغداد ، ومنها إلي جميع المدن العراقية ، فأشتد الغلاء وزادت الأزمة الاقتصادية بعد الإهتمام بالري والزراعة والصناعة وإضطراب التجارة خاصة مع اشتداد ثورة الزنج في الأقاليم الجنوبية من العراق ، وأيضاً الخطر القرمطي الخارجي الذي كان يهدد دار الخلافة نفسها في بعض الأوقات ، كل هذا ساهم في بروز الأزمات الاقتصادية ، وتدهور المجالات الأساسية في الدولة ، وظهور العياريين والشطار وهم من أبرز العوامل التي ساهمت في ظهور الأزمات وكانت من نتائجها الخاصة ، وقد استمرت هذه الظاهرة وتطورت في العصرين التاليين مناط الدراسة وهما العصرين البويهي والسلجوقي .

أما الدولة العباسية في العصر الثالث وهو عصر تسلط البويهيين علي الخلافة العباسية ، فالظروف السياسية يتضح منها إنحطاط مكانة الخلافة قبلها ، والخلاف الذي نشب بين الخلافة

والبريديين ، وهو ما أشعر العامة بالفراغ السياسي التي تعاني منه الخلافة العباسية في تلك الآونة ، وهو ما جعل قوة جديدة تنتظر الي الخلافة نظرة طمع خاصة ، فهذه القوة كانت قوة بني بويه الديلم في فارس ، والذين سرعان ما نمت قوتهم في هذا الإقليم ، وكونوا دولتهم الوليدة والتي كان يحكمها "أحمد بن بويه" وكان من المنطقي أن ينظروا صوب العراق مركز الخلافة الضعيف ، وهو ما تم بالفعل من دخول البويهيين بعدما أستتجد القواد في بغداد بهم وطلبوا منه المسير الي بغداد بل أستقبله الخليفة المستكفي بالله الذي أحتفي بهم من أجل التخلص من الأخطار الداخلية المحيطة به ولقبهم باللقاب الملك وذلك في ٣٣٤هـ / ٩٤٥ م .

ولقد كان بني بويه ينظرون الي الخلافة نظرة خاصة ، حيث كان البويهيين من الشيعة ، وقد فكر معز الدولة علي سبيل المثال من القضاء علي هذه الخلافة وتعيين أحد العلويين مكانها ولكن منعه من ذلك أسباب عدة ستوضحها الدراسة في مجمل الحديث عن الدولة البويهية .

أما ما يخص الدراسة وهي الناحية الإقتصادية في هذا العصر ، فلم تتحسن الناحية الإقتصادية إلا قليلا ، فقد تعرضت العراق في أوائل هذه الدولة علي سبيل المثال الي أزمة غلاء شديدة أدت الي أكل الناس الميتة والكلاب وهو ما أدت الي إنتشار الأمراض والأوبئة وقد أشتهر العصر البويهي الي تعرض بلاد العراق الي أزمات كثيرة بسبب التطاحن بين الجند في بغداد العاصمة ، وتعرض البلاد الي كوارث طبيعية أدت الي تدهور الزراعة خاصة ، وظهور الأمراض والأوبئة ، والتي ساهمت في إشتداد الغلاء بين العامة ، والتي تسطرها كتب المؤرخين بالسنوات والتفاصيل ، كما أزداد ظهور العياريين وهجماتهم علي الأسواق في بغداد ، وتناقص السلع الأساسية في هذه الأسواق وغيرها من المظاهر التي أدت الي الأزمة الإقتصادية في هذا العصر وهو ما سنتناوله الدراسة بالبحث ويمزيد من التفاصيل .

أما العصر العباسي الرابع فهو منذ إنهيار دولة بني بويه المسيطرة علي الخلافة الي إنهيار الخلافة العباسية علي يد المغول في عام ٦٥٦هـ / ١٢٥٨م ، وهو العصر المسمي بالعصر السلجوقي ، و الدولة السلجوقية التي قامت في إيران ثم أمتدت بعد ذلك الي العراق والشام وآسيا الصغرى .

وكانت تنتمي هذه الدولة إلي قبائل الغز الأتراك ، أما عن دخولهم العراق فكان منطقيا خاصة في ظل ضعف دولة بني بويه ، فبعد إستيلاء طغرلبيك وهو أحد احفاد سلجوق علي خراسان و ٤٢٩هـ / ١٠٣٧م ، أستتجد الخليفة العباسي القائم بأمر الله بالسلطان طغرلبيك لإنقاذه من

البويهيين؛ فانتهاز السلطان هذه الفرصة، وسار بجيوشه إلى بغداد، ودخلها في عام ٤٤٧هـ/

١٠٥٥م، ومن هنا يبدأ عصر سيرة السلاجقة الأتراك علي مقدرات الخلافة .

أما عن الحالة العامة في البلاد العراقية ، والإقتصادية خاصة فقد كانت متدهورة للغاية بسبب ضعف دولة بني بويه ، والكوارث التي حلت بالعراق ، ومنها سيطرة أبو الحارث أرسلان البساسيري علي بغداد ومحاولته الجدية للقضاء علي العباسيين السنة لصالح خلفاء الفاطميين في القاهرة ، فكان طبيعيا أن يمتد هذا التدهور السياسي للإقتصاد وتشهد بغداد تدهورا إقتصاديا كبيرا أمتد الي أوائل عهد السلاجقة ويصبح مسئولية الإصلاح الإقتصادي علي كاهل السلاجقة.

ولم تكن الحياة الإقتصادية في العراق في العهد السلجوقي مزدهرة طول الوقت ، حيث شهد العصر السلجوقي أحداثا أثرت علي الناحية الإقتصادية ، حيث كان يتميز هذا العهد بالفساد الإقتصادي والإستغلال ، بالرغم ما فيه من مسئولين عظام كنظام الملك الطوسي وزير السلطان السلجوقي ملكشاه ، إلا ان هذا الفساد كان من المؤثرات الخاصة في هذا العصر علي إقتصاد العراق .

كما شهد فتن داخلية وإقتتال داخلي أثرا علي الناحية الإقتصادية وغلق الأسواق مما أدي الي الغلاء ، ونقص الموارد والسلع الأساسية ، كما كان للكوارث البيئية أثرا كبيرا علي الحياة الإقتصادية وظهور الأزمات كالفيضانات والزلازل والبرد والرياح التي أدت الي تدهور الزراعة ونقص المحاصيل ومن ثم تدهور الصناعة والتجارة ونقص الاموال والخزينة .

وعلي الرغم من الترتيبات الإدارية التي قام بها السلاجقة لتدارك الوضع الاقتصادي الصعب وقد نجحوا في ذلك في أوقات كثيرة إلا ان سلبيات اخري ظهرت علي السطح وأثرت في ظهور محن وأزمات إقتصادية حفلت بها بداد دار الخلافة وباقي البلاد العراقية .

و تكمن أهمية الدراسة في إظهار الناحية الإقتصادية للعراق وأهم الأزمات التي مرت عليها خلال العصرين البويهي والسلجوقي ، هذا من الناحية العامة ، اما من الناحية الخاصة فقد كانت للناحية الإقتصادية المتدهورة آثار إجتماعية بعيدة المدى ومنها :

- تحديد مواطن الفتن والصراع الإجتماعي خاصة بين سكان بغداد من السنة والشيعة كمثال أن للأزمات الإقتصادية آثار إجتماعية عميقة أثر علي مايسمي حديثا بالسلام الإجتماعي ، وتحديد أهمية الأزمات الإقتصادية في ظهور هذه الصراعات الإجتماعية .

- ظهور حركة العياريين وذلك من خلال مناقشة الإشكاليات التي جعلت هذه الحركة مظهرا هاما علي وجود الأزمات الإقتصادية التي شهدتها العراق ، ومن خلال التسلسل التاريخي لهذه الحركة الإجتماعية .

- إبراز مظاهر مستوي المعيشة للعامة خلال العهدين البويهى والسلجوقي ، وكيف أثرت الناحية الإقتصادية وظهور المحن والأزمات علي العامة وتدهور مستوي المعيشة وتدهور الدخل الخاصة بهم .

- إبراز الناحية الخدمية للدولتين البويهية والسلجوقية ومحاولاتهم في وقف التدهور الإقتصادي في بعض الأحيان والإنجازات الإقتصادية التي قامت بها الدولتين .

- الفرق بين دخول الخلفاء والوزراء والسلطين وبين العامة ، وكيف كان البذخ والترف في بعض الأحيان يساهم في تفاقم الأزمات الإقتصادية ، وماهي أسباب المصادرات المالية وأهم مظاهرها .

إشكالية الدراسة :

- يعتبر الحديث عن المحن الإنسانية لا سيما الإقتصادية منها من أهم ما يرتبط في التاريخ العام من مشكلات أهمها تحديد معني المحنة الإنسانية والكوارث التي تحل بالبلدان المنكوبة ، ومدي عمق الأزمات الإقتصادية وتأثيرها في حياة الإنسان ، هذا بشكل عام ، أما من ناحية التاريخ الإسلامي ، فقد كانت المحنة والأزمة الإقتصادية لها تأصيل عقدي في حياة المسلمين ، فقد ربطوا الأزمة بغضب الله أو لأسباب دينية يستحقها الإنسان والمجتمع الذي يبتعد عن مساره الصحيح الذي كفل الله له الحماية والرعاية المعنوية والمادية مثل الإكثار من الثمار والرزق من الطيبات .

- أما الإشكالية في موضوع البحث وهو تاريخ المحن والأزمات الإقتصادية في العراق خلال عشرين من أهم العصور التي مرت في تاريخ هذا البلد وهما العصرين البويهى والسلجوقي أو ما يسميه العصر العباسي الثالث والرابع ، فتكمن الإشكالية الخاصة بالبحث في كيفية ربط المحنة والأزمة الإقتصادية بالنظام العسكري البويهى والسلجوقي وما ترتب عليه من كوارث إقتصادية حلت بدار الخلافة وباقي البلاد العراقية . هذا عن السؤال الأهم في هذه الدراسة .

- ومن خلال الدراسة أيضا يأتي السؤال الثاني المرتبط بهذه الدراسة هو ماهو مدي تأثير نظام الإقطاع في دولتي بني بويه والسلاجقة في الحياة الإقتصادية العراقية خاصة الزراعة وهو ما ربط الحياة العسكرية بالإقتصاد بشكل كبير ، حيث نجد في كتاب سياست نامه لنظا الملك

الطوسي أحد أكابر وزراء السلاجقة والمسئول الكبير الذي ربط الإقطاع العسكري بالحياة المدنية فهنا تأتي الإشكالية عن مدى العمق والأثر في إقتصاد العراق .

- الإشكالية الثالثة الهامة في تلك الدراسة هي حركة العياريون والشطار ، فتبرز الدراسة خلال عرض المبحث الخاص بهذه الحركة وأثرها علي إقتصاد البلاد ،تاريخ الحركة في التراث العربي الإسلامي ، وهل كانت حركة لصوصية تهدف الي السرقة ونشر الفوضى ، أما أنها كانت نتيجة خاصة للأوضاع السياسية وأيضاً الإقتصادية بمعنى أدق أيهما السبب والنتيجة ، الأوضاع الإقتصادية هي من أظهرت هذه الحركة أم ان الحركة تسبب في تدهور أسواق بغداد مثلاً ، وتدهور الناحية الإقتصادية .

- الإشكالية الرابعة التي تشغل رأس الباحث في هذه الدراسة المرجوة ، ماهو دور العلماء الحقيقي في تلك الأزمات ، سواء من ناحية التصدي للفساد الإقتصادي ، أو في حل جذري لتلك الازمات ، والعلماء أعني بهم علماء الفقه وحملة الشريعة الذي كان لهم الدور الأكبر بين العامة في العصور الوسطي ، وأيضاً علماء الدنيا من دارسي الهندسة والطب وغيرها من العلوم ، فمن المعروف أن بغداد كانت كعبة للعلم والعلماء ، هل كان لهم دوراً ولو هامشياً ، وهل كتابات المؤرخين أبرزت هذا الدور بالفعل أن همشته كعادة مؤرخي المسلمين ؟ ، بل هل كان للشعر والأدب دوراً في مظاهر الحياة الإقتصادية والأزمات أم لا ؟

منهج الدراسة :

ستعتمد الدراسة في تحليل الأحداث التاريخية بعد جمعها وهو ما يسمى بالمنهج التاريخي التحليلي ، وهو الذي يعتمد علي تجميع المادة العلمية التاريخية لكل مبحث علي حدة ، ثم تحليل ما تم جمعه من خلال إعطاء فرضيات ونظريات مستخلصة من تحليل الأحداث الخاصة بفصول الدراسة .

ويعتمد هذا المنهج علي نقاط منها :

- تحديد المشاكل التاريخية في إطار علمي .
- جمع وحصر المادة العلمية التاريخية .
- نقد هذه المادة إن وجدت بعض الإشكاليات الخاصة بها .
- تحليل هذه المادة ثم صياغتها .

الدراسات السابقة :

استفاد الباحث خلال تجميعه للمادة العلمية لهذه الدراسة المرجوة من بعض الدراسات السابقة عن

التاريخ الإقتصادي والاجتماعي للعراق في العصرين البويهى والسلجوقي مثل :

- كتاب تاريخ العراق الإقتصادي في القرن الرابع الهجري ؛ للدكتور عبد العزيز الدوري ؛ وهو الكتاب الأساس في تأريخ الإقتصاد للبلاد العراقية في أواخر العصر العباسي الثاني وبداية سيطرة البويهيين علي الخلافة العباسية ، وقد أستفاد الباحث منه في بعض التفصيلات الخاصة للحالة الإقتصادية العامة قبل تاريخ هذه الدراسة وفترة بداية حكم دولة بني بويه .

- دور العلماء في الحياة العامة في العراق خلال العصر السلجوقي ؛ وهي رسالة دكتوراه في جامعة أم القرى للدكتورة نادية عبد الصمد عبد الكريم ؛ وقد أستفاد منها الباحث في الفصل الثالث في المبحث الخاص بدور العلماء في مواجهة الأزمات الإقتصادية .

- الحياة الاقتصادية في العراق في العصر البويهى (٣٣٤-٤٤٧ هـ / ٩٤٥-١٠٥٨ للمباعدة

إيمان منير سعد محمد غنيم ؛ و مدي الإستفادة من هذه الرسالة ، في جميع فصول الدراسة .

- الكوارث الطبيعية في بلاد العراق و فارس إبان العصرين البويهى و السلجوقي ٣٣٤ -

٥٩٠ هـ / ٩٤٦ - ١١٩٣ م للباحث طه حسين عبدالعال حسين؛ وهي رسالة دكتوراه ،

وستستفيد منها الدراسة في الفصل الخاص بالكوارث الطبيعية خلال العصرين البويهى

والسلجوقي ، ومعرفة الآثار السلبية التي عقت هذه الكوارث من غلاء للأسعار وإنتشار

الأمراض والأوبئة ، وغيرها من النتائج .

و تحتوي الدراسة علي خمس فصول بخلاف التمهيد الخاص ودراسة تحليلية لأهم المصادر

والمراجع التي عنت بها هذه الدراسة ، أما التمهيد فهو يتحدث عن المقدمة الجغرافية للعراق ،

فالناحية الجغرافية تمثل الإطار الخارجي لهذه الدراسة ، فبدون جغرافية البلاد السياسية

والإجتماعية والإقتصادية ، يصعب البحث في أسباب الأزمات الإقتصادية ، وعدم معرفة طبيعة

النشاط الإقتصادي من زراعة وصناعة وتجارة ، وحركة لنهري دجلة والفرات ، وما تقوم به من

زيادة في المياة مما يؤدي الي المجاعات والأوبئة الناتجة عن الفيضانات وما تقوم به من غلاء

الأسعار وظهور الأزمات الإقتصادية ، ومن الناحية الإجتماعية بتوزيع السكان علي الأساس

الإثني والمذهبي والذي ساهم في الصراع الإجتماعي الذي ظهر كنتيجة للأزمات الإقتصادية .

يبقي في التمهيد الخاص لهذا الدراسة هو تحديد معني المحنة والأزمة إصطلاحا ، والتسلسل التاريخي للآزمات خاصة عند المسلمين ، ومحاولة تفسيرها في الإسلام من حيث أسبابها عند المسلمين ومحاولات إنتقاءها ومواجهتها عند حدوثها في البلدان الإسلامية .

بعد التمهيد ؛ يأتي الفصل الأول من هذه الدراسة بعنوان : الظروف السياسية للعراق في العصرين البويهى والسلجوقي وأثرها في ظهور الآزمات الإقتصادية ، ويضم خلال هذا الفصل ثلاث مباحث وهي ، الاول الآزمات السياسية بين الخلافة وسلطين بني بويه والسلجقة ، وكيف كانت الآزمات السياسية بين الطرفين مهينة لتدهور الحياة العامة للعراق والذي ساهم في ظهور الآزمات الإقتصادية وعدم وقف التدهور ، فكان دائما يوجد صراع خفي بين الخليفة العباسي والبويهيين ومن بعدهم السلجقة ، وفي هذا المبحث سنكون لنا وقفة مع هذا الصراع وإبرازه .

أما المبحث الثاني فهو يتحدث عن التقاتل بين الجند وأثرها علي الإقتصاد العراقي ، فكثيرا ماكان الإقتتال الداخلي أثره المباشر علي الأسواق وحركة التجارة في بغداد والمدن العراقية الأخرى ، فكانت تلك الفتن من المظاهر المباشرة لتدهور حركة الإقتصاد .

أما المبحث الثالث فيتناول ؛ المصادرات المالية التي كانت تتم بين الفينة والأخرى وكانت في الأغلب لأسباب سياسية ، ومن أجل تمويل الحملات العسكرية في العهدين البويهى والسلجوقي ، وكيف كانت لهذه المصادرات أثرا نعتبره غير مباشر علي حركة الإقتصاد .

ثم يأتي الفصل الثاني من هذه الدراسة والذي تم تخصيصه لإبراز الحالة الإقتصادية العامة ومظاهرها وهو بعنوان : الحالة الإقتصادية العامة للعراق في العصرين البويهى والسلجوقي ؛ ويضم ثلاث مباحث وهي : الأول ؛ ويتحدث عن حركة الإقطاع الزراعي وأثرها في ظهور الآزمات الإقتصادية ، وهو ما يسمى بالإقطاع العسكري ، خاصة في العهد السلجوقي والذي كان من المظاهر الخاصة لهذا العصر ، أما المبحث الثاني فهو عن حالة الأسواق في بغداد والمدن العراقية والصعوبات التي كانت تواجهها والكوارث التي حلت بها ، ومعه نقص قيمة العملة الذي كانت تهدد الإقتصاد دائما ، ومظاهر هذا النقص سواء علي الذهب والفضة .

أما المبحث الثالث ، فهو يتحدث عن الضرائب ونظام الإحتكار وأثره المباشر وغير المباشر علي حركة التجارة وعلي المحاصيل الزراعية وإرتباطه علي الأسعار وغلاءها وحركة الأسواق ومن ثم ظهور الآزمات الإقتصادية .

ثم يأتي الفصل الثالث الذي يحتوي علي المظاهر الإجتماعية لهذه الأزمات ويأتي بعنوان ؛
الحركات الإجتماعية وأثرها علي تدهور الإقتصاد في العراق خلال العصرين البويهى
والسلجوقي ؛ ويتحدث عن الحركات الإجتماعية التي ظهرت خلال الأزمات الإقتصادية وأثرها
في بعض الأحيان علي تفاقم هذه الأزمات ويتضمن ثلاث مباحث ؛ فأما الأول فهو الصراع بين
السنة والشيعه ، وكيف أن هذا الصراع هدد المجتمع العراقي وأدي الي تفاقم المحن والأزمات
الإقتصادية وغلق الأسواق في أحيان كثيرة ؛ أما المبحث الثاني فهو يبحث في حركة العياريين
والشطار والتي ظهرت كأحدي النتائج علي ظهور هذه الأزمات ، ونبحث في إشكالية خاصة في
تاريخ هذه الحركة ؛ أما المبحث الثالث فهو يتضمن دور العلماء في التصدي للأزمات والمحن
الإقتصادية ومظاهر ذلك من خلال كتابات كتب التاريخ العام كإبن الجوزي في المنتظم وإبن
الأثير في الكامل في التاريخ والذين تحدثوا ضمينا عن دور العلماء في تذكير الناس بعقاب الله
، وبقي أن نشير أن المبحث سيتضمن بحثا عن أسئلة خاصة عن دور العلماء سواء الفقهاء أو
علماء الدنيا في محاربة الأزمات الإقتصادية .

أما الفصل الرابع ؛ فيتحدث عن الكوارث البيئية والطبيعية في العراق خلال العصرين البويهى
والسلجوقي وأثرها في ظهور الأزمات الإقتصادية ؛ فهو يتضمن ثلاث مباحث ، فالمبحث الأول
يبحث في الزلازل التي عصفت بالعراق خلال العصرين المناط بهم البحث وأيضا الفيضانات
والسيول والرياح والبرد وكل هذه المظاهر الذي كان لها أثر مباشر علي تدمير المحاصيل
الزراعية وظهور غلاء الأسعار والمجاعات ؛ أما المبحث الثاني ، فهو يتحدث عن الأمراض
والأوبئة التي كانت نتيجة مباشرة عن الأزمات الإقتصادية ، وتسلسل هذه الأمراض من خلال
المصادر المعاصرة وكيف تم مواجهتها ؛ أما المبحث الثالث ، فهو يتحدث عن المجاعات
وغلاء الأسعار ، ويعتبر هذا المبحث تنمة ونتيجة للمبحثين الأول والثاني في هذا الفصل .

أما الفصل الخامس والأخير فهو عن الأزمة الإقتصادية وأثرها علي العامة في العراق خلال
العصرين البويهى والسلجوقي ؛ فيعتبر نتيجة لكل ما تم في الفصول السابقة ويتضمن مبحثين ؛
الأول يتحدث عن الفروق الخاصة بين الدخول للخلفاء والوزراء وأصحاب المناصب العليا وبين
دخول العامة والفارق بينهما وهي كنتيجة للأزمات الإقتصادية ؛ أما المبحث الثاني فيتحدث عن
المظاهر الخاصة لمستوي المعيشة للعامة خلال العصرين المناط بهم البحث .

وتتضمن الدراسة أيضا نقطة أخيرة قبل الخاتمة وهي تجميع نقاط من نتائج هذه الدراسة ، واهم ما تم إستخلاصه بين ثنايا فصول هذه الدراسة ، ثم الخاتمة ، ثم القائمة الخاصة بالمصادر والمراجع التي تم الإعتماد عليها خلال كتابة الدراسة .

الدراسة التحليلية للمصادر والمراجع

أولا : المصادر التاريخية :

- ابن الجوزي ، عبد الرحمن بن علي أبو الفرج ؛ (ت ٥٩٧هـ / ١٢٠٠م)^١ ، وضع ابن الجوزي عدد كبير من المصنفات ، وقد أستفاد الباحث من هذه المصنفات ، إلا أن أهم هذه الكتب على الإطلاق كان كتاب "المنتظم في تاريخ الملوك والأمم " دراسة وتحقيق محمد ومصطفى عبد القادر عطا ، نشر دار الكتب العلمية ببيروت ، ١٩٩٢م ؛ وقد رجع الباحث إلي الأجزاء ١٤ و ١٥ و ١٦ و ١٧ و ١٨ ؛ وقد حوى الكتاب علي معلومات في غاية الأهمية مما خدمت البحث وهي علي سبيل المثال :

- أحوال العامة في العهدين البويهى والسلجوقي
- السرد الحولي للأزمات الاقتصادية وموجات الغلاء والمجاعات التي مرت على العراق خلال العصرين البويهى والسلجوقي .
- السرد الحولي للأمراض والأوبئة التي مرت على العراق خلال تلك الفترة التاريخية .
- السرد الحولي للفتن المتلاحقة بين السنة والشيعة وهجمات العياريين والشطّار على الأسواق .
- السرد الحولي لشغب العسكر علي السلاطين البويهيين أو السلاجقة ، والآثار الإقتصادية المترتبة على ذلك وأهمها التأثير علي الأسواق التجارية .
- أستفاد الباحث من الوفيات التي ذكرها ابن الجوزي في كل سنة يؤرخ فيها ، سواء العلماء أو الفقهاء أو القادة العسكريين وغيرهم .
- الإستفادة من السرد لبعض الأحداث السياسية التي عاصرها ابن الجوزي نفسه ، ونقل عنه عدد من المؤلفين المتأخرين أشهرهم ابن كثير ، مما نخلص بنتيجة أن ابن الجوزي كان دقيقا في سرده هذا .

أما المصنف الثاني الذي أعتمد عليه الباحث خلال البحث من مؤلفات ابن الجوزي ؛ هو كتاب " شذور العقود في تاريخ العهود " ^٢ ، نشر الدكتور أحمد عبد الكريم نجيب ، عام ٢٠٠٦م ؛ وهو كتاب صغير إذا ما قورن بمجلدات المنتظم ، لكنه شديد الأهمية من حيث تركيزه علي التاريخ الإقتصادي والاجتماعي للعراق خلال العصرين البويهى والسلجوقي ، كما أعتمد علي

^١ (ابن الجوزي ، تاريخ الملوك والأمم ، دراسة وتحقيق محمد مصطفى عبد القادر عطا ، نشر دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٩٩٢م ، الأجزاء ١٤ و ١٥ و ١٦ و ١٧ و ١٨ .

^٢ (ابن الجوزي ، شذور العقود في تاريخ العهود ، نشر أحمد عبد الكريم نجيب ، مركز نجيبويه للمخطوطات ، ٢٠٠٦م .

السرد الحولي ، بحيث يختصر السنة في حدث أو حدثين بالكثير مما يوجي بتركيز وأهمية هذا الحدث ، وهو ما أفاد الباحث في التالي :

- السرد الحولي للكوارث الطبيعية من الزلازل أو الفيضانات التي مرت علي العراق وأثرت تأثيراً إقتصادياً .

- بعض الأحداث السياسية التي مرت علي العراق خلال الفترة مناط البحث ، والتي كان ابن الجوزي يسلط الضوء عليها دون غيرها .

- السرد الحولي لبعض الفتن الاجتماعية كالفتن بين السنة والشيعة والتي أثرت تأثيراً إقتصادياً علي العراق خلال تلك الفترة التاريخية .

أما المصنف الثالث من مصنفات ابن الجوزي وأعتمد عليه الباحث في الدراسة كتاب " مناقب بغداد " ^١ ، نشر مطبعة دار السلام في بغداد عام ١٣٤٢ هـ ؛ وهو أحد المخطوطات لهذا الكتاب ، وهو مخطوط صغير خصصه ابن الجوزي لمدينة بغداد ، لكنه كان يتحدث عن تفاصيل هامة بالنسبة للباحث ، فهو بشكل أساسي يتحدث عن بغداد المدينة من بناءها حتي عصر ابن الجوزي في عدة مواضيع مختصرة وقد استفاد الباحث من الكتاب في الآتي :

- حدود العراق القديمة ، وقد استفاد الباحث منه في التمهيد لهذه الدراسة .

- استفاد الباحث في ذكر أحياء بغداد ، وأهمها حي الكرخ ، وقد كان حياً مشتتلاً بالأحداث والتي ذكرها الباحث في عدة مواضع في فصول هذه الدراسة .

- الحديث عن بناء الحمامات والحديث عن العادات الصحية بها ، وقد استفاد الباحث من هذه النقطة في الفصل الخامس من هذه الدراسة والذي كان مخصصاً لأحوال العامة .

- مسكويه ؛ أبو علي أحمد بن محمد بن بن يعقوب ^٢ (ت ٤٢١ هـ / ١٠٣٠ م)

وقد ولد في فارس ما بين عام ٣٢٠ هـ / ٣٢٥ هـ - ٩٣٢ م / ٩٣٦ م ، وكان يطلق عليه بأبي علي الخازن ، وذلك لأنه كان خازناً لمكتبة ابن العميد وزير ركن الدولة البويهية ، ثم أنتقل لخدمة عضد الدولة البويهية الذي استخدمه أميناً لمكتبته وفي نفس الوقت كرسول أو سفير .

وبعد وفاة عضد الدولة اتصل بخلفاءه مثل صمصام الدولة وشرف الدولة وبهاء الدولة ، وفي نفس هذا الوقت كان قد تفرغ للتأليف والتدريس ، مستغلاً خبرته السياسية جرّاء إتصاله بسلاطين

^١ (ابن الجوزي ، مناقب بغداد ، مطبعة دار السلام ، بغداد ، ١٣٤٢ هـ .

^٢ (مسكويه ، تجارب الأمم وتعاقب الهمم ، تحقيق سيد كسروي حسن ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ٢٠٠٣ م ، الجزء الخامس .

الدولة البويهية ، ومعاصرته لكواليس الأحداث السياسية وإطلاعه على المؤلفات السابقة ومن هنا جاء أهمية مصنفه " تجارب الأمم وتعاقب الهمم " ، ولقد كان مسكويه غزير التأليف حيث أحصيه حوالي ٣٣ مصنفاً

إلا أن مصنفه هذا هو من بقي ، وهذا من حسن حظ المؤرخين المحدثين بلا شك .

ولقد أستفاد الباحث من هذا المصنف إستفادة قصوي في عدة مواضيع هامة شغلت الباحث أثناء الكتابة ، فلقد حوي كتاب مسكويه ومن بعده ذيله والذي سنتحدث عنه بعد قليل العديد من المعلومات القيمة عن الدولة البويهية ، وفيما يلي توضيح للإستفادة من هذا الكتاب :

- الأحداث السياسية والعلاقات بين البويهيين والعباسيين ، سواء كانت علاقات طيبة أو غير ذلك من المصادرات للخلفاء وإذلالهم في بعض الاحيان .

- أستفاد الباحث من نقطة المصادرات المالية ، فلقد أورد مسكويه العديد من المصادرات المالية للخلفاء ، ورجال الدولة من القضاة أو رجال الشرطة أو الوزراء أو غيرهم ، فلقد اثرت المصادرات في المناخ الاقتصادي للعراق خلال تلك الفترة .

- أورد مسكويه العديد من المعلومات في الشق الاداري للدولة البويهية ، مما أعطي الباحث رؤية أثناء الكتابة عن طبيعة الدولة البويهية الادارية والاقتصادية ، وفلسفتها القائمة علي الاقطاع الزراعي وغيرها من الأمور .

- أورد مسكويه معلومات إقتصادية قيمة عن العراق ، وعن إصلاحات معز الدولة وعضد الدولة الزراعية ، والتحدث عن النظام الضريبي علي البضائع وغيرها وهو مما أفاد الباحث بلا شك .

- أستفاد الباحث من معلومات قيمة حول الاقطاع الزراعي والاستيلاء علي الأراضي الزراعية وتوزيع هذه الأراضي علي الجند البويهيين ، بل وتعليق مسكويه علي هذه السياسة أنه ذات خراب علي العامة والفلاحين بالأخص ، وقد أوردتها الباحث في عدة مواضع من فصول هذه الدراسة .

- بالرغم من ميول مسكويه الشيعية ، إلا انه لم يكن مناصراً للدولة البويهية ، بل تحدث في عدة مواضع عن سياسة الدولة المخربة في بعض الأحيان ، إلا أنه لم يورد مثلاً الفتن بين السنة والشيعية ، فقد أثر فيما يبدو التركيز علي الحياة السياسية والاقتصادية والادارية للدولة البويهية وعلاقتها بخلفاء بني العباس .

- ابن العمراني ؛ محمد بن علي بن محمد ، ت (٥٨٠ هـ / ١١٨٥ م)^١ ، وقد اعتمد الباحث علي المخطوطة التي نشرها الدكتور قاسم السامرائي وقام بالتقديم والتحقيق فيها ، حيث تحدث السامرائي علي عدة مخطوطات لهذا الكتاب تجاوزت الخمس ، من ضمنها نسخة لايدن ، واسطنبول مجموعة فاتح او مجموعة بايزيد ، هذا إلي جانب نسخة باريس والتي ذكرها في مقدمة التحقيق لهذا الكتاب المشار آنفا .

وابن العمراني هو محمد بن علي بن محمد الرئيس ، وقد سمي الرئيس لأنه كان رئيسا أو واليا لمدينة سرخس في عهد السلطان سنجر السلجوقي ، وقد نقل الدكتور السامرائي عدة ترجمات له عند الذهبي والسيوطي وابن الفوطي وغيرهم موجودة في مقدمة التحقيق .

وما يهم الباحث في هذا المقام تناول ابن العمراني للتاريخ ؛ خاصة تاريخ الخلفاء ، حيث كان الكتاب مخصص لتاريخ الخلفاء الراشدين ثم الأمويين ثم العباسيين وهو ما يهم الباحث ، فلقد كان ابن العمراني مميّزا في تناوله لتاريخ الخلفاء ، فقد كان يورد نسب الخلفاء ثم الأحداث التي جرت في عهدهم ، وقد أستفاد الباحث من هذا الكتاب في :

- الحديث خلفاء بني العباس المعاصرين للدولة البويهية والسلجوقية علي السواء .
- الاستفادة من الأحداث السياسية الخاصة بالخلفاء ، ولقد كان الكتاب غنيا بهذه الأحداث التي سدت فجوة كتاب آخر وهو تاريخ الخلفاء لجلال الدين السيوطي والذي أعتمد عليه الباحث أيضا ، لكن ابن العمراني كان متقدماً في كتابة التاريخ وعن وروده أحداث لم ينقلها السيوطي في مصنفه .

- ابن الأثير ؛ عز الدين أبو الحسن علي بن ابي الكرم محمد الجزري ؛ ت (٦٣٠ هـ / ١٢٣٢ م) ومصنفه الأشهر الكامل في التاريخ^٢ ؛ وقد أعتمد الباحث علي نسخة هذا الكتاب من نشر دار الكتب العلمية في بيروت ، والتي حققها الدكتور محمد يوسف الدقاق عام ١٤٠٧ هـ / ١٩٨٧ م ، الأجزاء ٧ و ٨ و ٩ و ١٠ .

وكتاب الكامل في التاريخ يعتبر من كتب التاريخ العام ، حيث لم يخصص مصنفات خاصة بالعراق أو خاصة بالعصرين البويهي والسلجوقي كمصنفات كثيرة من ضمنها مصنفات ابن

^١ (ابن العمراني ؛ (محمد بن علي بن محمد) ، الإنشاء في تاريخ الخلفاء ، تحقيق قاسم السامرائي ،

دار الآفاق العربية ، القاهرة ، ١٤١٩ هـ / ١٩٩٩ م

^٢ (ابن الأثير ، الكامل في التاريخ ، تحقيق محمد يوسف الدقاق ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ١٤٠٧ هـ / ١٩٨٧ م ، الأجزاء ٧ و ٨ و ٩ و ١٠ .

الجوزي ، لكنه اعتمد علي السرد الحولي علي السنوات الهجرية ، بحيث يذكر أهم الأحداث السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية في شذرات في جميع البلدان الإسلامية تقريبا ، ومن ضمنها العراق والخلافة العباسية بلا أدنى شك .

وقد أستفاد الباحث من الأجزاء ٧ و ٨ و ٩ و ١٠ من هذا الكتاب في عدة مواضيع منها :

- الأحداث السياسية في العصرين البويهي والسلجوقي ، وعلاقات السلاطين البويهيين والسلاجقة بالخلافة العباسية ، والحروب التي دارت بين جميع هذه الأطراف .

- أستفاد الباحث من حوادث كل سنة ، حيث أورد ابن الاثير شذرات بسيطة عن الأحوال الاقتصادية والمجاعات والأوبئة والأمراض التي ضربت العراق خلال تلك الفترة ، فقد كانت شذرات بسيطة لكنها أفادت الباحث كثيرا .

- أورد ابن الاثير العديد من الأحداث التي لم يذكرها ابن الجوزي في مصنفات ، او مسكويه أو غيرهما ، مما غطي فجوة في الأحداث قد كانت ستحدث لو لم يقم الباحث بالاستعانة به .

ابن كثير^١ ؛ أبي الفداء إسماعيل بن كثير المتوفي عام ٧٧٤هـ / ١٣٧٢م :

ويعتبر ابن كثير من المؤرخين الذين أعتدوا علي النظام الحولي في السرد التاريخي ، خاصة في كتابه البداية والنهاية ، والتي أرخت لتاريخ البشرية من لدن آدم حتي وفاته في عام ٧٧٤هـ ، وقد اهتم كغره من مؤرخي التاريخ العام لذكر تاريخ البلدان الإسلامية وكانتا الدولتين البويهية والسلجوقية بلا شك في صدر تلك الكتابات .

ومن الملاحظ أن الإمام ابن كثير من المؤرخين المتأخرين في ذكره للأحداث ، فكثيرا ما وجد الباحث أنه ينقل بالنص من ابن الجوزي خاصة في الأحداث التي تتعلق بالظواهر الطبيعية أو الاجتماعية مثل الفتن المتلاحقة بين السنة والشيعية ، أو هجمات العياريون في الأحياء البغدادية ، أو الحديث عن بعض الأحداث السياسية التي رواها ابن الجوزي وكان شاهداً عليها ، وقد ذكر ابن كثير أن ينقل عن ابن الجوزي خاصة كتاب المنتظم المشار إليه آنفاً ، وهو ما يطمئن الباحث لرواية ابن كثير أو بالأدق تعضيد رواية ابن الجوزي بآخر من المتأخرين ، وتعضيد الرواية التاريخية لمتن الدراسة .

وقد أعتد الباحث على الأجزاء الثاني عشر والثالث عشر والرابع عشر من كتاب البداية والنهاية ، طبعة دار ابن كثير للنشر في بيروت لعام ٢٠١٠م ، ، وتغطي هذه الأجزاء الثلاث الفترة

^١ (أبي الفداء إسماعيل ابن كثير ، البداية والنهاية، مراجعة عبد القادر الأرناؤوط و بشار عواد معروف ، نشر دار ابن كثير ، بيروت ، لبنان ، ٢٠١٠م ، الأجزاء ١٢ و ١٣ و ١٤ .

المشار إليها في البحث وهي القرن الرابع والخامس والسادس من الهجرة ، وهي مرحلة الدولتين البويهية والسلجوقية حتي نهايتها .

وقد أستفاد الباحث من كتاب البداية والنهاية في النقاط التالية :

- في السرد الحولي حول الفتن بين السنة والشيعة ، والخسائر التي لحقت بالطرفين والأحداث التفصيلية التي تمت بنيهما .

- في الحديث عن العيارين والشطّار وهجماتهم علي أحياء بغداد ، وفي هذا نقل كثيرا عن ابن الجوزي .

- في الحديث عن الزلازل والظواهر الطبيعية والفيضانات والسيول التي أفرد لها الباحث الفصل الرابع .

ثانيا : المصادر الجغرافية :

ابن حوقل ؛ أبي القاسم بن حوقل النصيبي^١ : ت (٣٦٧ هـ / ٩٧٧ م)

يعتبر ابن حوقل النصيبي وكتابه صورة الأرض من أهم المصادر التي أعتمد عليه الباحث في جغرافيا العراق سواء في التمهيد لهذه الدراسة ، او في خلال الفصول بحيث تعريف المدن الهامة في العراق ، أو النواحي الإقتصادية في هذه المدن من حيث الموارد الزراعية والصناعية والتجارية .

ويعتبر كتاب صورة الأرض من المصادر الجغرافية المعاصرة لفترة البويهيين في العراق والحمدانيين في الجزيرة الفراتية ، فهو كمصدر عام جغرافي تحدث عن أقاليم البلدان الاسلامي ومن ضمنه العراق ، إلا أنه يتحدث حتي عهد البويهيين وتحديدا في أوائل هذا العهد ، لكنه يفصل بعد ذلك من خلال ناسخ الكتاب الذي يبدو أنه عاش وكتب المخطوطة الرئيسية للكتاب بعد تاريخ وفاة ابن حوقل .

وقد أستفاد الباحث من خلال الكتاب في :

- التحدث عن الموارد الإقتصادية خاصة في مدن العراق المختلفة قبيل دخول البويهيين العراق وحتى دخولهم ، كما أستفاد من توضيح السياسة الإقتصادية لهم في العراق لا سيما السياسة الزراعية ، كما أستفاد من توضيح سياسة الحمدانيين الزراعية وكيف كان الجور والعسف الإقتصادي سببا في الخراب والأزمات الاقتصادية المتلاحقة .

^١ (ابن حوقل النصيبي ، صورة الأرض ، دار مكتبة الحياة للطبع والنشر ، بيروت ، لبنان ، ١٩٩٢ م .

- توضيح جغرافية المدن العراقية والجزيرة المختلفة من تحديد الأماكن وبناء هذه المدن ، وكان الكتاب وافرا في المعلومات بحيث أعطي للباحث فرصة في عرض جغرافية هذه المدن من الناحية الإقتصادية علي وجه الخصوص .

المقدسي (أبو عبد الله محمد بن أحمد) ؛ ت ٣٨٠هـ / ٩٩٠م

يعتبر كتاب المقدسي المعروف بالبشاري والموسوم بأحسن التقاسيم^١ في معرفة الأقاليم من الكتب المهمة التي أعتمد عليها الباحث في الجزء الخاص بالتمهيد لهذه الدراسة ، حيث كان من البلاد التي أهتم بها المقدسي في كتابه العراق حيث كان يقسم كتابه إلي وصف تفصيلي لأقاليم إسلامية شتي وفي القلب منها بلد الخلافة العراق وفيما يلي النقاط الهامة التي أستفاد منها الباحث في هذا الكتاب:

- وصف تفصيلي لجغرافية العراق خلال العصر البويهي والعصر السابق له ، حيث وصف المقدسي العراق جغرافياً وبشرياً وإقتصادياً ، حيث قدم خريطة متكاملة من اهم المدن العراقية مثل بغداد والكوفة والبصرة والموصل وغيرها من المناطق والمدن .

- كان الكتاب دقيقاً في وصف الأمور الإقتصادية مما أفاد الكتاب ، حيث تحدث عن الخراج والضرائب وأهم المحاصيل الزراعية ، وأهم طرق الري المرتبطة بالزراعة وغيرها .

- تحدث الكتاب عن الأحوال الجوية والطقس وما تتميز به مدن العراق ، حيث أستفاد الباحث من أخذ صورة كاملة عن الطقس خلال تلك الفترة ، وكيفية تأثير ذلك علي إقتصاد العراق .

ثالثاً: كتب الرحالة :

- ابن جبير (أبو الحسين محمد بن أحمد بن جبير) ؛ ت ٦١٤هـ / ١٢١٧م

ومن ضمن الكتب الهامة التي اعتمد عليها الباحث كتاب رحلة ابن جبير ، وابن جبير كان من علماء الأندلس حيث ولد في مدينة بلنسية وانتقل إلي شاطبة حيث تلقى العلم ، وقد قام برحلته إلي المشرق التي أستمرت حوالي ثلاث سنوات دون فيها اهم المشاهدات التي رآها حيث الأحوال السياسية والعمرانية والاجتماعية والإقتصادية .

^١ المقدسي ، أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم ، نشر مكتبة مدبولي ، القاهرة ، الطبعة الثالثة ، ١٤١١هـ / ١٩٩١م .

^٢ ابن جبير ، رحلة ابن جبير ، نشر دار صادر ، بيروت ، لبنان ، ب ت .

وقد أستفاد الباحث من هذه الرحلة خاصة مشاهدات ابن جبير في العراق التي زارها في الفترة التي تناولتها الدراسة ، حيث زار كل من مدينة الكوفة والحلة وبغداد ثم أنتقل إلي الموصل ونصيبين وغيرهما من بلاد الجزيرة الفراتية .

ويمكن تلخيص الاستفادة من هذا المصنف في النقاط التالية :

- وصف تفصيلي لطريق الحج العراقية حيث قام ابن جبير بأداء فريضة الحج ثم الذهاب إلي العراق من هذا الطريق ، وقد تناولت الدراسة إغلاق طريق الحج بسبب الاضطرابات الأمنية التي نتجت عن بعض الأزمات السياسية .

- وصف ابن جبير مدينتي الكوفة والنجف وأعطى صورة تفصيلية حقيقية عن نتائج الأزمات الإقتصادية التي مرت علي جنوب العراق حيث الخراب الذي حل بمدينة الكوفة جراء غزوات البدو المتكررة والتي تناولتها الرسالة في شذرات متناثرة .

- وصف ابن جبير لبغداد دار الخلافة بالتفصيل ، مما أعطي للباحث معلومات عن بغداد التي كانت صورة مصغرة لأحوال العراق في تلك الفترة ، وقد أعطي لنا ابن جبير صورة عن أحوال الاسواق والمعاملات التجارية بها ، كما وصف النواحي العمرانية بها مثل الحمامات والمساجد، بالغضافة إلي حديثه عن دار الخلافة وكان وصفا وافياً.

- أفاد الباحث في النواحي الإقتصادية لمدن الموصل ونصيبين وتكريت وغيرهم من مدن الجزيرة الفراتية إلي جانب وصف تفصيلي للقرى وأسواقها والنواحي العمرانية مما أعطي صورة كاملة عن احوال الجزيرة في فترة أواخر الدولة السلجوقية .

ناصر خسرو علوي؛ ت ٤٨١هـ / ١٠٨٨م^١ :

يعتبر كتابه سفر نامه من اهم كتب الرحلة في عهد السلاجقة ، حيث قام ناصر خسرو بعدة رحلات غلي بلاد المشرق الإسلامي وكانت من اهم البلدان التي زارها ووصفها وصفاً شيقاً مصر والشام والعراق بالإضافة إلي مكة والمدينة وغيرهما من المدن .

وقد أستفاد الباحث من هذا المصنف من خلال النقاط التالية :

- في وصفه لمدينة البصرة ، وهي المدينة العراقية التي وصل إليها ناصر خسرو في طريقه من مكة إلي إيران ، وقد قدم وصف عمراني هام للمدينة من أسوارها وتخطيطها العمراني كالأسواق والمباني والأحياء البصرية الهامة والتي قدم لها مسحاً جغرافياً بديعاً.

^١ (ناصر خسرو علوي ، سفر نامه ، ترجمة يحيى الخشاب ، الهيئة المصرية للكتاب ، القاهرة ، ١٩٩٣م .

- وصف الأنهار التي تخترق البصرة والميناء المقابل للبصرة المعروف بالأبلة والحركة التجارية الداخلة للمدينة بوصفها أهم المدن التجارية في الجنوب العراقي .
رابعاً :كتب الفقه :

- الماوردي ؛ أبو الحسن (الاحكام السلطانية والولايات الدينية)^١
وهو من أهم كتب الفقه في عصره ، وتكم أهمية هذا الكتاب في ثلاث أمور كما يراها الباحث الأول أن أبو الحسن الماوردي كان معاصراً للفترة البويهية في العراق بل كان فاعلاً في السياسة والدبلوماسية والوساطة بين الخصوم السياسية في العراق وفي بلاد فارس ، الثاني وهو تأصيل السياسة الشرعية أو الولاية كما يسميها الماوردي نفسه ، ولقد كان الماوردي جزء من كتب فقهية اهتمت بالسياسة الشرعية او إعطاء أحكام خاصة بالحكم والولاية والقضاء وغيرها من مؤسسات الدولة . اما الأمر الثالث الذي يضيف أهمية علي هذا الكتاب وهو ما أستفاد منه الباحث في الأمور الإقتصادية الدقيقة مثل :

- تقسيم الأراضي وإقطاعها من قبل السلطان علي القادة العسكريين والجند بما يعرف بالإقطاع العسكري أو توزيع الأراضي علي الموظفين والوزراء والقضاة وغيرهم بما يعرف بالإقطاع المدني.

- كما أستفاد الباحث من بعض شذرات الكتاب عن الحسبة وأحكامها وإعطاء صورة عامة لحالة الأسواق والمعاملات المالية بها .

خامساً : المراجع :

- الدوري ؛ عبد العزيز : كتاب تاريخ العراق الإقتصادي في القرن الرابع الهجري^٢ :
يعتبر من أهم المراجع التي أعتمد عليها الباحث خلال كل فصول الدراسة ، فالدكتور عبد العزيز الدوري من خلال هذا الكتاب فصل وأسرد كل شيء علي حياة العراق الإقتصادية وهو ما فتح للباحث مواضيع وأفكار شتي من خلال دفتي الكتاب ، فيعتبر هذا الكتاب وهو من نشر مركز الدراسات الوحدة العربية ببيروت ، لبنان عام ١٩٩٥ م من الكتب المؤسسة للتاريخ الإقتصادي للعراق خلال فترة العصر العباسي الثاني وبدايات عصر البويهيين .

^١ (أبو الحسن الماوردي ، الأحكام السلطانية والولايات الدينية ، تحقيق أحمد مبارك البغدادي ، دار ابن قتيبة ، الكويت ، ١٩٨٩ م .

^٢ (عبد العزيز الدوري ، تاريخ العراق الإقتصادي في القرن الرابع الهجري ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، لبنان ، ١٩٩٥ م .

فالكتاب كان يؤرخ للنواحي الاقتصادية والاجتماعية المؤثرة في تاريخ العراق خلال طيلة القرن الرابع الهجري ، وهو ما يغطي فترة كبيرة من مباحث هذه الدراسة وهي التي تتحدث عن عصر البويهيين وسياساتهم الاقتصادية والسياسية والتي أثرت علي وجود الأزمات الاقتصادية ، وإن كان لم يفصل الكتاب الحديث عن الأزمات الاقتصادية لكنه كان يؤصل الأسباب وهو ما استفاد منه الباحث بلا شك .

وفيما يلي النقاط الهامة التي أستفاد منها الباحث من خلال هذا الكتاب :

- الحديث عن جغرافية العراق الطبيعية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية وهو ما نراه مفصلاً في فصول هذه الدراسة ، فقد تحدث الدوري عن كل هذه النقاط وأخذ الباحث هذه النقاط بما يخدم فصول الدراسة .

- الحديث عن الأنظمة الاقتصادية والمالية مثل الصيرفة والسفتجة والجهيزة وغيرها من الأنظمة المالية في الاسواق العراقية ، وهو ما نجده في مبحث كامل في الفصل الثاني من هذه الدراسة .

- أستفاد الباحث من النواحي الاجتماعية التي ذكرها الباحث في عهد البويهيين خاصة العياريين والشطّار وأيضاً أصحاب الحرف ووضعهم الاقتصادي والاجتماعي في ظل حكم الدولة البويهية .

- أستفاد الباحث من خلال الكتاب أيضاً الحديث عن نظام الأراضي وسياسة الاقطاع الزراعية العسكرية التي أنتهجها البويهيين والحمدانيين والنتائج المترتبة علي الوضع الاقتصادي للعراق عموماً .

- الحديث عن نظام الضرائب البويهية وطرق الجباية ، مثل ضريبة الخراج والعقار والمكوث والإرث والمستغلات وغيرها ، وتبيان طرق جبايتها والظلم الذي كان واقعا علي فئة العامة .

- أستفاد الباحث من قائمة الأسعار التي أوردها الدوري من خلال الكتاب ، وتبيان مستوي معيشة العامة ومساكنهم وطرائق حياتهم لا سيما في العهد البويهی .

- الحديث عن مرتبات الصناع والزراع ودخل التجار والجنود وقادة الجيش ، والفرق بينها وبين دخول الأمراء والوزراء ومستوي معيشة الخلفاء العباسيين سواء قبيل البويهيين أو الخلفاء العباسيين الواقعين تحت تسلط البويهيين .

- محمود إسماعيل ؛ سيسولوجيا الفكر الاسلامي ^١ .

ويعتبر من الكتب الهامة التي أعتمد عليها الباحث في بعض الفصول لا سيما في الفصل الثاني والخامس من هذه الدراسة ، وكتاب او موسوعة سيسولوجيا الفكر الاسلامي من ضمن الموسوعات التي تناولت التاريخ الاجتماعي والسياسي والاقتصادي للبلدان الاسلامية بشكل مغاير لما تناولته الكتب الأخرى ، وربما كانت خلفية الدكتور محمود إسماعيل اليسارية حاضرة بشدة بين دفتي الموسوعة إلا أنها كانت مفيدة في التناول الاجتماعي والاقتصاد للعراق وغيرها من البلدان وفي فترات شتي استفاد منها الباحث في تناول الدراسة .

فقد أستفاد الباحث من الجزئين الثاني والسادس من هذه الموسوعة ، وذلك من خلال النقاط التالية :

- السياسة الاقطاعية العسكرية لكل من الدولة البويهية والسلجوقية في العراق ، وآثارها السياسية علي الخلافة العباسية أو علي النواحي الاقتصادية العامة ، ومدى التدهور ووجود الأزمات الاقتصادية والاجتماعية جراء توزيع الأراضي الزراعية علي القادة العسكريين والرتب العسكرية دون باقي الطبقات .

- أستفاد الباحث من الحديث عن دخول الطبقات الاجتماعية التي تناولها إسماعيل ، مثل طبقة الأمراء السلاجقة ومقدار البذخ الذي كان موجودا في تلك الفترة وأثره علي الناحية الاقتصادية .

- الحديث عن السياسة الاقتصادية للبويهيين والسلاجقة علي السواء في مجالات الزراعة والصناعة والتجارة ، ومقدار التدهور الذي كان موجودا كنتيجة طبيعية للسياسة الاقطاعية وفلسفتها السياسية .

- الحديث علي النواحي الاجتماعية في ظل الأزمات الاقتصادية المتلاحقة التي مرت علي البلدان الاسلامية خاصة العراق .

^١ (محمود إسماعيل ، سوسولوجيا الفكر الإسلامي ، سينا للطباعة والنشر ، بيروت ، لبنان ، ٢٠٠٠م ،
الاجزاء ٢ و ٥ .

- فهمي سعد : كتاب العامة في بغداد في القرنين الثالث والرابع الهجريين ¹ :
وهو من المراجع الهامة التي أعتمد عليها الباحث في الفصل الخامس الذي يتحدث عن حياة
العامة ومستوي معيشتهم والدخول المالية لكل من العامة وغيرهم من الطبقات .
فقد تناول الكتاب العامة في بغداد دون غيرهم من مدن العراق ، إلا أنه أفاد الباحث من عدة
نقاط منها :

- الحديث عن مستوي المعيشة للعامة في بغداد كمثال علي الحياة التي كان يحياها جميع
فئات العامة في كل المدن ، فقد كانت بغداد مرآة صادقة علي جميع مدن العراق في النواحي
السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، وقد تحدث الكتاب عن بغداد فقط وفي فترة معينة وهي فترة
قبيل البويهيين وحتى أواخر القرن الرابع الهجري ، إلا انه أعطي صورة متكاملة عن تلك الفترة
خاصة في مظاهر مستوي المعيشة للعامة مما أفاد الباحث خلال الفصل الخامس من هذه
الدراسة .

- الحديث عن الفارق بين الطبقات سواء الطبقة العليا والتي كانت تضم الخلفاء والوزراء وأمراء
البويهيين وغيرهم من رجال الادارة والحكومة وبين العامة ، حيث أفاد الباحث من خلال المبحث
الأول من الفصل الخامس ، والذي تحدث بشكل رئيسي عن الفارق بين الدخول بين هذه
الطبقات والمرتبات التي نالها كل من العامة وغيرهم من الطبقات ومظاهر الترف والبذخ الذي
كان يحيا فيه الخلفاء بالرغم من التسلط البويهي عليهم .

- الحديث عن العادات الغذائية والصحية للعامة والتي أفرد لها الكتاب نقاط بحثية أفادت
الباحث كثيرا في تلك النقاط خاصة الحديث عن الاطعمة البغدادية المشهورة لا سيما أطعمة
العامة البغدادية والتي كانوا يأكلونها في ظل الأزمات الاقتصادية خاصة ، وأيضا الحديث عن
الحمامات ومظاهر النظافة الشخصية وجهود الحكومات في تصريف المياه وغيرها من الأمور
الصحية .

- الحديث عن الأحياء الخاصة للعامة البغدادية خاصة شكل وتصميم الدور والمساكن وما كان
يتوافر من مظاهر صحية في هذه الدور ، وكيف كان يعاني البغدادية في ظل الأزمات من
الشوارع الضيقة والأحياء المتكدسة وما قد يعكسه ذلك علي حياتهم في ظل الأزمة وهو ما
وضحه الباحث في النقطة البحثية الأخيرة من هذه الدراسة .

¹ (فهمي سعد ، العامة في بغداد في القرنين الثالث والرابع الهجريين ، دار المنتخب العربي ، بيروت ، لبنان ،
١٩٩٣م .

- محمد رجب النجار : الشطّار والعياريين (حكايات في التراث العربي)^١ :

كان من ضمن الكتب الهامة التي أعتمد عليها الاحث في الفصل الثالث من الدراسة خاصة المبحث الذي يتحدث عن العياريين والشطّار ، حيث كان كتاب رجب النجار مؤصلا لهذه الظاهرة خاصة في حكاياتهم الشعبية التي لها مدولات تاريخية خلال الفترة التي تناولتها الدراسة. فقد تناول الكتاب الجانب الشعبي والروائي والحكاوي للعياريين والشطّار ، وهذا بالتوازي مع تاريخ ظهورهم ونشأتهم وتفاعلهم مع مجتمع بغداد الأول ، وتاريخهم وعاداتهم أثناء الأزمات السياسية والاقتصادية قبيل دخول البويهيين وما بعدهم حتي وصولا لحكم السلاجقة للعراق .

ولقد تناول الكتاب أيضا الكتابات التاريخية والأدبية التي تناولت العياريين بالدراسة العميقة مثل كتابات الجاحظ وأبي حيان التوحيدي مما أعطي تقلا للجانب التاريخي الذي تناول هذه الظاهرة الاجتماعية والتي بينها الكتاب أنها ظاهرة كانت نتاجا للمجتمع ، وهو الرأي الذي تبناه الباحث أثناء الحديث عنهم .

وفيما يلي النقاط التي أستفاد منها الباحث من خلال هذا الكتاب :

- الحديث عن ظهور فئة العياريين والشطّار في التراث العربي سواء الروائي أو التاريخي ، وقد تناول الباحث هذه الفترة بإيجاز كمدخل للموضوع الرئيسي عن العياريين والشطّار .

- أستفاد الباحث من تناول الكتاب لبعض الكتابات التي كانت تتناول ظاهرة العياريين مثل كتابات الجاحظ وأبي حيان التوحيدي وغيرها من الكتابات ، وذلك جعل الباحث يفرد نقطة بحثية خاصة وهي منهج وفلسفة العياريين والكتابات التي أثرت فيهم بشكل واضح او بمعنى أدق الجانب المعرفي لهذه الظاهرة .

- أستفاد الباحث من سيرة بعض شخصيات العياريين والتي تناولها الكتاب بالبحث والتدقيق وهو ما أفاد الباحث في طريقة عمل هؤلاء العياريين خاصة أثناء الأزمات .

- في النقطة البحثية الأهم في هذا المبحث وهي السرد الحولي لهجمات العياريين أثناء الأزمات الاقتصادية والسياسية ، هذا إلي جانب الرجوع إلي المصادر الخاصة التي تناولت بالتواريخ والأحداث هذه الهجمات .

^١ (محمد رجب النجار ، الشطّار والعياريين حكايات في التراث العربي ، عالم المعرفة الكويت ، ١٩٨١ م .

- وفاء محمد علي : الخلافة العباسية في عهد تسلط البويهيين ^١ :

وهو من أهم الكتب التي تناولت مظاهر التسلط البويهي علي الخلافة العباسية ، حيث تناول بالبحث العلاقات بين الخلافة العباسية والأمراء البويهيين ، وايضا السيطرة المذهبية علي الدولة العباسية ، وكيف كان البويهيون يأملون في سيطرة المذهب الشيعي علي باقي المذاهب وهو ما أدّي إلي نتيجة عكسية من الصراعات الاجتماعية أثرت وبلا شك علي النواحي الاقتصادية .

وقد أستفاد الباحث من بعض النقاط التي تناولها الكتاب من حيث :

- أستفاد الباحث من الكتاب خلال كتاب الفصل الأول خاصة في تناول العلاقات بين الخلفاء العباسيين والأمراء البويهيين ، ومظاهر التسلط السياسي والاقتصادي علي الخلافة العباسية .
- أستفاد الباحث في المبحث الخاص بالمصادرات المالية ، حيث تناول الكتاب المصادرات المالية للخلفاء والوزراء وغيرهم من رجال الدولة ، والتأثيرات الاقتصادية علي النواحي المالية للدولة ومن ثم ظهور الأزمات الاقتصادية المتلاحقة علي العراق .

- أستفاد الباحث من تناول الوزراء البويهيين في الفصل الخامس من الدراسة الذي تحدث عن دخل هؤلاء الوزراء بل والأمراء البويهيين أنفسهم ، حيث تناول الكتاب عن مقدار الدخل والبدخ الذين كانوا هؤلاء يعيشون فيه والفرق بينهم وبين دخول الفئات الأخرى لا سيما العامة .

سادساً : الدوريات والأبحاث :

- مها سعيد حميد ؛ الكوارث والأوبئة في الموصل خلال العصر العباسي ^٢ :

وهو بحث في مجلة علمية محكمة " دراسات موصلية " العدد ٣٣ بتاريخ ٢٠١١م ، ويتناول البحث بالأساس عن الكوارث الطبيعية والوبائية في مدينة الموصل وأعمالها في الجزيرة الفراتية وعلاقة الدولة الحمدانية بالتعامل مع هذه الكوارث .

وقد تناول البحث بالتفصيل الفيضانات التي ضربت الموصل خلال العصر العباسي ، ومن القلب نه بالطبع الفترة التي تناولتها الدراسة ، كما تناول ظاهرة الجذب وقلة الأمطار والمياة في بعض السنوات مما أدّي الي ظهور الأزمات الاقتصادية في نطاق الجزيرة الفراتية ، كما تناول

^١ (وفا محمد علي ، الخلافة العباسية في عهد تسلط البويهيين ، المكتب الجامعي الحديث ، الإسكندرية ، ب ت .

^٢ (مها سعيد حميد ، الكوارث والأوبئة في الموصل خلال العصر العباسي ، مجلة دراسات موصلية ، العدد ٣٣ ، جامعة الموصل ، العراق ، ٢٠١١م .

البحث والتي أستفاد منه الباحث عموماً في سرد الكوارث الطبيعية في الموصل ، الغلاء والمجاعات الناتجة عن الكوارث المائية التي شهدتها الموصل ومدن الجزيرة الاخرى .
كما تناول ظاهرة الأوبئة والأمراض المعدية التي أنتشرت جراء الكوارث الطبيعية ، مثل الطواعين والخوانيق ومرض السارس ، وهذه الأمراض تناولها الباحث خلال الفصل الرابع بالتفصيل وما أدى ذلك ظهور المحن والأزمات الاقتصادية .

كانت مزية البحث بالنسبة للباحث هو تغطية متكاملة في موضوع الفصل الرابع ومباحثه التي تناولت الأمراض والوبئة والكوارث بأنواعها وأثرها العميق علي الحالة الاقتصادية ، فقد كان هذا البحث وتناوله مدينة الموصل مكملًا للباحث في هذا النطاق خاصة أن الموصل ومدن الجزيرة الفراتية الأخرى لم يتناولها بعض المصادر المعاصرة بالتفصيل كالكوارث التي حدثت في بغداد علي سبيل المثال .

- مازن صباح عبد الأمير الأعرجي ؛ الإقطاع العسكري وأثره علي الأوضاع الاقتصادية في العراق خلال العصر السلجوقي^١ :

وهو بحث نشرته كلية التربية بالجامعة المستنصرية ببغداد ، ٢٠١٣م ، وقد أستفاد الباحث من خلال البحث في الفصل الثاني من هذه الدراسة والذي تناول الإقطاع بالتفصيل ، فقد تناول البحث تعريف الإقطاع السلجوقي وفلسفته ومنهجيته السياسية ، وإختلافاته عن الإقطاع البويهى في العراق .

كما تناول نشأته علي يد نظام الملك ، وكيف تحول الإقطاع العسكري إلي ضرورة ملحة في اقتصاد دولة السلاجقة ، كما يكمن أهمية البحث بالنسبة للباحث في التوزيع الجغرافي للإقطاع في العراق ، فقد تناول ظاهرة توزيع الأراضي الزراعية في أهم المدن العراقية مثل البصرة والحلة والكوفة وواسط وتكريت ، وهي المدن التي شهدت ظاهرة الإقطاع وآثاره الاقتصادية المباشرة .
ويرى الباحث أن هذا البحث قد أستفاد منه كثيراً في الجزء الثاني منه والذي تناول الآثار والنتائج الاقتصادية له وقد وضح ذلك في الفصل الثاني وذلك في خلال النقاط البحثية التالية :

- تأثير الإقطاع علي الخزانة السلجوقية وما أدى ذلك من ظهور أزمات اقتصادية أثرت علي الناس بشكل مباشر وغير مباشر .

^١ (مازن صباح عبد الأمير الأعرجي ، الإقطاع العسكري وأثره علي الأوضاع الاقتصادية في العراق خلال العصر السلجوقي ، بحث منشور في كلية التربية بالجامعة المستنصرية ، بغداد ، ٢٠١٣م .

- وسائل العسف والجور في جباية الأراضي وما يعرف بضمان الاراضي وهو ما أدى إلي غلاء المواد الأساسية في الاسواق .
 - تفصيل الضرائب السلجوقية المستحدثة مثل ضريبة المستغلات علي المحال التجارية وضريبة المكوس ، وضريبة العقار ، وحق البيع في الاسواق ، والضرائب علي الثروة الحيوانية ، وأموال البيعة ، وضريبة الخفارة علي القوافل التجارية .
 - ظهور ظاهرة الغلاء جراء الاقطاع وتذبذب الاسعار في سنوات كثيرة من سنوات العصر السلجوقي .
 - ظاهرة إنخفاض القوة الشرائية للنقود السلجوقية جراء الأزمات الاقتصادية وقد فصل الباحث هذه النقطة تفصيلاً في مبحث منفصل .
- سابعاً : الرسائل الجامعية :
- جيهان سعيد الراجحي ؛ الحياة الاجتماعية في بغداد من بداية القرن السادس الهجري حتي سقوط بغداد ^١ :
- وهي رسالة ماجستير في جامعة أم القرى بمكة المكرمة ، وقد تناولت الرسالة الحياة الاجتماعية في قسم كبير منها في العصر السلجوقي وأواخر هذا العصر حتي نهايته وما بعده حتي سقوط بغداد ، وقد استفاد الباحث من فصول هذه الرسالة في النقاط التالية :
- دور العلماء والفقهاء في الأزمات السياسية والاجتماعية والاقتصادية ، فقد تناول الباحث في مبحث خاص بدور العلماء في العراق خلال الأزمات الاقتصادية سواء دورهم في التصدي للفساد الاقتصادي ، أو دورهم في حل الصراعات السياسية والوساطات بين الأمراء أو الخليفة والسلطان اثناء الازمات أو الحروب ، أو دورهم في حل المشكلات الاجتماعية مثل الوساطات بين السنة والشيعة .
 - تناولت الرسالة أيضا الحالة المعيشية للعامة في مأكلمهم وملبسهم ومشربهم ومسكنهم وغيرها من الأمور وهو ما أفاد الباحث في الفصل الخامس من هذه الدراسة .
 - تناولت الدراسة حالة بغداد الصحية من حيث تغطية نقطة البيمارستات أو الحمامات العامة وهو ما أفاد الباحث في تلك الوجوه .

^١ (جيهان سعيد الراجحي ، الحياة الاجتماعية في بغداد من بداية القرن السادي الهجري حتي سقوط بغداد ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية ، جامعة أم القرى ، مكة المكرمة ، السعودية ، ٢٠٠٦ م .

- ريهان نجدي محروس إبراهيم، عامة البصرة من منتصف القرن الثالث الهجري حتى سقوط الخلافة العباسية^١.

وهي رسالة ماجستير غير منشورة عام ٢٠٠٧م من جامعة طنطا ، وهي بموضوع عامة البصرة في الفترة التي تتحدث عنها الفترة الزمنية التي تتناولها الدراسة ، وهو ما أفاد الباحث في عدة وجوه ومنها :

- تحدثت الرسالة عن الحالة المعيشية للعامة في مدينة البصرة وهي من كبريات المدن العراقية التي تعرضت للأزمة الاقتصادية في أيام البويهيين والسلاجقة ، لذلك استفاد الباحث من الحديث عن مستوي معيشة العامة في البصرة كجزء من مظاهر الأزمة الاقتصادية .

- استفاد الباحث من تناول الرسالة للأطعمة المشهورة في مدينة البصرة والتي تتشابه إلى حد كبير مع بغداد وباقي المدن العراقية ، وكيف كان العامة يتناولون بعض الأطعمة الفقيرة والتي تتناسب مع حالتهم المعيشية .

- استفاد الباحث من هذه الرسالة في الحديث عن التسول والشحاذة والكدية وهي من مظاهر الفقر التي كانت توجد في صفوف العامة في مدينة البصرة وكذلك في باقي المدن العراقية .

- استفاد الباحث من تناول بعض المهن التي عمل بها العامة في البصرة ومظاهر حياتهم اليومية وهو متشابه بطبيعة الحال في جميع المدن العراقية الأخرى .
كان هذا مسحاً لأهم المصادر والمراجع التي رجع إليها الباحث خلال هذه الدراسة .

^١ (ريهان نجدي محروس إبراهيم ، عامة البصرة من منتصف القرن الثالث الهجري حتى سقوط الخلافة العباسية ، جامعة طنطا ، ٢٠٠٧م .

التمهيد

العوامل الجغرافية التي أثرت في تاريخ العراق

- مفهوم حدود العراق عند الجغرافيين العرب القدامى
- معنى كلمة العراق وصفاتها في أقوال الجغرافيين
- الجغرافيا الطبيعية للعراق
- الجغرافيا الاقتصادية للعراق
- الجغرافيا الاجتماعية للعراق
- الخريطة السياسية للعراق

هناك بعض النقاط قبل الدخول إلى التمهيد الخاص لهذه الدراسة، والتي نتحدث عن الوضع الاقتصادي الصعب، والمحن التي مرت على العراق، خلال عصرين من أهم العصور التاريخية التي مرت على هذا البلد وهما العصر البويعي ويليهِ العصر السلجوقي.

وتتركز النقاط بشكل أساسي عن الجغرافيا العراقية بكل ما يعنيه مصطلح الجغرافيا من معاني سواء القديم منها في المصادر الجغرافية العربية، أو الحديث من حيث المصطلحات العلمية الجغرافية التي سوف يستعين بها الباحث خلال التمهيد الذي سيتحدث بشكل أساسي عن الجغرافيا، ولكنها سوف تخدم تاريخ المرحلة التي يتحدث عنها البحث، من حيث الاقتصاد والمجتمع، والأسباب التي شكلت المحن تلك وآثارها الجغرافية البعيدة المدى والتي أثرت في تاريخ العراق عامة، وخاصة.

الجغرافيا الطبيعية للعراق:

تنقسم أراضي العراق طبيعياً إلى عدة مناطق، لكل منطقة خصائصها الطبيعية والجغرافية وأهميتها من حيث الموقع والمناخ، والطبيعة الاقتصادية، وما يهمنها في هذه النقطة البحثية هو التركيز على هذه المناطق من حيث الناحية الطبيعية وما شملته من أنهار وجبال وخيرات مختلفة.

- الموقع العام للعراق: تحدثنا آنفاً عن موقع العراق ونهايته المتداخلة مع الأقاليم المجاورة الأخرى، إلا أننا سنتحدث عن الموقع الجغرافي الداخلي للعراق، حيث بخلاف وجود نهري دجلة والفرات، وروافدهما الكثيرة، وشبكة المياه التي نتجت عن كل هذه الموارد المائية، إلا أن الكثير من أراضي العراق كانت عبارة عن جبال، فنجد أن المنطقة الشرقية من هذه البلاد، كان يوجد بها جبال زاجروس الشديدة الوعورة والتي تفصلها عن خراسان وبلاد فارس عمومًا، أما المناطق الشمالية والتي تعد منابع لنهر دجلة في منطقة آمد وما بعدها فكانت توجد بها جبال طوروس التي تفصلها طبيعياً عن آسيا الصغرى عمومًا، أما من ناحية الغرب فنجد أن عراق ما بعد منطقة الأنبار غرباً أو القادسية سنجد الصحارى القاحلة الموسومة حديثاً ببادية الشام أو السماوة وهي الصحراء التي تفصلها عن الشام، أما في مناطق الجزيرة في الشمال والسود أي وسط العراق، والجنوب حيث السهل الغربي المنخفض فيما بعد بغداد حتى الكوفة والبصرة وعبادان حتى الخليج العربي، فهي مناطق العراق التي شكلتها أنهار دجلة والفرات وروافدهما، وتعتبر أهم

المدن نشأت فيها، وهي العراق الحقيقية إذا^(١)، وهي التي سيبدأ الباحث في تقسيمها تفصيلياً خلال النقاط التالية:

- الجزيرة: وهي الأراضي الشمالية للعراق، وكما يصفها ابن حوقل أنها الأراضي الواقعة بين نهري دجلة والفرات^(٢)، وكانت طبيعة أراضيها أنها مرتفعة عن الماء، ومما ينبغي قوله إنها أراضٍ جبلية تكثر فيها المراعي الطبيعية، وذلك لسببين هو سهولة وصول الماء بوسائل زراعية بسيطة إلى هذه الأراضي، وأيضاً كثرة أمطارها مقارنة بباقي المناطق العراقية، لذلك تكثر القرى والمزارع في منطقة الجزيرة ككل^(٣).

أما موقع الجزيرة فكما قلنا آنفاً، إن الجغرافيين العرب القدامى اختلفوا في حدودها خاصة الشمالية منها التي وصلت إلى آمد وسنجار وربما ملطية إلى منطقة سمسياط^(٤) غرباً، على أن الاتفاق كان على حدودها الجنوبية عند مدينة تكريت^(٥)، وكانت المناطق الشمالية من الجزيرة سهلية، خاصة منطقة جبل عبد العزيز ومدينة سنجار^(٦) التي تختلف طبيعياً عن باقي الجزيرة التي أشرنا أنها أراضٍ جبلية أو مرتفعة عن مستوى الأنهار، على الرغم من كثرة روافد دجلة التي تصب في كل مناطق الجزيرة ماعدا منطقة ديالى.

ولم تكن للجزيرة موانع طبيعية لاختراقها سواء من الجنوب أو الغرب أو الشمال، وربما كانت سلاسل جبال زاجروس الشرقية هي المانع الطبيعي الوحيد باتجاه بلاد فارس وخراسان. أما عن الأنهار فيخترق نهري دجلة والفرات الجزيرة من المناطق الشمالية نحو اتجاه الجنوب، هذا إلى جانب العديد من الروافد مثل رافد الهرماس الآتي من نصيبين، وكان رافداً لرافد أكبر

(١) الـيـسـتـرـج، بلدان الخلافة، ص ٤٧.

(٢) ابن حوقل، صورة الأرض، ص ١٨٩.

(٣) وهذا حسب وصف ابن حوقل في صورة الأرض حيث فصل وصفها في قسم خاص بها ؛ انظر المصدر السابق، ص ١٨٩ وما يليها.

(٤) سمسياط: مدينة على طرف بلاد الروم وتقع على شاطئ الفرات، ولها قلعة يسكنها الأرمن، وتعتبر من المدن الثغرية في وصف ياقوت الحموي ؛ انظر شهاب الدين أبي عبد الله (ياقوت الحموي)، معجم البلدان، مجلد ٣، دار صادر، بيروت، ب ت، ص ٢٥٨.

(٥) تكريت: بلدة مشهورة بين بغداد والموصل، وهي إلى بغداد أقرب حيث تبعد عنها ثلاثون فرسخاً (تقريباً ١٥٠ كم) وتقع غربي دجلة ولها قلعة حصينة، وقُتحت في عهد عمر عام ١٦ هـ ؛ ياقوت الحموي، المصدر السابق، مجلد ٢، ص ٣٩.

(٦) سنجار: مدينة من مدن الجزيرة الفراتية وتقع على سفح جبل خصب ولها أنهار جارية وعيون مطردة، وتشتهر بفاكهتها الصيفية، وعليها سور يمنع عن أهلها تظافرهم ؛ ابن حوقل، المصدر السابق، ص ١٩٩.

منه يدعى الخابور الذي يعد نهيرًا صغيرًا من ضمن أنهار الفرات، وكان يصب فيه عند منطقة قريقساء، أما مياه الهرماس فتصب جنوبًا في دجلة عند تكريت بعدما تمر بوادي الثرثار^(١).

- نهري دجلة والفرات: ومخارج هذه الأنهار أو منابعها من أقصى الشمال، ليخترق الجزيرة ثم العراق كله حتى يصب في الخليج العربي أقصى الجنوب، فأما منبع دجلة فهو يأتي من جبال آمد، التي يعدها ابن خرداذبة من ديار الجزيرة^(٢)، حيث يأتي الماء من نواحي أرمينية مرورًا بجبال السلسلة وأمد ثم تخترق الجزيرة جنوبًا نحو تكريت آخر نهايات أرض الجزيرة وينشق منه بعض الروافد مثل الزابيين والنهروان والصراتين، حتى يصبوا جميعًا في البطائح^(٣)، ثم يكمل طريقه جنوبًا حتى يصل إلى الأبله ومنها إلى مصبه الأخير في مياه الخليج.

وتعتبر مياه نهر دجلة التي تخرج من منابعه حتى تصل إلى سامراء^(٤) في وسط العراق، يخترق مناطق مرتفعة جغرافيًا عن مستوى النهر، لكنها لا تسمح بحفر القنوات في هذه المناطق، غير أن معظم روافد دجلة كانت في هذه المنطقة، لذلك لم تتأثر بالفيضانات الكثيرة التي حدثت في تاريخ العراق كمنطقة الجنوب.

أما بعد سامراء، فيصل دجلة إلى السهل الرسوبي الذي يبدأ من بغداد ثم السواد ثم جنوبًا نحو المدن الجنوبية لا سيما البصرة^(٥) والكوفة^(٦)، حيث تغمر مياه النهر هذه المناطق، خاصة ما بين بين الفلوجة والديوانية مرورًا بالكوت أو ماداريا (كوت العمارة) لذلك كانت هذه المناطق من أشد

(١) ليسترنج، بلدان الخلافة، ص ٤٢ و ٤٣ و ٤٤.

(٢) ابن خرداذبة، المسالك والممالك، ص ١٠٨.

(٣) البطائح: منطقة عراقية يوجد فيها أغلب السواد، وسميت بطيحة واسط وكانت تعني الأرض التي تبطحت فيها الماء أي سالت ثم اتسعت الأرض بسبب ذلك (وهو ما يدل على خصب هذه الأراضي حيث تجمع الماء فيها) وهي قرى عامرة متصلة بين واسط والبصرة جنوبًا ؛ انظر ياقوت الحموي، معجم البلدان، مجلد ١، ص ٤٥٠.

(٤) سامراء: مدينة أسسها المعتصم بالله بن هارون الرشيد في حدود عام ٢٢١هـ / ٨٣٦م، لتكون مستقرا للخلفاء من بعده مدة من الزمن، وكانت تضاهي بغداد في المكانة وعظمة جامعها ومبانيها ؛ انظر المقدسي، أحسن التقاسيم، ص ١٢٢؛ انظر أيضًا وصفها في ؛ أحمد بن أبي يعقوب ابن واضح (اليعقوبي)، كتاب البلدان، طبعة ليدن، إنجلترا، ١٨٩٣م، ص ٢٣ وما يليها.

(٥) البصرة: أجل مدن العراق، ومعنى الاسم كما أورده ياقوت الحموي أنها الأرض الغليظة ذات الأحجار الكبيرة، اتخذها المسلمون مصرًا بعد فتح العراق في عهد عمر بن الخطاب ؛ ياقوت الحموي، معجم البلدان، مجلد ١، ص ٤٣١؛ انظر أيضًا المقدسي، أحسن التقاسيم، ص ١١٧.

(٦) الكوفة: قصبة جليلة، حسنة البناء، جليلة الأسواق، كثيرة الخيرات، مصرها سعد بن أبي وقاص أيام عمر رضي الله عنهما، ويعني اسم الكوفة الرمل الذي خالطه الحصى، وكانت الكوفة في موضع مدينة الحيرة قديمًا ؛ المقدسي، المصدر السابق، ص ١١٩.

المناطق تضرراً أثناء فترة الفيضان والزيادات^(١) التي حفل بها نهر دجلة خلال المرحلة التاريخية من مناطق البحث.

أما نهر الفرات، فيأتي من بلاد الروم حيث منطقة قيلقية، مروراً بملطية ثم سمسياط أول حدود الجزيرة الفراتية، ثم يصل بطريقه إلى وسط العراق حيث السواد ومدنه، ثم بغداد، ثم يصل إلى الكوفة ويصب في دجلة ثم في مياه الخليج العربي^(٢).

ويتكون الغرين بكميات كبيرة أثناء الفيضان الموسمي لهذين النهرين، وتحمل مياه النهرين الغرين إلى روافدهما مما يشكل أراضي خصبة خاصة في منطقة البطائح، أو السواد، فمنطقة البطيحة تكاد تكون في كل كتابات الجغرافيين العرب مكونة من غرين النهرين.

أما عن بعض أسماء الروافد وأماكنها فيفصلها ابن خردذابة، حيث أشار إلى أن بعض الروافد تأتي من منابع النهرين وتصب فيهما مرة أخرى بعد اختراقها لبعض الأراضي^(٣)، مثل التثرار والهرماس فهما من روافد نهر الفرات ويصبان فيه، هذا إلى جانب نهير الخابور، أكبر روافد دجلة الذي يأتي من منطقة رأس العين ويرتبط به الهرماس والتثرار ليشكلوا المئات من الجداول المائية حتى يصب في مياه دجلة بعد اختراقه لبعض الأراضي الزراعية، ورافدي الزاب الأعلى والأسفل، فالأعلى يصب في نهر دجلة أيضاً عند مدينة الحديثة، أما الأسفل والذي يسميه العراقيين بالمجنون لحدّة جريانه فيصب في منطقة السن^(٤)، ويصيرافد آخر يذكره ابن خردذابة يسمى البليخ ويصب في جنوب الرقة- إحدى مدن الجزيرة- مباشرة في نهر الفرات^(٥)، أما نهر عيسى فهو نهر واصل بين النهرين الكبيرين، حيث يخرج من الفرات ويخترق بغداد عرضياً إلى نهر دجلة فيصب فيه، إذ يذكر المستشرق الإنجليزي لسترنج أن الخليفة أبو جعفر المنصور^(٦) ابتنى بغداد عام ١٤٥هـ / ٧٦٢م على مصب هذا النهر بشكل رئيس^(٧)، لكن الخطيب البغدادي البغدادي يذكر أن عيسى بن علي الأمير العباسي هو من حفر القناة المسماة بنهر عيسى،

(١) لسترنج، بلدان الخلافة، ص ٥٧.

(٢) القزويني، آثار البلاد وأخبار العباد، ص ٤٢١؛ ابن خردذابة، المسالك والممالك، ص ١٧٣.

(٣) نفس المصدر السابق، ص ١٧٥.

(٤) ابن خردذابة، المسالك والممالك، ص ١٧٥.

(٥) نفس المصدر السابق، ص ١٧٦.

(٦) أبو جعفر المنصور: أبو جعفر عبد الله بن محمد بن علي بن العباس بن عبد المطلب، الخليفة العباسي الثاني، الثاني، تولى من عام ١٣٦هـ حتى ١٥٨هـ؛ جلال الدين عبد الرحمن السيوطي، تاريخ الخلفاء، دار بن حزم، ط ١، بيروت، لبنان، ٢٠٠٣م، ص ٢٠٦.

(٧) لسترنج، بلدان الخلافة، ص ٤٨.

والتي كانت تصل النهرين وكان قصره مطلاً عليها، وكان يصل من منطقة الفرسويج مروراً برستاق الكرخ ودار القطيعة والبطيخ وغيرها من المناطق البغدادية والتي ذكرها الخطيب البغدادي^(١).

ولم يكن نهر عيسى هو الرافد الوحيد الذي يخترق بغداد، فنجد أن روافد أخرى أشار إليها المقدسي في "أحسن التقاسيم" مثل رافد الصرصر، ونهر الملك الذي يأتي من بلدة الفلوجة ثم ينتهي إلى الجنوب من بغداد، وكوثي، وكلها تصب في دجلة في اتجاه الجنوب^(٢).

- البطيخة والسواد: يتشكل وسط العراق فيما بعد حدود الجزيرة الفراتية عند مدن تكريت والسن والحديث، من منطقة البطائح أو السواد العراقي والذي كان يشكل أخصب مناطق العراق طراً، حيث كانت هذه الأراضي ذات منفعة اقتصادية عالية، فالبطيخة عموماً تشكلت من غرين كل من دجلة والفرات، فهي تعتبر ابنة لهذين النهرين، فالمراعي كثيرة وغنية^(٣)، ومعظم القرى الزراعية العراقية في هذه المنطقة، وحدود البطيخة من تكريت في الشمال حتى حدود البصرة تقريباً، أي إن وسط العراق وجزء كبير من جنوبها يقع في البطائح، وهي التسمية الجغرافية في معظم المصادر العربية القديمة، أما مصطلح السواد، فهو متداول كالعادة، وكان يطلق على عموم الأراضي الزراعية العراقية، وسمي سواداً بسبب سواد التربة الزراعية، وقُسم إلى عدة مناطق، حيث المنطقة الأولى الواقعة شرق نهر دجلة وتروى بمياه هذا النهر من مدينة الدور حتى مدينة مادريا أو الكوت^(٤)، أما المنطقة الثانية والتي تروى مياه دجلة والفرات وهي الواقعة بين البطيخة غرباً ومادريا (الكوت) شمالاً والخليج العربي جنوباً أي إنها تشمل جزءاً من منطقة البطيخة والجنوب العراقي كله حتى الأبله في أقصى الجنوب، أما المنطقة الثالثة في المنطقة الوسط بين النهرين وهي الأغزر إنتاجاً والأخصب أرضاً على الإطلاق، حيث كانت تقع من الأنبار والدور شمالاً حتى البطيخة جنوباً، وتعتمد فيريها المباشر على رافد الدجيل الخارج من نهر دجلة^(٥).

(١) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ج ١، ص ٤٠٥.

(٢) المقدسي، أحسن التقاسيم، ص ١٢٤.

(٣) عبد العزيز الدوري، تاريخ العراق الاقتصادي في القرن الرابع الهجري، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ١٩٩٥م، ص ٢٣.

(٤) نفس المرجع السابق، ص ٢٨.

(٥) ليسترنج، بلدان الخلافة، ص ٤٣ و ٤٤.

- جنوب العراق: وأهم مدنها الكوفة والبصرة، فهي العواصم التاريخية للعراق، والتي شهدت مسيرة الفتح العربي الأول لها، فتتكون جنوب العراق من امتداد السهل الرسوبي لنهر دجلة والفرات، حيث يخترق النهرين الآتيين من وسط العراق إلى جنوبها حتى تخترق البصرة وما جاورها وتذهب إلى الخليج لتنتهي رحلة النهرين في المصب الأخير.

إذ أشرنا آنفاً إلى أن النهرين يلتقيان في البطيحة والتي تقع حدودها مع أحواز البصرة ثم ينتهي الاثنان في الخليج، وهذا يؤدي إلى خصوبة التربة، فهي على أي حال امتداد للسود وخصوبته، أما مناخها فهو أجف وأشد قسوة مع وسط العراق والجزيرة الفراتية، حيث يتميز بالمناخ الجاف، وعدم سقوط الأمطار^(١)، لذلك يعتمد القطاع الزراعي على مورد مياه الأمطار، وسنرى فيما بعد أن البصرة تعرضت لموجات من الحر والقيظ يذهب ضحيتها السكان في بعض الأحيان^(٢).

أما الطبيعة الأرضية، فهي بطبيعة الحال سهلية، رسوبية، بسبب الأنهار، فنجد أننا كلما اتجهنا جنوباً سنجد أن الأرض تنخفض، حتى يتساوى منسوبها مع مياه الخليج العربي، وهو ما أدبالي تعرض الجنوب العراقي لفيضانات مدمرة في حال زيادة أي من النهرين وهو ما سنتعرف عليه في حينه.

صفوة القول؛ كانت العراق واحة خضراء في وسط منطقة قاحلة، أو في قول آخر بلد زراعي يحيطه الجبال والصحارى من جهات عديدة، حيث جبال طوروس الوعرة في الشمال والتي تفصلها عن آسيا الصغرى، وشرقاً جبال زاغروس التي تفصلها عن إقليم فارس، أما غرباً بادية الشام التي تفصلها عن بلاد الشام، وجنوباً الخليج العربي وامتداد صحراء الجزيرة العربية، أي يحيطها الصحارى والجبال من أربع جهات، أما في وسط ذلك نجد أن نهري الفرات ودجلة كانا السبب في وجود حياة اقتصادية ومن ثم حضارية في العراق.

الخريطة السياسية للعراق:

بقي لنا النقطة الأخيرة في هذا التمهيد، وهي الخريطة السياسية للعراق قبيل الدخول البويعي للعراق، في محاولة جادة لمعرفة الوضع السياسي المؤثر في ظهور الأزمات والمحن التي مرت

^(١) لذلك نرى أن زراعة قصب السكر كانت متوفرة في البصرة والسبائك التي يليها من أعمالها، لأنها تعتمد على الري الاصطناعي من الدرجة الأولى بسبب قلة المطر؛ انظر النوري، تاريخ العراق الاقتصادي، ص ٨٢.

^(٢) سيذكر الباحث بالتفصيل في الفصل الرابع من هذه الدراسة عن موجات الحر خاصة في الجنوب العراقي وأثرها في ظهور المحن الاقتصادية.

بالعراق، وسيكون تمهيداً خاصاً يبرز الحالة السياسية والتي كانت متردية، حتى تكتمل الصورة للباحث للحديث عن المحن والأزمات في العصرين اللذين تليا هذا العصر ويكون مكمل لهما. وسيعتمد الباحث على التوزيع السياسي الجغرافي للعراق، على عدم الخوض في تفاصيل سياسية قبيل الدخول البويهى للعراق، بل الحديث عن شذرات عن التوزيع السياسي الجغرافي ومعرفة الأحوال قبيل دخول البويهى بغداد، وسيتم تقسيمها حسب المناطق العراقية وتقسيم مناطق النفوذ بين بعض القوى السياسية التي تحكمت في تاريخ العراق في القرنين الثالث والرابع الهجريين ويمكن تقسيمهم للآتي:

- **الخلافة العباسية:** وهي القوى السياسية المتنفذة في الأمور السياسية للعراق، وصاحبة النفوذ الأعلى حتى لو كان شكلياً في تلك المرحلة، فقد مرت الخلافة العباسية بمنعطفات ومحطات تاريخية مهمة، كونت شكلها النهائي في عهد التسلط البويهى ومن بعده السلجوقي، هذه المحطات التاريخية، يمكن تلخيصها في التسلط العسكري للعنصر التركي في مقدرات الخلافة العباسية، وتقويض نفوذها السياسي، ولم يتبق سوى النفوذ الروحي، بعدما تعرضت الخلافة قبل هذا التسلط وبعده إلى اجتزاء ممتلكاتها إلى دول مستقلة.

ويعتبر عام ٢٤٧هـ / ٨٦١م عام فاصل في تاريخ الخلافة العباسية المديد، وهو العام الذي ارتكب فيه الجند الأتراك اغتيالهم للخليفة المتوكل^(١)، وهذه كانت قمة العمل العسكري والسياسي للمتنفذين في أمور الجيش والسياسة من الجند الأتراك، الذين رأوا أن الخلافة العباسية على وضعها في عصر المتوكل لا تتناسب مع طموحاتهم في السيطرة والسلطة، ويسمي بعض المؤرخين هذه الفترة التي أعقبت القتل بعصر الفوضى العسكرية، حيث تحكم العسكر التركي في تعيين أربعة من الخلفاء الضعاف على التوالي وهم: المنتصر والمستعين والمعتز والمهتدي^(٢).

أما عن قصة الأتراك مع الخلافة فتبدأ باستعانة الخليفة المعتصم بالله بهم، لخلق توازن مع الجند العربي أو إسقاطه بعملية إحلال وتجديد للجيش، بل للمناصب العليا في الدولة، فبعدما انتهت الحرب الأهلية بين الأمين والمأمون، والتي كانت تمثل إحدى محطات الصراع بين الفرس

(١) أبي جعفر محمد بن جرير (الطبري)، تاريخ الرسل والملوك، ج ٩، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، مصر، ١٩٦٧ م، ص ٢٢٢ وما يليها ؛ انظر أيضاً سيدة إسماعيل كاشف، أحمد بن طولون، المؤسسة المصرية العامة، القاهرة، ٢٠٠٠ م، ص ٣١ وما يليها ؛ والمتوكل هو جعفر أبو الفضل بن المعتصم بن الرشيد، ولد عام ٢٠٧ هـ كان من إنجازاته رفع محنة القرآن وإظهار السنة، بويع بالخلافة ٢٣٠ هـ وقتل علي يد الأتراك عام ٢٤٧ هـ ؛ انظر السيوطي، تاريخ الخلفاء، ص ٢٧٤.

(٢) سيدة كاشف، المرجع السابق، ص ٣١ و ٣٢ و ٣٣ و ٥١.

والعرب، والتي انتهت بانتصار الفرس، والذين تحكموا في عصر عبد الله المأمون بالكامل، ثم يجيء عصر جديد، وهو عصر أخيه المعتصم، الذي أدخل العنصر التركي لدوافع سياسية وشخصية على السواء، حيث رأى أن إدخال عنصر جديد إلى الساحة من شأنه ضرب نفوذ الفرس والعرب في مقتل، والقضاء عليهما، وهذا ما حدث، أما عن الدوافع الشخصية، فنتلخص في أن أمه كانت تركية، فبالتالي كان الميل الطبيعي مثلما مال من قبله المأمون إلى أمه الفارسية والأمين إلى أمه العربية، ومن هنا جاء الداء الذي أصيبت به الدولة العباسية وهو الحكم القبلي والعرقى حتى آلت الأمور إلى قتل الخليفة نفسه من أجل الطموح الزائد، ومن أجل تحكم العنصر التركي في الأمور السياسية والعسكرية على السواء فيما نسميه عصر الفوضى العسكرية، أو عصر تسلط العسكر على الخلافة، أو العصر العباسي الثاني.

لم يكن المعتصم فقط من استعان بهم، بل نرى أنه كان مجرد فاتحة لدخول العنصر التركي إلى أروقة الخلافة العباسية، وعندما مات المعتصم، جاء خلفه الواثق بالله (٢٢٧هـ-٢٣٢هـ) / (٨٤١م-٨٤٦م)^(١) فاستعان بهم، وزاد عددهم في الجيش، وفي تولي المناصب العليا، ونجد أنه عين أحدهم وهو أشناس التركي^(٢) في منصب السلطنة، والذي كان بديلاً جوهرياً للوزارة المتحكمة في الأمور^(٣).

وقد استمرت الخلافة العباسية بين شد وجذب مع الجند الأتراك، فتارة نجد أن الخلافة تقوم ببعض المحاولات لتتنعش على حساب النفوذ التركي، وتنجح بالفعل، على أيدي بعض الخلفاء أمثال المعتمد على الله^(٤) (٢٥٦هـ-٢٧٩هـ) / (٨٦٩م-٨٩٢م) والمعتضد بالله^(٥) (٢٧٩هـ-

(١) الواثق بالله: هو أبو جعفر هارون بن المعتصم بن الرشيد، ولد عام ١٩٦هـ، تولى الخلافة بعد موت أبيه المعتصم عام ٢٢٧هـ؛ السيوطي، تاريخ الخلفاء، ص ٢٧٠.

(٢) أشناس التركي: من أشهر القواد الترك الذين تولوا منصبا جديدا وهو السلطنة في أول عهد الواثق عام ٢٢٧هـ، وكان قد تولى إمارة مصر عام ٢١٩هـ، وكان له الخطبة بعد الخليفة المعتصم، وامتد نفوذه من بغداد حتى حدود المغرب؛ انظر الطبري، تاريخ الرسل والملوك، ج ٩، ص ١٢٤؛ سيدة كاشف، أحمد بن طولون، ص ٤٢.

(٣) السيوطي، المصدر السابق، ص ٢٧٠.

(٤) المعتمد على الله: هو أبو العباس أحمد بن جعفر المتوكل، بويع في رجب عام ٢٥٦هـ، وكان من الخلفاء ذوي التدبير، ولكنه كغيره من خلفاء هذا العصر تغلب عليه القواد الترك خاصة وصيف وبُغَا، وترجع قوة الخلافة ليس لشخصه بل لأخيه أحمد الموفق الذي قاد الجيوش ودبر الأمر خاصة في محاربة ثورة الزنج؛ انظر محمد بن علي بن محمد (ابن العمراني)، الإنباء في تاريخ الخلفاء، تحقيق قاسم السامرائي، دار الآفاق العربية، القاهرة، ١٤١٩هـ / ١٩٩٩م، ص ١٣٧.

(٥) المعتضد بالله: هو أبو العباس أحمد بن الأمير الموفق بن المتوكل، بويع بالخلافة في عام ٢٧٩هـ، كان يتميز بالهمة والعدل ومكارم الأخلاق، وكون جيشا لا بأس به حقق له الأمن والاستقرار وحارب الخارجين على

٢٨٩هـ) / (٨٩٢م-٩٠١م) والمكتفي بالله^(١) (٢٨٩هـ-٢٩٥هـ) / (٩٠١م-٩٠٧م)؛ فقد عمل هؤلاء الخلفاء على قيادة الجيوش ضد الترك، وتقويض نفوذهم السياسي، والاستعانة بالعامّة في بغداد وغيرها من المدن إن لزم الأمر ضد القواد الترك^(٢).

أما الأمور الداخلية للخلافة في العراق فقد كانت صعبة للغاية، فنجد أن ثورة الزنج على سبيل المثال، كانت من أقوى الثورات التي أفلقت الخلافة العباسية على كيانها، فهذه الثورة التي قادها علي بن محمد الزنجي بداية من عام ٢٥٥هـ / ٨٦٨م^(٣)، والتي كان قوامها الزوج العبيد الذين استجلبوا من شرق إفريقيا للعمل في المزارع والحقول، وقد استمرت هذه الثورة لمدة خمس عشرة سنة، أدت إلى خراب الجهات التي سارت فيها، لا سيما الجنوب العراقي.

أما الفترة الأخيرة قبل التحكم البويهي، فقد كانت سلطة إمرة الأمراء هي الطاغية والمسيطرة على الخلافة العباسية، وقد كان الوضع الاقتصادي هو العنوان المسيطر على الساحة العراقية، وفشلت إمرة الإمارة بقيادة بجكم التركي^(٤) في إيجاد حلول اقتصادية ناجعة، فنظرت الخلافة إلى المتحكم في واسط والبصرة الغنيتين وهو ابن رائق^(٥)، والذي استدعته الخلافة متمثلة في الخليفة الراضي وكان قائدًا على البصرة وواسط، في محاولة لإنقاذ الموقف وضخ أموال هاتين المنطقتين إلى الخزينة الخلافة، حيث مرت الخلافة بأزمة اقتصادية حادة بحلول عام ٣٢٤هـ /

الدولة وحقق قسطاً من الاستقرار الاقتصادي وكان في المجمل ذو سياسة عظيمة ؛ انظر ابن العمراني، المصدر السابق، ص ١٤٠، وأيضاً ؛ السيوطي، تاريخ الخلفاء، ص ٢٩٣.

(١) المكتفي بالله: هو أبو محمد علي بن المعتضد، بويج بالخلافة عام ٢٨٩هـ، وهو الخليفة الوحيد الذي حمل اسم علي، وكان من الخلفاء الأقوياء الذين ردوا المظالم وكان يجلس بنفسه في ديوان المظالم، وقد تخلص من المتغلبين على أمور الحكم خاصة الوزير أبا القاسم بن عبيد الله الذي قتله ليتخلص من تسلطه ؛ انظر السيوطي، المصدر السابق، ص ٢٩٨ ؛ ابن العمراني، المصدر السابق، ص ١٥٠.

(٢) طقوش، الدولة العباسية، ص ١٦٧.

(٣) ثورة الزنج: ثورة قادها رجل علوي في قول الطبري ؛ وهو علي بن محمد بن أحمد بن علي بن عيسى من ولد زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب، وجمع إليه الزنج الذين يكسحون السباح في البصرة وسواها؛ الطبري، تاريخ الرسل والملوك، ج ٩، ص ٤١٠.

(٤) بجكم التركي: أمير الجيوش في عهد الراضي، وكان عاقلاً لا يفهم العربية، وكان يذفن أمواله في الصحراء، وضاعت هذه الأموال المدفونة بموته، وقد قتل أثناء صيده علي يد مجموعة من الأكراد ؛ انظر ترجمته في أبي الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد ابن الجوزي، المنتظم في تاريخ الملوك والأمم، ج ١٤، تحقيق محمد عبد القادر عطا ومصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤١٢هـ، ١٩٩٢م، ص ٩ و ١٠ و ١١ و ١٢ و ١٣.

(٥) كان السبب في تولية ابن رائق أزمة اقتصادية اجتاحت عموم العراق فتم إقطاعه ضمان واسط والبصرة على أن يتخذ خزينة الخلافة بالأموال ؛ انظر مسكويه، تجارب الأمم، ج ٥، ص ١٨٨ ؛ أيضاً، محمد بن يحيى (الصولي)، أخبار الراضي والمتقي لله، تحقيق ج هيوث دن، دار المسيرة، بيروت، لبنان، ١٩٧٩م، ص ٧٦ وما يليها.

٩٢٥م، حيث قامت الخلافة بتعيين أربعة وزراء على التوالي وهم: محمد بن علي بن مقلة، عبد الرحمن بن عيسى، سليمان بن الحسن بن مخلد، وابن رائق التركي، وقد فشل الجميع في إيجاد حلول اقتصادية لهذه الأزمات المتتالية^(١).

وقد كانت الخلافة العباسية بين أمرين كلاهما مر عليها، وهي الاستعانة بالحمدانيين أصحاب الموصل والجزيرة الفراتية في الشمال العراقي، وكانوا اقتصادياً وعسكرياً أفضل من الخلافة، أو الاستعانة بالبريديين في الأهواز وكانوا يطمعون في البصرة، لكن الخلافة آثرت مؤقتاً عدم اللجوء إلى الاستعانة، والتي كانت سياسة جديدة على الخلافة الضعيفة^(٢)، حيث لم تستعن بقوى خارجية عنها من قبل، لكن اللجوء إلى هذه السياسة كان ضرورياً بعد ذلك وهذا ما سنراه في حالة البويهيين والسلاجقة.

وحقيقة القول؛ أن منصب إمرة الأمراء كان وبالأعلى الخلافة، فنجد أن صراعاً كبيراً كان عليه، خاصة بين ابن رائق وبجكم، والذي انتهى بالتخلص من بجكم حيث قتل في عام ٣٢٩هـ/ ٩٣٠م، ومن قبله بأربعة أشهر أي في نفس العام مات الخليفة الراضي^(٣)، وتم تعيين إبراهيم بن جعفر بن المقتدر، وتم تنصيبه باسم المتقي.

خلاصة القول؛ نجد أن الخلافة لم تكن تتحكم في العراق أصلاً، فقد كانت تسيطر على بغداد وأعمالها، حتى هذه البقعة الجغرافية استولت على إدارتها منصب أمير الأمراء الذي استحدثه الخليفة الراضي، وكان وبالأعلى على الخلافة وعلى العامة، وزاد الأمور تعقيداً خاصة الأمور الاقتصادية، حيث كان هذا المنصب مختص في الأمور الضرائبية والخراجية إلى جانب الأمور الإدارية للدولة.

- الحمدانيون: رأينا في العنصر السابق، أن الخلافة العباسية لم تكن لها حول ولا طول في العراق كله، بل إنها سيطرت على الأوضاع في بغداد وأعمالها، وكان منصب إمرة الأمراء هو المتنفذ الحقيقي في الأمور، فماذا عن باقي العراق؟

(١) الصولي، أخبار الراضي والمتقي، ص ٨١ و ٨٢ و ٨٣ و ٨٤؛ ابن العمراني، الإنباء في تاريخ الخلفاء، ص ١٦٦ و ١٦٧.

(٢) طقوش، الدولة العباسية، ص ١٧٠.

(٣) ابن العمراني، المصدر السابق، ص ١٦٥.

قسّمت العراق إلى مناطق نفوذ بين عدة قوى تحت السيطرة الاسمية للخلافة العباسية في بغداد، ففي الشمال وهو ما سنتحدث عنه في تلك النقطة، سيطر الحمدانيون على الجزيرة الفراتية ومدنها ومن أشهر مدنها الموصل والتي كانت من كبريات تلك المدن.

ينتمي الحمدانيون إلى قبيلة تغلب العربية، وبذلك كانت هذه القبيلة من ضمن قبائل عربية كثيرة سكنت الجزيرة الفراتية وشمال العراق، مثل قبائل بكر وربيعة ومضر وغيرها، ومن هنا جاء دور العرب في الشمال مناقضًا لدورهم في الجنوب والوسط العراقي، حيث نجد أن بغداد وأعمالها ووسط العراق وجنوبه تحكم فيه العنصر التركي ومن قبله الأرسني وبدرجة أقل الديلمي، فجاء العنصر العربي في الجزيرة منفردًا ومتفردًا في السيطرة، فمع أفول نجم الخلافة وتسلط الأتراك عليها، كان العرب وخاصة قبيلة تغلب وزعيمها حمدان بن حمدون تبرز على مسرح الأحداث وتوحد الجهود لبناء إمارة عربية خالصة بعيدة عن السيطرة التركية التي سادت على باقي العراق^(١).

وقد مرت على الموصل وباقي مدن الجزيرة أحداث سيئة إبان القرن الثالث الهجري، فمع انشغال الخلافة بالحركة الصفارية في الشرق، وثورة الزنج في الجنوب، كان الشمال يواجه مصيره من الفتن الداخلية والاضطرابات خاصة بين القبائل العربية، وكانت أقوام بني شيبان وتغلب بقيادة حمدان بن حمدون الذي كان يحذر من بني شيبان ويرى فيهم عدوًا كبيرًا له ولقومه، كما امتد التمرد على الخلافة متمثلًا في مساور بن عبد الحميد الخارجي الذي جمع الأعراب حوله ضد الخلافة، وفشلت الخلافة في القضاء على هذا التمرد، الذي أدى بدوره إلى حالة اقتصادية متردية للغاية^(٢).

على أن الحسن بن عبد الله بن حمدان، هو الباني الحقيقي لهذه الإمارة، حيث استبد واستقل بالأمر وبنى دولته على إثر الاضطرابات التي قامت إبان خلافتي المتقي ثم القاهر، وعندما تولى الخليفة الراضي بالله، كانت الجزيرة الفراتية أصبحت تحت سيطرة الحسن، وأصبح نذًا وعدوًا للخلافة، التي لم تقدر على إرجاع الأمر إلى سابقه^(٣).

(١) أحمد عدوان، الحمدانيون، المنشأة العربية للنشر والتوزيع، ليبيا، ١٩٨١م، ص ٧٣ وما يليها.

(٢) عدوان، الحمدانيون، ص ٨٤ و ٨٥.

(٣) نفس المرجع السابق، ص ١٤١.

لعبت الإمارة الحمدانية في الفترة التاريخية هذه، دورًا محوريًا في الصراع على منصب إمرة الأمراء في بغداد^(١)، خاصة ضد البريديين، ومساعدة الخلافة على فك الحصار والأزمة الاقتصادية التي ضربت الخلافة، كما لعبت دورًا مجيدًا في الحفاظ على المناطق الثغرية من البيزنطيين الروم سواء في العراق أو الشام، كما امتدت علاقاتهم مع حكام الشام ومصر من الطولونيين ومن بعدهم الإخشيديين.

أما عن الأحوال الاقتصادية للجزيرة الفراتية في عهدهم، فلا أجد سوى وصف ابن حوقل النصيبي عن الأحوال أنها كانت متردية بسبب الجور والعسف الذي تميزت به السياسة الاقتصادية للإمارة، ففرضت الضرائب على الأرض الزراعية ما أدب إلى هجر الناس لأراضيهم، بل نجد أن سببًا آخر لهذا التدهور كان بسبب الهجمات البيزنطية على المدن الحدودية العراقية، وحالة الحرب التي لا تنتهي بين الطرفين، جعل هذه المناطق تعاني من حالة اقتصادية في الأغلب صعبة^(٢).

- القرامطة^(٣): كانت الحركة القرمطية في البحرين وعلى امتداد الخليج العربي، وامتد نفوذها إلى الجنوب العراقي، وكانت تهدف هذه الحركة إلى القضاء على الخلافة وإقامة مشروعها السياسي الخاص بها، فهي تختلف نوعًا وجوهًا عن الإمارة الحمدانية، التي ظلت إمارة مستقلة تعترف بالخلافة وتساعد في بعض الأوقات، وبالطبع كان خطرهم أقوى وأعنف من خطر الصراعات الداخلية التي تحدثت عنها آنفًا خاصة بعد ظهور منصب أمير الأمراء وما دار حوله من صراع، بل كان خطر القرامطة، هو الخطر الأعنف الذي واجهته الخلافة على الرغم من ضعفها حيث كان يلتقي هذا الخطر في مبادئه وأهدافه مع خطر الفاطميين على الأقل في المرحلة الأولى^(٤).

(١) نفسه، ١٦٢ وما يليها .

(٢) ابن حوقل، صورة الأرض، ص ١٩١.

(٣) يسميهم ابن الجوزي في مقالة له بأنهم الباطنية الإسماعيلية وقد لقبهم بالقباب كثيرة كالخرمية والباطنية والمحبرة والسبعية ؛ أي أنه يجعلهم تحت طائلة المذهب الإسماعيلي الشيعي وهو نفس مذهب الفاطميين الذي ظهر في تاريخ غير بعيد عن الحركة القرمطية ؛ أما تسميتهم القرامطة لأن رئيسهم حمدان بن قرامط ؛ انظر أبو الفرج عبد الرحمن بن علي ابن الجوزي، القرامطة، نشر وتحقيق محمد الصباغ، المكتب الإسلامي، دمشق، ١٩٨١م، ص ٣١ و ٣٥ و ٣٧ و ٤٤.

(٤) عن العلاقات بين القرامطة والفاطميين ؛ انظر ميكال يان دي خويه، القرامطة (نشأتهم، دولتهم، وعلاقاتهم بالفاطميين)، ترجمة وتحقيق حسني زينة، دار ابن خلدون، بيروت، ١٩٧٨م، ص ١٥١ وما يليها.

امتدت الهجمات أيضاً إلى الشام، خاصة بعد التحالف بينهم وبين الفاطميين في مصر، لكنهم سرعان ما اختلفوا وبدأت كل حركة تعمل لحسابها الخاص، حيث هاجمت الجيوش القرمطية الشام، وهددوا معظم المدن، ووقف لهم الحمدانيون، والفاطميون على السواء^(١).

ما يهمنا هو الهجمات والحروب التي خاضوها في الجنوب العراقي، بل وصلت الهجمات إلى بغداد نفسها، ما هدد الخلافة، التي رأت فيها خطراً كبيراً.

بدأت هجمات القرامطة على نواحي البصرة بهدف تأمين ممتلكاتهم في هجر، وتشكيل مجموعة مسلحة في هذه المناطق تقوم بالغزو والنهب والسلب، وذلك في عام ٢٨٦هـ / ٨٩٩م، واستطاعوا من هزيمة جيوش الخليفة المعتضد في هذه الغزوة والتي كانت تعتبر فاتحة الغزوات والتي أدت إلى تدمير هذه المناطق بسبب السلب والنهب والقتل^(٢).

على أن العلاقة بين الخلافة والقرامطة في هذه الأثناء تراوحت بين النصر والهزيمة، حيث كانت الخلافة تهدف في النهاية إلى تقويض هذا الخطر وذلك بالتحالف مع الحمدانيين الذين وقفوا ضد هجمات القرامطة على الشام، ونجحت الجيوش الحمدانية في توجيه ضربة عسكرية ضد القرامطة ونجحت في قتل قائدهم أبي سعيد، والوصول إلى القطيف وتدميرها، وبذلك أمكن تقويض الخطر مؤقتاً^(٣).

كان عام ٣١١هـ / ٩٢٣م فاصلاً في تاريخ القرامطة، حيث تحالف القرامطة في البحرين مع الفاطميين في المغرب ضد الخلافة مباشرة، حيث هاجمت قوات أبي طاهر بن سعيد الجنابي البصرة ونجحت في غزوها وقتل عدد من أهلها واحتلها وأعمل فيها السيف سلماً ونهباً، على إثر ذلك اشتعلت بغداد غضباً شعبياً ضد الوزير ابن الفرات، حيث رأى العامة أن الحكومة قصرت في الدفاع عن البصرة، في حين توجه أبو طاهر إلى الأهواز وفعل بها ما فعل بالبصرة، ثم أرسل إلى الخليفة يفاوضه على امتلاك البصرة والأهواز ولحسن نيته قام بالإفراج عن الحجاج الأسرى لديه، لكن الخلافة امتنعت عن هذه الشروط في امتلاك القرامطة للبصرة والأهواز^(٤).

(١) طقوش، الدولة العباسية، ص ١٨٤.

(٢) عبد الرحمن بن خلدون، تاريخ المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر (تاريخ ابن خلدون)، مراجعة خليل شحادة وسهيل زكار، ج٣، دار الفكر، بيروت، ١٤٢١هـ / ٢٠٠٠م، ص ٤٣٧.

(٣) عدوان، الحمدانيون، ص ١٠٣.

(٤) كانت غزوة أبي طاهر الجنابي على البصرة في عام ٣١١هـ أما ثورة العامة ضد ابن الفرات يذكرها ابن الجوزي في السنة التالية ٣١٢هـ ؛ انظر ابن الجوزي، المنتظم، ج١٣، ص ٢١٩ و ٢٢٠، ٢٣٩.

ولمزيد من الضغط؛ تحركت القوات القرمطية إلى الكوفة، فحاصرتها، واستولت عليها بعد مقاومة أهلها، فدخلوها وقتلوا عددًا كبيرًا من أهلها ودخلوا المسجد الجامع فنهبوه، ونهبوا الممتلكات والدور^(١).

على أي حال؛ استمر الخطر القرمطي على الجزيرة العربية وعلى العراق وخاصة مدن البصرة والكوفة، وزاد هذا الخطر بعد الاستيلاء على عُمان، ودخول القرامطة إلى مكة، وتهديد مواسم الحج في السنوات التالية، حتى أضحى أبو طاهر الجنابي^(٢) سيدًا منفردًا على الجزيرة العربية ومهددًا للخلافة العباسية لسنوات طويلة، غير أن نزاعات داخلية أدت إلى انحطاط دور القرامطة، وأقول نجمهم حتى توفي الجنابي بمرض الجدري عام ٣٣٢هـ / ٩٤٣م، ولكن القرامطة استمروا في دورهم التخريبي ولكن بشكل أقل عنفًا عن ذي قبل^(٣).

خلاصة القول؛ شهدت مدن الجنوب العراقي خاصة البصرة والكوفة ومنطقة الأهواز، اضطرابات اقتصادية وأزمات كبيرة إبان هذه الهجمات، ما أدب إلى تدهور الحالة قبيل دخول البويهيين ببغداد، وهذا ما يهمننا من طرح تاريخ الهجمات مختصرًا على هذا النحو.

- البريديين^(٤): وهم المتسلطون على منطقة الأهواز وكان لهم دور كبير في الصراع على منصب إمرة الأمراء، وشكلوا ضغطًا كبيرًا على الخلافة، وكان لهم دور في الصراع مع القائدين ابن رائق أمير واسط وبجكم، كان البريديون شديدي الظلم والعسف والجور خاصة في الأهواز والبصرة، وكانوا ينكثون بعهدهم تجاه الخلافة في إرسال الأموال التي اتفقوا عليها مع ابن رائق والخليفة، بل طمحو في منصب إمرة الأمراء كما أشرت آنفًا، وبذلوا الغالي والنفيس من أجلها،

(١) ابن خلدون، تاريخ ابن خلدون، ج ٣، ص ٤٦٩.

(٢) أبي طاهر الجنابي: هو سليمان بن أبي سعيد الحسن الجنابي، ابن من أبناء أبي سعيد السبعة، وقد وثب على حكم البحرين بعد موت أبيه أبي سعيد، حيث قام أبو سعيد بجعل سعيد وليا للعهد لكن سليمان استولى عليه وتسمى بأبي طاهر، وهو صاحب الغزوة المشهورة للمسجد الحرام وانتزاع الحجر الأسود من الكعبة وتوفي في رمضان من سنة ٣٣٢هـ بسبب مرض الجدري؛ انظر ابن الجوزي، المنتظم، ج ١٤، ص ٣٥؛ وأيضًا؛ أبي الحسن علي بن أبي الكرم (ابن الأثير)، الكامل في التاريخ، ج ٧، مراجعة محمد يوسف الدقاق، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤٠٧هـ / ١٩٨٧م، ص ١٨٤؛ وأيضًا؛ دي خويه، القرامطة، ٦٩ وما يليها.

(٣) طقوش، الدولة العباسية، ص ١٨٥.

(٤) وينتمي البريديون إلى أبي عبد الله البريدي، وهو أحد شياطين الدنيا كما يلقبه مسكويه، وهذه التسمية تدل على دوره السيء في حياة العراق السياسية، حيث بدأ البريدي كاتبًا وعاملاً في الدولة، ثم خرج عن الطاعة في الأهواز وشكل هو وعائلته قوة كبيرة سيطرت على المناطق المجاورة فيما يشبه الإمارة المستقلة؛ مسكويه، تجارب الأمم، ج ٥، ص ١٧٢؛ انظر أيضًا؛ حسن منيمنة، تاريخ الدولة البويهية (مقاطعة فارس)، الدار الجامعية، ١٩٨٧م، ص ٦٢.

وشاركوا في كل الصراعات السياسية في هذه المرحلة التاريخية، بل بهروب البريدي إلى فارس، كان لفت للانتباه لبني بويه الذين أصبحوا يراقبون التطورات السياسية في العراق.

ولم ينته دورهم عند هذا الحد، حيث تحالف البريديون مع البويهيين لدخول العراق، ونجحوا في الاستيلاء على الأهواز، لكن الاختلافات بين بني بويه والبريديين برزت، ما أدب إلى استيلاء بني بويه على الأهواز ونكثهم لعهد البريدي^(١).

وهنا يأتي دور بجكم الذي تحالف مع البريديين بعد إقرار الصلح لانتزاع منصب أمير الأمراء من ابن رائق، في مقابل أن يعطي واسط للبريدي^(٢)، وبالفعل قام بجكم بدخول بغداد وانتزع منصب إمرة الأمراء منه وتم الاتفاق على أخذ واسط للبريدي.

لم تنته الصراعات بإقرار الوضع بسبب الصراع بين بجكم وابن رائق الذي حاول ثانية الاستيلاء على المنصب، وكان البريدي في هذه الأثناء حاكمًا على واسط ووزيرًا لبجكم في نفس الوقت، لكنه طمع في الدخول لحلبة الصراع بين الطرفين، فامتنع عن محاربة البويهيين مع الخليفة الراضي وبجكم واستعد لدخول بغداد، لكنه هزم وهرب من واسط إلى البصرة حيث أرسل بجكم جيشًا بقيادة توزون^(٣) لمحاربة البريدي في البصرة ونجح في مهمته هذه.

وبعد مقتل بجكم على أيدي بعض الأكراد في عام ٣٢٩هـ / ٩٤٠م، استغل البريدي الفراغ السياسي في بغداد^(٤)، وسار إليها طمعًا فيها، خاصة بعد انضمام قسم من جيش بجكم إليه، وعندما دخلها استولى على المنصب عنوة من الخلافة، وكانت مدة إقامته ٢٤ يومًا فقط، وذلك بعد ثورة الجنود ضده، وعندما هرب تولى كوركتين إمرة الإمارة لفترة ثم استولى ابن رائق العائد من الشام عليها مرة أخرى.

عاد البريدي إلى الواجهة مرة أخرى فحاصر بغداد، ودخلها بعد هروب ابن رائق والخليفة المتقي إلى الموصل للاستجد بالحمدانيين، فاستغل ناصر الدولة الحمداني هذا الوضع وقتل ابن رائق^(٥)، ثم اتفق مع الخليفة المتقي أن يدخل بغداد ويتخلص من البريدي مقابل المنصب، وبالفعل دخلها بعد هروب أبي عبد الله البريدي منها، واستمرت ولاية ناصر الدولة الحمداني ١٣

(١) المصدر السابق، ص ٢١٤ ؛ انظر أيضًا ؛ طقوش، الدولة العباسية، ص ٢٢٢.

(٢) حسن منبنة، المرجع السابق، ص ٦٤.

(٣) توزون: كان رئيس الجيش والشرطة وتولى منصب أمير الأمراء في خلافة المتقي بالله، ومن أكثر القادة الترك تدخلًا في السياسة في تلك الفترة وتوفي عام ٣٣٤هـ ؛ انظر ترجمته في وفيات تلك السنة ؛ ابن الجوزي، المنتظم، ج ١٤، ص ٤٨.

(٤) نفس المصدر السابق، ص ١٣.

(٥) مسكويه، تجارب الأمم، ج ٥، ص ٢٤٥ و ٢٤٦ و ٢٤٧.

شهراً، كان عليه خلالها محاربة قوات البريدي^(١)، لكنه فشل في ذلك بسبب الأزمات الاقتصادية فترك بغداد متوجهاً إلى الموصل خاصة بعد مؤامرة قام بها الأمراء الأتراك والديلم ضده بقيادة توزون.

بعد هروب الحمداني من بغداد أصبح توزون أميراً للأمراء حتى وفاته في عام ٣٣٤هـ/ ٩٤٥م^(٢)، وخلفه في المنصب ابن شيرزاد حتى دخول البويهيين بغداد^(٣). وبذلك نجد أن البريدي استمر في الصراعات الداخلية للنهائية بين شد وجذب سواء مع بجكم أو ابن رائق أو حتى مع الحمدانيين والبويهيين، وقد أدت هذه الصراعات إلى إنهاك الاقتصاد وتدهوره تماماً.

خلاصة القول في هذه النقطة البحثية من هذا التمهيد؛ كانت الخريطة السياسية للعراق مضطربة للغاية، وقد أدت الصراعات إلى أحوال اقتصادية متردية، سواء داخل المدن أو القرى واجتاحت موجات الغلاء على إثر هذه الأزمات والصراعات السياسية.

ف نجد على سبيل المثال، أن أعوام ٣٠٧هـ/ ٩١٩م^(٤)، ٣٢٣هـ/ ٩٣٤م^(٥)، ٣٣٠هـ/ ٩٤١م^(٦)، ٣٣٢هـ/ ٩٤٣م^(٧)، شهدت موجات كبيرة من الغلاء ونقص المواد الغذائية، وكلها كانت بسبب الاضطرابات والصراعات والحروب الداخلية.

وكانت كل هذه الأزمات الاقتصادية تصاحبها حملات من اللصوصية وقطاع الطرق، وكثرة كسبات اللصوص على الأسواق في تلك الفترة^(٨)، كما نجد أن البريديين على سبيل المثال كانوا مضرب الأمثال في الجور والظلم، فقاموا بعدد من المصادرات ضد التجار والمزارعين من أجل إكمال حملاتهم وصراعهم، هذا إلى جانب ابن رائق وسياسته الاقتصادية السيئة التي أنهكت بغداد، وواسط والبصرة، كما نجد أن ظاهرة القتال في الشوارع بين العامة والجند أضحت موجودة

(١) نفس المصدر السابق، ص ٢٥٤.

(٢) ابن الجوزي، المنتظم، ج ١٤، ص ٣٩.

(٣) مسكويه، تجارب الام، ج ٥، ص ٢٧٤.

(٤) نفس المصدر السابق، ص ٤١ و ٤٢.

(٥) ابن الجوزي، المنتظم، ج ١٣، ص ٣٤٩ و ٣٥٠.

(٦) ابن الجوزي، المنتظم، ج ١٤، ص ١٩.

(٧) نفس المصدر السابق، ص ٣٤.

(٨) مسكويه، المصدر السابق، ص ٢٧٥.

وبقوة حيث نجد في حوادث عام ٣١٧هـ / ٩٠٨م، ٩٢٩م، قتالاً نشب بين الجند الأتراك والديالمة والعامّة^(١).

هذا إلى جانب هجمات القرامطة كما أشرت آنفاً التي قضت على الأخضر واليابس في مدن الجنوب وتأثرت بغداد من جراء ذلك فزاد الجوع والغلاء، ونشبت عدة انتفاضات على الوزراء، وأشهرها انتفاضة سبق ذكرها ضد الوزير ابن الفرات^(٢).

كل هذا كان قبيل دخول البويهيين الذين سنتحدث عنهم بالتفصيل بعد قليل.

معنى "محنة" و"أزمة" لغوياً واصطلاحاً:

بقي لنا في هذا التمهيد؛ معرفة معنى المحنة والأزمة في اللغة، واصطلاحاً، ومعرفة ما يتعلق بهاتين الكلمتين المعبرتين عن عنوان هذه الدراسة، ومعرفة ما يتعلق منهما فيما يسمى بعلم الأزمات الاقتصادية، ومحاولة مقارنته بالمحن والأزمات التي حدثت في العراق، لمعرفة المصطلحات الدقيقة الخارجة من مفهومي المحنة والأزمة، لتكون للباحث نبزاً على الطريق لإخراج هذه الدراسة في أكمل ما يكون.

نبدأ في اللغة، عن أصل كلمة "محنة"؛ والتي يرجع جذرها للغوي في المعاجم العربية إلى الأصل (م ح ن)^(٣)، والتي تعني الشدة والبلى التي يمتحن الإنسان بها في الدنيا، وجاء منها الفعل "يتمحن" وهو الاختبار، وجمعها محن "بكسر الميم وتشديد النون"^(٤).

ونجد المعنى القريب للمحنة، أي الاختبار والبلاء والشدة، حتى يقال، امتحن الرجل، أي بلي واختبر بشيء شديد، وتأتي أيضاً بمعنى التشديد في العذاب بالنسبة للفرد، حتى يقال محن فلان^(٥)، أي تم التشديد عليه في العذاب، أو يقال محن الفضة، أي تنقيتها من الشوائب العالقة بها عن طريق النار، أو يقال محن الآدمي، أي تم تمديده وتوسيعه، وأيضاً يقال محونة أي بمعنى البخس والمحق، وهي قريبة من الشدة أيضاً^(٦)، وهكذا نرى أن المعنى اللغوي والمعنوي أيضاً يسير نحو البلاء والشدة والاختبار بالنسبة للبشر والمجتمعات، والتنقية من الشوائب بالنسبة للمعادن أو الشيء الجماد.

(١) ونقصد بها حرب الشوارع بين جند أبي الهيجاء بن حمدان القائد نازوك وخلع الخليفة المقتدر في تلك الحادثة؛ انظر المصدر السابق، ص ١٠٨ وما يليها.

(٢) ابن الجوزي، المنتظم، ج ١٣، ص ٢٣٩.

(٣) انظر مادة محن؛ الرازي، مختار الصحاح، ص ٢٥٧.

(٤) نفس المصدر السابق، ص ٢٥٧؛ انظر أيضاً؛ المعجم الوسيط، ص ٨٥٦.

(٥) المعجم الوسيط، ص ٨٥٦.

(٦) نفسه، ص ٨٥٦.

ويجد الباحث أن كلمة أخرى ترتبط بالمحنة، من حيث الحروف والمعنى، فكلمة محل، والتي تأتي بمعنى انقطاع الماء والمطر وبالتالي الكلاء، وتأتي بمعنى الأرض المحل، أي الأرض الجذب^(١)، وهنا تشتبك هذه الكلمة مع المعنى اللغوي والمعنوي لكلمة محنة.

أما عن المعنى الاصطلاحي للكلمة فقد نجد في الكثير من الأحاديث النبوية والآيات القرآنية التي تتحدث عن المحن سواء باستخدام الكلمة نفسها أو باستخدام ما يقابلها من معان، وهذا بالضرورة نفهم منه المعنى الاصطلاحي للكلمة.

ذكرت كلمة المحنة في الآية الكريمة: "إِنَّ الَّذِينَ يَغُضُّونَ أَصْوَاتَهُمْ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ أُولَئِكَ الَّذِينَ امْتَحَنَ اللَّهُ قُلُوبَهُمْ لِلتَّقْوَى لَهُمْ مَغْفِرَةٌ وَأَجْرٌ عَظِيمٌ"^(٢)، ومعنى الامتحان في معظم التفاسير التي تناولت هذه الآية، تعني الاختبار وتنقية قلوب المؤمنين بهذا الامتحان، كتتنقية المعادن من الشوائب.

وقوله عز وجل: "وَلَنَبْلُوَنَّكُمْ بِشَيْءٍ مِّنَ الْخَوْفِ وَالْجُوعِ وَنَقْصٍ مِّنَ الْأَمْوَالِ وَالْأَنْفُسِ وَالثَّمَرَاتِ وَبَشِّرِ الصَّابِرِينَ"^(٣)، والآية واضحة أن البلاء والمحنة من الله وهو على هيئة خوف من المصائب أو جوع ومجاعات تضرب المجتمعات أو نقص من الأنفس جراء الحروب أو البلى الأخرى أو نقص في المحاصيل الزراعية.

وفي كتاب المحن لمحمد بن أحمد بن تميم التميمي، نجد أنه خصص فصلاً كاملاً عن أحاديث المحن والابتلاءات التي مرت على المسلمين، وتأصيلها الديني في الأحاديث النبوية، فمثلاً سئل النبي صلى الله عليه وسلم أي الناس أشد بلاء؟ فقال: "الأنبياء ثم الأمثل فالأمثل، يبئلى الرجل على حسب دينه، فإذا كان في دينه صلابة زيد في بلاءه، وإن كان في دينه رقة خُفف عنه، وما يزال البلاء بالعبد حتى يمشي على الأرض وما له خطيئة"^(٤).

الحديث السابق واضح في تفسيره، أن البلاء هو المحنة التي تصيب الفرد المسلم أو حتى يتخلص من ذنوبه، فتم ربط المحنة بالعقاب الإلهي أو رحمة الله بالعبد.

(١) نفسه ص ٨٥٦.

(٢) سورة الحجرات، آية ٣

(٣) سورة البقرة، آية ٥٥.

(٤) محمد بن أحمد بن تميم (التميمي)، كتاب المحن، تحقيق، يحيى وهيب الجبوري، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٢٧ هـ / ٢٠٠٧ م، ص ٦٢؛ انظر أيضاً: عز الدين عبد العزيز بن عبد السلام، الفتن والبلى والمحن والرزاياء، تحقيق إياد خالد الطباع، دار الفكر المعاصر، بيروت، ب ت، ص ١٩.

وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "أمّتي أمة مرحومة ليس عليها في الآخرة عذاب وإنما عذابها في الدنيا القتل والزلازل والبلايا"^(١)، فجاء ذكر البلايا بمعنالمحنة والشدة التي تصيب المجتمع والتي تصير كعذاب الآخرة.

ومما سبق تدل هذه الأمثلة القليلة للأحاديث والآيات السابقة، أن للمحنة وللبلية وللإمتحان وللإختبار معنى واحد.

أما عن الأزمة؛ فمعناها قريب من المحنة، وجذرها اللغوي في المعاجم (أ ز م) بمعنى الشدة أو القحط، فيقال عند التعرض لأزمة "أزمت عليهم السنة" أو اشتد قحطها ويقال أيضاً قل خيرها^(٢). أما عن مفهوم الأزمة وتصنيفها إلى أنواع، فالمفهوم حديث، حيث تصنف الأزمة على أنها خلل يؤثر تأثيراً حيوياً على المجتمع^(٣).

أو "خلل وتغيير مفاجئ نحو الأفضل أو الأسوأ، وهي لحظة حاسمة أو وقت عصيب يهدد كيان المجتمع أو التجمع الإنساني"^(٤).

وهناك بعض المفاهيم التي تعبر عن الأزمة بمعنى الخطر الذي يتهدد الإنسان، وهو على أي حال يعبر عن التأثير الشديد على النظام سواء آثار مادية أو مالية باهظة، بل وآثار نفسية على الإنسان والمجتمع.

وهناك تفسير أكثر وضوحاً أن الأزمات الاقتصادية تعني الخلل الذي يحدث في موارد الدولة بسبب عوامل طبيعية أو بشرية^(٥)، فينعكس هذا الخلل على الدولة والأفراد، ومن هنا تحدث الأزمة والمحنة كما سنرى في هذه الدراسة.

سيتضح ذلك من خلال الفصول التالية، فالعوامل السياسية والاجتماعية والطبيعية، كان لها أثر في الأزمة وتأثيرها على المجتمع بالسلب في أغلب الأحوال، وقد تحققت كل مفاهيم الأزمة والمحنة على هذه الفترة التاريخية التي مرت على العراق.

(١) وشرح الحديث: أن الأمة الإسلامية مخصوصة بالرحمة وإتمام النعمة في الآخرة على قدر الفتن التي تلاقيها في الدنيا فعذابها في الدنيا على هيئة الزلازل والقتل؛ انظر محمد شمس الحق العظيم آبادي، عون المعبود في شرح سنن أبي داود، ج ١، دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت، ١٤١٥ هـ / ١٩٩٥ م؛ ص ٢٨٠.

(٢) الرازي، مختار الصحاح، مادة (أ ز م)، ص ٦؛ المعجم الوسيط، ص ١٦.

(٣) محمد هيكل، مهارات إدارة الأزمة والكوارث والمواقف الصعبة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٦ م، ص ٢٢.

(٤) محمد هيكل، مهارات إدارة الأزمة، ص ٢٢.

(٥) نفس المرجع السابق، ص ٢٢.

الفصل الأول

الظروف السياسية للعراق في العصرين البويهى والسلجوقي وأثرها في ظهور الأزمات الاقتصادية

المبحث الأول : الأزمات السياسية بين الخلافة وسلاطين بني بويه والسلاجقة.

**المبحث الثاني : أثر شغب الجند على حركة الاقتصاد العراقي في العهدين البويهى
والسلجوقي .**

**المبحث الثالث : المصادرات المالية وأثرها في ظهور الأزمات الاقتصادية في العراق خلال
العصرين البويهى والسلجوقي .**

لعل العامل السياسي للمحن والأزمات الاقتصادية، هو العامل الرئيس لها، إذ كانت السياسة هي المحرك الأساسي للأحداث في العراق خلال العصرين البويهى والسلجوقي، وقد مرت على العراق ظروف سياسية صعبة منذ ضعف الخلافة إبان العصر العباسي الثاني أو عصر نفوذ العسكر التركي الذي تحكم في كل شيء من مقدرات الخلافة حتى أصغر مؤسسة في الدولة.

عانى الخلفاء العباسيون في هذه الفترة من التسلط التركي، فمنهم من قُتل^(١)، ومنهم من عُذِّب على يد القادة العسكريين الأتراك، ومنهم من حاول أن يظفر بشيء من المكانة والهيبة دون طائل^(٢)، ومنهم من سكن وخضع وهو لا حول له ولا قوة من أمره^(٣).

كل هذه العوامل التي تندرج تحت الظرف السياسي منذ تولي المعتصم بالله العباسي^(٤) للخلافة عام ٢١٨هـ ومن جاء بعده من الخلفاء، حيث تحكم الترك في كل شيء، وأصبحت حاضرتهم سامراء تضاهي بغداد وتنافسها سياسياً وحضارياً، وأصبحت أروقة السياسة فيها خطراً على الخلافة العباسية.

هذا العامل كان السبب في ضعف الخلافة وتفكك أوصالها واستقلال المشرق الإسلامي، كما أثر في الناحية الاقتصادية أيما تأثير، حيث تسلط الجند الأتراك على الخزانة الخلفية وصادروها وسرقوها عدة مرات، بل تنافس القادة الأتراك فيما بينهم أيهم يكن أكثر عزاً ومالاً وجاهاً من الآخر، وبدا الأمر كأنه عصر طوائف وملوك جديد على الدولة العباسية.

وهكذا بدا أن الحكم العسكري المتسلط والذي بدأ مع الجند الأتراك واستمر في العصور التالية سواء في بني بويه والسلاجقة، هو سبب النكبة الرئيسة ليسعلل الخلافة العباسية فحسب بل على

(١) نقصد به الخليفة المتوكل على الله العباسي؛ والذي قتله الأتراك عام ٢٤٧هـ / ٨٥٩م، وكان مقتله يعتبر بداية لما سماه بعض المؤرخين عصر الفوضى العسكرية؛ انظر ابن العراني، الأنباء في تاريخ الخلفاء، ص ١١٩ و ١٢٠؛ وأيضاً؛ خالد عزام موسوعة التاريخ الإسلامي (العصر العباسي)، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ٢٠٠٩م، ص ١٦١ و ١٦٢.

(٢) حاول الخليفة المهتدي (٢٥٥هـ / ٢٥٦هـ - ٢٦٩هـ / ٨٧٠م) أن يوقع البغضاء بين القادة الأتراك لمصلحته ولمصلحة إعادة الخلافة وسيطرتها على هذه الفوضى لكن دون طائل، فقد أسرع الأتراك بالتخلص منه واتفقوا على قتله؛ انظر محمود شاكر، التاريخ الإسلامي (الدولة العباسية)، ج ٢، المكتب الإسلامي، دمشق، ١٤٢١هـ / ٢٠٠٠م، ص ٦٢.

(٣) تعتبر فترة ما بعد المعتصم بالله العباسي حتى دخول البويهيين العراق وهي ما تسمى بالعصر العباسي الثاني، من أشد الفترات صعوبة على الخلافة العباسية، إذ تحكم الأتراك في مقدرات الخلافة، وتميزت هذه الفترة بأن الخلفاء لم يكن لهم حول ولا قوة في القرارات المصيرية للخلافة؛ انظر محمود شاكر، المرجع السابق، ص ٦٥ وما يليها.

(٤) المعتصم بالله: هو أبو إسحاق محمد بن الرشيد، وهو أول خليفة أدخل الأتراك في الديوان، وقام ببناء مدينة سر من رأى أو سامراء لتكون حاضرة للجند الأتراك، وسرعان ما أصبحت حاضرة الدولة بدلاً من بغداد، وتوفي عام ٢٢٧هـ؛ انظر السيوطي، تاريخ الخلفاء، ص ٢٦٤ و ٢٦٥ و ٢٦٦.

الأمة بأجمعها، حيث تراجعت المدنية الإسلامية لحساب حكم العسكر أو حالة العسكرتاريا - كما يسميها الدكتور محمود إسماعيل، فهذه الحالة عملت على سلب مقدرات الأمة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، فكان التسلط العسكري متجبراً قوياً ماحياً لكل شيء ضده حتى لو الخليفة ذاته^(١).

أثر ذلك بطبيعة الحال على الحالة العامة سواء اقتصادياً أو اجتماعياً على العراق، فمن الناحية الاقتصادية عانت الدولة من تدهور كلي في القطاعات الاقتصادية الحيوية، كما نشبت عدة ثورات كان المحرك الرئيس لها العامل الاقتصادي كثورة الزنج التي قام بها الزنوج في الجنوب العراقي والتي دمرت هذه النواحي^(٢)، وتخلصت الخلافة منها بعد سنوات طويلة وشاقة من العمل العسكري ضدها، كما جاء خطر القرامطة في الجنوب أيضاً مكملاً على آمال الخلافة العباسية بالانتعاش، وقد سبق للباحث التحدث عن هذه الحالة من تمزق وتشتت الخلافة داخلياً، إذ ظهر منصب أمير الأمراء، وتنافس الجند والقادة الأتراك حول هذا المنصب حتى تم دخول البويهيين وتسلطوا على بغداد.

لم يكن الأمر جيداً الآن عندما دخل بني بويه الديالمة إلى بغداد، بل زاد ضعف الخلافة، وزاد التسلط العسكري، وأسس بني بويه كياناً خاصاً وكبيراً وقوياً على العراق وفارس، استمر حتى ظهور السلاجقة على المسرح السياسي المشرقي.

في هذا الفصل يتناول الباحث ثلاثة مباحث مهمة تبين كيف كان العامل السياسي مؤثراً لدرجة كبيرة في الكيان الاقتصادي، وكيف عانى العامة من ظروف سياسية غير مستقرة أثرت على مؤسسات الدولة، ودعم حالة اللامركزية التي عاشها العراق منذ تسلط الأتراك سابقاً، وتردي الأحوال الاقتصادية.

أما عن المباحث الثلاثة فهي:

- الأزمات السياسية بين الخلافة وسلطين بني بويه والسلاجقة.
- التقاتل بين الجند وأثر ذلك على حركة الاقتصاد.
- المصادرات المالية وأثرها في تردي الأحوال الاقتصادية.

^(١) ويسمياها في بعض المواضع الطغمة العسكرية أو العصابة؛ انظر محمود إسماعيل، سيسولوجيا الفكر الإسلامي، ج ٢، ص ٦٢ وما يليها.

^(٢) عن هجمات الزنج انظر؛ الطبري، تاريخ الرسل والملوك، ج ٩، ص ٤١٠.

وهذه المباحث الثلاثة مرتبطة مع بعضها في الأسباب والنتائج إلى حد كبير، حيث ستصبح هذه المباحث مكملية لبعضها، فكلها تندرج تحت العامل السياسي وأثره في اقتصاد العراق.

المبحث الأول: الأزمات السياسية بين الخلافة وسلاطين بني بويه والسلاجقة وأثرها في الاقتصاد:

ظهر بني بويه الديلم في الشرق من العراق حيث مقاطعة فارس التي كانت تعاني كغيرها من الاضطراب الأمني والسياسي، فالمشرق الإسلامي منذ استيلاء الطاهريون أرباب بلاط المأمون والمعتصم من بعده على فارس^(١)، وأصبحت شبه مستقلة عن الخلافة العباسية، ثم استقلت مع مرور الزمن وتكالب الصعاب والمحن على الخلافة، وظهرت دول في فارس وبلاد ما وراء النهر، مثل الدولة الصفارية^(٢) والسامانية^(٣)، ومن ثم كان المغامرين العسكريين والقادة الطموحين، ينظرون إلى القوة العسكرية نظرة إجلال وإكبار لأنها القوة الوحيدة التي ستدعم طموحهم.

حدث هذا مع يعقوب بن ليث الصفار ومن بعده من بني سامان، ثم جاء الدور على بني بويه الديلم ليؤسسوا كيانًا خاصًا لهم ولبني جنسهم الديلم ذي الصلات القديمة مع المسلمين، حيث دخلوا الإسلام قريب عهد من بناء الدولة البويهية على المذهب الزيدي، لما كان من الدعوة الزيدية من شأن في مناطق طبرستان وجيلان والران، فكان دخولهم هذا إيذانًا بنقطة تحول كبيرة في تاريخ الدولة العباسية.

ويرجع بناء الدولة البويهية إلى ثلاثة إخوة من بني بويه وهم علي والحسن وأحمد^(٤)، وهم الذين قامت على أكتافهم الدولة في بلاد الديلم الذين توحدوا على أيدي الإخوة الثلاثة وانطلقوا يحتلون

(١) الطاهريون: وهي الأسرة التي خدمت المأمون العباسي، ثم تولت أمر خراسان، وأسست دولة مستقلة بها تحت سيادة الخلافة العباسية منذ عام ٢٠٥هـ إلى عام ٢٥٩هـ، وتنتمي الأسرة إلى طاهر بن الحسين قائد جيش المأمون، والذي احتل بغداد أثناء صراعه مع أخيه الخليفة محمد الأمين عام ١٩٨هـ؛ انظر أحمد محمد عدوان، موجز في تاريخ دويلات المشرق الإسلامي، دار عالم الكتب، الرياض، السعودية، ١٤١٠هـ / ١٩٩٠م، ص ١٨ و ١٩ و ٢٠.

(٢) الدولة الصفارية: تنتمي إلى يعقوب بن ليث الصفار، الذي كان له دور بارز في محاربة الخوارج، واستطاع أن يسيطر على سجستان، ثم استولى على أملاك الطاهريين أثناء حكم محمد بن طاهر بن عبد الله، وأسس دولته عام ٢٥٤هـ؛ انظر الطبري، تاريخ الرسل والملوك، ج ٩، ص ٣٨٤ وما يليها؛ عدوان، المرجع السابق، ص ٤٦ و ٤٧ و ٤٨.

(٣) الدولة السامانية: تنتمي إلى نصر بن أحمد بن أسد الذي يرجع أصله إلى سامان بن بهرام بن جوبين الفارسي، وقد تأسست هذه الدولة في عام ٢٦١هـ، وقد كان نصر هذا من عمال الدولة الطاهرية، وعندما سقطت الدولة على يد الصفاريين، استقل نصر ببلاد ما وراء النهر وأسس هو وأسرته دولة تحت سيادة الخلافة العباسية؛ عدوان، المرجع السابق، ص ٩٢.

(٤) والإخوة الثلاثة هم أبناء أبو شجاع فاتخسرو، وكان من عامة الناس في بلاد الديلم، وقد عملوا في صيد السمك والاحتطاب، ثم التحقوا في جيش ماكان ابن كالي وصعد نجمهم بعد ذلك في الجندية، واستطاعوا تجميع

المناطق المجاورة حتى أصبحت فارس في أيديهم^(١). وقد بدأ أمر البويهيين الثلاثة عندما ولي مرداويج الزيارى^(٢) علي بن بويه بلاد الكرج^(٣)، وهذه كانت بداية أمره، حيث استطاع بفضل مهارته العسكرية والإدارية أن ينتزع شيراز^(٤) وجعلها قاعدة له ولقومه ثم زحف بقواته بعد انتهاء أمر مرداويج على أصفهان^(٥) وهمدان^(٦) والري^(٧) وكرمان^(٨) والأهواز^(٩)، وبهذا أصبحت فارس كلها في قبضته.

كانت الخطوة الطبيعية والمنطقية هي الزحف البويهي على العراق، التي كانت تعاني من التشرذم والتفكك، وأصبح نفوذ الخلافة لا يتعدى في أغلب الأحيان إلا بغداد وما حولها، وأصبحت العراق فريسة سهلة لأمراء الحرب في الشمال والجنوب والوسط.

الديلم في دولة واحدة وهي دولة بني بويه؛ انظر مسكويه، تجارب الأمم، ج ٥، ص ١٥٧؛ وأيضاً وفاء محمد علي، الخلافة العباسية في عهد تسلط البويهيين، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، ب ت، ص ١٦ وما يليها.

(١) المرجع السابق، ص ١٧.

(٢) مرداويج الزيارى: هو فارسي الأصل وأحد قواد بلاد الديلم، وقد كون جيشاً كبيراً، حتى ظن الناس أنه سيبتل الخلافة العباسية ويظهر كلمة الفرس والديلم على السواء، وقد ضم جيشه ديلم وترك وأهل خراسان؛ انظر المرجع السابق ص ١٧ نقلاً عن محمد جمال سرور، الحضارة الإسلامية في الشرق الإسلامي، ص ٤٩.

(٣) بلاد الكرج: هي إحدى مدن الجبال في شمال فارس؛ وتعرف بأنها مدينة كبيرة لها أعمال وقرى كثيرة، حسنة الأسواق خصبة كثيرة الخيرات وتصدر منتجاتها الزراعية إلى أغلب مدن فارس والجبال؛ ابن حوقل، صورة الأرض، ص ٣١٣؛ انظر أيضاً ليسترنج، بلدان الخلافة، ص ٢٢٣.

(٤) شيراز: مدينة بناها المسلمون بعد فتح فارس، حيث بناها محمد بن القاسم بن أبي عقيل، وسميت شيراز لأن بناءها يشبه تجويف الأسد، وتعتبر كانت قاعدة للجيش الإسلامية بالقرب من مدينة اصطخر، فهي كما يقول ابن حوقل تبلغ ثلث اصطخر، أي إنها مدينة صغيرة؛ ابن حوقل، المصدر السابق، ص ٢٤٦.

(٥) أصفهان: مدينة كبيرة ومن أشهر مدن فارس، يكثر فيها البساتين والمحاصيل المختلفة، خصوبة التربة معتدلة الجو كثيرة المعادن والصناعات المختلفة وتعتبر قبلة العلماء والفقهاء في فارس؛ انظر القزويني، آثار البلاد، ص ٢٩٦ و ٢٩٧.

(٦) همدان: هي من أكبر مدن فارس، كثيرة العيون والبساتين والأسواق والرساتيق، وبها جامع رشيق وبنيان عتيق، وهي من المدن الفارسية القديمة قبل فتح المسلمين لهذا الإقليم؛ انظر المقدسي، أحسن التقاسيم، ص ٢٨٦ و ٢٩٢.

(٧) الري: بلد جليل من الإقليم الفارسي، كثيرة العمران وفسحة الأسواق حسنة الخانات والحمامات، تكثر فيها البساتين، وتعتبر مدينة تجارية مهمة على الطريق التجاري بين فارس وما يجاورها شرقاً وغرباً؛ انظر المصدر السابق، ص ٢٩٠؛ وأيضاً ياقوت الحموي، معجم البلدان، ج ٣، ص ١١٦.

(٨) كرماني: هي كورة كبيرة من بلاد فارس وتضم في أعمالها الكثير من القرى والمدن الصغيرة، وموقعها متوسط بين سجستان وخراسان وهي بلاد كثيرة الزراعات والتمور والفواكه والبساتين، وأراضيها خصبة؛ ياقوت الحموي، معجم البلدان، ج ٤، ص ٤٥٤؛ انظر أيضاً، ابن حوقل، المصدر السابق، ص ٢٦٨.

(٩) الأهواز: ناحية بين البصرة وفارس، تتميز أراضيها بالخصوبة وزراعة المحاصيل الصيفية التي تحتاج إلى الماء الكثير مثل الأرز وقصب السكر ومن المعادن النحاس، وتتميز أيضاً بالحر الشديد، لذلك ظهرت فيها بعض الحشرات القاتلة؛ انظر القزويني، المصدر السابق، ص ١٥٢؛ وأيضاً؛ الهمداني، كتاب البلدان، ص ٣٩٥.

ويناقش هذا المبحث بعيداً عن التفاصيل الخاصة بالأحوال الداخلية لبغداد والعراق عامة والتي ذكرها الباحث آنفاً بل سنناقش في السطور القليلة التالية نبذة عن عملية دخول القوات البويهية إلى بغداد ونظرة الخلافة إليها ليكون مدخلاً ضرورياً لنقطة المبحث وهي العلاقة بين الأمراء البويهيين والخليفة العباسي.

دخول بني بويه للعراق:

بدأت عملية دخول البويهيين للعراق عندما استتجد أبو عبد الله البريدي المتحكم في البصرة بأحمد بن بويه ضد أمير الأمراء محمد بن رائق، حيث كان عام ٣٢٥هـ / ٩٣٦م العام الذي شهد الوحشة بين البريدي وابن رائق، فرأى البريدي أن يرجح كفته بأحمد بن بويه الذي وجدها فرصة في الدخول إلى السياسة العراقية.

وقد استغل أحمد هذا الصراع الداخلي الدائر بين البريدي وابن رائق، فاستولت قواته على بعض المناطق العراقية، مثل السوس وحسن مهدي والأحواز، ولكن هذه الفورة العسكرية البويهية انتهت ورجع بن بويه إلى أصفهان تاركاً الساحة للبريديين، الذين استردوا تلك الأراضي لصالحهم^(١).

ومع الحالة الداخلية المتردية والصراعات بين أمير الأمراء توزون التركي وبين الحمدانيين في الشمال والبريديين في الجنوب، استغل بني بويه الأمر وكانوا يراقبون هذه الحالة عن كثب، فدخلت القوات البويهية إلى الوسط العراقي واحتلت مدينة واسط، فأسرع توزون^(٢) بعقد صلح مع الحمدانيين ورجع بقواته إلى واسط وقام بمحاربة القوات البويهية وانتصر عليها في عدة مواقع من ضمنها العرس وذلك في عام ٣٣٢هـ / ٩٤٣م، وخرج منها أحمد بن بويه منسحباً إلى فارس مؤقتاً، حيث كان يراقب الحالة السياسية العراقية^(٣).

في تلك السنة قُتل أبو عبد الله البريدي وبذلك ينتهي خصم شرس في الساحة السياسية العراقية ويخلفه ابن شيرازاد مع وجود حالة اجتماعية واقتصادية صعبة، حيث كانت الحالة الاقتصادية لبغداد صعبة مع بؤادر مجاعة كبيرة امتدت آثارها وقت دخول البويهيين للمدينة^(٤).

(١) وفاء محمد علي، الخلافة العباسية، ص ٣٣ و ٣٤.

(٢) المظفر أبي الوفاء توزون التركي: كان من أكبر قواد الترك في خلافة المتقي بالله، وقد تولى منصب رئيس الشرطة وأمير الجيش، وأصبح أميراً للأمراء وكان متسلطاً على الخليفة المتقي بالله، وتوفي عام ٣٣٤هـ قبيل دخول البويهيين ببغداد؛ انظر الصولي، أخبار الرازي والمتقي، ص ٢٥٠ وما يليها؛ وأيضاً انظر ابن الأثير، الكامل، ج ٧، ص ٢٠٥.

(٣) مسكويه، تجارب الأمم، ص ٢٦٠.

(٤) نفس المصدر السابق، ص ٢٦١.

استغل أبو جعفر ابن شيرازاد وزير وكاتب توزون موته وأبو عبد الله البريدي ألدائه في الحكم والمنافسين له، في جلب حليف جديد وهو ناصر الدولة الحمداني، وقد سبق للحمدانيين التدخل في شئون الخلافة ورأوا أن الساحة مفتوحة لمن غلب، وجاءتهم الفرصة الذهبية على يد ابن شيرازاد^(١).

بايع ابن شيرازاد ناصر الدولة ليكون أميرًا للأمراء، لكن اضطرابات داخلية من جند ابن شيرازاد عطلت هذا الأمر، وكانت هذه الاضطرابات خاصة بالأموال والمرتبات التي سعى الجند لأخذها، كان ذلك دافعًا بطلب ابن شيرازاد أموال من ناصر الدولة مقابل التنازل عن المنصب وبالفعل أرسل الحمداني له خمسين ألف درهم، ولم يكتف بذلك بل سعى لفرض الضرائب ومصادرة الأموال خاصة التجار مما أغضب الناس بسبب حالتهم الاقتصادية الصعبة التي كانت بغداد تعاني منها^(٢).

هذه الحالة لم تغضب العامة وحسب، بل أغضبت بعض قواد ابن شيرازاد، وأعني بهم ينال كوشة الذي كان أميرًا على واسط وكان له دور في دخول البويهيين إلى العراق . أرسل ينال إلى بن بويه يطمعه في البلاد ويهون عليه أمر ابن شيرازاد والمستكفي بالله، فجاءت الفرصة لبني بويه الذين كانوا يراقبون الوضع السياسي عن كثب^(٣).

تحرك أحمد بن بويه بقواته من الأهواز حتى وصل إلى بغداد في ٣٣٤هـ / ٩٤٥م، وخاف المستكفي بالله الخليفة العباسي وأمير الأمراء ابن شيرازاد واستترا خوفًا من البويهيين، فعندما دخلت القوات البويهية اتفق أحمد مع ابن شيرازاد على توليته الخراج وجباية الأموال حتى يكسبه في صفه، إذ هدفت السياسة البويهية إلى كسب العمال وموظفي الدولة، الذين أيد بعضهم البويهيين أثناء تحركهم لبغداد^(٤).

وهنا يبدأ الفصل الأول في العلاقات بين الخليفة المستكفي بالله وأحمد بن بويه..

- خلافة المستكفي بالله (٣٣٣هـ / ٣٣٤هـ - ٩٤٤م / ٩٤٥م):

هو أبو القاسم عبد الله بن المكتفي بن المعتضد بن الموفق، بويح بالخلافة وهو ابن إحدى وأربعين سنة، وأمه أم ولد تدعى غصن^(٥).

(١) نفس المصدر السابق، ص ٢٦١.

(٢) ابن الأثير، الكامل، ج ٧، ص ٢٠٥.

(٣) مسكويه، تجارب الأمم، ص ٢٧٥.

(٤) نفس المصدر السابق، ص ٢٧٥؛ انظر أيضا ابن الجوزي، المنتظم، ج ١٤، ص ٤٢.

(٥) السيوطي، تاريخ الخلفاء، ص ٣١٤؛ وأيضا ابن العراني، الأنباء في تاريخ الخلفاء، ص ١٧٥.

دخلت القوات البويهية بغداد، وذلك بعد هروب أبي جعفر ابن شيرازاد، والخليفة المستكفي، فظهر ابن شيرازاد وأخذ الأمان فولاه بن بويه على الجباية والأموال، ودخل أحمد إلى دار الخلافة، وعندها ظهر المستكفي عندما أخذ الأمان من أحمد بن بويه فظهر له وبايعه ابن بويه على الطاعة، فلقب المستكفي الإخوة البويهيين الثلاثة بالألقاب سنية، حيث تلقب أحمد بمعز الدولة، وعلي بعماد الدولة، والحسن بركن الدولة^(١).

وهكذا بدأ حكم البويهيين العسكري المتسلط على الخلافة، فيبدو للوهلة الأولى أن العلاقة ستسير نحو الأفضل مع بداية استقرار الحكم البويهي، ومع الألقاب التي تلقب بها هؤلاء من الخليفة المستكفي، إلا أن بوادر الأزمة كانت تلوح في الأفق.

كان أحمد معز الدولة البويهي يتشكك في كل شيء، فقد تخلص من ينال كوشة أمير واسط الذي ساعده على الدخول لبغداد، ويبدو أن هذه كانت خطته للقبض على الأمور في العراق، حيث ترك فارس وإقليم الجبال لأخويه وركز جهوده على العراق^(٢)، وبدأ له أن الساحة العراقية مرهقة ومعقدة فحاول أن يثبت أقدامه أكثر فأكثر، وكان عليه أن يتسلط على الخليفة ويسلبه كل شيء.

تقول المصادر إن معز الدولة تشكك في الخليفة المستكفي أنه يدبر مؤامرة ضده عن طريق قهرمانته واسعة النفوذ، التي حاولت التقرب من الطبقة العسكرية الجديدة في بغداد، فصنعت وليمة لكبار القادة العسكريين الديالمة والأتراك، فظن معز الدولة أنه يتعرض لمؤامرة خفية من الخليفة^(٣).

هذا التفسير يبدو ساذجاً على مجمل الأحداث، إذ كان البويهيين يخططون لما هو أبعد، ففي ظن الباحث أن السلطة البويهية خططت متعمدة للتخلص من المستكفي حتى يكون عنواناً لمن بعده من خلفاء، كأنهم يقولون هذه طريقتنا المثلى مع الخلافة، وهو ما سيتضح فيما بعد. هذا عن الشيء الأول.

(١) ابن الجوزي، المنتظم، ج ١٤، ص ٤٢ و ٤٣.

(٢) وفاء محمد علي، الخلافة العباسية، ص ٤٣.

(٣) ابن الجوزي، المصدر السابق ٤٥؛ مسكويه، تجارب الأمم، ج ٥، ص ٢٧٦؛ ابن الأثير، الكامل، ج ٧، ص ٢٠٦ و ٢٠٧.

كما أن ما أورده المسعودي عن مؤامرة قام بها المستكفي بالله بالفعل ضد معز الدولة، إذ كان ضالعا بمراسلات بينه وبين ناصر الدولة الحمداني في الموصل يحثه على مهاجمة معز الدولة بن بويه وطرده من العراق^(١).

الشيء الثاني وهو الدليل الدامغ على تسلط البويهيين على سلطة الخلافة، هو ما فعلوه من ثبات منصب الخلافة السني بالرغم من تشيعهم، حيث أبقوا على هذا المنصب في دليل كبير على عدم تنصيب خليفة علوي يكون له شأن على سلطتهم، فأبقوا على الضعيف حتى يكون لهم الكلمة العليا عليه، وبالتالي على العراق وعلى السلطة الروحية التي يمثلها، وهكذا تحكمت السياسة حتتلى المبادئ المذهبية^(٢).

أمر معز الدولة باعتقال الخليفة المستكفي، حيث نفذ الخطة مع اثنين من القادة الديالمة الذين قبلوا الأرض تحت الخليفة في مجلسه فجنّبوه وطرحوه أرضا ثم أرسله إلى بيت معز الدولة، فتم اعتقاله، وقد أمر معز الدولة أيضا بالقبض على كاتب الخليفة أبي أحمد الشيرازي وعلى "علم" قهرمانه الخليفة وابنتها، حيث اتهمها معز الدولة بالتآمر ضده، كما انتهت دار الخلافة من الجنود الديلم حتى لم يبق منها شيء^(٣).

أما عن نهاية المستكفي، فقد مات بعد هذه الحادثة بأربع سنوات؛ أي عام ٣٣٨هـ / ٩٥٠م^(٤)، إذ مات في محبسه في عهد الخليفة المطيع الذي عينه معز الدولة في الخلافة بعد اعتقال المستكفي بالله، الذي خلع نفسه أمام الشهود في مجلس الخليفة الجديد المطيع لله الذي بويع بالخلافة في عام ٣٣٤هـ / ٩٤٦م^(٥).

أما عن أحوال العراق في هذه السنة، فقد تعرضت بغداد لغلاء كبير أتبعه مجاعة صعبة على المدينة؛ فأكل الناس الدواب الميتة والسنانير، وكانت الأسواق تعاني من نقص حاد في الغلال والمواد الغذائية نتيجة لهذه المجاعة، وهرب بعض العامة من الجوع نحو مدن أخرى كالْبصرة^(٦).

(١) أبي الحسن بن علي المسعودي، مروج الذهب ومعادن الجوهر، ج ٤، مراجعة كمال حسن مرعي، المكتبة العصرية، صيدا، لبنان، ١٤٢٥هـ / ٢٠٠٥ م، ص ٢٩٥.

(٢) وفاء محمد علي، الخلافة العباسية، ص ٤٦.

(٣) ابن الجوزي، المنتظم، ج ١٤، ص ٤٥؛ مسكويه، تجارب الأمم، ج ٥، ص ٢٧٦؛ ابن الأثير، الكامل، ج ٧، ص ٢٠٦ و ٢٠٧.

(٤) ابن الجوزي، المصدر السابق، ص ٧٦.

(٥) السيوطي، تاريخ الخلفاء، ص ٣١٥؛ ابن العمراني، الأنباء، ص ١٧٦.

(٦) ابن الجوزي، المصدر السابق، ص ٤٧؛ مسكويه، تجارب الأمم، ج ٥، ص ٢٨١؛ ابن الأثير، الكامل، ج ٧، ص ٢١٧.

ولعل الأسباب الحقيقية لهذه الحالة الصعبة هي الأحوال السياسية المتردية التي تعرضت لها البلاد قبل دخول البويهيين ومن بعد دخولهم، وقد استمرت هذه المجاعة حيناً من الزمن بسبب عدم تثبيت أقدام البويهيين في العراق ومحاولتهم لإثبات ذاتهم في الساحة العراقية، وهو ما أدب إلى حربهم مع الحمدانيين بعد شهر واحد من دخولهم بغداد.

- خلافة المطيع لله (٣٣٤هـ-٣٦٣هـ / ٩٤٦م-٩٧٤م):

هو أبو القاسم الفضل بن المقتدر بن المعتمد، ولد سنة ٣٠١هـ / ٩١٣م، وبويع بالخلافة بعد المستكفي بالله، وقرر له معز الدولة مائة دينار فقط لنفقته^(١).

وكان عهد المطيع لله ممتداً لسابقه في الضعف، إذ استولى معز الدولة البويهي على كل مقدرات الخلافة ولم يبق من الخليفة إلا اسمه، وهذا يدل في حديث المؤرخين المعاصرين وغيرهم:

هاهو ابن الأثير يقول: "ازداد أمر الخلافة إبطاءً، ولم يبق لهم شيء البتة، وقد كانوا يراجعون ويؤخذ أمرهم فيما يفعل، والحرمة قائمة بعض الشيء، فلما كان أيام معز الدولة زال ذلك جميعه، بحيث لم يبق للخليفة وزير، وإنما كان له كاتب يدبر إقطاعه وإخراجاته"^(٢).

ويقول الذهبي: "فكان من تحت معز الدولة (يقصد المطيع لله) لا له معه حل ولا ربط، وقدر له في الشهر ثلاثة آلاف دينار، وانحطت قدر الخلافة"^(٣).

ويؤكد ابن كثير ذلك بقوله: "إنما مورد الدولة ومورد المملكة ومصادرها راجع إلى معز الدولة"^(٤).

وهذا يجزنا لحديث عن قضيتين مهمتين في هذا الصدد، وهما الأول يؤكد ظن الباحث في أن معز الدولة كان يعمل وفق خطة محكمة للقضاء على هيبة الخلافة لصالح دولته وسلطات الدولة العليا، لذلك خطط بالتخلص من المستكفي بالله وأرجع ذلك إلى مؤامرة المستكفي والقهرمانه ضده، وهذه ربما لم تكن إلا حجة، إذ كان سبق السيف العزل وبدأ البويهيون في إحكام الأمور بإلغاء سلطة الخلافة والحكم المباشر بأنفسهم ومحاولة تثبيت وضعهم في العراق.

أما القضية الثانية وهي محاولة إلغاء الخلافة؛ وفي هذا يرى الباحث أن حديث ابن الأثير في هذه القضية فيه لبس في الفهم، فيقر ابن الأثير أن معز الدولة فكر في هذا الأمر، ولكن بعد

(١) ابن العمراني، المصدر السابق، ص ١٧٧.

(٢) ابن الأثير، الكامل، ص ٢٠٧ و ٢٠٨.

(٣) الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج ١٥، ص ١١٥.

(٤) أبي الفداء إسماعيل بن كثير، البداية والنهاية، ج ١٢، تحقيق إبراهيم الزبيبي، مراجعة عبد القادر الأرناؤوط وبشار عواد، دار ابن كثير، بيروت، ١٤٣١هـ / ٢٠١٠م، ص ١٦٦.

مشاورات مع مستشاريه رفض هذا الأمر وأعرض عنه^(١)، هذا الحديث من المؤكد أنه حدث، لكن ليس بهذه الطريقة، فقد كان البويهيون في فارس يناشدون الخلافة العباسية في عهد الخليفة الراضي بالله أن يبعثوا إليهم بالخلعة والتكليف للحصول على الشرعية ليستقوا بها أمام مرداويج الزيارى منافسهم القوي والشرس أثناء قيام الدولة، فحصل علي بن بويه الأخ الأكبر لأحمد معز الدولة في عام ٣٢٣هـ / ٩٣٥م^(٢) على التكليف الخلفي فلبس الخلعة واللواء بعد وصول رسول الخليفة إليه.

لقد كان هذا التكليف ضروري لوجود شرعية للبويهيين، ولم يمنعهم مذهبهم الشيعي من أن يحصلوا على التكليف الخلفي وتلك الشرعية الروحية، فلا يعقل أنهم عندما يدخلون بغداد يتخلصون من هذه الشرعية، ويعتقد الباحث أن هذا الطرح كان في عقل معز الدولة عندما كان يفكر في الأمر، إضافة إلى أنه لا يريد خليفة قويًا وله شعبية علوية ينافسه في الملك، لذلك لم تخرج القضية من إطارها السياسي، وخلاصته أن معز الدولة يريد أن يسيطر على كل شيء في العراق وفي نفس الوقت يبقي على الخلافة ضعيفة لأنه يحتاج منها الشرعية، وليس للمذهب دخل في هذه القضية السياسية، فلو كان يعمل وفق تعاطف مذهبي وديني لاختلف الأمر ولأخلص معز الدولة لهذه القضية وكان عليه خلع الخليفة السني وإبداله بعلوي مهما كانت التبعات.

على أي حال؛ استمرت الأوضاع بالتردي في عهد المطيع لله، ووصلت هذه الأحوال السيئة إلى الذروة بسبب الآتي:

- الصراع البويهي الحمداني:

حيث تقابل الطرفان في منطقة عكبرا ولم تسفر المعركة عن شيء سوى حصار بغداد من القوات الحمدانية، ما أدى إلى غلاء الأسعار واشتداد المجاعة، ونقص المواد الغذائية، وعانى العامة جراء ذلك معاناة شديدة، وكان معز الدولة قد استعان بالخليفة المطيع لله بالخروج معه في هذه المعركة حتى يرفع من معنويات الجنود ويعطيهم شرعية ضد القوات الحمدانية التي تحارب الخلافة^(٣).

(١) ابن الأثير، المصدر السابق، ص ٢٠٨.

(٢) انظر؛ ابن الأثير، الكامل، ج ٧، ص ١١١؛ ابن كثير، البداية والنهاية، ج ١٢، ص ١١٨.

(٣) ابن الجوزي، المنتظم، ج ١٤، ص ٥٣.

انتهت المعركة إلى لا شيء، بل نجد أن الخطوة الثانية من هذا الصراع، هي توسط الخلافة بين الطرفين على أن يدفع ناصر الدولة الحمداني أموالاً طائلة في مقابل ولاية تكريت وما وراءها من ولايتي الشام ومصر، إذ كان الوضع في هاتين الولايتين قد تغير بموت الإخشيد، فطمع ناصر الدولة في الاستيلاء عليهما، ولكن المصالحة تلك لم تسفر عن شيء بسبب الأموال الطائلة التي طلبها معز الدولة البويهى^(١).

أما المرحلة الأخيرة من هذا الصراع، هي توجه معز الدولة في عام ٣٣٧هـ / ٩٤٨م، إلى مدينة الموصل معقل الحمدانيين ومحاصرتها حصاراً شديداً، ثم احتلها، وفرض ضرائب وغرامات على الناس وجمع منهم أموالاً طائلة، ما أثر على الحالة الاقتصادية في المدينة، وعانى السكان من الاستيلاء على الأموال معاناة شديدة^(٢)، وكان قد هرب ناصر الدولة الحمداني إلى نصيبين فطارده معز الدولة إليها ثم تقرر الصلح مرة أخرى أن يدفع ناصر الدولة ثمانية ملايين درهم إليه مقابل ولاية الموصل وباقي بلاد الجزيرة الفراتية إلى جانب الشام، أي أن معز الدولة جعل الموصل والجزيرة رسمياً تحت طوعه.

- الصراع البويهى البريدي:

حاول معز الدولة البويهى أن يسيطر على العراق، شمالاً وجنوباً، إذ كانت المعارك متصلة بينه وبين الحمدانيين في الشمال، وقد انتصر وحقق أهدافه فيها، أما في الوسط والجنوب كان البريديون مستمرون في السيطرة على هذه المناطق، فمدن واسط والبصرة وغيرها كانت تحت سيطرتهم، فأراد معز الدولة أن يقضي على هذه السيطرة لصالحه، وقد استغل الخليفة المطيع لله في هذه الحركة العسكرية المضادة ضد البريديين^(٣).

لقد كانت السلطة البويهية تتعامل مع الخلافة على أنها سلطة روحية تستمد منها معنويات لرجالهم في الجيش ليس إلا، فالخليفة كان ألعبه يخرج مع معز الدولة أينما حل كأنه رجل من رجاله وليس خليفة له اعتباره، فأصبح الخليفة يخرج إلى المعارك ووظيفته فقط الشرعية.

على أي حال؛ فقد أسفر الصراع بين البويهيين والبريديين، إلى انتصار بني بويه، حيث دخلت القوات البويهية إلى البصرة في عام ٣٣٦هـ / ٩٤٧م وكانت البصرة معقل أبي القاسم البريدي،

(١) عدوان، الحمدانيون، ص ١٧٨.

(٢) مسكويه، تجارب الأمم، ج ٥، ص ٢٩١.

(٣) ابن الأثير، الكامل، ج ٧، ص ٢٢٠.

واستولت القوات البويهية على أموال وخزائن البريدي وحرقت الآلات الحربية التي يمتلكها جيش البريدي، بل وقبض على أبي القاسم وجعله تحت الإقامة الجبرية^(١).

لم يقتصر الأمر على تثبيت أقدام بني بويه في العراق في القضاء على الخطر الحمداني والبريدي فقط، بل أيضًا انتصر بنو بويه على القرامطة وأبعدوا خطرهم عن جنوب العراق بعد فترة طويلة من الصراع في هذه المنطقة^(٢)، كما أخضعوا حركة عصيان قام بها عمران بن شاهين في البطائح^(٣).

استمر تثبيت أقدام البويهيين حينًا من الزمن، ولكن الأمور لم تستقر نوعًا ما إذ:

- استمر الصراع البويعي الحمداني، فنجد أنه في عام ٣٤٧هـ / ٩٥٨م، خرج معز الدولة البويعي من بغداد في طريقه إلى الموصل، في محاولة لإخضاع ناصر الدولة بسبب الأموال التي تأخر في دفعها، فهرب ناصر الدولة إلى نصيبين عندما حاصر معز الدولة الموصل، لكن شيئًا جديدًا حدث بإيعاز من ناصر الدولة وهو إثارة الأعراب حول الموصل^(٤) للشغب وقطع الطريق، ما أثر على الحالة الاقتصادية في هذه المناطق، فلا يستطيع معز الدولة جباية الأموال أو الضرائب حتى لو دخل الموصل، وهذه من آثار الصراعات السياسية أن يكون ضحيتها الحالة الاقتصادية للعامة، وقد تأثرت الموصل وما حولها من بلدان الجزيرة الفراتية من هذا الصراع المرير^(٥).

لم ينته هذا الصراع عند هذه المرحلة، فنجد أن بعد هذه الحملة بخمس سنوات كاملة؛ أي في عام ٣٥٣هـ / ٩٦٤م، أرسل معز الدولة حملة عسكرية لتحاصر الموصل إثر الخلاف الذي نشب بين الطرفين بسبب رفض معز الدولة تولية أبي تغلب ابن ناصر الدولة للموصل^(٦)، وأدى ذلك إلى إثارة الحرب بينهما ولكن هذه المرة فشلت الحملة البويهية في تحقيق هدفها في احتلال الموصل، وعلى أي حال لم ينته الصراع في عهد معز الدولة، وامتد إلى خليفته عز الدين بختيار.

(١) نفس المصدر السابق، ص ٢٢١؛ انظر أيضا مسكويه، تجارب الأمم، ج ٥، ص ٢٨٨ وما يليها.

(٢) ابن الأثير، المصدر السابق، ص ٢٢١.

(٣) مسكويه المصدر السابق، ص ٢٩٢.

(٤) ابن الأثير، الكامل، ج ٧، ص ٢٦٠.

(٥) نفسه، ص ٢٦٠.

(٦) ابن كثير، البداية والنهاية، ج ١٢، ص ٢١٨.

- السياسة المذهبية في عهد معز الدولة:

كانت السياسة المذهبية في عهد معز الدولة البويهية من الآثار السيئة التي ظهرت نتيجة للتسلط البويهي على الخلافة، فمن المعروف أن البويهيين الشيعة كانوا قد تسلطوا على خلافة سنية، بل وتركوها على ضعفها وساهموا بجزء كبير من الإضعاف والاستهانة بها، بل من المزري في الأمر أن السلطة البويهية أثارت النعرات المذهبية عن عمد لهدف السيطرة الكلية وإيجاد عصبية في المجتمع العراقي لمناصرتها لذلك ظهرت الفتن بين السنة والشيعة لدرجة وصلت للاحتراب الأهلي في عهد السلطة البويهية.

ولقد نجد سياسة معز الدولة التي تتمثل في إحياء الاحتفالات الشيعية مما يستفز أهل السنة، وهو ما فجر خلافات أهلية كانت سنوية في المحرم من كل عام وفي يوم الغدير^(١) الذي أحياه أيضًا الشيعة من أهل العراق، كل هذه الاحتفالات كانت مصاحبة لها حرب أهلية في شوارع العاصمة بغداد وفي المدن الأخرى ما أدب إلى مقتل العديد من الطرفين^(٢)، وزاد من الحالة الاقتصادية المزرية في البلاد، بل وكان محفزًا لزيادة نشاط العياريين والشطّار من الجانبين.

هذه السياسة المذهبية كانت متعمدة من معز الدولة ومن خلفائه من السلطة البويهية المتسلطة على الخلافة كجزء من سياستهم الداخلية في العراق في السيطرة على كل شيء وشغل المجتمع وإنهاكه من أجل السيطرة عليه وهذا واضح في المصادر المختلفة والتي كان أكثرها ساخط على البويهيين من الناحية السياسية والاقتصادية.

ولا أجد أكثر من كلمات الخليفة المطيع لله أكثر وصفًا لحاله، وهو يصف حاله عندما قامت الثورة التي قام بها عامة بغداد على أثر الهجمات البيزنطية على نصيبين واحتلالها وقتل الكثير من سكانها حيث كانت الثورة قوية لدرجة الضجيج في الجوامع وكسر المنابر وصاروا إلى دار الخلافة واعتدوا عليها، وذلك في عام ٣٦٢هـ / ٩٧٣م، حيث قال لأبي الفضل الشيرازي وزير عز الدولة بختيار البويهي الذي كان يحثه على دفع نفقة للمجاهدين الذين يرغبون بالتوجه إلى

(١) أصبحت الاحتفالات الشيعية تقليدًا سنويًا منذ عام ٣٥٢هـ بأمر من معز الدولة البويهي يصاحبه غلق للأسواق وإظهار الاحتفالات الشيعية وهو ما أدى إلى مصادمات عدة في شهر المحرم من كل عام؛ انظر ابن الجوزي، شذور العقود في تاريخ العهود، تحقيق أحمد عبد الكريم نجيب، نشر مركز نجيبويه للمخطوطات ١٤٢٧هـ / ٢٠٠٦ م، ص ٢٢٥؛ ويوم الغدير هو اليوم الثامن عشر من ذي الحجة من كل عام وهو اليوم الذي يعتقد فيه الشيعة تنصيب علي بن أبي طالب الولاية من رسول الله صلى الله عليه وسلم؛ انظر محمد الحسيني الشيرازي، عيد الغدير أعظم الأعياد في الإسلام، مؤسسة المجتبي، بيروت، لبنان، ١٤٢٣هـ / ٢٠٠٣م، ص ١١ و ١٢.

(٢) انظر المبحث الأول من الفصل الثالث من الدراسة سيناقش الباحث هذه النقطة تفصيليًا.

نصيبين فقال له: "إنما يجب عليّ ذلك إذا كنت مالكاً لأمرى وكانت الدنيا في يدي غير القوت الذي يقصر عن كفايتي فما يلزمني غزو ولا حج وإنما لي منكم الاسم على المنبر فإن آثرتم أن أعتزل لا اعتزلت"^(١). وهذه لعمرى كلمات تفصل كل شيء عن الوضع المزري الذي وصلت له الخلافة في عهد معز الدولة ومن بعده من خلفائه البويهيين.

كان المطيع خليفة يثير الشفقة والتعاطف حقاً، فهو من أطول خلفاء بني العباس عمراً في الخلافة -حوالي تسعة وعشرين عاماً- وأسوأهم حكماً، فهذا الخليفة لم يملك من أمره أي شيء سوى الاسم على المنبر^(٢)، دولته كلها تحت سيطرة الشيعة من أولاد بويه الزيديين والفواطم الشيعة الإسماعيلية في المغرب والذي كان يرنو بصرهم نحو مصر، لذلك نجد للمطيع ذكراً في أحداث عصر معز الدولة سوى ما سبق، وبعد موت معز الدولة يأتي ابنه عز الدولة بختيار وتمتد مرحلة جديدة نشأت على أسس القديم، لكنها كانت مختلفة بطبيعة الحال.

علناً حال، توفي معز الدولة البويعي في عام ٣٥٦هـ / ٩٦٧م^(٣)، أثناء توجهه إلى البطائح لتأديب عمران بن شاهين، وخلفه ابنه عز الدولة بختيار الذي اختاره رؤساء الجند الديلم بعد تدبير من أبيه معز الدولة قبل موته.

تولى عز الدولة بختيار^(٤) في ظروف صعبة على العراق، ومن هذه الصعوبات:

- كانت العلاقات بين عز الدولة بختيار والحمدانيين من سيئ إلى أسوأ؛ إذ كانت في عهد معز الدولة سيئة وانحدرت نحو الأسوأ في عهد عز الدولة الذي كان غير حصيفاً في هذه العلاقات، فبدأ عهده بالقيام بمحاصرة الموصل والقضاء على الحمدانيين^(٥)، ثم دخل الموصل في الوقت الذي كان فيه أبو تغلب يرأس سبكتكين الحاجب^(٦) على دخول بغداد فتكون واحدة أمام

(١) وفاء محمد علي، الخلافة العباسية، ص ٤٨.

(٢) نفسه، ص ٤٨.

(٣) ابن الجوزي، شذور العقود، ص ٢٦٦.

(٤) عز الدولة بختيار: هو عز الدولة أبو منصور بن معز الدولة بن بويه، كان شديد القوة متوسّعاً في التكاليف والإخراجات، حكم العراق بعد وفاة أبيه وكان عمه ركن الدولة بن بويه في فارس، وكان عز الدولة مشتتاً باللهو والعكوف عليه مما أضعف سلطته في العراق، صاهره الخليفة الطائع فتزوج ابنته شاه زنان؛ انظر صلاح الدين خليل بن أيبك (الصفدي)؛ الوافي بالوفيات، ج ١٠، تحقيق أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان ١٤٢٠هـ / ٢٠٠٠م، ص ٥٢؛ وأيضاً ابن الجوزي، المصدر السابق، ص ٢٢٨.

(٥) ابن الأثير، الكامل، ج ٧، ص ٣٣٩.

(٦) سبكتكين: كان حاجباً لمعز الدولة بن بويه، خلع عليه الخليفة الطائع ولقبه نصر الدولة ومنحه إقطاعات وأموال جمة، توفي في عام ٣٦٤هـ؛ انظر ابن الجوزي، المنتظم، ج ١٤، ص ٣٣٧ و ٣٣٨.

واحد تلك هذه المحاولة فشلت بسبب تردد سبكتكين الذي كان وراءه قوة الوزير ابن بقية وزير عز الدولة.

دخل بختيار إلى الموصل إذن وعانت المدينة من غلاء الأقوات ونقصها ونقص الأموال وتدهورت الأسواق والحالة الاقتصادية للعامة جراء الحرب من ناحية والهجمات البيزنطية وما عانته من حرب أهلية بين أبناء البيت الحمداني.

أما عن الحرب الأهلية في شمال العراق فكانت بين حمدان وأخيه أبي تغلب الذي كان يحكم المنطقة الجزرية كلها بعدما تنكر لأبيه ناصر الدولة وحجر عليه وحكم بدلاً منه، وسرعان ما مات ناصر الدولة هو الآخر في عام ٣٥٨هـ / ٩٦٩م^(١)، كل هذا والروم البيزنطيون يسيطرون على الثغور ويعيشون فيها فساداً.

هذا عن الوضع العام في شمال العراق، أما بغداد فكانت تموج بثورة داخلية من العامة بسبب هذا الوضع، وكان عز الدولة بختيار في لهوه بعيداً عن تلك الأحداث الخطيرة التي تجاوره، حيث اكتفى فقط بعمل مصالحة بين أبي تغلب وأخيه ونجح في مساعاه ذلك عام ٣٦٣هـ / ٩٦٧م^(٢).

عانت الجهات الجزرية وبالأخص نصيبين للهجمات البيزنطية على يد نقفور الدمشقي الذي استغل الضعف والفراغ العسكري والسياسي وقام بهجمات على الجزيرة الفراتية، وواجه الحمدانيون هذه الهجمات العنيفة في جولات سابقة.

علناً حال، نجح الحمدانيون بعد توحيد جهودهم في رد الهجمات البيزنطية وأسر الدمشقي في معركة كبيرة في عام ٣٦٢هـ / ٩٧٣م، وهنا تشجعت السلطة البويهية هي الأخرى وبعثت بعد ضغط من العلماء والفقهاء والعامة في إرسال حملة عسكرية إلى الثغور، واستطاعت النصر على الروم والرجوع برؤوس قتلاهم إلى بغداد حتى تسكن نفوس الناس الغاضبة^(٣).

ومن غريب الأمر أيضاً، أن الوضع السياسي المتأزم أشعل الفتنة بين السنة والشيعة، وحوصرت الأسواق، لا سيما المناطق الغربية والجنوبية من بغداد خاصة منطقة الكرخ والتي كانت مركز ثقل اقتصادي كبير، وتم إحراق السوق الكبيرة ما زاد من الأزمة الاقتصادية العامة، ولا يستبعد

(١) ابن الجوزي، المنتظم، ج ١٤، ص ٣١١.

(٢) مسكويه، تجارب الأمم، ج ٥، ص ٣٩٧.

(٣) ابن كثير، البداية والنهاية، ج ١٢، ص ٢٦١.

الباحث أن هذه الفتنة كانت مدبرة للخروج من الضغط الشعبي الذي قام به العامة ضد السلطة البويهية^(١).

والتفسير السابق يعضده حوادث عام ٣٦٢هـ / ٩٧١م، حيث قتل أحد الشيعة على يد أحد عمال الدولة مما كان نتيجة قتل هذا العامل انتقاماً من فعلته وهو ما أدبالي تدخل السلطة التي بعثت الفضل بن الحسين وقام بإحراق المحال التجارية بالكرخ^(٢).

علمائي حال، انتهى عهد عز الدولة بختيار الذي سنتعرف على تفاصيل نهايته بعد قليل، ومعه تنازل الخليفة المطيع الذي أصيب بمرض الفالج، عن الخلافة لولده في عام ٣٦٣هـ / ٩٧٢م^(٣)، وبذلك يسدل الستار على عهد مليء بالاضطرابات والسوء لتدخل العراق فترة جديدة فيها خليفة جديد ضعيف وواحد من أعظم رجالات الدولة وهو عضد الدولة البويهى^(٤).

- خلافة الطائع لله (٣٦٣هـ - ٣٨١هـ / ٩٧٣م - ٩٩١م):

هو أبو بكر عبد الكريم بن المطيع الذي تلقب بعد مبايعة القائد التركي سبكتكين له بالطائع لله^(٥).

كانت الأحوال في بداية عهده مضطربة وذلك بسبب المنازعات التي قامت بين عز الدولة بختيار وقائده القائد سبكتكين مقدم الأتراك في جيشه، وهو النزاع الذي أثر على الحالة العامة للعراق، سواء من الناحية الاقتصادية أو الاجتماعية.

وعلى الجهة الأخرى من الدولة البويهية كان الرجل القوي عضد الدولة البويهى يراقب الأحداث عن كثب من مقره في فارس في محاولة للتدخل في الأمر، وجاءته الفرصة سانحة عندما دعا بختيار لنصرته على سبكتكين الذي استبد بالأمر داخل بغداد ودعا لنفسه دون بختيار، إذ كان بهذه الدعوة متمرداً على الدولة البويهية نفسها^(٦).

(١) انظر ابن الجوزي، المنتظم، ج ١٤، ص ٢١٥.

(٢) ابن الجوزي، شذور العقود، ص ٢٢٨.

(٣) ابن الجوزي، المصدر السابق، ص ٢٢٣؛ انظر أيضاً ابن العراني، الأنباء في تاريخ الخلفاء، ص ١٧٨.

(٤) عضد الدولة: هو أبو شجاع فاتخسرو ابن ركن الدولة حسن بن بويه، كان من أعظم رجالات البيت البويهى، حكم فارس والعراق بعد موت أبيه ركن الدولة منذ عام ٣٦٦هـ / ٩٦٦م، كان جباراً عسوقاً، بطلاً مهيباً شجاعاً محب للعلم والأدب، ومات بعة الصرع في عام ٣٧٢هـ / ٩٧٢م؛ انظر الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج ١٦، ص ٢٥٠ وما يليها.

(٥) السيوطي، تاريخ الخلفاء، ص ٣٢١.

(٦) ابن الأثير، الكامل، ج ٧، ص ٣٥٠.

لم تستقر الأمور لعضد الدولة البويهية إلا في عام ٣٦٦هـ / ٩٦٦م، وذلك بعدما واثته الفرصة للتدخل في الساحة العراقية مرة أخرى، إذ مات أبو الحسن ركن الدولة، وكانت سياسة بختيار السيئة على العراق مستمرة على نهجها، وساعده على غزو العراق فرقاء وأعداء الأُمس كأبي تغلب الحمداني الذي رأى أن من مصلحته شق الصف البويهية^(١)، فراسل عضد الدولة على أنه يساعده، وقد دخلت قوات عضد الدولة إلى بغداد بعد استيلائها على البصرة، وكان هذا الدخول في عام ٣٦٧هـ / ٩٦٧م^(٢)، بعدما اتفق بختيار مع عضد الدولة أنه سيخرج إلى الشام.

ما يهمننا في هذا الصدد هي أحوال العراق الاقتصادية في تلك الأثناء:

- تعرضت بغداد لغلاء شديد ومجاعة كبيرة ألمت بها، إذ نقصت الأقوات مثل الدقيق والسكر والتمر، وزادت أسعار المواد الغذائية الأخرى، بل ونقص التبن والعلوفات التي تتغذعليها الأبقار في السواد العراقي، وقد سكتت المصادر عن السبب الرئيس لهذه المجاعة والغلاء^(٣)، لكن السبب السياسي والاحتقان بين قائد الجيش سبكتكين وبختيار وما نتج عنه من تدخل لعضد الدولة في العراق كان السبب الرئيس لموجة الغلاء تلك.

- تقول المصادر أيضًا، أن طرق التجارة العراقية تأثرت بشدة بسبب الاحتقان السياسي، فقد كان الشغب الذي قام به الجند سببًا في توقف التجارة وقوافل الحج لهذه السنة، إذ أطلق عضد الدولة في تدخله الأول يد الجند وأعطاهم الأمر بالشغب على بختيار، إذ أعجب عضد الدولة ملك العراق وكان لابد من التحرك ضد بختيار في جميع الأحوال^(٤).

- من الناحية السياسية، وأخص بالذكر العلاقة بين الخليفة الطائع لله وعضد الدولة البويهية، فقد استمر عضد الدولة في الحجر على الخليفة العباسي وسياساته بطبيعة الحال، فهذه سياسة الدولة منذ بدايتها فلن يحيد رأس الأسرة البويهية عضد الدولة عنها، فمن تلك المظاهر هي نوبات الصلاة، فمن المعروف عادة أن تقرر الطبول عند باب الخليفة في أوقات الصلاة الخمس، وعند وصول عضد الدولة اصطفى لنفسه ثلاث نوبات تقام عند بابه عند صلوات

(١) ابن كثير، البداية والنهاية، ج ١٢، ص ٢٨٣.

(٢) مسكويه، تجارب الأمم، ج ٥، ص ٤٢٩.

(٣) نقصد بها مجاعة ٣٦٤هـ / ٩٧٥م؛ انظر ابن الجوزي، المنتظم، ج ١٤، ص ٢٣٦.

(٤) ليس هذا السبب الوحيد، فقد ذكر مسكويه أن بني شيبان وقطاع الطرق من الأعراب مثل ضبة بن محمد الأسدي قاموا بالشغب والنهب في السواد بأمر من بختيار نفسه؛ كي يقطع الطريق على الفتكين، وهو أحد قواد الأتراك المتمردين على بختيار، ما أدى إلى زيادة سوء الأحوال الاقتصادية بسبب قطع طرق التجارة والحج وحصار المدن في السواد لا سيما بغداد؛ انظر مسكويه، تجارب الأمم، ج ٥، ص ٤١١؛ وأيضاً ابن الأثير، الكامل، ج ٧، ص ٣٦٥.

ثلاث^(١)، وهذه عادة استمرت مع خلفائه، بل زادت في بعض عهود من خلفه، وقد لقب الخليفة الطائع عضد الدولة بالملك والشاهنشاه كأول لقب لحاكم في الإسلام^(٢)، ويدل ذلك على مدى تسلط البويهيين على الخلافة. ولكن علأي حال قام عضد الدولة بتعظيم الخليفة وبجله وزاد في أمواله^(٣) كجزء من علاقته مع الخلافة بالرغم من أن الخليفة الطائع لله كان مع بختيار في حربه ضد عضد الدولة في المرة الأولى لتدخله في العراق، وربما كان مجبوراً على الوقوف بجانب بختيار لأنه كان كارهاً له، وهذا الكره كان واضحاً عندما تركه وسط المعركة وبرز متوجهاً إلى بغداد.

واستمر عضد الدولة في السيطرة على الخلافة حتى وفاته، ويصف السيوطي العلاقة بين الرجلين أنها عجيبة سواء في قوة عضد الدولة وما يقابلها من ضعف شديد من الخليفة الطائع، لدرجة أن الخليفة كان يذهب إلى عضد الدولة ليعزيه كأنه أمير من الأمراء^(٤).

- من الناحية الحربية سيطر عضد الدولة على العراق، فقد تخلص من بختيار الخارج إلى الشام ثم نقض عهده وتحالف مع أبي تغلب الحمداني فتخلص منه عضد الدولة بسرعة وقضعليه، وتفرغ لتثبيت أقدامه من خلال بعض الخطوات إذ أزال الدولة الحمدانية وحاصر الموصل حصاراً شديداً عانى منه الناس، ونقول إن الناحية الاقتصادية تأثرت جراء تلك الحرب على وجهين متوازيين^(٥)، وهما الأول أن عضد الدولة تعلم من أخطاء معز الدولة في حصاره على الموصل وفي صراعه مع الحمدانيين حلفاء أولاد بختيار، إذ قام عضد الدولة بجمع الدواب والعلف وجمع الكثير من الأقوات لجيشه حتى يحاصر الموصل فترة كبيرة، والثانية هو تأثير بلاد الجزيرة نفسها من هذا الحصار ومن تلك الحرب المكشوفة بينه وبين أبي تغلب الذي هرب ومعه الدواوين وجمع الميرة من المدينة ما أثر على الناحية الاقتصادية في الأسواق في مثل هذه الحالات العسكرية، وقد هرب إلى ميفارقين ثم إلى آمد ثم الرحبة ومنها إلى الشام، فتأثرت تلك المدن بالناحية الاقتصادية السيئة^(٦).

(١) ابن الأثير، المصدر السابق، ص ٣٧٧؛ انظر أيضاً محمد الخضري بك، محاضرات تاريخ الأمم الإسلامية (الدولة العباسية)، تحقيق محمد العثماني، دار القلم، بيروت، لبنان، ١٤٠٦ هـ / ١٩٨٦ م ص ٤٤٤.

(٢) ابن الجوزي، المنتظم، ج ١٤، ص ٢٩١.

(٣) ابن كثير، البداية والنهاية، ج ١٢، ص ٢٩١.

(٤) السيوطي، تاريخ الخلفاء، ص ٣٢٣.

(٥) انظر ابن الأثير، الكامل، ج ٧، ص ٣٧٩.

(٦) مسكويه، تجارب الأمم، ج ٥، ص ٤٣٧ و ٤٣٨.

- لقد كان عصر عضد الدولة عصر استقرار وازدهار اقتصادي مؤقت في الدولة البويهية وفي العراق، فلم تشهد المناطق العراقية أي موجات غلاء أو قطع لطرق التجارة أو انتكاسة في قيمة العملة، بل على العكس كانت كل المجالات فيها استقرار وازدهار، حتى من الناحية الاجتماعية، فقد ضرب عضد الدولة بيد من حديد كل الحركات المناوئة له، بل ثبت حكمه في العراق، وأسس إمبراطورية قوية شرقاً وغرباً^(١)، حتى أننا نجد رواية وحيدة من ابن مسكويه تفيد بأن عضد الدولة كان يفكر بالاصطدام مع الخلافة الفاطمية وينشر جواسيسه في مصر^(٢)، وهذه عللناي حال تدل على عظمة حكم عضد الدولة الذي كان يعتبر من أعظم رجالات بني بويه على الرغم من عدم منطقية رواية ابن مسكويه.

لا أجد وصفاً لاستقرار الدولة في عهد عضد الدولة سوى ما وصفها ابن الأثير حين قال: "شرع عضد الدولة في عمارة بغداد، فعمر مساجدها وأسواقها، وأدر الأموال على الأئمة، والمؤننين والعلماء والقراء، وألزم أصحاب الأملاك الخراب بعمارتها، وجدد ما دثر من الأنهار، وأعاد حفرها وتسويتها، وأطلق مكوس الحجاج، وأصلح الطريق من العراق إلى مكة، وسكن الناس الفتن، وأجرى الجرايات على بيوتات الأشراف والفقهاء والمحدثين والمتكلمين، والمفسرين والنحاة والشعراء والأطباء، وأذن لوزيره نصر بن هارون - وكان نصرانياً - في عمارة البيع والأديرة، وإطلاق الأموال لفقرائهم"^(٣).

توفي عضد الدولة البويهي في عام ٣٧٢هـ / ٩٨٢م^(٤)، وتولى ابنه صمصام الدولة أبو كاليجار المرزبان^(٥) أمر الدولة البويهية فخلع عليه الطائع لله لقبه "شمس الملة وخلع عليه سبع خلع وعقد له لوائين".

وكان عهد صمصام الدولة يختلف كلية عن عهد أبيه، فقد ظهرت الفتن الداخلية مرة أخرى

(١) انظر إصلاحات عضد الدولة العمرانية والاقتصادية تفصيلياً في مسكويه، المصدر السابق، ص ٤٤٧ و ٤٤٨ و ٤٤٩.

(٢) أبي شجاع محمد بن الحسين (الروذراوري)، ذيل تجارب الأمم، نشر دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤٢٤هـ / ٢٠٠٣م، ص ٤٠ وما يليها.

(٣) ابن الأثير، الكامل، ج ٧، ص ٣٨٧ و ٣٨٨؛ وأيضاً الروذراوري، ذيل تجارب الأمم، ص ٤٦ و ٤٧.

(٤) ابن الجوزي، شذور العقود، ص ٢٣١.

(٥) صمصام الدولة: هو أبو كاليجار المرزبان بن عضد الدولة البويهي، تولى الأمر بعد وفاة عضد الدولة إذ تمت بيعته على عجل من القواد ومن الخليفة الطائع ولقبه بشمس الملة وذلك بعد عزاء أبيه مباشرة؛ انظر الروذراوري، المصدر السابق، ص ٥٠؛ وأيضاً ابن الأثير، المصدر السابق، ص ٤٠٤.

وساءت الأحوال السياسية، وهو ما نجده في النزاع بين صمصام الدولة وشرف الدولة ^(١) أخيه الذي كان يحكم فارس، إذ استقل شرف الدولة بعد موت أبيه بفارس، فلقد كان حاكمًا على كرمان، وما إن سمع بموت أبيه حتى دخل على فارس واستولى على حكمها.

كان الصراع بين صمصام الدولة وشرف الدولة مريزًا، وكانت العراق تعاني من هذا الصراع، على الأحوال السياسية ومن ثم الاقتصادية، فمن الناحية السياسية تعرضت وحدة العراق للخطر إذ استقلت البصرة عن سلطة بغداد، وكان يحكمها الأمير البويهى أحمد بن عضد الدولة واستولى أثناء الصراع الأخوي على الأهواز أيضا ^(٢).

هزم صمصام الدولة في المواجهة العسكرية التي كانت بينه وبين شرف الدولة في عام ٣٧٣هـ/ ٩٨٣م، وكانت من نتائجها ضعف الجبهة العراقية.

انتهى هذا النزاع العسكري بهزيمة صمصام الدولة الذي عانى في السنتين التاليتين منعدة مصاعب كان من أبرزها احتلال مدينة الكوفة من القرامطة، إذ هجم جيش من القرامطة على الجنوب العراقي ووصل حتى مقربة من بغداد ^(٣)، وقد تفاوض معهم صمصام الدولة حتى ينسحبوا من المناطق المحتلة، ونجحت المفاوضة إلا أن القرامطة استقروا في الكوفة وجبوا أموالها لصالحهم، ويبدو أن دخول القرامطة المشهد العراقي كان مؤامرة مع شرف الدولة. أما عن الأحوال الاقتصادية فيحدثنا ابن الجوزي عن مجاعة كبيرة وغلاء شديد عانت من البلاد جراء هذا الصراع، فزادت الأسعار بطريقة كبيرة في عام ٣٧٣هـ/ ٩٨٤م، ما أدب إلى مجاعة كبيرة لحقت بالناس، وأدت إلى موت الكثير من الناس جوعًا في الطرقات، وعمت الأقوات بشكل كبير، وقد أدت تلك الأزمة إلى انتفاضة شعبية قام بها العامة في بغداد ضد السلطة الحاكمة، فكسر العامة منابر الجوامع ومنع الصلاة حتى ترخص الأسعار وتتكشف المحنة الاقتصادية ^(٤).

استطاع في النهاية شرف الدولة أن ينهي هذا الصراع لصالحه وذلك بإقناع إخوته بأنه الأجدر بحكم العراق من صمصام الدولة، واستولى بدوره على الأهواز والبصرة، ثم جاء الدور على

(١) شرف الدولة أبو الفوارس بن عضد الدولة كان مع أبيه وحضر وفاته في كرمان، وتنازع مع أخيه على خلافة عضد الدولة، كان يميل إلى الخير وإزالة المصادرات والضرائب على الناس، مرض بيلة فساد المزاج والاستسقاء، توفي عام ٣٧٩هـ؛ انظر ابن الجوزي، المنتظم، ج ١٤، ص ٣٤٠.

(٢) وفاء محمد علي، الخلافة العباسية، ص ١١٣.

(٣) ابن الجوزي، شذور العقود، ص ٢٣٢.

(٤) ابن الجوزي، المنتظم، ج ١٤، ص ٣٠٢.

الموصل التي كانت تعاني بدورها من الفوضى السياسية خاصة من الاضطرابات التي كان يقوم بها الأكراد في تلك الأثناء ولم يبق إلا بغداد.

لم يتسن المقاومة لصمصام الدولة أكثر من ذلك، فرغم أن لديه فرصة أخيرة للمقاومة إلا أنه فضل أن يستسلم لأخيه شرف الدولة الذي دخل بغداد في احتفال مهيب وذلك في عام ٣٧٦هـ/ ٩٨٦م^(١). وقد أمّن أخاه على ماله ونفسه، لكن هذا الأمان لم يستمر طويلاً، فغدر به شرف الدولة وحبسه وأرسله إلى فارس ثم أرسل من سمل عينيه في محبسه^(٢).

والحقيقة أن الخليفة الطائع انتهى دوره؛ إذ اقتصر دوره على التعزية في الأمراء البويهيين الواحد تلو الآخر وتهنئة الجديد بتجديد العهد له ورفع لوائه وإرسال الخلع فقط، فتلك سنة سنّها البويهيين واستمرت في عهدهم وما بعد ذلك أيضاً.

أما عن العلاقة بين الخليفة الطائع والأمير شرف الدولة بن عضد الدولة البويهي، فلم يكن فيها جديد على الإطلاق، فذهب الخليفة بنفسه إلى شرف الدولة عندما دخل إلى بغداد فهناه بالإمارة وأرسل إليه الخلع في احتفال رسمي حضر فيه الشهود والقضاة والفقهاء، وذلك بعد شهور من دخوله بغداد إذ تم تنصيبه في ربيع الأول ٣٧٧هـ/ يوليو ٩٨٧م^(٣).

لم يستمر شرف الدولة كثيراً في حكم العراق إذ توفي في عام ٣٧٩هـ/ ٩٨٩م^(٤)، وكانت العراق تعاني من بعض المشاكل الداخلية لا سيما الاقتصادية منها، إذ حاول شرف الدولة منع المصادرات والتوقف على أسبابها، وكلف أبي منصور بن صالحان وزيره في فارس واستوزره في العراق، وقام الوزير بالتشديد على العمال ومطالبتهم بإعمار البلاد^(٥).

وبالرغم من محاولات الإصلاح الاقتصادية والعمرانية، فقد نجد في المصادر المعاصرة موجات غلاء ضربت بغداد في سنوات حكم شرف الدولة، إذ نجد ارتفاعاً لأسعار المواد الغذائية ونقصها مثل الدقيق والذي استمر الغلاء فيه في عام ٣٧٦هـ/ العام الذي يليه^(٦)، كما نجد في حوادث السنة التالية أي في عام ٣٧٨هـ/ ٩٨٩م، أن غلاء الأسعار استمر في العراق، وقد أدبالي زيادة

(١) ابن الأثير، الكامل، ج ٧، ص ٤٢٨.

(٢) حسن منيمنة، تاريخ الدولة البويهية، ص ١٤٢.

(٣) ابن الجوزي، المنتظم، ج ١٤، ص ٣٢١.

(٤) الروذراوري، ذيل تجارب الأمم، ص ٩٢.

(٥) منيمنة، المرجع السابق، ص ١٤٢.

(٦) ابن الجوزي، المنتظم، ج ١٤، ص ٣١٧ و ٣٢٢.

رقعة الجوع، واشتداد المجاعة وانعدام الأقوات ونقص الغلال، حتى تم بيع الكارة الدقيق بستين درهماً^(١).

تولى بهاء الدولة^(٢) الابن الأصغر لعضد الدولة وأخو شرف الدولة وصمصام الدولة حكم العراق، حيث قام الخليفة الطائع لله بتعزيزه في أخيه وإرسال الخلع واللواء وتوليته في منصب الأمير^(٣)، وقد واجه بهاء الدولة مصاعب كبيرة في حكم العراق حيث قام صمصام الدولة الذي تمكن من الهرب من محبسه في فارس بالخروج والاستيلاء على مقاليد الأمر هناك، في الوقت الذي كان بهاء الدولة يدبر خطة للتخلص من أبيعلي بن شرف الدولة، وبالفعل تخلص منه في مدينة واسط وقتله في عام ٣٨٠هـ / ٩٩٠م^(٤).

في نفس السنة قام بهاء الدولة بتجهيز جيش للاستيلاء على فارس، لكنه فشل في ذلك، والحق أن بهاء الدولة كان يعاني في العراق من الأزمة الاقتصادية الطاحنة، حيث قلت الأموال في خزانة الدولة واضطر بهاء الدولة أن يصادر الأموال المتبقية للخليفة الطائع لله حتى تنفج الأزمة المالية^(٥)، ولم يكتف بذلك بل صادر أموال بعض الولاة والعمال واقترض من صاحب البطيحة، وتفتشت في عهده القصير مظاهر بيع المناصب لمن يدفع أكثر^(٦)، وهكذا وصلت العراق في عهده إلى أسوأ حالتها الاقتصادية وارتفعت الأسعار وانتشرت المجاعات في تلك السنوات بشكل متكرر، حتى أن بهاء الدولة شرع في التجهيز لحملة عسكرية في محاولة منه للاستيلاء على فارس حتى ينقذ العراق من الحالة التي وصلت إليها^(٧).

أما عن علاقته مع الخليفة الطائع فقد سبقت الإشارة إلى أنه استول على أمواله لينقذ خزينة الدولة، لكنه لم يكتف بذلك بل قبض على الخليفة الطائع لأنه حبس أحد خواص بهاء الدولة

(١) نفس المصدر السابق، ص ٣٢٩.

(٢) بهاء الدولة: فيروز أبو نصر أحمد بن عضد الدولة، تولى العراق لمدة ثلاث وعشرين سنة، وكان جامعاً للمال، يؤثر المصادرات حتى أنه صادر الطائع، وجمع من الأموال ما لم يجمعه أحد من بني بويه؛ انظر ابن الجوزي، المنتظم، ج ١٥، ص ٩٥؛ وأيضاً الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج ١٧، ص ١٨٦.

(٣) ابن الأثير، الكامل، ج ٧، ص ٤٣٧.

(٤) منيمنة، تاريخ الدولة البويهية، ص ١٤٣.

(٥) ابن الجوزي، شذور العقود، ص ٢٣٤.

(٦) منيمنة، تاريخ الدولة البويهية، ص ١٤٥.

(٧) منيمنة، تاريخ الدولة البويهية، ص ١٤٥.

فوجدتها حجة كافية للقضاء على الطائع وقام بجلب القائم بأمر الله من مدينة واسط ليتولى الخلافة وخلع الطائع لله وذلك في عام ٣٨١هـ / ٩٩١م^(١).

وعلائي حال؛ كان الخليفة الطائع قد توفي بعد ذلك في بيت القادر بالله حيث عاش مكرماً في هذا البيت حتى وفاته في ٣٩٣هـ / ١٠٠٣م، وقال السيوطي في حقه: "هو الخليفة المستضعف الذي لم تضعف الخلافة إلا في زمنه"^(٢)، وهذا القول صحيح لأنه كان رجلاً فقد ظله السياسي وحتى المعنوي فقد كان حكام البويهيين يعاملونه بمزيد من الاحتقار.

خلافة القادر بالله (٣٨١هـ - ٤٢٢هـ / ٩٩١م - ١٠٣١م):

وهو أبو العباس أحمد بن إسحاق بن المقتدر، ولد في عام ٣٣٦هـ، وكان كثير العلم حتى أنه صنف كتاباً في الأصول وفنائل الصحابة كان يتلى في جامع المهدي كل جمعة^(٣).

أما عهده فكان لا يختلف عن سبقه من خلفاء بني العباس المحكومين من البويهيين، إلا أننا نجد أن عهده الطويل شهد انهيار الدولة البويهية وانتصار السلاجقة السنة عليها في فارس ثم دخولهم العراق.

فبدأ عهده الطويل باستمرار الأزمة التي يعانيها بهاء الدولة البويهية، حيث تعاهد الاثنان على الوفاء وجدد القادر بالله البيعة والخلعة لبهاء الدولة^(٤)، إلا أننا نجد أن بهاء الدولة استمر في السياسة غير القويمة واتخذ بعض الإجراءات وواجه بعض الصعوبات مثل:

- نقل مقر الحكم من بغداد إلى شيراز وعين حاكماً عاماً على العراق باسم عميد الجيوش^(٥).
- كان عليه أن يواجه قوة صمصام الدولة المتنامية في فارس وقد وصل في النهاية إلى مبتغاه عندما قتل صمصام الدولة واختفى من المسرح السياسي، واستولى بهاء الدولة على جيش صمصام ووصل جيشه إلى خوزستان وبدأت مرحلة جديدة من عمر بهاء الدولة^(٦).
- كان على بهاء الدولة أن يستمر في تثبيت أقدامه حيث وجه جهوده نحو بني عقيل الأعراب

(١) ابن العراني، الأنباء في تاريخ الخلفاء، ص ١٨٣.

(٢) السيوطي، تاريخ الخلفاء، ص ٣٢٣.

(٣) المصدر السابق، ص ٣٢٤ و ٣٢٥؛ ابن العراني، المصدر السابق، ص ١٨٣؛ الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج ١٥، ص ١٢٨ و ١٢٩.

(٤) ابن الجوزي، المنتظم، ج ١٤، ص ٣٥٤ و ٣٥٥.

(٥) منيمنة، تاريخ الدولة البويهية، ص ١٤٨.

(٦) نفس المرجع السابق، ص ١٤٧.

- الذين استولوا على الموصل، فنجح في استعادة السلطة البويهية في عام ٣٨٢هـ / ٩٩٢م^(١).

- كان الخطر الفاطمي ينتشر في العراق في عهد الخليفة القادر بالله، والذي كان لا يروقه الأمر، فمع النزاعات السياسية الكثيرة في عهد بهاء الدولة قام الفاطميون بمراقبة الأوضاع في العراق حيث استطاعوا باستمالة بني عقيل الذين استولوا على حكم الموصل مرة أخرى في عام ٣٨٦هـ / ٩٩٦م^(٢)، وذلك في عهد المقلد ومن بعده ابنه قراوش الذي عزم الاستيلاء على بغداد من بهاء الدولة الذي كان يقبع في شيراز في تلك الأثناء.

وكان قراوش يهدف لخلع الخليفة القادر وإعلان بغداد تابعة للخلافة الفاطمية وإزالة شعار السواد ورفع لواء الخلافة الفاطمية، فراسل القادر بالله في جزع بهاء الدولة الذي كلف وزيره عميد الجيوش أبيعلي بن أستاذ هرمز بمراقبة الأوضاع والذي استطاع إخضاع قراوش للخلافة العباسية مرة أخرى^(٣).

على أننا في خضم تلك الأحداث السياسية لا ننسى الحالة الاقتصادية السيئة في العراق والتي تأثرت بالناحية السياسية ومن مظاهر تلك الحالة:

- تعرضت بغداد أكثر من غيرها من المدن العراقية للأزمات، ولا بد أن هذا راجع إلأنها المدينة الأهم في العراق وكأنها هي المرآة التي تظهر فيها سواء كانت الحالة مستقرة أو غير ذلك، فقد تعرضت هذه المدينة لحالة اقتصادية متردية وغلاء في الأسعار تبعه مجاعة ونقص في المواد الغذائية وذلك في عام ٣٨٢هـ / ٩٩٢م^(٤)، هذا إلى جانب إغلاق الأسواق بسبب اضطرابات اجتماعية وفتن متلاحقة بين السنة والشيعة مثل عام ٣٩١هـ / ١٠٠١م^(٥) وكانت هذه الفتنة السبب في تدخل سياسي لنفي الفقيه ابن المعلم الشيعي والذي كان السبب في هذه الفتنة، وقد تسارعت وتيرة الفتنة المذهبية في عهد بهاء الدولة حتى وصول عميد الجيوش إلى الوزارة الذي

(١) الروزراوري، ذيل تجارب الأمم، ص ١٤٦؛ وبني عقيل هم من بني عامر بن صعصعة وبنو طيء من كهلان وكانوا من العرب الذين يؤدون الإتاوة لبني حمدان، ثم غلبوا على أمر الموصل وملكوها بعد سقوط الدولة الحمدانية، وبعث أبو الدرداء محمد بن المسيب أمير بني عقيل لبهاء الدولة أن يبعث عاملاً من قبله على أن يكون هو من يحكمها؛ انظر ابن خلدون، تاريخ ابن خلدون، ج ٤، ص ٣٢٦ و ٣٢٧.

(٢) انظر عن إثارة داعية الفاطميين هبة الله الشيرازي للمقلد أمير بني عقيل ليثور ضد الخلافة لصالح الفاطميين؛ خاشع المعصيدي، إمارة بني عقيل في الموصل، مطبعة شفيق، بغداد، ١٩٦٨م، ص ٧٧.

(٣) لم يكن قراوش مخلصاً للحاكم بأمر الله الفاطمي إلا ظاهرياً، إلا أنه أستغل الصراع العباسي الفاطمي لابتزاز الخليفة العباسي فثار عليه؛ ابن الجوزي، شذور العقود، ص ٢٤١؛ وأيضاً، المعصيدي، المرجع السابق، ص ٧٨.

(٤) ابن الجوزي، المنتظم، ج ١٤، ص ٣٦٣.

(٥) ابن الأثير، الكامل، ج ٨، ص ١٨.

أوقف هذه الفتن الاجتماعية حتى أننا لا نجد فتنة واحدة في عهده سوى فتنة بين الطرفين عام ٣٩٨هـ / ١٠٠٨م^(١).

- كان الأعراب يعيثون فسادًا في طرق التجارة الواصلة والعائدة من العراق، بل ووصل الأمر إلى تهديد طريق الحج، وكثيرًا ما نجد أن طرق الحج كانت مقفلة بسبب الاضطرابات الأمنية والأخطار التي تعرض لها الحجاج خاصة من الأعراب الذين استغلوا الفوضى السياسية وعملوا لصالحهم عن طريق النهب والسلب، وقد استمرت هذه الفوضى الأمنية لعدد من السنوات مثل ٤٠٣هـ^(٢)، و ٤٠٦هـ^(٣) و ٤١٠هـ^(٤).

- تعرضت العملة الذهبية البويهية إلى نقصان متلاحق منذ موت عضد الدولة التي كانت أيامه مستقرة من ناحية قيمة العملة وتوافر المواد الغذائية، فقيمة العملة مرتبطة ارتباطًا وثيقًا بالحالة السياسية للبلاد، هذا إلى جانب أنها مظهر من مظاهر استقرار الاقتصاد وهو ما كانت تعاني منه العراق^(٥).

- كان الجند الأتراك والديلم يشغبون من أجل المرتبات^(٦)، بل كانوا يتحكمون في المصائر السياسية، فنجد أنهم يتحكمون في المناصب التي يوزعها بهاء الدولة، وهو ما أدب إلى كثرة استقلال الأمراء في كل من الجنوب والشمال العراقي، وهو ما يشبه إلى حد بعيد أمراء الطوائف مع الفرق أنهم لم يتخذوا مظاهر ملوكية مثل نظرائهم الأندلسيين.

وقد كان للصراع بين بهاء الدولة وصمصام الدولة أثر كبير على شغب الجند وحافز لهم من أجل كسب مكاسب سياسية ومادية من خلال هذا الصراع وكثيرا ما قاموا بانتفاضات داخلية من أجل رواتبهم.

(١) ابن الجوزي، المنتظم، ج ١٥، ص ٥٨.

(٢) مثل حملة ابن مزيد على بني خفاجة بالقرب من الكوفة جنوبي العراق؛ انظر المصدر السابق، ص ٩٠.

(٣) في تلك السنة توقفت قافلة الحج الخرسانية بسبب شغب الأعراب في العراق؛ المصدر السابق، ص ١١٢.

(٤) نفسه، ص ١٣٤.

(٥) استمرت العملة وقيمتها في النقصان منذ موت عضد الدولة حتى وصلت أقل من قيمتها بنسبة ٥٦% في عهد بهاء الدولة؛ انظر منيمنة، تاريخ الدولة البويهية، ص ٣٨٩.

(٦) على سبيل المثال شغب الجند في عام ٣٨٢هـ على بهاء الدولة، وكثيرًا ما كان يحدث وسيناقش الباحث تفصيليًا عن الشغب ونتائجه الاقتصادية في مبحث منفصل من هذا الفصل؛ أما عن أحداث الشغب انظر ابن الأثير، الكامل، ج ٧، ص ٤٥٩؛ وعن أحداث الشغب في السنة التي تلتها انظر ابن الجوزي، المنتظم، ج ١٤، ص ٣٦٦.

- شهدت العراق نفسها في ذلك العهد عددًا كبيرًا من استقلالات الأمراء ما أثر في الحالة الاقتصادية العامة تبعًا للحالة السياسية المحتقنة، فنجد إمارة لبني مزيد في الحلة^(١)، ومن بعدها بني عقيل في الموصل، وهكذا خرج الوسط والشمال العراقي من تحت سيطرة البويهيين وأصبح نفوذهم عليه اسميًا فقط.

- سار بهاء الدولة على درب من سبقوه من ناحية علاقته بالخليفة خاصة في المصاهرة السياسية التي كان يحرص بعض الأمراء البويهيين على عملها مع العائلة العباسية، حيث عقد الخليفة على سكينه بنت بهاء الدولة لكنه لم يدخل بها وتوفيت قبل الزفاف، وذلك في عام ٣٨٣هـ / ٩٩٣م^(٢).

علاني حال استقرار بهاء الدولة في شيراز وحكم منها وترك الأمر في يد عميد الجيوش أبي جعفر الحجاج الذي استقرت الأحوال السياسية في عهده، لكن الأحوال الاقتصادية لم تكن على ما يرام، حيث شهد عهد بهاء الدولة بالجملة مختلف الأزمات الاقتصادية والفتن والمحن الاجتماعية خاصة في دار السلام بغداد، وقد وصفه ابن تغري بردي أنه كان ظلومًا غشومًا سفاكًا للدماء^(٣). توفي بهاء الدولة بن عضد الدولة إثر مرضه بالصرع، حيث مات به في عام ٤٠٣هـ / ١٠٠٤م^(٤) وتولى الحكم سلطان الدولة^(٥).

عادت الصراعات الأسرية مرة أخرى بعد فترة من الاستقرار خاصة في جبهة العراق، التي استقر فيها مجموعة من الوزراء المتعاقبين أمثال عميد الجيوش أبيعلي بن أستاذ هرمز ومن بعده أبي جعفر الحجاج والذين حاولوا أن يستقر العراق في عهدهم^(٦).

(١) إمارة بني مزيد: ينتمون إلى بني أسد المنتشرين ما بين بغداد والبصرة حتى يصلوا إلى نجد من شبه الجزيرة العربية، ومنهم بنو دببب أمراء الحلة، وقد أسس أبو الحسن علي بن مزيد الإمارة في عام ٤٠٣هـ / ١٠١٢م واستمرت حوالي قرن ونصف؛ انظر ابن خلدون، تاريخ ابن خلدون، ج ٤، ص ٣٥٦ وما يليها؛ انظر أيضا أحلام فاضل عبود، مدينة الحلة منذ تأسيسها حتى القرن التاسع عشر، مركز بابل للدراسات الحضارية والتاريخية، جامعة بابل، العراق، ٢٠١٠، ص ٨ و ٩ و ١٠.

(٢) ابن كثير، البداية والنهاية، ج ١٢، ص ٣٣٢.

(٣) جمال الدين أبي المحاسن بن تغري بردي، النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، ج ٤، نشر وزارة الثقافة، مصر، ١٣٦٣ هـ / ١٩٦٣م، ص ٢٣٣.

(٤) ابن الجوزي، المنتظم، ج ١٥، ص ٩٥.

(٥) سلطان الدولة: هو أبو شجاع بن بهاء الدولة البويهي ولقب بسلطان الدولة، وقد توفي في شيراز عن عمر يناهز اثنين وعشرين عامًا وأنجب ولدا جعله القادة الأتراك وليًا لعهد أبيه وهو أبو كاليجار؛ ابن الأثير، الكامل، ج ٨، ص ١٤٥.

(٦) منيمنة، تاريخ الدولة البويهية، ص ١٥٢.

وقد تولى العراق بعدهما الوزير أبو غالب فخر الملك^(١)، والذي استدعاه سلطان الدولة ثم صادر أمواله وتخلص منه، وقد عين من بعده الوزير الحسن بن سهلان، والذي كان ضعيفاً قليل الحيلة سريع الغضب، قليل الصنعة كما وصفه ابن الأثير^(٢).

علأي حال تمزقت وحدة فارس بسبب الصراعات الأسرية بين سلطان الدولة وإخوته، وهو ما اضطره للاستعانة بجبهة العراق حيث دخل سلطان الدولة بغداد عام ٤٠٨هـ / ١٠١٧م، دخول الفاتحين، ويعتبر دخوله باحتفال مهيب كان يهدف منه إلى مظهر الشرعية الذي يحتاجه لتدعيم موقفه^(٣).

وبصدد علاقته مع الخليفة القادر بالله، فقد سار على منهج من سبقوه، بل زاد من الإذلال لسلطة الخلافة حيث أمر بضرب الطبول على بابه خمس مرات في موعد الصلوات الخمس وهو ما لم يفعله عضد الدولة في عز مجده^(٤).

وكان استقرار سلطان الدولة في بغداد محفوفاً بالمخاطر، خاصة بعد خروج أخيه أبي الفوارس ضده في شيراز، وأيضاً واسط التي اشتعلت بمواجهات بين العامة من جهة والأتراك والديلم من جهة أخرى، وقد اشتعلت واسط بهذه الانتفاضة الشعبية ما جعل ابن سهلان يخرج من بغداد لإخماد فتنة واسط وما أن انتهى منها حتى سمع بأخبار بغداد التي اشتعلت الفتنة بها فرجع مرة أخرى لإنقاذ الموقف^(٥).

لم يستقر الأمر بل إننا نجد فتنة أخرى وهي مطالبة مشرف الدولة^(٦) بن بهاء الدولة بحقه في أمر العراق، لذلك قام بانقلاب عسكري ويعاونه في ذلك كل من الجند الديالمة والأتراك في واسط

(١) فخر الملك أبو غالب محمد بن علي بن خلف: أصله من واسط وكان أبوه صيرفيًا، التحق بخدمة بهاء الدولة الذي عينه نائباً عنه في بغداد، وكان له عدة إصلاحات في سواد الكوفة وبعض الأعمال العمرانية في بغداد، ثم التحق بسلطان الدولة الذي ولاه وزارته ثم قتله وصادر أمواله؛ انظر ترجمته في: شمس الدين أبي المظفر يوسف البغدادي (سبط بن الجوزي)، مرآة الزمان في تاريخ الأعيان، تحقيق جنان جليل محمد الهمودي، الدار الوطنية، بغداد، ١٩٩٠م، ص ٣٠٢ و ٣٠٣.

(٢) ابن الأثير، المصدر السابق، ص ١٢٥.

(٣) منيمنة، المرجع السابق، ص ١٥٢.

(٤) ابن الأثير، الكامل، ج ٨، ص ١٢١.

(٥) المصدر السابق، ص ١٢١.

(٦) مشرف الدولة: هو أبو علي بن بهاء الدولة بن عضد الدولة بن بويه، تولى خمس سنين منتقلاً بين العراق وكرمان وشيراز، وملك العراق بعد أخيه جلال الدولة ومات وهو ابن أربعة وعشرين عاماً في عام ٤١٦هـ؛ الذهبي، سير أعلام النبلاء، ص ٤٠٠.

وبالْبصرة والأهواز وبذلك صار مشرف الدولة هو المسيطر على أمور العراق وتوج أعماله بأنه دخل بغداد واستقبله الخليفة القادر ثم قطع الخطبة لأخيه سلطان الدولة في عام ٤١٢هـ / ١٠٢١م^(١). أما عن الأحوال الاقتصادية في تلك الأثناء فقد كانت متردية كالعادة بسبب هذه الاضطرابات الأمنية، إذ شهد العراق أزمات اقتصادية متلاحقة، فشهدت مدينة واسط مجاعة كبيرة حتى وصل الأمر بالسكان لأكل الدواب الميتة في الطرقات وذلك في عام ٤١١هـ / ١٠٢٠م^(٢)، وكان السبب في هذه المجاعة الاضطرابات السياسية بين مشرف الدولة وسلطان الدولة. كما تعرضت بغداد لموجة من النهب والسرقة وزيادة نشاط العياريين، ما أُنذر بأزمة اقتصادية كبيرة جراء تلك الأحداث، واستمرت هذه الأزمات عدة سنوات، وهكذا يتضح أن الصراع السياسي كان يدفع ثمنه العامة من قوتهم اليومي وأمنهم العام^(٣).

تولى جلال الدولة^(٤) السلطة في بغداد عام ٤١٩هـ / ١٠٢٨م، وقد حكم العراق في وقت كانت تعاني فيه البلاد من أزمات كبيرة فقد شهدت بغداد الفتن والاضطرابات ونهب الأحياء والأموال في تلك السنوات، كما عانت من عبث للجند الأتراك وفرضوا الضرائب على الأحياء البغدادية، ولم يسلم طريق الحج من العبث حيث شرع اللصوص في قطعه سنتين متواليين^(٥). لم يستقر الأمر في عهد جلال الدولة الذي امتد إلى عام ٤٣٥هـ / ١٠٤٣م فقد كان يعاني من شغب الجند الأتراك عليه، حيث أخرجوه من بغداد عدة مرات^(٦) مطالبين بالمال، وهو ما أدب إلى تفاقم الأزمات الاقتصادية في العراق وزاد من نشاط العياريين، وعانت بغداد من هجمات الأعراب والأكراد حتى وصلوا في بعض الهجمات إلى داخل المدينة حيث استولوا على جامع

(١) ابن الجوزي، شذور العقود، ص ٢٤٥ و ٢٤٦.

(٢) ابن الأثير، الكامل، ج ٨، ص ١٣٠.

(٣) على سبيل المثال؛ اضطرابات أمنية في بغداد أدت إلى تدهور الحالة الاقتصادية في عام ٤١٦هـ، واستمرت إلى عام ٤٢٢هـ، ومن مظاهرها استيلاء العياريين على الأحياء البغدادية وسرقة ونهب الممتلكات وعدم مسير القوافل إلى الحج حتى سنة ٤٢٢هـ في قول سبط ابن الجوزي، وأيضاً حرب الشوارع بين الأتراك والعياريين في سنة ٤١٧هـ، وغلاء الأسعار جراء بعض اضطرابات حالة الجو في عامي ٤١٩ و ٤٢٠هـ؛ انظر سبط الجوزي، مرآة الزمان، ص ٣٢٨ و ٣٢٩ و ٣٣٥ و ٣٤٢؛ وأيضاً ابن الجوزي، شذور العقود، ص ٢٤٦ و ٢٤٧.

(٤) جلال الدولة: هو أبو طاهر فيروزجرد بن بهاء الدولة أبي نصر بن عضد الدولة بن بويه، ولد عام ٣٨٣هـ وتملك سبع عشرة سنة وكانت دولته لينة ضعيفة؛ الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج ١٧، ص ٥٧٨؛ ابن الجوزي، المنتظم، ج ١٥، ص ٢٩١.

(٥) ابن الجوزي، المصدر السابق، ص ١٩١ و ١٩٧.

(٦) مثلما حدث في عام ٤٣١هـ بشهادة ابن الجوزي من شغب الجند في الشوارع وكانت له آثار اقتصادية وخيمة؛ انظر المصدر السابق، ص ٢٧٣ و ٢٧٤.

المنصور في وسط المدينة، كما زاد ذلك من موجات الغلاء المتكررة التي عانت منها بغداد وعموم المدن العراقية^(١).

علأي حال توفي القادر بالله عام ٤٢٢هـ / ١٠٣١م، بعد صراع مع المرض، وقد وصفه ابن الجوزي بالعفاف ومثانة الدين وصحيح المذهب، وكثرة العلم^(٢).

خليفة القائم بأمر الله (٤٢٢هـ / ٤٦٧هـ - ١٠٣١م / ١٠٧٤م):

هو أبو جعفر عبد الله بن القادر بالله، وكان ولي عهده في حياته، ولد في عام ٣٩١هـ وتولى الخلافة بعد وفاة أبيه^(٣)، وكان ذلك في عهد جلال الدولة البويهية.

ويتميز عهد القائم بأنه المرحلة الأخيرة من عهد البويهيين وبداية تسلط الأتراك السلاجقة على الخلافة العباسية، حيث كانت العراق يتولأمرها جلال الدولة بن بويه، الذي كان لا يختلف عن باقي أمراء البويهيين وعلاقتهم بالخلافة.

وفي نقاط سريعة سنتحدث عن مظاهر الانحلال والفساد الذي دب في دولة جلال الدولة والقائم بأمر الله:

- كانت العراق تعاني من شغب الجند الأتراك الذي وصل لحد التسلط التركي على البويهيين والتأثير في تحركات الجيش، فقد كان هؤلاء يطالبون بمزيد من الأموال، ما أفرغ الخزينة.

- أدى ذلك إلى أزمات اقتصادية شديدة وموجات غلاء عنيفة، كانت نتيجة لعدة عوامل من ضمنها الاحتقان السياسي بين جلال الدولة وجنده وهذا في بغداد^(٤).

- أما خارج بغداد فقد عانت العراق من الانقسام فقد سقطت واسط والبطيحة وجزء كبير من السواد في يد الأعراب وقطاع الطرق مما أثر على الحالة الاقتصادية العامة للبلاد فعلى سبيل المثال، تذكر المصادر هجوماً لبني خفاجة في عام ٤٢٦هـ / ١٠٣٥م لكوفة وسوادها، ما أدب إلى تدمير محصول التمر بعد منع الماء عنه جراء الهجوم^(٥).

(١) كانت هجمات العياريين متكررة في تلك الأثناء، نذكر منها هجمات أوام ٤٢٣ و ٤٢٤ و ٤٢٥ و ٤٢٨هـ؛ ابن الجوزي، المنتظم، ج ١٥، ص ٢٢٢ و ٢٣٣ و ٢٣٩ و ٢٤٥ و ٢٥٦.

(٢) ابن العبراني، الأنباء في تاريخ الخلفاء، ص ١٨٦ و ١٨٧؛ السيوطي، تاريخ الخلفاء، ص ٣٢٧.

(٣) السيوطي، تاريخ الخلفاء، ص ٣٢٩.

(٤) تعرضت العراق إلى أزمات غلاء طاحنة في أعوام ٤٢٠ و ٤٢٣هـ؛ وكانت الأسباب تتراوح بين الأسباب الأمنية والطبيعية؛ انظر ابن الجوزي، المنتظم، ج ١٥، ص ١٧٠ و ١٧٦ و ١٨١؛ انظر أيضاً منيمنة، تاريخ الدولة البويهية، ص ١٥٥.

(٥) ابن الأثير، الكامل، ج ١٥، ص ٢١٥.

- كانت العلاقة بين الخلافة وجلال الدولة سيئة، فقد كان القائم بالله لا يؤيد جلال الدولة وقد انتهز فرصة الانقلاب العسكري الذي قام به بعض القادة الأتراك على سلطة جلال الدولة حتى بعث القائم بوفد برئاسة أبي الحسن الماوردي إلى أبي كالجار، وقد فشلت المفاوضات بين أبي كالجار والوفد بسبب إصرار الديالمة على تسمية أبي كالجار بملك الملوك وهو ما اعترض عليه الماوردي^(١).

- النزاع الذي حدث بين جلال الدولة وأبي كالجار الذي كان يراقب الأوضاع العراقية من فارس، إذ تدخل أبي كالجار واستولى على واسط ودخل بجيشه حتى بغداد، عندما تحالف معه الأتراك فحاربوا جلال الدولة وأخرجوه من المدينة، ثم تحالف جلال الدولة مع أمراء الموصل قراوش بن المقلد وبني مزيد في الحلة على مهاجمة بغداد حتى استولوا على الأحياء الغربية وبدأت بغداد منقسمة بين الطرفين حتى انسحب أبي كالجار إلى فارس^(٢).

- الفتن المتلاحقة بين السنة والشيعة، وزيادة أمر العياريين ونشاطهم داخل الأحياء البغدادية وهو ما أثر على الناحية الاقتصادية بالسلب.

بعد وفاة جلال الدولة، أسرع أبي كالجار الذي كان يحكم فارس ويتابع الأخبار الواردة من العراق، إلى دخول بغداد قبل أن يصل إليها الملك العزيز بن جلال الدولة، والذي علني حال هرب بعد خذلان جنوده الأتراك الذين وعدهم أبي كالجار بالأموال الكثيرة.

دخل أبو كالجار بغداد في ٤٣٦هـ / ١٠٤٤م، حيث دخل في قوة قليلة واستقبله الأتراك بالترحاب وأمر بدق الطبول عند بابه خمس مرات أسوة بالخليفة القائم^(٣).

وفي عهد أبي كالجار^(٤) نجد أن الخطر السلجوقي قد اقترب كثيراً من فارس وممتلكات البويهيين، ما شجع أبي كالجار للتقرب منهم بدلا من الحرب، حيث قامت مصاهرة سياسية^(٥) بين الطرفين ومعها معاهدة للصلح بينه وبين طغرل بك السلجوقي^(٦)، وقد كانت أحوال العراق

(١) ابن الجوزي، المصدر السابق، ص ٢٨٥.

(٢) منيمنة، تاريخ الدولة البويهية، ص ١٥٥.

(٣) ابن الأثير، الكامل، ج ٨، ص ٢٦٧.

(٤) أبي كالجار: المرزبان بن سلطان الدولة بن أبي شجاع بهاء الدولة ولد في البصرة عام ٣٩٩هـ، ولي العراق أربع سنين، توفي عام ٤٤٠هـ؛ ابن الجوزي، المنتظم، ج ١٥، ص ٣١٧.

(٥) سبط ابن الجوزي، مرآة الزمان، ص ٣٧٨.

(٦) طغرل بك: السلطان ركن الدين أبي طالب محمد بن ميكائيل، أصله من بخاري وهو أصل السلجوقية وزعيمهم، وهو الذي قاد الحرب ضد محمود بن سبكتكين وحاكم بخاري، كان حصيفا فصيحا متمكنا من سلطانه؛ انظر ترجمته في الفتح بن علي بن محمد البنداري، إنشاء عماد الدين محمد بن محمد الكاتب

هي الحافز لأبي كاليجار لعدم الصدام، فلم يلبث أبو كاليجار أندخل بغداد حتى عصفت بالبلاد الأوبئة والأمراض خاصة أمراض الحيوانات التي قتلت اثنا عشرة ألف حصان مما حد من الإمكانات العسكرية لجيش البويهيين^(١).

استمرت الفتن والمحن تتوالى على العراق حتى عام ٤٤٠هـ / ١٠٤٨م وهو تاريخ وفاة أبي كاليجار^(٢)، ولم يخلُ هذا العهد الصغير من المصاعب والمحن الاقتصادية جراء الأوبئة، وتنازع وشغب الجند الأتراك علأبي كاليجار ومطالبته بالمزيد من الأموال.

وقد تولى ابنه أبي نصر بن أبي كاليجار والذي تلقب بالملك الرحيم^(٣)، وقد كان آخر البويهيين، حيث أسرع أبو نصر بعد وفاة أبيه إلى الخليفة الذي قلده البيعة وقد بايعه أيضًا جند أبيه، وذلك في الوقت الذي استولى أخوه أبو منصور على شيراز، لكن سرعان ما بعث أبو نصر جيشًا وهزمه في نفس سنة توليته.

عهد السلاجقة:

تبدأ دولة السلاجقة في العراق بدخول طغرل بك بغداد في عام ٤٤٧هـ / ١٠٥٥م، وقد خطبت منابر بغداد لطغرل بك السلجوقي ومن بعده أبي نصر البويهى الذي لا حول له ولا قوة فقد كان يشهد آخر أيامه، حيث تخلص منه طغرل بك بعد قليل بعد ثورة العامة على الجند السلاجقة إذ وافته الفرصة باتهام أبي نصر بالتحريض على قيام هذه الثورة فقبض عليه وأودعه قلعة طبرك في الري حتى توفي بعد ثلاث سنوات من هذا التاريخ^(٤).

أما البساسيري فقد هرب إلى الحلة عند حليفه نور الدولة^(٥)، وسرعان ما راسل طغرل بك نور الدولة بطرد البساسيري ففعل، حيث سار البساسيري إلى الرحبة بالشام، أما أبو نصر فقد تم اعتقاله بعد شغب الجند الأتراك والعامة ضد السلاجقة، حيث ثار العامة على السلاجقة الذين كانوا يعاملون التجار البغاددة والعامة بمزيد من القسوة، ما أدبألى نهب المدينة وخاصة المحال

الأصفهاني، تاريخ دولة آل سلجوق، نشر شركة طبع الكتب العربية، مصر، ١٣١٨هـ / ١٩٠٠م، ص ٥؛ وأيضا الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج ١٨، ص ١٠٧.

(١) ابن الجوزي، المنتظم، ج ١٥، ص ٣٠٢ و ٣٠٣.

(٢) المصدر السابق، ص ٣١٧.

(٣) الملك الرحيم: أبو نصر خسرو بن أبي كاليجار بن سلطان الدولة، خاتمة ملوك الديلم في العراق، توفي بعد حبسه ثلاث سنوات على يد طغرل بك السلجوقي، ومات في إحدى قلاع فارس عام ٤٥٠هـ؛ الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج ١٨، ص ١٢٠.

(٤) ابن الأثير، الكامل، ج ٨، ص ٣٢٦.

(٥) هو نور الدولة دببى بن صدقة أمير الحلة، وقد لجأ البساسيري عنده بعد دخول السلاجقة بغداد؛ انظر ابن الأثير، الكامل، ج ٨، ص ٣٢٥.

التجارية وأدبالي مزيد من الأزمات الاقتصادية، فقد شهدت العراق أزمات اقتصادية طوال السنوات المنصرمة قبل دخول السلاجقة.

وقد كانت العراق تعاني من أزمة غلاء في نفس السنة التي دخل فيها السلاجقة بغداد، حيث بلغت الأسعار حدًا كبيرًا حتى وصل سعر الحنطة إلى نيف وعشرين دينارًا، بينما بلغ سعر الكر من التبن والعلف للحيوانات عشرة قراريط، وقد تعرضت البلاد لعمليات نهب وسرقة وقطع للطرق^(١)، ما أدبالي تفاقم الأزمة، وقد هرب الكثير من سكان المدن الأخرى إلى بغداد كي يكونوا في مأمن من النهب والسرقة، وقد تفاقمت الأزمة بمزيد من الأمراض والأبئة جراء الزيادة السكانية من هرب أهالي المدن العراقية إلى بغداد.

كانت هذه الأزمة السابقة في عام ٤٤٨هـ / ١٠٥٦م، وقد زادت بفعل نهب العياريين ونهب الجند السلاجقة في تلك السنة وقد استمرت هذه الأزمة إلى العام التالي^(٢).

أما عن علاقة طغرل بك بالخلافة فقد كانت علاقة وثيقة، فقد راسل الخليفة القائم طغرل بك من أجل التخلص من البويهيين والبساسيري على السواء وإنقاذ العراق من الفاطميين، لذلك بجل طغرل بك الخلافة وكان يرى فيها الشرعية التي لابد أن توجد وتوثر.

لكن في الحقيقة لم يستمر هذا التوقيير كثيرا، فقد سار طغرل بك على نهج البويهيين في الحجر على الخليفة القائم بأمر الله، وهذا في الأحداث التالية:

- لم يقبل طغرل بك شفاعة الخليفة في الملك البويهي الذي قبض عليه وأرسله إلى الري ما أغضب الخليفة الذي تشفع فيه^(٣).

- قام طغرل بك بتقريب قادة جند البويهيين ووزع عليهم الإقطاعات ما جعل الخزينة تنن من هذه الإقطاعات الجديدة فاضطر طغرل بك بالمطالبة بأموال الخليفة في الوقت الذي كان القائم حزينا على وفاة ولده محمد^(٤).

- لم يلتق طغرل بك بالخليفة مدة ثلاثة عشر شهرا منذ أن تزوج الخليفة القائم من أرسلان خاتون بنت طغرل بك وهي الزيجة التي حاول طغرل بك أن يحسن بها الوضع مع الخليفة^(٥).

(١) ضرب العراق أزمتا غلاء في سنتين متتاليتين وهما سنة ٤٤٨هـ و ٤٤٩هـ؛ انظر ابن الجوزي، شذور العقود، ص ٢٥٧ و ٢٥٨.

(٢) ابن الجوزي، المنتظم، ج ١٦، ص ١٦.

(٣) ابن الأثير، الكامل، ج ٨، ص ٣٢٤.

(٤) نفس المصدر السابق، ص ٣٢٥.

(٥) ابن الجوزي، شذور العقود، ص ٢٥٦؛ البنداري، تاريخ آل سلجوق، ص ١١ و ١٢ و ١٣.

- جاءت فتنة البساسيري الثانية عام ٤٥٠هـ / ١٠٥٨م، موحدة لكل من الطرفين الخلافة والسلاجقة، فقد قام أبو الحارث البساسيري في تلك السنة بمراقبة الأوضاع في العراق، حيث استغل خروج طغرلبيك من بغداد والعراق وترك حامية قليلة من جنده، حيث ذهب بجيشه للقضاء على ثورة أخيه إبراهيم ينال مما جعل البساسيري يدخل ومعه ألوية المستنصر بالله الفاطمي ويقتحم بها بغداد ثم يقوم جنده بنهب المدينة وخاصة قصر الخليفة وسرقة محتوياته على مسمع ومرأى من القائم^(١)، ثم قطع البساسيري الخطبة للعباسيين وخطب للمستنصر بالله في جامع المنصور وباقي جوامع بغداد وأصبحت العراق في مهب الريح جراء ذلك.

تم القبض على الخليفة ونفيه إلى مدينة حديثة عانة على الفرات^(٢)، ومن هناك راسل الخليفة طغرلبيك حتى ينقذ العراق ومعه الإسلام كله، وبالفعل قام طغرلبيك بالرجوع سريعا إلى العراق، وتقلد سيف الخليفة وقام بمحاربة البساسيري الذي قتل في المعركة، ودخل طغرلبيك والخليفة القائم بغداد دخول المنتصرين عام ٤٥١هـ / ١٠٥٩م^(٣).

- أتبع طغرلبيك والذي أصبح سيد العراق الأول الآن انتصاره بمجموعة من الإجراءات والتي كبلت يد الخليفة القائم ومن جاء من بعده، حيث أخضع خزينة الخليفة للسلطة السلجوقية وأعطى للخليفة راتبًا وإقطاعًا يعيش منه^(٤)، وعين من قبله وزيرًا يتولى شئون العراق الداخلية^(٥)، كما قسم العراق إلى إقطاعات توزع على رجاله، مقابل ضمان مالي يؤدونه إلى الخزنة العامة للدولة، كما عين رئيسًا للشرطة في العاصمة بغداد بمسمى الشحنة، وهو المنصب الذي كان له شأن في العهد السلجوقي^(٦).

(١) نفس المصدر السابق، ص ١٤؛ ابن الأثير، المصدر السابق، ص ٣٤٣ وما يليها؛ ابن الجوزي، شذور العقود، ص ٢٥٩؛ المنتظم، ج ١٦، ص ٣٢ و ٣٣.

(٢) حديثة عانة: وتعرف أيضا بحديثة الفرات أو حديثة النورة، وهي قلعة حصينة في وسط الفرات في الشمال الغربي من العراق، ويقال إن الماء يحيطها من كل جانب؛ انظر ياقوت الحموي، معجم البلدان، ج ٢، ص ٢٣٠.

(٣) ابن الجوزي، المنتظم، ج ١٦، ص ٦٠.

(٤) البنداري، تاريخ آل سلجوق، ص ١٦.

(٥) وهو الوزير ابن دارست الذي تم تعيينه وزيرًا للخليفة القائم بعد عودته من بغداد عام ٤٥٣هـ؛ انظر المصدر السابق، ص ٢١؛ ابن العمراني، الأنباء في تاريخ الخلفاء، ص ١٩٧.

(٦) عين طغرلبيك الأمير برسق ليكون شحنة بغداد، والشحنة هي وظيفة مستحدثة من عهد السلاجقة ووظيفته الرئيسية حفظ الأمن في بغداد ومساعدة العميد أو حاكم بغداد في إدارة شئون المدينة، ويعينه السلطان نفسه، وكان لكل مدينة في العراق أو فارس شحنة خاص بها، لكن من أعظم المناصب كان شحنة بغداد؛ انظر محمد عبد العظيم أبو النصر، السلاجقة تاريخهم السياسي والعسكري، عين للدراسات الحضارية والتاريخية، القاهرة، ٢٠٠١م، ص ٣٠١ و ٣٠٢.

- بذلك الأمر أصبح الآن الخليفة وهو السلطة الروحية كما أرادها طغرلبيك ومن جاء من بعده من سلاطين السلاجقة منزو في قصره لا يأمر أحداً ولا يأتذر علأحد، مجرد سلطة روحية، أما السلطة التنفيذية والسياسية والمالية كلها في يد السلطة السلجوقية.

علأى حال، حاول السلطان السلجوقي أن يسيطر على الخليفة أكتر من ذلك عن طريق زواجه من بنت الخليفة، وهي ظاهرة لم تظهر إلا في عهد طغرلبيك، ولكنه لم يستمتع بعروسه الهاشمية حتى توفي في ٤٥٥هـ / ١٠٦٢م، ليترك الدولة السلجوقية في بداية فتوتها وقوتها^(١).

برزت مشكلة التنازع على حكم الدولة بعد وفاة طغرلبيك، لكنها حسمت في النهاية لألب أرسلان^(٢) ابن أخيه الذي استطاع أن يهزم قوات أخيه الأصغر سليمان، وكان ألب أرسلان من أشهر سلاطين الدولة السلجوقية، وذلك بسبب وزيره الأشهر والأقوى الإطلاق نظام الملك الطوسي^(٣)، الذي استطاع أن يشيد له ملكاً كبيراً، وعظمة وشأواً لم تشهدده البلدان الإسلامية المشرقية في هذا الوقت.

حكم ألب أرسلان لمدة عشر سنوات من ٤٥٥هـ / ١٠٦٢م حتى عام ٤٦٥هـ / ١٠٧٢م، وقد كان يتمتع بعلاقة طيبة مع الخليفة القائم بأمر الله، حيث أثر ألب أرسلان ووزيره أن يستكين الأمر بين السلطنة والخلافة، مع الحفاظ على السلطة السلجوقية ومكانتها في نفس الوقت التي تحتفظ فيه الخلافة بوقارها.

ومن مظاهر احترام ألب أرسلان للخلافة أنه أرجع زوجة طغرلبيك عمه وبنت الخليفة إلى بغداد لأنه يعلم أن الزواج كان بدون رضا الخليفة عنه، كما أعطاه خمسة آلاف دينار أثناء رحيلها من الري إلى بغداد^(٤).

وردها الخليفة بإعطاء الألقاب الملوكية وخطب له على منابر بغداد، وبذلك توثقت عرى الصداقة بين الطرفين.

(١) البنداري، تاريخ آل سلجوق، ص ٢٢.

(٢) ألب أرسلان: أبي شجاع محمد بن داود بن ميكائيل بن سلجوق، ملك الدولة السلجوقية بعد عمه ملكشاه، بعد تنازع مع سليمان أخيه، لكنه حسم الصراع سريعاً وتسلم على المملكة السلجوقية، كان محبوباً من الرعية، وهو صاحب الوقعة المشهورة ضد الروم؛ الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج ١٨، ص ٤١٤ و ٤١٥.

(٣) نظام الملك الطوسي: هو الحسن نظام الملك، ولد في نوقان من قرى طوس في عام ٤٠٨هـ، قرأ وتعلم القرآن والفقه الشافعي، واستطاع أن يلتحق بخدمة السلاجقة ككاتب قدير وموظف في الإدارة، وصار في خدمة جفري بك، واستطاع أن يلفت نظره، ثم التحق بخدمة ابنه ألب أرسلان الذي رفعه لمكانة كبيرة بعد تسلطه؛ انظر ترجمة نظام الملك في كتاب سياست نامه، ترجمة يوسف بكار، مكتبة الأسرة الأردنية، عمان، الأردن، ٢٠١٢ م، ص ١٩ وما يليها.

(٤) ابن الجوزي، المنتظم، ج ١٦، ص ٨٦.

لم نرأي أزمات اقتصادية مرت على العراق في تلك الفترة، ويبدو أن السياسة الجديدة كانت مستقرة سواء في السياسة أو الاقتصاد، حيث رخصت الأسعار ولم نسمع بموجات غلاء سوى موجات عارضة جراء كوارث طبيعية لا دخل للسياسة فيها كما سيجيء مفصلاً في الفصل الرابع من الدراسة.

علأي حال توفي الخليفة القادر بعد وفاة ألب أرسلان بعامين؛ أي في العام ٤٦٧هـ / ١٠٧٤م^(١).

خلافة المقتدي بأمر الله (٤٦٧هـ - ٤٨٧هـ / ١٠٧٤م - ١٠٩٤م):

وهو أبو القاسم عبد الله بن ذخيرة بن محمد بن القائم بأمر الله^(٢)، فهو حفيد الخليفة القائم بأمر الله وولي عهده بعد وفاة محمد أبيه في حياة جده الخليفة، وتولى سلطات الخلافة وهو في سن التاسعة عشر، في نفس اليوم الذي توفي فيه جده.

تولى المقتدي بأمر الله في بدايات عهد جديد، حيث مات ألب أرسلان قبل توليته بسنتين، وتولى ابنه وولي عهده ملكشاه، والذي سار على سياسة أبيه في الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي، ولعل الفضل الكبير في ذلك كان للوزير نظام الملك الذي استمر في منصبه في عهد السلطان الجديد والذي كان يعتبره كأبيه وأستاذه.

ويعتبر عهد المقتدي في معظمه عصر استقرار وتوطيد للعلاقات مع السلطنة السلجوقية، فقد حرص ملكشاه ووزيره نظام الملك على توطيد وتقدير علاقتهم مع الخليفة المقتدي وفي كل مناسبة كانوا يحترمون ويبجلون الخلافة ويظهرون للناس أنهم حماة الخلافة وليسوا أعدائها، ولعل هذا منبع سياسة وفلسفة حكم ملكشاه المستمدة في جوهرها من الوزير نظام الملك.

أما عن مظاهر العلاقات فقد كانت في الآتي:

- حرص الخليفة على التقرب من ملكشاه حيث بعث إليه ليطلب ابنته للزواج^(٣).

وتصف المصادر الزفاف بأنه كان أسطورياً، حيث جهز السلطان ابنته خاتون "بمئة وثلاثين جملاً محملاً عليها الديباج الرومي، وعلى أربعة وسبعين بغلاً محملة عليها ألوان الديباج الأخرى، وستة بغال محملاً عليها اثنا عشر صندوقاً للذهب والجوهر والمصاغ، وثلاث وثلاثين مركباً من

(١) ابن العمراني، الأنباء في تاريخ الخلفاء، ص ٢٠٠.

(٢) السيوطي، تاريخ الخلفاء، ص ٣٣٣.

(٣) ابن الأثير، الكامل، ج ٨، ص ٤٢٥.

عليها مراكب الذهب، مرصعة بأنواع الجواهر والحلي وبين يدي الجهاز الأميران كوهارين وبرسق"، وكانت هذه الزيجة في ٤٨٠هـ / ١٠٨٧م^(١).

- تذكر المصادر أن المقتدي بأمر الله كان من الخلفاء العظام في هذا العصر المليء بالضعاف، حيث كان له أياد بيضاء على المجتمع العراقي، حيث كان "شهماً، شجاعاً، ذا بصيرة وجد"^(٢)، وقد اتخذ المقتدي من سياسته الداخلية فرصة لإظهار وجود الخليفة حيث قام ببعض الإصلاحات العمرانية المرتبطة بتوسيع بغداد، حيث بنى عدة أحياء جديدة في الشرق من بغداد فدخلت في نطاق الأحياء الشرقية، كما اهتم بتنظيف الشوارع وتوسيع المساجد ومد شبكات المياه في المدينة، كما كان له دور في الحسبة على الأخلاق العامة فمنع الاختلاط في المواصلات العامة مثل المعديات النهرية، كما منعه في الحمامات العامة، كما أمر بتطهير بغداد من المفاصد^(٣).

ومن ضمن إصلاحاته الاقتصادية، إسقاط الضرائب والمكوس عن الفلاحين والتجار والصناع^(٤)، ما أنعش الحالة الاقتصادية للعراق في تلك الفترة، وقلت موجات الغلاء بفضل ذلك الأمر، كما حافظ على السلم المجتمعي وأصلح بين المسلمين وبعضهم من أصحاب المذاهب كالشافعية والحنابلة والحنفية^(٥)، كما تدخل في النزاعات بين السنة والشيعة وحاول أن يصلحها بتوسيط العلماء في هذه الخلافات، كما قام بالتدخل في النزاع الذي قام بين المسلمين واليهود في بغداد، كما ضرب المفسدين مستعيناً بقوة بني عقيل الأعراب الذين حاربوا المفسدين والصوص وقطاع الطرق باسم الخلافة^(٦)، كما أبعد المماليك الأتراك لاسيما ممالك زوجته من مدينة بغداد بسبب المناوشات بينهم وبين العامة في الأسواق والشوارع، كما قام بتوزيع الأدوية بالمجان على الفقراء وتسكينهم في مساكن للإيواء أثناء الأزمات الوبائية والطبيعية^(٧).

وهكذا بنى الخليفة المقتدي لنفسه مجداً بالرغم من ضعف الخلافة أمام طغيان السلطنة السلجوقية وحاول أن يهدئ الأحوال في العراق المهيبض الجناح جراء الحالة السيئة التي عانى منها هذا البلد على مدار سنوات طوال من النزاعات، وهذا أثر على الحالة العامة للعراق، إذ لم

(١) نفس المصدر السابق، ص ٤٥١؛ ابن الجوزي، شذور العقود، ص ٢٧٥ و ٢٧٦.

(٢) ابن العمراني، الأنباء في تاريخ الخلفاء، ص ٢٠١.

(٣) ابن الجوزي، المنتظم، ج ١٦، ص ١٦٦.

(٤) نفس المصدر السابق، ص ٢٦٧.

(٥) السيوطي، تاريخ الخلفاء، ص ٣٣٣.

(٦) ابن الأثير، الكامل، ج ٨، ص ٤٦١.

(٧) ابن الجوزي، المصدر السابق، ص ٢٥٧.

نسمع في المصادر المختلفة عن أيما جاعات أو موجات غلاء ضربت العراق في تلك الفترة وبقيت الأحوال الاقتصادية متعافية ومستقرة.

توفي الخليفة المقتدي بأمر الله عام ٤٨٧هـ / ١٠٩٤م، وذلك بعد وفاة السلطان ملكشاه ووزيره نظام الملك بنحو عامين^(١).

خلافة المستظهر بالله (٤٨٧هـ - ٥١٢هـ / ١٠٩٤م - ١١١٨م):

هو أبو العباس أحمد ابن المقتدي بأمر الله، ولد في عام ٤٧٠هـ وتولى الخلافة في اليوم الثالث لوفاته أبيه المقتدي وبويع وهو ابن سبعة عشرة عامًا^(٢).

بدأت خلافة المستظهر مع بدء سلطنة السلطان بركياروق^(٣)، وفي ذلك قصة امتدت نحو العامين من هذا التاريخ، فبعد وفاة ملكشاه ظهرت بوادر الانقسام بين فريقين طمعًا في السلطة، الفريق الأول بقيادة ترکان خاتون زوجة السلطان المتوفى ملكشاه وكانت متسلطة ولها دور سياسي كبير خاصة في الإنفاق على قسم كبير من الجيش، ويبدو أن هذا الإنفاق كان مدروسًا لتولية ابنها ذي الأربع سنوات سلطانًا، وكان يعضدها في ذلك الوزير الجديد بعد نظام الملك تاج الملك الشيرازي الذي كان يساعدها في خطتها هذه^(٤).

أما الفريق الثاني فكان بقيادة ابن السلطان الآخر القابع في أصفهان بركياروق وكان يساعده النظامية وهم الجنود المؤيدين للوزير المتوفى نظام الملك إلى جانب عائلة نظام الملك وأولاده الذين أيدوا بركياروق منذ لحظة وفاة السلطان وبإيعه على السلطنة^(٥).

وبقي لنا أن نتحدث عن الخليفة المقتدي في آخر عامين قبل وفاته واشتراكه في هذا النزاع السياسي، فقد كان الخليفة غير راض عن تولية السلطان محمود، إلا أنه أرغم على قبول البيعة بسبب تهديد ترکان خاتون له بولده أبي جعفر فقد كانت جدته، فلما رأت أن الخليفة سيستجيب إلى قرار تولية السلطان محمود أطلقت سراح أبي جعفر الذي غادر إلى الري متوجهًا إلى بغداد، فأثر الخليفة السلامة واستجاب لترکان خاتون لكن وفقًا لشروط خاصة منها توزيع السلطة بين

(١) السيوطي، تاريخ الخلفاء، ص ٣٣٥؛ ابن العبراني، الأنباء في تاريخ الخلفاء، ص ٢٠٥.

(٢) نفس المصدر السابق، ص ٢٠٦.

(٣) بركياروق: ركن الدين أبو المظفر بركياروق بن ملكشاه، كان شابًا شجاعًا شهيمًا، كان مدمنًا للخمر، وملك البلاد مدة ثلاث عشرة سنة كان معظمها حروب مع أخيه محمد، وتوفي عام ٤٩٨هـ؛ الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج ١٩، ص ١٩٥ و ١٩٦.

(٤) محمد أبو النصر، تاريخ السلاجقة، ص ١٠٨.

(٥) ابن الأثير، الكامل، ج ٨، ص ٤٨٤.

محمود الصغير وبين وزيره تاج الملك الذي سيتولى جباية الأموال والمراقبة على الخزينة، وبين القائد آنر الذي سيتولى الجيش، وقد وافقت تركان بعد عناء علي هذه الشروط^(١).

إذن الوضع السياسي الآن جديد، فقد ولّت أيام المقتدي ونظام الملك وملكشاه، وظهر على الساحة المستظهر وبركياروق، وقد تميز عصر المستظهر بالآتي:

- كانت العلاقة بين المستظهر وبركياروق روتينية للغاية، فقد كانت على خطى من سبقوه سواء في الخلافة أو في سلاطين الدولة السلجوقية، فمن اللافت للنظر أن عهد المستظهر شهد الحملات الصليبية على سواحل الشام، وكانت الشام تعاني قبل وصول الحملة الصليبية الأولى من التفكك والتشرذم والصراع السني الشيعي بين السلاجقة بقيادة تثنش وبمباركة من الخليفة، وبين الدولة الفاطمية في مصر والتي كانت تعاني هي الأخرى من التفكك والضعف، وعلأى حال انتهى الصراع باحتلال الصليبيين للشام^(٢).

وكان موقف الخليفة المستظهر ثانوياً، وذلك على قدر أهميته في الساحة السياسية الإسلامية، فقد كانت مواقفه كلها روحية لا يوجد بها أي تأثير سياسي، فنجد أن المستظهر يرسل رسالة يحث فيها على الجهاد في سبيل الله، ويحث السلطان بركياروق على الخروج لملاقاة الصليبيين^(٣)، لكن دون جدوى فقد كان منشغلاً بمحاربة محمد بن ملكشاه الذي نازعه على العرش، بل كان المستظهر نفسه خاملاً لاهياً، ولولا الضغط الشعبي الذي كان يقوده العلماء كانت الرسالة هذه ظهرت إلى الوجود من الأساس.

- شهدت بغداد في عهد المستظهر حصاراً سياسياً وعسكرياً أثر على النواحي الأمنية والاقتصادية، وذلك بسبب سلطة الأعراب من بني مزيد أمراء مدينة الحلة الذين تحالفوا مع محمد بن ملكشاه ضد بركياروقوفي إثر هذه المحالفة قامت قواتهم بمحاصرة بغداد ما أدبالى

(١) انظر؛ عماد الدين إسماعيل (أبو الفدا)، المختصر في أخبار البشر، ج٢، نشر المطبعة الحسينية المصرية، مصر، ب ت، ص٢٠٣.

(٢) قام تثنش بتوحيد بلاد الشام تحت سيطرة السلاجقة وإصطدم بسلاجقة الشام، وهو ما أدى إلى تدهور الأحوال السياسية في الشام قبيل دخول الصليبيين، فقد كانت الشام ممزقة بين الولاء الفاطمي جنوباً والسلجوقي شمالاً واستمر الوضع حتى بعد مقتل تثنش وتولي أبنائه؛ انظر محمد سهيل طقوش، تاريخ السلاجقة في بلاد الشام، دار النفائس، بيروت، لبنان، الطبعة الثالثة، ١٤٣٠هـ/ ٢٠٠٩ م، ص١٥٦ وما يليها.

(٣) ابن الأثير، الكامل، ٩، ص١٩ و٢٠.

انهيار الحالة الاقتصادية والأمنية فيها، وحاول الخليفة مخاطبة سيف الدولة صدقة بن مزيد بالكف عن هذا الحصار حتى وافقوا في النهاية بعد تدخل قاضي قضاة بغداد في الأمر^(١).

- كان العياريون يعيثون فسادًا في ذلك العهد، فقد شهد عصر النزاع بين بركياروق ومحمد وبينهما المستظهر نشاطًا كبيرًا للعياريين واللصوص، ما أدب إلى تدهور الناحية الاقتصادية، فمن يتابع السرد الحولي الذي يتبعه كل من ابن الأثير وابن الجوزي وابن مسكويه يجد فيه الكثير من عمليات السلب والنهب واغتيالات لرجال الشرطة على أعلى المستويات، لدرجة أنهم اغتالوا الشحنة والذي كان يعد القائد الأمني الكبير في بغداد، ومن المعروف أن نشاط العياريين يتأثر بنسبة كبيرة بالناحية السياسية المضطربة فيزيدونها اضطرابًا^(٢).

- علأي حال انتهى الصراع بين محمد وبركياروق بموت الأخير عام ٤٩٨هـ / ١١٠٤م^(٣)، وتقلد الأمر السلطان محمد بن ملكشاه السلجوقي والذي استمر حتى عام ٥١١هـ / ١١١٧م^(٤) ولم يكن عهد محمد بأحسن حالًا من أخيه، فقد شهدت العراق في عهده عددًا من الأزمات الاقتصادية والسياسية، فمن النواحي السياسية سيطر الأعراب من بني مزيد على الحلة والبطائح وواسط وتكريت وبني خفاجة على البصرة وما حولها إلى جانب الكوفة، وقد كانت قوة بني مزيد مقلقة للسلطان محمد الذي حاول أن يقضي على هذه الإمارة التي عاثت في نواحي العراق المختلفة حتى هددوا العاصمة بغداد أكثر من مرة، بل وكانت بعض بيوت بغداد الكبيرة ملكهم، حتى يقول ابن الأثير إن لهم بيتًا في بغداد ملجأ لكل ملهوف، وهذا يدل على سطوة هؤلاء ونفوذهم، الذي استطاع السلطان محمد كسره وضعفه باعتقال دبيس بن صدقة الذي ظل في سجنه حتى موت السلطان^(٥).

- على الرغم من استقرار الأوضاع نوعًا ما في عهد السلطان محمد إلا أن الأوضاع الاقتصادية جراء الصراع السابق بين الأخوين أثرت على أحوال العراق بالسلب، فيقول السيوطي في هذا: "عم الفساد وانتهبت الأموال وصارت الدماء مسفوكة والبلاد مخربة حتى تم الصلح

(١) عن هجمات الأعراب من بني مزيد والحالة الأمنية حينها؛ انظر المصدر السابق، ص ١٠٠ و ١٠١ و ١١٠ و ١١١.

(٢) سيقش الباحث تلك النقطة تفصيليًا في الفصل الثالث من الدراسة.

(٣) ابن الجوزي، المنتظم، ج ١٧، ص ٩٣.

(٤) ابن الأثير، الكامل، ج ٩، ص ١٦٧.

(٥) المصدر السابق، ص ١١٣.

وكتبت الأيمان والعهود والمواثيق"، ويبدو أن أحوال العراق أصبحت مستمرة من السيئ إلى الأسوأ حتى نهاية عهد محمد^(١).

توفي الخليفة المستظهر بعد وفاة السلطان محمد بعام واحد حيث توفي في عام ٥١٢هـ/ ١١١٨م وتولى من بعده الخليفة المسترشد بالله^(٢).

خلافة المسترشد بالله (٥١٢هـ - ٥٢٩هـ / ١١١٨م - ١١٣٥م)^(٣):

هو أبو منصور الفضل ابن المستظهر بالله، والذي تلقب بعد تولي الخلافة بالمستظهر بالله، وكان فحلاً من فحول آل العباس، وكاتبهم وأشجعهم، وبويع بالخلافة بعد موت أبيه المسترشد بالله بثلاثة أيام بعد الانتهاء من مراسم العزاء.

كان عهد المسترشد قصيراً بالنسبة للخلفاء السابقين من آل العباس خاصة في العهد السلجوقي، إلا أن عصره شهد بعض الأحداث الخاصة بالعراق وبالسلطنة السلجوقية.

والآتي يلخص الأحداث في عصره والعلاقة بينه وبين السلاجقة وأثرها في أحوال العراق:

- بعد موت محمد بن ملكشاه أطلت النزاعات بين أبناء البيت السلجوقي مرة أخرى، فقد كان الطفل محمود هو ولي عهد أبيه على حكم العراق، بينما كان عمه سنجر^(٤) في خراسان والياً عليها من قبل السلطان محمد قبل موته، وهو ما أدب إلى النزاع بين الطرفين، حيث نجح سنجر في الانتصار على محمود وأصبح سلطاناً على البلاد بعد فترة قصيرة من تولية محمود، وولي سنجر محمود في ولاية العهد بدلاً من السلطنة، ولقد كان السلطان سنجر عاقلاً إلى أبعد الحدود فقد كان ينتمي إلى تلك الفلسفة السلجوقية في الحفاظ على هيبة الدولة ووحدتها، وقد عمل ما يمكن عمله في هذا الوقت حيث رحب بمحمود ابن أخيه في ولاية العهد وعامله معاملة حسنة بل وولاه العراق كنائب عنه، في الوقت الذي أصبح سنجر سلطاناً على الدولة ومقره في الري^(٥).

- كانت الخريطة السياسية في عهد الخليفة المستظهر شديدة التعقيد وهو ما أثر على الحالة الاقتصادية والاجتماعية في مدن العراق، فالموصل التي أصبحت في قبضة مسعود أخي السلطان محمود، أصبحت شبه مستقلة، فقد كان مسعود يطمع فيما هو أبعد ألا وهو السلطنة

(١) السيوطي، تاريخ الخلفاء، ص ٣٣٧.

(٢) المصدر السابق، ص ٣٣٨.

(٣) ابن العمراني، الأنباء في تاريخ الخلفاء، ص ٢١٠.

(٤) سنجر: هو سنجر بن ملكشاه بن ألب أرسلان بن جفريك بن ميكائيل بن سلجوق، ولد بسنجر من بلاد الجزيرة عام ٤٧٩هـ، ملك خراسان ثم العراق وتسلطن على الدولة السلجوقية وملك البلاد وقهر العباد؛ الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج ٢٠، ص ٣٦٣ وما يليها.

(٥) الأصفهاني، تاريخ آل سلجوق، ص ٢٢٨.

يشجعه في ذلك أتاكبه بك ومن وراءه دببب بن صدقة أمير الحلة، وقد حاول مسعود محاربة السلطان محمود وبالفعل تقابلوا في معركة أسد آباد دون نتيجة واضحة سوى التصالح الذي تم بين الطرفين وهو ما أدبالي إنهاء الخلافات بينهما^(١).

أما عن الوسط العراقي فقد كانت تكريت والحلة وباقي مناطق السواد في يد الإمارة المزبذبة من أبناء بني مزبذ وعلى رأسهم دببب بن صدقة أمير الحلة، وقد كان دببب يلعب دورًا محوريًا في السياسة العراقية، فشكلت إمارته خطرًا على السلطنة السلجوقية وعلى الخلافة على حد سواء، فمع الخلافة كانت له صولات وجولات ضد الخليفة، فقد كان دببب يهدف إلى التوسع وهو يرى أن السلطنة السلجوقية ضعيفة بسبب النزاعات بين الأمراء السلاجقة، فأراد أن يلعب سياسيًا على هذا الوتر ليكسب مزيدًا من النفوذ والقوة، وهو ما جعل الخليفة يقف منه موقفًا سياسيًا سلبيًا، حيث كانت الخلافة تهدف في ذات الوقت إلى الاستفاقة من السبات الطويل، حيث كان المستظهر بالرغم من ضعفه ككل الخلفاء الذين سبقوه إلا أنه رأى أن يستغل النزاعات السلجوقية لصالحه هو الآخر، لذلك أصبحت العراق ملعبًا مفتوحًا للجميع^(٢).

بدأت الخلافات بين دببب والخليفة عندما منع الأول الخطبة للثاني لدرجة أنه أمر بتكسير المنابر وعدم الخطبة لأحد، وهو ما أثار غضب الخليفة، خاصة بعد نهب قوات دببب في الحلة والسواد لممتلكات الخليفة الزراعية ومن الثروة الحيوانية، فكان بمثابة إعلانًا للحرب، وكان السبب الحقيقي لهذا هو الخلافات الداخلية بين الخليفة وأخيه الأمير أبي الحسن، والذي لجأ إليه، فقد كان هذا السبب الحقيقي والمباشر في هذه الحرب، والتي انتهت لصالح دببب، الذي اقتحم بغداد ونهبها ووصل إلى دار الخلافة، وذلك في عام ٥١٦هـ / ١١٢٢م، ولكنه رجع عنها قافلاً إلى الحلة، في الوقت الذي تحركت فيه جيوش السلطان محمود للاستيلاء على الحلة عاصمة ملك دببب بتحريض من الخليفة^(٣).

وقد فشلت محاولة السلطان محمود بسبب المنازعات بينه وبين أخيه الثاني طغرل، حيث كانت النزاعات مستعرة بين الأخوة محمود ومسعود وطغرل، فيرجع دببب أقوى وأشد نكاية للخلافة، فلم يسكت هذه المرة الخليفة المسترشد فجهز جيشًا وبعث إلّاق سنقر البرسقي وقائده عماد الدين

(١) محمد شعبان أيوب، آخر أيام العباسيين، مؤسسة اقرأ للنشر، القاهرة، ٢٠١٣ م، ص ١٥٤.

(٢) محمد شعبان أيوب، آخر أيام العباسيين، ص ١٣٨.

(٣) ابن الجوزي، المنتظم، ج ١٧، ص ٢٠٤ و ٢٠٥.

زنكي، وهذه هي المرة الأولى التي يذكر فيها آل زنكي المشهورين وهم حكام الموصل وحلب بعد ذلك^(١).

استجاب البرسقي وزنكي لنداء الخليفة وضيقوا الخناق ومعهم جيش الخليفة على الحلة حتى استطاع دبيس الهروب إلى طغرل الذي كان يستعين به في التدخل في الشؤون العراقية، وقد حرص دبيس طغرل على الدخول إلى بغداد وتنصيبه سلطاناً على العراق بدلاً من محمود.

أما عن موقف سنجر فقد كان مهتماً في هذه القضية، فقد أمر بالتخلص من دبيس ووضعه في السجن إرضاء للخليفة، حيث كان سنجر من سلاطين آل سلجوق الكبار الذين يريدون الحفاظ على هيبة الخلافة من أجل الحفاظ على دولتهم، فقد أرسل للخليفة يبشره باعتقال دبيس وإرسال إقطاع خاص للخليفة بمقدار خمسين ألف دينار^(٢).

كل هذه الأزمات السياسية أثرت بالسلب في الاقتصاد العراقي، إذ عانى العراق الكثير من وطأة الأزمات السياسية وفي الآتي سرد لأهم الأزمات الاقتصادية في هذه المرحلة:

- تعرضت بغداد لأزمة غلاء جراء الحصار الاقتصادي الذي عانت منه المدينة أثناء الأزمة السياسية بين الخليفة وزنكي ودبيس، فقد اتخذ المسترشد إجراءات اقتصادية صعبة وكان منها تخزين الغلال والشعير في صوامع خاصة بالحكومة ومنعها من الأسواق وذلك تحسباً للحصار وطوله، كما أمر الخليفة وزيره بمراقبة شديدة للعملة وعملية الضرب والقضاء على الفساد في العملة وعمل إصلاحات اقتصادية للخروج من هذه الأزمة وذلك في أواخر عام ٥٢٦هـ / ١١٣٢م^(٣).

- لم تكن بغداد بأحسن حالاً من البصرة، التي تعرضت للتخريب على يد قوات دبيس بن صدقة والذي دخلها انتقاماً من سنجر والخليفة واستول على خزانة المدينة، ولا بد أن نهب المدينة كان مستباحاً في هذه الحالات وهو ما أثر في الحالة الاقتصادية بها^(٤).

- مدينة الحلة وواسط وهي من ممتلكات دبيس بن صدقة، فقد تعرضت هذه المناطق لنهب الجيوش المحاربة ما أثر على النشاط الاقتصادي بها لا سيما الزراعة، فلا بد وقد تعرضت المزارع للتخريب والتدمير، فقد اقتحمت جيوش السلطنة والخلافة الحلة أثناء مطاردتهم لدبيس،

(١) أيوب، المرجع السابق، ص ١٣٨.

(٢) ابن الجوزي، المنتظم، ج ١٧، ص ٢٥٨.

(٣) المصدر السابق، ص ٢٦٩.

(٤) ابن الجوزي، المنتظم، ج ١٧، ص ٢٥٤.

وقد تخربت بعض الممتلكات العامة في المدينة، وفي بداية الصراع السياسي قام دببس نفسه بالاستيلاء على ممتلكات الخليفة وتخریب أجزاء من إقطاعاته بها^(١).

علأي حال تعرض الخليفة المسترشد بالله في عام ٥٢٩هـ / ١١٣٥م^(٢) للاغتيال، وذلك كان من نتائج الصراع السياسي الذي شهده الخليفة طوال فترة خلافته، فقد كان الخليفة المسترشد من ضحايا هذا الصراع، لكن كان له دور كبير فيه، فقد حاول الخليفة ونجحي بعض الفترات في إرجاع رونق الخلافة وهيبته مستغلاً الصراع السلجوقي الداخلي والصراع بين أمراء العراق في الوسط حيث دببس بن صدقة وآل زنكي في الشمال .

أما عن محاولة الاغتيال، فقد تعرض الخليفة للقتل بعد النزاع العسكري بين مسعود وأخيه طغرل على أحقية كل منهما بمنصب السلطنة، وقد تولى بالفعل السلطان مسعود الذي رأى أن الخليفة يعمل ضده في العلن قبل الخفاء، من أجل السيطرة على العراق، وهكذا تحول الصراع إلى ندية بين الخلافة والسلطنة، وهذا لأول مرة منذ تولى السلاجقة مقاليد الأمور ولن تكون الأخيرة.

علأي حال، انتصر مسعود على الخليفة المسترشد في داي مرك وتم القبض على الخليفة، وبقي في المعتقل، بالرغم من طلب السلطان الكبير سنجر لابن أخيه سلطان العراق مسعود أن يترك الخليفة ويوقره، فاحتال مسعود بأنه دبر مؤامرة لاغتيال الخليفة في مكان اعتقاله، وبالفعل اغتيل على يد رجال من الباطنية في عام ٥٢٩هـ / ١١٣٥م، وتولى من بعده ولده الراشد بالله الذي لم يكن أكثر حظاً من أبيه^(٣).

خلافة الراشد بالله (٥٢٩هـ - ٥٣٠هـ / ١١٣٥م - ١١٣٦م):

هو أبو جعفر المنصور ابن المسترشد، وتلقب باسم الراشد بالله، وقد تولى الخلافة بعد عزاء والده، وذلك في ظروف سياسية صعبة، فلم تطل مدته بسبب طغيان السلطان مسعود الذي كانت علاقاته بالخلافة مغايرة لكل السلاطين الذين سبقوه^(٤).

استمر الصراع بين الخلافة والسلطنة، ففي عام ٥٣٠هـ / ١١٣٦م أمر السلطان مسعود رجاله أن يقتحموا دار الخليفة ويطالبوا بالفدية التي أقرها السلطان مسعود على الخليفة المسترشد ومن بعده ابنه الراشد، فما كان من الخليفة إلا أن رفض^(٥)، بل وأمعن في الخلاف بالتحالف مع داوود

(١) المصدر السابق، ص ٢٦٥.

(٢) ابن الجوزي، شذور العقود، ص ٢٩٦.

(٣) ابن الجوزي، شذور العقود، ص ٢٩٤ و ٢٩٥ و ٢٩٦.

(٤) ابن العمراني، الأنباء في تاريخ الخلفاء، ص ٢٢٢.

(٥) ابن الأثير، الكامل، ج ٩، ص ٢٨٨ وما يليها.

بن محمود السلجوقي وهو ابن السلطان السابق محمود أخي مسعود وند للسلطان وأيضًا تحالف مع عماد الدين زنكي أمير الموصل والذي كان ينتهز أي فرصة لكسب أرضية سياسية في العراق، واستمر دوره سابقًا وفي أيام الراشد وما بعده، فما كان من مسعود إلا أنه أمعن في إذلال الخليفة وتم اقتحام دار الخلافة ونهبها ومصادرتها.

لم يكن هناك طريق إلا الحرب بين جميع الأطراف فالتقى جيش الخليفة وزنكي ضد جيش مسعود الذي انتصر في النهاية ودخل بغداد منتصرًا بعد هروب عماد الدين زنكي والراشد إلى الموصل، فجمع مسعود الفقهاء والعلماء وتم خلع الخليفة الراشد في نفس السنة، بعد أن أتم عامًا فقط في هذا المنصب^(١).

بعد خلع الراشد تفرغ السلطان مسعود لمطاردته، وذلك بالاتفاق مع زنكي الذي أيد قرار الخلع، وتولى المقتفي لأمر الله الخلافة، ما أدب إلى خروج الراشد من الموصل وحاول استجداء التحالف مع سلاجقة الروم أو أمراء جرجان وآذربيجان دون نتيجة حتى قتله الباطنية في عام ٥٣٣هـ / ١١٣٨م^(٢).

أما عن الأحوال الاقتصادية في العراق في عهده:

فوجد أن بغداد تعرضت للسلب والنهب ما أدب إلى ارتفاع الأسعار ونقص المواد الغذائية وذلك بسبب قيام جنود السلطان مسعود بنهب الأسواق والأحياء البغدادية بسبب عدم رضاهم عن قطع الخطبة لسلطانهم وجعل داوود بن محمود سلطانًا، فقاموا بالانتقام من الخليفة الراشد بالنهب والسلب ما أدب إلى غلاء سعر المواد الأساسية طوال عام ٥٣٠هـ / ١١٣٦م^(٣).

خلافة المقتفي لأمر الله (٥٣٠هـ - ٥٥٥هـ / ١١٣٦م - ١١٦٠م):

هو أبو عبد الله محمد ابن المستظهر بالله، وقد تولى الخلافة بعد خلع الراشد، حيث تلقى البيعة عنه السلطان مسعود نفسه، إلى جانب أبي القاسم علي بن طراد الزينبي نقيب النقباء^(٤).

ويعتبر عهد المقتفي مختلفًا كليًا عن من سبقوه، فيعتبر هذا العصر بداية عصر الاستقلال والاستفاقة الأخيرة للخلافة قبل انهيارها، حيث أكمل المقتفي مسيرة المسترشد والراشد في محاولات الاستقلال وإعادة هيبة الخلافة بل كان يفوقهما ذكاء، فقد استفاد من النكبات التي مر

(١) ابن العمراني، الأنباء في تاريخ الخلفاء، ص ٢٢٢.

(٢) المصدر السابق، ص ٢٢٤.

(٣) انظر ابن الجوزي، المنتظم، ج ١٧، ص ٣٠٦ وما يليها.

(٤) السيوطي، تاريخ الخلفاء، ص ٣٤٣ وما يليها.

بها المسترشد ومن بعده الراشد، وحاول أن يتحسس خطاه نحو الاستقلالية مستغلاً ضعف السلطنة السلجوقية وبداية أفول نجمها.

وبحلول عام ٥٣٧هـ / ١١٤٣م، توطدت العلاقة بين الخليفة المقتفي وبين السلطان الكبير سنجر ونائبه السلطان مسعود في العراق، وذلك في حادثة وزير الخليفة الذي أراد التوسط عند سنجر ومسعود حتى يرضى عنه الخليفة، فظهر المقتفي بمظهر القوي ذي البأس مع امتلاكه ذكاء تدريجي في التعامل مع السلطة السلجوقية^(١).

ولقد كان عهد السلطان مسعود يتميز بالضعف والفوضى السياسية، وكان السبب الرئيس في هذه الفوضى هو استقلال العراق الحقيقي عن الدولة السلجوقية فيما يعرف بسلاجقة العراق، فالصلة بين الري وبغداد ما هي إلا مظاهر دبلوماسية وسياسية عادية حتى في أوقات الحرب، كان السلطان سنجر في الري يترك الساحة العراقية لمصيرها المحتوم، وهذا ما نراه في عهد السلطان مسعود.

بعد هذا الصراع استقرت الأمور حتى وفاة السلطان مسعود في عام ٥٤٧هـ / ١١٥٢م^(٢)، وقد شعر الخليفة المقتفي لأمر الله ووزيره ابن هبيرة بهذه الوفاة، حيث كان مسعود من السلاطين الأشداء على الخلافة العباسية.

تولى السلطنة بعد وفاة مسعود السلطان محمد بن محمود السلجوقي، وقد كان أخيه ملكشاه هو الأحق بالسلطنة وفقاً لوصية مسعود، لكن قائد مسعود العسكري ابن خاصبك أخل بالاتفاق وقبض على ملكشاه وخلعه من ولاية العهد، كما أرسل إلى أخيه محمد بغية القبض عليه هو الآخر، لكن محمد فطن إلى المؤامرة وقام بالقبض على ابن خاصبك ومن معه بعد تسلمه مقاليد الأمور بيوم واحد^(٣).

أما على مستوى الخلافة، فقد كان الخليفة المقتفي -كما مر بنا- يعمل على استقلال الخلافة العباسية، لذلك كانت من ضمن سياسته ضرب السلاجقة ببعضهم البعض وشغلهم عنه، وعلى التوازي مع هذه السياسة بنى جيشاً ليدافع به عن بغداد، وينفذ له طموحاته في الاستيلاء على

(١) ابن الجوزي، المنتظم، ج ١٨، ص ٤.

(٢) ابن الجوزي، المنتظم، ج ١٨، ص ٨٨؛ يقول عنه ابن الأثير أنه ولد في عام ٥٠٢ هـ وعندما مات ماتت معه سعادة البيت السلجوقي لأنه آخر السلاجقة الأقوياء، كان كثير المزاح، حسن الأخلاق، كثير الانبساط مع الناس؛ ابن الأثير، الكامل، ج ٩، ص ٣٧٣.

(٣) المصدر السابق، ص ٣٧٥.

العراق، وبالفعل نجد أن هذا الجيش والذي كان خاليا من الجند الأتراك وكان كثيرا من جنوده من المتطوعين من عامة بغداد ومن الفتيان والعياريين^(١).

أما عن الخليفة المقتفي، فتحدثت عن سياسته تجاه السلاجقة في هذه المرحلة، والحقيقة لم يكن لينفذ سياسته دون وزيره القوي ابن هبيرة، فقد تعامل ابن هبيرة مع الموقف برمته بذكاء ودهاء، فأعان الخليفة على هذه المعارك وقد قادها بنفسه خاصة في معركة تحرير كل من تكريت والحلة وغيرها من مدن وسط العراق، كما قام ابن هبيرة بالوقعة بين السلطان السلجوقي وحلفائه من أمراء الحلة وتكريت والذين شاركوا السلاجقة في حلف حصار بغداد^(٢).

ومن الشخصيات التي تخلص منها المقتفي مسعود بلال وهو شحنة بغداد، الذي كان يمثل الحاكم العسكري للعراق نيابة عن السلطان مسعود، فقد تخلص منه المقتفي وحاربه واستولى منه على تكريت وواسط والحلة والغزاف وغيرها من المدن^(٣)، كما أقام المقتفي علاقات جيدة مع إمارة الموصل بقيادة عماد الدين زنكي الذي اكتفى بالعلاقات الجيدة مع استقلاله عن السلاجقة والخلافة أيضًا، وكان عراب هذه العلاقات القاضي الشهرورزي الذي كان مهندس العلاقات بين زنكي والخلافة^(٤).

بعد وفاة السلطان مسعود وتولي السلطان محمد السلطنة، أصبح الوضع خطيرًا تجاه المقتفي، فقد رأى السلاجقة ضرورة كسر شوكة الخليفة المستقل عن دولتهم، وبالفعل كانت الأوضاع تتكاثف نحو تحالف مسعود بلال شحنة بغداد المنهزم ومعه ملكشاه بن محمود السلجوقي.

وقد حاول الأمير ملكشاه دخول واسط لكن جيش الخلافة هزمه هزيمة منكرة في عام ٥٤٨هـ/ ١١٥٣م^(٥)، وقد أدت هذه الهزيمة لتحالف مسعود بلال مع السلطان محمد الذي كان يريد التخلص من المقتفي، لذلك نجد أن جيش السلاجقة يتجه نحو بغداد.

لكن ابن هبيرة^(٦) وزير الخليفة المقتفي اقترح خوض لعبة سياسية لضرب هذا التحالف وهي دعوة سليمان بن محمد بن ملكشاه، ليمنيه بالسلطنة، وبالفعل اتجه سليمان إلى بغداد ومكث فيها،

(١) انظر في تجنيد المقتفي للعوام خوفًا من حصار بغداد؛ ابن الجوزي، المصدر السابق، ص ٦٥.

(٢) ابن الأثير، الكامل، ج ٩، ص ٣٧٤.

(٣) المصدر السابق، ص ٣٧٤.

(٤) أيوب، آخر أيام العباسيين، ص ٢٣٩.

(٥) ابن الجوزي، المنتظم، ج ١٨، ص ٩٠ و ٩١.

(٦) ابن هبيرة هو الوزير الكامل عون الدين يمين الخلافة أبو المظفر يحيى بن محمد بن هبيرة ولد في إحدى قرى منطقة الدور في العراق عام ٤٩٩هـ، وتعلم الفقه والكتابة على العلماء في بغداد منذ صغره، وتدرج في

واتفق مع الخليفة أن يكون سلطاناً ويحارب ابن أخيه سلطان العراق محمد، وقد نجحت دبلوماسية ابن هبيرة والخليفة في جذب أخي السلطان ملكشاه والذي كان عدوًا للخلافة، لكنه انضم إلى عمه سليمان بشرط أن يكون وليًا للعهد في دولته^(١).

علم السلطان محمد بهذه التحركات، فاستغل ذلك بإعلان الحرب على الطرف الآخر وقد انتهت المعارك بهزيمة سليمان والخليفة، وذلك في عام ٥٥١هـ / ١١٥٦م، وكان من نتائج الهزيمة تحرك السلطان محمد بجيشه لحصار بغداد، وقد ضم الجيش حلفاء من الحلة وواسط وتكريت وانضم إلى قطب الدين مودود بن عماد الدين زنكي أيضًا، وقد تولى الموصل بعد مقتل والده^(٢).

حاصر الجيش السلجوقي بغداد وأحكم الحصار حولها، وقد عانت المدينة كثيرًا أثناء هذا الحصار، وفيما يلي سرد الآثار الاقتصادية جراء هذا الحصار:

- تخزين الغلال والشعير والمواد الغذائية الضرورية قبل الحصار بفترة، وقد كانت سلطات الخلافة تهدف بذلك إلى عدم معاناة المدينة أثناء الحصار.

- قام الوزير ابن هبيرة بشهادة ابن الأثير بتوزيع أجرة القتال غلالًا وليس دنانيرًا، وذلك لضمان توفر هذه الغلال لكل المقاتلين وأسرهم^(٣).

- ساهمت هذه السياسة الاقتصادية برخص الأسعار أثناء الحصار ولم يشعر العامة بوطأة الأزمة الاقتصادية^(٤).

- إزالة الضرائب والمكوس قبل هذا الحصار، ولقد كانت هذه سياسة عامة للخلافة في فترة تولي المقتفي، فقد حرص على إزالة الضرائب والمكوس عن كاهل العامة^(٥).

- كان طول الحصار قد أدب إلى انتشار الأمراض بين أهل بغداد وهلاك عدد منهم، وذلك على حد قول ابن الأثير^(٦).

وهكذا رأينا كيف كانت بغداد تثن تحت وطأة الأزمات الاقتصادية جراء هذه الفتن والمحن السياسية الداخلية، وإن كانت نجت بغداد من هذا الحصار.

مناصب الحكومة حتى أصبح وزيراً للخليفة المقتفي عام ٥٤٤هـ، وكان يمتلك موهبة فذة في الإدارة؛ الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج ٢٠، ص ٤٢٦.
(١) أيوب، آخر أيام العباسيين، ص ٢٣٧.
(٢) ابن الأثير، الكامل، ج ٩، ص ٤٠٩.
(٣) المصدر السابق، ص ٤١٠.
(٤) ابن الأثير، الكامل، ج ٩، ص ٤١٠.
(٥) نفس المصدر السابق، ص ٤١٠.
(٦) نفسه، ص ٤١٠.

فشل حصار بغداد بسبب بسالة العياريين والفتيان والعامة من أهل بغداد الذين قاوموا الجند الأتراك بالعرادات والحراقات، وغيرها من الأسلحة الخفيفة، وقد لجأوا لكثرة عدد المحاصرين بهجمات خاطفة فدائية ضد المحاصرين، وقد نجحوا في إيقاع عدد كبير من القتلى، ما أدى لفشل الحصار في النهاية.

ومع شجاعة جيش المدافعين عن بغداد والذي كان سبباً في إنهاء الحصار لا شك، إلا أن سبباً آخر كان كفيلاً بإنهاء الحصار، وهو أخبار وردت للسلطان محمد أن أخيه ملكشاه الهارب من الهزيمة التي لحقت بالخليفة وسليمان شاه، قد اتجه بجيشه إلى همدان واستولن عليها، ما أدبالي إنهاء الحصار والذهاب إلى فارس لتتبع الوضع فيها^(١).

تغيرت الأحوال السياسية في العراق، وفي خراسان أيضاً، فقد توفي السلطان سنجر السلجوقي في ٥٥٢هـ / ١١٥٧م^(٢)، ويعد السلطان محمد سلطان العراق في ٥٥٤هـ / ١١٥٩م^(٣).

وقد توفي الخليفة المقتفي هو الآخر في عام ٥٥٥هـ / ١١٦٠م^(٤)، بعد خلافة دامت ٢٥ عاماً، كان معظمها محاولات لاستقلال العراق من السلاجقة، وقد نجحت هذه المحاولات إلى حد بعيد. وكانت علاقات الخلافة العباسية بطغرل وأتابكه عادية، فلم تشهد الدولة السلجوقية والخلافة العباسية صدامات أدت إلى أزمة اقتصادية طاحنة كالسابق، بل نجد أن ضعف الدولة السلجوقية، وانتعاش الخلافة واستقلالها في هذا الوقت، أدبالي رخص الأسعار، فوصلت الأسعار إلى مستوى متدني من الانخفاض بشهادة المصادر المعاصرة، ففي عام ٥٥٦هـ / ١١٦١م، رخصت أسعار الفواكه والخضروات والغلل، كما رخص سعر السكر واللحوم والبيض والعسل، وغيرها من المواد الضرورية^(٥)، وقد تكررت ظاهرة الرخص في المواد الغذائية، في أعوام ٥٦٠هـ / ١١٦٤م، خاصة في السكر، بسبب وفرة محصول قصب السكر، ما يدل على استقرار الأوضاع السياسية التي أدت بدورها إلى استقرار الزراعة وازدهارها وبالتالي انعكس ذلك على الصناعة والتجارة وحركة الأسواق^(٦).

(١) نفسه، ص ٤١١.

(٢) ابن الجوزي، المنتظم، ج ١٨، ص ١٢١.

(٣) نفس المصدر السابق، ص ١٣٧.

(٤) ابن العمراني، الأنباء في تاريخ الخلفاء، ص ٢٢٥.

(٥) ابن الجوزي، المصدر السابق، ص ١٤٨.

(٦) نفسه، ص ١٦٤.

كما تكررت ظاهرة الرخص فنجد أن الأسماك رخص ثمنها في عام ٥٦٢هـ / ١١٦٦م، بسبب زيادة نهر الفرات وكثرة الأسماك وعمليات الصيد فيه^(١)، كما شهدت السنة التي تليها، أي عام ٥٦٣هـ / ١١٦٧م، رخصاً في أسعار الورد، وذلك لكثرتة، حتى بيع الرطل منه بغيراط وحب^(٢). وقد شهدت الدولة العباسية ازدهاراً كبيراً في عهد الخليفة الناصر لدين الله العباسي^(٣)، منذ عام ٥٧٥هـ / ١١٧٩م، والذي عمل على استقلال الدولة العباسية ونجح في ذلك نجاحاً كبيراً، ولم تشهد الدولة العباسية استقراراً اقتصادياً كما شهدت في عهد هذا الخليفة، وهو ما تؤكد المصادر المختلفة.

وهناك عامل أساسي في استقرار الدولة العباسية ألا وهو ضعف الدولة السلجوقية في العراق ودخولها في مرحلة الانهيار الكلي، حيث انهارت فعلياً بعد وفاة أتابك طغرل محمد البهلوان عام ٥٨٢هـ / ١١٨٦م^(٤)، ومن بعدها تنازع أولاد الأتابك الأربعة على ما تبقى من ملك السلاجقة، حتى اصطدموا بقوة الناصر لدين الله الفتية التي أصرت على القضاء على ما تبقى من السلاجقة.

المبحث الثاني: أثر شغب الجند على حركة الاقتصاد العراقي في العهدين البويهى والسلجوقي:
يتناول المبحث الثاني تقاتل جند الجيوش البويهية والسلجوقية مع بعضهم البعض وأثر ذلك على الاقتصاد العراقي، فيعتبر هذا المبحث مكملاً لما سبقه، حيث يسلط الضوء على سياسة الجند وأثرها على الدولتين البويهية والسلجوقية، بما فيها حركة الاقتصاد.

أولاً: شغب الجند البويهى وأثره في الاقتصاد العراقي:

كان الجند الديلم والأتراك على السواء جزءاً من الصراع السياسي الدائر على أرض العراق، فعلى الرغم من حسم البويهيين الأمور السياسية في العراق لصالحهم، فإن الجيش البويهى كان يتدخل في الأمور السياسية للدولة ويتدخل لحسم الصراع بين الأمراء والخلفاء، أو بين الأمراء البويهيين المتنازعين على الحكم.

(١) نفسه، ص ١٧٥.

(٢) ابن الجوزي، المنتظم، ج ١٨، ص ١٧٦.

(٣) الخليفة الناصر لدين الله أبو العباس أحمد بن المستضيء بنور الله، ولد عام ٥٥٣هـ، ببيع بالخلافة بعد وفاة المستضيء بنور الله، عام ٥٧٥ ويعتبر من عظماء خلفاء بني العباس المتأخرين؛ السيوطي، تاريخ الخلفاء، ص ٣٥٢.

(٤) ابن الأثير، الكامل، ج ١٠، ص ١٤٠ و ١٤١.

ولقد أثرت تلك التدخلات وما أسفر عنها من حروب داخلية إلى تردي الأحوال العامة للعراق، لا سيما الوضع الاقتصادي، فقد كان لشغب الجند وتدخلهم المستمر أثر مباشر على حركة البيع والشراء وهو ما سيتم تناوله في النقطة البحثية القادمة، أما هذه النقطة فستركز على مظاهر التدخلات العسكرية في الحياة السياسية وأثرها على مجمل الأوضاع السياسية والاقتصادية على السواء.

ونربأنه منذ دخول البويهيين بغداد، وكان للجند الديلم والأتراك شأن في تصدر المشهد العام، ففي عام ٣٣٤هـ / ٩٤٦م، نجد أن القوات البويهية التي احتلت بغداد قامت بأفعال شنيعة تجاه السكان، فقد أمر معز الدولة البويهي أصحابه من قادة الجند بالنزول إلى الأحياء والدور والبيوت ويسكنونها ويحتلونهم كمظهر من مظاهر القوة البويهية في بداية الأمر^(١)، وتجمع المصادر المختلفة على إلحاق الأذى والشدة جراء ذلك الفعل وهو ما أثر في الحالة الاقتصادية للبلاد، وأدب إلى حدوث مجاعة كبيرة مات على أثرها الكثيرون.

وتعتبر السياسة الإقطاعية التي اتخذها معز الدولة البويهي من أهم السياسات التي جعلت للجند تدخلاً مباشراً في الحياة الاقتصادية العراقية وهو ما أدى بالضرورة إلى التدهور الاقتصادي، حيث ارتبط الاقتصاد بشغب العسكر وتمردهم وبالتاليتخريب الإقطاعيات الزراعية وتدهور القرى تبعاً لذلك، وهو ما سيناقله الباحث في الفصل الثاني تفصيلاً^(٢).

ونجد في عام ٣٤٥هـ / ٩٥٧م، حادثة يخبرنا بها ابن مسكويه، مفادها أن الجند الديلم قاموا بالشغب على معز الدولة البويهي من أجل الأرزاق خلال حربه ضد روزبهان بن خرشيد الديلمي، وهو ما أزعج معز الدولة ومنعهم من القتال خوفاً من انضمامهم إلى روزبهان، بل منعهم من المرور عبر قنطرة أربق وأمر كل من سبكتكين ومسافر قواده على الجند الأتراك أن يقوموا بإعطاءهم الأرزاق ومنعهم من المرور حيث ميدان القتال^(٣).

وفي رواية هذه الحادثة ما يدل علانقسام الجيش البويهي على نفسه بين فئتين، فئة الديلم والأتراك، وهو ما أثر مستقبلاً على دور الجيش والجند في السياسة البويهية، حيث اعتمد معز

(١) ابن الجوزي، المنتظم، ج ١٤، ص ٤٣.

(٢) سيتناول الفصل الثاني نقطة الإقطاعية العسكرية وأثرها العميق على الاقتصاد العراقي في هذه الفترة.

(٣) مسكويه، تجارب الأمم، ج ٥، ص ٣١٦ و ٣١٧.

الدولة في هذه الحرب من تلك السنة على غلمانة الترك دون الديلم وهذا ما نراه في خلفائه، حتى نرى أن الديلم تضاعل دورهم تمامًا أمام الأتراك^(١).

كان الجيش البويهى في العراق منقسمًا على نفسه كما سبق، وذلك بسبب الطائفتين الذين يعتبران المكون الأساسي لهذا الجيش، فقد تكون من الديلم وهم العصبية لهذه الدولة وأصحاب النفوذ والسلطة فيها، فالأمراء من الديلم، ومن ناصر علي بن بويه من البداية كانت شيعته الديلم، أما الجند الأتراك فهم لاحقين للديلم وكانوا أيضًا ذوي حيثة في هذا الجيش وتكوينه، علما أي حال كان هذا الوضع حافزًا للتناوش بينهم وكان هذا له آثاره القريبة والبعيدة على المجتمع العراقي اقتصاديًا.

إلا أن الديلم والأتراك اشتركا في صفة واحدة وهي نهب المال خاصة من العمال والتناء (الفلاحين) من الإقطاعات الزراعية دون توريده للخرانة البويهية، فعلى سبيل المثال يخبرنا ابن مسكويه في حوادث عام ٣٤٧هـ / ٩٥٩م أن الأتراك والديلم في منطقة واسط وأعمالها من القرى^(٢)، استولوا على الإقطاعات على سبيل التلاجى ومنعوا المال الخارج من هذه الإقطاعات أن يدخل إلى الخزانة السلطانية، فأصبحت عادة أن يأخذوا ما خرج من الإقطاعات الزراعية في جيوبهم ولا يصل منه إلا القليل وهنا يقول ابن مسكويه: "إلا أن هذا الفساد كان في أيام معز الدولة كالطفل الناشئ لهيبته، وبقية حشمته ثم ظهر الإفراط بعد على أولاده ولما أتعليه الزمان بعد وفاته"^(٣).

وفي عهد عز الدولة بختيار بن معز الدولة البويهى، تدهورت الأحوال السياسية في العراق، وذلك بسبب انقسام الجيش البويهى بين الجند الأتراك والجند الديلم، فقد برز من بين الجند الأتراك حاجب بختيار سبكتكين، الذي انضم الجند الأتراك إليه في تمرد ضد بختيار^(٤).

نتيجة للذي سبق تدخل عضد الدولة البويهى في شئون العراق طامعًا أن يكون لهم قدم في السياسة العراقية، ومن أجل ذلك استغل التمرد العسكري ضد عز الدولة بختيار واستنجد الأخير بأبيه ركن الدولة في فارس وتحرك بقواته كما ذكرت في المبحث الأول، إلا أن ما يهمنا في تلك الأثناء هو تحريضه للجند على الشغب خاصة الجند الديالمة ومطالبة هؤلاء بأموال ورواتب

(١) بعد هذه الحادثة نجد أن دور الديلم تضاعل إذ ذكر مسكويه في نفس متن هذه الرواية أن معز الدولة كان خائفًا من جنده ولا يثق بهم كثيرًا؛ انظر مسكويه، المصدر السابق، ص ٣١٧.

(٢) مسكويه، تجارب الأمم، ج ٥، ص ٣٢٣.

(٣) نفسه، ص ٣٢٤.

(٤) ابن الأثير، الكامل، ج ٧، ص ٣٤١.

إضافية يعجز عنها بختيار، وفي هذا قال ابن الأثير موضعاً الوضع المزري لبختيار الذي وصمه بالإسراف وسوء التدبير: "لا يملك قليلاً ولا كثيراً، وقد نهب البعض، وأخرج الباقي والبلاد خراب ولا يصل يده إلى أخذ شيء"^(١).

ومن النص الواضح يتبين أن الوضع الاقتصادي كان صعباً وحرّجاً في تلك الفترة بسبب شغب الجند أولاً، والنزاع العسكري بين سبكتكين وعز الدولة والذي حسم في النهاية لصالح طرف ثالث وهو عضد الدولة البويهية.

لم نسمع من خلال المصادر التي بين أيدينا عن أي خلافات بين الجيش البويهية سواء الديالمة أو الأتراك وكانت سياسة عضد الدولة القوية وهو أقوى رجالات البيت البويهية في العراق وفارس هي السبب في الاستقرار السياسي ومن ثم الاقتصادي الذي شمل المملكة البويهية.

توفي عضد الدولة في عام ٣٧٢هـ/٩٨٣م^(٢)، وتولى ابنه صمصام الدولة، واضطربت الدولة البويهية مرة أخرى بسبب النزاع على العرش، والذي كان يجلب النقمة الاقتصادية وكانت أحد مظاهر تلك النقمة شغب الجند.

ففي عام ٣٧٥هـ/٩٨٦م، تدهورت الأوضاع الاقتصادية في بغداد بسبب تمرد عسكري على صمصام الدولة، فقد واجه صمصام الدولة تمرّداً بقيادة أحد قواد الديلم يدعى أسفار بن كرداويه^(٣)، حيث نجح في استمالة الكثير من الجند لصالحه، حيث كان يهدف التمرد للدعوة لشرف الدولة وتعيين بهاء الدولة على العراق وخلع صمصام الدولة، وقد نجح التمرد في أول الأمر لكنه فشل في النهاية حيث قبض صمصام على أخيه الأصغر بهاء الدولة واستطاع استمالة قواد من الجيش ضد ابن كردويه واستعانت به بالجيل أقارب أمه في الجيش^(٤).

نرى أن هذا التمرد العسكري وشغب الجند أدى إلى تدهور اقتصادي، حيث اضطّر صمصام الدولة لوضع خطة من الإجراءات الاقتصادية من أجل تحصيل مليون في تلك السنة وتكون رسم جاري كل سنة وذلك بفرض رسوم وضرائب على الصناعات القطنية في العراق وفي بغداد خاصة^(٥)، وهو ما جعل العامة تنثور عليه واجتمعوا في جامع المنصور وقرروا منع خطبة الجمعة، وكادت الفتنة تمور في أرجاء المدينة ما جعل السلطة البويهية تبطل هذا الرسم.

(١) ابن الأثير، الكامل، ج ٧، ص ٣٥١.

(٢) ابن الجوزي، المنتظم، ج ١٤، ص ٢٩١ وما يليها.

(٣) ابن الأثير، الكامل، ج ٧، ص ٤٢١.

(٤) نفس المصدر السابق، ص ٤٢١.

(٥) ابن الجوزي، المنتظم، ج ١٤، ص ٣١١.

ويرجح الباحث أن صمصام الدولة كان يعاني بسبب هذه الاضطرابات الأمنية والتمردات العسكرية والنزاع على العرش، ما جعل خزينته فارغة من المال وهو ما جعله يضع هذه الإجراءات الاقتصادية ومنها تحصيل الضرائب على الصناعات القطنية.

يعضد القول السابق ما تلا من الأحداث، ففي نفس السنة استطاع شرف الدولة أن يغزو العراق ويطلق سراح بهاء الدولة ويستميل الجند نحوه، إذ رأى الجند أن من مصلحتهم التحالف والانضواء تحت لواء شرف الدولة وهذا ما حدث وأدى ذلك إلى عزلة كبيرة لصمصام الدولة في بغداد بعد سقوط كل المدن العراقية في يد شرف الدولة وانتهى حكم صمصام الدولة فعلياً بعد شغب الجند عليه وحصارهم لبيته ثم اعتقاله من قبل قوات شرف الدولة الذي أودعه قلعة من قلاع فارس وذلك في عام ٣٧٦هـ / ٩٨٧م^(١).

لم يستقر الحال بين الجند، فنجد أنه في عام ٣٧٩هـ / ٩٨٩م، شغب كل من الأتراك والديلم في شوارع بغداد واستمر القتال حوالي ١٢ يوماً متتالية خربت فيها جهات من المدينة، وكانوا لا يستجيبون للصالح وتدخل بهاء الدولة بن بويه في الأمر، فقبض على عدد من قواد الديلم المتسببين في تلك الفتنة فضعف أمرهم وقويت شوكة الأتراك كما يحدثنا ابن الأثير^(٢).

ومن الواضح أن سبب هذه الفتنة كان طلب الأرزاق والأموال الإضافية، وكان الجند دائماً يشغبون من أجل المال وهو ما أثر بالضرورة على النواحي الاقتصادية، ولم تحدثنا المصادر التي بين أيدينا عن أي مظهر من مظاهر الاضطراب الاقتصادي المباشر بسبب هذا الشغب.

وفي عام ٣٨١هـ / ٩٩١م، تم القبض على الخليفة الطائع لله العباسي^(٣)، ولم تكن هذه أول مرة يتم فيها القبض على خليفة عباسي في أيام الدولة البويهية، إلا أن هذه المرة كانت مرتبطة ارتباطاً مباشراً بشغب الجند، فيحدثنا ابن الأثير أن في هذه السنة قبض بهاء الدولة على الطائع بسبب مطالبته بأموال من الخليفة ولم يؤدها له، فهذه المصادرة والقبض كان السبب فيها شغب الجند على بهاء الدولة ما أدبالي فراغ خزينته^(٤)، فحاول بهاء الدولة إنقاذ الموقف بمصادرة أموال سابور وزيره والقبض عليه ثم أتبعه بالخليفة الطائع لله وذلك اتباعاً لنصيحة ابن المعلم وزيره

(١) ابن الجوزي، المنتظم، ج ١٤، ص ٣١٧ و ٣١٨.

(٢) ابن الأثير، الكامل، ج ٧، ص ٤٣٧ و ٤٣٨.

(٣) ابن العبراني، الأنباء في تاريخ الخلفاء، ص ١٨٢؛ انظر أيضاً سبط ابن الجوزي، مرآة الزمان، ص ٢٤٢.

(٤) ابن الجوزي، المصدر السابق، ص ٣٤٨؛ انظر أيضاً الروذراوري، ذيل تجارب الأمم، ص ١١٥.

الأول، وهكذا نرى أن شغب الجند ومطالبتهم بالأموال جعلت بهاء الدولة وسلطته في موقف اقتصادي حرج أدى لوضع سياسي أصعب^(١).

واستمراراً للحالة الأمنية الصعبة، شغب الجند في الفترة التي تلت اعتقال الخليفة الطائع، وتولية الخليفة القادر بالله، حيث طالبوا برسم البيعة بعد التولية كرسوم جار بعد تولية كل خليفة^(٢).

ويبدو أن الحالة لم تنته، فقد تكرر شغب الجند على بهاء الدولة بن بويه في عام ٣٨٢هـ/ ٩٩٢م، وكان السبب الرئيس في الشغب تلك المرة سياسي، وهو مطالبتهم إياه بالتخلص من الوزير أبي الحسن بن المعلم، والذي كان له دور كبير في القبض على الخليفة الطائع ومصادرة أمواله^(٣)، ويبدو أن هذا الوزير كان ضد مصالح الجند فثاروا ضد بهاء الدولة للتخلص منه، وكانت ثورة كبيرة واعتصموا في منطقة باب الشماسية ولم يرضوا بإنهاء الثورة حتى تم القبض على ابن المعلم وقتله بالسهم ترضية للجند.

وفي نفس السنة سجد أن غلاء كبيراً في الأسعار شهدته بغداد ويبدو أن الأحوال الأمنية والسياسية المضطربة كانت السبب الرئيس للغلاء^(٤).

استمر الشغب في السنة التالية لتلك الثورة، إذ نجد نصاً عند ابن الجوزي أن الديلم قاموا بالشغب من أجل غلاء السعر وفساد النقد وتأخر العطاء^(٥)، وهو ما جعلهم يمنعون الصلاة في جامع الرصافة، بل قاموا في اليوم التالي بالهجوم على بيت أبي نصر سابور الوزير ونهبوا ما فيه وهو ما شجع العامة إلى الدخول في تلك الثورة.

ومن أجل إخماد تلك الثورة، قام بهاء الدولة بوعدهم باتخاذ إجراءات لتغيير النقد، ونجد أن من آثار تلك الثورة والشغب غلاء كبير حتى وصل كر الحنطة ستة آلاف وستمائة درهم غياثية، والكاراة الدقيق مائتين وستين درهماً^(٦).

ولا ريب أن الجند البويهية كان له شأن في أمور السياسة، فقد تدخل الجند في أكثر من مناسبة لتغيير دفة الأمور السياسية داخل العراق وفارس، وهو ما أثر بالضرورة على الحالة الاقتصادية في المملكة البويهية، ولعل أشهر الأمثلة على ذلك الأمر ما حدث عام ٤١٦هـ/ ١٠٢٥م^(٧).

(١) ابن الجوزي، المنتظم، ج ١٤، ص ٣٤٨ وما يليها.

(٢) نفس المصدر السابق، ص ٣٤٩.

(٣) ابن الأثير، الكامل، ج ٧، ص ٤٥٩.

(٤) ابن الجوزي، المصدر السابق، ص ٣٦٣.

(٥) نفسه، ص ٣٦٦.

(٦) ابن الجوزي، المنتظم، ج ١٤، ص ٣٦٦.

(٧) ابن الأثير، الكامل، ج ٨، ص ١٥١.

عندما انقلب الجند في الجيش على جلال الدولة أبي طاهر وعقد الولاية لأبي كاليجار، وكان هناك سبباً رئيساً في هذا الانقلاب وهو عدم امتلاك المال عند جلال الدولة بسبب نهب الخزينة الملكية بعد موت شرف الدولة بن بويه، لذلك قام الجنود بمبايعة أبي كاليجار بدلاً من جلال الدولة.

وقد أثرت تلك الأحداث على الحالة الاقتصادية كأى حدث سياسي، حيث غلت الأسعار وخرج خلق من الناس من أوطانهم بحسب ابن الجوزي، وهو ما يدل على تردي الحالة الاقتصادية في تلك الأثناء، هذا غير هجمات العياريين التي أدت إلى مزيد من التردى^(١).

لم ينته الأمر عند ذلك الحد فقد فشل الانقلاب وتولى جلال الدولة بن بويه الأمر وهو ما أدب إلى شغب الجند داخل بغداد، ونهبهم للكرخ واشترك العياريون في هذه الأحداث ما أدب إلى انهيار الحالة الاقتصادية في سنة ٤١٧هـ / ١٠٢٦م، فتأثر الكرخ وهو الحي التجاري الرئيس في بغداد بتلك الأحداث وتم إحراق جميع الأسواق، بل وتقرر دفع إتاوة قدرها مائة ألف دينار على الحي مقابل وقف هذا الشغب^(٢).

وهكذا نجد أن تدخل الجند في السياسة والأمور الجارية أدى بالضرورة إلى تأزم الحالة الاقتصادية. ويبدو أن هذه الأمور انتهت باعتذار الجند إلى الخليفة في السنة التالية عما بدر منهم أثناء تولية جلال الدولة الذي استتب له الأمر في العراق بعد ذلك.

ويبدو أن الأمر انقلب على عقبه مرة أخرى، ففي المحرم من عام ٤١٩هـ / فبراير ١٠٢٨م، نجد أن جند جلال الدولة قاموا بانتفاضة من أجل العطاء والزيادة فيه، وراسلوا الخليفة وجلال الدولة نفسه على تلك الزيادة وعدم إغفالهم مرة أخرى، وكانت هذه الانتفاضة في الغلمان والجند ذوي الرتب الصغيرة ثم انتقلت إلى كبار الجند والقادة^(٣)، وقد أجمعوا الكلمة على زيادة العطاء، ولمزيد من الضغط قاموا باقتحام بيت الوزير أبيعلي بن ماكولا وبعض دور الأغنياء والحاشية، وهو ما جعل الأمور تتطور إلى نهب دور العامة أيضاً، وقام البعض منهم بحصار دار المملكة والتضييق على من فيها وكانت تعتبر دار الحكم الإداري في بغداد.

قام جلال الدولة بمراسلة الجند وتهديتهم على أن يقوم بإعطائهم ما طلبوه، خاصة بعدما أقدموا على قتل الوزير، لكنهم هداؤا عندما أخذوا ما أرادوا.

(١) ابن الجوزي، المنتظم، ج ١٥، ص ١٧١.

(٢) المصدر السابق، ص ١٧٥.

(٣) ابن الجوزي، المنتظم، ج ١٥، ص ١٩٠ و ١٩١.

كل هذه الأحداث بلا شك كانت تؤثر تأثيرًا كبيرًا على الخزنة، بل وعلى حياة وأموال الناس، فكانت الأسواق ودور العامة بل والأغنياء والوزراء وأصحاب المناصب عرضة للسرقة من الجند. وفي عام ٤٢١هـ / ١٠٣٠م تعرضت الأهواز لنهب العسكر بسبب دخول جلال الدولة البويهى إليها أثناء حربه ضد أخيه أبي كالجار، "قدخل العسكر فنهبوا ما يتجاوز عن الحصر"^(١)، وقد استمرت عمليات النهب والسلب مدة ستة عشر يومًا، ويضرب ابن الجوزي مثالًا على الممتلكات المنهوبة عند فرد يدعى ميمون البائع، أنه تم سرقة ونهب ٧٠٠ ألف دينار منه ومن منطقة خان أنبارة، كما تم حصر السرقة تقريبًا من البلد كله بحوالي خمسة ملايين دينار وألفي جارية وحرائر، هذا غير الحرق الذي طال الأسواق^(٢).

ولم تكن الدولة البويهية فقط من ضعفت أمام مطالب الجند وجشعهم وانتهابهم، بل نجد أن الخلفاء العباسيين كانوا لا حول لهم ولا قوة أمام الجند الديلم والأتراك على السواء، ومن مظاهر هذا الضعف ما حدث عند بيعة القائم بأمر الله عام ٤٢٢هـ / ١٠٣١م^(٣)، عندما همّ الجند الأتراك على الشعب بسبب مطالبتهم بأموال رسم البيعة، وهو ما أدب إلى خلاف بينهم وبين أسرة الخليفة تطور من التشابك بالأيدي وقتل أحد الجنود وهو ما أدى إلى ثورة الأتراك التي قام القائم بإخمادها عندما تقرر دفع ثلاثة ملايين دينار وهو رسم البيعة للجند، وقد تقرر دفعها بعد بيع الخليفة لخان وبستان في منطقة القطيعة حتى يدفع لهم هذا الرسم، وهو مبلغ ضخم يدل على قوة هؤلاء الجند، وعلى ضعف الخلافة والدولة البويهية أمام العسكر^(٤).

لم يكن المشهد السابق هو الوحيد الذي يدل على مدى الضعف الذي اعترى السلطات، لكن هذه المرة مع جلال الدولة البويهى الذي تعرض للإهانة والرمي بالحجارة من جنده المشاغبيين المطالبين بالأرزاق والعطاء، ففي سنة ٤٢٧هـ / ١٠٣٦م، ثار الجند ببغداد، وأمهلوا جلال الدولة لتدبير العطاء والمرتببات مدة ثلاثة أيام، فلم يتمكن من تدبيرها ما أدب إلى اقتحام هؤلاء الجند لبيته وقلعوا أبواب البيت ورموه بالحجارة وأصابوه قبل الهرب منهم خارج بغداد^(٥)، ففي هذا المثال الكفاية على مدى قوة الجند وبأسهم وضعف السلطة البويهية أمامهم.

(١) ابن الأثير، الكامل، ج ٨، ص ١٩١.

(٢) ابن الجوزي، المنتظم، ج ١٥، ص ٢٠٥.

(٣) نفس المصدر السابق، ص ٢١٥.

(٤) نفسه، ص ٢١٦.

(٥) ابن الجوزي، المنتظم، ج ١٥، ص ٢٥٤.

ومن أكثر المشاهد قتامة في شغب الجند الأتراك ما حدث في بغداد ومناطق السواد الأخرى في عام ٤٣١هـ / ١٠٤٠ م، حيث اعتصم الجند في بداية الأمر عند شاطئ دجلة وراسلوا جلال الدولة أن عليهم أقساطاً بسبب تردي أحوالهم المالية والاستيلاء على إقطاعاتهم، وهو ما جعلهم يخرجون ضده، فأمر جلال الدولة دبّيس بن علي ومعه الفتح بن ورام وأبا الفوارس بن سعدي للقضاء عليهم^(١).

نتج عن ذلك مقتل بعض الجنود، لكنهم أجمعوا على حصار دار المملكة والقيام بنهب النواحي، ويخبرنا ابن الجوزي أثناء الحديث عن تلك الانتفاضة أنه تم تخريب عدد من القرى في السواد وتخريب الدوايب الزراعية وغلا السعر، وخاف الناس على أنفسهم حيث لم يخرج العامة من دورهم خوفاً من السرقة والقتل^(٢)، حيث انتشر الجند في الشوارع، لدرجة عدم إقامة صلاة الجمعة في مسجد براثا في تلك الأثناء إلا بثلاثة أنفس فقط، وهو ما يبين لنا تدهور الأحوال الاقتصادية والأمنية في تلك الأثناء سواء في بغداد أو في قرى السواد.

تكرر هذا المشهد في جمادى الآخرة من سنة ٤٣٣هـ / فبراير ١٠٤٢ م، عندما شغب الأتراك وقاموا بنهب الأسواق ونهب ثياب الناس، بل قاموا بقتل امرأتين أثناء تلك المشاغبة، حتى هدأت ثورتهم بإعطائهم أرزاقهم^(٣).

وفي عام ٤٤٦هـ / ١٠٥٥ م، وبينما كانت الدولة البويهية تلفظ أنفاسها الأخيرة حيث سقطت فارس في أيدي السلاجقة ولم يبق إلا العراق، نجد أن صراعاً داخلياً بين الملك الرحيم أبي نصر البويهى وقائده أبي الحارث أرسلان البساسيري من جهة ومن جهة أخرى الخليفة القائم بأمر الله ورئيس الرؤساء ابن مسلمة الذي اتهمه أبو الحارث البساسيري بأنه يرسل السلاجقة في تملك العراق، بينما كان البساسيري نفسه يقوم على مراسلة الفاطميين في مصر^(٤).

هذا الأمر السياسي المتشابك الذي يوضح لنا مدى انهيار الدولة البويهية وضعف الخلافة العباسية، لم يستثنى منه الجند الأتراك الذين ينتهزون الفرص من أجل العطاء حتى لو عن طريق النهب والسلب، ففي نفس السنة قام الأتراك بالشغب في بغداد من أجل العطاء ويبدو أن البساسيري كان المحرض الأول على هذا الشغب والمقصود به الخليفة نفسه، حيث راسل الخليفة

(١) نفس المصدر السابق، ص ٢٧٣.

(٢) نفسه، ص ٢٧٤.

(٣) نفسه، ص ٢٧٩.

(٤) ابن الأثير، الكامل، ج ٨، ص ٣١٥.

الغلمان والجند بإبطال هذه المشاغبة دون طائل بل ترددت أنباء عن محاولة هؤلاء الجند لمحاصرة القصر الخلافي نفسه حتى يزدوا الضغط على الخليفة، ما أدبالي انزعاج الناس وهروبهم من أماكن التوتر ونقل أموالهم إلى باب النوبة وباب المراتب في بغداد^(١).

وفي أثناء تلك المشاغبة قاتل العوام الأتراك في الشوارع خاصة في منطقة الكرخ والقلائين وباب البصرة ونهر طابق والحربية وباب الغربية، خاصة بعدما قام الجند بنهب دور العوام وقتلهم^(٢)، ولم يهدأ الشغب إلا بقيام الخليفة بتعيين أبا الحسين بن عبد الرحيم وزيراً كما كانت مطالب الجند الأتراك، ويبدو جلياً أنها كانت بتدبير البساسيري.

وهكذا نرى أن الجند الأتراك أو الديلم لم يكونوا إلا ضغطاً زائداً على العراق من الحالة الاقتصادية والسياسية وكانت لها تأثيراتها المباشرة على تردي الأحوال الاقتصادية في العراق وزيادة المحن التي عانى منها العراقيون في هذا العصر الذي انتهى بدخول السلاجقة بغداد عام ٤٤٧هـ / ١٠٥٥م.

ثانياً: شغب جند السلاجقة وأثره في الاقتصاد العراقي:

كان دخول طغرل بك السلجوقي إلى بغداد في عام ٤٤٧هـ / ١٠٥٥م، فاتحة عهد جديد على الخلافة العباسية، كان جديداً من الظاهر أما من حيث المحن والأزمات فقد استمرت هذه المحن.

وقد ارتبط دخول طغرل بك واستيلائه على الحكم وتخلصه من أبي نصر الملك الرحيم البويهى بعد قليل من دخوله، وتمرد أبي الحارث أرسلان البساسيري عليه لما كان بينه وبين ابن مسلمة والخليفة القائم من خلاف، حيث كان يرأسل الفاطميون في القاهرة وكان الخليفة وابن مسلمة على معرفة تامة بذلك وهو السبب الرئيس لاستدعاء السلاجقة إلى العراق.

على أن ما يهمنا في هذا الموضع هو الحالة الاقتصادية عند دخول السلاجقة وفي أثناء الصراعات بين أصحاب النظام السياسي الجديد وقلول النظام القديم من البويهيين خاصة البساسيري الذي كان خطراً على الخلافة والسلاجقة على السواء، فلا ريب تأثرت العراق اقتصادياً جراء تلك الصراعات السياسية.

وقد ظهرت هذه الأزمات الاقتصادية عند دخول السلاجقة بغداد، فقد سحب طغرل بك جنده إلى بغداد وأسكنهم الدور البغدادية سواء دور الأتراك البغدادية الذين هربوا مع البساسيري أو

(١) نفس المصدر السابق، ص ٣١٥ وما يليها.

(٢) ابن الجوزي، المنتظم، ج ١٥، ص ٣٤٣.

غيرهم^(١)، وكان هذا الوضع في غاية السوء، لأنه أظهر تنازعًا كبيرًا بين العوام وبين الجند الأتراك خاصة في الكرخ إذ قامت مشادات وقتال في الشوارع بين الطرفين فيحدثنا ابن الجوزي عن هذا الوضع بقوله: "وكثر فساد الغز ونهبهم فثار العوام وقتلوا عددًا من الغز، وكثر النهب حتى بلغ الثور خمسة قراريط إلى عشرة والحمار قيراطين إلى خمسة"^(٢)، وهو ما يدل على ارتفاع السعر جراء هذا النهب.

وقد تدخل طغرلبيك في هذه الأثناء لتهدئة الوضع، حيث قام بإرسال وزيره عميد الملك إلى أهل الكرخ لترضييتهم لكنهم لم يرضوا وفشلت المفاوضات وتجدد القتال بين العامة والغز، "حتى لو أتبعهم جند الملك الرحيم لبلغوا ما أرادوا"، دلالة على قوة هذا القتال وتغلب العامة في أول الأمر، لكن الغز قاموا بنهب مناطق درب يحيى ودرب سليم والرصافة وترب الخلفاء ونهب أموال لا تحصى من هذه المناطق، وقام الناس بالهرب بأموالهم إلى باب النوبي وباب العامة وجامع القصر خوفًا من النهب والسلب^(٣).

وقد اتهم طغرلبيك الملك الرحيم أنه من وراء تلك الأحداث حتى يخرج قوة السلاجقة من بغداد، وتلك كانت الحجة للقضاء على آخر سلاطين الدولة البويهية، ونهب ممتلكاته، بل أمر بأخذ أموال الجند الأتراك البغداديين الذين لحقوا بالبساسيري، وأحكم قبضته على بغداد وعلى أحيائها^(٤).

استمرت الحالة الاقتصادية جراء نهب العسكر ثلاثة عشر شهرًا متواصلًا منذ دخول طغرلبيك، وكان قد خرج ومعه وزيره إلى الموصل تاركًا عسكره في بغداد، وهو ما أدب إلى مطالبة الناس للخليفة بالتصرف في هذا الأمر وخروج العسكر من دور العامة، وقد طالب الخليفة وابن مسلمة وزيره عميد الملك الكندري بأن يخرج العسكر من دور العامة ولم يوافق طغرلبيك في أول الأمر ثم وافق على خروج العسكر وقام بالسمع والطاعة للخليفة واعتذر عن النهب والسرقة التي جرت وقام بترضية البغاددة عن هذا الأمر^(٥).

(١) ابن الأثير، الكامل، ج ٨، ص ٣٢٣.

(٢) ابن الجوزي، المنتظم، ج ١٥، ص ٣٥٠.

(٣) ابن الأثير، المصدر السابق، ص ٣٢٤.

(٤) نفسه، ص ٣٢٤.

(٥) ابن الجوزي، المنتظم، ج ١٦، ص ٣ و ٤.

ويخبرنا ابن الأثير برؤية رآها طغرل بك هي السبب في خروج العسكر، حيث رأى الرسول صلى الله عليه وسلم يعاتبه ويوبخه على ما فعل في الناس من النهب والسلب والظلم والجور، وهو ما جعله يوافق على طلب الخليفة^(١).

ويذكر ابن الأثير أيضًا في حوادث عام ٤٤٨هـ / ١٠٥٦م، أن الحالة الاقتصادية تأثرت حتبالشائعات التي سبقت مرور العسكر على المدن العراقية، فانقطعت الطرق التجارية خوفًا من النهب والسلب، فغلت الأسعار وتعذرت الأقوات وغيرها وكل شيء وأكل الناس الميتة ولحق بهم وباء كبير وبيع رطل اللحم بغيراط وأربع دجاجات بدينار ورطلان شرابًا بدينار وسفرجلة بدينار ورمانة بدينار، وهي أسعار مرتفعة جراء هذا الوباء^(٢).

وكانت الأحداث السياسية قد تعقدت بخروج السلاجقة وهروب الخليفة من بغداد ودخول البساسيري إليها وعقد اللواء والبيعة للمستنصر الفاطمي ما أدبلى تعقد الأوضاع السياسية وبالتالي الاقتصادية، ففي العامين اللذين سبقا عام ٤٥١هـ / ١٠٥٩م، كانت الأوضاع الاقتصادية بالغة السوء خاصة بعد الوباء الذي ضرب مناطق كبيرة من العراق، وزاد من التدهور دخول البساسيري وجنده، ومما يدل على ذلك الرسالة التي أرسلتها والدة الخليفة من مكان مستتر إلى البساسيري تطلب منه المعونة بسبب الضرر والفقر والحاجة التي لحقت بها، فهذه أم الخليفة فما بالنا بالعامّة والفقراء^(٣).

ولعلنا لا نجد شغبًا للجند أو أحداثًا متوالية منهم بفضل قوة الدولة السلجوقية في هذه الفترة فقد تولى ملكشاه الحكم وأصبح نظام الملك وزيرًا وهو من هو مدبر للدولة، وواضع لمنهجية الإقطاع التي حلت مشاكل الجند ومرتباتهم وعطاءهم المتزايد ولو مؤقتًا، فنجد في تلك الفترة توزيع الإقطاعات الزراعية بدلًا من العطاء النقدي حتى صار منهجًا للدولة السلجوقية^(٤)، صحيح أن هذا النظام أصبح وبالًا عليها في الفترات المتعاقبة، إلا أنه في بداية الأمر كان حلًا لمشاكل كبيرة خاصة ما تناقشه في هذا المبحث من شغب الجند وتأثيراته الاقتصادية على العراق.

إلا أننا نجد أن الجند طالبوا بزيادة مرتباتهم وأرزاقهم بعد انتصار ملكشاه على قاروت، وهو ما أزعج السلطان ونظام الملك على السواء بسبب شائعات خرجت من الجيش نفسه أن الجند

(١) ابن الأثير، الكامل، ج ٨، ص ٣٣٢.

(٢) نفس المصدر السابق، ص ٣٣٥.

(٣) ابن الجوزي، المصدر السابق، ص ٤٤.

(٤) سيناقيش الباحث تفصيليا هذا الأمر في الفصل الثاني وأثره على الاقتصاد العراقي.

سينضمون إلى قاروت في حالة عدم زيادة الأرزاق والإقطاعات، وكان السلطان ملكشاه يرى معاقبتهم غير أن نظام الملك تدخل بحنكته السياسية في عدم المعاقبة لأنه رأى أن ملكشاه سيخسر كثيرًا لو فعل هذا، وهو ما يدل على تأثير العسكر في سياسة الدولة السلجوقية منذ وقت مبكر، إلا أن نظام الملك حكيم السياسة السلجوقية أوقف خطرهم إلى حين^(١).

ونجد أن فترة الاستقرار السياسي والاقتصادي امتدت حتى قيام النزاع على العرش السلجوقي بين بركياروق وأخيه محمد، ونجد ذكرًا للعسكر عام ٤٩٨هـ/١١٠٥م، إذ شهد هذا العام بداية الصلح بين معسكر بركياروق الذي توفي في نفس العام، وبين معسكر محمد، فقد تولى الصلح مع محمد وزير بركياروق حيث كان يقصد مبايعة الجند لابن بركياروق الصغير المدعو ملكشاه، وبالفعل استعد هو وجنده وخيم في الزاهر ببغداد، وتم الصلح، على أن ما يهمنا هو خوف أهل بغداد من الفساد عند نزول العسكر ببغداد وخوفهم من فشل هذه المفاوضات وهو ما يدل على الفساد الذي كان هؤلاء يفعلونه في مثل هذه الأوقات^(٢).

وفي عام ٥١٥هـ/١١٢١م، نجد خبرًا عن عسكر السلطان محمد السلجوقي، حيث اضطر السلطان أن يمكث في بغداد في تلك السنة بناء على نصيحة مستشاريه، وهو ما جعل السلطة السلجوقية تزيد من عطاء العسكر في بغداد من قوت الناس وأرزاقها حيث فرضت السلطة الضرائب على المساكن والدكاكين في جميع الأسواق، والزيادة كانت أجرة شهر كامل زيادة على الأجرة الأساسية وهو ما زاد من شكايات الناس وضجرتها من السلطان وعسكره حيث جبوا أموالًا عظيمة في مدة ثلاثة أيام^(٣)، وهو ما جعل الناس يبدأون في الثورة، ما أرجع السلطان محمود في قراره، والتفت إلى الاقتراض من أصحاب الأموال بدلًا عن ذلك.

وفيما يبدو أن الصراعات الداخلية خاصة النزاعات على العرش كان يطل من خلالها شغب العسكر جليًا في شوارع عاصمة الخلافة، فنجد في عام ٥٣٠هـ/١١٣٦م، وصل النزاع بين مسعود وداوود إلى أوجه، فقد قُطعت الخطبة لمسعود لصالح داوود فقام الجند الموالي لمسعود بتخريب أجزاء من سور بغداد، وتبعًا لذلك خاف التجار والناس من هلاك أموالهم فغلا السعر وأشرف البلد على نهب العسكر^(٤)، وهكذا نرى مجددًا أن محاولة تفكير واحدة من العسكر في

(١) ابن الأثير، الكامل، ج ٨، ص ٣٩٦ و ٣٩٧.

(٢) ابن الجوزي، المنتظم، ج ١٧، ص ٩٠ و ٩١.

(٣) نفس المصدر السابق، ص ١٩٢.

(٤) نفسه، ص ٣٠٦.

النهب والسلب في مثل هذه الظروف السياسية المضطربة تجعل من الأسعار مرتفعة وتتأثر السوق البغدادية من هذه الأحداث لمجرد حتى الشائعات أو الأخبار الكاذبة. وفي عام ٥٤٣هـ / ١١٤٩م تعرضت بغداد ومناطق أخرى من العراق إلى النهب والسلب والخطف والقتل جراء خلاف نشب بين السلطان محمود وأمرائه، وكانت العراق وخاصة بغداد ساحة القتال والخلاف بين الطرفين، حيث وصلت قوات الأمراء إلى الجانب الشرقي من بغداد، بينما عسكر جند علي بن دبيس في الجانب الغربي، وقام الخليفة المقتفي بتجنيد العامة من أجل حماية المدينة من النهب والسرقة، ونشب القتال بين عسكر الأمراء من ناحية والعامة، وقتل عدد كبير من جند العامة وتم نهب الأحياء البغدادية والشرقية وانتشرت ظاهرة خطف النساء، ونهبوا الكثير من الأموال في المحال الغربية خاصة بعد هروب شحنة بغداد إلى تكريت حماية لنفسه، وانكشفت المدينة أمام النهب والسلب، وتبعاً لذلك تأثرت الأحوال الاقتصادية وغلا السعر وانتشرت المجاعة وعجز الناس عن دفن القتلى، وقد انتهى النهب والسلب عندما تفرق الأمراء^(١).

وهكذا نرى أن شغب الجند سواء البويهى أو السلجوقي كان مؤثراً في الحالة الاقتصادية للعراق خلال تلك الفترة، إذ كان تأثيره مباشراً على حالة البيع والشراء وبالتالي ظهور الغلاء والمجاعات والتي سيتناولها الباحث في مبحث خاص بها من فصول هذه الدراسة.

المبحث الثالث: المصادرات المالية وأثرها في ظهور الأزمات الاقتصادية في العراق خلال العصرين البويهى والسلجوقي:

أولاً في العهد البويهى:

شكلت المصادرات المالية ضغطاً آخر على الحياة الاقتصادية في العراق خلال العهدين البويهى والسلجوقي، فالمصادرات المالية كانت عقوبة في أغلب الأحيان ضد الخاصة وخاصة الخاصة سواء من الخلفاء أو الأمراء أو الوزراء المغضوب عليهم من سلاطين الدولتين، إلا أننا نجد في نطاق البحث أن المصادرات شملت العامة أيضاً كنوع من العسف والجور كما سنرى في هذا المبحث الذي يتناول فقط مظاهر المصادرة المالية على المجتمع.

صحيح أن المصادرة المالية كانت في كثير من الأحيان "فردية"، إلا أن مناخ المصادرة نفسها كان يؤثر على الحياة الاقتصادية، ولأنها كانت سياسية في الأساس فتعتبر المصادرات المالية

(١) ابن الجوزي، المنتظم، ج ١٨، ص ٦٥.

مظهرًا من مظاهر الحياة السياسية المضطربة التي أثرت بشكل مباشر على الاقتصاد العراقي وهو ما يتناوله بشكل عام هذا الفصل.

إذا سيتناول الباحث مظاهر هذه المصادرات المالية على الخاصة والعامة كسرد حولي والتعليق عليه كنتيجة من ضمن نتائج هذه المصادرات على الحياة الاقتصادية عند كل مصادرة على حدة.

- الخلفاء:

كان عام ٣٣٤هـ/٩٤٦م، بداية الدولة البويهية في العراق، وفي سياق دخول معز الدولة بن بويه بغداد، فكان المناخ السياسي العام غير مبشر، فكانت علاقة معز الدولة بالخليفة المستكفي على غير ما يرام كما ناقش الباحث تلك النقطة مفصلة في المبحث الأول من هذا الفصل، وهذه العلاقة نتج عنها اضطراب سياسي كبير أدبوره إلى تدهور للأوضاع الاقتصادية وظهور المجاعة التي شهدتها مدن العراق في تلك السنة.

في سياق ذلك نجد أن معز الدولة البويهي ينقلب على الخليفة المستكفي ويتهمة بأنه يدبر مؤامرة مع القهرمانه ضده، وهو ما جعله يصدر أوامره بمصادرة الخليفة المالية، بل وأمر له براتب خاص يصرف عليه، وكانت هذه أول صدمة من صدمات الأسرة البويهية للخلافة العباسية، بل وأول مظهر للتسلط البويهي على الخلافة^(١).

ونجد في المصادر المختلفة التي تحدثت عن تلك الحادثة، أن الخليفة المستكفي تعرض للنهب المنظم، حيث تعرضت دار الخلافة للنهب والمصادرة، هذه من طبيعة الأمور في تلك الحالة، ويعتبر هذا النهب من المصادرات التي قام بها معز الدولة بشكل متعمد لإرسال رسالة للجميع أن السلطة الجديدة ستقوم بهذا حتى مع الخلفاء في حالة الانقلاب عليهم، وهو ذات الاتهام الذي اتهمه معز الدولة للمستكفي وقهرمانته^(٢).

ولم يكتف معز الدولة بهذا الإذلال للخلافة، بل قام وأجرى ثلاثة آلاف دينار على الخليفة المطيع بعد مبايعته كراتب شهري لنفقاته، وهو بالطبع مبلغ ضعيف بالنسبة لهيبة الخلافة^(٣).

(١) ابن الأثير، الكامل، ج٧، ص٢٠٦ و٢٠٧؛ ابن الجوزي، المنتظم، ج١٤، ص٤٤ و٤٥؛ شذور العقود، ص٢١٨؛ ابن العبراني، الأنباء في تاريخ الخلفاء، ص١٧٦.

(٢) مسكويه، تجارب الأمم، ج٥، ص٢٧٦.

(٣) نفس المصدر السابق، ص٢٧٧.

تكرر أمر المصادرة مع الخليفة الطائع لله، فقد أمر بهاء الدولة البويهى بالمصادرة والقبض على الخليفة في عام ٣٨١هـ / ٩٩١م، وكان سبب القبض احتياج بهاء الدولة للمال الكثير حتى يغطي تكاليف حروبه الداخلية وأيضًا لسد حاجة وأرزاق الجند البويهى الذي ثار عليه قبل ذلك التاريخ بسنتين من أجل العطاء والأرزاق^(١).

ولقد كان الطائع لا حول له ولا قوة في ذلك الأمر، فقد كان تحت تصرف وسيطرة الأمراء البويهيين، حتى أمر بهاء الدولة بالقبض عليه ومصادرة أمواله كي يفوز بها ويسد بها فراغ خزينته.

- الوزراء:

لم يكن الخلفاء فقط بطبيعة الحال من طالتهم المصادرات، فنجد أن وزراء الدولة البويهية كانت من ضمن وظائفهم المصادرات المالية ضد كل من يهدد الدولة أو ضد من يقوم بالسرقة، أو في بعض الأحيان القيام بذلك من أجل إرضاء الأمراء البويهيين. كانت أولى المصادرات لوزراء بني بويه، عندما أمر معز الدولة بمصادرة أموال ابن شيرازاد وزيره^(٢).

ويبدو أن الأزمة المالية التي كان يعاني منها معز الدولة كانت السبب في هذه المصادرات، فقد تعرض في تلك الفترة لشغب الجند عليه من أجل زيادة المرتبات والأرزاق.

وفي عام ٣٦٢هـ / ٩٧٣م، تمكن أبو طاهر بن بقية من الوزارة في عهد بختيار^(٣)، فكانت أولى أعماله مصادرة أموال سلفه في الوزارة أبي الفرج بن العباس وحبسه، وكان ابن بقية مسرفاً في أموال المصادرة، ما جعله يمد يده إلى أموال الرعية والجور والظلم عليهم، وتميزت الأربع سنوات وهي مدة وزارته بالسرقة وانتشار العياريين للصوص وتدهور النواحي المالية للدولة بسبب إسرافه^(٤).

وقد تعرض ابن بقية في عام ٣٦٦هـ / ٩٧٧م للمصادرة والسمل والقتل والصلب على يد بختيار أثناء صراعه مع عضد الدولة^(٥)، أما في عهد عضد الدولة فقد أمر أيضاً بمصادرة أموال أبي

(١) الروذراوري، ذيل تجارب الأمم، ص ١٢٤؛ ابن العمراني، الأنباء في تاريخ الخلفاء، ص ١٨٢.

(٢) مسكويه، تجارب الأمم، ج ٥، ص ٢٧٧.

(٣) ابن الجوزي، المنتظم، ج ١٤، ص ٢١٦.

(٤) نذكر من المصادرات المشهورة ما قام به ابن بقية من مصادرات كثيرة جنى منها أموالاً جمة أثناء الصراع بين عز الدولة بختيار وعضد الدولة في عام ٣٦٦هـ؛ مسكويه، تجارب الأمم، ج ٥، ص ٤٢٧.

(٥) نفس المصدر السابق، ص ٤٣١.

الفتح ابن العميد بعد تعذيبه، وقد كان السبب الرئيس في هذه المصادرة هو الحصول علناً لأموال والكنوز المدفونة، حيث اشتهر بتكنيز الأموال والكنوز ما أدى لطمع عضد الدولة فيها، وتلك كانت حجة لأن ابن العميد خالف عضد الدولة في بعض القرارات المهمة، وعلاني حال لم يحصل عضد الدولة على الأموال بسبب إخفاء ابن العميد لها وموته قبل البوح بمكانها^(١).

تكرر الأمر مع أجل وزراء بني بويه وهو صاحب بن عباد الذي تعرض للمصادرة بعد وفاته^(٢)، حيث أمر فخر الدولة بن بويه بتفتيش بيته ومصادرة جميع ممتلكاته وتشويه صورته بأنه كان لصاً أهمل الحقوق وأضاع الأموال.

ويبدو أن الوزير ابن الضبي مع شريكه الوزير الآخر أبي علي حمولة هم من قاما بتشويه الصورة واستصفاء أموال صاحب ابن عباد بعد وفاته، بل وقاما بتحريض فخر الدولة للاستيلاء على أموال قدرها مائة وخمسين ألف دينار كانت عبارة عن رقايع في بيت ابن عباد مودعة عنده، فجلبت السلطات أصحاب هذه الأموال وصادرتها بحجة أنها أموال ابن عباد المستحقة للخزينة^(٣).

وفي عهد سلطان الدولة تمت مصادرة الوزير فخر الملك، حيث أخذ منه ستمئة ألف دينار، وتكرر الأمر في عهده أيضاً حيث صادر وزيره الآخر ابن سهلان عام ٤١٤هـ / ١٠٢٣ م على مبلغ كبير^(٤).

- الموظفين:

كانت أول المصادرات التي تمت لموظفي الدولة البويهية لصاحب الشرطة كما يذكر ابن مسكويه حيث تمت مصادرة ثلاثمئة ألف درهم، وكانت هذه المصادرة في عام ٣٤٣هـ / ٩٥٤م^(٥).

وفي عام ٣٤٩هـ / ٩٦٠م قام القاضي الحسن بن محمد الهاشمي بدفع مائة ألف درهم مقابل أن يتولي القضاء فأخذ منه المال دون أن يلي المنصب^(٦).

وفي نفس السنة صودر قاضي القضاة المدعو أبي السائب عتبة بن عبيد الله وكان قاضي القضاة فقامت السلطات البويهية بالقبض عليه هو وغلّامه وأتهمته بالتعرض لحرّمات الناس^(٧).

(١) وفاء محمد علي، تاريخ الدولة العباسية، ص ١٠٠.

(٢) نفس المرجع السابق، ص ١٠١.

(٣) نفسه، ص ١٠١.

(٤) ابن الأثير، الكامل، ج ٨، ص ١٤٠.

(٥) مسكويه، تجارب الأمم، ج ٥، ص ٣١٤.

(٦) سبط ابن الجوزي، مرآة الزمان، ص ١١٨.

(٧) مسكويه، المصدر السابق، ص ٣٢٩.

وفي عام ٣٥٠هـ / ٩٦١م، أمر الوزير المهلبى بمصادرة أموال حاجب قاضي القضاة في بغداد، لأنه تعرض واعتدى على أموال وحرمان الناس بالباطل، فأمر بحبسه وضربه حتى استصفى أمواله كلها عقاباً له على هذه الجريمة^(١).

وفي نفس السنة، قام الوزير أبو محمد المهلبى بناء على قرار معز الدولة بن بويه بالقبض على كل من أبيعلي بن الخازن، وأبي الفرج محمد بن العباس صاحب الديوان وعلى أبي سهل ديزويه صاحب ديوان الجيش وغيرهم من الموظفين من أجل مصادرة أموالهم، ولا نعرف سبب القيام بذلك سوى ما أخبرنا به ابن مسكويه أن معز الدولة كان يعاني من السقم والمرض فأشار عليه الأطباء أن يذهب إلى أعلى بغداد ويبتني له قصرًا منيفًا بعيدًا عن المدينة لعله يطيب نفسه من الهواء النقي والهدوء والراحة، فاحتاج الرجل لأموال كثيرة من أجل تشييد هذا القصر، فطلب من أبي محمد المهلبى أن يدبر المال من هؤلاء^(٢).

وبالفعل فقد تم القبض على هؤلاء، وقد جعل جُلُّ همهم بالذات في استصفاء أموال أبي علي الخازن وكان يظهر الفقر والعوز، حتى قال لمعز الدولة أنا آتيك بالمال الذي تريده من أبي علي الخازن دون غيره، وبالفعل استخرج المال بالمكر والحيلة وحصل هذه الأموال إلى الخزينة من أجل بناء القصر^(٣).

ويبدو أن هذه كانت حجة فقط وأن هؤلاء قاموا بعصيان ضد معز الدولة فأراد التخلص منهم، فقد كانت تلك طريقة الدولة البويهية فعلى سبيل المثال تعرض عز الدولة بختيار بن معز الدولة البويهي إلى عصيان حبشي بن معز الدولة أخيه في مدينة البصرة، وهو ما جعل بختيار يأمر وزيره أبي الفرج بن محمد بن العباس بالقضاء على هذا العصيان، وبالفعل نجح الوزير في القضاء عليه وصادر أمواله تبعاً لذلك^(٤)، فقد كانت تلك طريقة العقاب في أثناء التمرد والعصيان.

والغريب في الأمر أن أبا محمد بن المهلبى بعد هذا التاريخ العريض من مصادرة أموال العامة والخاصة قد تعرض هو الآخر للمصادرة والضرب والهوان على يد معز الدولة البويهي، بل لم يترك خدمه وحشمه وأهله فحبسهم وصادر كل أموالهم^(٥).

(١) نفسه، ص ٣٢٩.

(٢) مسكويه، تجارب الأمم، ج ٥، ص ٣٢٨ و ٣٢٩.

(٣) نفس المصدر السابق، ص ٣٢٩.

(٤) وفاء محمد علي، الخلافة العباسية، ص ٩٠.

(٥) نفسه، ص ٩٩.

كذلك قام بهاء الدولة بمصادرة القاضي عبد الجبار، وأخذ منه أموالاً كثيرة^(١)
- العامة:

فنجذ في عام ٣٥٠ هـ / ٩٥١ م ، قيام الوزير أبو محمد الحسين بن محمد المهلبى بمصادرة أموال الناس من أجل بناء دار لمعز الدولة البويهى أثناء مرضه ، فتم إعتقال عدد من الناس من أجل دفع أموال مساهمة لبناء هذه الدار وأصبحت هذه الحادثة معبرة عن السياسة العامة في عهده وعهد الدولة البويهية^(٢).

وفي عام ٣٥٧ هـ / ٩٦٧ م ، زادت مصادرات الناس والعامة حتي تقوم الحكومة بالصرف علي نفقاتها^(٣).

وكانت سنة ٣٦١ هـ / ٩٧١ م صعبة على العامة بسبب الوزير أبي الفضل العباس بن الحسين الذي حاول تخفيف الأزمة المالية وسد حاجة الجند المتزايدة بمصادرة التجار والرعية، وقد صادر خلال تلك السنة أموالاً كثيرة ذهبت جميعها إلى أرزاق الجند والعطايا التي يقدمها الأمير البويهى^(٤).

ويبدو أنه لم يكن الوزراء فقط من يقوموا بالمصادرات، فنجد أن من دون ذلك قام بها، فقد استغل الجند الأتراك الفوضى الأمنية التي ظهرت بعد وفاة مشرف الدولة فقاموا بمصادرة من تطوله أيديهم من أموال الناس ومتاجرهم^(٥).

وقام الوزير المهلبى بالإستيلاء علي غلات مدينة البصرة وسواها ، فصادرها وصادر أموال التجار وغيرهم من فئات المجتمع البصري ، ويذكر التنوخي أن أعمال المصادرات تلك أمتدت إلي واسط وكانت تلك الاموال والغلاء مرجعها إلي الخزانة الحكومية ، فهذه المصادرات كانت لا شك مضرّة لجميع فئات المجتمع في البصرة وواسط علي السواء^(٦).

ولم تكن المصادرة للأحياء فقط، بل كانت للموتى أيضاً فقد تعرض إليها بعض الموتى ممن ذكرت أسماؤهم في المصادر التي بين أيدينا، فكان في العصر البويهى وما قبله ضريبة تسمى

(١) ابن كثير، البداية والنهاية، ج ١٢، ص ٣٦٦.

(٢) ابن الجوزي، المنتظم، ج ١٤، ص ١٣٢.

(٣) مسكويه، تجارب الأمم، ج ٥، ص ٣٥٦.

(٤) نفس المصدر السابق، ص ٣٩٢.

(٥) ابن الجوزي، المنتظم، ج ١٥، ص ١٧١.

(٦) أبي علي المحسن بن علي التنوخي، نشواز المحاضرة وأخبار المذاكرة، تحقيق عبود الشالجي، ج ٣، دار صادر، بيروت، لبنان، ١٩٩٥ م، ص ١٣١ و ١٣٢.

بضريبة الإرث، وكانت تؤخذ ممن كان لا عقب له بالرغم من اعتراض الفقهاء عليها، ويبدو أن أموال هذه التركات كانت تصادرها الدولة لصالحها لا لصالح بيت المال. ونضرب مثالين على هذا الأمر، ففي المثال الأول في عام ٣٥١هـ / ٩٦٢م، قام معز الدولة بأخذ أموال تركه شخص يدعى دعلج، فقد كانت هذه التركة الكبيرة لها أوقاف، فلم يتركها معز الدولة لحالها وأدخلها الخزانة^(١).

أما المثال الثاني، في عام ٣٩٠هـ / ٩٩٩م، عندما توفي محمد بن عمر العلوي وكان نقيباً للطالبيين، فقد استولى الوزير أبو نصر سابور بمعرفة بهاء الدولة البويهية على خمسين ألف دينار من تركته لصالح الخزانة السلطانية وترك الباقي للورثة^(٢).

وقد يكون هناك من الأمثلة الأخرى ما لم نجده في المصادر التي بين أيدينا، لكن الباحث يظن أن أموال التركات كانت تشكل موردًا من موارد الخزانة البويهية وهو ما يشكل ضغطًا على العامة بلا شك.

ويبدو أن الدولة البويهية تبنت منهج المصادرة ليكون موردًا خاصًا للخزانة ففي الأمثلة السابقة ما يدل على ذلك، ليس فقط من الخلفاء والوزراء أو حتى من أموال التركات بل من جميع الرعية تقريبًا، وهو ما نجده في نص ابن الجوزي، حيث ذكر في حوادث عام ٣٧٧هـ / ٩٨٧م^(٣)، عندما أصبح شرف الدولة سلطانًا على الدولة البويهية، رد علما أصحاب المصادرات أملاكهم ومنهم الشريف أبي أحمد الموسوي، بل إنه "رفع أمر المصادرات وسد طرق السعایات"، وهو ما يدل أن أمر المصادرات كان قانونًا متبعًا عند البويهيين تجاه العامة أيضًا وهو ما أثر في حياة الناس الاقتصادية.

ليس هذا فحسب، فقد كان البويهيون يعتمدون اللجوء إلى المصادرة من أجل سد حاجيات الدولة خاصة أرزاق وعطاء الجند البويعي، فقد لجأوا لمصادرة العامة والخاصة كما ذكر الباحث في الأمثلة السابقة والتي غطت جميع الفئات، وقد استخدم البويهيون شتى صنوف التعذيب في المعتقلات من أجل استخلاص الأموال ومن أشهر من عذب من أجل البحث عن أمواله كان الوزير ابن العميد كما تبين آنفًا.

(١) ابن الجوزي، المنتظم، ج ١٤، ص ١٤٧.

(٢) ابن كثير، البداية والنهاية، ج ١٢، ص ٣٥٧.

(٣) ابن الجوزي، المنتظم، ج ١٤، ص ٣٢٢.

على أن النتيجة المباشرة والخطرة في نفس الوقت كانت في نظام الإلجاء الزراعي وهو ما سنذكره بالتفصيل في الفصل الثاني من هذه الدراسة، حيث أثرت تلك المصادرات خاصة على العامة بخراب العمران ونهب الأوقاف والتركات والمقاسمة في الموارث وغيرها من الأمور التي أدت بالتأكيد إلى تدهور الحالة الاقتصادية في ذلك العهد.

في العهد السلجوقي:

لم يختلف العهد السلجوقي كثيرًا من حيث المصادرات المالية عن العهد البويهى، حيث نجد أن الدولة السلجوقية عمدت للمصادرات المالية في الأزمات المالية والاقتصادية التي واجهتها خاصة متطلبات الجند المتزايدة، ما أدب إلى ضغط زائد على العامة.

ويتبين من خلال العرض الذي سيقوم به الباحث أن تقريبًا أسباب المصادرات في العهدين كانت واحدة وأن نسبة كبيرة من هذه الأسباب كانت متطلبات الجند وشغبهم المستمر ضد سلاطين السلاجقة ومطالبهم الدائمة، والنزاعات الداخلية على العرش السلجوقي ما أدى لفراغ الخزينة وكان يجبر على المصادرات أن تسد هذا الفراغ حتى لو كان على حساب العامة البسطاء في أغلب الأحيان.

- الخلفاء ورجال الدولة:

على الرغم من أن الخلفاء العباسيين كانوا يرون في البداية أن هيبتهم أستردت مع السلاجقة حتى ولو كان شكليًا، فإن هذا الاعتقاد تبدد نهائيًا عندما نرى أن مظاهر التسلط السلجوقي كانت لا تختلف كثيرًا عن مظاهر التسلط البويهى، بل زادت في بعض الأحيان.

ومن مظاهر هذا الاستبداد كانت المصادرات المالية، ففي عام ٥٣٠هـ/١١٣٦م، قام السلطان مسعود بنهب ومصادرة دار الخلافة من دواب وأثاث وذهب وجواهر وستور وسرايق وجميع ما فيها حتى لم يترك الإصطبل بما فيه من دواب سوى أربع رؤوس من الخيل وثلاث من البغال وكانت جميع المصادرات مقدرة بمئة ألف دينار^(١)، وفي تلك السنة نجد أن السلطان مسعود خلع الخليفة الراشد بالله وعين الخليفة المقتفي لأمر الله، فنجد أن المصادرة تمت في أول عهد المقتفي وبعد مبايعته، وكأنها رسالة له بعد خلع الراشد^(٢).

(١) ابن الجوزي، المنتظم، ج ١٧، ص ٣٠٩ وما يليها.

(٢) السيوطي، تاريخ الخلفاء، ص ٣٤٣.

وفي السنة التالية لهذه المصادرة بعث السلطان مسعود بوزيره إلى الخليفة المقتفي يطالبه بمبلغ مئة ألف دينار^(١)، فرد الخليفة بأنه لا يمتلك هذا المبلغ خاصة بعد المصادرة السابقة، وقال الخليفة للوزير: "أي وجه نقيم لك هذا المال؟ وما بقي لنا إلا أن نخرج من الدار ونسلمها، فإني عاهدت الله ألا آخذ من المسلمين حبة ظلمًا"، ويبدو أن الخليفة كان صادقًا فإنه لا يملك هذا المبلغ، ويرفض في نفس الوقت جباية أموال المسلمين من أجل سداد هذا المبلغ المطالب به، وهو ما جعل السلطان مسعود يترك الخليفة ويتجه لمصادرة التجار والعامة.

كذلك قام سلاطين الدولة السلجوقية أيضًا بمصادرة بعض وزرائهم، وكان السبب الرئيس لهذه المصادرات هو سد العجز في الخزانة السلطانية، وتوفير أرزاق وعطاء الجند المتزايد من جيوب هؤلاء الوزراء، وقد تتوافر أسباب أخرى كغضب السلطان على الوزير أو خطأ الوزير في قرار ما صدر عنه، أو شك السلطان في ولاء هذا الوزير.

فمن أشهر الأمثلة مصادرة أموال الوزير عميد الملك الكندري^(٢) في عهد السلطان ألب أرسلان، فقد قام بمصادرة أمواله من أجل دفع مرتبات الجند السلجوقي، ولم يكن الكندري فقط من تعرض لهذه المصادرة بل امتدت المصادرات إلى العديد من رجال دولة ألب أرسلان وذلك بهدف تغطية عجز الخزانة السلطانية، وإن كانت لا تخلو الأسباب من الأسباب السياسية بالضرورة^(٣).

- العامة:

كان السلاجقة يقومون في بعض الأحيان بمصادرة العامة خاصة التجار وأصحاب الحوانيت والدور، فنجد أنه منذ دخول السلاجقة بغداد انتهجوا هذا النهج خاصة في الأزمات الداخلية التي تعرضوا لها والتي كانت تحتاج إلى الأموال.

ففي عهد السلطان طغرلبيك، نجد أنه أراد تجديد الدار العضدية في بغداد لتكون مقرًا لحكم السلاجقة في العراق، وقد ترتب على هذا التجديد بناء أبراج على الدار، وقد أدى هذا التجديد لمصادرة الدور والمحال التجارية وتخريبها من أجل توسيع الدار، وكانت كل هذه الدور والمحال في الجانب الشرقي ببغداد، فيقول ابن الجوزي: "فخرت الدور والمحال والأسواق في الجانب الشرقي مما يلي الدار وأخذت آلاتها"، بل امتدت المصادرات من أجل هذه الدور لبيوت الجند

(١) ابن الجوزي، المصدر السابق، ص ٣٢٠.

(٢) عميد الملك الكندري: الوزير الكبير أبو نصر محمد بن منصور بن محمد الكندري، كانت كاتبًا لطغرلبيك ثم ولاه خوارزم ثم وزره في مرحلة تالية وكان أدبياً له نظم ونثر ومعتزلي المذهب؛ الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج ١٨، ص ١١٣ و ١١٤.

(٣) انظر القبض على عميد الملك الكندري؛ ابن الأثير، الكامل، ج ٨، ص ٣٦٤.

الأثراك في المدينة والذين التحقوا بالبساسيري كما أشرنا سابقاً، وكانت هذه البيوت في الجانب الغربي فخربت واقتلعت الأخشاب منها لصالح بناء الدار العضدية، كانت تلك الحادثة في عام ٤٤٨هـ/١٠٥٦م^(١).

ويبدو أن هذه السياسة استمرت في العهد السلجوقي بأكمله ماعدا في فترات الاستقرار في عهد ملكشاه وابنه ألب أرسلان فلا نجد المصادرات المتعسفة والظالمة تقريباً في هذا العهد.

إلا أننا نجد في عهد السلطان مسعود على سبيل المثال، مصادرات كبيرة سواء للخليفة المقتفي كما تقدم أو للعامة، فقد فرضت ضرائب كبيرة على الدور والمحال التجارية والتجارة بشكل عام، وفرضت ضريبة عقارية كبيرة للغاية أتبعها مصادرات للمحال التجارية ولبيوت الناس، وكان السلطان مسعود معروف بالطمع وأخذ أموال الناس بالباطل، فعلى سبيل المثال عندما فشلت محاولات السلطان مسعود لمصادرة المقتفي عام ٥٣١هـ/١١٣٦م وكان يطالبه بمئة ألف دينار، اتجه لمصادرة التجار وفرض عليهم إتاوات وضرائب وصلت لهذا المبلغ وأكثر من ذلك، وكان يحتاج هذا المال لحروبه ومنازعاته الداخلية على العرش^(٢).

امتدت المصادرات في تلك السنة وما بعدها إلى أموال التركات، حيث صادرت السلطات السلجوقية تركات الأشخاص الذين لا ورثة لهم، فقد كانت تدخل في جيوب السلطان مباشرة وهذا ماحدث في عهد السلطان مسعود، فتمت مصادرة شخص له تركة كبيرة، بل امتد الأمر بأمر الحفارين والغسالين والعاملين في المقابر في عموم العراق ألا يدفنوا أي شخص إلا بموافقة خاصة من عميد العراق، وهذا القرار كان مخصصاً للبحث في أموال المواريث والتركات ومصادرتها^(٣).

وقد استمر هذا القانون مطبقاً فترة من الزمن، فنجد في عام ٥٤٧هـ/١١٥٢م، عندما قامت السلطات بمصادرة تركة الفقيه بهروز الخطاط، وعندما اعترض الفقهاء على ذلك الأمر تم القبض على اثنين من الفقهاء وضربهم^(٤).

امتدت المصادرات وتعددت أشكالها على العامة بفرض بعض الإتاوات المالية، فنجد أن ضريبة العقار والدور كانت جزءاً من المصادرات المالية للناس، فعلى سبيل المثال قامت العساكر

(١) ابن الجوزي، المنتظم، ج ١٦، ص ٤.

(٢) ابن الجوزي، المنتظم، ج ١٧، ص ٣٢٠ و ٣٢١.

(٣) نفس المصدر السابق، ص ٣٢٢.

(٤) ابن الجوزي، المنتظم، ج ١٨، ص ٨٣.

السلجوقية بالنزول في دور الناس خاصة في حي الكرخ البغدادي وذلك في عام ٤٤٧هـ/ ١٠٥٦م، وفرضوا على أهل الكرخ إتاوة مالية قدرها خمسمئة دينار، وبرروا بقولهم: "هذه عادتنا في بلادنا"؛ أي أن هذه الضريبة متعارف عليها عند السلاجقة وطبقوها في بغداد، وقد تدخل الخليفة القائم بأمر الله عندما اشتكى الناس هذه الضريبة وقام عميد الملك الكندري الوزير برفع هذا القرار والغائه.^(١)

أما وضع القرى في السواد العراقي فلم يكن بأحسن حال، حيث قامت العساكر السلجوقية في نفس سنة غزوهم للعراق بنهب ومصادرة المحاصيل الزراعية خاصة الحبوب مما أدب إلى ارتفاع ثمنها إلى ثلاثين دينار لكر الحنطة وكذلك في محاصيل التمر^(٢)، كما تمتصادة الثروة الحيوانية من القرى ما أدب إلى ارتفاع ثمنها فأصبح سعر لحم الثور بعشرة قراريط وكان قبل دخول السلاجقة بخمسة فقط أي أنه زاد للضعف بسبب المصادرات والنهب والسلب الذي قام به السلاجقة عند دخولهم^(٣).

ونجد أن هذا تكرر أكثر من مرة، ففي عام ٤٩٢هـ/ ١٠٩٩م شهد صراعاً سياسياً بين بركياروق ومحمد بن ملكشاه، وقد أدى هذا الصراع إلى نهب ومصادرة الأموال من أجل توفيرها للحروب بينهما وهو ما أدب إلى زيادة كبيرة في أسعار الحبوب ما أدب إلى مجاعة قتلت العديد من الناس في القرى والمدن المختلفة^(٤).

كذلك في عام ٤٩٥هـ/ ١١٠٢م، تعرضت قرى منطقة نهر الدجيل للنهب والمصادرات خاصة لمحاصيل الحبوب والشعير ما أدى لزيادة سعر الخبز وبيع ثلاثة أرطال الخبز بقراريط بعدما كان قبل النهب والمصادرة العشرة أرطال بقراريط^(٥).

وهكذا نرى أن النهب والمصادرات المالية لم تكن للتجار فقط في المدن أو لبيوت الناس بل كان الأخطر منها لقرى السواد وهو ما زاد من المحنة والأزمة الاقتصادية في عموم العراق، وأدى للمجاعات وزيادة الفقر والجوع بطبيعة الحال.

(١) ابن الجوزي، المنتظم، ج ١٧، ص ٣.

(٢) ابن الجوزي، المنتظم، ج ١٥، ص ٣٥١.

(٣) ابن الجوزي، المنتظم، ج ١٥، ص ٣٥٠.

(٤) ابن الجوزي، المنتظم، ج ١٧، ص ٤٨.

(٥) ابن الأثير، الكامل، ج ٩، ص ٤٩.

الفصل الثاني

الحالة الاقتصادية العامة للعراق في العشرين البويهية

والسلجوقي

- المبحث الأول : نظام الإنقطاع الرأسمالي وأثره في ظهور الأزمات الاقتصادية .
- المبحث الثاني : حالة الأسواق ونقص قيمة العملة .
- المبحث الثالث : أثر الضرائب على الحالة الاقتصادية للعراق .

يتضمن هذا الفصل من الدراسة؛ الحالة الاقتصادية العامة للعراق خلال العصرين البويهى والسلجوقي، فمن الواجب ونحن نتعرض للأزمات الاقتصادية في العراق خلال تلك الفترة، أن نبين ونتحدث عن الحالة الاقتصادية، مظاهرها وكيف تعاملت السلطة تجاه تلك الحالة، وكيف أن هذه الحالة تعرضت للأزمة والمحنة الاقتصادية بسبب تعامل السلطة، وبسبب أمور شتى أثرت على تلك الحالة بالسلب، وهو ما سنتعرض إليه تفصيليًا في هذا الفصل.

نعرض تلك الحالة الاقتصادية والأزمات التي مرت بها في ثلاث مباحث تفصيلية وهي: المبحث الأول، ويتحدث عن نظام الإقطاع الزراعي العسكري خلال العصرين البويهى والسلجوقي، وكيف أثر هذا الإقطاع في الناحية الزراعية العراقية، وعلى الحالة الاقتصادية عمومًا، فسنبحث في هذا المبحث المهم عن أسباب هذا الإقطاع، ومظاهره، والآثار السلبية الناجمة عنه.

المبحث الثاني، ويتحدث عن حالة الأسواق العراقية وما طالتها من تدهور بسبب الحالة الاقتصادية السيئة، وما هي أسباب ذلك التدهور، ونتحدث عن قيمة العملة في العراق خلال عصر البويهيين والسلاجقة، ونبحث في أسباب ذلك النقص، وجهود الدولة في تدارك ذلك، وآثاره على حياة العامة من حيث موجات الغلاء وغيرها من الآثار.

المبحث الثالث، ويبحث في الضرائب نظامها وفرضها على الناس، وكيف كانت هذه الضرائب من الوطأة بحيث أثرت على الاقتصاد بصفة عامة.

المبحث الأول: الإقطاع الزراعي العسكري في العراق خلال العهدين البويهى والسلجوقي وأثره على الحالة الاقتصادية:

قبل الحديث عن مظاهر هذا الإقطاع وآثاره السلبية على النواحي الاقتصادية في العراق، حري بالباحث أن يعرض مفهوم الإقطاع وآثاره على البلدان الإسلامية، وهل هذه الآثار بالفعل امتدت إلى العراق أم كانت بمنأى عن الحالة الإسلامية العامة، لذلك سنقسم المبحث إلى عناصر عدة، سنبحثها باستفاضة في إطار المبحث، ومما يفيد الدراسة لأريب، وهذا التقسيم كالتالي:

تعريف الإقطاع.

نشأة وأثر الإقطاع على البلدان الإسلامية (نظرة عامة).

أسباب الإقطاع في العراق.

تاريخ الإقطاع في العهدين البويهى والسلجوقي (سرد عام).

الآثار الاقتصادية السلبية الناجمة عن نظام الإقطاع.

ونبدأ في النقطة الأولى في هذا المبحث وهي تعريف الإقطاع:

يعرف الإقطاع في اللغة بأنه قطع الشيء أو فصل البعض من الكل، أو يقال له الجزء أو القطعة من الأرض أو الطائفة من الأرض أيضاً^(١).

أما مصطلح الإقطاع، فهو الأرض التي يقطعها الحاكم أو السلطان أو الخليفة لجنوده وموظفيه، أو من يرغب الحاكم في إقطاعه أي أرض في زمام ملكه^(٢).

والمصطلح الأخير يبين أن الإقطاع المدني - وهو من أنواع الإقطاع - هو إعطاء قطعة من الأرض للموظف بدلاً عن راتبه في بعض الأحيان أو مكافأة له على عمل ما^(٣)، أما النوع الثاني وهو المنتشر خاصة في العهدين البويهي والسلجوقي كما سيتبين، هو الإقطاع العسكري، وهو توزيع الأراضي الزراعية وتقسيمها إلى قطع يعطيها السلطان لجنوده من أجل الالتزامات العسكرية التي تكون على عاتقهم تجاهه وتجاه الدولة، كأنها تعمل عمل الراتب في بعض الأوقات^(٤).

وقد نشأ الإقطاع على منهجية التملك والاستغلال، فأما التملك؛ وهو تملك بعض الأراضي للناس، كما في الأرض الموات أو الأرض التي ليس لها صاحب، فالنظام الإسلامي أتاح للبعض أن يزرعوا تلك الأراضي ويحيوها لصالح الدولة والمجتمع الإسلامي، وقد يعطون صك تملك خاصاً لتملكهم هذه الأراضي، ففي هذه الحالة يسمى الإقطاع بإقطاع التملك، وهو يختلف في منهجيته وأهدافه عن إقطاع الاستغلال، وهو المنتشر، وهو ما ينبثق منه النوعين السابقين آنفاً.

فأما إقطاع الاستغلال فهو الإقطاع العسكري، والذي انتشر انتشار النار في الهشيم في البلدان الإسلامية، خاصة مع دخول الجند الترك إلى الأراضي الإسلامية، وتملكهم زمام الأمور - كما سيتبين بعد قليل، فالإقطاع العسكري بالأساس كَوْن طبقة عسكرية من نوع خاص، فيعتمد هذا الإقطاع على استغلال الأراضي بمدد معينة يحددها الحاكم للشخص الذي منح الإقطاع، علماً أن

^(١) الرازي، مختار الصحاح، ص ٢٢٧.

^(٢) مصعب حمادي الزبيدي، نظام الإقطاع العسكري نشأته وتطوره من العصر السلجوقي حتى العصر المملوكي، مجلة كلية التربية، مجلد ١١، العدد ٣، الموصل، ٢٠١١ م، ص ٣٣٩.

^(٣) إبراهيم القادر بوتشيش، أثر الإقطاع في تاريخ الأندلس السياسي في منتصف القرن الثالث الهجري حتى ظهور الخلافة، منشورات عكاظ، الرباط، ب ت، ص ٤٨.

^(٤) مازن صباح الأعرجي، الإقطاع العسكري وأثره على الأوضاع الاقتصادية في العراق بالعصر السلجوقي، كلية التربية، الجامعة المستنصرية، بغداد، العراق، ص ٥.

يؤدي خراج تلك الأراضي إلى الدولة، علأن يؤدي الإلتزامات العسكرية الواجبة عليه في أوقات الحرب، وفي السلم أيضًا إذا احتاج الحاكم^(١).

وقد حدد البعض مدة دنيا في هذا الإقطاع بسنة كاملة، لا يجوز للحاكم استرجاع الإقطاع، أو عند موت الشخص الذي منح هذا الإقطاع، أو ما يحدده الحاكم في ذلك^(٢).

أما عن تعريف الفقهاء للإقطاع، فقد كان مختلفًا فيه، حيث تعددت التعاريف والمفاهيم الفقهية حسب آراء الفقهاء أنفسهم، حيث حصرت بعض كتب الفقه بجواز الإقطاع على الفقير من المسلمين، أو من يتوافر به العلم أو الشجاعة، ومنهم من زاد على هذه الخصال شرط القرية من الرسول - صلى الله عليه وسلم، ومنهم من تحدث بجواز إقطاع الإمام أو الحاكم جزءًا من الأرض دون إبداء السبب أو وجوب الإقطاع من الأرض الموات^(٣).

لكن هناك من يشير إلى أن الإقطاع العسكري أصبح له فقهاء منظرين له كابن جماعة، الذي أعطى مفهومًا سياسيًا بوجود إقطاع الأراضي الزراعية للعسكر والجند بديلًا عن الرواتب^(٤). كما نجد أن الفقيه أبي يعلى يضيف إلى مفاهيم الإقطاع، إقطاع التملك وإقطاع الاستغلال^(٥)، أما قدامة بن جعفر فهو يشترط بتحديد الحاكم الأراضي المقطعة للجند أو غير ذلك، وهذه الأراضي لن تكون مشاعًا في تلك الحالة، فيجب من توافر بعض الشروط في الأراضي التي يجوز الإقطاع فيها^(٦).

وهكذا نجد أن المفاهيم الفقهية اختلفت طبقًا للظروف والأزمنة التي حدثت فيها، لكنها تتفق على وجوب الإقطاع وليس تحريمه، وهذا يدل على تأصل الإقطاع في البلدان الإسلامية، إما

(١) الأعرجي، الإقطاع العسكري، ص ٥.

(٢) الزيايدي، الإقطاع من العصر السلجوقي، ص ٣٤٢.

(٣) نفس المرجع السابق، ص ٣٤٣.

(٤) يقول ابن جماعة الشافعي: يجوز للسلطان أن يقطعه لمن يحييه ويعمره من الأجناد وغيرهم فيملكه المقطع فذلك ملك غيره فإذا أحياه فيملكه ملكًا مستقرًا كسائر الأملاك؛ ابن جماعة الشافعي الحموي، نصوص في الإقطاع، المكتبة الشاملة، ب ت، ص ٣١٣ و ٣١٤.

(٥) أبي يعلى محمد بن الحسين الفراء الحنبلي، الأحكام السلطانية، تحقيق محمد حامد الفقي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ٢٠٠٠ م، ص ٢٢٧ وما يليها.

(٦) حيث كانت تلك الشروط مثل الاستغلال وعدم التملك وعدم التوريث فيها وكان ذلك بخلاف الإقطاع في الغرب الأوربي؛ انظر إبراهيم علي طرخان، النظم الإقطاعية في الشرق الأوسط في العصور الوسطى، دار الكتب العربي للطباعة والنشر، القاهرة، ١٣٨٨ هـ / ١٩٦٨، ص ٢٢.

لمصلحة فقهية من ضرورة العمران في هذه البلدان، كاستصلاح الأرض الموات وغيرها، أو لمصلحة سياسية كمقدمة للإقطاع العسكري أو المدني كما سنرى

ثانياً: نشأة وأثر الإقطاع في البلدان الإسلامية:

بالرغم من احتدام الجدل بين الدارسين والباحثين العرب والمستشرقين حول وضعية وجود الإقطاع في البلدان الإسلامية، إلا أن مظاهر وجود هذا الإقطاع كانت جلية، بينما كان النقاش والجدال - والذي لا ريب لن نعرضه هنا - يتعرض لمقارنة بين الإقطاع الإسلامي والأوروبي في العصور الوسطى، ومدى التشابه في الناحية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وخلصت النتائج إلى وجود الإقطاع وتأثرت الناحية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية - بلا شك - بهذه النتائج، وهو ما يهم الباحث في نقطتين هنا، هو وجود الإقطاع بالفعل، وهو ما عني به الباحث، والثانية هي تأثيراته العميقة على النواحي المدنية في الحضارة الإسلامية، وهو ما سنعرضه في اختصار يليق بالمبحث.

وبالتالي سنعرض تاريخ النشأة في البلدان الإسلامية وتطوره وأثره على الناحية السياسية والاقتصادية والاجتماعية بالتوازي، وهذا بشكل عام، ثم سنسلط الضوء على العراق في النقطة التالية.

ففي عموم البلدان الإسلامية، ظهر الإقطاع في البلدان التي كانت تفقر إلى المعادن المهمة كالحديد والذهب والفضة وغيرها، مما قد يؤدي إلى ازدهار الصناعة، وبالتالي التجارة، فلم يتبق إلا الزراعة التي ازدهرت بشكل مطرد على مدار القرون التالية للفتوح الإسلامية^(١)، وهذا ما نجده في العراق وإيران والشام ومصر انتهاءً بالأندلس في أقصى الغرب، فشهدت تلك البلدان إقطاعات الجند والأراضي السلطانية التي تتبع السلطان أو الحاكم مباشرة، هذا إلى جانب نظام البستنة ووجود البساتين التي كان يمتلكها كبار الأعيان والتجار وغيرهم^(٢).

ويرجع الدكتور محمود إسماعيل الإقطاع في البلدان الإسلامية إلى الأزمة المالية التي شهدتها القطاعات الاقتصادية الإسلامية، خاصة مع انهيار الخلافة العباسية سياسياً، وتحكم الجند الأتراك في مقدرات الأمور، فالعالم الإسلامي شهد انتكاسة "برجوازية" كما يسميها إسماعيل^(٣)، أو انتكاسة حضارية بسبب غزو الأتراك السلمي، ودخولهم إلى أروقة السياسة العراقية، وبالتالي

(١) محمود إسماعيل، سوسيولوجيا الفكر الإسلامي، ج ٢، ص ٢٦.

(٢) نفس المرجع السابق، ص ٢٧.

(٣) محمود إسماعيل، سوسيولوجيا الفكر الإسلامي، ج ٢، ص ٢٧، ٢٨.

إلى مصر والشام وباقي البلدان الإسلامية في الشرق، أو الأزمة السياسية التي شهدتها الغرب مع انهيار الخلافتين الفاطمية في المغرب، أو الأموية في الأندلس.

لكن سبق كل هذه انهيارات السياسة والاقتصادية والسياسية وجود الإقطاع لفترة مبكرة في البلدان الإسلامية بعد الفتوح، أو بأدق الأحوال منذ عهد عثمان بن عفان الخليفة الراشد الثالث، فقد كان عمر بن الخطاب يحرم على المسلمين امتلاك الأراضي، لكن عهد عثمان شهد الملكيات الزراعية للعرب ومنافستهم لأصحاب الأرض الأصليين، مما شكّل بذرة الإقطاع الإسلامي^(١).

وقد كبرت تلك البذرة في عهد الأمويين الذين سيطروا على الأراضي الزراعية لصالحهم، فعبد الملك بن مروان كان من كبار الخلفاء الذين أقطعوا الأراضي، وقد تكونت طبقة من كبار الملاك والإقطاعيين أمثال مسلمة بن عبد الملك وآل المهالبة، وقد استمرت الإقطاعات تكبر وتتمو حتى نهاية الدولة الأموية^(٢)، ولم تفلح جهود الخليفة عمر بن عبد العزيز - الذي كان يتبنى الإصلاح - في القضاء على الإقطاع، حيث ترسّخت جذوره مما يصعب اقتلاعه، بل هو نفسه اضطر إلى إقطاع الأراضي الثغرية بالأندلس كأراضي استغلال فقط، وذلك عندما أرسل للوالي الأندلسي السمع بن مالك الخولاني رسالة بهذا المعنى.

مع بداية الدولة العباسية آلت الأوضاع الإقطاعية من الدولة الأموية للدولة الجديدة، واستمرت الإقطاعات تزداد وتتمو، حيث استولى الخلفاء على الأراضي، وظهر نظام الإلجاء^(٣)، وذلك بسبب خوف صغار الملاك من المصادرات، فدمجوا أراضيهم في أراضي كبار الملاك، ومن هنا ظهرت وضعية جديدة، وهي حيازات الإقطاعات الكبيرة، والتي ترسّخت أكثر في العصر العباسي الثاني.

وكان نظام الإلجاء قد تطور بشكل سريع مع دخول الترك أروقة الإقطاع، فالطبقة العسكرية الجديدة أصبحت طبقة إقطاعية، ولذلك انتقل نظام الإلجاء من الصفة المدنية إلى الصفة العسكرية، وكانت هذه بداية سيطرة الإقطاع العسكري على المجتمع الإسلامي.

وانتقلت العدوى للغرب الإسلامي، فالدولة الأغلبية ظهر فيها الإقطاع بشكل جلي، فالإقطاعات العسكرية انتشرت في أرجاء الدولة الأغلبية، حيث شكّل الجيش والطبقة العسكرية التي كان لها

(١) بوتشيش، أثر الإقطاع في الأندلس، ص ٤٥.

(٢) نفس المرجع السابق، ص ٤٦.

(٣) نظام الإلجاء: هو نظام متعارف عليه بين صغار ملاك الأراضي الزراعية، حيث تنازلوا طوعية عن أراضيهم لتكون في حماية الأمراء والسلطين وأصحاب النفوذ، وذلك مقابل دفع جزء من الحاصل إلى الحامي؛ انظر الدوري، تاريخ العراق الاقتصادي، ص ٥٥.

دور كبير في تسيير أمور الدولة، وكان الأمير الأغلبي يعتمد عليهم بشكل كبير، ولذلك كانت الإقطاعات العسكرية الكبيرة في يدهم^(١).

وهذه نتيجة نخرج منها بأن الإقطاع العسكري كان مرتبطاً طردياً مع دور الطبقة العسكرية في الدولة، والسيطرة العسكرية يكون من مظاهرها الإقطاعات العسكرية بلا شك.

لم تكن الدولة الأغلبية بدعاً عن الدول المستقلة عن الخلافة العباسية، فهي تدور في فلكها في النهاية وما يسري في دار الخلافة كان يسري في الدولة الأغلبية، لكن الغريب هو انتقال العدوي للدول المغربية الأخرى، والتي استقلت نهائياً عن الخلافة، بل وكوّنت عداوات كبيرة معها، كالدولة الأدرسية في المغرب الأقصى، حيث استولى كبار الموظفين والخدم الذين كانوا يخدمون الأسرة الأدرسية على الأراضي الزراعية وكونوا طبقة إقطاعية لا يستهان بها، ومن هنا انتقلت إلى الأندلس أيضاً^(٢).

ففي الأندلس بدأ الإقطاع بشكل واسع في عهد الدولة الأموية، حيث شكلت الإقطاعات ركيزة أساسية في عصر الولاة، ولم يفلح عبد الرحمن الداخل في الحد منها، لكنه قننها بشكل جيد فيما يعرف بأراضي المستخلصات، وهي أراضٍ تؤجر إلى المزارعين كي يزرعوها مقابل أموال يؤدونها إلى الحكومة، ومع انتشار هذه الظاهرة أثناء حكم الأمويين أصبح هناك منصب مستحدث يسمى بصاحب الضياع^(٣).

ومع مرور الوقت تحولت الإقطاعات للجند الشامي والبربري والأندلسي وأصبح إقطاعاً عسكرياً مثله مثل الإقطاع العسكري في كل البلدان الإسلامية.

هذا عن الإقطاع ونشأته بصفة عامة والمتمثل في الملكيات الزراعية، لكن الإقطاع العسكري بدأ في اللحظة التي سيطر فيها العسكر على مقدرات الخلافة العباسية، فسامراء نفسها وهي مدينة الجند الترك في عهد المعتصم والمتوكل كانت إقطاعاً خاصاً بهم، وأصبحت مصر والشام منذ عهد الدولة الطولونية والإخشيدية دول إقطاعية، حيث تحكم الإقطاع فيها بشكل كبير سياسياً واقتصادياً، فتعتمد حكام تلك الدول وهو من العسكر الترك إلى إعطاء إقطاعات عسكرية من

(١) إسماعيل، سيسولوجيا، ج ٢، ص ٣٠.

(٢) بوتشيش، الإقطاع في الأندلس، ص ٤٧.

(٣) المرجع السابق، ص ٨٠.

الأراضي الزراعية للجند الترك الذين يعملون في خدمتهم، ومن هنا نشأت أملاك إقطاعية تعطى للجند نظير خدمتهم وبدلاً عن الرواتب أيضاً^(١).

أما عن الإقطاع المدني فنشأ بالتوازي مع العسكري، فأقطاع الفقهاء والعلماء ظهر في الغرب الإسلامي، وظهر إقطاع الوزراء والكتاب في مصر والشام وكانت من أشهر الأسر التي تولت إقطاعاً نظير خدمتهم الأسرة الماذرائية في مصر والشام^(٢)، وأيضاً إقطاع التجار الكبار، فالديون التي كبلها التجار على السلاطين والخلفاء وأجهزة الدولة المختلفة كانت السبب في إقطاع التجار، فعندما عجزت الدولة عن دفع المرتبات للجيش وللموظفين اقتضت من كبار الأعيان والتجار، وعندما عجزت عن السداد أعطت الأراضي الزراعية إقطاعاً لهم.

هذه الوضعية لحيازة الأراضي الزراعية جعلت من العسكر والتجار ومن يسير في ركابهم لهم الكلمة العليا في الناحية الاقتصادية وفي الناحية الاجتماعية أيضاً، فنظام التضمين وجباية الخراج على الأرض الزراعية آل إلى العسكر والجند وغيرهم من كبار الموظفين، فطغت الأملاك الزراعية الإقطاعية الكبيرة على الحيازات الصغيرة^(٣).

لذلك ظهر من يساعد العسكر على هذا الإقطاع، فديوان القطع الذي نشأت في الأندلس والذي تحدث عنه ابن حيان، كان موجوداً في تلك الفترة كي ينظم الإقطاعات العسكرية والمدنية فأصبحت من الكثرة حتى أصبح لهم ديوان وموظفون وجيش جرار يحافظ على تلك المصالح وينظمها^(٤)، بل أصبحت الإقطاعات متوارثة في كثير من البلدان، وهو ما يسمى إقطاع الرقبة، وبذلك كانت له آثاره الاجتماعية بلا شك على المجتمع الإسلامي.

ولم يكن الإقطاع المدني مقتصر على الموظفين أو التجار أو الأعيان فقط، فقد كان الفقهاء والعلماء خاصة في دول الغرب الإسلامي نصيب من الإقطاعات الزراعية، وهو ما يسمى بإقطاع أهل الدرايع^(٥)، ولقد كان إقطاعاً كبيراً مما يمثل مكانة الفقهاء والعلماء في المجتمع لدرجة مزاحمة باقي الطبقات على الإقطاع.

(١) محمود إسماعيل، سبولوجيا، ج ٢، ص ٢٩.

(٢) نفس المرجع السابق، ص ٣٤.

(٣) الدوري، تاريخ العراق الاقتصادي، ص ٤٧.

(٤) ابن حيان، المقتبس من أنباء أهل الأندلس، نشر وتحقيق م أنطونيا، باريس، ١٩٣٧م، ص ١٦٠.

(٥) إسماعيل، سبولوجيا، ج ٢، ص ٢٧.

هذه كانت نبذة مختصرة عن الإقطاع نشأته في الشرق والغرب الإسلامي، ويتبقى للباحث أن يعرض الآثار السياسية والاجتماعية والاقتصادية في البلدان الإسلامية كنظرة عامة قبل الدخول إلى النظرة التفصيلية للإقطاع في العراق.

كانت الآثار السياسية عميقة بسبب الإقطاع، فالسياسة والإقطاع متوازيين، فالطبقة العسكرية المتحكمة في الإقطاع، والتي يطلق عليها الدكتور إسماعيل "عسكريتاريا"، كانت طبقة متحكمة سياسياً في الدولة العباسية، وهو ما عرضناه في التمهيد لهذه الدراسة^(١)، وما سوف نتعرض له في النقطة البحثية التالية، وكانت هذه الطبقة قد تحكمت بشكل مباشر في الولايات الإسلامية مثل مصر والشام وولايات المشرق الإسلامي والمغرب الأدنى، وشكلت هذه الطبقة كحكام وإقطاعيين في نفس الوقت فأحمد بن طولون مؤسس الدولة الطولونية ذهب لمصر كإقطاع له، صحيح أن المنصب كان يسمى إقطاعاً، إلا أنه تعامل مع مصر كإقطاع، حتى أن المدينة العاصمة التي بناها كانت تسمى القطائع حيث أقطع جنده وقواده قطعاً متجاورة من الأرض كإقطاع رقبة وليس استغلاً فقط^(٢).

انتشر الإقطاع على يد هؤلاء القواد ليس في مصر فقط بل في الشام أيضاً، وليس فقط في الدولة الطولونية بل في الإخشيدية، وليس في الشرق فقط بل في الغرب، فدور الخدم والحشم كان كبيراً في دويلات المغرب الإسلامي، ودور الجند في الدولة الأموية سواء في طور الإمارة والخلافة كان أكبر، وما نهايات الخلافة في قرطبة بأقل مثال على ذلك حيث تحولت الأندلس إلى دويلات لطوائف من القادة والأعيان وكبار الأسر والجند الذين كانوا إقطاعيين بشكل أو بآخر^(٣).

إن الإقطاع كان من أسباب انهيار البلدان الإسلامية من الداخل، فالإمبراطورية أصابها الضعف بسبب العسكر التركي، أما الغرب حيث المغرب والأندلس فلقد شهد تناقص من أطرافه وضعفت

(١) ذكر الباحث في التمهيد الخاص بالدراسة بشرح هذا المصطلح.

(٢) يذكر البلوي عن مدينة القطائع: قام ابن طولون باستكثار العبيد والرجال فبنى مدينة له ولرجالها وجعل كل قطعة تسكنها قبيلة من القبائل مثل قطيعة الروم والفراشين والقواد، وقد بنى فيها المساجد والطواحين والأسواق كسوق العيارين والبزازين؛ (البلوي)، أبي محمد عبد الله بن محمد المدني، سيرة أحمد بن طولون، تحقيق محمد علي كرد، الهيئة العامة لقصور الثقافة، القاهرة، ٢٠٠٣م، ص ٥٢ و ٥٣ و ٥٤؛ وأيضاً انظر عبد الرحمن زكي، الفسطاط وضاحيتها العسكر والقطائع الدار المصرية للتأليف والترجمة، القاهرة، ١٩٦٦، ص ٨٦ و ٨٧.

(٣) كمثال على ذلك عائلات بني جهور وبني الأفطس، وبني عباد الذين سيطروا على أهم مدن الأندلس وكانوا من عائلات كبيرة إقطاعية متنفذة أيام الأمويين، انظر محمد عبد الله عنان، دولة الإسلام في الأندلس (دويلات الطوائف)، مطبعة الخانجي، الطبعة الرابعة، ١٩٩٧م، القاهرة، ص ٣٢، ٨٢.

كياناته السياسية أمام الخطر الصليبي، فانهيار الدول السياسية الإسلامية في العصور الوسطى بشكل رئيس في وجهة نظر بعض المؤرخين، وهو ما يتبناه الباحث أيضًا، يرجع إلى عاملين أساسيين؛ أحدهما خارجي في التكتل الأوربي الصليبي الذي انقض على الدولة الإسلامية الكبيرة، وضربها في أطرافها أولًا، ثم طعنها في قلبها أيام الحروب الصليبية، أما الثاني فكان الإقطاع العسكري وطبقة العسكرتاريا التي تحكمت في مقدرات الأمور كان العامل الحاسم في تغير وجه الحضارة الإسلامية برمتها، وكان السبب الداخلي الرئيس في انحدار الفكر الإسلامي، ومن ثم ركود الحضارة، وكان الإقطاع حجر زاوية في هذا العامل الحاسم.

أما عن الآثار الاقتصادية فكانت كبيرة وعميقة في سلبيتها علاقتصادات البلدان الإسلامية شرقًا وغربًا، فالزراعة شهدت انهيارًا كاملاً، فالعسكر الذين سيطروا على الإقطاعات العسكرية لم يكن عملهم الزراعة بطبيعة الحال، وبشهادة مسكويه خير من تحدث عن الإقطاع في الشرق الإسلامي؛ حيث قال: "فسدت المشارب وبطلت المصالح، لأن المقطعين بقوا من غير تفتيش، ومن غير إشراف على احتراس من الخراب"^(١)، وهذا دليل دامغ على ترك العسكر فرصة للخراب ينهش في القطاع الزراعي.

أما حال المزارعين فقد كان سيئًا، فقد كانوا يعيشون تحت رحمة من يتحكم في إقطاعاتهم، فهربوا تاركين الأراضي للخراب، فقد كان الوكلاء الذين يتحكموا في الإقطاعات الكبيرة يعاملون الفلاحين معاملة سيئة، فكان كل همهم هو الاستيلاء على الجباية والخراج وهو ما أثر في الزراعة وأحوال المزارعين بشكل عام^(٢).

ولم يكن الشرق الإسلامي بخير حال من الغرب، حيث نجد في تفاصيل بعض المصادر المغربية عن المجاعات التي اجتاحت البلدان المغربية جراء تدهور الزراعة وقلة المحاصيل الزراعية وخراب الأراضي الذي كان سببًا فيه بشكل رئيسي شغب العسكر والجند على الإمارات المغربية بسبب اختلال الإقطاعات^(٣).

وبسبب تحول الإقطاع إلى فلسفة حكم أكثر منها شيء عارض، ومقتصر على الأراضي الزراعية، أضحت الصناعة هي الأخرى متدهورة بسبب سياسات الحكام الذين احتكروا المعادن اللازمة للصناعة لصالحهم، كما لم توجد سياسة واضحة لبناء مصانع كبيرة تتبنى صناعات

(١) مسكويه، تجارب الأمم، ج ٥، ص ٢٨٢.

(٢) الدوري، تاريخ العراق الاقتصادي، ص ٦٤.

(٣) بوتشيش، الإقطاع في الاندلس، ص ٤٧.

كثيرة، صحيح أن هناك استثناءات، وشهدت الصناعة الإسلامية ازدهارًا كبيرًا في ربوع الدول الإسلامية، إلا أن الصناعة لم تشهد ازدهارًا إلا في الصناعات التي تحتاجها الدولة، وهو ما يسمى بالصناعات الكمالية كصناعة الملابس والعطور والأسلحة وغيرها^(١).

لكن الإقطاع حد من نشاط الأسواق وأثر بالسلب على بعض الصناعات، وهو ما نراه مما تعرضت إليه أسواق بغداد، والتي سيتناولها الباحث لاحقًا، وهجرة بعض الصناع الأندلسيين إلى دول الشرق الإسلامي بسبب الاضطرابات التي شهدتها الأندلس^(٢).

نفس الشيء ينسحب على التجارة، فالحروب الداخلية بين الأمراء الإقطاعيين إذا جاز للباحث التعبير كانت السبب في إغلاق الأسواق والطرق التجارية الداخلية والخارجية، كما نجد أن الفوضى السياسية الناتجة عن سياسة الإقطاع كانت السبب في تفشي وانتشار اللصوصية وقطع الطرق.

وهناك أيضًا سياسة المصادرات والغرامات التي فرضت على كبار التجار من العسكر، وكانت سببًا في ركود التجارة وكسادها، فقد عانت أسواق بغداد وأصفهان والموصل وحلب ومصر من هذه الغلبة العسكرية عليها، وشكلت المصادرات سببًا في انهيار التجارة في بعض الأوقات، وأيضًا في الغرب مثل أسواق القيروان الذي تعرض للنهب والمصادرة وغلبة العسكر والفقهاء المالكية الذين تسلطوا على التجار الذميين أحيانًا^(٣).

أثر ذلك علانخفاض قيمة العملة شرقًا وغربًا بسبب كساد التجارة، وتدلل المصادر على ذلك من فقدان قيمة الذهب والفضة على السواء لقلّة التجارة، ومن أشهر ما تعرضت منه العملة الدينار الأغلب وهو ما أدى إلى ثورة محلية تسمى بثورة الدراهم^(٤).

كما شهدت مصر الإخشيدية تناقصًا كبيرًا في قيمة عملتها بسبب التلاعب الحكومي فيها لسد النقص والعجز خاصة في أواخر عهد الدولة الإخشيدية، كما عانى أهل فاس من تزيف العملة أيضًا^(٥).

(١) إسماعيل، سيسولوجيا، ج ٢، ص ٤٠.

(٢) هاجر أهل الربض بقرطبة بعدما فشلت ما يسمى بثورة الربض ضد الأمير الحكم بن هشام الأموي، وذلك في عام ٢٠٢ هـ، محمد عبد الله عنان، دولة الإسلام في الأندلس، ج ١، مكتبة الخانجي، القاهرة، ص ٢٤٥.

(٣) إسماعيل، سيسولوجيا، ج ٢، ص ٤٥.

(٤) عن ثورة الدراهم ونقص قيمة النقود الأغلبية؛ محمد الطالبي، الدولة الأغلبية، تعريب المنجي الصيادي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٩٩٧م، ص ٣١٤.

(٥) إسماعيل، المرجع السابق، ص ٤٩.

ثالثاً: الإقطاع في العراق قبل العهدين البويهى والسلجوقي:

كانت العراق بلا ريب جزءاً من البلدان الإسلامية، بل كانت القلب من العالم الإسلامي الكبير، بحكم أنها دار الخلافة ووسط دار الإسلام الممتد بين حدود الصين شرقاً والأندلس غرباً، وقد تأثرت العراق كغيرها من البلدان بظهور الإقطاع وشيوعه بين أنظمة الحكم، بل لن أخطئ عندما أقول أن ما صار في العراق من بدء ظهور الإقطاع كفكرة سياسية واقتصادية ترتب عليه أمور أخري على باقي البلدان الإسلامية.

بدأ الإقطاع في العراق بدخول الجند الأتراك إلى الخلافة العباسية أيام عهد الخليفة المعتصم بالله، وقد وصل الأمر إلى التسلط العسكري التركي على خلفاء المعتصم، فرويذاً رويذاً أصبح الأتراك متحكمين في كل مقدرات الخلافة، بل وصل الأمر أن أصبحت سامراء المدينة المنافسة لبغداد دار الخلافة، وكانت سامراء مدينة عسكرية إقطاعية كبيرة، يعيش فيها القواد الترك والجنود، وكانت المصنع الذي تصنع فيه القرارات المصيرية للخلافة العباسية آنذاك.

لم تكن سامراء فقط مظهر من مظاهر الإقطاع سياسياً واقتصادياً، بل إن التسلط العسكري كان سبباً في الإقطاع الزراعي العسكري، ففراغ الخزانة الخليفة من الأموال نتيجة التدهور السياسي والاقتصادي كان السبب في توزيع الأراضي الزراعية على القواد الأتراك، ومن ثم أصبحت الأراضي وراثية بما يسمى إقطاع الرقبة، وأصبحت في هذه الحالة بديلاً عن الراتب أو العطاء المالي في العصور السابقة^(١).

المظهر الآخر للإقطاع في العراق هو ما ترتب عليه في البلدان الإسلامية التابعة للخلافة آنذاك وهي ظاهرة الاستقلال، فنرى أن مصر والشام أصبحت تحت قيادة مستقلة وهي الدولة الطولونية أو الإخشيدية أو دول المشرق الإسلامي المستقلة أو الدول الأغلبية في المغرب الأدنى، كل هذه الدول المستقلة كانت دول نابعة من سياسة الإقطاع العسكري، حيث أقطع الخلفاء تلك البلاد التابعة للخلافة للقواد الترك أو القواد التابعين للخلافة شرقاً وغرباً، وكان ضعف الخلفاء أفرغ الخزانة واستنزف الأموال فنشأت ظاهرة الإقطاع، وظاهرة الإقطاع نشأت معها الدول المستقلة عن الخلافة.

وبشكل أكثر دقة، فإن الأراضي السلطانية التي كانت تتبع الخليفة مباشرة تم إقطاعها للقواد الترك بديلاً عن الرواتب والعطاءات، فأصبحت إقطاع استغلال أول الأمر، وشيئاً فشيئاً أصبحت

(١) الدوري، تاريخ العراق الاقتصادي، ص ٥٠، ٥١.

إقطاع تملك ووراثته، وبدأ الإقطاع بالأرض الزراعية، ثم شمل الإقطاع الولايات والمدن والكور التابعة للخليفة^(١).

وبشيء من التفصيل؛ فقد كانت الأراضي السلطانية هي الأراضي التي صادرها العباسيون من ابتداء دولتهم في العراق ثم توسعت بالتدريج من المصادرات التي تمت للأراضي التابعة لموظفين في الدولة سواء ماتوا دون عقب أو وريث أو تم فصلهم لأسباب مختلفة أو عن طريق الشراء، وكانت تلك الأراضي في عموم السواد في بغداد والكوفة والبصرة والبطيحة والموصل والأهواز وغيرها من المناطق العراقية، ويقسمها الدكتور الدوري إلى عدة أسماء مثل الأراضي المستحدثة أو المرتجعة أو الضياع الخاصة بالخلفاء أو الفراتية التي تطل على نهر الفرات مباشرة^(٢).

وقد تكونت شيئاً فشيئاً هيئات إدارية لتلك الأراضي السلطانية مثل ديوان الضياع الذي أنشئ في عهد الخليفة المقتدر بالله (٢٩٥هـ - ٣٢٠هـ / ٩٠٨م - ٩٣٢م)، وذلك لتنظيم تلك الضياع السلطانية^(٣).

ولقد كان تاريخ الإقطاع مبكراً عند بداية نفوذ الجند الأتراك في عهد الخليفة الواثق بالله، حيث أقطع الخليفة أراض إقطاعية لإيتاخ القائد التركي الشهير على نهير القاطول، كما أقطع بغا ووصيف إقطاعات في أصفهان والجل.

كما نجد أن بعض القادة العسكريين في المشرق الإسلامي وكانوا مستقلين شبه استقلال عن الخلافة العباسية، لكن الخلافة رأت استرضاءهم نظير الخدمة التي يقدمونها، أمثال محمد بن عبد الله بن طاهر الذي مُنح إقطاعات في طبرستان عام ٢٥٠هـ / ٨٦١م.

وفي عهد الخليفة المقتدر أيضاً شهدت الخلافة انهياراً سريعاً بسبب شغب الجند الأتراك، حتى وصل الأمر إلى اغتيال الخليفة ذاته على أيديهم، وقد كانت التدهور في تناقص سريع للضياع السلطانية لحساب توزيعها كإقطاعات وبيعها من أجل رواتبهم، ففي عام ٣١٧هـ / ٩٢٩م، اضطر الوزير ابن مقله تحت ضغط شغب الجند وإفلاس الخزينة الخلافة إلى بيع بعض الضياع السلطانية، واستمرت الأزمة المالية تلك إلى عام ٣١٩هـ / ٩٣١م^(٤)، حيث باع الوزير

(١) الدوري، تاريخ العراق الاقتصادي، ص ٥١.

(٢) المرجع السابق، ص ٥٢.

(٣) نفسه، ص ٥٠.

(٤) مسكويه، تجارب الأمم، ج ٥، ص ١٠٩.

الحسين ابن القاسم بعض الضياع السلطانية بمبلغ خمسمائة ألف دينار لتسديد مرتبات الموظفين والجند.

وهكذا بدأ التناقص في تلك الضياع السلطانية لصالح الإقطاع العسكري أو المدني، فقد كانت تلك الأراضي مباحة لصالح الإقطاعيين نظير تسديد بعض الجبايات أو الخراج عليها بنظامي الإلجاء أو الضمان.

وقد استمرت بلا شك تلك الأزمة المالية، خاصة مع الاضطرابات السياسية التي تسببت في مقتل الخليفة المقتدر وتولي الخليفة القاهر عام ٣٢٠هـ / ٩٣٢م، فقد بيعت بعض الأراضي التابعة للخلافة في عهده لنفس الأسباب، وهو شغب الجند للحصول على المرتبات أو إفلاس الخزينة. وقد باع أبو العباس النوبختي مفوضاً من الخليفة القاهر بعض الأراضي، كما باع ابن مقلّة أراضٍ سلطانية جزاء مليونين وأربعمئة ألف دينار تدخل إلى الخزينة، وقد استمرت هذه الأزمات ومعها بالتوازي بيع الضياع السلطانية، حتى بعد خلع القاهر عام ٣٢٢هـ / ٩٣٣م، وحتى دخول البويهيين بغداد^(١).

أما عن الأراضي الإقطاعية والتي زادت في تلك السنوات على حساب الأراضي السلطانية، فقد قسمها الباحثون إلى عدة أقسام أشهرها الإقطاعات المدنية التي كانت تمنح للوزراء أو كبار الموظفين على قيامهم بخدمة الدولة، والإقطاعات العسكرية وهي التي كانت تعطي للجند وكبار القادة في الجيش وحرس الخلافة وذلك عوضاً عن مرتباتهم، هذا إلى جانب بعض الإقطاعات الخاصة التي كانت تمنح للشعراء والمغنيين وما شابه نظير ترفيهم عن الخليفة والقادة، وضياع وإقطاعات الخليفة وعائلته من آل العباس^(٢).

وقد وجد في هذا العصر بعض الأنظمة الضرائبية والتي سنتحدث عنها تفصيلاً في المبحث الثاني، مثل نظام الضمان، وهو أن يتولى قائد أو موظف كبير أو تاجر أو غير ذلك الضمان على منطقة من مناطق السواد بمساعدة الحكومة، حيث يجبي الخراج والضرائب ويؤديه لخزانة الدولة، ولقد تولى الضمان بعض القادة العسكريين أمثال ابن رائق وبجكم والبريدي^(٣).

لكن هناك من ملاحظة جديرة بالاهتمام، ألا وهي أن الإقطاع المدني كان الأكثر انتشاراً من الإقطاع العسكري في ذلك العصر، وهذا نقيض العصر التالي الذي سنتناوله بالتفصيل في

(١) نفسه، ص ١١٤.

(٢) الدوري، تاريخ العراق الاقتصادي، ص ٥١.

(٣) نفسه، ص ٥١.

السطور القليلة القادمة، وهو العصر البويهي الذي انتشر فيه الإقطاع العسكري بشكل كبير جداً، مما كان له آثاره العميقة على الاقتصاد العراقي ومن ثم ظهور المحن والأزمات. وقبل نهاية هذه النقطة البحثية يجب أن نقول إن السياسة الزراعية لهذا العصر لم تكن سيئة في معظمها فجهود بعض الخلفاء المعتضد العباسي أو بعض الوزراء أمثال علي بن عيسى كانت ماثلة للعيان، حيث كانت إصلاحات زراعية جيدة شملت ازدهار الري ونظمه في عموم العراق، والاهتمام بتنظيم الزراعة وعمل تقويم زراعي جيد، والاهتمام ببناء السدود والجسور وتطهير الترع والاهتمام بأحوال القرى والفلاحين^(١)، فلم تكن للإقطاع آثار سلبية قوية في هذا العصر بل كانت مقدمة سيئة لما بعد ذلك.

صحيح أن هذه الإصلاحات ذهبت إدراج الرياح في فترة إمرة الأمراء، حيث الحروب الداخلية والصراعات السياسية، والتي تسببت في شلل كامل للقطاعات الاقتصادية العراقية، والتي انتهت عند دخول البويهيين إلى العراق لتبدأ فترة جديدة سياسياً واقتصادياً قوامها التسلط العسكري على الخلافة العباسية.

رابعاً: الإقطاع في العراق خلال العهد البويهي والسلجوقي:

مع دخول البويهيين إلى بغداد في عام ٣٣٤هـ / ٩٤٥م، بدأ الإقطاع مرحلة جديدة، حيث انتقلت الأراضي الزراعية من أيدي الخلفاء العباسيين إلى الأمراء البويهيين، فأصبح الشخص القاطع ليس الخليفة فقط، بل أيضاً الأمير البويهي^(٢)، بل سبق الأمير البويهي بحكم القوة العسكرية على الخليفة العباسي الذي لا يملك من أمره شيئاً.

وقد تميزت تلك الفترة بأنه لا جديد من حيث منهجية الإقطاع، فاستمر الإقطاع على حاله من حيث تقسيمه إلى إقطاع التملك والذي يعطى للشخص ليكون وراثته لعقبه من بعده، على أن يدفع لخزينة الدولة العشر من الخراج، وإقطاع الاستغلال وهو أن يعطى للعسكريين مقابل رواتبهم النقدية على ألا يورث لعقبه مقابل أن يدفع للحكومة مبلغاً من المال^(٣)، وفي الغالب لم يكن

(١) يذكر مسكويه في أكثر من موضع في الجزء الخامس من كتابه في حوادث سنة ٣١٥هـ عن إصلاحات علي بن عيسى وزير المقتدر، وقد كان من أنجح الوزراء في تلك الفترة وقام بإصلاحات مالية وزراعية كبيرة ساهمت في إنعاش مالية واقتصاديات الخزانة العباسية المتدهورة؛ مسكويه، تجارب الأمم، ج ٥، ص ٨٥ وما يليها.

(٢) هناك خلاف بين عدد من المؤرخين حول إقطاع البويهيين للجند أو تبنيهم السياسة الإقطاعية، ومن أبرز الخلافات بين الدكتور الدوري والدكتور محمود إسماعيل فيرى الدوري أن البويهيين كانوا قد تسببوا في إدخال الإقطاع العسكري إلى العراق، بينما يرى إسماعيل أن البويهيين قاموا بالقضاء على الإقطاع في العصر السابق.

(٣) حسن منيمنة، تاريخ الدولة البويهية، ص ٣٤٢.

الجنود يدفعون شيئاً من جيوبهم، بل كان المزارعون والفلاحون هم من يدفعون من قوتهم ومن عرقهم.

وقد ظلت التصنيفات الأربعة السابقة والتي صنفها الدكتور الدوري في العصر العباسي الثاني للإقطاع، مستمر إلى العصر البويهي، فقد قسم الدوري الإقطاع إلى مدني وعسكري وخاص، وإقطاعات للخليفة، وقد استمرت تلك التصنيفات على أية حال في هذا العصر البويهي. وسنتحدث في ثنايا السرد العام الذي سنقدمه في السطور القادمة:

في أول الأمر عند دخول معز الدولة البويهي إلى بغداد، أصبح الرجل القاطع الثاني بعد الخليفة، فله الحق أن يقطع من يشاء من الموظفين أو القادة العسكريين^(١)، لكن بمرور الوقت وعند تثبيت قدم الدولة البويهية في على العراق، أصبح القاطع الأول، وهو من يتحكم بالأراضي الزراعية، بل وصل الأمر أن يقطع الخليفة ذاته، حيث أقطع معز الدولة أرضاً للخليفة ومن إيرادها يعيش^(٢)، بل نصب كاتب خاص لهذه الأرض كي يخدم الإقطاع، وكان هذا الإقطاع يدخل في تصنيف الإقطاع المدني، وكان الخليفة أصبح موظفًا عند الأمير البويهي، وهذا علانية حال من مظاهر التسلط العسكري البويهي الذي استمر حتى نهاية تلك الدولة.

كان البويهيون ينظرون إلى الأرض الزراعية نظرة قبلية^(٣)، أو نظرة المتغلب على الأرض، وهو خارج عن المفهوم الإسلامي السابق له، وهو المفهوم الذي جعل الإقطاع قانونيًا، حيث توزع الأراضي حسب الحاجة وحسب الخدمة، وترجع الأراضي بعضها بشكل أدق إلى الدولة، أما البويهيون فنظروا إلى الإقطاع نظرة مغايرة لتلك النظرة الإسلامية وبنوا فلسفتهم في الحكم على هذه النظرة المغايرة.

وقد عمل البويهيون على التوسع الإقطاعي كفلسفة في تعاملهم مع الجيش أو مع الإدارة المدنية، فقد شهد الإقطاع توسعًا كبيرًا في بداية عهد البويهيين، حيث أصبح البديل الطبيعي للعطاء والرواتب خاصة للجند في الجيش^(٤).

(١) الدوري، المرجع السابق، ص ٥١.

(٢) أقطع معز الدولة البويهي علي، الخليفة الطائع الذي جاء به إلى الخلافة بعد خلع المستكفي بالله، أراض بمقدار مائتي ألف دينار في السنة، وعين له كاتبًا للنظر في الأعمال تلك، وهو أبو الحسين علي بن محمد بن مقله؛ مسكويه، المصدر السابق، ص ٢٨٦.

(٣) منيمنة، الدولة البويهية، ص ٣٤٢.

(٤) نفسه، ص ٣٤٣.

ولقد كانت هناك أسباب اقتصادية جعلت من الإقطاع منهجاً للبويهيين، فقد استلم معز الدولة خزانة العراق وهي خاوية على عروشها، بل كانت تعاني من مجاعات وأزمات اقتصادية طاحنة جراء الفترة التي سبقت التدخل البويهي، وكان على معز الدولة أن يدبر الأمور سريعاً، فلم يجد ملجأً للعطاء سوى التوسع الإقطاعي، حيث أقطع قاداته وجنده أراضٍ كثيرة، هذا إلى جانب سبب منهجي في نظرة البويهيين التي شرحها الباحث آنفاً، وهي أن الإقطاع ضرورة لتسلطهم على العراق ومظهر جدي له.

توسع الإقطاع أكثر فأكثر في عهد خلفاء معز الدولة البويهي، حيث توسع البويهيون في إقطاع الأرض زمن عز الدين بختيار ابن معز الدولة، وأيضاً في عهد عضد الدولة البويهي، رغم قوة إدارته إلا أنه لجأ إلى الإقطاع، واستمر الإقطاع حتى شمل كل أراضي قرى بغداد - على سبيل المثال - خاصة في عهد جلال الدولة البويهي، وقد توسعت الإقطاعات العسكرية على حساب الإقطاعات المدنية وضياح الخلافة والضياح الخاصة، مما يدل على تفوق الطبقة العسكرية على ما سواها، وتحكمها في الأحوال الاقتصادية في العراق خلال ذلك العهد^(١).

أنشأ البويهيون نظاماً إدارياً ملحقاً بالجيش، أو بمعنى أدق ديواناً مختصاً بالإقطاعات العسكرية ملحقاً بديوان الجيش، وذلك بسبب أن هذه الإقطاعات كانت رواتب وعطاءات للقادة العسكريين ومادونهم من الرتب العسكرية، ولم تعترف الحكومة البويهية على أي حال بقانون خاص للإقطاع أو تنظيم العلاقة بين هؤلاء القادة والمزارعين^(٢).

توسع أيضاً نظام الإلجاء، لأن كبار الملاك والمزارعين كانوا يتجنبون التصادم مع القادة الديلم أو الأتراك في الجيش، فكانوا يلجأون لضم مزارعهم وأراضيهم لإقطاعات هؤلاء القادة حتى يرضوا عنهم، وهو ما يدل على سطوة هؤلاء على باقي الطبقات^(٣).

أما الأراضي المتبقية، فتوزعت إقطاعات مدنية بما يسمى إقطاع الدرايع؛ أي إقطاعات الموظفين والكتاب، وكان شبيهاً بالإقطاع العسكري، فكان لنفس السبب، وهو فراغ الخزينة وتعويض الموظفين بدلاً من الراتب أرضاً إقطاعية.

(١) الدوري، تاريخ العراق الاقتصادي، ص ٥١.

(٢) منيمنة، المرجع السابق، ٣٤٣.

(٣) يقول مسكويه في هذا الصدد: رقت أحوال التئاء أي الفلاحين، فمن بين هارب جال ومظلوم صابر لا ينصف وبين مستريح إلى تسليم ضيعته إلى المقطع ليأمن شره ويوافق؛ مسكويه، تجارب الأمم، ج ٥، ص ٢٨٢؛ انظر أيضاً؛ إبراهيم طرخان، النظم الإقطاعية، ص ٢٣.

لم يكن الحال بالجيد أو بالمختلف شمالاً حيث الحمدانيون، الذين سيطروا على مناطق الجزيرة، وكانت قاعدتها الموصل، فقد عمل الحمدانيون على احتكار الأراضي الزراعية لمصالحهم الخاصة، حيث كانوا يتشدّدون على الملاك لبيع أملاكهم وأراضيهم بأوكس الأثمان، لتكون الأرض تحت سيطرتهم، وهو ما عمل على انهيار القطاع الزراعي في بعض فترات حكم الحمدانيين بشهادة ابن حوقل الذي عاب على الحمدانيين سياستهم تلك^(١).

ولابد من ذكر نقطة أخيرة قبل الانتقال للحديث عن الإقطاع السلجوقي، وهي أن هناك اختلافاً في تفسير الإقطاع البويهّي، بين اثنين من كبار المؤرخين لهذه الفترة، وهو الدكتور الدوري والدكتور محمود إسماعيل، فالدوري يربأّن الإقطاع البويهّي كان مترسّخاً بشكل كبير، وأن الإقطاع العسكري خطأ خطوة كبيرة في عهدهم كمظهر من مظاهر التسلط العسكري على الخلافة العباسية، وهو ما أدبالي تدهور الزراعة والصناعة والتجارة، بالرغم من أن هذه المجالات شهدت انتعاشة خاصة في عهد عضد الدولة البويهّي أقوى حكام تلك الدولة^(٢).

بينما يرى الدكتور إسماعيل في سيسولوجيا الفكر الإسلامي، أن العصر البويهّي كان عصراً برجوازيّاً منفتحاً بعيداً عن سياسة الإقطاع، وقد استقى هذا الرأي من المستشرقين الذين تحدّثوا عن هذه الفترة، معتمدين بدورهم على ابن مسكويه في تجارب الأمم، والذي وضح أن الإقطاع البويهّي كان موجوداً في ثنايا نصوصه، لكنه كان هامشيّاً، حسب تفسير إسماعيل لهذا الأمر^(٣). كما يرى أن الإقطاع شمل ضياع الخليفة والأمراء السابقين فقط، وهو طبيعي بعد دخول البويهيين أن يستولوا على هذه الأرض ويتسلطوا عليها، ومن ثم يوزعونها على القادة والجند، وهو ما يؤكده ابن مسكويه على أية حال^(٤).

وبالرغم من تناقض هذين الرأيين وتشابك آراء أخرى معهما، إلا أن الباحث رأى أن يعرض الرأيين، تاركاً للأحداث أن توضح صحة الرأيين أو خلق رأي وسط، وهو ما يميل له الباحث،

(١) يقول ابن حوقل النصيبي في هذا الصدد: لم تزل الجزيرة كثيرة الثمار، رخصية الأسعار حتى انكب عليها بنو حمدان بضروب الظلم والعدوان ودقائق الجور والغشم، وتجديد كُلف لم يعرفوها ورسم نوابب ببيع الضياع والعقار؛ ابن حوقل، صورة الأرض، ص ١٩١.

(٢) ذكر الباحث في أكثر من موضع آراء الدكتور الدوري حول الإقطاع البويهّي وترسخه في العراق إبان حكمهم للخلافة العباسية حيث أقطع معز الدولة وخلفاؤه الكثير من الضياع لقادة الجيش والجند من الرتب المختلفة؛ الدوري، المرجع السابق، ص ٥١.

(٣) يرى الدكتور محمود إسماعيل أن البويهيين كانوا من ضمن فترة يسميها الصحوة البرجوازية وأسهموا في تضعيف الإقطاع؛ محمود إسماعيل، سيسولوجيا الفكر الإسلامي، ج ٦، سينا للنشر، ٢٠٠٠م، ص ٣٧ وما يليها.

(٤) مسكويه، تجارب الأمم، ج ٥، ص ٢٨٣. محمود إسماعيل، سيسولوجيا، ج ٦، ص ٣٨.

فسنترك هذا للناتج في النقطة الأخيرة من هذا المبحث الذي يتحدث عن الآثار السلبية للإقطاع على الاقتصاد العراقي.

أما عن السلاجقة الذين بدأ حكمهم للعراق في عام ٤٤٧هـ / ١٠٥٥م، فقد كان إقطاعهم لا يختلف أبداً عن الإقطاع في الشرق الإسلامي، بل نرى أن السلاجقة خطوا خطوة كبيرة نحو ترسيخ الإقطاع العسكري وجعله مرتبطاً بأنظمة الحكم والإدارة والسياسة، ليس فقط في العراق بل في كل بلدان الشرق، وقد تأثرت به دول أخرى كالزنكية والأيوبية والمماليك بعد ذلك.

علانية حال؛ سنسلط الضوء على الإقطاع في عهد السلاجقة وسنبداً بعرض منهجية هذا الإقطاع من خلال بعض النقاط التالية:

تطور الإقطاع العسكري، بحيث أصبح إجبارياً على السلطان السلجوقي توزيع وضعية الأرض على العسكر مقابل الخدمات التي يقدمونها من مؤن وسلاح وجنود، أو الاشتراك في المعارك المختلفة، وربما نرجع هذا إلى طبيعة السلاجقة العسكرية البدوية، وتأثرهم بنمط الإنتاج الاقتصادي في آسيا الوسطى آنذاك^(١).

أصبح القادة العسكريين الإقطاعيين في نفس الوقت سادة في مناطقهم، وبذلك أصبح هناك نظام حكم مركزي يعتمد على قادة عسكريين سادة في مواقعهم يقدمون الخدمات الجليلة للدولة والضرائب والأسلحة والجنود المرتزقة^(٢).

كان النظام قوياً في بدايته، ونرى أن هذا النظام وضعه الوزير السلجوقي الشهير نظام الملك في عهد السلطان ألب أرسلان، وكانت القوانين الحاكمة للإقطاع كانت في ذلك العهد^(٣).

أصبحت الحكومة السلجوقية تشترط بعد ذلك الالتزام بالعهد المقطعة على القادة العسكريين الذين يسيطرون على الإقطاع بضمان الأموال والضرائب والمؤن التي يطلبها السلطان.

كان أمراء الإقطاع السلاجقة يعيشون في معظم الأحيان في عاصمة الملك؛ أي مدينة الري، ولعلنا نقصد كبار القادة أو الأمراء الإقطاعيين والذين وصلوا إلى أربعين أميراً في عهد السلطان

(١) المرجع السابق، ج ٢، ص ١٩٠.

(٢) الأعرجي، الإقطاع العسكري السلجوقي، ص ٥.

(٣) لقد كان نظام الملك الطوسي من أهم الشخصيات في هذا العصر في التنظير للإقطاع من الناحية السياسية، وقد وضع في كتابه سياست نامه قوانين للإقطاع وما يوجب على الإقطاعيين، وفصل ذلك في باب خاص بهذا الأمر؛ نظام الملك الطوسي، سياست نامه، ص ٧٠.

ملكشاه، وكان هؤلاء الأمراء رهن إشارة السلطان، فيكونون معه أينما حل ورحل، ولعل السلطة السلجوقية وجدت في هذا ضمانًا لولائهم^(١).

كان هذا النظام قطعًا يختلف عن نظام الأبقان الأوربي، لكنه شبيه بكون السيد الإقطاعي كان له الطاعة من الفلاحين والمزارعين، وكان سيدًا في أرضه لكنه لا يتحكم في مصائرهم مادام الفلاحون يؤدون ما عليهم من ضرائب وأموال، والتي حددها نظام الملك في قوانينه، وفي التسيير من أخذ الأموال من الفلاحين، وكان هذه الرابطة نفعية من الأساس فيما يعرف بنظام الإقطاع النفعي، سواء من الأدنى حيث الفلاحين أو الأعلى حيث السلطان السلجوقي.

نرى أن نظام الإقطاع العسكري كان نتيجة الظروف الدولية التي أفرزت خطرًا صليبيًا مبكرًا بعد موقعة ملاذكرت التي انتصر فيها السلاجقة على البيزنطيين، وهو ما فكر فيه نظام الملك بلا شك، جاهزية كاملة للجيش والأمراء والقادة، فعندما يطلبهم يجدهم في المعركة بكامل أسلحتهم ومؤنهم، وبهذا يبدو الإقطاع العسكري في فلسفة نظام الملك ضرورة سياسية وحربية^(٢).

وبهذه النقاط تكتمل منهجية الإقطاع في عهد السلاجقة، ويتبقى لنا الأمثلة على هذا الإقطاع: ومن هذه الأمثلة، والتي سنتخلص معها نتائج معينة في التالي:

أقطع السلطان السلجوقي طغرل بك مدينة البصرة إلى هزارسب، وذلك مقابل أن يؤدي هزارسب ثلاثمائة ألف دينار سنويًا إلى الخزانة السلطانية، وذلك في عام ٤٥٠ هـ / ١٠٦٠ م، ثم انتقلت إقطاعية البصرة إلى الأمير أبي علي بن أبي كالجار^(٣)، وذلك في عام ٤٥٦ هـ، وذلك بسبب العلاقة السيئة بين السلطان وهزارسب، لكن سرعان ما عاد هزارسب إلى مقاطعته، وهنا يتبين أن العلائق السياسية والحربية كانت شرطًا أساسيًا في استمرار الإقطاع من عدمه.

في عهد السلطان بركياروق أقطعت البصرة إلى الأمير قماج والذي أناب عنه إسماعيل بن سلانجق، كما تم إقطاعها إلى الأمير سيف الدولة بن صدقة في عام ٤٩٩ هـ / ١١٠٦ م^(٤). استولى الأمير صدقة أيضًا في عهد السلطان محمد بن ملكشاه على إقطاع واسط بجانب البطيحة، مقابل ضمان خمسين ألف دينار سنوية، وذلك في عام ٤٩٨ هـ / ١١٠٥ م، كما نجد

(١) الأعرجي، المرجع السابق، ص ٦.

(٢) إبراهيم طرخان، النظم الإقطاعية، ص ٢٤ و ٢٥.

(٣) الأعرجي، نظام الإقطاع السلجوقي، ص ٦.

(٤) الأعرجي، الإقطاع السلجوقي، ص ٦.

أنه في عهد السلطان محمود أعطى واسط والبصرة مجتمعين إلى دبيس بن صدقة كإقطاع خاص له مقابل مبلغ من المال^(١).

لاحظ الباحث أن واسط والبصرة ومدن أخرى كان الإقطاع يتغير فيها نظرًا للتحالفات والاضطرابات السياسية، حيث نجد أن مدينة واسط أعطيت لعماد الدين زنكي ٥١٦ هـ / ١١٢٢ م، وكان سبب الإقطاع هو الوقوف في وجه دبيس بن صدقة، وقد تكررت هذه الظاهرة في مدن أخرى كالكوكة والحلة والأنبار وهيت وتكريت وغيرها من المدن.

مدينة الكوفة والتي كانت تتعرض لهجمات الأعراب، تم إقطاعها للقادة العسكريين السلاجقة وغيرهم من أجل القيام بمهمة الدفاع عن المدينة، وهنا يبرز لنا نتيجة في غاية الأهمية أن الدولة السلجوقية التي كانت تتعرض حينها لضعف شديد ونزاعات داخلية خرجت بسياسة وفلسفة جديدة أن تعطي المدن التي تتعرض لأزمات لقادة عسكريين يقومون بحل المشاكل على طريقتهم الخاصة مقابل ضمان يؤديه هؤلاء القادة^(٢).

مدينة الحلة والتي كانت إقطاعًا خاصًا لبني مزيد، فأصبح متوارثًا بينهم، وعلى الرغم من النزاعات المستمرة بينهم وبين الدولة السلجوقية، إلا أنهم استمروا في هذا الإقطاع تحت رعاية السلاجقة^(٣).

في أثناء ضعف الدولة السلجوقية وانهيارها آلت الإقطاعات شيئًا فشيئًا للخلافة العباسية من جديد، والتي كانت تشهده انتعاشًا سياسيًا واقتصاديًا خاصة في عهد الخليفة الناصر لدين الله، والذي على سبيل المثال آل إقطاع الكوفة يعين عليها من يشاء من مماليكه، وكذلك الحلة والتي رجعت إلى الخلافة في عام ٥٧٠ هـ / ١١٧٥ م، وكذلك الأنبار وهيت^(٤).

وهذه الأمثلة السريعة ومعها النتائج المستخلصة توضح مدى تغلغل الإقطاع العسكري كفلسفة ونظام للحكم، وكيف أصبح الوضع السياسي كالفيسفاء - كما وضع الباحث خلال التمهيد لهذه الدراسة أيضًا في الفصل الأول - وجاء هذا المبحث ليوضح الصورة الكاملة في تكامل هذه الفيسفاء والتنازع السياسي في العراق خلال تلك العهود.

(١) نفس المرجع السابق، ص ٧.

(٢) ذكر ابن الجوزي في سنة ٤٧٩ هـ أن الأعراب هاجموا قوافل الحج، وكان الجنوب العراقي يتعرض لمثل هذه الهجمات كثيرًا، انظر ابن الجوزي، المنتظم في تاريخ الملوك والأمم، ج ١٦، ص ٢٦١، الأعرابي، المرجع السابق، ص ٨.

(٣) أحلام فاضل عبود، مدينة الحلة منذ تأسيسها حتى نهاية القرن التاسع عشر الميلادي، ص ٨ وما يليها، انظر أيضًا الأعرابي، الإقطاع السلجوقي، ص ٨.

(٤) المرجع السابق، ص ٨ و ٩ و ١٠.

خامساً: الآثار الاقتصادية السلبية الناجمة عن نظام الإقطاع:

وفي هذه النقطة البحثية الأخيرة في هذا المبحث سنوضح الآثار السلبية الاقتصادية الناتجة عن فلسفة وسياسة الإقطاع العسكري في العهدين البويهى والسلجوقي، وذلك من عدة مجالات كالزراعة والصناعة والتجارة، ولن نتطرق إلى الأحوال المعيشية للعامة إذ سنفرّد لهذه النقطة فصلاً كاملاً في هذه الدراسة.

وسنبداً مع النتائج السلبية على الزراعة خلال العهدين البويهى والسلجوقي:

من المعروف أن العراق بالأساس بلد زراعي، فالسواد الزراعي شكل الغلبة العظمى من الأراضي الزراعية العراقية، كما أن نهري دجلة والفرات وروافدهما كانا المنبع الأساسي للزراعة العراقية، وفي هذه النقطة سنبحث عن مدى التدهور الناجم عن الإقطاع في القطاع الزراعي وعن السياسة الزراعية في العصرين السلجوقي والعصرين البويهى والسلجوقي:

الزراعة في العصرين البويهى والسلجوقي :

على الرغم من التحسن الزراعي الطفيف في عهدي معز الدولة وعضد الدولة إلا أن الزراعة بشكل عام في العراق في العصر البويهى عانت من بعض السلبات التي سنعرضها خلال النقاط التالية:

كانت الزراعة قبيل العهد البويهى تتعرض لضربات تحت إمرة الأمراء والنزاعات السياسية التي شهدتها العراق، مما أدبلى خراب العمران والضياع خاصة في مناطق وسط العراق والسود، وقد جاء البويهيون بجيوشهم وإقطاعهم وتوزيع الأراضي على القادة، وهو ما أدبلى زيادة الخراب وقلة العمران فيها^(١).

ارتفاع أسعار المحاصيل الزراعية، وزيادة القحط والجفاف بسبب قلة مشاريع الري، وهذا راجع إلى القادة والمقطعين الذين استولوا على الإقطاع في بداية العهد البويهى، إذ كان قلة الاهتمام بالأراضي أو بالزراعة هو السائد وكان جل همهم جمع الأموال والضرائب لإرسالها إلى الخزانة السلطانية^(٢).

(١) الدوري، تاريخ العراق الاقتصادي، ص ٦٢.

(٢) نفس المرجع السابق، ص ٦٣.

كانت سياسية العجلة في تسليم الإقطاعات زاد من طمع هؤلاء القادة، فتمسك الرباحون بالإقطاعات الجلييلة^(١)، وعمل الخاسرون على تخريب الإقطاعات من أجل تعويضهم بإقطاعات أكبر، هذا زاد من الخراب وتدمير الأراضي الزراعية ومشاريع الري.

نجد في نص عند مسكويه عن المقطعين في غاية الأهمية، وهو: "اقتصر المقطعون على تدبير نواحيهم بغلمانهم ووكلائهم فلا يظبطون ما يجري على أيديهم ولا يهتدون إلى وجه تشمير ومصلحة"^(٢)، وهذا يدل بدليل دامغ علناقتصار الإقطاع على المصلحة النفعية لهؤلاء المقطعين وجلب الأموال من هذه الإقطاعات بأي شكل حتى لو سبب ضرراً كبيراً على النواحي الزراعية. كان الإقطاع له آثار سلبية بشكل مباشر على نظام ري الأراضي بسبب انقطاع العمال لإرضاء المقطعين وإهدار الأموال التي تصرف على هذا النظام الذي أراد معز الدولة أن يعممه على العراق^(٣).

كان للإقطاع سبب مباشر أيضاً في هروب المزارعين والفلاحين من أراضيهم، بسبب تتابع الأزمات والنكبات عليهم، فأصبح الفلاحين بين هارب ومظلوم صابر لا ينصف، ومستريح إلى تسليم ضيعته إلى المقطع ليأمن شره ويوافقه^(٤)، هو ما نجده في ممتلكات الحمدانيين أيضاً التي شهدت تخريباً كبيراً، مما أدب إلى هروب الفلاحين من الموصل والمدن الجزرية الأخرى^(٥).

تزايد نظام الإلجاء، وهو نظام ناتج عن سياسية الإقطاع الزراعية، فخوف متوسطي وصغار الملاك من القادة المقطعين جعل من تسليم أراضيهم إلى المقطعين هؤلاء ضرورة زراعية لتفادي خراب ممتلكاتهم، وهو ما جعل الإقطاع الزراعي بخراجه وفلسفته الزراعية التخريبية سياسة أمر واقع لا محالة.

كان من ضمن فساد الإقطاع للزراعة العراقية في هذا العصر إغلاق الدواوين الزراعية، فالحكومة أو الخلافة ظلتا عاجزتين على تدبير شئون الزراعة ووقعت الأراضي الزراعية فريسة لسياسة المقطعين، وهو ما أدب إلى استبدال دواوين الزراعة بدواوين تحافظ على الإقطاع وتتميه^(٦).

(١) مسكويه، تجارب الأمم، ج ٥، ص ٢٨٢.

(٢) نفس المصدر السابق، ٢٨٣.

(٣) الدوري، نفس المرجع السابق، ص ٦٣.

(٤) مسكويه، المصدر السابق، ص ٢٨٢.

(٥) ابن حوقل، صورة الأرض، ص ١٩١.

(٦) الدوري، تاريخ العراق الاقتصادي، ص ٦٥.

خراب الدواوين تلك نزيد عليه عدم التفتيش أو المراقبة على الإقطاعيات، وذلك بسبب تحايل أصحاب الإقطاع على الحكومة، مما أدبالي ظلم الرعية والفلاحين، وهكذا ترك الزراع من غير عناية أو رعاية من الحكومة وأصبحوا تحت رحمة الإقطاعيين^(١).

لم تكن المناطق الجنوبية والوسطى في العراق تعاني وحدها من وطأة الإقطاع ونتائجه المدمرة على الزراعة، بل كانت الموصل وماجاورها من مدن الجزيرة تحت سيطرة الحمدانيين، والذين كانوا لا يقلون شراسة في تعاملهم مع المزارعين من الإقطاعيين البويهيين، فقد عانت المدن الجزرية من تدمير للزراعة بسبب الإقطاع والاحتكار الذي مارسه أمراء الحمدانيين، فقد سيطروا على الموصل ملكًا وملكًا، وشدوا على الرعية، ما أدبالي هروبهم من الجزيرة نحو الشام أو ناحية العراق، وذلك بسبب الضرائب التي كانت تفرض من الإقطاعيين الحمدانيين، والذين كانوا في تلك الحالة أمراء بني حمدان أنفسهم، وبسبب الجور والعسف للذين كانا يحددان علاقة هؤلاء الأمراء بباقي الرعية.

وبالنظر في سياسة بني حمدان نجد أن تحديد المحاصيل الزراعية الربحية كان من سياسة الحمدانيين فقد توسعت الدولة الحمدانية في بعض المحاصيل التي تدر ربحًا كالقطن والسمسم والأرز وغيرها من الغلات على حساب باقي المحاصيل الأخرى خاصة المحاصيل البستانية^(٢)، وهذا ليس من أجل صالح الرعية التي تحتاج بالفعل إلى هذه الغلات بل لبيعها لصالح الإمارة الحمدانية ولصالح جيوب الأمراء الذين تاجروا بهذه الغلات وصدروها محليًا إلى لأسواق المحلية أو خارجيًا حيث أسواق الشام وغيرها.

هذه السياسية - لا ريب - كانت جائرة على المزارعين، حيث كانت أراضيهم الزراعية تحت رحمة تلك السياسة، ما أثر على الناتج الزراعي بشكل عام هذا غير الضرائب والخراج الزائد عن الحد الذين كانوا مطالبين به، فقد كان على المزارعين أن يؤدوا ثلاثة أخماس الحاصل الزراعي إلى مندوبي الأمراء الإقطاعيين.

ليس هذا فحسب، بل نجد أن سياسة الاحتكار والإقطاع الحمدانية أفرزت إهمالًا كبيرًا في بناء السدود وتطهير الترغ بسبب انشغال الحكومة بسد حاجتها المالية، كما أن بعض الكوارث

(١) نفس المرجع السابق، ص ٦٤.

(٢) ابن حوقل، صورة الأرض، ص ١٩١، مسكويه، تجارب الأمم، ج ٥، ص ٤٣٧، انظر أيضًا: الدوري، تاريخ العراق الاقتصادي، ص ٦٥ و ٦٦.

الطبيعية التي ضربت منطقة الجزيرة أدت إلى تخريب عدد ليس بالهين من الأراضي والمزارع والبساتين.

كل هذا التدهور الزراعي في العراق، لم يمنع من وجود بعض الفترات التي ازدهرت فيها الزراعة، سواء في وسائل الري التي تبنت الحكومة البويهية جزءًا كبيرًا منها، أو في قوانين الزراعة، أو عدم فرض الضرائب الباهظة، ومن أشهر الفترات التي شهدت ازدهارًا فترة عضد الدولة البويهية، الذي تولى منذ عام ٣٦٧هـ / ٩٧٧م^(١)، حيث عمل عضد الدولة على تبني برنامج اقتصادي أنعش العراق اقتصاديًا، ففي مجال الزراعة بدأ إصلاحاته بتحسين نظام الري وجباية الأراضي وسد البثوق، وبناء سدود جديدة ووسع مجاري الأنهار، كما أنشأ نظام حراسة في الليل والنهار لمنشآت الري^(٢).

إلا أن فترة الهدوء والإصلاحات تلك انتهت بموت عضد الدولة في عام ٣٧٢هـ / ٩٨٢م، حيث عادت النزاعات الداخلية، التي خربت كل الإصلاحات، هذا إلى جانب سياسة الإقطاع التي ألقت بلا شك ظلالها على الاقتصاد بشكل عام.

أما في العصر السلجوقي:

فقد تدهورت الزراعة بسبب عدة عوامل كلها تنصب في السياسة الإقطاعية السلجوقية، ومن الممكن أن نلخصها في النقاط التالية:

أضحى الاقتصاد الزراعي كله في يد الطبقة العسكرية التي استولت على جميع أراضي السواد إقطاعيًا، خاصة منذ تكريس الوزير السلجوقي نظام الملك لهذا النظام الإقطاعي، وقد أدى هذا النظام برمته إلى خضوع القطاع الزراعي لخدمة العسكر، كما اختفت الملكيات الزراعية، وبرز بدلًا منها الملكية الفردية، وأصبحت الملكيات العشرية والخراجية الكبيرة تحت سيطرتهم دون الطبقات الأخرى، ما أدى بلا شك إلى تدهور الضياع تحت أناس ليس لهم خبرة برعاية الأرض الزراعية^(٣).

(١) الدوري، تاريخ العراق الاقتصادي، ٦٧، انظر أيضًا؛ منيمنة، تاريخ الدولة البويهية، ص ٣٤٧.

(٢) ذكر مسكويه العديد من إصلاحات عضد الدولة بنوع من التفصيل المستفيض؛ مسكويه، تجارب الأمم، ج ٥، ص ٤٤٩، ٤٥٠.

(٣) محمود إسماعيل، سيولوجيا الفكر الإسلامي، ج ٦، ص ٥٦.

أدى نظام التضمين وجباية الأرض الزراعية الخراجية قسراً إلى نتائج في غاية القسوة على الناتج الزراعي، فنظام التضمين أدب إلى هروب عدد كبير من الفلاحين والمزارعين إلى مناطق أخرى هرباً من الضرائب الباهظة، ومن جور وعسف هؤلاء الإقطاعيين^(١).

أبرز الإقطاع نظام السخرة، حيث سخر الإقطاعيون الفلاحين للعمل في المزارع والضياع، حتى عندما هرب الفلاحون من نير هذا النظام نجد السلطة السلجوقية تجد في طلبهم لعودتهم سريعاً إلى أراضيهم^(٢).

أدت النزاعات والحروب الإقطاعية، أي الحروب بين الأمراء السلاجقة، والذين كانوا إقطاعيين في نفس الوقت ويتحكمون في المدن والمقاطعات، إلى تخریب عدد كبير من المزارع والأراضي الزراعية في السواد العراقي، وذلك بشهادة عدد من المعاصرين أمثال ابن الجوزي^(٣) أو ابن جبیر، الذي تحدث عن الأراضي التي مر بها في العراق والتي كان أكثرها خراباً^(٤)، وكان السبب الرئيسي في هذا هو الحروب الإقطاعية التي دمرت قسم من هذه الأراضي الزراعية كسياسة من سياسات الحرب بينهم.

كانت تقنيات الفلاحة نفسها تعاني هي الأخرى من عدم التطور، فوسائل الزراعة والري بقيت دون تطور فترة كبيرة، مما أدب إلى تدهور الإقطاع الزراعي تماماً، وكان هذا الركود من نتائج عدم تشجيع القادة الإقطاعيين لذلك، حيث انصب جل اهتمامهم على جمع الأموال والضرائب الخراجية على هذه الإقطاعيات ودفعها للسلطة السلجوقية^(٥).

أما عن أحوال الفلاحين فلقد كانت سيئة، وذلك بسبب نظام القنية والسخرة الذي فرضه بعض الإقطاعيين عليهم، كما لم يهتم الإقطاعيون بهم، وتدنّت أحوال الفلاحين تدينًا كبيرًا في عهد الإقطاع العسكري السلجوقي^(٦).

كان هذا مسخاً شاملاً للزراعة في عهدي البويهيين والسلاجقة، وهو من أهم المظاهر الاقتصادية السلبية للإقطاع في ذلك العصر.

(١) الأعرجى، الإقطاع السلجوقي، ص ١٣.

(٢) الزبادي، نظام الإقطاع العسكري، ص ٣٤٢ وما يليها.

(٣) ذكر ابن الجوزي أمثلة كثيرة، فعلى سبيل المثال أثناء حصار طغرل بك لبغداد تم تدمير الكثير من الأراضي والمزارع حول بغداد؛ ابن الجوزي، المنتظم في تاريخ الملوك والأمم، ج ١٦، ص ٣ و ٤.

(٤) ذكر ابن جبیر أثناء رحلته إلى العراق أنه رأى أراض زراعية مدمرة خصوا في الجنوب العراقي ناحية الكوفة؛ ابن جبیر، رحلة ابن جبیر، ص ١٨٧.

(٥) محمود إسماعيل، المرجع السابق، ص ٥٧.

(٦) الأعرجى، الإقطاع السلجوقي، ص ٣٤٣.

أما عن الصناعة؛ فنسلكي عليها نظرة سريعة حتى تكتمل الصورة، وفيما يلي مسحام على أحوال الصناعة في العهدين البويهى والسلجوقي في نقاط مختصرة:

على الرغم من تدهور الزراعة إلا أن الصناعة شهدت بعض الازدهار في العصر البويهى، وربما كان هذا ناتجاً عن اهتمام الأمراء البويهيين، وهذا نخرج به بنتيجة مهمة، وهي أن الصناعة لم تتأثر كالزراعة بسياسة الإقطاع المباشر، خاصة في العهد البويهى الذي ازدهرت فيه الصناعة بشكل كبير^(١).

كان لشعور الأمراء البويهيين بأن الصناعة مورد مهم لهم، فلم يطبقوا ما طبقوه على الزراعة، فربما كانت الأرض مظهرًا من مظاهر التسلط، لكن الصناعة لم تكن كذلك، بسبب الشعور الحر الذي تبنته الحركات الاجتماعية في العهد البويهى خاصة في الصناعة وتنظيمها^(٢).

كانت الصناعة تتميز بأن وجد من يدافع عنها في المجتمع، فالعياريين وتنظيمات الصناعة كإخوان الصفا وغيرهم كانوا يدافعون عن الصناعة والحرفيين قولاً وعملاً، خاصة بعد إنشاء نقابات لتلك الحرف التي كانت تدافع حقاً عن حقوق الصناع^(٣).

ما يسميه الدكتور محمود إسماعيل بتمدد البرجوازية في العصر البويهى قد يكون صحيحاً في الصناعة والتجارة أكثر من الزراعة، وهو ما يراه الباحث، حيث خصت الصناعة بالطبقة الوسطى التي عانيت بها دون الزراعة، التي سيطر عليها الأمراء كنوع من السيطرة القبلية أو التسلط العسكري، فالمد البرجوازي أعطى حرية لرؤوس الأموال كي تعمل للصناعة مجداً خاصاً بها، فانتشرت المصانع في مختلف المدن العراقية وازدهرت الصناعات المختلفة.

لذلك لم يكن للإقطاع وسياسته وفلسفته تأثير واضح على الصناعة خاصة في العصر البويهى^(٤).

(١) محمود إسماعيل، المرجع السابق، ص ٦١.

(٢) محمود إسماعيل، سيسولوجيا الفكر الإسلامى، ج ٢، ص ٤٣.

(٣) الدورى، تاريخ العراق الاقتصادى، ص ١٠٠، ٩٩، ١٠٦، ١٠٥، ١٠٧.

(٤) محمود إسماعيل، سيسولوجيا، ج ٦، ص ١٢٩ وما يليها.

أما في العصر السلجوقي:

يختلف العصر السلجوقي تمامًا عن العصر البويهي في المجال الصناعي، فالناحية الإقطاعية تبرز في هذا العصر أكثر من البويهي، ربما لأن الإقطاع العسكري تركز أكثر فأكثر خلال ذلك العصر حتى أصبح فلسفة حكم أكثر من كونه أسلوبًا اقتصاديًا.

فنجذ أن الصناعة تعرضت لهزات عنيفة في العهد السلجوقي، ومن خلال النقاط التالية سنبرز هذا التدهور:

أدت الحروب الإقطاعية بين سلاجقة إيران والعراق إلى تخريب المناجم ومصادر الثروات المختلفة، فعلى سبيل المثال أدت الحرب إلى توقف عمليات صيد اللؤلؤ في الخليج العربي، وتخريب الموارد الطبيعية وتوقف عمليات التعدين واستخراج المعادن، وبالتالي تدهور الصناعات المعدنية^(١).

التسلط العسكري على الصناعة كان من أهم مظاهره فرض الضرائب الباهظة على المصانع، مما أدب إلى تدهورها، وتدني أحوال العمال المطالبين بدفع ضرائب كبيرة على منتجاتهم، ولقد نبه الإمام الغزالي على نتائج هذا التسلط بقوله: "إذا خلا أهل البلد من الصناع تسارع إليها الهلاك"، وهو ما يدل على معاناة العمال وربما هروبهم من وجه السلطة السلجوقية^(٢).

أدت الضرائب المتنوعة إلى انخفاض القوة الشرائية وانخفاض قيمة العملة، وهو ما أدى بضرورة الحال إلى تدهور الصناعة وارتفاع أثمانها، وهذا هدد الصناعة بشكل مباشر، فارتفاع قيمة الضرائب على الصناعة وغيرها أدب إلى إرتفاع أسعار المواد الخام، وهو ما ألقى بظلال ثقيلة على الصناعات المختلفة^(٣).

أدت الضرائب أيضًا إلى تقليل أرباح الصناعة، فالهامش الربحي الذي نتج عن الصناعة كان يذهب جميعه إلى الخزانة السلطانية جراء الضرائب الباهظة التي فرضت عليهم، والتي لم تكن ثابتة، بل كانت مذبذبة نحو الارتفاع في كل مرة تفرض عليها^(٤).

ما يسمى بضمان المدن الكاملة، والذي يذهب إلى خزانة السلطة السلجوقية، كان من نتائجه أيضًا تدهور المعامل والمصانع، حيث تقفن القادة الإقطاعيين في المدن المختلفة في العراق في

(١) محمود إسماعيل، سيولوجيا الفكر الإسلامي، ج ٦، ص ٦١.

(٢) أبو حامد الغزالي، التبر المسبوك في نصيحة الملوك، تحقيق محمد أحمد دمج، بيروت، لبنان، ١٩٨٧م،

ص ١٠٨.

(٣) محمود إسماعيل، المرجع السابق، ص ٦١.

(٤) الأعرجى، الإقطاع السلجوقي، ص ١٢.

استصفاً الأموال من الزراعة والصناع والتجار من أجل دفع هذه الأموال المستحقة إلى الخزانة السلطانية، وبالطبع فقد كان القادة يدفعون جزءاً من هذه الأموال إلى الخزانة السلجوقية والباقي في جيوبهم الخاصة^(١).

كل هذه العوامل أدت إلى تدهور الصناعة، وسنجد هذا التدهور في نوعية وجودة هذه الصناعات الإسلامية في ذلك العصر، فكل هذه الصناعات كانت تخدم القادة الإقطاعيين بحالة أو أخرى، فالصناعات الكمالية كالأنسجة أو العطور أو الصابون أو غيرها كانت تخدم قطاعاً كبيراً من الطبقة العليا، أما الصناعات الحربية فقد كانت ضرورية ومطلوبة من هؤلاء القادة لاستمرار الحرب الإقطاعية، هذا إلى جانب منافسة الصناعات الأوربية والمستوردة الصناعات الإسلامية المحلية، وهو ما أدى لمزيد من التدهور.

أما عن التجارة والأسواق وحالتها والعملية في العصرين البويهى والسلجوقي، فقد خصص الباحث مبحثاً كاملاً لها، وهو المبحث التالي والمكمل بطبيعة الحال لهذه النقطة.

المبحث الثاني: أحوال الأسواق ونقص قيمة العملة في العراق خلال العصرين البويهى والسلجوقي:

سنبدأ هذا المبحث المكمل للمبحث السابق، بمسح شامل وعام علأسباب تدهور التجارة في العصرين البويهى والسلجوقي، ثم الحديث عن الأسواق خاصة المحلية والأنظمة المالية المرتبطة بها، كما سنختم المبحث بالحديث عن قيمة العملة خلال العصرين، وأثره في تذبذب الأسعار وظهور المحن والأزمات الاقتصادية.

وبنظرة أكثر فحصاً، فسنبداً منهجياً بالعمل على الحديث بنظرة أوسع ثم تضيق أكثر فأكثر لمصلحة هذه النقطة البحثية، حيث سيقسم المبحث إلى عدة نقاط:

التجارة العراقية في العصرين البويهى والسلجوقي والعوامل المؤثرة فيها.

التجارة الداخلية والأسواق المحلية والأنظمة المالية التي ارتبطت بالأسواق أو التعامل المالي بها. قيمة العملة خلال العصرين ونتائجه السلبية على الأسعار وظهور الأزمات الاقتصادية.

أولاً: التجارة في العراق خلال العصرين البويهى والسلجوقي:

خلال نظرة واسعة متفحصة، سنجد أن التجارة الإسلامية عامة كانت مزدهرة في القرن الرابع الهجري، وهو القرن الذي شهد التسلط البويهى على العراق، لكن هذا القول بالطبع لا يشفي

(١) نفس المرجع السابق، ص ١٣.

غليل الباحث عن الحقيقة، حيث شهدت التجارة في العصر البويهي اضطرابات كبيرة أثرت على التجارة بلا شك، خاصة التجارة الخارجية ومن ثم التجارة الداخلية أيضاً.

كان موقع العراق المتوسط بين الشرق والغرب عاملاً قوياً لدفع التجارة إلى الأمام منذ الفتوح العربية الإسلامية وحتى التسلط البويهي على الخلافة العباسية، وهذا جعل من تجارة النقل (الترانزيت) تجارة رائجة في العراق، واستخدمت الموانئ ومناطق العبور في هذه التجارة، ولسنا في صدد التأريخ للتجارة أو أنواعها أكثر من إبراز تعامل البويهيين مع هذه التجارة، وهل تأثرت التجارة بالاضطرابات في العراق أم لا؟

هذا السؤال يتضح عندما نعرف أن من جهود معز الدولة ثم خلفائه، القضاء على الاضطرابات التي أنت إلى إعاقة التجارة، حيث نجد أن التجارة تأثرت بالاضطرابات الاجتماعية وتعرضت القوافل للنهب والسلب، وهو ما أثر بطبيعة الحال على التجارة الدولية والداخلية.

ولقد عمل الأمراء البويهيون لتأمين التجارة، أمثال معز الدولة وعضد الدولة وغيرهم من الأمراء، لكن في عصر الضعف البويهي تأثرت خطوط المواصلات جراء هجمات البدو والجند على قوافل التجار^(١)، وإذا بحثنا جيداً في المصادر المعاصرة أمثال ابن الجوزي في المنتظم أو ابن الأثير في الكامل، سنجد أن قوافل التجار كانت تتعرض لاعتداءات كبيرة، ما أدبالي توقف قوافل التجارة، بل وتوقف قوافل الحج، كما سنشير فيما بعد في ثنايا الفصول المتبقية من الدراسة..

وقد تأثرت العراق منذ العهد البويهي بعدة عوامل سلبية، كان لها الأثر في قلة التجارة الخارجية والداخلية على السواء، ونذكر منها:

شل حركة المواصلات وتعذر وصول البضائع والسلع الغذائية إلى كثير من المدن العراقية، بسبب تفشي ظاهرة اللصوصية والعياريين، والذي كانوا لا يتوانون عن مهاجمة القوافل التجارية، والاستيلاء عليها وفرض الإتاوات والمغارم، خاصة في الأوقات التي تعاني فيها الدولة من الضعف الشديد، ونذكر مثال على ذلك، ففي عام ٣٩٢ / ١٠٠١م، نجد أن الاضطرابات

(١) كانت هجمات الأعراب والقبائل العربية لا سيما في الجنوب العراقي في متناول الكتابات التاريخية المختلفة مثل ابن الجوزي الذي ذكر في حوادث عام ٤٧٩ هـ هجوم الأعراب على قوافل التجار في الجنوب العراقي؛ ابن الجوزي، المنتظم، ج ١٦، ص ٢٦١؛ وأيضاً ابن الأثير الذي أفرد حديثاً عن بني خفاجة الأعراب وتهديدهم بلاد الكوفة؛ ابن الأثير، الكامل في التاريخ، ج ٨، ص ٨٠، ٨١؛ وأيضاً ابن كثير، البداية والنهاية، ج ١٣، ص ١٩ وما يليها.

الاجتماعية التي قام بها العياريين في بغداد قد أثرت على التجارة، بسبب عمليات السلب والنهب التي قام بها العياريون والتي أدت إلى موجات غلاء في تلك السنة ونقص المواد الغذائية^(١). كما نجد مثلاً آخر في عام عام ٣٨٠هـ / ٩٩٠م، تعرضت أيضاً بغداد إلى توقف التجارة المارة بها بسبب هجمات العياريين الذين أشعلوا الفتن واشتركوا في الخلافات المذهبية بين السنة والشيعة، وكان من نتائج هذه الاضطرابات حرق عدد لا بأس به من المحال التجارية في منطقتي باب البصرة والكرخ، ومن المعروف أنها مناطق تجارية^(٢).

ولقد كان العياريون يشكلون بعض التجمعات في العراق مما يهدد التجارة الدولية والمحلية على السواء، فنذكر من ضمن الأمثلة عصابة عمران بن شاهين العياري^(٣) الشهير، والذي قام بقطع الطريق أول الأمر، ثم فرض نفسه سياسياً وأمنياً على السلطات البويهية، ما أدب إلى تجريد عدد من الحملات في عهد معز الدولة ضده.

تصاعدت هجمات البدو على القوافل التجارية، وتشكيلهم مناطق نفوذ خاصة في مناطق البطيحة والحلة والطريق الواصل بين الكوفة والبصرة، ومناطق هيت والأنبار وتكريت، وقد امتعن هؤلاء البدو للصوصية، ومن أشهر القبائل التي قامت بالنهب والسلب ومهاجمة القوافل التجارية كانت قبائل الأكراد والبلوص والقفص والخرمية والجاشيكية، وكانت هذه القبائل خطراً على التجارة الدولية خاصة التجارة الواصلة بين فارس وسجستان وكرمان من ناحية والعراق من ناحية أخرى، وقد أدت هذه الهجمات إلى تدهور التجارة إلى حد بعيد، حيث يقول الماوردي إن فقدان الأمن أتبعه قلة الصادرات والواردات، وهو ما أدب إلى ظهور المحن والأزمات الاقتصادية في العراق خلال ذلك العهد^(٤).

ولقد عملت السلطة البويهية خاصة في عهد معز الدولة وعضد الدولة على القضاء على القبائل التي تهاجم هذه القوافل، فنذكر على سبيل المثال أن عضد الدولة شن هجمات عسكرية على هذه القبائل في أعوام ٣٥٩هـ و ٣٦١هـ / ٩٦٩ و ٩٧١م^(٥)، وكان حينئذ حاكماً على فارس، لكن هذه الهجمات كانت تهدف إلى تأمين التجارة الواصلة إلى العراق والآتية منها.

(١) ابن الجوزي، المنتظم، ج ١٥، ص ٣٢.

(٢) ابن كثير، البداية والنهاية، ج ١٢، ص ٣٢٥.

(٣) عمران بن شاهين هو أحد أكبر العياريين الذين هددوا الدولة البويهية في بدايتها، خاصة في عهد معز الدولة البويهي، وسيأتي ذكره تفصيلاً في الفصل القادم؛ انظر مسكويه، تجارب الأمم، ج ٥، ص ٢٩٢، وعن حصار البويهيين لعمران بن شاهين انظر: ابن الأثير، الكامل في التاريخ، ج ٧، ص ٣٢٢.

(٤) منيمنة، تاريخ الدولة البويهية، ص ٣٨٣.

(٥) نفس المرجع السابق، ص ٣٨٤.

ولم يكتفِ عضد الدولة بذلك، فقد بنى المحارس والرباطات على طول الطريق، وقد أثبتت هذه النقاط الأمنية فعاليتها في السنوات التي حكم فيها عضد الدولة العراق، بل وشن هجمات على القبائل التي تقوم باستهداف التجارة الآتية من عمان باتجاه فارس والعراق على حد سواء^(١).

وقد واصل خلفاء عضد الدولة جهودهم في القضاء على هذه الظاهرة، لكن الدولة البويهية سقطت فريسة للاضطرابات والانقسامات السياسية، التي أدت بدورها إلى تعطيل التجارة الدولية والمحلية في العراق وفارس.

كانت الحروب الداخلية بين الأمراء البويهيين تؤدي لا محالة لوقف التجارة بين المدن العراقية أو التجارة الدولية، فنجد أن تلك الحروب والاضطرابات كانت تؤدي إلى كساد التجارة، بل وتوقف قوافل الحج الذاهبة إلى مكة، فعلى سبيل المثال، في العام الذي بدأ فيه عضد الدولة يتدخل في الشأن العراقي، أي في عام ٣٦٤ هـ / ٩٧٥ م، تعرضت قوافل التجار إلى عدة هجمات من جند عضد الدولة، وكان ذلك مقصوداً، حيث كان يهدف إلى اضطراب الوضع في العراق لصالحه، وقد أدت هذه المشاغبات أيضاً إلى تعطل قوافل الحج لهذه السنة، وقد أدى هذا الوضع لتفاقم الأزمة المالية وأدبالي غلاء في الأسعار ومجاعة أملت بالناس^(٢).

ونجد مثلاً آخر على توقف رحلات الحج والقوافل التجارية معاً بسبب الاضطراب الأمني والداخلي، وذلك في حوادث عام ٤٣٧ هـ / ١٠٤٦ م^(٣)، والتي شهدت اضطرابات أمنية كثيرة وفتن اجتماعية بين السنة والشيعة، ما أدبالي توقف رحلات الحج، وتوقف الرحلات التجارية، وكساد اقتصادي كبير، وتكرر الأمر على النحو السابق في عام ٤٣٩ هـ / ١٠٤٨ م^(٤). وقد بلغت الأزمة ذروتها عندما عزف الناس عن أداء فريضة الحج بسبب الاضطرابات الأمنية، حيث طالب الناس بفتح الطريق إلى الحج دون جدوى، وقد أثرت الكوارث الطبيعية أيضاً إلى إغلاق الطريق مثل الفيضانات والسيول أو الأمطار التي تعيق الحركة - كما سيأتي في حينه. كان العامل الخارجي حاسماً في كساد التجارة الدولية خاصة في مناطق الجزيرة الفراتية، حيث سيطر البيزنطيون على معظم الطرق الدولية وأغلقوها في وجه المسلمين^(٥)، ولم يستطع حكام

(١) نفسه، ٣٨٤ و ٣٨٥.

(٢) مسكويه، تجارب الأمم، ج ٥، ص ٤١٥؛ ابن الأثير، الكامل في التاريخ، ج ٧، ص ٣٥٢ وما يليها.

(٣) ابن كثير، البداية والنهاية، ج ١٣، ص ١٠٤.

(٤) نفس المصدر السابق، ص ١٠٧.

(٥) خاصة بعد الهزائم التي مني بها الحمدانيون من البيزنطيين، خاصة في الفترة في عامي ٣٥٣-٣٥٤ هـ حيث تضعفت القوة الحمدانية وسيطر البيزنطيون على الثغور الإسلامية؛ انظر أحمد عدوان، الدولة الحمدانية، ص ٢٧٤ وما يليها.

الدولة البويهية من فتح هذه الطرق، ويبدو أن هذا العصر كان عصر الحصار الاقتصادي على الشرق جله، حيث كانت هذه السياسة متبعة في أوروبا التي بدأت بالهجوم على أطراف العالم الإسلامي، ومنعت عنه الموارد اللازمة مثل الحديد والأخشاب وغيرها، ما أدى إلى تدهور سريع لبعض الدول مثل الدولة البويهية في فارس والعراق والفاطمية في مصر والشام^(١).

أضحت الضرائب المفروضة على التجارة إبان العصر البويهي عاملاً كبيراً في تدهور وكساد التجارة، وهو ما سنفصله في حينه أثناء الحديث عن الضرائب والاحتكار في المبحث الثالث. أما في العصر السلجوقي: فقد تتشابه العوامل السابقة مع العوامل المؤثرة في كساد التجارة في هذا العصر والتي نلخصها في الآتي:

كانت سياسة التกรيم والإتاوة والجباية، التي تميزت بها السلطة السلجوقية على الزراعة والصناعة انعكست أيضاً وامتدت للتجارة سواء المحلية أو الدولية، فيما نسميه فلسفة الإقطاع السلجوقي، وتحكم القادة العسكريين في شتى مناحي الحياة الاقتصادية، وهو ما أدى إلى تدهور التجارة، كما أن التعويض الذي هدف إليه السلاطين السلاجقة للخزانة السلطانية، وهو تعويض الخراج من الأرض الزراعية بسبب تحويلها إلى إقطاعات عسكرية، انصب على التجار والقوافل التجارية والتي خرجت منها أموال على هيئة ضرائب كانت كفيلاً بسد النقص في الخزينة، ما أدى إلى ارتفاع أسعار السلع والبضائع المختلفة، ومن ثم كساد للتجارة^(٢).

تعرضت التجارة الداخلية لهزة عنيفة لأسباب عدة، فقد كان أول هذه الأسباب الحروب بين السلاطين ومنازعتهم من القادة على حكم البلاد، ما أدب إلى غلق الطرق في وجه التجارة والحج على السواء^(٣)، أما السبب الثاني هو شغب العسكر والجند في المدن المختلفة، لا سيما بغداد، فكثير من الأسواق البغدادية تعرضت للنهب والسلب والحرق على يد هؤلاء الجند، الذين كانوا يناصرون قائدًا ضد قائد، أو يناصرون سلطانًا على من سواه من المنازعين، أو يطالبون برواتبهم وأعطياتهم^(٤).

(١) محمود إسماعيل، سيسولوجيا، ج ٦، ص ٦٢.

(٢) الأعرجي، الإقطاع السلجوقي، ص ١٥ و ١٦.

(٣) نفس المرجع السابق، ص ١٩.

(٤) يذكر ابن الأثير على سبيل المثال: أن الجند الأتراك كانوا كثيري الشغب بسبب الأعطيات والرواتب وهذا ما حدث في حوادث عام ٤٤٦ هـ أي في أواخر العهد البويهي، ابن الأثير، الكامل في التاريخ، ج ٨، ص ٣١٥.

تعرضت الأسواق الداخلية أيضًا إلى تقييد حرية بعض التجار غير المسلمين من النصارى واليهود، بسبب تحريض الفقهاء السنة للسلطين السلاجقة للحد من نفوذ هؤلاء التجار^(١)، لم تكن هذه الظاهرة فقط، بل نجد أن التناحر المذهبي أثر على الأسواق بشكل كبير، وهو ما سنتحدث فيه لاحقًا.

اقتصرت التجارة الخارجية على الكماليات والسلع الترفيحية، والتي كانت تجلب خصيصًا للطبقات الحاكمة والعليا، وكان هذا مظهرًا من مظاهر التدهور.

أصبحت العراق محاصرة من الغرب، حيث الصليبيين الذين قطعوا طريق البحر المتوسط الدولي، والشرق حيث طريق الحرير غير الأمن بسبب الحروب السلجوقية الداخلية، والجنوب حيث الاضطرابات التي قام بها البدو الأعراب داخل العراق، وخاصة جنوبه أو في الخليج العربي وشبه الجزيرة العربية، ما أدبلى مزيد من تدهور التجارة، وبالتالي غلاء الأسعار والمحن الاقتصادية.

كان هذا ملخصًا عامًا لحالة التجارة البويهية والسلجوقية، وأهم العوامل السلبية التي أدت إلى تقلص النشاط التجاري وتدهوره، ومن ثم ظهور المحن والأزمات الاقتصادية، لذلك ستكون النقطة البحثية الثانية في هذا المبحث، للحديث عن الأسواق الداخلية، وما عانت منه هذه الأسواق ماليًا وماديًا.

ثانياً: أحوال الأسواق العراقية خلال العصرين البويهي والسلجوقي:

سنتعرض للحديث عن الأسواق العراقية من حيث ما تعرضت له من مخاطر كان لها الأثر العميق في غلاء الأسعار وظهور الأزمات الاقتصادية، وما ارتبط بها من معاملات مالية أيضاً، وهذا سنلخصه في النقاط التالية:

الأسواق وتعرضها للنهب والسلب والحرق جراء هجمات اللصوص والعياريين.

الأسواق وتعرضها للتخريب بسبب الفتنة بين السنة والشيعة.

المعاملات المالية وأثرها في الأسواق.

الأسواق العراقية وتعرضها للنهب والسلب جراء هجمات اللصوص والعياريين:

لقد كان العياريون من أهم الحركات الاجتماعية خلال العصرين البويهي والسلجوقي، ولن يدخل الباحث في تفاصيل سرد تاريخ هذه الحركة؛ لأن مبحثاً كاملاً سيتحدث عنهم بالتفصيل، وأثرهم

(١) محمود إسماعيل، سيولوجيا، ج ٦، ص ٦٤.

في المجتمع العراقي وظهور الأزمات الاقتصادية فيه، لكن سينصب جل الاهتمام في هذه النقطة البحثية على أثر هجمات العياريين على الأسواق العراقية.

فلقد تعرضت الأسواق العراقية لا سيما الأسواق البغدادية لعدة هجمات من العياريين، تفاوتت شدتها حسب الحدث الذي كان موجوداً، بل تفاوت المغرم والإتاوات التي كان يفرضها زعماء العياريين على التجار داخل الأسواق.

فلقد كان للعياريين دوراً في هياج العامة ضد السلطة من ناحية، وضد بعضهم البعض من ناحية أخرى، ولقد اتخذوا الأسواق ملجأ لهم، وهو ما عرض هذه الأسواق للحرق والنهب، وهو بدوره من أهم ظهور الغلاء والمجاعات وغيرها من الأزمات، وفيما يلي بعض النقاط السردية حول هذه النقطة:

في عام ٣٦١هـ / ٩٧١م، قام العياريون بانتفاضة ضد السلطات البويهية التي رأوها متقاعسة في صد هجوم البيزنطيين، وفي أثناء تلك الانتفاضة احتلوا الأسواق وقاموا بعمليات نهب وسرقة واسعة^(١).

عام ٣٨٤هـ / ٩٩٤م، ازداد أمر العياريين خاصة في منطقتي الكرخ وباب البصرة، وقادهم رجل يدعى عزيز البابصري، وقد قاموا بنهب محال تجارية في سوق الكرخ، ولم يكتفوا بذلك بل فرضوا الإتاوات والضرائب على التجار والباعة في الأسواق^(٢).

وفي عام ٤١٦هـ / ١٠٢٥م، انبسط العياريون في بغداد بقيادة أبو علي البرجمي العياري^(٣)، والذي كان بمثابة حاكم مستقل يقود العامة إلى الفوضى، حيث أدت الفوضى تلك - والتي استمرت شهوراً متتابة - إلى الغلاء وقلة الأقوات من الأسواق.

وفي عام ٤٢٠هـ / ١٠٢٩م، قام العياريون بالكسب على عدة محال تجارية في جميع الأسواق البغدادية، وذلك بسبب نقصان نهر دجلة وروافده، مما أدب إلى قلة الأقوات والسلع الغذائية الضرورية، ما أدب إلى نهب المحال من اللصوص والعياريين الذين كانوا يبحثون عن الغذاء فيما يبدو^(٤).

(١) ابن الأثير، الكامل في التاريخ، ج ٧، ص ٣٣٠؛ ابن كثير، البداية والنهاية، ج ١٢، ص ٢٥٨.

(٢) المصدر السابق، ص ٣٢٣؛ ابن الجوزي، المنتظم، ج ١٤، ص ٣٦٩.

(٣) ابن الأثير، الكامل، ج ٨، ص ١٥٣؛ ابن كثير، البداية والنهاية، ج ١٣، ص ٥٠؛ ابن الجوزي، المنتظم، ج ١٥، ص ١٧٠.

(٤) نفس المصدر السابق، ص ١٩٦ وما يليها.

وفي عام ٤٢٢هـ / ١٠٣١م^(١)، تعرضت بعض المؤسسات الحكومية التي كانت تتبع الخلافة لعمليات نهب وسلب، وقد امتدت هذه السرقة إلى المحال التجارية في عدد من الأسواق، وكان العياريون من القوة بحيث يقومون بالسيطرة المتكررة على الأسواق وغيرها، وذلك بسبب ضعف السلطة البويهية في هذه الأثناء.

وفي عام ٤٤٤هـ / ١٠٥٢م، قام الطقطقي العياري الزبيقي بالكبس على الأسواق وأخذ الإتاوة من أصحاب الحوانيت والمحلات، ما أثر في الحالة الاقتصادية في الأسواق وعملية البيع والشراء^(٢). وقد استمرت هذه الهبات التي قام بها العياريون في العصر السلجوقي، ففي عام ٤٩٢هـ / ١٠٩٨م، قام العياريون بنهب الأسواق في الجانب الغربي من بغداد، ما أدب إلى سوء الأحوال المعيشية للعامة في تلك السنة.

تكررت الظاهرة في عام ٤٩٧هـ / ١١٠٣م، حيث نهب العياريون الأسواق الغربية من محال تجارية وفرض للإتاوات، وذلك على إثر الاضطرابات الداخلية للدولة السلجوقية وانسحاب الشرطة من الأحياء الغربية البغدادية.

وفي ٥١٢هـ / ١١١٨م، قام العياريين بالنهب والسلب في الجانب الغربي من بغداد، ما أدب إلى تحرك فوري من السلطة السلجوقية متمثلة في نائب الشحنة، الذي حاربهم بخمسين جندياً تركياً، ولكنه انهزم، واستمرت الاشتباكات لمدة يومين، نهب فيها العياريون بعض الأحياء والأسواق.

كل هذه الأمثلة توضح لنا كيف أن الأسواق تأثرت بالحالة الداخلية للبلد، كما تأثرت بالعياريين الذين كانوا نتيجة ضرورية لهذه الحالة، وقد شكلت النتائج كارثة على الناس من حيث ارتفاع أسعار المواد الغذائية، وانتشار المجاعات، وهجرة الناس من المدن العراقية المختلفة، ونقص قيمة العملة وغيرها من النتائج التي سيتحدث عنها الباحث كل في مكانه.

الأسواق وتعرضها للتخريب بسبب الفتنة بين السنة والشيعة:

كانت الخلافات المذهبية وانتشارها من نتائج التسلط العسكري البويهي على العراق، فبعد دخول البويهيين إلى بغداد ظهرت الخلافات المذهبية بين السنة والشيعة.

صحيح أن الخلافات كانت موجودة قبل دخول البويهيين الشيعة إلى البلاد، لكنها لم تكن متكررة أو عنيفة، ولم تنتصر السلطة الحاكمة لطرف على حساب طرف مثلما حدث في عهد البويهيين

(١) نفسه، ص ٢١٣.

(٢) نفسه، ص ٣٣٦.

الشيعة، والذين أظهروا المظاهر الشيعية بشكل استغفر الجانب الآخر من السنة، وهو ما أدى بطبيعة الحال إلى النزاع والصراع، والذي كانت الأسواق ملعبًا من ملاعبه.

تعرضت الأسواق في هذه النزاعات - كما سنرى - للحرق والنهب والسلب، سواء على أيدي السنة والشيعة أو على يد السلطة التي تتدخل لإنهاء الاشتباكات، وهو ما أدى بطبيعة الحال إلى انهيار للحالة الاقتصادية، وارتفاع الأسعار وغيرها من المظاهر.

وفيما يلي بعض الأمثلة على هذا الصراع، والذي سنتناوله بالتفصيل في الفصل القادم في مبحث مستقل خصيصًا للفتن بين الطرفين، أما هذه الأمثلة التالية فتكون لإبراز معاناة الأسواق في هذا الصراع، وهي فيما يلي:

كانت أول الإشارات لإدخال الأسواق في هذا الصراع، هو قرار معز الدولة البويهى - رأس السلطة آنذاك - بتعطيل كافة الأسواق في ذكرى عاشوراء في عام ٣٥٢هـ / ٩٦٣م^(١)، من أجل الاحتفال بهذه الذكرى الشيعية، وهو ما يدل على استخدام الأسواق في هذا الصراع، فتعطيل الأسواق وحركة البيع والشراء وإغلاق الحوانيت ومنع الطباخين من الطبخ، ناهيك عن أنه سيؤثر مؤقتًا على الحالة الاقتصادية، لكنه سيبرز أيضًا حالة النزاع الشعبي بين الطرفين داخل الأسواق كجزء من المشهد العام للصراع.

وبداية الاشتباكات التي أثرت على البيع والشراء والمحال التجارية كان عام ٣٦٣هـ / ٩٧٣م، إذ أدت هذه الاشتباكات إلى حرق المحال التجارية، ما أدب إلى خسارة اقتصادية كبيرة^(٢).

ومن المعروف أن حي الكرخ الشيعي كان حيًا تجاريًا كبيرًا، فهو معدن التجار ومركز الشيعة^(٣)، لذلك كانت الاشتباكات التي تقام فيه من فترة إلى أخرى سببًا في خسارة التجار بضائعهم بسبب النهب أو الحرق، وكثير من الاشتباكات المذهبية بين السنة والشيعة كان الكرخ يشهد قسمًا كبيرًا منها، ومن هذه الاشتباكات التي أدت إلى خسارة اقتصادية كبيرة ما حدث عام ٣٩٠هـ / ٩٩٩م^(٤)، حيث تدخل الجند الأتراك في تلك الاشتباكات واقتحموا حي الكرخ.

(١) ابن الأثير، الكامل، ج٧، ص ٢٧٩؛ ابن الجوزي، المنتظم، ج١٤، ص ١٥٠؛ ابن كثير، البداية والنهاية، ج١٢، ص ٢١٦.

(٢) ابن الأثير، المصدر السابق، ص ٢٨٦؛ ابن الجوزي، المصدر السابق، ص ١٥٥؛ ابن كثير، المصدر السابق، ص ٢١٨.

(٣) اليعقوبي، البلدان، ص ٣٢٦.

(٤) خالد بن يونس الخالدي، الحرب الأهلية بين السنة والشيعة في العصر العباسي، الجامعة الإسلامية، غزة، ٢٠٠٩، ص ١٥٩.

وفي عام ٤٠٨ هـ / ١٠١٧ م^(١)، شهدت بغداد اشتباكات عنيفة بين السنة والشيعة في حي الكرخ وفي منطقة نهر القلّانين، ما أسفر عن حرق المحال التجارية والدكاكين في الأسواق، بالرغم من إقامة الحواجز بين الطرفين والتي قامت بها الشرطة والأهالي على السواء، لكن شدة الاشتباكات أدت إلى حرق الأسواق في المنطقتين.

و في عام ٤٧٨ هـ / ١٠٨٥ م^(٢)، اقتتل الطرفان في حي الكرخ، ما أسفر عن بعض الخسائر المادية والاقتصادية، وتكررت بعدها بعام أي في ٤٧٩ هـ / ١٠٨٦ م^(٣) إذ أسفرت الاشتباكات عن خسارة اقتصادية في الأسواق البغدادية، بسبب نهب أموال التجار الشيعة، إذ نودي في الأسواق أن نهب أموال الشيعة حلال.

وهكذا نرى أن وسائل النهب والسلب كان يقوم بها أحد الطرفين لإيذاء الآخر اقتصادياً، والحد من نفوذه، وهو الأمر الذي أدى في النهاية إلى خسارة اقتصادية فادحة للجميع. وفي عام ٤٨٧ هـ / ١٠٩٤ م، أسفرت الاشتباكات عن حرق المحلات التجارية في الأسواق ونهب ما فيها من مواد غذائية ضرورية^(٤).

ونجد أن السلطات السلجوقية قامت بجهود كبيرة لاقتلاع الفتنة بين السنة والشيعة من جذورها، ونجحت في الحد منها، وذلك يختلف كلية عن السلطات البويهية التي شجعت الفتنة بسياساتها المنحازة إلى الشيعة، لكن هذا سيناقشه الباحث في الفصل القادم.

لكن هذا لا يمنع أن الفتنة قامت في العهد السلجوقي الطويل، وأدت الاشتباكات كالعادة إلى خسارة اقتصادية كبيرة في القطاع التجاري بسبب حرق المحال التجارية والهجوم على الأسواق. معظم المصادر المعاصرة التي تحدثت عن هذه الاشتباكات وسلطت الضوء عليها، لم تذكر إلا سبيراً عن الاشتباكات بين السنة والشيعة في المدن العراقية الأخرى، فربما ركزوا على بغداد لأنها قلب الخلافة والعراق النابض، ومن الطبيعي عندما تبرز مشكلة ما في العاصمة ضروري أن يمتد إلى باقي المدن العراقية، فمن ضمن الإشارات ما ذكرته المصادر في حوادث عام ٤٠٧ هـ / ١٠١٦ م^(٥)، في مدينة واسط والتي كانت تحكمها إمارة بني مزيد، حيث قام السكان

(١) ابن الجوزي، المنتظم، ج ١٥، ص ١٢٥.

(٢) ابن الجوزي، المنتظم، ج ١٦، ص ٢٤١.

(٣) نفس المصدر السابق، ص ٢٥٦.

(٤) ابن الجوزي، المنتظم، ج ١٧، ص ١١٤ ابن كثير، البداية والنهاية، ج ١٣، ص ٢٤٦.

(٥) ابن الجوزي، المنتظم، ج ١٥، ص ١٢٠.

السنة بانتفاضة ضد الشيعة أسفرت عن حرق المحال التجارية في الأسواق التي توجد في الأحياء الشيعية، ما أدبلى خسائر اقتصادية كبيرة في هذه الأسواق.

ومن هذه النقاط يتبين كيف عانت الأسواق من هذه الفتن، سواء حرقاً أو نهباً أو إغلاقاً، ما أدبلى ركود الاقتصاد في العراق، وبالتالي كانت له تأثيراته العميقة على حياة الناس.

المعاملات المالية وأثرها في الأسواق العراقية:

هذه النقطة البحثية تصنف المعاملات المالية في الأسواق العراقية خلال العصرين البويهي والسلجوقي، لتكون مدخلاً للنقطة البحثية الأخيرة في هذا المبحث، وهي نقص قيمة العملة في العراق خلال هذه الفترة.

فالنظام المالي العراقي سواء في عهد البويهيين أو السلاجقة، كان مرتبطاً بلا شك بالمجالات الاقتصادية المختلفة ومن ضمنها الأسواق، وبالتالي يمكن ربطها بشكل أو بآخر بالعملة وقيمتها الشرائية، وبالتالي لإبراز نتائجها على حياة الناس من ظهور الأزمات والمحن، وهو ما يهمننا في هذه الدراسة.

وسنعد الأنظمة المالية المختلفة وارتباطها بالأسواق والعملة في التصنيفات التالية:

نظام الصيرفة:

يعتبر نظام الصيرفة قديماً في العراق، واتخذ أشكالاً متعددة ليس لنا في هذا المقام ذكرها، سوى ما يرتبط بالتجارة العراقية في العهد البويهي والسلجوقي، وقد عمل بالصيرفة فئات من العراقيين سواء في القرن الرابع الهجري أو ما يليه، إذ عمل النصارى واليهود بالصيرفة، ثم زاحمهم المسلمون في هذا العمل^(١).

ولقد اعتمد نظام الصيرفة على قبول الودائع من الأشخاص، وفي المقابل يأخذ المودعون صكاً بقيمة هذه الأموال، ويصرفون النقود فيما بعد حين يريدون، وهو ما يشبه نظام البنوك الآن، بل امتد عملهم إلى تسليف وإقراض الناس أو الحكومات أيضاً في ظل الأزمات المالية، ويقومون بالواسطة بين دار الضرب والعمامة، فهم بالأساس يتعاملون مع الناس أكثر من معاملتهم مع دار الضرب التي تعطيهم النقود ليس إلا حسب طلبهم^(٢).

(١) الدوري، تاريخ العراق الاقتصادي، ص ١٨٥.

(٢) الدوري، تاريخ العراق الاقتصادي، ص ١٨٧.

وقد ارتبطت الصيرفة بالنشاط الاقتصادي الزراعي والصناعي والتجاري، فكان الصرافون يقبلون الودائع من الموسرين، سواء نقوداً أو مجوهرات ثمينة وبذلك يتبين أن رأس مال الصيرفة كان كبيراً بسبب هذه الودائع، وأن المبالغ الضخمة تلك استخدمت كموارد ضخمة للإقراض وغيرها.

ولقد كانت عملية الإيداع تلك تنشط الاستثمار في جميع المجالات خاصة في الدخول في المضاربات وتأسيس الشركات التي كان ينشئها التجار حفاظاً على مصالحهم التجارية، ولقد كانت تلك الأموال المقترضة من المصارف خير معين على إنشاء هذه الشركات^(١).

ولقد أورد التتوخي على سبيل المثال أمثلة على الإقراض، حيث ذكر أن عملية الإقراض عن طريق رقاع وهي تشكل مستندات على عملية الإقراض وإقرار من المصارف بذلك^(٢).

وتعتبر بيوتهم المالية تلك مرتبطة أيضاً بالأسواق المحلية، فكثيراً ما نجد هذه البيوت المالية في وسط وداخل الأسواق التجارية، فهي جزء من العملية التجارية العامة، بل وتنشطها في بعض الأحيان، فعلى سبيل المثال توجد بعض المحال الصيرفية في الكرخ مثل منطقة درب عون التي يوجد بها أكثر من بيت مالي صيرفي^(٣).

وهكذا نرى أن عملية الصيرفة كانت جزءاً من العملية التجارية، وارتبطت بشكل أساسي بالعملة والتعامل التجاري.

الجهيزة:

وهو نظام مالي أيضاً قريب الشبه بالصيرفة، فقد اختلف الباحثون على معنى اسم الجهيز، فمنهم من صنفوه أنه كاتب مالي، أو صيرفي، أو ناقد؛ أي الرجل الذي يعطي المال في المصرف، أو كاتب للخراج الزراعي، أو صاحب المصرف أو البيت المالي، والذي يبدو أنه المسمى الأدق لوظيفة الجهيز^(٤).

وما يهمنا في هذه الوظيفة أن الجهيزة صارت قبيل العهد البويهي وما بعده ضرورية للحكومة، حيث كثيراً ما لجأت الحكومة أثناء الأزمات المالية إلى الاقتراض من الجهيزة الذين كانوا تجازاً بالأساس، وما يهمنا بالفعل أن الجهيزة شكل من أشكال اقتصاد العملة، وارتباط طبقة التجار بها.

(١) النفس المرجع السابق، ص ١٩٠.

(٢) التتوخي، نشواز المحاضرة، ج ٨، ص ٢٧١.

(٣) الدوري، تاريخ العراق الاقتصادي، ص ١٩٥.

(٤) نفس المرجع السابق، ص ١٨٤.

والتي تعني حديثاً التحويل المالي من مدينة إلى مدينة ومن بلد إلى آخر، وقد نشأ نظام السفتجة للحفاظ على أموال التجار في أثناء سيرهم بالقوافل التجارية في الأساس، فقد كان التجار يخافون على أنفسهم من السرقة والنهب أثناء الطريق خاصة في الاضطرابات الأمنية التي شهدتها العراق، لذلك كان التاجر يعطي المال في بلده لمصرف مالي، على أن يأخذ نفس المال بصك آخر في البلد الذي يذهب إليه، وهكذا نعرف أن بعض المصارف كانت ترتبط ببعضها البعض في المدن المختلفة، وهو ما يعرف حديثاً بشبكة المصارف والبنوك.

ولقد استخدمت السفتجة أيضاً كنظام مالي لتصفية وتسوية ديون التجار بينهم، واستخدمت أيضاً في التحويل المالي بين العامة، فقد كان نظاماً مالياً شعبوياً أكثر من النظامين السابقين - الصيرفة والجهيزة^(٢).

وهكذا نرى في هذا التلخيص الموجز لأهم الأنظمة المالية التي استخدمها التجار، والتي كانت ترتبط بشكل مباشر وغير مباشر بالأسواق المحلية العراقية، وقد ساعدت هذه الأنظمة المالية في تنشيط الحياة الاقتصادية، غير أنها عانت هي الأخرى أثناء المحن والأزمات الأمنية والسياسية والاجتماعية من سلبيات أثرت بالضرورة على الحياة الاقتصادية.

وبسبب ارتباط هذه الأنظمة المالية أيضاً بالعملية بشكل أساسي ومباشر، كانت مدخلاً مهماً للنقطة البحثية المقبلة، وهي نقص قيمة العملة، والتي نبحثها في السطور القليلة القادمة.

ثالثاً: نقص قيمة العملة في العراق خلال العصرين البويهى والسلجوقي:

لقد كانت الأسباب السياسية والاجتماعية والأمنية مجتمعة في زيادة تدهور الأحوال الاقتصادية في العراق خلال العصرين البويهى والسلجوقي، وقد كان نقص العملة مظهرًا من مظاهر هذه الأحوال الاقتصادية المتدهورة، وهو ما سنعنى به في هذه النقطة من البحث.

مظاهر نقص قيمة العملة في العصر البويهى:

كانت قيمة العملة تتحدد عن طريق النقاء المعدني لها في هذا العصر، وعليه تتحدد القيمة الشرائية لها، فقد كانت العملة البويهية تتكون من الذهب في حالة الدينار والفضة في حالة الدرهم كجميع النقود الإسلامية على مدار التاريخ.

(١) نفسه، ١٩٦، ١٩٥.

(٢) الدوري، تاريخ العراق الاقتصادي، ص ١٩٦.

أما عن النقود البويهية، فقد كانت الدراهم والدنانير البويهية لها نسبة ثابتة من حيث الوزن، وعليه من حيث القيمة، فقد شكل الذهب في الدينار البويهي نسبة تتراوح بين ٩٦ - ٩٨ % من قيمة الدينار الواحد، وهي نسبة عالية وجيدة^(١)، أما الدرهم فكان يتراوح نسبة الفضة في الدرهم الواحد نحو ٩٠ - ٩٩ %، وهي نسبة جيدة أيضاً من حيث القيمة الشرائية^(٢)، وعليه نخرج بنتيجة أن العملة البويهية كانت عملة قوية من ناحية النقاء، وبالتالي الناحية الشرائية للدرهم والدينار على السواء.

وكانت قيمة العملة في العموم يتحدد فيها عوامل كثيرة من أجل الوصول إلى هذه النسب التي تؤثر في الاقتصاد، فقد شهد العهد البويهي تذبذب في قيمة العملة وصل إلى حد الانهيار في بعض الأوقات، وذلك بسبب الظروف السياسية الداخلية والخارجية، وأيضاً الكوارث الطبيعية، وزيادة متطلبات الجيش والجند البويهي، والتي أدت إلى فراغ الخزانة في بعض الأوقات، أو الاضطرابات الأمنية التي أدت إلى توقف حركة التجارة الداخلية والخارجية، ما أثر على المعاملات المالية، كل هذه العوامل السابقة أدت بلا شك إلى تلاعب الحكومة البويهية في العملة لتغطية العجز، وبالتالي قلة القيمة الشرائية مع الوقت^(٣).

فالنسب السابقة لم تستمر على هذا المنوال طوال العهد البويهي، فاتجهت نحو الانخفاض، فقد تلاعبت الحكومة في العملة حتى جعلت نسبة الذهب في الدينار البويهي نحو ٧٠ %، ثم أقل من ذلك، حتى عرف عن العهد البويهي أن العملة كانت بها الكثير من المعادن الرخيصة على حساب الذهب أو الفضة الخالصين، وهو ما أثر في قيمة النقد والشراء في الأسواق^(٤). وفيما يلي بعض مظاهر هذا التدهور:

وصل الدرهم التاجي في عهد عضد الدولة البويهي إلى أدنى مستوى له منذ قيام الدولة البويهية، بالرغم من تحسن الاقتصاد في عهد عضد الدولة، وكان من نتيجة تدهور هذا الدرهم عدم قبوله في أسواق الصرف المصرية، والتي كانت - فيما يبدو - يقاس عليها قيمة العملة البويهية وغيرها من العملات^(٥).

(١) منيمنة، تاريخ الدولة البويهية، ص ٣٨٨.

(٢) نفسه، ص ٣٨٨.

(٣) منيمنة، الدولة البويهية، ص ٣٨٩.

(٤) الدوري، تاريخ العراق الاقتصادي، ص ٢٤٧؛ انظر حواشي نفس الصفحة.

(٥) نفس المرجع السابق، ص ٢٤٦.

كانت الدنانير والدرهم العراقية في أغلب الأحيان لم تكن مساوية للدينار الذهبي المصري، والذي كانت قيمته عالية للغاية، فعلى سبيل المثال وصلت قيمة الدينار العراقي البويهي بالنسبة للدينار المصري إلى ٨٠%، وذلك في عام ٣٦٢هـ / ٩٧٢م^(١)، وهو ما يدل على قلة قيمة هذا الدينار، حتى وصل الأمر - كما أشرنا في النقطة الأولى - إلى عدم قبوله في التعامل المالي في الأسواق المصرية.

وصل الدينار البويهي لنحو ١٥٠ درهم، وهي أكثر النسب إنخفاضًا في هذا الوقت، وذلك بسبب التلاعب في قيمة الذهب في هذا الدينار، وهذا كان في زمن بهاء الدولة البويهي في عام ٣٨٩هـ / ٩٩٨م، وقد استمرت ظاهرة عدم نقاء العملة في عهد بهاء الدولة حتى وصلت أحيانًا درجة النقاء الذهبي والفضي نحو ٥٦% من قيمة العملة^(٢)، وإلى النصف في بعض الأحيان، وهو ما أدب إلى انهيار قيمة العملة وكساد التجارة والتعامل المالي في السوق، والمصارف وغيرها. وصول الدينار القاساني - وهي أحد العملات العباسية - إلى نسبة شديدة من السوء حتى وصل إلى انخفاض قيمته الذهبية لنحو ٤٠%، وهو ما أدب إلى مزيد من الأزمات وغلاء الأسعار^(٣).

حاولت الحكومة البويهية في العراق بقيادة عميد الجيوش ضرب درهم جديدة لإنقاذ الموقف، لكن دون جدوي، فقد كانت هذه الدرامم ليست خالصة في قيمة الفضة المضافة إليها، وهو ما أنعش السوق السوداء في ذلك الوقت بالتعامل بعملة مغشوشة مخلوط بها الكثير من النحاس^(٤).

في عام ٤٢٠هـ / ١٠٢٩م تعرض الدينار الركني - وهو أحد العملات البويهية المنتشرة - إلى انهيار شديد؛ بسبب جعل الذهب نصف قيمته فقط، وأصبح النصف الآخر من المخلوط نحاسًا، وهو ما أدب إلى انهيار القيمة الشرائية، وبالتالي انهيار الاقتصاد وحركة البيع والشراء في الأسواق^(٥).

نجد في كثير من الأحيان أن التجار في العراق وغيرها من البلدان التي خضعت للدولة البويهية يضطرون للتعامل بالدنانير والدرهم الفاطمية المصرية، والتي كانت تشكل درجة أقوى من حيث النقاء المعدني وبالتالي القيمة الشرائية، مما جعل الدولة تحارب هذه الدنانير في الأسواق، وذلك لأسباب سياسية، مثل منع النفوذ الفاطمي في العراق، أو اقتصادية لتحافظ على هيبتها

(١) نفسه، ٢٤٧.

(٢) منيمنة، الدولة البويهية، ٣٨٩.

(٣) نفس المرجع السابق، ص ٣٩٠.

(٤) نفسه، ص ٣٩٠.

(٥) الدوري، تاريخ العراق الاقتصادي، ص ٢٤٩.

الاقتصادية^(١)، وكان البويهيون في هذه الحالة يحثون التجار على التعامل بالدنانير التي سكتها دار الضرب التابعة للخليفة مثل الدينار القادري والسابوري والقاساني وغيرها. كان السبب الرئيسي لانحيار العملة هو سيطرة الدولة الفاطمية في مصر على مناجم الذهب السودانية من ناحية، والحرب الدائرة في الشرق حيث الدولة الغزنوية الفتية، والتي قامت بالاستيلاء على مناجم الفضة الفارسية^(٢)، وهو ما أدبألى نقص المعادن الرئيسية في دور الضرب البويهية، وبالتالي اضطرار الدولة للتلاعب بالعملة، هذا إلى جانب المتطلبات التي كانت تلح على الدولة البويهية لإنقاذ الموقف خاصة لسد حاجة مرتبات وأعطيات الجند البويهي، الذي كان سريع الغضب من قواده في حالة نقص المرتبات.

أدى هذا التدهور في قيمة العملة إلى غلاء في الأسعار، حيث تعددت موجات الغلاء في العهد البويهي، مما سيأتي مفصلاً عند الحديث عن موجات الغلاء في الفصل الرابع.

مظاهر نقص قيمة العملة في العصر السلجوقي:

نفس القول ينطبق على العصر السلجوقي، حيث شهدت العملة وقيمتها تذبذباً في الارتفاع والانخفاض وفقاً لعدة عوامل، من بينها السياسة والأحوال الأمنية، وأيضاً الفتن الاجتماعية التي كانت تؤثر على التجارة وبالتالي على العملة وقيمتها.

ويمكن أن نوجز مظاهر نقص قيمة العملة في العصر السلجوقي في هذه النقاط:

كان على السلاجقة أن يؤكدوا سيادتهم السياسية بعد دخول العراق، وذلك بإقامة الكثير من دور ضرب النقود، وإلغاء شخصية الخلافة النقدية تماماً، حيث كانت تملك الخلافة العباسية الكثير من دور الضرب في العهد البويهي، وكانوا يصدرن بعض العملات التي يتعامل بها التجار، وقد اختلفت سياسة السلاجقة مع الخلافة العباسية من هذه الناحية عن البويهيين^(٣).

وقد هدف السلاجقة من البداية لمنع التجار والناس من التعامل بالنقود العباسية، وذلك لضمان صب كل المنافع النقدية والاقتصادية في الخزينة السلجوقية، وبالفعل كانت تدر عليهم مبالغ وفيرة^(٤).

(١) منيمنة، الدولة البويهية، ٣٨٩.

(٢) نفس المرجع السابق، ص ٣٩٠، ٣٩١.

(٣) الأعرجي، الإقطاع العسكري، ص ١٩.

(٤) نفس المرجع السابق، ص ٢٠.

سياسة العسف والجور والشدة الاقتصادية التي كانت تعاني منها العراق في العهد السلجوقي، خاصة في أوقات الخلافات الداخلية، لا سيما بينها وبين الخلافة العباسية، أثرت في قيمة العملة، فنجد أن عام ٥٢١هـ / ١١٢٧م صدر قرار من السلطان محمود بإنشاء دار جديدة لضرب العملات السلجوقية في بغداد^(١)، وأصدر أوامره بقتل كل من يرفض التعامل بديناره، وهذا يدل على أمر مهم، وهو سياسة الشدة والغصب التي قامت بها السلطنة السلجوقية تجاه التجار والناس في التعامل مع دينار في أغلب الأوقات كان ناقصاً في قيمته المعدنية والشرائية، وكان جُلّ همها ينصب في تأكيد السيادة ومظاهرها فقط دون حل عميق للأزمة الاقتصادية التي كانت تمر بالناس جراء ذلك.

على الناحية الأخرى كانت الخلافة العباسية تحارب السلاجقة على جميع المستويات كنوع من إرجاع نفوذها على حساب السلطنة التي كانت تعاني من ضعف في بعض الأوقات، وهو ما نجده عام ٥٤١هـ / ١١٤٦م^(٢)، حينما أمر الخليفة المقتفي لأمر الله بالقبض على صاحب دار الضرب التي أنشأها السلطان مسعود، وقد أدى ذلك إلى سوء العلاقات بين الخليفة والسلطان، وهكذا نرى أن العملة بلا شك تأثرت بسبب النزاعات على السيادة في ذلك الوقت بين الطرفين. أدت سياسة الشدة والعسف إلباتجاه الناس والعامة والتجار للتعامل ببعض العملات السلجوقية الرديئة، والتي كانت ناقصة المعادن النفيسة مثل الذهب والفضة، وهو ما أثر على الحالة الشرائية وأدبإلنارتفاع الأسعار في الأسواق^(٣).

لقد كانت العملات السلجوقية - خاصة في القرن السادس الهجري، وهو القرن الذي شهد انهيار سلطان السلاجقة في العراق - ناقصة من حيث المعادن النفيسة خاصة الذهب، فقد قلت قيمة الدرهم السلجوقي إلى النصف أو مادون ذلك^(٤)، وقد أدت العوامل الأخرى عملها في تدهور النقد، وهو نتيجة وثيقة الصلة بسياسات السلاجقة الإقطاعية.

فقد العامة والتجار على السواء ثقتهم بالتعامل النقدي السلجوقي واتجهوا مع الوقت، إما اضطراراً أو تمرّداً على الأوضاع، إلى التعامل بنقود رديئة سموها القراضة^(٥)، وكان التعامل بها - بلا شك

(١) ابن الأثير، الكامل، ج ٩، ص ٢٤١.

(٢) ابن الجوزي، المنتظم، ج ١٨، ص ٤٩.

(٣) الأعرجي، الإقطاع العسكري، ص ٢٠.

(٤) نفسه، ص ٢١.

(٥) ذكر ابن الأثير في ذلك الموضع أن هناك من الفقهاء ومنهم أردشير بن منصور أبو الحسين الذي منع من الوعظ داخل بغداد بسبب هجومه السياسة الاقتصادية السلجوقية وانتشار القراضة، والإفتاء أن هذا نوع من الربا؛ انظر ابن الأثير، الكامل، ج ٨، ص ٤٩١.

- سبباً في الانهيار الاقتصادي، لذلك اعتبرها الفقهاء حينئذ نوع من الربا، كما ذكر ابن الاثير، وفيما يبدو أن تلك النقود كانت بلا غطاء ذهبي حقيقي، ما جعلها بلا قيمة تقريباً، وهو ما نسميه حديثاً بزيادة معدل التضخم.

لم يكن القراضه فقط ما انتشر، بل نجد ما سماه الناس التعامل بالدرهم الرديء أو البهرج، وقد انتشر هذا البهرج، وكان يضرب خارج دور الضرب الرئيسية، وهذا ما جعله مغشوشاً، لكن الناس تعاملت به، وهو ما أدب إلى التضخم وارتفاع الاسعار، فالدرهم والدنانير كانت بلا غطاء معدني حقيقي، وبلا قيمة، ما جعلها غير شرعية.

حاولت الخلافة إنقاذ الموقف الاقتصادي، فحاربت العملات الرديئة خاصة القراضه والبهرج، وضربت بعض العملات التي استعادت قيمتها وعافيتها الاقتصادية، ومن هذه النقود دينار الخليفة المسترشد بالله، الذي ضربه عام ٥١٦هـ / ١١٢٣م^(١)، وكانت قيمة هذا الدينار لا بأس بها، فقد وصلت قيمتها كل عشرة دراهم بدينار واحد، وهو ما يدل على زيادة الغطاء الذهبي بها، ويدل أيضاً على تأكيد السيادة العباسية على حساب السلاجقة.

مثال آخر نجده في عهد الخليفة المقتدر، الذي أمر بضرب دينار أسماه الدينار الأميري؛ ليحارب الدنانير المغشوشة، وكانت قيمة هذا الدينار أعلى بلا شك من تلك المغشوشة^(٢).

وهكذا نري أن نقص العملة مؤثر في النواحي الاقتصادية، والتي ظهرت في غلاء الأسعار وانتشار المجاعات في العراق خلال ذلك العهد، وهو ما سنتناوله في حينه، لكننا سننتقل إلى مظهر آخر من مظاهر السياسات الاقتصادية خلال العهدين البويهى والسلجوقي، وهو مظهر الضرائب والاحتكار والذي سنتناوله في السطور القليلة القادمة.

المبحث الثالث: الضرائب وأثرها الاقتصادي في العراق خلال العصرين البويهى والسلجوقي: لقد شكل النظام الضريبي في العصرين البويهى والسلجوقي مورداً مهماً في الخزائن الحكومية، لكنه كان له الأثر العميق في ظهور الأزمات والمحن الاقتصادية والتي كانت من نتائج كثرة الضرائب أو نظام وطريقة جباية هذه الضرائب.

وفي هذه المبحث سيتناول الباحث النظام الضريبي البويهى والسلجوقي من حيث تعدد أوجه كل منهما ونتائج هذا التعدد في ظهور الأزمات الاقتصادية، ومن الممكن تقسيم هذه النقطة البحثية إلى عدة عناصر وهي:

(١) ابن الجوزي، المنتظم، ج ١٧، ص ٢٠٧.

(٢) الأعرجى، الاقطاع العسكري السلجوقي، ص ٢٠.

أنواع الضرائب في العهد البويهي والسلجوقي.
طرق جباية هذه الضرائب وأثرها على الحياة الاقتصادية للعامة.

وسنبدأ بالعصر البويهي:

ورث البويهيون نظامًا ضرائبيًا عباسيًا كان فاسدًا في الأغلب، فتذكر بعض المصادر أن النظام الضريبي العباسي كان ظالمًا فاسدًا في أغلب الأوقات، ولم يرض عنه بعض الفقهاء بسبب شدة عسفه وجوره^(١)، ولذلك وجد البويهيون عندما دخلوا بغداد، أن نظام الضرائب العباسي لا يتناسب مع الدولة والسلطة الجديدة، لذلك قاموا بتغيير في نظام الضرائب كي يتناسب مع ظروف الدولة الجديدة.

ولقد كانت هناك ضرائب شرعية وغير شرعية، سواء في العهد العباسي قبل التسلط البويهي أو بعده، والمقصود بالضرائب الشرعية هي التي لا يمنع الشرع من جبايتها أو فرضها من الأساس، فهي ذكرت في القرآن والسنة النبوية المطهرة، فلا مانع لدى الشرع والفقهاء من إجازاتها، مثل الركا، وهي الضريبة على ما يوجد في باطن الأرض، أو الزكاة وهي فريضة التي يؤديها الأغنياء من المسلمين كل عام، ولها أوجه عديدة، أو الجزية وهي التي فرضت على غير المسلمين، وكانت لها شروط عديدة، منها ألا يدفعها ضعيف أو فقير أو امرأة أو طفل أو رجل دين نصراني أو يهودي، فيدفعها بذلك الرجال القادرون على العمل والكسب.

وهناك ضرائب زاد الفقهاء في تناولها كالخراج الذي جعله بعض الفقهاء ضريبة شرعية، وأيضًا ضريبة العشر على الزروع والثمار، كما زادوا من الضرائب على المواشي والبهايم والثروة الحيوانية.

ولن يتطرق الباحث إلى تلك الضرائب الشرعية، لأنها لا تشكل ضغطًا اقتصاديًا على الناس، نظرًا لقلتها أو عدم تأثير جبايتها على الناس، أو عدم ظهور أزمات اقتصادية بسببها، لأنها في النهاية محددة ومقننة في كتب الفقهاء المسلمين سواء في العراق أو غيرها من البلدان، لكن الباحث سيذكر بعض من طرق جبايتها المتعسفة إن وجد أثناء سرد الأحداث.

(١) الدوري، تاريخ العراق الاقتصادي، ص ٢٥٤.

أنواع الضرائب في العهد البويهي:

الخراج: وكان من أشهر الضرائب في العهد البويهي، نظرًا لأنه يشكل موردًا أساسيًا في الخزنة البويهية^(١)، ولقد كان الخراج في الأساس ضريبة على الأرض الزراعية، ونظرًا أن معظم الاقتصاد العراقي كان زراعيًا، فكانت تلك الضريبة هي رأس النظام الضرائبي في العهد البويهي. وتذكر المصادر أن أثقل الضرائب على نفوس الناس كانت الضريبة على الأراضي الزراعية؛ أي الخراج^(٢)، وكانت تلك الضريبة تتحدد على حسب عدة عوامل ومنها: مساحة الأرض الزراعية، جودة الأرض الزراعية، وقربها من مجاري الأنهار أو موارد المياه، والمحاصيل الزراعية وجودتها ونوعها سواء حبوب أو غيرها، فيما يسمى بالمقاسمة^(٣)، أي دفع الضريبة عينية من هذه المحاصيل في بعض الأحيان، وأيضًا زاد الفقهاء الذين تحدثوا عن الخراج عن بعدها أو قربها من الأسواق، وطرق ري هذه الأرض سواء ري طبيعي من الأنهار والأمطار أو ري صناعي عن طريق الآلات الزراعية المستخدمة^(٤).

هذا من حيث التعريف بهذه الضريبة، وهي ضريبة اعتبرها الفقهاء شرعية، لكنها في الحقيقة أيضًا تعتبر من الضرائب غير الشرعية؛ بسبب ما قامت به الحكومات العباسية المتعاقبة من تغيير وتبديل لهذه الضريبة من حيث جوهرها وأوجه جبايتها.

ولقد استمر في العهد البويهي وزادت عليه السلطة بعض الأوجه الأخرى، فقد شمل نظام الضمان على الأرض الزراعية الخراج على هذه الأرض، وكان الضمان وهو أن يطلق يد

(١) يعتبر الخراج من أهم الضرائب التي اعتمدت عليها الدولة العباسية في الموارد المالية الداخلة إلى خزينة الخلافة، فقد اعتمدت عليه الدولة شبه كلياً، بل إن لم يكن أهمها وقد ورث البويهيون ذلك الأمر؛ انظر ضيف الله يحيى الزهراني، النفقات وإداراتها في الدولة العباسية، كتبة الطالب الجامعي، مكة المكرمة، ١٩٨٦م، ص ٣٩؛ انظر أيضاً منيمنة، تاريخ الدولة البويهية، ص ٣٩١؛ الدوري، تاريخ العراق الاقتصادي، ص ٢١٣.

(٢) يتحدث المقدسي عن أهل فارس أنهم كانوا يعانون من الخراج وأنه كان أثقل الضرائب عليهم، فقد قرأ المقدسي بشهادته نفائر خزنة عضد الدولة البويهي حسبما تحدث، فإذا كانت فارس على هذا الوضع فلا بد من وجود حالة مشابهة للسواد العراقي؛ المقدسي، أحسن التقاسيم، ص ٤٤٨.

(٣) ذكر ابن حوقل أثناء حديثه عن أراضي الجزيرة الفراتية تحت حكم الحمدانيين؛ أن السلطة الحمدانية حصلت أموالاً ضخمة عن طريق ضريبة الخراج بالمقاسمة، ففي أراضي نواحي نصيبين والموصل كانت تفرض الخراج بالمقاسمة وتم تحصيل مبالغ كبيرة؛ ابن حوقل، صورة الأرض، ص ١٩٥ و ١٩٦ و ١٩٧. انظر أيضاً؛ الدوري، المرجع السابق، ص ٢١٤.

(٤) يقول أبو يوسف في ذلك: أن الأرض الخراج قد تكون أرضاً يزرعها ويؤجرها ويكتريها من الأنهار، وأيضاً قال: إن أحيا الأرض ببنر حفرها أو عين استخرجها منها فتكون أرضاً عشر تجوز عليها الخراج؛ أبو يوسف يعقوب بن إبراهيم، كتاب الخراج، ص ٦٥ و ٦٦.

شخص ما على أراض زراعية ليجبي أموالها مقابل أن يكون له الحق في إقطاع تلك الأرض^(١)، فالضمان جزء لا يتجزأ من نظام الإقطاع البويهى.

وفي الحقيقة لم تهتم الحكومة البويهية بمراقبة الضامنين طالما يدخل في خزانتها ما يكفي من جباية تلك الأراضي، وهو ما أدى إلى العسف والجور الذي لاقاه الفلاحين على أيدي أصحاب الإقطاعيات والضمانيين.

وكان الخراج يجبي في العهد البويهى على أساس المقاسمة على الحاصل الزراعي، الذي وصل في عهود بعض البويهيين إلى النصف من هذا الحاصل، بالرغم من أنها العشر في الأصل، وكانت تدفع على أساس المساحة الكلية أو وزن الناتج من المحصول الزراعي، وعدد الأشجار المثمرة يعدها الجابي وعلى أساس العدد يدفع الخراج نقدًا في بعض الأحيان أو من ثمار هذه الأشجار^(٢).

هذا كان في عموم العراق التي سيطر عليها البويهيون، أما في الشمال حيث الموصل والمدن الجزرية والتي سيطر عليها الحمدانيون، فقد قام الحمدانيون بوضع نظام خاص للخراج يعتمد على نضج الغلات في موعدها من كل عام، فقد اعتمدوا على السنة الشمسية في الخراج^(٣)، فعند موسم الحصاد يأتي الجباة ويقدررون الضريبة ويأخذونها من أصحاب الأراضي، وكان العكس في الدولة البويهية، فقد كانوا لا يصبرون في جباية الخراج حتي تنضج الغلال أو المحاصيل الأخرى.

وقد وصلت الجباية في الدولة الحمدانية إلى نصف المحصول الزراعي، وهو ما مثل ضغطا اقتصاديًا كبيرًا على سكان الجزيرة الفراتية، وهو ما سيتناوله الباحث في طرق الجباية.

ضريبة الإرث:

وقد شكلت موردًا كبيرًا من خزانة البويهيين، فقد عرف العباسيون ضريبة الإرث، واستغلوا أن الفقهاء أجازوا أخذ أموال من لا عقب له من قبل السلطة وتؤول هذه الأموال إلى بيت المال، وبالرغم من جهود بعض الخلفاء في إلغاء تلك الضريبة، واعتراض بعض الفقهاء عليها، فقد استمر أخذ أموال من لا عقب له إلى العهد البويهى^(٤).

(١) الدوري، تاريخ العراق الاقتصادي، ٢١٥.

(٢) التتوخي، نشواز المحاضرة، ج ٨، ص ١٢٠؛ الدوري، تاريخ العراق الاقتصادي، ص ٢١٥.

(٣) نفس المرجع السابق، ص ٢١٦.

(٤) نفسه، ص ٢٢٢.

فوجد أنه في عام ٣٥١ هـ / ٩٦٢ م^(١)، قام معز الدولة بأخذ أموال تركة شخص يدعى دعلج، فقد كانت هذه التركة الكبيرة لها أوقاف، فلم يتركها معز الدولة لحالها وأدخلها الخزانة، لكنه ترك الوقف عليها كما هو.

ونجد مثلاً آخر في عام ٣٩٠ هـ / ٩٩٩ م^(٢)، عندما توفي محمد بن عمر العلوي، وكان نقيباً للطالبيين، فقد استولى الوزير أبو نصر سابور بمعرفة بهاء الدولة البويهية على خمسين ألف دينار من تركته لصالح الخزانة السلطانية وترك الباقي للورثة، وهو ما يشكل عسفاً وجوراً لا شك فيه.

ضريبة المكوس:

ومن الضرائب التي كانت تؤثر على النشاط التجاري بشكل كبير ومباشر، ضريبة المكوس على البضائع والسلع الواردة إلى العراق من الخارج، فلقد كانت تلك المكوس سبباً في ارتفاع الأسعار وتأثرت التجارة بها، فعلى سبيل المثال، نجد أن المكوس كانت تفرض على السفن القادمة إلى مدينة البصرة في الجنوب العراقي، وكذلك السفن النهرية التي تصل إلى مدينة واسط^(٣)، حيث تذكر المصادر أن سفينة كانت محملة بالآلات والحديد فرضت عليها المكوس بما يبلغ ثمانية آلاف درهم، وهو مبلغ كبير^(٤).

ويبدو أن للمكوس أماكن محددة في جبايتها، حيث التجارة الواردة تدفع الرسوم والضرائب على بضاعتها في مدينة البصرة وواسط وبغداد والبطائح والكوفة^(٥).

أما عن طريقة دفع هذه المكوس للحكومة البويهية فقد كان نقدًا وعتيًا، فنقدًا كان تدفع بعض القوافل درهماً على كل حمل فيها سواء كانت البضاعة نفيسة أو رخيصة^(٦)، وفي بعض الفترات كانت تحدد المبالغ المقدرة من الحكومة البويهية فقط، وهي لها الحق في تقدير ذلك.

ويذكر الدكتور الدوري أثناء حديثه عن المكوس أن السفن الواردة كانت تدفع نسبة العشر من التجارة الواردة خاصة السفن الهندية والصينية، أما السفن الإسلامية فقد كانت تدفع نسبة أقل من تلك النسبة السابقة^(٧).

(١) ذكر ابن الجوزي ترجمة دعلج في وفيات تلك السنة وأنه ترك أموال كثيرة؛ ابن الجوزي، المنتظم، ج ١٤، ص ٤٣ وما يليها.

(٢) انظر ترجمة محمد بن عمر العلوي؛ ابن الجوزي، المنتظم، ج ١٥، ص ٢٢ و ٢٣ و ٢٤.

(٣) التتوخي، نشواز المحاضرة، ج ٨، ص ٩٣.

(٤) الدوري، تاريخ العراق الاقتصادي، ص ٢٢٣.

(٥) نفس المرجع السابق، ص ٢٢٤.

(٦) تاريخ العراق الاقتصادي، ص ٢٢٤.

(٧) نفس المرجع السابق، ص ٢٢٥.

أما عيّنًا، فقد كانت المكوس تؤخذ من البضائع الواردة سواء القوافل البرية أو في الموانئ البحرية عيّنًا من البضائع المختلفة مثل الأقمشة، أو الحبوب أو غيرها، فقد كانت جزءًا من هذه البضائع تذهب مباشرة إلى مخازن الحكومة^(١).

وكانت ضريبة المكوس كبيرة ومهمة بالنسبة للخزانة البويهية، فقد وصلت على سبيل المثال في عام ٣٣٩هـ / ٩٥٠م إلى ٢٠٠ ألف دينار^(٢).

ضريبة المستغلات:

وهي الضريبة التي فرضت على الحوانيت والأسواق والمحال التجارية والحمامات والطواحين والبيوت والدور^(٣)، وهذه الضريبة كانت مهمة أيضًا للخزانة البويهية، وقد وجدت هذه الضريبة في العصر العباسي، فقد فرضت على الأسواق والحوانيت المختلفة، واستمرت إلى العهد البويهي.

وقد كانت تلك الضريبة تمس الحياة اليومية للعامة بشكل مباشر، فإذا كانت ضريبة المكوس تتسبب - في كثير من الأحيان - فيارتفاع أسعار البضائع والمواد المختلفة، فإن تلك الضريبة كانت تؤدي إلى تذمر الناس، وكانت تؤثر في الأسواق بل وفي الدور والبيوت بسبب الضريبة التي كان يفرضها البويهيون، والتي شكلت عبئًا على العامة.

وقد شكلت الأموال الضخمة التي كانت تجبى من جميع الدور والأسواق والمحلات في جميع المدن العراقية موردًا عظيمًا من موارد الخزانة السلطانية، في مقابل عبء كبير على العامة الذين عانوا من وطأة تلك الضرائب.

وقد وجدت ضرائب أخرى استثنائية على الصناعات المختلفة مثل المنسوجات القطنية والكتانية، وعلى صناعة الزيت، وعلى الأغنام والدواب، والخيول والحمير والدواب والإبل في جميع أسواق العراق^(٤)، كما فرضت ضرائب على الخمر، حتى وصلت مبلغًا كبيرًا فيالدولة الحمدانية خاصة في عهد ناصر الدولة^(٥)، وكل هذه الضرائب شكلت عبئًا كما أشرت آنفًا على العامة وحياتهم الاقتصادية والاجتماعية.

(١) منيمنة، تاريخ الدولة البويهية، ص ٣٩٣.

(٢) مسكويه، تجارب الأمم، ج ٥، ص ٢٩٦.

(٣) الدوري، المرجع السابق، ص ٢٢٥.

(٤) الدوري، تاريخ العراق الاقتصادي، ص ٢٢٧.

(٥) ابن حوقل، صورة الأرض، ص ١٩٩.

أنواع الضرائب في العهد السلجوقي:

شكل العصر السلجوقي عصرًا آخر من عصور التسلط العسكري على الخلافة العباسية، وقد تميز هذا العصر كما سبقت الإشارة بالإقطاع العسكري الذي كان له نتائج وخيمة على الزراعة والصناعة والتجارة والعمل، وبالتالي الضرائب ومظاهر فرضها وجبايتها كما سيتضح.

أما عن أنواع الضرائب في ذلك العصر فمن الممكن أن نلخصه في الآتي:

ضريبة المكوس:

وكانت من أشهر الضرائب المفروضة في العهد السلجوقي، وأكثرها فرضًا، لأنها كانت المورد الرئيسي للخزانة السلطانية، وتعتبر من الضرائب التي تتبع مباشرة السلطنة السلجوقية نظرًا لأهميتها.

وقد كان يعين موظف مختص من لدن السلطة يتبع السلطان أو الوزير في بعض الأحيان يسمى بمختص الحضرة^(١)، والحضرة تعني السلطنة السلجوقية، وهو الموظف المختص بجباية المكوس في جميع أراضي الإمبراطورية السلجوقية، يتبعه من هو أدنى من ذلك من الرتب الوظيفية، لكنها تدور في فلك واحد وهو جباية تلك الضريبة.

ونظرًا لفلسفة النظام الإقطاعي السلجوقي فلم تحدد النسبة الضريبية على التجارة الواردة، فكثيرًا من الضريبة المفروضة كانت تتذبذب وفقًا للحالة الاقتصادية العامة، أو على هوى الإقطاعيين في الإدارة السلجوقية.

فيذكر ابن الجوزي على سبيل المثال أن السلطان ألزم الباعة وغيرهم من التجار عام ٥١٥هـ / ١١٢١م^(٢)، أن يدفعوا نسبة ثلثي الأرباح على بعض البضائع مثل ثياب السقلاطون، وهذه كانت نسبة كبيرة أدت إلى ركود بلا شك في هذه الفترة^(٣).

كذلك اشتط السلاطين السلاجقة خاصة في عهود الانقسامات والنزاعات الداخلية والحروب الإقطاعية، في فرض ضريبة المكوس، وذلك لضمان امتلاء الخزانة في أحلك الأوقات والظروف خاصة مع استمرار الحروب والنزاعات^(٤).

(١) الأعرجي، الإقطاع العسكري، ص ١٥

(٢) ابن الجوزي، المنتظم، ج ١٧، ص ١٩٢.

(٣) نرى أنه في عهد صمصام الدولة كانت الضريبة هذه سببًا في ثورة قام بها العامة عام ٣٧٥ هـ، وأيضًا تكررت في عام ٣٨٩ هـ؛ انظر فهمي سعد، العامة في بغداد خلال القرنين الثالث والرابع للهجرة، دار المنتخب للنشر، بيروت، لبنان، ١٩٩٣م، ص ١٨٨ و ١٨٩.

(٤) الأعرجي، الإقطاع العسكري، ص ١٦.

ويمكن القول إن ضريبة المكوس كانت ضريبة على الوارد، إلا أنها امتدت بأوجه أخرى لفرضها على الأسواق وعلى حق البيع بالنسبة للتجار المحليين في أسواق المدن والقرى العراقية، فعلى سبيل المثال نجد أن السلطة السلجوقية فرضت ضريبة أسمتها حق البيع، وهي امتداد للمكوس لكنها ضريبة على السوق المحلي وليس الوارد.

وضريبة حق البيع كانت تمس الحياة التجارية المحلية بشكل أساسي، وكانت من أشد الضرائب وطأة على التجار وعلى الباعة، فكانت تفرض على جميع البضائع تقريباً، وهذا في حد ذاته سبب في زيادة الأسعار على العامة.

ضريبة العقار:

وكانت تلك الضريبة اضطرارية في بعض الأوقات، خاصة في الأوقات التي تحتاج فيها السلطنة السلجوقية لمضاعفة أموالها الواردة، فقد فرض السلاجقة ضريبة على الدور والعقارات والحوانيت والحمامات والأماكن الخاصة بأنواعها، وهذه الضريبة كانت سبباً في تدمير العامة والخاصة على السواء.

فقد فرضت السلطات تلك الضريبة على جميع الأملاك الخاصة في العراق، فقد كان يدفع الغني والفقير هذه الضريبة على أملاكهم الخاصة، وكانت السلطة تشتط في جباية تلك الضريبة، خاصة في أوقات الحروب الإقطاعية بين السلاطين والأمراء السلاجقة.

فعلى سبيل المثال نجد أنه في عهد السلطان مسعود، اشتطت السلطة السلجوقية في جباية تلك الضريبة، حتى وصل الأمر في عام ٥٣١هـ / ١١٣٩م، لأن يبعث السلطان وزيره أبي بركات بن مسلمة للخليفة العباسي المقتفي لأمر الله وطالبه بمائة ألف دينار ضريبة على أملاكه الخاصة^(١)، فكان جواب الخليفة بالرفض لأنه لا يملك هذا المبلغ، فما كان من مسعود أن يأمر عماله لتعويض هذا المبلغ من العامة، فلقى الناس عامة والتجار خاصة في عهد هذا السلطان عسفاً وجوراً جراء فرض هذه الضريبة أدت إلى أزمة اقتصادية بطبيعة الحال.

وكانت هذه الضريبة فرضاً على الناس في أوقات الحروب كما أشرنا، ففي عهد السلطان مسعود أيضاً وتحديداً في عام ٥٢٦هـ / ١١٣٢م^(٢)، فرضت السلطة السلجوقية ضرائب مضاعفة على الناس وذلك لحاجة مسعود إلى تلك الأموال في حروبه المستمرة ضد السلطان سنجر، وكان مقره

(١) ابن الجوزي، المنتظم، ج ١٧، ص ٣٢٠.

(٢) نفس المصدر السابق، ص ٢٧٠.

في عاصمة الإمبراطورية في مدينة الري الفارسية، وكانت سبب الضريبة هو سماع أنباء بعزم دخول سنجر وقواته إلى العراق.

ونسوق دليلاً آخر على أن هذه الضريبة كان يختص بها السلاجقة أثناء حروبهم، فعندما دخلت القوات السلجوقية إلى بغداد، في أول أمرهم، فرضوا على الدور والأحياء التي نزلوا فيها خمسمائة دينار، وتحججوا بأن هذه الضريبة - وتسمى ضريبة الدور - عادة في بلادهم، ويجب أن يطبقوها على أهل بغداد، وقد عانى الناس، خاصة في حي الكرخ^(١)، من هذه الضريبة، واستغاثوا بالخليفة الذي بعث بدوره إلى وزير السلاجقة وحاكم العراق حينئذ العميد الكندري الذي أسقطها تخفيفاً على الناس.

ضريبة الإرث والتركات:

وهي شبيهة بالضريبة التي فرضها البويهيون على التركة والميراث الذي لا يوجد وارث له مستحقه، فقد فرض السلاجقة ضريبة تسمى بضريبة التركات، وكانت تتبع مباشرة ديوان مختص لذلك يسمى بديوان التركات، والذي كان يقوم بدور الاستيلاء على التركات التي لا وارث لها، وقد شكلت مورداً مهماً للخزانة السلطانية.

ففي عام ٤٥٥ هـ / ١٠٦٣ م، قرر السلطان طغرل بك السلجوقي تنظيم الموارث بحيث جعل الميراث الذي لا وارث له يدخل في حيازة الخزنة السلطانية مباشرة، وقد تم تنظيم هذه العملية في عموم العراق حتى صار قانوناً يعتد به^(٢).

ففي عهد السلطان مسعود، وتحديداً في عام ٥٣١ هـ / ١١٣٩ م^(٣)، أمر وزيره وحاكم العراق العسكري بأن يصدر قانوناً خاصاً يأمر الغسالين والكفانين والحفارين والعاملين في المقابر ألا يدفنوا أي رجل أو امرأة إلا بموافقة خاصة من الوزير، وذلك لضمان النظر في الموارث والتركات وأخذها إذا لم يكن لها وارث، وهذا لعمري شدة اتصف بها السلطان مسعود والسلطين الذين جاءوا من بعده من عهود الانحطاط السلجوقية، فكل جل همهم جباية الأموال لخدمة حروبهم الإقطاعية.

(١) انظر حوادث عام ٤٤٨ هـ؛ ابن الجوزي، المنتظم، ج ١٦، ص ٣ و ٤.

(٢) السيوطي، تاريخ الخلفاء، ص ٣٣١.

(٣) ابن الجوزي، المنتظم، ج ١٧، ص ٣٢٢.

ضريبة الخفارة:

وهي ضريبة كان تفرضها السلطات السلجوقية على التجار والحجاج تسمى الخفارة، فقد كانوا يفرضون عليهم مبلغًا من المال على كل تجارة وقافلة حجاج تمر على الطرق المختلفة، وذلك لقاء حماية القوات السلجوقية لهم^(١).

لكن من خلال النظر في الأحداث نجد أن العهد السلجوقي تميز باضطراب الأمن خاصة في عهود سلاطينهم الأخيرة، حيث تميزت بالحروب الإقطاعية واضطراب الأمن على الطرق، وقطع الطريق من العياريين، وهجوم البدو والقبائل العربية خاصة في وسط وجنوب العراق على قوافل التجارة والحج، وهو ما يجعل هذه الضريبة نوعًا من الجور والعسف على العامة جراء عدم حمايتهم في أغلب الأوقات وبذلك تنتقل من صفة الضريبة إلى صفة الإتاوة^(٢).

علانية حال؛ فقد تقرر دفع سبعة دنانير على كل حاج بموجب هذه الضريبة، وهو مبلغ لا بأس به^(٣)، لكن الضريبة الأعنف كانت على التجار والقوافل التجارية، ولنا أن نتخيل أن التجار كانوا يدفعون المكوس ثم يتطلب عليهم دفع ضريبة أخرى على الخفارة، ما كان سببًا مباشرًا في تذبذب الأسعار وكساد التجارة، فماذا يتبقى لهؤلاء التجار إذن؟

فعلى سبيل المثال دفع تاجر ضريبة الخفارة على قافلة تجارية كبيرة^(٤)، حتى تقرر دفع أربعة عشر ألف دينار ومائتي رأس من الغنم، بموجب هذه الضريبة وهو مبلغ كبير قد تكون ثروة في أحوال كهذه.

ضريبة بيع الحيوانات:

وهي ضريبة تمس قطاع الثروة الحيوانية في الأساس، فقد فرضت على بيع الحيوانات مثل الخيل والإبل والأبقار والأغنام، وقد أضيف لها بيع الأسماك أيضًا، وكانت تفرض على بيع وشراء تلك الحيوانات^(٥).

وقد كانت هذه الضريبة من ضمن الضرائب التي تفرض على الأسواق المحلية، وهي بلا شك تضيف معاناة أخرى على عمليات البيع والشراء، ففرض هذه الضريبة كانت ترفع من أسعار تلك

(١) الأعرجي، الإقطاع العسكري، ص ١٦.

(٢) كثرت في هذا العهد هجمات البدو الأعراب بني خفاجة على مدن وقرى وعموم السواد في العراق، مما هدد الطرق التجارية وقوافل الحج؛ ابن الأثير، الكامل في التاريخ، ج ٨، ص ٨٠، ٨١؛ وأيضًا ابن كثير، البداية والنهاية، ج ١٣، ص ١٩ وما يليها.

(٣) محمد بن علي سليمان (الراوندي)، راحة الصدور وآية السرور، ص ٢٠٥.

(٤) الأعرجي، الإقطاع العسكري، ص ١٧.

(٥) نفسه، ص ١٨.

الحيوانات التي يستخدمها الناس في ركوبهم وفي طعامهم أيضًا وهو ما زاد من محنة العامة بطبيعة الحال.

وهكذا نرى أن الضرائب في العهد السلجوقي كانت شديدة الوطأة والثقل على الناس وعلى التجار وعلى جميع الفئات، ما أدب إلى تقليل هامش الربح في الصناعة والتجارة، إضافة إلى الفلاحين الذين عانوا من الضمان وجباية الخراج من القادة الإقطاعيين المتسلطين عليهم.

طرق جباية الضرائب وأثرها على الحياة الاقتصادية للعامة في العهدين البويهى والسلجوقي:
شكلت طرق الجباية عبئًا على العامة، حيث قام المحصلون في كثير من الأحيان باستخدام الشدة والعسف ضد العامة أثناء تحصيل هذه الضرائب، وذلك في العصرين البويهى والسلجوقي على السواء.

ومن خلال المظاهر التي سنعرضها سيتضح أن كلا العهدين لا يختلفان من حيث طرق الجباية، وكيف شكلت هذه الطرق أزمة أخرى تضاف إلى الأزمات التي عانى منها أهل العراق خلال تلك الفترة:

أولا العهد البويهى:

عانت الدولة البويهية منذ بدايتها من فوضى في الجبايات والرسوم، ففي عهد معز الدولة البويهى، أطلقت أيدي أصحاب الإقطاعيات والضمانات في الجباية، وتم التعامل مع الفلاحين بعسف وجور وظلم، حيث أدت هذه الفوضى إلى فرض ضرائب إضافية دون علم الدولة، حيث تذكر المصادر أن "جبايات تحدث على غير رسم، ومصادرات ترفع على محض الظلم، وإضافات إلبارتفاع ليست بعبارة، وحسابات في النفقات لا حقيقة لشيء منها"^(١)، وهذا النص الذي ذكر مسكويه في غاية الوضوح على تلك الفوضى التي عانى منها الناس منذ دخول البويهيين بغداد.

صحيح أن فترة عضد الدولة البويهى شهدت إصلاحات ضرائبية، من حذف ضرائب لا طائل منا وإبطال الرسوم، وعمل رسوم صحيحة غير جائرة في المجمل، إلا أن تلك الفترة كانت مؤقتة، فسرعان ما نشهد فوضى أخرى في أواخر عهد عضد الدولة وما يليه من أمراء الدولة، حيث فرضت ضرائب جديدة على السواد العراقى، ورسوم ومعاملات لم يعهد بها، وجبايات لم تكن.

(١) مسكويه، تجارب الامم، ج ٥، ص ٢٨٣.

طريقة جباية الضريبة كانت قاسية من العسكر البويهى، ما أدبألى هروب الفلاحين والصناع والتجار في بعض الأحيان، ولم يكن البويهيون فقط من تميزوا بهذه الظاهرة، بل نجد أن الإمارة الحمدانية كانت مشهورة بهذا الظلم، فقامت السلطات الحمدانية بمصادرة الأراضي لصالح الأمراء الحمدانيين، وجبوا الضرائب بطريقة فيها من العنف والظلم الكثير حتى أدى ذلك إلى خراب المزارع والأراضي الزراعية، وذلك بنص بعض المصادر، خاصة الجغرافيين والرحالة الذين مروا بالإمارة الحمدانية كابن حوقل النصيبي الذي شهد للحمدانيين بالعنف والجور في فرض الضرائب خاصة الخراج^(١).

وقد كان الخراج كان يجبى على أساس التقويم الشمسي، فجعل الحمدانيون فرض هذه الضريبة وجبي الأموال في مارس من كل عام، وهو ما يعني أن الزروع والغلات لم تتضج بعد^(٢)، وهو ما كان يشكل ضغطاً كبيراً على الفلاحين الذين لم يجدوا طريقة أنجع من التهرب من الضريبة أو الهروب من القرى زرافات وأفراداً، وهو ما أدبألى قلة الناتج الزراعي، خاصة أثناء الفوضى السياسية التي شهدتها مدن وقرى الجزيرة قبل الغزو البويهى.

ولم يكن البويهيون والحمدانيون فقط، بل نجد أن البريديين في الجنوب كانوا لا يقلون قسوة وظلماً مع الناس في جباية الضرائب^(٣)، ومن هنا يتضح أن الفسيفساء والانقسام السياسي والعسكري في أرجاء العراق كان له أثره في فرض الضرائب وتشكيل خزائن عامرة بالأموال التي تعين أمراء العراق على حرب بعضهم بعضاً على حساب دماء وأرزاق الناس.

فمن مظاهر تعامل البريديين مع جباية الضرائب نجد ما عانى منه أهالي مدينة البصرة، من الجور والظلم في فرض وجباية الضرائب، بل ومن سياسة زراعية متعسفة، فمن ما ذكرته المصادر أن البريديين فرضوا على مزارعي قرى البصرة أن يبدأوا زراعة النخل بالحنطة والشعير^(٤)، أو يخلطون الأرض الزراعية الواحدة بهما؛ أي زراعة الشعير والغلات الأخرى بجانب الأراضي التي نضج فيها النخل، وهو ما يشكل ضغطاً على الأرض وعلي الفلاح، وقد فرضوا ضريبة على هذه الغلات وكانت باهظة بطبيعة الحال.

(١) ابن حوقل، صورة الأرض، ص ١٩١.

(٢) الدوري، تاريخ العراق الاقتصادي، ٢١٤ و ٢١٥.

(٣) مسكويه، تجارب الأمم، ج ٥، ص ٢٩٦.

(٤) مسكويه، تجارب الأمم، ج ٥، ص ٢٩٧.

وقد أدت تلك السياسات إلى هرب المزارعين حتى مجيء الغزو البويعي للبصرة، حيث قام البويهيون بدخول البصرة وما حولها وطرد الحكم البريدي منها عام ٣٣٩هـ / ٩٥٠م، وقد استغل أهالي البصرة ذلك وشكوا الضرائب الكثيرة والباهاظة للوزير المهلب الذي قام بإصلاح الضرائب وإبطال الكثير منها على الفور^(١).

ونجد أن البصرة لم تستمر على هذه الإصلاحات إلا حيناً من الزمن، فعانت مثلها مثل أي منطقة عراقية من الضرائب وطرق جبايتها، حيث شهدت البصرة ثورة عام ٣٨٦هـ / ٩٩٦م^(٢)، بقيادة لشكرستان الذي أبطل الضرائب إلى حين وجعلها ضئيلة على أهل البصرة.

هذا عن الخراج، أما باقي الضرائب فقد عانى الناس من جبايتها بطريقة غير آدمية، حيث نسوق مثلاً على ضريبة المكوس وجبايتها على السفن الواردة إلى البصرة، فسنجد أن شكايات رُفعت إلى السلطات بخصوص التفتيش للقوافل التجارية وجباية الضرائب بالشدة والقوة، وهو ما أوضحه المقدسي أثناء مروره بالبصرة، بل تكررت هذه الظاهرة على القوافل التجارية البرية في البطائح^(٣) والمناطق القريبة من بغداد ومدن الجزيرة والتي تولت أمرها السلطات الحمدانية.

وكانت هذه النقاط التفتيشية والتي تجبي الرسوم والأموال فيما يشبه الجمارك الآن، وكانت تسمى في العهد البويعي بالمراصد^(٤)، وقد وجدت في الموانئ البحرية والنهرية مثل البصرة والأبلة، ونقاط برية في واسط والبطائح وبغداد والكوفة والموصل.

أما الصناعات والتجار في الأسواق المحلية فقد عانوا من ظلم جباية هذه الضرائب، فعلى سبيل المثال فرضت الضرائب على الطواحين منذ بداية الدولة البويهية، وكانت هذه الضريبة ضمن ضرائب كثيرة فرضت على المحال التجارية والحوانيت في الأسواق والحمامات العامة وباقي مستغلات وممتلكات الناس، حتى "كثرت الظلّامة في عهد عضد الدولة، وأدخل يده على جميع الأرحاء وجبارتفاعها"^(٥).

وهذا النص السابق يدل على كثرة الضريبة المفروضة على الطواحين والأرحاء منذ عهد عضد الدولة، وقد قام صمصام الدولة مثلاً برفع هذه الضريبة تخفيفاً على الناس..

(١) نفسه، ص ٢٩٦.

(٢) أبو شجاع الروازوردي، ذيل تجارب الأمم، ص ١٦٣.

(٣) المقدسي، أحسن التقاسيم، ص ١٣٣.

(٤) الدوري، المرجع السابق، ص ٢٢٤.

(٥) الروذوردي، ذيل تجارب الأمم، ص ٤٦.

من ضمن جبايات الضرائب أيضًا ما قامت به السلطات البويهية عمدًا من الاستيلاء على ضريبة محددة فرضت من أجل بناء سور بغداد وهو ما عرف بسور المخرم، خاصة في الأحياء الشرقية من بغداد، فقد فرضها عميد الدولة على الناس وشدد في جبايتها من أجل بناء هذا السور^(١).

ومع ذلك تذكر لنا المصادر المختلفة تدخل الخلفاء العباسيون من أجل تخفيف الضرائب وطرق جبايتها على الناس، وهو ما نجده في حالة الخليفة المطيع، الذي راسل أبو تغلب الحمداني من أجل رفع الضرائب على الناس واستعمال اللطف والرأفة مع العباد^(٢).
وأيضًا قام الأمراء البويهيون في كثير من الأحيان أثناء تولية عمال الضرائب لمناصبهم بنصيحتهم وتوجيههم من أجل عدم الشدة في طريقة جباية الضريبة^(٣)، وهو ما خالفه العمال في كثير من الأحيان كما رأينا.

ثانياً: العهد السلجوقي:

لم يختلف العصر السلجوقي من حيث جباية الضرائب والتشدد فيها عن العصر البويهي، فقد تشدد العمال في جباية الضرائب حتى كل الناس وملأوا من الضرائب المفروضة عليهم.
ونجد أن طريقة جباية الضريبة كانت تتماشى مع السياسة الإقطاعية التي فرضتها السلطات السلجوقية على العراق وغيرها من البلدان الخاضعة لهم، فقد قام الإقطاعيون بجباية الضرائب المستحقة، والتي كانت تمد الخزينة السلطانية بأموال وفيرة، وكان من جراء تلك السياسة خراب القرى الزراعية وهروب الفلاحين من الأراضي خوفاً من العسف والجور.
ومن مظاهر طرق الجباية ما سماه المؤرخين بالإلجاء، وهو خوف صغار ومتوسطي الممتلكات والأراضي من كبار الإقطاعيين وطرق جبايتهم ما أدبالي تخلي هذه الطبقة عن ممتلكاتها وإدخالها في ممتلكات الإقطاعيين الكبار.

ومن الواضح أن جباية الضريبة لم يتميز بها كبار الإقطاعيين والضامنين وعمالهم الذين شذوا على الناس فقط، بل نجد أن السياسة الحكومية من عمال الحكومة كانت أكثر إيلافاً في بعض الأوقات، فعلى سبيل المثال نجد أن وزيراً سلجوقياً يدعى أبي طالب علي بن السميرمي، كان غشوماً جهولاً ظالماً في جباية الضرائب، وقد كان أبو طالب يعترف على نفسه هذه الصفة كنوع

(١) ابن الجوزي، مناقب بغداد، ص ١٧.

(٢) الدوري، تاريخ العراق الاقتصادي، ص ٢٢٩.

(٣) نفس المرجع السابق، ص ٢٢٩.

من الكبرياء والفخار حيث تذكر المصادر على لسانه: "لقد سننت على أهل بغداد السنن الجائرة فكل ظالم يتبع أفعالي"^(١).

ويبدو أن هذه السياسة كانت متبعة من العمال، حيث نجد أن مختص الحضرة وهو المسئول عن تفتيش القوافل التجارية في المراصد والجمارك وأخذ المكوس، يقول على نفسه أيضا فيما يذكره ابن الجوزي "لقد فرشت حصيرا في جهنم"^(٢)؛ أي إنه يعترف بشدته وظلمه في الجباية ومصادرة أموال الناس.

ويبدو أن ضجر الناس وغضبهم أدبالي ثورتهم، وتدخل بعض الفقهاء من أجل التخفيف عنهم، مثل تدخل الواعظ ابن العبادي لدى السلطان مسعود، وكان معروفا بالظلم والعسف والجور، من أجل رفع ضريبة حق البيع على الحوانيت والأسواق والمحال التجارية^(٣)، وقد أمر الخليفة الناصر لدين الله بإلغاء تلك الضريبة فيما بعد.

وقد كان السلاطين السلاجقة أنفسهم خاصة في عهد الحروب والنزاعات الداخلية يرضون على طريقة عمالهم في جباية الضريبة، بل ويأمرونهم بالشدة خاصة على من لا يرضون عنهم، ففي مجمل النزاع بين السلطنة السلجوقية والخلافة نجد أمثلة للمصادرات والجبايات المتعسفة على الخلفاء، مثل ما ذكره من محاولة السلطان مسعود أخذ أموال الخليفة المقتفي^(٤)، وهو ما أدبالي أزمة اقتصادية.

وقد عمّت المصادرات على الجميع، مثل الفقهاء، الذين كانوا يقفون بجانب العامة ضد السلاطين، فقد استولت السلطة على أموال الفقيه بهروز الخياط المتوفى في عام ٥٤٧ هـ / ١١٥٢ م^(٥)، حيث قامت السلطة بنهب أمواله وتركته وضرب اثنين من الفقهاء وسجنهم لأنهم اعترضوا على ذلك.

(١) ذكر الذهبي في ترجمته: أنه كان شديد الوطأة ذو عسف وظلم، يركب في موكب عظيم وفي يده السيوف والحراب والدبابيس كثير الظلم والتعدي على الناس؛ الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج ١٩، ص ٤٣٢.

(٢) يذكر ابن الجوزي في ترجمة مختص حضرة السلطان مسعود ابن البكري: أنه كان يبالغ في أذي الناس وأخذ أموالهم ويقول لقد فرشت حصيرا في جهنم، ومرض ومات في ربيع الآخر من سنة ٥٤٥ هـ؛ ابن الجوزي، المنتظم، ج ١٨، ص ٧٨.

(٣) السيوطي، تاريخ الخلفاء، ص ٣٤٤، ٣٤٥.

(٤) السيوطي، تاريخ الخلفاء، ص ٣٤٤؛ ابن الجوزي، المنتظم، ج ١٧، ص ٣٢٠.

(٥) ابن الجوزي، المنتظم، ج ١٨، ص ٨٣.

وقد امتدت المظاهر الظالمة تلك إلى العامة، خاصة أثناء الحروب والنزاعات، حيث فرضت السلطات على أهالي الكرخ ضريبة قدرها خمسمائة دينار، وهو ما أدبالي غضبهم ورفعوا شكوا إلى الخليفة الذي ناشد الكندري الوزير برفع الضريبة فاستجاب^(١).

وقد قام الخلفاء العباسيون بدور المدافع أحيانا عن العامة من طغيان السلاجقة، فنجد من مظاهر النزاع بين الطرفين، هو ظهور الخلفاء بمظهر المدافع عن حقوق العامة، خاصة في الضرائب وجبايتها.

فقد ذكرنا في السطور السابقة موقف الخلافة مع أهالي الكرخ، من وساطتها لمنع فرض ضريبة الدور والبيوت عليهم، كما نجد أن للخليفة المقتدي بأمر الله دورًا كبيرًا في منع السلطة السلجوقية من فرض ضرائب جديدة أو الوقوف ضدها، حيث تذكر المصادر أن الخليفة أمر بمنع فرض ضرائب وأصدر أوامره على شكل منشورات توزع على أبواب الجوامع البغدادية وذلك في عام ٤٨٠ هـ / ١٠٨٧ م^(٢).

وهكذا نرى أن طرق الجباية كانت سببًا في ظهور الأزمات الاقتصادية، حيث هرب الفلاحين من أراضيهم وتأثر بذلك القطاع الزراعي والحيواني وأدى إلى تخريب القرى، هذا إلى جانب تقليل هامش الربح للصناع والتجار وتأثر حركة البيع والشراء بسبب الضرائب وطرق جبايتها التي أدت بشكل مباشر وغير مباشر إلى رفع أسعار المواد الغذائية، وهو ما أدى إلى الأزمة بطبيعة الحال.

(١) ابن الجوزي، المنتظم، ج ١٦، ص ٣ و ٤.

(٢) نفس المصدر السابق، ص ٢٦٧.

الفصل الثالث

الحركات الإجتماعية وأثرها علي تدهور الإقتصاد في

العراق خلال العصرين البويهي والسلجوقي

- **المبحث الأول : الفتن بين السنة والشيعة وأثرها علي حركة الإقتصاد في العراق .**
- **المبحث الثاني : حركة العياريين والشاطر وأثرها علي الأحوال الإقتصادية في بلاد العراق .**
- **المبحث الثالث : دور العلماء في التصدي للمحن والأزمات في بلاد العراق .**

حظيت حركة الجماهير والمجتمع بلفت أنظار الباحثين في التاريخ العام، خاصة في العصر الحديث، وذلك لأن الحركات الاجتماعية مهمة لمزيد من تسليط الضوء على الأزمات الاقتصادية، بل كانت في بعض الأحيان معبرة عنها بوضوح، أو نتيجة حتمية لهذه الأزمات الاقتصادية.

ولنخرج بنتيجة من بحثنا هذا لابد من إبراز دور الحركات الاجتماعية، وما هي النتائج الاجتماعية، وتغيير البنية الاجتماعية في العراق خلال تلك المرحلة التاريخية، والتي شهدت الكثير من الأزمات الاقتصادية والمحن، والتي كانت للحركات تلك دور أساسي فيها، إذ يرتبط الاقتصاد وحركته بالضرورة بحركة المجتمع وتطوره، لذلك لا يمكن إغفال الدور الاجتماعي للمحنة والأزمة الاقتصادية سواء كان سبباً فيها أو نتيجة طبيعية لها، فالإقتصاد خادم للمجتمع في بعض الأحيان، والمجتمع محرك للإقتصاد في كل الأحيان.

لذلك كان لابد من هذا الفصل، الذي يتحدث عن المجتمع العراقي، والفتن التي ألمّت به جراء الأزمة الاقتصادية، والتي أثرت بشكل مباشر في كثير من الأحيان في ازدياد المحنة، وتفاقمها دون الخروج إلى حل، بل كانت الأزمة الاقتصادية معبرة عن تلك الأزمات الاجتماعية وظهورها وإفراز حركات اجتماعية غاضبة ومستخدمة للعنف، وساخطة على الطبقات الأخرى لا سيما الأثرياء في المجتمع العراقي، ومن ثم تدخلها في السياسة.

إن نخرج بنتيجة مبدئية؛ هي أن الحركات الاجتماعية كانت جزءاً من الأزمة، وإفرازاً طبيعياً لها، بل ارتبطت بها، وعبرت بطريقتها الخاصة للخروج من تلك المحن والأزمات، ولم تتجح كثيراً فيما نعتقد بل لقدزادت الطين بلة، ولكن الباحث لا يلوم بالضرورة هذه الحركات الاجتماعية على قدر لوم السلطات السياسية الحاكمة التي تصرفت بشيء من الغباء في بعض الأحيان سواء في احتواء الغضب أو زيادته في بعض الأحيان، وهو ما أدى في النهاية إلى زيادة الأزمة الاقتصادية وزيادة الفروق الطبقيّة، وهذا يؤدي إلى قولنا إن الأزمة الاقتصادية أدت إلى صراع طبقي مرتبط بالمصالح السياسية كما سنرى في هذا الفصل.

بقي لنا في هذه المقدمة المختصرة لهذا الفصل معرفة مدى ربط حركة المجتمع بالإقتصاد أو العكس وأيهما يؤثر في الآخر، وهذا أجده مهما لفهم المباحث الثلاث التي سيتناولها الفصل بالدراسة والبحث خلال السطور القادمة، ولنبدأ ببعض النقاط المهمة التالية:

- تعتبر النظرة الحديثة لربط الاقتصاد بحركة المجتمع مختصرة في أن المجتمع دائماً ما يشهد صراعاً طبقياً حاداً بين طبقاته^(١)، وذلك بسبب المصالح المادية والاقتصادية والسياسية التي تربط كل طبقة بالسلطة أو بالطبقات الأخرى على حد سواء، لذلك نشأت الحركات الاجتماعية الجماهيرية التي تهدف بالضرورة إلى تغيير جذري في المجتمع وحركته، وهذه النظرة تتفق أو تختلف معها، إلا أنها معبرة عن الفترة التاريخية منط البحث، فالمجتمع العراقي مكون من عدة طبقات، ويعتبر المجتمع العراقي عبارة عن فسيفساء مركبة، سواء عرقياً أو دينياً، فكل طبقة كانت لها مصالحها ولها طموحاتها وآلامها وبالطبع آمالها، لذلك كانت بعض الطبقات تدافع عن نفسها في ظل الأزمات وتحارب من أجل مستوى أفضل وكان هذا ظاهراً في الفتن المتلاحقة بين السنة والشيعة، بالرغم من أنه كان صراعاً طائفيّاً إلا أنه كان مرتبطاً بالاقتصاد، والسنوات الصعبة التي مرت على العراق جراء الأزمات الاقتصادية المتلاحقة وهو ما يثبت النظرية السابقة أن الصراع الطبقي هو المحرك الأساسي لحركة المجتمع الناتجة عن ربطه بالاقتصاد سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة^(٢).

- هذه النظرية السابقة هي نفسها التي تبنت وجهة النظر القائلة إن الحركات الاجتماعية ظهرت جراء الناحية الاقتصادية الفاشلة والقاسية، لذلك ظهرت بين ظهرائي المجتمع بعض الطبقات التي لعبت دوراً في الصراع السياسي والاجتماعي وسببت العديد من المشاكل التي لا حصر لها في المجتمع، فالعيارون والشطار كانوا من أبرز الحركات الاجتماعية التي ظهرت بسبب الأزمة الاقتصادية، وعلى الرغم من نظرة المؤرخين الرسميين أن هؤلاء الشطار هم اللصوص الذين انتشروا في المجتمع^(٣)، فإن هؤلاء اللصوص لعبوا دوراً اجتماعياً وحاولوا تغيير البنية الاجتماعية من خلال الهبات التي قاموا بها، والذعر الذي انتشر بسببهم، وإذا نظرنا إليه بنظرة إيجابية أو سلبية، فهذا لا يهم بقدر ما يهمنا في هذا الصدد تتبع تاريخ هؤلاء، وكيفية استغلالهم للأوضاع الاقتصادية الصعبة، وقصصهم الشعبية التي لا تنتهي، وظهورهم في السنوات التي عانت فيها العراق من الجذب والقحط أو الفيضانات أو الأزمة السياسية بين

(١) الرازي، مختار الصحاح، ص ٢٢٧.

(٢) يرى وليم لامبرت عالم النفس أن هناك سيكولوجية للصراع بين الجماعات الدينية (ومنهم بالطبع السنة والشيعة)، فالصراع بين هذه الجماعات بسبب إحساس الفرد بالافتقار بهذه الجماعات وإنجازاتها الكبرى، ومن ثم الذوبان بين الفرد في هذه الجماعات ويكون سلوكه معبراً عنها في النهاية، وترتبط هذه الصراعات بصراع طبقي اقتصادي؛ وليم.و. لامبرت وولاس لامبرت، علم النفس الاجتماعي، ترجمة سلوى الملا ومراجعة محمد عثمان نجاتي، دار الشروق، القاهرة، ١٩٩٣م، ص ٢٠٦.

(٣) عن مفهوم الشطارة؛ انظر الرازي، مختار الصحاح، ص ١٤٢.

الخليفة والسلطان البويهّي أو السلجوقي، وكيف كان مجتمع الشطار مجتمع يسوده بعض المبادئ التي طبقوها ضد الأثرياء من الناس واصطدامهم بالسلطة.

- بمنظور نفسي؛ يرى الباحث أن المسألة النفسية السيكولوجية مهمة لمفهوم الصراع بين الطبقات والجماعات الدينية المختلفة في المجتمع، وإذا كنا نتحدث عن علم النفس الاجتماعي في هذه النقطة^(١)، وهو علم قديم لكنه لم يطبق إلا حديثاً، إلا أننا بهذا المفهوم يهنا معرفة الصراع بين السنة والشيعة على سبيل المثال بمفهوم نفسي، يتداخل معه أسباب أخرى في الاختلافات الدينية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية، وذلك لأن عادة الولاء بين الجماعات الدينية تكون أقوى من غيرها، وذلك من إذ الافتخار بالإنجازات الكبيرة^(٢)، وإبراز المقارنات السلبية عن الجماعات الأخرى المغايرة وهذا يتضح في السنة والشيعة في العراق خلال تلك الفترة التاريخية المناطق بها الدراسة.

- ارتبطت ظهور الفتن بين السنة والشيعة أو ظهور الشطار والعيارين بالمجتمع في السنوات التي شهدت صراعاً سياسياً وأزمة اقتصادية، فكثير من الأحيان وجد الباحث أن السنة التي تشهد أزمة اقتصادية طاحنة يتزامن معها حدوث صراعات بين السنة والشيعة، أو ظهور العيارين وانتشار اللصوصية، وهذا أمر طبيعي، ونتيجة حتمية للعوامل التي أشرت إليها آنفاً، وهذه ظاهرة جديرة بالاهتمام وستظهر خلال السرد الحولي في المباحث التالية^(٣)، وكأن هذه الظاهرة تثبت الصراع الاجتماعي الذي تحركه حركة الاقتصاد.

- كان للعلماء دورهم أيضاً في المجتمع خلال تلك الفترة، فتصديهم لعمليات الفساد الاقتصادي التي قام بها الحكام وولاة الأمر، كما نجد في طيات مصنفات العلماء الذين عاشوا تلك الفترة، ما يدل على دورهم المجتمعي، كالأطباء الذين شرحوا الأمراض وطريقة العلاج، أو الفقهاء الذين تحدثوا عن بعض الأمور الاقتصادية والاجتماعية التي مست المجتمع العراقي بشكل مباشر، وسنخصص للعلماء ودورهم مبحثاً خاصاً لتسليط الضوء عليهم، كجزء وفئة مهمة في حركة الجماهير العراقية وتأثرها بالمحن والأزمات.

(١) لامبرت، علم النفس الاجتماعي، ص ٢٠٦ وما يليها.

(٢) نفسه، ص ٢٠٧.

(٣) سيظهر من خلال السرد الحولي خاصة في ثنايا الأحداث التي تحدث عنها ابن الجوزي ومسكويه وابن الأثير وابن كثير والسيوطي وغيرهم أن كثيراً من هذه الأحداث الطائفية حدثت في السنوات التي شهدت كوارث طبيعية وهذا سيتضح في المباحث التالية وسيشير لها الباحث.

يحتوي الفصل على ثلاثة مباحث؛ تتحدث بالترتيب عن الفتنة بين السنة والشيعة كمظهر من مظاهر الصراع الاجتماعي الناتج عن الأزمة الاقتصادية، ثم المبحث الثاني، وهو ظهور جماعة العيارين والشطار كإفراز طبيعي للأزمة الاقتصادية، ثم المبحث الخاص بدور العلماء في المجتمع خلال ظهور المحن والأزمات الاقتصادية.

المبحث الأول: الفتنة بين السنة والشيعة في المجتمع العراقي وأثرها في ظهور المحن والأزمات:

يرجع الصراع السني الشيعي إلى الخلفية التاريخية في الصراع بين عليين أبي طالب ومعاوية بن أبي سفيان وما نتج عنه من أحداث جسام بين الطرفين، إلا أن دخول البويهيين الشيعة إلى بغداد كان هو الفاصل لزيادة حدة الصراع، وتواتره على مر السنوات التي حكم فيها البويهيون العراق، وربما كانت زيادة الفتنة والصراع بين الطرفين، ناجماً عن وصول فئة شيعية إلى حكم البلاد، أو بمعنى أدق تسلطها على الخلافة العباسية المعبرة عن السنة ليس فقط في العراق بل تمتد سلطتها الروحية إلى أرجاء البلدان الإسلامية شرقاً وغرباً^(١).

إلا أن القول بأن السبب الكبير في الصراع هو البويهيين وتسلطهم فهذا خطأ، لأن الصراع امتد لفترة سبقت دخول البويهيين العراق، فأولى الإشارات التاريخية التي تبين الفتنة والصراع بين الطرفين كانت في عام ١٧٤هـ / ٧٩٠م وذلك في خلافة هارون الرشيد، إذ يوضح ابن تغري بردي بقوله: "وفي هذه السنة وقعت العصبية بين السنة والرافضة"^(٢) والرافضة هم من يرفضون خلافة أبي بكر وعمر أي الشيعة في نظر أهل السنة، ولكن لم يبين السبب في هذه العصبية.

ومن الواضح أن أسباب الصراع بين الطرفين كانت في مجملها سياسية، فنظر أهل السنة الحاكمين في البلاد أن الشيعة فئة دينية ضالة خارجة عن الدين، وعن طاعة الحكام أيضاً، فكثيراً ما رأينا في التاريخ العباسي الثورات التي قامت وكان يتزعمها البيت العلوي ويناصرها عامة الشيعة، وكانت أخطرها ثورة محمد النفس الزكية، وغيرها^(٣)، فامتد الصراع بين الأسباب الاجتماعية والسياسية وبالطبع الدينية.

(١) كان البويهيون شيعة زيدية فقد ارتبط أهل البلاد الديلم بالشيعة الزيدية أتباع الحسن بن زيد العلوي، انظر ابن الأثير، الكامل في التاريخ، ج ٦، ص ١٥٨ وما يليها.

(٢) انظر حوادث عام ١٧٤هـ؛ ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ص ٧٧.

(٣) ثورة محمد النفس الزكية كانت من أخطر الثورات العلوية ضد الخلافة العباسية، فقد قام بها محمد بن عبد الله الملقب بالنفس الزكية ضد الخليفة أبي جعفر المنصور والذي واجهها بقوة وشدة وعزم لأنها كادت تنتصر على الخلافة في بدايتها؛ انظر ابن الأثير، الكامل في التاريخ، ج ٥، ص ١٥٦ وما يليها.

وربما مما زاد من الصراع السني الشيعي في فترة البويهيين، هو ضعف مؤسسات الدولة العباسية، وهذا أدى إلى زيادة وتيرة الصراع، وبزوغ فراغ اجتماعي واقتصادي ناجم عن الفراغ السياسي العباسي، فالخليفة العباسي تقريباً ليس له وجود، وكان البويهيون هم من يتحكمون في كل شيء، وهذا أدى إلى محاولات بويهية للتخلص من الخليفة العباسي^(١)، وهو ما أشعر أهل السنة بأن السلطة تعاديتهم وتتصر الفئة الشيعية عليهم، خاصة بعد الإجراءات التي اتخذتها السلطات البويهية لإظهار مذهب أهل الشيعة، مما استفز السنة ومن هنا كانت حدة الصراع الاجتماعي الديني بين الطرفين.

نفهم من السياق السابق؛ أن الضعف السياسي، وما نتج عنه من ضعف اقتصادي واجتماعي، كان سبباً كبيراً في ظهور الصراعات السنية الشيعية، مما زاد الأمر اشتعالاً وتأزماً، واستمرت هذه الصراعات بين الطرفين طوال مدة البويهيين والسلاجقة من بعدهم، حتى سقوط العراق بين براثن الاحتلال المغولي لها.

على أي حال؛ ستتجلى الأسباب الحقيقية في نهاية البحث، بعد السرد الحولي للأحداث بين الطرفين، إذ سيستنتج الباحث من خلال الإحن بين الطرفين، في نقاط معدودة، نتائج هذا الصراع وهل العامل الاقتصادي كان هو العامل الأكبر في ظهور الصراع وحدته خلال تلك الفترة أم هناك عوامل أخرى، وهل تسبب الصراع نفسه فيتفاقم الأزمة الاقتصادية في العراق، كجزء من الحركة الجماهيرية الاجتماعية المؤثرة والمتأثرة في الاقتصاد أم هناك أسباب أخرى؟

أهم مراحل الصراع بين الطرفين وأسبابها:

كانت أولى الإشارات في التنازع والفتنة بين السنة والشيعة في العراق، عام ٣٣٨هـ / ٩٤٩م^(٢)، إذ وقعت فتنة في بغداد بين السنة والشيعة، ولم تذكر المصادر سواء ابن الجوزي أو ابن كثير أسباب هذه الفتنة، لكنهم ذكروا الحادثة نفسها في حوادث تلك السنة، وأن السنة قاموا بمهاجمة حي الكرخ، وهو من الأحياء البغدادية الكبيرة والذي كان يعد معقلاً للشيعة في بغداد.

ولعل السبب في رأي بعض الباحثين يرجع إلى شعور الأقلية الشيعية بمكانتها خاصة بعد دخول البويهيين الشيعة إلى بغداد قبل هذا التاريخ بأربع سنوات، مما استفز أهل السنة فقاموا بمهاجمة

(١) يذكر ابن الأثير أنه كانت هناك محاولات بويهية في بداية تسلطهم على الخلافة لإلغاء الخلافة العباسية وإبدالها بخلافة علوية شيعية، لكن هذه المحاولات والتي قام بها معز الدولة البويهي تراجع عنها لأسباب سياسية قام الباحث بعرضها في الفصل الأول من الدراسة؛ ابن الأثير، الكامل، ج ٧، ص ٢٠٨.
(٢) ابن الجوزي، المنتظم، ج ١٤، ص ٧٥؛ ابن كثير، البداية والنهاية، ج ١٢، ص ١٨٠.

الشيعة في حيهيم الكرخ، ويعتقد الباحث أن هذا الرأي مقبول، ففي خضم الأحداث التي ذكرتها المصادر عن تلك الفترة هو الصراع السياسي بين البويهيين والخلافة العباسية السنية وإن كانت ضعيفة، وأيضا الصراع السياسي بين البويهيين من جهة، وبعض الحركات الانفصالية التي تتازعهم السلطة في العراق، فلم تكن السنوات الأربع مستقرة جيدا للبويهيين، مما سبب فراغا سياسيا وأمنيا في العراق، ويعطي الإحساس أن هذه السلطة الشيعية مكروهة من الجميع، وهو ما أعطى الإحساس لأهل السنة أنهم لابد من مشاركتهم في الصراع وذلك بالقضاء على الشيعة أو على الأقل تحجيم دورهم.

ولو تحدثنا عن الفتن، سنجدها لا تخرج عن طور النزاع الشعبي بين الطرفين، إلا أن السبب السياسي والديني والاقتصادي كان عميقا ومحركا لهذه الفتنة وغيرها، كما شرح الباحث في الفتنة السابقة، أن السبب السياسي والديني كان محركا لها بالضرورة، حتى ولو لم تذكر المصادر ذلك الأمر.

تجددت الفتنة في عام ٣٤٦هـ / ٩٥٧م^(١)، بين الطرفين، وكان السبب هو استفزاز الشيعة للسنة، وذلك بإظهار سب الصحابة، ما أدى إلى النزاع بين الطرفين وأدى بدوره إلى قتل عدد من الأشخاص بين السنة والشيعة.

وفي العام التالي ٣٤٩هـ / ٩٦٠م^(٢)، اشتعلت الاشتباكات بين الطرفين، بسبب ظاهرة سب الصحابة، ما استفز أهل السنة وقاموا بمهاجمة أماكن الشيعة، فالسبب كان واحدا في كلتا السنتين، ونجد نصا عند الذهبي أن معز الدولة قبض على بعض وجوه بني هاشم من العباسيين الذين كانوا يقودون السنة في هذه الآونة، حتى تسكت الفتنة بين الطرفين^(٣)، وبالفعل سكنت الفتنة حينئذ، وربما جاء هذا الإجراء بسببانشغال معز الدولة البويهي بقضية الموصل وناصر الدولة بن حمدان، وهي القضية الأهم سياسيا في هذه الفترة إذ كانت السلطات البويهية تستعد لتثبيت أقدامها أكثر فأكثر في الأراضي العراقية، فجهزوا الجيوش من أجل طرد النفوذ الحمداني في الجزيرة الفراتية.

(١) ابن الجوزي، المنتظم، ج ١٤، ص ١٠٩.

(٢) ابن الجوزي، المنتظم، ج ١٤، ص ١٢٦، الذهبي، تاريخ الإسلام، ص ٢٣١.

(٣) نفس المصدر السابق، ص ٢٣١.

ومن اللافت للنظر؛ أن العامين المنصرمين واللذين قامتا فيهما الفتنة كانت بغداد وبعض المدن العراقية تعاني من كوارث أخرى مثل زلزلة عام ٣٤٧هـ^(١) وأيضًا انتشار الأمراض مثل أورام الحلق وعدوى الناس، ونقص الأنهار في العراق، حتى ظهرت جزر لم تظهر من قبل^(٢)، وأدى كل هذا إلى ضائقة اقتصادية في البلاد، ويمكننا أن نعتبر النزاع بين الطرفين معبرًا قويًا عن هذه الأزمة والضائقة، فنفسية البشر تكون أكثر ضيقًا واضطرابًا في الضوائق العامة، ويسهل استفزازها بسهولة من الناحية الدينية أو السياسية، بل ويزيد الولاء العقدي والديني أثناء الأزمات، ما يفسر لنا لماذا ارتبطت النزاعات بين الطرفين في السنوات التي استمرت فيها الضائقة الاقتصادية.

وتجددت الفتنة بين الطرفين في عام ٣٤٩هـ / ٩٦٠م ، وذلك لثلاث خلون من شهر شعبان، إذ وقعت الفتنة، وتعطلت الصلوات في معظم المساجد عدا مسجد براكا الشيعي، والذي كان مسجدًا كبيرًا لهم، وتم القبض على جماعة من بني هاشم حتى تنتهي هذه الفتنة، وتم ترحيلهم إلى دار الوزير ثم أفرج عنهم بعد يوم من القبض كما أشرنا آنفًا.

ذكرت معظم المصادر هذه الحادثة على النحو السابق، وهنا لابد لنا من وقفة لتفسير هذه الفتنة، إذ تكرر القبض على جماعة من بني هاشم، وهم يقصد بهم العباسيون السنة، وهذا يفسر وقوف بني بويه لهذه الفتنة بموقف غير المحايد، أو بمعنى أدق، أنهم راضون نوعًا ما عن هذه الفتن بين الطرفين، أو يتم استغلال هذه الفتن في القبض على من تحوم حولهم شبهة الوقوف في وجه السلطات البويهية الحاكمة في بغداد.

تذكر المصادر أن البلاد قد تعرضت في السنة السابقة إلى جذب استمر عدة شهور، حتى أنابن الأثير يذكر أن الأراضي لم ترو في هذه السنوات مما أدى إلى تزايد الضائقة الاقتصادية، وهو ما أثر بالتأكيد في الحالة العامة للعراق، وأدبالي تزايد الفتن والاضطرابات الاجتماعية^(٣).

وفي عام ٣٥٢هـ / ٩٦٣م^(٤)، أمر معز الدولة بن بويه في العاشر من المحرم، بتعطيل الأسواق وإغلاق الدكاكين ومنع البيع والشراء، ومنع الطباخين من عمل الأطعمة، وذلك في ذكر باستشهاد

(١) نفسه، ص ٢٣١؛ انظر أيضا ابن الجوزي، نفس المصدر السابق، ص ١١٤.

(٢) انظر حوادث عام ٣٤٦هـ؛ نفس المصدر السابق، ص ١٠٩؛ ابن الأثير، الكامل، ج ٧، ص ٢٥٨؛ ابن كثير، البداية والنهاية، ج ١٢، ص ١٩٨.

(٣) ذكر ابن الأثير في حوادث تلك السنوات انقطاع مطر وجذب كبير للأراضي الزراعية، مما أدى إلى اشتداد المحنة الاقتصادية؛ ابن الأثير، الكامل، ج ٧، ص ٢٥٩، ص ٢٦٤.

(٤) ابن الجوزي، المنتظم، ج ١٤، ص ١٥٠؛ ابن كثير، البداية والنهاية، ج ١٢، ص ٢١٦.

الحسين في كربلاء، وهي مناسبة شيعية عظيمة، إذ قام معز الدولة فيما يبدو بتشجيع الشيعة على إظهار هذه المظاهر مثل نياحة النساء وشق ثيابهن، ولطم الوجوه، وإظهار الحزن في البلد، وسب الصحابة، وقد أصبحت هذه المظاهر الاحتفالية أو البكائية بسبب ذكرى الحسين تقليدًا سنويًا، مما أدى إلى وقوع مصادمات بين السنة الذين كانوا يخالفون هذا المعتقد ورأوا في هذه المظاهر تعديًا صريحًا عليهم، وبين الشيعة الذين استقوا الآن بالسلطة البويهية التي راق لها القيام بهذه الاحتفالات السنوية.

وقد أدت هذه المصادمات في تلك السنة وفي السنة التي تليها، خاصة في منطقة قطيعة أم جعفر البغدادية، وطريق مقابر قریش، إلى إزهاق الأرواح، ونهب الناس المحال التجارية ووقعت بينهم جراحات كما يوضح ابن الأثير وابن الجوزي^(١).

ولم تكن ذكرى عاشوراء هي الذكرى الوحيدة في هذا الصدد، فنجد في نفس السنة، يأمر معز الدولة بن بويه، بإظهار الاحتفالات في اليوم الثامن عشر من ذي الحجة، والمعروف شيعيًا بيوم غدير خم، إذ كان يوم احتفال مشهود، يظهر فيه الشيعة بالزينة في أرجاء المدينة، وضربت البوقات احتفالًا بهذا اليوم كما يصفه ابن الأثير في حوادث تلك السنة^(٢).

كما نرى في السنة السابقة لهذه الأحداث أي عام ٣٥١هـ / ٩٦٢م، أن الشيعة كتبوا على جدران وأبواب المساجد، عبارات سب الصحابة ومعاوية بن أبي سفيان، وقد أكد ابن الأثير أن معز الدولة بن بويه كان يعلم بمثل هذه الأفعال، بل وأمر بها، وعندما هاج أهل السنة عليه، أمر وزيره أبي محمد المهلب أن يأمر بسب معاوية فقط دون الصحابة حتى يهدأ من الموقف^(٣).

ومن الواضح أن كل هذه الإجراءات التي اتخذها معز الدولة بن بويه، والتي أصبحت تقليدًا سنويًا في شهري ذي الحجة والمحرم من كل عام، ورضي عنها، كانت من ضمن سياساته العامة في تغيير وجه بغداد إلى الوجه الشيعي، والقضاء على الخلافة السنية بالقول والفعل أيضًا، إذ بنى دوره وقصوره في بغداد^(٤)، ووضحت رؤيته لحكم العراق، خاصة بعد الاستقرار السياسي وتثبيت حكم البويهيين في العراق، وهذا يجرنا إلى القول أن العامل السياسي وعدم التوازن بين البويهيين والخلافة، بل والاختلافات المذهبية وتحكمها في السياسة خلال تلك الفترة كانت عاملاً

(١) ابن الأثير، الكامل، ج ٧، ص ٢٨٦؛ ابن الجوزي، المنتظم، ص ١٥٥.

(٢) ابن الأثير، المصدر السابق، ص ٢٨٠.

(٣) وقد ذكر ابن الأثير في مجمل كلامه أن الفتنة امتدت إلى مدن أخرى بالعراق، مثلما حدث في البصرة من فتنة بين العامة بسبب المذاهب؛ نفس المصدر السابق، ص ٢٧٥ و ٢٧٦.

(٤) عن الدار الهائلة التي بناها معز الدولة في بغداد؛ انظر السيوطي، تاريخ الخلفاء، ص ٣١٦.

كبيراً في توجه الفتن الاجتماعية والدينية كالفتنة بين السنة والشيعة أو بالأحرى والأدق وصفاً تبني مثل هذه الفتن.

ودليل على هذا العامل السياسي المؤثر في هذه الفتن؛ فقد مات معز الدولة بن بويه عام ٣٥٦هـ / ٩٦٧م^(١)، وخلفه عز الدولة بختيار والذي كان ضعيفاً منشغلاً بالصيد واللهو والنساء، وأصبح القائد التركي سبكتكين هو المتنفذ في حكم بغداد، وقد أظهر هذا القائد ميلاً إلى السنة، وقد استغل هذا الميل لجعل توازن قوي بينه وبين السلطان بختيار، إذ جعل هذا من شيعته السنة في مواجهة السلطان ومناصريه الشيعة، وقد استفاد السنة من هذا الوضع السياسي الجديد بل وانساقوا وراء هذا القائد التركي الذي أصبح ملاذاً لهم.

اتضح ذلك الأمر جلياً في عام ٣٦١هـ / ٩٧١م^(٢)، عندما هاجم السكان السنة حي الكرخ ومناطق شيعية أخرى وانتهبوا المنازل والدور وذلك بعد استفار القائد التركي سبكتكين لهم لحرب الروم، فاستغل السنة هذه النفرة بالانتقام من الشيعة، إذ أطلقوا الشعارات التي تدل على أنهم أساس الشر ومنبعه، وكان السلطان عز الدين بختيار منشغلاً في هذه الساعة بالصيد واللهو^(٣). وقد استمر التفوق السني على الشيعة بفضل سبكتكين، إذ نجد في حوادث عام ٣٦٣هـ / ٩٧٣م^(٤)، أن السنة استغلوا احتفالات الشيعة في عاشوراء، فقاموا بجمع غفير وأركبوا امرأة وسموها عائشة وتسمى بعضهم بطلحة والآخر بالزبير وقالوا سنقاتل أصحاب علي، فاقتتل الطرفان في شوارع بغداد وأدى ذلك إلى قتل العديد من الطرفين، واستغل العيارون ذلك فنهبوا المحال التجارية والمساكن والدور التي قامت بها الاشتباكات، فتدخلت السلطات وأوقفت هذه الاشتباكات بعد القبض على مشعل الفتنة وحكم عليهم بالقتل والصلب.

استمرت المصادمات بين الطرفين، وكان العامل الأساسي فيها هو الوضع السياسي للشيعة ومساندة السلطات البويهية الشيعية لها، إذ نجد في عام ٣٦٤هـ / ٩٧٤م، يقوم عضد الدولة بن ركن الدولة بن بويه ببدء خطته لامتلاك العراق ومنازعة ابن أخيه عز الدولة بختيار، وقد كان العامل السياسي المضطرب عاملاً في اشتعال الموقف، فقد عملت السلطة البويهية على إرهاب جميع العلماء بوقف الموعظة والخطبة حتى تقل الفتن الطائفية، وهو ما أدى إلى تحدي بعض

(١) السيوطي، تاريخ الخلفاء، ص ٣١٧؛ ابن الأثير، الكامل، ج ٧، ص ٢٩٨؛ ابن الجوزي، المنتظم، ج ١٤، ص ١٨٢ وما يليها.

(٢) ابن الجوزي، المصدر السابق، ص ٢١٠.

(٣) ابن الأثير، المصدر السابق، ص ٣٣٠.

(٤) ابن الأثير، الكامل، ج ٧، ص ٣٤٠.

العلماء السنة لذلك مثل العالم الفقيه ابن سمعون الذي تحدى السلطة واستمر في إلقاء الدروس في جامع المنصور، ولم يجد عضد الدولة وسيلة لإيقاف ابن سمعون، وكان فقيهاً سنياً نجد ترجمته في مصنف الذهبي^(١).

وهذا يدل على أن هناك عاملاً جديداً وهو دور العلماء السنة أو الشيعة في هذه الفتن في استئثار العوام نحو هذه الفتن، فقد رأى العلماء السنة، أن مقاومة الشيعة واجب عليهم، تحتمه العقيدة الصحيحة في نظرهم، كما رأوا أنها وسيلة لمقاومة السلطة أيضاً، لأن الشيعة كانوا رديفاً للسلطة دوماً في هذه الفترة، أما العلماء الشيعة فقد ردوا على السنة بالمثل، ورأوا أنهم الأحق في السيطرة، وأن عقيدتهم تحتم عليهم القضاء على الخلافة السنية وإضعافها، والسيطرة على كل شيء في العراق خلال تلك الفترة.

وفي عام ٣٨١هـ / ٩٩٠م^(٢)، حدثت اشتباكات بين شيعة الكرخ وسنة باب البصرة، وذلك في يوم الغدير من ذي الحجة، وقد أدت الاشتباكات إلى انتصار مؤقت لسنة باب البصرة حتى تدخلت السلطات وقبضت على المشايخين منهم وتم شنقهم على القنطرة، فسكتت الفتنة وتم القضاء عليها.

ولا جديد في هذه الفتنة السابقة، والتي جرت في يوم عيد الغدير الشيعي، وهذا يدل على أن إظهار الاحتفالات كان سبباً رئيساً في الفتنة بين السنة والشيعة، بل نجد أن السلطات البويهية كثيراً ما كانت تنحاز إلى الشيعة مثل ما حدث في تلك المرة من صلب بعض السنة^(٣)، وهو ما يزيد الحقد في النفوس بطبيعة الحال.

لكننا نجد أن هناك بعض العقلاء والفضلاء والعلماء يقومون بدور إيجابي تجاه الفتنة، ويقومون بتهئية بين الطرفين، كما حدث في عام ٣٩١هـ / ١٠٠٠م، عندما قام الجند الأتراك ببعض المشاغبة في بغداد، إذ قاموا باقتحام حي الكرخ الشيعي واشتبكوا مع السكان الشيعة، فساعد السنة الأتراك على الشيعة، وزادت الفتنة إثر ذلك، فتدخل العقلاء من الأشراف وسعوا إلى المصالحة والتهئية التي نجحت في القضاء على هذه الفتنة سريعاً^(٤).

(١) ابن سمعون هو محمد بن أحمد بن إسماعيل بن عنبس البغدادي، وكان أوحده دهره وفرد عصره في علم الكلام، دون الناس حكمة، وله تلاميذ كثير أمثال الحسن بن محمد بن الخلال وأبو طالب العشاري وغيرهم؛ الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج ١٦، ص ٥٠٦ وما يليها؛ انظر أيضاً ابن الجوزي، المنتظم، ج ١٥، ص ٣.

(٢) ابن كثير، البداية والنهاية، ج ١٢، ص ٣٢٧.

(٣) نفس المصدر السابق، ص ٣٢٧.

(٤) ابن الأثير، الكامل، ج ٨، ص ١٨.

وفي فتنة عام ٣٩٨هـ / ١٠٠٨م^(١)، يتضح جلياً أن الخلافات الدينية بين العلماء السنة والشيعة كانت سبباً مباشراً كبيراً لاستثارة العوام من الطرفين، وذلك عندما تعرض بعض السنة بالشتم والسباب تجاه أبي عبد الله محمد بن النعمان المعروف بابن المعلم الشيعي، والذي كان يلقي دروسه في مسجد درب رماح، فثار الشيعة له وصاروا إلى بيت القاضي أبي محمد الأكفاني والفقير أبي حامد الإسفراييني، وهم من كبار علماء السنة، إذ جرت مشادات بين الطرفين، وأظهر الشيعة خلالها مصحفاً ادعوا أنه لعبد الله بن مسعود لكن الفقيه أبي حامد أشار بتحريق هذا المصحف لأنه محرف، فثار الشيعة أكثر واقتحموا بيت أبي حامد، فعلم الخليفة القادر بالله، فبعث أعوانه لمناصرة أهل السنة، ما أدى إلى تفاقم الموقف واحترقت دور كثيرة للشيعة، ثم تدخل عميد الجيوش الوزير البويه في الأمر، فأمر برجوع أبي حامد إلى بيته، ونفي ابن المعلم من بغداد، ثم ألغى قرار النفي بعد ذلك.

يتضح من هذه الفتنة تغير الوضع السياسي إلى مزيد من التوازن بين الطرفين، إذ نجد تدخلاً لأول مرة من الخليفة ضد فئة مجتمعية تتاصر سلطة سياسية متسلطة عليه، فالشيعة يناصرون البويهيين، بينما السنة بطبيعة الحال يناصرون الخليفة، ويجدون ملاذاً أخيراً لهم، بل ويناصرون الجند الأتراك ضد الشيعة، فأصبحت الأمور الآن متوازنة عن ذي قبل، فكفة مواجهة لكفة وتكاد توازيها في نفس القوة، وهذا نجده في تصرف عميد الجيوش الوزير عندما هدأ الموقف بحياد، وقام بالقضاء على هذه الفتنة دون مناصرة الشيعة كما كان يفعل البويهيون في بعض السنوات. وفي عام ٤٠٤هـ / ١٠١٣م^(٢)، وقعت اشتباكات معتادة بين السنة والشيعة، أدت إلى اشتداد البلاء، وقتل العديد من الطرفين، وفي عام ٤٠٦هـ / ١٠١٥م، وقعت فتنة واشتباكات بين الطرفين، وذلك بسبب استعداد الشيعة لاحتفالاتهم في عاشوراء، وقد تدخل الوزير البويه فخر الملك، فسكنت الفتنة^(٣).

وسنجد ظاهرة جديدة في العراق في تلك السنوات، وهي انتقال الفتنة من بغداد، والتي كانت هي المدينة التي تحتوي وتموج بالفتن بين الطرفين إلى منطقة جديدة وهي مدينة واسط والتي كانت تحكمها إمارة بني مزيد، إذ استنصر الشيعة ببني مزيد في الفتنة التي حدثت بينهم وبين السنة في

(١) نفس المصدر، ص ٤٩.

(٢) الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج ١٥، ص ١٣٤.

(٣) ابن الأثير، الكامل، ج ٨، ص ٩٣؛ ويضيف ابن الجوزي على هذا الحدث تدخل الشريف المرتضى نقيب الأشراف بتوجيه خاص من فخر الملك؛ ابن الجوزي، المنتظم، ج ١٥، ص ١١١.

المدينة وذلك في عام ٤٠٧هـ / ١٠١٦م^(١)، إذ قام السكان السنة بحرق محال الشيعة ونهب ممتلكاتهم، فهرب كبار الشيعة ووجههم إلى بني مزيد الذي تدخل لتهنئة هذه الفتنة. وهنا نجد أن الفتنة لم تكن في بغداد فقط، وربما كانت هناك بعض الحوادث العارضة في عموم العراق، لكن معظم المصادر التي بين أيدينا تحدثت عن بغداد لأنها الحاضرة الكبيرة، ولأهميتها الاقتصادية والاجتماعية، فيعتقد الباحث أن بغداد كانت هي المعبرة دائماً عن المحن والأزمات سواء الاقتصادية أو الاجتماعية، ليس فقط لأنها العاصمة والقرار السياسي بيديها، لكنها أيضاً معبرة عن وجدان المجتمع العراقي، وكانت ولازالت في تلك الفترة التاريخية التي نتحدث عنها كعبة العلماء ومقصد الوجهاء، وحاضرة النبلاء، وبالتالي كان كل فرد يحمل توجهاته يحضر إلى بغداد يكون جزءاً من الجماعة والجماهير، وبالتالي تنطبق هذه النظرية بضرورة الحال على السنة والشيعة.

وكان من الطبيعي خلال الاشتباكات بين الطرفين، احتراق العديد من الممتلكات ونهبها، وهو ما أثر في زيادة الأزمة الاقتصادية وتعطل التجارة، وهو من أكثر القطاعات الاقتصادية التي تأثرت بشكل مباشر من الفتنة بين السنة والشيعة، وذلك بسبب تركيز القطاع التجاري، والتي تعبر عنها الأسواق في المدن دون غيرها من المناطق العراقية الأخرى، فلم تذكر المصادر أن الزراعة تأثرت بهذه الفتن، لأن جُل هذه الاشتباكات بين الطرفين كانت في المدن، وكثير من الأحداث كانت تتم في الأسواق والمحال التجارية ما يؤدي إلى تلفها وتضررها تضرراً شديداً.

ونسوق دليلاً على ذلك، فقد ذكر ابن الجوزي في حوادث عام ٤٠٨هـ / ١٠١٧م^(٢)، فتنة قامت بين الطرفين، إذ تركزت الاشتباكات في منطقة نهر القلائين، والكرخ، وقد عمل أهالي المنطقتين حواجز كالأبواب وذلك لحماية مناطقهم، وقد حاولت شرطة بغداد احتواء الموقف وذلك عندما أقدم أبو مقاتل رئيس الشرطة على دخول الكرخ، فمنعه أهالي الحي وساعدهم في ذلك العيارون ما أدى إلى اشتعال المحال التجارية والدكاكين في منطقة نهر الدجاج على أثر تلك الاشتباكات، ولم تفلح الشرطة في الدخول للقضاء على تلك الفتن^(٣).

(١) ابن الجوزي، المنتظم، ج ١٥، ص ١٢٠.

(٢) ابن الجوزي، المنتظم، ج ١٥، ص ١٢٥.

(٣) خالد الخالدي، الحرب الأهلية بين السنة والشيعة، ص ١٦.

ومن خلال تتبع الأحداث في الفتن بين السنة والشيعة، نجد أن الطوائف الأخرى تدخلت في الصراع بينهما وطالهم ما طالهم من التكيل، ويبدو أن كثرة المصادمات بين هذه الطوائف جعلت المجتمع يعاني من الاحتقان بين جميع طوائفه.

يتجلى القول السابق؛ في عام ٤٢٢هـ/١٠٣١م، حدثت فتنة بين السنة والشيعة بعد أيام من موت الخليفة القادر بالله، وتولى ابنه القائم بالله، وقد أدت الاشتباكات إلى قتل العديد من الأشخاص، إذ امتدت الاشتباكات إلى حي الكرخ، وتم نهب بعض المحال التجارية والدور والمساكن^(١)، مثل منزل الشريف المرتضى، ثم قام عوام السنة باتهام اليهود أنهم يساعدون الشيعة ضد السنة، فقاموا باقتحام بعض بيوت اليهود وسرقوها، وانتشرت الفوضى في أرجاء الأحياء البغدادية، ثم يحدثنا ابن كثير أن السبب في نهب بيوت اليهود هو مساعدتهم الشيعة في المصادمات مع السنة^(٢)، لكن الفتنة تم احتواؤها وانتهت إلى ما انتهت إليه من الفوضى السابقة. وفي محاولة لتفسير الفتن بين الطرفين وهل لها بعد نفسي فقط أم تشتبك التفسيرات النفسية مع الاقتصادية، سنجد نصاً عند الذهبي، الذي كثيراً ما جلب لنا أمثلة عن الفتن بين الطرفين، وقد أرجع هذه الفتن إلى الهوى الذي سيطر على البغاددة "قالهوى قائم بين الرافضة والسنة وكل وقت تستعر فيه الفتنة ويقتل جماعة"^(٣) وهذا التفسير في ظن الباحث مقبول، فالهوشيء نفسي قد يجعل من جماعة معينة تتصرف بجنون، لكن الهوى ذاته يدخل فيه تأثيرات عقدية وسياسية واقتصادية، فالتأثيرات العقدية بين الطرفين جاهزة لتقبل الفتنة بينهما، فكل طائفة تظن أنها على الحق ويعملون وفقاً لذلك، أما السياسية فهي الضعف الذي اعترى السلطة العباسية، بل والتسلط الأجنبي عليها سواء الديلمي في الحالة البويهية، والتركي في الحالة السلجوقية، ونرى أيضاً أن استغلال المتسلط للفتن بين الطرفين لكسب أرضية منها كان جاهزاً أيضاً والأمثلة في الصفحات السابقة دليل دامغ على ذلك.

أما الاقتصادية، فلم تكن الحالة الاقتصادية جيدة أو منتعشة حتى تجبر الطرفين على السكون، فالمصادمات والاشتباكات بين الطرفين في ظن الباحث كان لها دافع اقتصادي قوي وإن كان غير ظاهر في المصادر التي بين أيدينا، لكن نستطيع أن نستشفه من بين السطور.

(١) ابن الأثير، الكامل، ج ٨، ص ١٩٩ و ٢٠٠.

(٢) ابن كثير، البداية والنهاية، ج ١٣، ص ٦٨.

(٣) الذهبي، العبر في خبر من عبر، ج ٢، ص ٢٦٦.

فحي الكرخ الذي كان يعيش فيه أغلب الشيعة في بغداد، لم يكن حيًا عاديًا، فهو الحي التجاري الأول في بغداد^(١)، وكان حيًا نشيطًا من الناحية الاقتصادية، فهو قلب المدينة الاقتصادي ودونه تتوقف التجارة البغدادية وتخسر القطاعات الاقتصادية المختلفة، فكانت معظم المصادمات بين الطرفين تتم على أعتاب هذا الحي أو داخله، ما يؤدي إلى نهب المحال أو تدمير بيوت التجار، فكان الدافع الاقتصادي للفتن يقصد القضاء على النفوذ التجاري الشيعي في بعض الأحيان، أو ضربهم في مقتل، وهو عامل اقتصادي سياسي في الدرجة الأولى.

وهناك عامل مباشر أيضًا مما سبق ومما لحق من الأحداث كما سنتحدث وهو قلة الهيبة كما يسميها الذهبي، إذ أرجع الفتن إلى قلة هيبة الخلافة والسلطة السياسية^(٢)، إذ نجد في عام ٤٣٢هـ / ١٠٤١م^(٣)، وقعت فتنة معتادة بين الطرفين أدت إلى نهب الكرخ وباب البصرة، ولم تستطع السلطة الحاكمة احتواء الفتنة أو القضاء على العوام المشاغبين في المنطقتين، ما أدى إلى وصف ابن الجوزي بأن الفتنة سببها انخراق الهيبة وقلة الأعوان^(٤).

وفي عام ٤٣٧هـ / ١٠٤٦م، وقعت فتنة معتادة بين السنة والشيعة في بغداد، لكن أثناء الاشتباكات، أظهر اليهود والنصارى الفرص لهذه الاشتباكات، ما أدى إلى اتفاق السنة والشيعة على الهدنة والانتقام من اليهود والنصارى، وبالفعل وقعت اشتباكات بينهم وتم نهب بيوت اليهود وقتل العديد منهم، وامتدت الفتنة إلى مدن أخرى، إذ نجد أن بعض العوام في مدينة واسط قرروا الانتقام من النصارى في المدينة، فانتهزوا جنازة رجل من أكابر النصارى، فهاجموا الجنازة، وهاجموا الجند الأتراك الذين كانوا يحمون الجنازة وهزمهم وسرقوا جثة النصراني وحرقوها ورموا رمادها في نهر دجلة، ما أدى إلى اشتعال الموقف وانتشرت الفوضى في أرجاء المدينة^(٥).

وقد أدت تلك الأحداث السابقة إلى توقف موسم الحج في أكثر من سنة، ولم تكن الحالة الاجتماعية المضطربة في العراق هي السبب الوحيد لتوقف قوافل الحج، بل كانت الحالة الاقتصادية السيئة وانتشار الأمراض والأوبئة، والحالة السياسية سببًا في التوقف، وهذه نتيجة للمحن المتلاحقة على العراق، ويستشف الباحث أن الأسباب التي أدت إلى توقف قوافل الحج

(١) ابن الجوزي، مناقب بغداد، ص ١٣.

(٢) ذكر الذهبي في حوادث عام ٤٢٢هـ: أن الوزير وجنوده تعرضوا للاعتداء المباشر بسبب ضعفهم وعجزهم عن القضاء على هذه الفتنة وتبسط العامة فيها؛ الذهبي، العبر في خبر من غير، ص ٢٤٦.

(٣) نفس المصدر السابق، ص ٢٦٦.

(٤) ابن الجوزي، المنتظم، ج ١٥، ص ٢٧٧.

(٥) نفس المصدر السابق، ص ٣٠٢؛ انظر أيضًا، ابن كثير، البداية والنهاية، ج ١٣، ص ١٠٤.

والتي كانت السلطات تحرص على حمايتها هي ذات الأسباب التي قد تؤدي إلى توقف القوافل التجارية بين العراق والبلدان الأخرى، وبالتالي كساد قطاع اقتصادي مهم.

وقد تكرر توقف الحج في بعض السنوات بسبب الفتن الاجتماعية بين السنة والشيعة، إذ توقفت القوافل في عام ٤٣٩هـ / ١٠٤٨م، بسبب فتنة قامت بين السنة والشيعة في تلك السنة، فلم يغادر الحجاج السنة والشيعة على السواء في هذه السنة، خوفاً على أنفسهم وأموالهم في هذه الحالة الأمنية المضطربة^(١).

كذلك نجد الأمر يتكرر في السنة التالية أي عام ٤٤٠هـ / ١٠٤٩م، إذ اقتتل السنة والشيعة وكانت النتيجة المباشرة توقف الركب العراقي إلى الحج^(٢).

أدت هذه الحالة السيئة التي تمر بها العراق، إلى إجبار الطرفين على المصالحة والهدنة بينهما، فقد شعر الجميع أنهم يعانون من المحنة والأزمة بسبب حرق الأسواق في بغداد وتأثيراته السلبية على تفاقم الأزمة الاقتصادية، وزيادة على ذلك تعيين النسوي لشحنة بغداد، والذي قام بإجراءات ضد الطرفين اللذين أسرفا في القتل بينهما، ونش القبور، والقيام ببعض الاغتيالات، إذ اغتال الشيعة السرخسي فقيه الحنفية، وقد عجزت الدولة عن احتواء الموقف^(٣).

وتحدثنا المصادر أنه بعد يوم عاشوراء من عام ٤٤١هـ / ١٠٥٠م، والذي اعتاد العراقيون أن يكون يوماً دموياً بينهم، تمت مصالحة بين الطرفين^(٤)، وكان السبب في هذه المصالحة أبو محمد بن النسوي والذي تولش شرطة بغداد، واتفق السنة والشيعة على التهدئة لو تم عزل النسوي عن الشرطة، ما أدى إلى انتعاش مؤقت في الحالة الاقتصادية لدرجة نزول أسعار الكر لسبعة دنانير^(٥).

وصلت المصالحة لحد ترحم أهل الكرخ الشيعة على الصحابة^(٦)، وهو أمر نادر بين الشيعة، بل وأذن في باب البصرة وأكثر أهله من السنة بأذان الشيعة، وكان السبب في ذلك شحنة بغداد التي حرصت على إظهار التعايش بين الطرفين.

(١) ابن كثير، البداية والنهاية، ج ١٢، ص ١٠٧.

(٢) ابن الجوزي، المنتظم، ج ١٥، ص ٣١٤؛ انظر أيضاً ابن كثير، المصدر السابق، ص ١١٠.

(٣) خالد الخالدي، الحرب الأهلية بين السنة والشيعة، ص ١٩.

(٤) ابن الجوزي، المنتظم، ج ١٥، ص ٣١٩؛ ابن كثير، البداية والنهاية، ج ١٣، ص ١١٢.

(٥) ابن الجوزي، المصدر السابق، ص ٣٢٦.

(٦) ابن الأثير، الكامل، ج ٨، ص ٢٩٢.

ويبدو أن النسوي كان شديدًا^(١) مشهورًا عنه القمع مع العوام، إذ هدد أهالي بغداد من السنة والشيعية على السواء، بأنهم سيغلقون الأسواق ويتركون البلد، ويخرجون منه في حالة تولية النسوي للشحنكية، لذلك أقدموا على المصالحة السريعة بينهم.

ومن الأحداث السابقة؛ نؤكد أن السلطة الضعيفة كانت من ضمن أسباب هذه الفتنة، ففي وجود شخص قوي يتولى شرطة المدينة، اتفق الطرفان على الهدنة وعدم الاقتتال، وهذا ما نراه في العهود السابقة لعصر بني بويه، إذ كانت السلطة العباسية تعيش بقدر قليل من القوة، تجبر المخالفين في بعض الأحيان لعمل حساب لها قبل عمل أي فتنة.

وفي عام ٤٤٣هـ / ١٠٥١م، تجدد القتال بين الطرفين^(٢)، وصاحب القتال اقتحام عوام السنة لمشهد وضريح موسى بن جعفر وأحرقوا الضريح بعد اقتحامه، وعاثوا فسادًا ببقية القبور الشيعية، فرد الشيعة بالمثل، وقاموا بنبش القبور للفقهاء والعلماء السنة، وهما بحرق ضريح الإمام أحمد بن حنبل، وكان للعيارين دور في هذه الفتنة، خاصة من العيارين السنة الذين قاموا بحركة اغتياالات لرؤوس وقادة الشيعة^(٣)، وكان من أشهر العيارين الذين نظموا هذه الاغتيالات القطيعي العياري.

ولقد أثرت هذه الفتنة بشكل كبير على السياسة الداخلية، فدبب بن مزيد أمير واسط وكان شيعيًا، فقد رد سياسيًا على هذه الفتنة بقطع الخطبة والتمرد على الخليفة العباسي، وذلك رفضًا للتعامل السني تجاه الشيعة، ولكن سرعان ما أرجع الخطبة^(٤).

ولقد عجزت الدولة العباسية، والسلطة البويهية على السواء في إيقاف تلك الفتنة، لأن السلطة البويهية والتي كانت متصدرة للمشهد السياسي، كانت في طور الاحتضار، وتعاني من مشاكل

(١) جمع أبو محمد بن النسوي القضاة والشهود على المصالحة ومنهم القاضي التنوخي، لكن بالرغم من شدته تلك فقد تجددت الفتنة بعد قليل خاصة في الأسواق ما أدى إلى تبطيلها، انظر ابن الجوزي، المصدر السابق، ص ٣٢١.

(٢) ابن كثير، البداية والنهاية، ج ١٣، ص ١١٧؛ ويذكر ابن الجوزي أن تجدد القتال هذا جاء بعد المصالحة بين الطرفين إذ قال: كان الاتفاق الذي حكيه بين الطرفين غير مأمون الانتفاض لما في صدور فمضت عليه مديدة؛ ابن الجوزي، المنتظم، ج ١٥، ص ٣٢٩؛ وأيضًا ابن الأثير، الكامل، ج ٨، ص ٣٠١، أما من الناحية الاقتصادية فخربت الأسواق.

(٣) ابن كثير، المصدر السابق، ص ١١٧.

(٤) ابن الأثير، المصدر السابق، ص ٣٠٢.

كبيرة على المستوى الداخلي والخارجي، لذلك عجزت عن الوقوف ضد هذه الفتن والمحن المتلاحقة.

وقد استمرت هذه الفتنة في السنة التالية أي في عام ٤٤٤هـ / ١٠٥٣م، إذ قام أهل السنة بالهجوم على الكرخ وقد أسفر الهجوم عنقتل أربعين شخصاً معظمهم من النساء^(١)، وقد اشترك القطيعي العياري والكثير من العيارين في الأحداث، وقد قام الشيعة بهجوم مضاد على السنة^(٢)، ما أدى إلى تفاقم الحرب بين الطرفين التي استمرت إلى السنة التالية أي في عام ٤٤٥هـ / ١٠٥٤م، إذ تم تعيين ابن النسوي مرة أخرى لشرطة بغداد، وقام بمهاجمة السنة والشيعة وقبض على كثير من الطرفين وأعدمهم وتمكن من دخول الكرخ وإحراق بعض المناطق المشتعلة بالفتنة^(٣).

وقد تجدد القتال في عام ٤٤٧هـ / ١٠٥٦م، إذ اقتتل الطرفان كالعادة، وعجزت الدولة عن إيقاف تلك الفتنة، إذ سقطت السلطة البويهية في نفس السنة، وتسلم السلاجقة الحكم في رمضان من نفس السنة، عندما دخل العراق محمد بن ميكائيل بن سلجوق (طغرل بك)، وذلك بمباركة الخليفة العباسي القائم بأمر الله^(٤).

والحكم السلجوقي لا يختلف كثيرًا عن الحكم البويهي من الناحية السياسية خاصة في التسلط على مقدرات الحكومة العباسية والخليفة، فقد كانت نفس السياسة، إلا أنهم مختلفون في كونهم سنة، بينما كان البويهيون شيعة، لذلك وهو ما يهمننا في هذه النقطة البحثية، كان التعامل بين السنة والشيعة مختلفًا، بينما كان البويهيون يناصرون الشيعة، ويقدرّون احتفالاتهم والتظاهر بها، كان السلاجقة على النقيض، فقد كان عصر السنة الذهبي، ليس فقط في العراق بل كان في العالم الإسلامي كله، فقد انقضى القرن الرابع الهجري، والذي كان بحق عهد تسلط الشيعة على البلدان الإسلامية.

لقد كان تغير السياسة هذا واضحًا في العلاقة بين السنة والشيعة في العراق، فقد قلت الفتنة بشكل ملحوظ، ولم تذكر المصادر المختلفة أية فتنة خلال دخول السلاجقة وما بعدها لمدة ثلاثين عامًا متتالية، إذ نجد أول مظاهر الفتنة كانت في عام ٤٧٨هـ / ١٠٨٥م^(٥)، إذ اقتتل

(١) ابن الجوزي، المصدر السابق، ص ٣٣٥.

(٢) ابن كثير، البداية والنهاية، ج ١٣، ص ١١٨.

(٣) ابن الجوزي، المنتظم، ج ١٥، ص ٣٤٠.

(٤) نفس المصدر السابق، ص ٣٤٧.

(٥) ابن الأثير، الكامل، ج ٨، ص ٤٤١.

الطرفان في حي الكرخ، ما أسفر عن بعض الخسائر المادية والاقتصادية، وتكررت بعدها بعام أي في ٤٧٩هـ / ١٠٨٦م^(١)، وأسفرت الاشتباكات عنخسارة اقتصادية في الأسواق البغدادية، بسبب نهب أموال التجار الشيعة، إذ نودي في الأسواق أن نهب أموال الشيعة حلال.

وهكذا نرى أن الفتنة بين الطرفين كان يستحل فيها النهب والحرق، طالما هذا في مصلحة الفئة الأقوى سواء السنة أو الشيعة، وهذا في حد ذاته أضعف الاقتصاد البغدادي القائم على الأسواق التجارية والصيرفة، وقد سكنت المصادر عن الاشتباكات عن السنة والشيعة في مناطق أخرى من العراق، ولكن كما أشرت آنفاً، كانت بغداد هي القلب النابض للعراق، وهي الواجهة لأي شيء يحدث سواء الخير أو الشر.

وقد تكررت الاشتباكات في أعوام ٤٨١هـ / ١٠٨٨م^(٢) و ٤٨٢هـ / ١٠٨٩م^(٣) و ٤٨٣هـ / ١٠٩٠م^(٤) على التوالي، إذ نجد أن الاشتباكات كانت أسبابها دينية وعقدية، بسبب سب الشيعة للصحابية الكرام في المساجد وعلى جدرانها، خاصة في حي الكرخ، إذ قامت الاشتباكات بين السنة والشيعة والتي أسفرت مثلاً في السنة الأولى من تلك الأعوام عنمئتي قتيل، أما في السنة التالية، فقد جرت الاشتباكات وعظمت الفتنة بين الطرفين، وقد نتج عنها نهب الشوارع والمحلات التجارية والأسواق، وانتشار العيارين والشطّار في الطرقات، وقد تعرض شارع ابن أبي عوف للنهب الكامل بسبب هذه الفوضى^(٥)، وتم نهب دار الفقيه المحدث أبي الفضل بن خيرون من جملة ما نهبوا، كما قامت العوام بقتل رجل هاشمي، ثم رد السنة بخطط رجل من الشيعة وقتلوه وحرقوا جثته، وعندئذ تدخل الخليفة لوقف هذه الفتنة، فطلب من صدقة بن يزيد عسكرياً لوقف هذه الفتنة^(٦).

ويبدو أن السلطات السلجوقية متمثلة في شحنة بغداد والتي يرأسها خمارتاش، قد حاولت إيقاف تلك الفتنة دون جدوى، قبل استدعاء الخليفة لعسكريه لوقف هذه الفتنة، إذ قام أهالي حي الكرخ بمهاجمته، وكذلك فعل أهل باب البصرة السنة^(٧).

(١) نفس المصدر السابق، ص ٤٤٩.

(٢) ابن كثير، البداية والنهاية، ج ١٣، ص ٢٢٧.

(٣) ابن الجوزي، المنتظم، ج ١٦، ص ٢٨٢.

(٤) الذهبي، العبر في خبر من غير، ج ٢، ص ٣٤٥.

(٥) ابن الجوزي، المنتظم، ج ١٦، ص ٢٨٢.

(٦) الذهبي، العبر، ج ٢، ص ٣٤٥.

(٧) ابن الأثير، الكامل، ج ٨، ص ٤٦٠.

وهذا يدل على أن الفتنة كانت من القوة فلم تقدر الشحنة على وقفها، كما تدل هذه الأحداث وغيرها أن الفتنة كانت بين حيين من أحياء بغداد، فمن خلال تتبع الأحداث نجد أن الاشتباكات المحصورة بين باب البصرة والكرخ تكررت لعدة مرات سواء في العصر البويهى أو السلجوقي، وهي ملاحظة جديرة بالاهتمام والتوثيق.

وقد تكررت الفتنة مرات أخرى في عام ٤٨٦هـ / ١٠٩٣م، إذ قامت بين السنة والشيعة شرور كثيرة وفتن^(١)، وتكررت في العام التالي في عام ٤٨٧هـ / ١٠٩٤م، وكان مردودها الاقتصادي بالخسارة بسبب ظاهرة حرق المحلات التجارية والأسواق ونهبها^(٢).

وفي العام التالي في عام ٤٨٨هـ / ١٠٩٥م، اصططح الشيعة من أهل الكرخ مع السنة في أرجاء بغداد وتزاوروا وتواصلوا، وهذه من العجائب كما توضح لنا المصادر^(٣)، وذلك لأنها تقريبا المرة الثانية في العهدين التي يقومون بالصلح، وهذا يجزنا للقول بأن الصلح بين الطرفين كان يتم في الأمور التي يجب أن يتم فيها هذا الصلح فيما تقتضيه مصلحة الطرفين، فالمرة الأولى اتفق السنة والشيعة على عدم تعيين ابن النسوي لشحنة بغداد عام ٤٤١هـ / ١٠٥٠م، وكان شديداً عليهم، لذلك اصططح الطرفان، أما في هذه المرة فسكتت المصادر عن السبب الحقيقي لهذا الصلح.

إلا أن الباحث يرجح أن السلطات كان لها دخل في هذه المصالحة، وذلك من خلال تتبع الأحداث في المصادر المختلفة نجد أن المصالحة بين الطرفين تجددت في عام ٥٠٢هـ / ١١٠٨م^(٤)، إذ يذكر ابن الأثير في حوادث تلك السنة أن الخلفاء والولاطين اجتهدوا في إصلاح الحال فتعذر عليهم ذلك، إلى أن أذن الله تعالى بذلك بغير واسطة.

وحديث ابن الأثير يوضح أنه كان يوجد جهود للسلطات في المصالحة، لكنها كانت فاشلة، ولكن مجرد المحاولة، قد تكون فعلت أثرا في وقف الفتنة فعليا، فمن الواضح أن الفتن في العصر السلجوقي كانت أقل ومتباعدة في السنوات، وأقل خطرا وتأثيرا، لكنها موجودة على أي حال، وكان السبب فيها هو بعض السياسات الخاطئة من السلطات لمحابة طرف على حساب آخر، إلى جانب الأسباب الكثيرة التي أوردناها آنفا.

(١) ابن كثير، البداية والنهاية، ج ١٣، ص ٢٤٢.

(٢) نفس المصدر السابق، ص ٢٤٧.

(٣) ابن الجوزي، المنتظم، ج ١٧، ص ١٨؛ ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج ٥، ص ١٥٥؛ ابن كثير، البداية

والنهاية، ج ١٣، ص ٢٤٩.

(٤) ابن الأثير، الكامل، ج ٩، ص ١٣١ و ١٣٢.

ويبدو أن ضعف السلطات السلجوقية كان سبباً في قيام فتنة في أواخر العهد السلجوقي وتحديداً في عام ٥٨٢هـ/١١٨٦م، إذ وقعت فتنة بين السنة والشيعة، بسبب إظهار الشيعة لاحتفالاتهم في يوم عاشوراء^(١)، ويبدو أن السلطات السلجوقية كانت قد منعت مثل هذه الاحتفالات، لذلك قام الشيعة في هذه السنة بإظهار الاحتفالات، ويبدو أن ضعف السلطات السلجوقية كان حافزاً على خروج الشيعة بالنياح والصياح وعمل مظاهرة شيعية كان شعارها "ما في كتمان" كما أورد ذلك الذهبي، وهذا دليل واضح على أن احتفالات الشيعة كانت في الكتمان طوال هذه الفترة الماضية^(٢).

وقد أدت تلك الفتنة إلى مقتل عدد من السنة والشيعة على السواء، وجرى الاشتباكات في حي الكرخ كالعادة وأسفرت عن خسائر في الأرواح والممتلكات. كانت هذه نهاية الفتن التي تمت بين السنة والشيعة في العهد السلجوقي، وبعد انتهاء العهد السلجوقي لم تتوقف مثل هذه الفتن ولا أسبابها حتى سقوط بغداد في أيدي المغول وسقوط الخلافة العباسية.

وهكذا نرى أن الأسباب كانت كثيرة لهذه الفتن، ومعظمها ينصب في الأسباب السياسية والاقتصادية وبالطبع الدينية والعقدية وبسبب الخلاف الشديد بين السنة والشيعة منذ صدر الإسلام حتى تلك الفترة التي نتحدث عنها الدراسة، إلا أن الفتن بين السنة والشيعة أثرت في المجتمع سياسياً واجتماعياً وبالطبع اقتصادياً، وفيما يلي النتائج العامة المستخلصة من السرد التاريخي للعلاقات بين الطرفين بشيء أكثر شمولاً وتفصيلاً:

- أولاً: كانت هذه الفترة تمثل انحطاطاً حضارياً كبيراً، خاصة في منظومة المدينة الإسلامية، إذ حل التعصب والتشدد مكان الحرية الفكرية التي سادت من قبل هذه الفترة السابقة^(٣).

فمثلاً نجد أن التشدد والتعصب لم يكن بين الشيعة والسنة فحسب، بل نجد أن التناحر المذهبي كان على أشده وكان يمثل محنة من ضمن المحن الاجتماعية التي مرت على العراق، فالتناحر

(١) الذهبي، العبر في خبر من غير، ج ٣، ص ٨٤.

(٢) الذهبي، العبر، ج ٣، ص ٨٤.

(٣) محمود إسماعيل، سيولوجيا الفكر الإسلامي، ج ٢، ص ٢١.

بين الحنابلة والشافعية على مسألة فقهية بسيطة كان من الممكن أن يؤدي إلى تقاتل بين الطرفين يخلف قتلى وجرحى^(١).

بل نجد أن فسيفساء اجتماعية كانت موجودة داخل بغداد، فنجد في خريطة بغداد أنها قسمت على أساس طائفي ومذهبي، وكان هذا واضحاً في التقاتل والتناحر بين أحياء كاملة يعيش فيها طائفة أو أصحاب مذهب واحد مع أحياء أخرى مخالفة^(٢).

وهذا يوضح لنا أن القرن الرابع الهجري وما بعده كانت فترة مليئة بالقلق الاجتماعي بفضل عوامل كثيرة، فهذه الفترة تعرضت الأمة الإسلامية لخطر الصليبيين الذين احتلوا الشام، وعانى من الغزو كل الأمة بكل طوائفها ومذاهبها.

- ثانيًا: كان الدور السياسي في هذه الفتن والصراعات واضحاً، فإذا افترضنا أن الصراعات المذهبية قبل هذه الفترة التاريخية كانت موجودة داخل المجتمع العراقي إلا أنها برزت بشكل كبير بعد التسلط البويعي على العراق، حتى أصبحت مستمرة لسنوات متتابة ولنفس الأسباب.

فقد كان البويهيون على المذهب الشيعي الزيدي، وهو يختلف اختلافاً جوهرياً عن باقي الفروع من المذهب الشيعي، إلا أن البويهيين تعاملوا مع الشيعة في بغداد والعراق عمومًا بمزيد من العطف والميل لهم، وقد بين الباحث من خلال السرد الحولي السابق، كيف كان البويهيون يستغلون هذا الميل لصالحهم، فيعتقد الباحث أن السياسة كان لها مرمى كبيراً في هذا الصراع الدموي بين السنة والشيعة، إذ قبلت الدولة البويهية الشيعة كعصبية لها مثلها مثل الديلم والتي كانت تمثل العصبية العرقية والعسكرية، أما الشيعة فكانوا يمثلون العصبية الروحية لهذه الدولة إذ وصل عدد منهم لمناصب كبرى في ظل دولة بني بويه، وقام بعض علماء الشيعة بحركة تأليف كبيرة لترسيخ مذهبهم والرد على المخالفين في حركة تثقيفية لم تحدث من قبل الدولة البويهية، كل هذا كان في مقابل السنة والذين كانوا يناصرون الخلافة العباسية بالرغم من ضعفها الشديد، إلا أن الخلافة بالنسبة لهم كانت هي الحامية والملجأ الوحيد لهم في مقابل بني بويه.

(١) ومن أشهر ما حدث ما ذكره ابن الأثير في حوادث عام ٤٦٩ هـ من الصراع بين الشافعية والأشاعرة من جهة والحنابلة من جهة أخرى بعد هجوم فقيه شافعي يدعى أبو نصر بن أبي القاسم القشيري على المذهب الحنبلي فقامت اشتباكات لأنصار المذهبين خلفت قتلى وجرحى؛ انظر ابن الأثير، الكامل، ج ٨، ص ٤١٣.

(٢) من خلال السرد الحولي السابق ذكر الباحث من خلال المصادر التقاتل والاشتباكات بين أحياء بعينها كانت بين السنة والشيعة مثل حي باب البصرة وحي نهر القلائين وهي ذات أغلبية سنية وبين حي الكرخ وهو مركز تكتل الشيعة؛ راجع السرد الحولي في الصفحات السابقة.

وكان الشيعة على خلاف سياسي قديم مع العباسيين، إذ كان الشيعة كثيرًا ما يتحدثون عن الخديعة التي قام بها العباسيون ضدهم في مرحلة بناء دولتهم، والمذابح التي أقاموها للشيعة سواء في العراق أو غيرها، لذلك رأوا في دخول البويهيين إلى العراق نقطة تحول كبيرة في تاريخهم.

ولذلك نجد أن علاقاتهم مع السلاجقة كانت مختلفة، لتعصب السلاجقة الكبير ضد السنة، وكانت قوة الدولة السلجوقية عاملاً كبيراً لإخماد الفتن ولكن ليس إنهاءها، إذ بيّن الباحث أن الصراعات لم تنته في عهد السلاجقة، لكنها ضعفت واستكانت في كثير من السنوات لأسباب بعينها وهو ما سنوضحه بعد قليل.

لقد كانت الاحتفالات الشيعية هي الشرارة الكبيرة التي أدت للصراع بينهما ونهر الدماء الجاري بينهما، والذي كانت للعامة دور كبير فيه.

- ثالثاً: دور العامة في هذه الصراعات كان كبيراً، فهم من أذكوا نار الصراعات بسبب ما عانوه من قلاقل أمنية وسياسية واجتماعية واقتصادية متردية، إذ تميز العامة بالتقاتل الأعمى النابع عن العصبية والجهل، "فترى العامي يلاعن ويقاقل في أمر لا يعرف حقيقته"، "وترى كثيراً منهم يخاصم في هذا وهو يلبس الحرير ويشرب الخمر ويقتل النفس"، وهذه الكلمات التي وردت في كتاب ابن الجوزي "تلبيس إبليس" لهي واضحة على جهل العامة وتقاتلهم من أجل قضايا قد لا يعرفون مداها أو خطرها^(١).

وكان العامة يقومون بفن التمثيل والمحاكاة أثناء الصراعات بينهما، فمنهم من يقوم بدور عائشة وطلحة والزبير أثناء قتالهم ضد علي، ومنهم من يجلب كلاباً ويسميها باسم معاوية وأبي سفيان، وكثيراً من هذه الثرعات التي كانت تؤجج الصراع وتؤدي للقتال بين الطرفين وسقوط العديد من القتلى^(٢).

وقد لجأ العامة أيضاً إلى إطلاق الشائعات، ورواية المنامات التي تدل على لعن الطرف الآخر مستعينين بالصحابة الكرام الذين يحكون عنهم الكرامات في المنامات المختلفة وأمرهم للعن الطرف الآخر^(٣).

(١) ابن الجوزي، جمال الدين أبي الفرج عبد الرحمن، تلبيس إبليس، نشر دار القلم، بيروت، لبنان، ب ت، ص ٣٧٥، ٣٧٦.

(٢) ابن كثير، البداية والنهاية، ج ١٢، ص ٢٦٥.

(٣) مجدي سمير إبراهيم، الدور الاجتماعي للشيعة في العراق في عصر سلاطين السلاجقة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية دار العلوم، القاهرة، ١٤٢٨ هـ / ٢٠٠٧ م، ص ١٤١.

ونجد أن العامة لجأوا أيضًا لتزوير التاريخ لصالح الخلافات المذهبية كجزء من الشائعات التي انتشرت أثناء الفتن، إذ نسوق مثالاً على ذلك، وهو لجوء البعض من السنة إلى الادعاء بأن يوم الغدير كان اليوم السادس عشر من ذي الحجة كما جعلوا بعد يوم عاشوراء بثمانية أيام يوم مقتل مصعب بن الزبير نكاية في الشيعة، كما زاروا قبره كما يفعل الشيعة في زيارة قبر الحسين^(١).

إلا أننا في حديثنا عن العامة لابد لنا من معرفة ما وراء هذه المصادمات والتقاتل، فهناك فئة من العامة وجزء أصيل معبر عنها كانت مستفيدة من هذه الفوضى الاجتماعية للمزيد من الكسب الاقتصادي والسياسي أيضًا، وهم فئة العيارين والشطّار والذين سيأتي ذكرهما مفصلاً في المبحث التالي، إلا أننا سنوضح أنهم كانوا من أكثر الفئات المجتمعية نشاطاً أثناء الفتن بين الطرفين، فكثيراً ما قام العيارون بنهب المحال التجارية خاصة في حي الكرخ والمعروف عنه أنه من الأحياء التجارية البرجوازية فهو معدن الشيعة والتجار .

وإذا اعتبرنا أن هذه الفئة كان منها السني والشيوعي لتخيلنا الوضع المأساوي، إذ كانت كل فئة تستعين بها لإضرار الطرف الآخر سواء بالنهب أو الحرق، فقد كانت هذه الفئة تمثل النجدة والفتوة والقوة المسلحة لكل فئة على حدة، فسنعرف بعد قليل في خلال الحديث عنهم تفصيلياً أنها كانت فئة خطيرة ولها مطامح سياسية وأهدافاً تتعلق بالمساواة بين الناس ونهب التجار الميسورين الذين لا يؤدون الزكاة، أي أن الدين أو الأخلاق بحد أدنى عامل مهم في أهدافهم وهو ما كان يحركهم في بعض الأوقات والصراع العقائدي المذهبي بين الطرفين كان داخلياً ضمن هذا المفهوم السابق.

وعلى أي حال سيأتي ذكرهم مفصلاً في المبحث التالي.

- رابعاً: كان للدولة السلجوقية والخلافة العباسية معاً دور في القضاء على هذه الفتن والمحن الاجتماعية، ومن الممكن تسمية هذه السياسة السلجوقية بسياسة "تجفيف منابع" وهي السياسة المتبعة للخلاص من خطر ما وذلك بالقضاء على جذوره الفكرية والتنظيمية، وهذا ما فعله السلاجقة ولكن بدرجات متفاوتة، إذ كان هدف السلاجقة التخلص من صدام الفتنة المذهبية والخطر الشيوعي عليهم لأن سنيتهم الشديدة كانت من تحرك عواطفهم ومن وراءها سياستهم في العراق.

(١) نفس المرجع السابق، ص ١٤٤.

أما عن الخطوات الخاصة التي اتخذتها السلطات، فكانت أولها القبض والتتكيل ببعض علماء وفقهاء الشيعة الذين لا يلتزمون بالمنهج المعتدل، والتخلص من المتشددین منهم وإبعادهم عن العامة بإقاماتهم الجبرية في بيوتهم كما فعلت مع فقيه شيعي يدعى البديع عام ٥٤٧هـ/ ١١٥٢م، أو الفقيه أبو السعادات بن قرايا الذي عوقب بقطع يده ولسانه بسبب تهمة سب الصحابة^(١)، أو استدعاء نقيب الطالبیین وتوبيخه بسبب إقامة احتفالات شيعية كما حدث في عام ٤٥٨هـ/ ١٠٦٥م^(٢).

أما ثاني الخطوات، هو الدور الأمني في هذه الصراعات، وهو ما يسمى بدور جهاز الشحنة أو الشرطة، إذ كثيرًا ما كان يتعامل الشحنة السلجوقي بالعنف والشدة ضد الطرفين المتقاتلين، وقد ذكر الباحث دور ابن النسوي في الفتنة بين الطرفين، وكيف كان شديدًا على الخصمين المتحاربين حتى اتفقا فيما بينهما على التخلص منه عن طريق الاغتيال والصلح بينهما بعد ذلك، إذ شاع عن ابن النسوي أنه يقتل أقوامًا ويأخذ أموالهم، ويصفه الذهبي "أنه كان ظالمًا فاتكًا مهيبًا ظلومًا"^(٣).

وقد كان دور جهاز الشحنة كبيرًا في هذه الفترة، وكان دوره ينحصر في المحافظة على الأمن، لكن بعض ولاية هذا الجهاز استغلوا هذه الفوضى لمصالح شخصية إذ قاموا بالتهب والسلب وفرض الإتاوات على الناس مثلما حدث في عام ٤٧٩هـ/ ١٠٨٦م^(٤).

وكانت السياسات الأمنية في العموم واضحة في جعل المناطق التي تمثل بؤرة الصراع ثكنات عسكرية ومنع الطرفين من الاقتتال في الشوارع، وقد نجحت بعض الإجراءات الأمنية في وقف بعض الفتن، إذ كانت تبقي القوات أيامًا متتالية، سواء في حي الكرخ أو باب البصرة أو منطقة نهر القلائين وغيرها من الأحياء التي شهدت صراعًا دمويًا في السابق^(٥).

ومن الواضح أن الدولة السلجوقية فشلت في بعض السنوات في ضبط الأمور وذلك بسبب جهاز الشحنة الذي كان يعتبر من أهم محركات الفتنة في بعض الأحيان، مثلما حدث مع الشحنة

(١) ابن الجوزي، المنتظم، ج ١٨، ص ٨٣.

(٢) ذكر ابن كثير أن نقيب الطالبیین أبا الغنائم طوّل من الخليفة بالقضاء على المظاهر الشيعية، وتم التوقيع منه على عدم سب الصحابة وعدم إظهار البدع؛ ابن كثير، البداية والنهاية، ج ١٢، ص ١٦٤.

(٣) الذهبي، تاريخ الإسلام، ج ٣٠، ص ٣٣٥.

(٤) في هذا الصدد يحدثنا ابن الجوزي عن مصادرات أموال تمت في حوادث عام ٤٧٩هـ بسبب الفتن المتصلة بين السنة والشيعة، كما تم اعتقال بعض القادة مثل نقيب الطالبیین وبذل أموال منه؛ ابن الجوزي، المنتظم، ج ١٦، ص ٢٥٦.

(٥) مجدي سمير، الدور الاجتماعي للشيعة، ص ٢١٥.

خمارتيكن الذي تساهل مع الشيعة في إقامة احتفالاتهم مقابل الرشوة، إذ يخبرنا ابن الأثير أن هذا الشحنة كان يأخذ الإتاوات والجرايات من الشيعة مقابل ذلك، بل يتقاعس عن حماية العامة في الفتن ويترك الاقتتال يزيد من أجل الرشاوى والمنفعة العامة له مثلما حدث عام ٤٨٢هـ/ ١٠٨٩م^(١).

أما عن ثالث الخطوات، قيام الخلافة العباسية بتقدير نقيب الطالبين، ليكون من أهم وظائف الدولة وذلك ليحل مشاكل العلويين، بل ويتدخل في الفتن التي كانت تجري، وأحياناً كانت تستعين الخلافة العباسية به من أجل التدخل لوقف الاقتتال مثلما حدث في عام ٤٧٩هـ/ ١٠٨٦م عندما استعان الخليفة المقتدي بالله بالنقيب الطاهر لحل النزاع بين أهل الكرخ الشيعة وأهل باب البصرة السنة^(٢).

ومن المعروف عن نقابة الأشراف أنها ترعى شئون الطالبين في دولة بني العباس قبل العصرين البويهى والسلجوقي، إذ أسسها خلفاء بني العباس حتى يتسنى لهم السيطرة على جموع بني طالب والهاشميين ومن تبعهم من الشيعة، وتكون لهم مؤسسة تحت سيطرة الخلافة، وتراقبها السلطات ومن خلالها يمكن التحكم في خطر الشيعة ومن سواهم من المعارضين.

وبعد ضعف الخلافة العباسية والتسلط العسكري البويهى والسلجوقي، أصبح دور نقابة الأشراف أكثر خطراً، إذ رأينا أنها تقوم بالوساطة بين السنة والشيعة، وتحاول إصلاح ذات البين بأمر من الخلافة والسلطات المتسلطة عليها، لذلك كانت هذه النقابة ذات أهمية ودور سياسي خادماً للسلطة طوال العصرين مناط الدراسة^(٣).

وكان من الواضح أن الدولة السلجوقية انتهجت نهجاً وهو اعتلاء بعض الشيعة المعتدلين لبعض المناصب في الجهاز الإداري للدولة بالرغم من توجه الدولة السني، وكان من أهم الشروط هو اعتدال هؤلاء وعدم تشددهم في مذهبهم أو تربصهم بالسنة سواء في العراق أو فارس إذ تولوا الوزارة وجباية الضرائب والحسابات بل وانضموا إلى جيش السلطان، وكان من أشهر من تولى الوزارة من الشيعة أنوشروان بن خالد بن محمد القاشاني الذي كان وزيراً للسلطان محمد بن ملكشاه ووزيراً للخليفة العباسي المسترشد بالله^(٤).

(١) ابن الأثير، الكامل، ج ٨، ص ٤٦٠، ٤٦١.

(٢) ابن الجوزي، المنتظم، ج ١٦، ص ٢٥٦.

(٣) مجدي سمير، الدور الاجتماعي للشيعة، ص ٢١٥.

(٤) هو الوزير الكبير أبو نصر القاشاني؛ وكان عاقلاً رزيناً، وافر الجلالة، حسن السيرة، محباً للعلماء؛ الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج ٢٠، ص ١٥ و ١٦.

-خامساً: كان من ضمن الظواهر التي ميزت هذه المرحلة، علاقة الشيعة بالخارج وكانت من الأسباب التي جعلت السلطات العباسية تنظر إليهم بنظرة الشك والريبة، فداخلياً كانت إمارة الحلة تحت إمرة الشيعة من أسرة بني مزيد، وكانت هذه الإمارة تتحلى في بعض الأوقات بالكياسة في علاقتها مع الخلافة العباسية، لكن الأدهى من ذلك كانت العلاقات الخارجية بين الشيعة عموماً والخلافة الفاطمية في القاهرة، مما جعل الصراع في بعض السنوات يتخذ شكلاً سياسياً بحثاً، إذ نجد في حوادث عام ٣٩٨هـ / ١٠٠٧م، عندما حدثت فتنة بين الشيعة والسنة في بغداد خرجت مجموعة من الشيعة في الشوارع وهم يصيحون "ياحاكم يا منصور" ^(١) يقصدون الخليفة الشيعي بالقاهرة مما أدى إلى غضب الخليفة وتدخل لنصرة السنة وكانت النتيجة احتراق عدد كبير من بيوت الشيعة ونهبها والقبض على عالم من علماء الشيعة وهو الشيخ المفيد وإبعاده من بغداد.

حادثة أخرى في نفس السياق السابق؛ هي القصيدة التي ألفها الشريف الرضي وكان نقيباً للشيعة في بغداد، وكانت هذه القصيدة تحمل مشاعره الخاصة تجاه الفاطميين في مصر وأنه لو تمنى العيش في كنفهم ^(٢)، ما أغضب السلطات عليه، وتم القبض عليه من جنود الخليفة القائم بأمر الله، وعندها أنكر هذه القصيدة له بالرغم من صحة نسبتها إليه إنما أنكرها خفية وتقية من القائم، لكنه ظل مشكوك في ولاءه لفترة طويلة وكان بعض أبيات هذه القصيدة:

ما مقامي على الهوان وعندي	مقول صارم وأنف حمي
أليس الذل في بلاد الأعادي	وبمصر الخليفة العلوي
من أبوه أبي ومولاه مولاي	إذا ضامني البعيد القصي

ولقد كانت فتنة أبي الحارث أرسلان البساسيري مثلاً واضحاً على مساعدة الشيعة له للخلاص من الخلافة العباسية ^(٣)، بل والدولة البويهية الضعيفة آنذاك، وحب الشيعة البغاددة على وجه الخصوص للمصريين الفاطميين، إذ استقبل حي الكرخ الشيعي البساسيري وجنوده بالترحاب وتلقفوا الرايات البيض الفاطمية في الشوارع وذلك في عام ٤٥٠هـ / ١٠٥٨م ^(٤)، وقد امتدت هذه

(١) يقصدون الحاكم بأمر الله الخليفة الفاطمي آنذاك؛ انظر ابن كثير، البداية والنهاية، ج ١٢، ٣٧٦، السيوطي، تاريخ الخلفاء، ص ٣٢٧.

(٢) انظر ترجمة الشريف الرضي النقيب في وفيات عام ٤٠٦هـ؛ ابن الجوزي، المنتظم، ج ١٥، ص ١١٨ و ١١٩.

(٣) ابن الأثير، الكامل، ج ٨، ص ٣٤٢؛ ابن كثير، البداية والنهاية، ج ١٣، ص ١٤٠.

(٤) يذكر ابن كثير المشهد بقوله: وكان الروافض في تلك الأيام في غاية السرور؛ ابن كثير، نفس المصدر السابق، ص ١٤٠.

المساعدة لشيعة البصرة الذين قاموا بنهب دور أهل السنة في المدينة واقتتلوا في الشوارع على إثر ذلك، وقد انتصر الشيعة في هذه الحرب الأهلية وأقاموا آذانهم وشعائرهم.

وعلى الرغم من فشل هذا الانقلاب بمقتل البساسيري ودخول السلاجقة للعراق وحكمهم إياها، إلا أن الشيعة قاموا بعمل تنظيمات سرية للدعوة إلى التخلص من السلاجقة والدخول في كنف الدولة الفاطمية بمصر، إذ نجد أن عام ٤٧٣هـ / ١٠٨٠م قامت السلطات بالقبض على تنظيم شيعي يقوده الفتيان العيارونالشيعة في مسجد براثا الشيعي والذي كانوا يعقدون اجتماعهم فيه وقد اتهمت السلطات هذه المجموعة بمحاولة الاتصال بالفاطميين وإثارة الفتنة في بغداد^(١).

كما تكرر هذا الأمر في عام ٥١٨هـ / ١١٢٤م عندما تم القبض على مجموعة أخرى بتهمة التخطيط لاغتيال بعض الشخصيات في الدولة لصالح الإسماعيلية الباطنية^(٢).

كل هذه الأمور السابقة كانت تصب في ازدياد الفتنة الاجتماعية في المجتمع، وشذوذ بعض الفئات عن المجتمع العراقي، وهو ما زاد بالضرورة المحن والأزمات التي نحن بصدددها.

- سادسًا: أما عن النقطة السادسة في هذه النتائج العامة في المبحث؛ هي تأثير الحالة الاقتصادية العامة في العراق بهذه الفتن، إذ تعرضت الأسواق في كل الفتن بين السنة والشيعة إلى الحرق الكلي أو الجزئي، خاصة أسواق باب البصرة وحي الكرخ ومنطقة نهر القلائين وغيرها، وكانت هذه الأسواق تضم الكثير من المحال التجارية التي تعرضت بالضرورة إلى الحريق.

هذا إلى جانب -كما أشار الباحث منذ قليل في الأعلى- أن العيارين والشطار كانوا يقومون في بعض الأحيان بدور تخريبي من نهب المحال التجارية والأسواق وسرقتها، وقطع الطرق، وسرقة أموال التجار الميسورين، كل هذا كان أثره كبير على حركة البيع والشراء ووصول المواد الغذائية الضرورية للأسواق، إذ كانت هذه الكوارث الاقتصادية على الجميع سنة وشيعة.

وقد تعرض حي الكرخ وهو من أكبر الأحياء التي شهدت قتالًا ضارياً بين الطرفين، إلى الحريق والنهب أكثر من مرة، وتم نهب الكثير من المحال التجارية، مما أدى إلى توقف التجارة في هذا الحي المهم، ومن المعروف أن هذا الحي بمثابة قلب بغداد النابض من الناحية الاقتصادية كما

(١) كان هؤلاء الفتيان قد اتهموا بالميل إلى الفاطميين بمصر بل ومراسلتهم، فقد تم القبض على رئيسهم المدعو ابن رسول الذي كان يرأس شخصاً يدعى عبد القادر الهاشمي، وقد اتخذوا من مسجد براثا الشيعي مقراً لهذا النشاط؛ نفس المصدر السابق، ص ٢٠٧.

(٢) ابن الجوزي، المنتظم، ج ١٧، ص ٢٢٥.

بين ابن الأثير في مقولته عن هذا الحي أنه معدن الشيعة والتجار، إذ كان سكن الكثير من التجار كما وضع الأضرحة^(١)، وكان عملهم في هذا الحي أيضاً، وكان يسمى بالسوق العظيم لبغداد، وبالتالي تعرض هذا الحي للخراب والحريق وغلق الأسواق كان هذا بمثابة خسارة اقتصادية كبيرة للجميع.

ولعلنا نسوق مثلاً على حريق شديد نشب بسبب أمر الوزير أبي الفضل الشيرازي - وكان وزيراً للخليفة العباسي - ويشتهر بسنيته الشديدة - بحرق الكرخ وتأديب الشيعة بنهب محالهم التجارية في سوق الكرخ، وكان هذا الحريق عام ٣٦٣هـ / ٩٧٤م^(٢)، وهو ما يدل على أن أسواق الكرخ كانت تعاني بالفعل من حالة اقتصادية سيئة بفعل هذه الفتن.

ولم يكن حي الكرخ البغدادي فقط من تعرض للخراب، فنجد أن سوق باب البصرة تعرض للنهب وسرقة الكثير من الأموال وحرق المحال التجارية فيه، وذلك في عام ٤٨٦هـ / ١٠٩٣م^(٣)، وهذا يدل على أن الأسواق البغدادية كانت ترزح تحت وطأة اقتصادية سيئة بفعل هذه الفتن.

ولم تكن السوق العظيم بالكرك هي المتضررة فقط، بل نجد أن أسواق الرياحين وعبدون، وباب دار الضرب، وسوق الصيارفة وخان الرقيق، تعرضت للحرق والنهب والسلب في كثير من الأحيان سواء بسبب الفتن الاجتماعية أو الكوارث الطبيعية.

بل امتدت هذه الظاهرة وهي حرق الأسواق ونهب المحال التجارية للطرفين إلى مدينة واسط، ففي حوادث عام ٤٠٧هـ / ١٠١٦م، نجد أن الطرفين لجأوا أثناء الاقتتال بينهما إلى الدخول إلى الأسواق وحرق المحال ونهبها، مما أدى إلى تدهور الحالة الاقتصادية في المدينة^(٤).

بل نجد أن تعطيل الأسواق وحركة البيع والشراء كانت سمة مميزة في احتفالات الشيعة، إذ تخرج النساء بالنواح، والرجال بشق الثياب ولطم الخدود، ويصاحب هذه الأفعال تعطيل للبيع والشراء وغلق الحوانيت، وذلك بأمر من السلطات أحياناً كما فعل معز الدولة بن بويه في عام ٣٥٢هـ / ٩٦٣م^(٥).

وهكذا نرى أن الصراع السني الشيعي كان من مظاهر المحن والأزمات التي ألمت بالعراقيين من الناحية الاجتماعية وبالتالي من الناحية الاقتصادية وهو المبتغى النهائي من تلك الدراسة.

(١) الإصطرخي، المسالك والممالك، ص ٨٤.

(٢) ابن كثير، البداية والنهاية، ج ١٢، ص ٢٦٦.

(٣) ابن الجوزي، المنتظم، ج ١٧، ص ٥.

(٤) ابن الجوزي، المنتظم، ج ١٥، ص ١٢٠.

(٥) ابن الجوزي، المنتظم، ج ١٤، ص ١٥٠.

المبحث الثاني: حركة العيارين والشطّار وأثرها على الاقتصاد في العصرين البويهى والسلجوقي:

كانت حركة العيارين والشطّار من أهم الحركات الاجتماعية المميزة في تلك الفترة التاريخية التي نتحدث عنها، فهي الفئة التي تدخلت بشكل مباشر في الفتن والمحن الاجتماعية فكانت في بعض الأحيان سبباً في الأزمات الاقتصادية التي حدثت في العراق، وفي أحياناً أخرى كانت هذه الحركة معبرة عن الضمير الشعبي المناضل ضد السلطة السياسية التي كانت سبباً في الأزمات التي مرت على الرعية، إذ كانت هذه الفئة تتعامل ضد السلطة بمنطق "سرقته والنضال ضدها وضد من شاكلها هو غاية النصر للعامة والمطحونين"^(١) وهذا يجرنا إلى القول أن هذه الحركة ماهي إلا حركة تدعو إلى المساواة والعدل حتى لو كانت أفعالها لا تمت بصلة إلى المساواة والعدل.

لفهم الفقرة السابقة لابد لنا من تتبع تاريخ هذه الحركة المتمردة ضد السلطة العباسية وأيضاً البويهية والسلجوقية، وقبل تتبع تاريخها ينبغي على الباحث إيضاح بعض النقاط المهمة:

- النقطة الأولى: تعريف الحركة في معناها اللغوي والاصطلاحي كمدخل مهم عن معنى وهدف هذه الحركة.

- النقطة الثانية: الحديث عن فلسفة هذه الحركة في عملها التنظيمي ضد السلطة ولنصرة العامة أو حتى في السلب والنهب.

- النقطة الثالثة: تتبع تاريخ الحركة قبل الفترة التاريخية مناط البحث.

- النقطة الرابعة: السرد الحولي في المصادر عن عمل هذه الحركة وتأثيره في الاقتصاد.

- النقطة الخامسة: إيضاح إشكالية الدراسة عن العيارين والشطّار بإجابة سؤال مهم وهو هل حركة العيارين كانت ضحية للأزمة الاقتصادية أم هي من العوامل التي أدت إلى الأزمة؟ وللإجابة عن هذا السؤال أو الإشكالية سنلخص في نهاية المبحث النتائج العامة للبحث وعليه ستكون الإجابة المستخلصة عن هذا السؤال.

(١) محمد رجب النجار، الشطّار والعيارين (حكايات في التراث العربي)، عالم المعرفة، الكويت، ١٩٨١م،

أولاً: التعريف اللغوي والاصطلاحي للعيارين والشطّار:

العيارون جمع عيّارومادتها في المعاجم "عَيْر" بمعنى وزن وكَيْل^(١)، وتعني أيضاً في اللغة بالرجل كثير الحركة، الكثير المجيء والذهاب، الذكي الطوّاف، والعرب تمدح هذه الكلمة في بعض الأحيان وتذمها في أحيان أخرى^(٢)، إذ تقول فتى عيّار في معصية الله، أي نشيط الحركة في طريق المعصية، أو العكس فتى عيّار في طاعة الله^(٣).

وقد سمى العرب الأسد بالعيّار، فمن ضمن أسماء الأسد الكثيرة هذه الكلمة والتي تعني لنشاطه وكثرة ذهابه ومجيئه في البرية بحثاً عن الفريسة المناسبة، فجاءت هذه الكلمة التي تدل على القوة والنشاط والذكاء في نفس الوقت^(٤).

والدليل على هذا المفهوم السابق نورد بيتاً من قصيدة أوس بن حجر عن العيّار عندما قال:

ليث عليه في البردي هرية كالمزيراني عيّار بأوصال^(٥)

أي أن الأسد من القوة عندما يفترس الرجل يقطع أوصاله، وهكذا الرجل العيّار، الماهر المجتهد الذي يشطر ملابس الرجال ويجرحهم من فرط قوته، ونفس المعنى كلمة الشاطر والتي ترادف العيّار في جميع معانيها تقريباً.

وقيل أيضاً عن العيّار أنه الرجل الذي يتردد بلا عمل يخلو إلى نفسه وهواها لا يروعها ولا يزرعها، وأيضاً الرجل الذي يهيم على وجهه لا يثنيه شيء، وهو المتردد الجوّال الذي كالفرس المنفلت الذي يخرج عن الطريق براكبه^(٦).

وتجمع المجامع اللغوية الحديثة على مصطلح واحد للعيارين وهو "رجال ذوو بأس وشهامة وشجاعة، ولهم ما لأهل الفتوة من صفات، وإن كان منهم من يسلك طريق اللصوصية وقطع

(١) الرازي، مختار الصحاح، ص ١٩٤؛ الزبيدي (أبو الفيض محمد بن مرتضى الحسيني الواسطي)، تاج العروس في جواهر القاموس، ج ٣، المطبعة الخيرية، القاهرة، ١٨٨٨م، مادة عير وعار.

(٢) حسين محمد حسين الفقيه، الشطّار والعيارين في الدولة العباسية، دورية كان التاريخية، العدد ١٥، ٢٠١٢م، ص ١١٦؛ انظر أيضاً، المعجم الوسيط، ص ٦٩٣.

(٣) محمد أحمد عبد المولي، العيارون والشطّار البغدادية في التاريخ العباسي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، ١٩٩٠م، ص ٣١.

(٤) الزبيدي، المصدر السابق، ص ٣٤٣.

(٥) الزبيدي، تاج العروس، ص ٣٤٣.

(٦) طه حسين عوض هُدَيْل، العياويون وأثرهم في مدينة زبيد من القرن الثامن إلى منتصف القرن التاسع الهجريين، المجلة الأردنية للتاريخ والآثار، المجلد ٧، العدد ١، ٢٠١٣م، ص ٢٥.

الطريق على الناس"^(١)، وهذا المعنى شامل وأعم لكل المصطلحات السابقة، وهو الذي يصف في ظن الباحث الحقيقة عن هؤلاء العيارين الذين كانوا بحق رجال ذوي شهامة وقوة وبأس، ينصرون الضعيف، ويرهبون بقوتهم القوي ويأخذون منه الأموال لإطعام الفقير في بعض الأحيان، لكن هذا لا يعني أن هذه الحركة لم تحد عن الصواب في بعض الأوقات خاصة في أوقات الأزمات الشديدة التي مرت على العراق عبر تاريخها في العصور الوسطى.

وترتبط كلمة العيار بكلمة أخرى ترادفها في أحيان كثيرة وهي كلمة الشطّار، وجمعها شاطر، ومادتها في المعاجم "شطّر" وتعني الشخص الذي أعيا أهله خبثاً، وقيل هو الرجل الذي شطر أهله وانفصل عنهم وتركهم مخالفاً أو مراغماً وأعياهم خبثاً ومكرًا^(٢).

وهذا التعريف السابق يعني أن جزءاً من هؤلاء الفئة قد يكونوا تركوا أهلهم وساروا في طريق هذه الفئة من قطع الطرق أو السرقة في سن صغيرة ونشأوا في طريق هذه المهنة.

وقيل أيضاً في اللغة أن الشاطر هو الرجل الذي يشطر ثياب من يهاجمه نصفين ليأخذ المال، وتعني أيضاً في معنى آخر أن الشاطر هو البعيد عن الاستواء مثل قول الناس "قلان شاطر أنه أخذ في غير الاستواء"^(٣) أي أنه خرج عن المألوف والعادة القويمة والفضيلة التي يتمتع بها المجتمع.

وتعني أيضاً "أنه من عصا أباه أو ولي أمره ودعا في العصيان والخلاعة"^(٤)، وأيضاً وردت بمعنى أنه اللص الذكي الذي يستخدم الحيلة والخداع والقوة في المواضع التي تجبره على استخدام ذلك.

وهناك بعض الكلمات التي تدل على نفس المعنى السابق للعيار والشطّار، وهي كلمات الزعّار، الفتّيان، الدعّار، والتي وردت عند أكثرية المصادر المعاصرة والتي تحدثت عن هذه الفئة الاجتماعية^(٥)، وهي نفس الكلمات للمدلولات السابقة، والسبب في هذا التضارب بالنسبة للمصطلحات يرجع في ظن الباحث إلى أن أصحاب المصادر التي تحدثت عن هذه الفئة اختلفت ميولهم وعواطفهم تجاههم، وذلك لأن هذه الفئة كانت في أحيان كثيرة تقوم بدور تخريبي

(١) عبد المولى، العياريون والشطّار، ص ٢٨.

(٢) الرازي، مختار الصحاح، ص ١٩٤؛ المعجم الوسيط، ص ٤٨٢.

(٣) الفقيه، الشطّار والعيارين، ص ١٦.

(٤) المعجم الوسيط، ص ٤٨٢.

(٥) نجد أن ابن الأثير وابن الجوزي كانا من أكثر المؤرخين الذين استخدموا هذه المصطلحات، هذا إلى جانب كلمتي العيار والشطّار، وهذا سيتضح لاحقاً من خلال السرد الحولي للأحداث.

لا يعجب المثقفين والكتاب، لذلك أدى ذلك إلى تسميتهم بالتسميات السابقة وضم هذه الفئة في كتاباتهم إلى اللصوص والسراق وقطاع الطرق.

إلا أن كلمة الفتى تختلف اختلافًا جوهريًا "قالفتى لا يزني ولا يسرق" ويتصف بالشهامة والذكاء، ورد الحق إلى أصحابه، ويرجع الفتوة عمله إلى سيد الفتيان في نظرهم وهو الإمام علي بن أبي طالب كرم الله وجهه، فهو أول الفتيان في نظرهم وهم على الطريق من بعده سائرون^(١).

وقد فسر أحمد أمين في كتابه الفتوة والصعلكة في الإسلام "أن الفتى من ضرب بالسيف والسكين، وأطعم الفقير والمسكين، وليس الفتى من أقام الشنائع، وشهر على الأمة السلاح، فالفتى من جمع الكلمة ودعا إلى الإصلاح"^(٢)، وهذا تفسير واضح وشامل عن كلمة الفتى، إلا أن المصطلح بالكامل سنتناوله في النقطة التالية.

ثانيًا: هدف الحركة التنظيمي وفلسفتها سواء ضد السلطة أو نصرة العامة:

لا يكتمل المعنى اللغوي والاصطلاحي للعتار والشطار والفتيان وغيرها من الكلمات الدالة على هذه الفئة أو الحركة، إلا بتناول هدف هذه الفئة وفلسفتها الخاصة في عملها ضد السلطات أو من إذ نصرة العامة والضعفاء والمهمشين، ولتناول هذا الموضوع، لابد لنا من تقسيمه إلى عدة نقاط حتى يتسنى لنا رؤية الصورة الكاملة لهذه الفلسفة الخاصة لفئة العيارين.

(١) السلمي (أبو عبد الرحمن محمد بن الحسين)، الفتوة، تحقيق إحسان ذنون الثامري ومحمد عبد الله القنحات، دار الرازي، عمان، الأردن، ٢٠٠٢ م، ص ٣٨.

(٢) أحمد أمين، الصعلكة والفتوة في الإسلام، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، ٢٠١٢ م، ص ٣٨.

ويمكن تقسيم هذه النقطة إلى نقطتين وهما:

- الجانب المعرفي والخلفية الثقافية لهذه الفلسفة.

- تحليل خاص عن هذه الفئة وكيفية تنفيذ أهدافها على أرض الواقع.

ونبدأ في النقطة الأولى وهي الجانب المعرفي، إذ شكلت بعض كتابات الأدباء العرب جانباً معرفياً عن هذه الحركة كان كبيراً من الناحية الأدبية والشعبية، وقد اعتمدت المصادر المعاصرة عن هذه الفترة التي بين أيدينا على هذه المصادر الأدبية والكتابات التي أوجت القصص الشعبية عن هذه الحركة وهدفها وفلسفتها وطريقة عملها، ونحن إذن في هذه النقطة لابد من معرفة نبذة مختصرة عن الكتابات التي تحدثت عن هذه الحركة وما شكلته هذه الكتابات في وجدان أفرادها. وقد ذكر الدكتور محمد رجب النجار في كتابه الأهم "العيارين والشطار في التراث العربي" قسماً من هذا الجانب المعرفي، فقد ذكر أن هذه الفئة اعتمدت في عملها على بعض الكتابات المعبرة، وكان من أهم الكتاب الذين يعتبرون آباء روجيين لهذه الحركة كان أبو عمرو بن بحر الجاحظ وكتابه الذي ألفه عن هذه الفئة وهو كتاب اللصوص^(١).

وقد وجدنا أن المصادر المعاصرة لهذه الفترة التي نتحدث عنها خاصة التنوخي ومؤلفه الفرج بعد الشدة كان ناقلًا عن هذا الكتاب فيما يخص هذه الحركة، إذ تعلمت أجيال العيارين هذا الكتاب وتشربته، وأصبح دستوراً لهم، فقد علمهم "وقد علم بها الفسقة وجوه السرقة"^(٢)، وقد كان هذا الكتاب يحوي الكثير من قصص هؤلاء اللصوص، وما يفعلونه حين يقطعون الطريق، وطرائفهم، وحيلهم، وهدفهم من هذه السرقة، والغاية النبيلة أحياناً حينما يسطون على أحد الأغنياء الذين لا يؤدون الزكاة، والعطف على الفقير، وغيرها من مئات القصص الملهمة بالفعل عن تلك الفئة وأفرادها.

وقد حكى القاضي التنوخي في مؤلفه الفرج بعد الشدة هذه القصص ناقلًا إياها من كتاب حيل اللصوص للجاحظ كما أشرت آنفاً، وقد أفرد التنوخي لهذه القصص مجالاً واسعاً، نستشف منه الناحية السياسية في عمل أفراد تلك الحركة، والناحية الإنسانية في بعض الأحيان من الطرائف والعجائب التي ارتبطت بهؤلاء اللصوص.

(١) النجار، الشطار والعيارين في التراث العربي، ص ٤٣.

(٢) هناك باب كامل من كتاب الفرج بعد الشدة للتنوخي يتحدث فيه عن حكايا اللصوص وطرائفهم مثل حكاية ابن حمدي اللص والكرخي ولص البصرة وواسط وغيرهم؛ انظر التنوخي، الفرج بعد الشدة، ج ٤، تحقيق عبود الشالجي، دار صادر، بيروت، لبنان، ١٩٧٨م، الباب الحادي عشر من ص ٢٢٧ إلى ٢٥٩.

ونجد أن حكايات العيارين التي تناقلوها قد تسربت إلى أشهر كتاب ومفكري هذا العصر والذين كانوا يكتبون هذه القصص على سبيل الحكايات لكنها كانت ملهمة للعيارين والشطّار في مجال تنظيمهم وعملهم، فنجد أن أبا حيان التوحيدي في كتابه الرسالة البغدادية كان يتناول في مصنفه هذا حكايات العيارين كأبي القاسم البغدادى أو أحمد بن على التميمي، وهو أحد أشهر العيارين في بغداد^(١)، وبحسب بعض الباحثين هو من وضع الشروط الواجب توافرها في العياري ومؤسس الشطارة، وذلك في القرن الرابع الهجري، فلا بد كانت هذه الحكايات يستمد منها العيارون في العراق وغيرها عملهم وفلسفتهم الخاصة في الحياة^(٢).

ولم يكن أبو حيان التوحيدي، وهو الكاتب والمفكر الكبير من الكتاب الذين هاجموا العيارين، بل كتب نوادرهم وصفاتهم وقصصهم وأعجب بهم في بعض الأحيان وسخر منهم في أحيان أخرى، بل كان ينصح السلطة بشأنهم في وقت ما، وتحدث عن قصصهم المشهورة والتي تناولها العيارون وقلدوها كقصة أسود الزيد العبد العياري، وقصة ابن كبرويه وغيرهم من قادة العيارين الذين تحدث عنهم أبو حيان في كتابه المشار إليه آنفاً^(٣).

ومن الواضح أن أبا الفرج الأصفهاني صاحب كتاب الأغاني نجد في طيات كتابه ذكراً للفتيان العيارين وشهامتهم وفلسفتهم الخاصة في الحياة، فقد ذكر العيارين وقادتهم وفرسانهم منذ العهد الأموي كقصة العياري "حنين" وكان مغنياً من الحيرة ونصرانياً، لكنه اختلط بالفتيان وأصبح مغنيهم وشاعرهم الخاص في تلك الفترة^(٤)، كما ذكر صاحب الأغاني أن إبراهيم الموصلي الشاعر والمغني المعروف والذي كان أستاذاً للمغني العربي الأشهر زرياب كان من الفتيان واختلط بهم في مدينة حمص الشامية وعرفه الخليفة المهدي العباسي عن طريق هؤلاء الفتيان^(٥). ونجد أن المسعودي في مروج الذهب، كان من الكتاب الذين تعاطفوا مع العيارين وحكى عنهم خاصة في عصر المعتضد العباسي والذي يصفه المسعودي بالحزم والشدة على الشطّار

(١) أبي حيان علي بن محمد التوحيدي، الرسالة البغدادية، تحقيق عبود الشالجي، منشورات الجمل، بغداد، ١٩٩٧م، ص ٣٧٥ وما يليها.

(٢) انظر؛ النجار، الشطار والعيارين، ص ٦١ و ٦٢ و ٦٣.

(٣) أبي حيان التوحيدي، الرسالة البغدادية، ص ٣٧٥.

(٤) يذكر أبي الفرج أغنية كاملة ألفها حنين الجبري ومطلع الأغنية يفتخر حنين بأن ندماءه من الفتيان؛ أبي الفرج الأصفهاني، كتاب الأغاني، ج ٢، تحقيق إحسان عباس وإبراهيم السعافين وبكر عباس، دار صادر، بيروت، ٢٠٠٢م، ص ٢٢٣.

(٥) انظر ترجمة إبراهيم الموصلي؛ أبي الفرج الأصفهاني، الأغاني، ج ٥، ص ١٠٣.

والعيارين، فقد استخدم صنوف العذاب لهؤلاء العيارين وقضلى بعضهم من شدة التعذيب^(١)، كما حكى عن حركة التوابين وهم الذين تابوا عن السرقة وأصبحوا شيوخاً كباراً في السن، وكانت الشرطة في بغداد تستعين بهم للقبض على العيارين في حالة سرقتهم للمدينة^(٢)، بل ذكر المسعودي أن المعتضد العباسي عرض على أحد العيارين المقبوض عليهم أن يكون من هذه الحركة مقابل مرتب شهري قدره عشرة دنانير^(٣) مقابل التبليغ عن زملائه الآخرين، وهذا يدل على أمرين؛ تعامل السلطة القوي للقضاء على هذه الفئة، والثاني هو أن العيارين كانوا من القوة حتى أفلقوا المعتضد والذي يعتبر من أقوى خلفاء بني العباس في القرن الثالث الهجري.

وهذا يجربنا للحديث عن فلسفة العيارين مع الخلافة العباسية في القرنين الثالث والرابع الهجريين، إذ كان تعاملًا طردياً بين قوة الخلافة وضعفها مع هذه الفئة، إذ نجد أن العيارين كانوا ينشطون عندما تضعف سياسة الخلافة العباسية، فعلى سبيل المثال نجد حادثة اغتيال القائد التركي بجكم وكان أحد المتنافسين الأقوياء على منصب إمرة الأمراء في بغداد والمتجبرين على البيت العباسي على يد العيارين دليلاً قوياً على تنفذ وقوة هذه الفئة في المجتمع^(٤)، بل نجد في قصة حمدون أو ابن حمدي العياري المشهور دليلاً أقوى، إذ كان ابن حمدي يرعب السلطة ويخوفها في بعض الأحيان وهو ما جلب للعيارين وله إعجاب العامة، وهو ما أعيا ابن شيرزاد أمير الأمراء الذي تحالف مع ابن حمدي مقابل رشوة يؤديها إليه ابن حمدي نظير سكوت السلطة على العيارين الذين كانوا يسطون على الأغنياء لإعطاء الفقراء وهو ما يدل على ضعف الخلافة في السنوات القليلة التي سبقت دخول بني بويه بغداد^(٥).

وقد ارتبطت فلسفة الفتیان العيارين بالصوفية خاصة في العصر العباسي، إذ نجد أن الفتوة عند الصوفيين هي الشهامة والنجدة والقوة في الحق، وهذا نجده في الرسالة القشيرية، إذ ذكر القشيري

(١) ذكر المسعودي ثورة قامت في عهد المعتضد العباسي واشترك فيها العيارون، فقام بقمعها وشدد على العامة؛ انظر أبي الحسن بن علي المسعودي، مروج الذهب ومعادن الجوهر، ج ٤، مراجعة كمال حسن مرعي، المكتبة العصرية، صيدا، لبنان، ٢٠٠٥م، ص ٢٠٦.

(٢) المصدر السابق، ص ١٩٨.

(٣) نفسه، ص ١٩٩.

(٤) قتل بجكم عام ٣٢٩هـ على يد جماعة من الأكراد وهم لا يعرفون منصبه أثناء تريضه وتصيد؛ انظر

مسكويه، تجارب الأمم، ج ٥، ص ٢٣٧.

(٥) الفقيه، العيارين والشاطر في العصر العباسي، ص ١١٨.

"أصل الفتوة أن يكون العبد ساعيًا أبدًا في أمر غيره"^(١)، وقد ذكر القشيري في رسالته بعض الحكايات عن الفتيان العيارين وشهامتهم وطرائفهم، مما يدل على مدى إعجاب الصوفية بهم^(٢). وذكر الحارث المحاسبي وهو أحد كبار الصوفية في القرن الثالث الهجري عن الفتوة "أنها أن تتصف ولا تُتصف"^(٣) وهذه الجملة تلخص مدى تشابك مبادئ الصوفية البسيطة بالفتوة ومبادئها الأصيلة، بل امتدت شهرة العيارين وفلسفتهم إلى الإمام أحمد بن حنبل الذي قال عن الفتوة: "هي ترك ما ترجو لما تخشى"^(٤).

وامتد الجانب المعرفي لتشكيل فلسفة العيارين، في القصص الشعبية المروية لا سيما الشفهية منها والتي تستخدم في سهرات السمر وغيرها، إذ نجد القبائل العربية في الجزيرة العربية وما امتد منها إلى العراق، تستخدم هذه القصص لتدل على شجاعتها فيما يسميه بعض الباحثين والكتاب بالصلعة في العصر الجاهلي^(٥) والتي تعتبر امتدادًا أو جذورًا في التوصيف الأدق لهذه الظاهرة، إذ نجد في أسمار هذه القبائل قصص عنتر بن شداد، وعروة بن الورد وجماعته، وغيرها من أدب الفروسية والثورة الاجتماعية على الظلم^(٦).

ونجد أن الشعر الخاص بالصلع كان يمزج السرقة واللصوصية، إذ كان شعراء الصعاليك من الأعراب يفتخرون بكونهم من هذه الفئة، كما يفتخرون أنهم ينتقمون من الأغنياء الذين يكتنزون الذهب والفضة والأموال ولا ينفقونها على الفقراء، إذ حاربوا ما أسموه البخل والشح، وهذا يظهر في بعض أبيات الشعر مثل:

وعياية للجود لم تدر أنني بإنهاب مال الباخلين موكل
غدوت على ما احتازه فحويته وغادرت له ذا حيرة يتململ^(٧)

ويعزو الدكتور النجار مضمون حكايات وطرائف الصلعة في الجاهلية إلى أن القبائل العربية بعد الإسلام والتي سكنت أرجاء بلاد الفتح حملت معها هذا التراث الكبير وامتدت الظاهرة بنفس

(١) أبي القاسم عبد الكريم القشيري، الرسالة القشيرية، ج ٢، تحقيق الإمام عبد الحليم محمود ومحمود بن الشريف، دار المعارف، القاهرة، ب ت، ص ٣٨٠.

(٢) القشيري، الرسالة القشيرية، ج ٢، ص ٣٨٣ و ٣٨٤ و ٣٨٥ و ٣٨٦.

(٣) أبي الحارث المحاسبي، الوصايا، تحقيق عبد القادر أحمد عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٩٨٦، ص ٢٢٧.

(٤) ذكر القشيري قول أحمد بن حنبل هذا؛ القشيري، المصدر السابق، ص ٣٨٠.

(٥) أحمد أمين، الصلعة والفتوة، ص ١٦.

(٦) نفس المرجع السابق، ص ١٧.

(٧) النجار، الشطار والعيارين، ص ٨٧.

المضامين والأهداف والفلسفة الخاصة بها في العصور الإسلامية المختلفة، وانتشرت هذه القصص بين أفراد تلك القبائل وأصبحت بمثابة المرويات الشعبية والفلكلور الشعبي الخاص^(١). ولقد عبر العيارين من خلال تلك القصص عن أحلام العامة والبسطاء، إذ نجد في بعض أشعارهم من يتقرب إلى الله بسرقة الأغنياء وإعطاء الفقراء مثل هذا البيت الذي يعبر عن هذه الفكرة بوضوح:

وإني أستحي من الله أن أرى أجزر حبلاً ليس به بعيراً
وأن أسأل الخب اللئيم بعيره وبعران ربي في البلاد كثيراً^(٢)

هكذا شكلت الجوانب المعرفية لهذه الفئة من خلال الأشعار وأدب الكتاب في العصر العباسي معبراً عن فلسفة هذه الفئة في التحرك سواء ضد السلطة أو معها في بعض الأحيان، وكيف كانت أفكارهم الخاصة تخدم الفقراء والمهمشين في المجتمع، وتكون سيفاً جباراً على الأغنياء ذوي اليسار الذين لا ينفقون ذهباً أو فضة من أجل كفالة المجتمع الذين يعيشون فيه، وبهذا نستنتج أن هذه الحركة كانت حركة اجتماعية ذات توجه اشتراكي بالمعنى الحديث أو توجه اجتماعي يهدف إلى نصرته الضعيف من القوي الذي يجور عليه في كثير من الأحيان^(٣)، وهو ما كان معبراً قوياً عن الأزمة الاقتصادية التي عاشتها العراق في العصرين البويهى والسلجوقي كما سنرى في السطور القادمة.

أما النقطة الثالثة والتي نتحدث عن تحليل خاص عن هذه الفئة وكيفية تنفيذ أهدافها على أرض الواقع، فيتبادر إلينا الاستنتاج السابق عن فلسفة هذه الحركة ويمكن تلخيصه في النقاط التالية:

- كان ظهور العيارين نتاجاً طبيعياً للأزمات الاقتصادية والسياسية التي شهدتها البلدان الإسلامية في القرون الرابع والخامس والسادس من الهجرة، وهذا لا يعني أنه لا وجود لهذه الفئة من قبل هذه القرون وهو ما سيتناوله الباحث في النقطة الثالثة من هذا المبحث، إذ كانت جذور العيارين ممتدة وقديمة، لكننا في مناهج هذه الدراسة والتحليل الخاص، ستكون هذه النتيجة صوب أبصارنا أن العيارين كانت فئة تنشط في الفوضى السياسية وبالتالى الاقتصادية وكانت فئة مؤثرة في تحريك الأحداث عموماً سواء على المستوى الشعبي أو السياسي الرسمي، إذ علاقتها بالسلطة العباسية كانت تحت منطق المد والجزر وكانت علاقة طردية بين ضعف هذه السلطات وقوتها.

(١) نفس المرجع السابق، ص ٨٥.

(٢) نفسه، ص ٨٦.

(٣) نفسه، ص ٨٥.

- كانت حركة العيارين حركة "وطنية" إذا جاز للباحت هذا التعبير، وبالرغم من عدم ظهور فكرة الوطن في العصور الوسطى كفكرة قومية متقبلة عن الناس، إلا أن دلائل هذه "الوطنية" كانت متعمقة ومتجذرة في هؤلاء العيارين، إذ وقفوا ضد التسلط العسكري الأجنبي الذي جثم على العراق بمنتهى القوة، إذ سجد مظاهر هذه المقاومة ضد بني بويه في النقاط القادمة من هذا المبحث، إذ سببوا المتاعب لبني بويه منذ دخولهم بغداد واستغلوا كل حادثة في الثورة ضدهم.
- كان ظهورهم مرتبطاً بضعف الدولة، ففي عهد الخلفاء الأقوياء كان ظهور العيارين والشطّار في أوقات الأزمات وكانت جهودهم تتجه نحو التخريب في بعض الأحيان، إلا أن ظهور حركة مضادة من المتطوعة للقضاء عليهم كان دليلاً على قوة الدولة والمجتمع والوقوف ضد اللصوص العيارين، وضد قطاع الطرق الذين اعتدوا على أموال الناس، لذلك نجد أن هناك فترة لم يظهر للعيارين ذكر اللهم إلا في فترات ضعف الخلافة العباسية خاصة في مرحلة ما قبل دخول بني بويه إلى بغداد فيما يعرف بتنازع السلطة بين قادة الجيش الأتراك وظهور منصب أمير الأمراء.
- استعانت الخلافة العباسية بهؤلاء العيارين خاصة في السياسة الداخلية، وأيضاً في مواجهة الأخطار الخارجية، إذ شكلوا فئة المتطوعة والمقاومة للخلافة العباسية وكانت تحتاجهم في الأزمات كما سنرى خاصة في العصر السلجوقي، إذ استعان بهم الخليفة المقتفي لأمر الله في تشكيل جيش من أجل القضاء على السيطرة السلجوقية على العراق والتي كانت ضعيفة في أيام هذا الخليفة.
- كانت السلطة لا سيما السلجوقية تستغل هؤلاء العيارين لنشر الرعب والفوضى، فعملت السلطة السلجوقية على اختراق هذه الفئة أمنياً وتوظيفها في بعض الأحيان لصالحها كما حدث في عهد السلطان مسعود وأخي زوجته الذين كانوا يقاسمون العيارين بعد كل فوضى تتم، وكأنهم يستفيدون من هذه الفوضى الأمنية وجعل العامة في رعب دائم، بل جعلوهم عيوناً على الناس لمراقبتهم ومراقبة أموالهم كما سيتبين في حينه.
- الزج بفئة العيارين في الصراعات المذهبية لا سيما بين السنة والشيعة، إذ نجد في جميع الحوادث بينهما العيارين يقومون بدور التحريض والتخريب والسرقة وبث الرعب في قلوب الناس، وهذا ربما منعطف نتيجة على السبب السابق أن السلطات كثيراً ما كانت تخترق هذه الفئات وتحرضهم على الفوضى لتحقيق مكاسب سياسية ومنها بطبيعة الحال كسر شوكة العيارين أنفسهم الذين شكلوا خطراً على السلطة في جميع الأحوال.

- يرتبط عمل العيارين بالصوفية أيضًا، فهناك مبدأ مشترك بين الصوفية والحركة العيارية، وكما أوضح الباحث في السابق، نجد أن الصوفيين كانوا معجبين ببعض قادة هذه الحركة بسبب شهامتهم ونصرة الضعيف والوقوف ضد الجور والعسف وغيرها من المبادئ المتأصلة في الفرد العياري وهذا نجده في أقوال أقطاب الصوفية كما أوضحنا آنفاً.

- إعجاب العامة بهؤلاء العيارين كان دليلاً على أن هذه الفئة جزء من العامة والفقراء والضعفاء والمهمشين لكنهم الأكثر تنظيمًا وترتيبًا والأكثر معرفة بالوضع في بعض الأحيان، مما شكل جبهة قوية للعامة وصوتًا مسموعًا في كثير من الأحيان للسلطات التي حكمت العراق، وكان هذا دليلاً على كثرة الفقراء وتنوع آلامهم فقد شكلوا عضدا وخلفية شعبية لهذه الفئة.

- ارتباط العيارين بالفتوة وصفاتها وتمثيلهم لأحلام البسطاء والمهمشين ظهرت بتجلٍ في كل الحوادث التي شارك فيها هؤلاء، فنجد أن ربط العيارية بالفتوة كان كبيرًا في جميع فترات التاريخ العباسي كما أوضح الباحث، كما عبر عنها الكتاب والمثقفين في الناحية الثقافية، كما كان ذلك متوازنًا بشكل كبير على أرض الواقع واعتدائهم على التجار الذين لا يساعدون الفقراء، فقد اعتدوا على التجار ولم يعتدوا على سبيل المثال على أصحاب الحرف الدنيا والذين كانوا يقتاتون عيشهم يوميًا بيوم، وهذا يقودنا إلى القول الذي تنبأه الدكتور عبد العزيز الدوري ويوافقه الباحث في أن هذه الفئة ارتبطت بالعامة لأنها جزء منها على الرغم من انخراط جزء من الطبقة المتوسطة الأفضل حالًا في هذه الفئة وأصبحت جزءًا مهمًا منها في أواخر القرن الرابع الهجري^(١).

- كان تنظيم العيارين والفتيان له من المبادئ ما يجعله تنظيمًا هيكليًا يضم كلاً من رئيس لهم في كل مدينة وشروط صارمة للفتى الذي يريد أن يلتحق لابد من أن تتوافر فيه من الكرم والتعاون والحلم والأمانة والشهامة ومساعدة الضعيف والعطف على المسكين، وأيضًا كان لهم ملابس كسراويل تميز بها الفتيان وشرب كأس الماء أو النبيذ حتى يلتحق بهم ودرجات هذا التنظيم التي تراوحت بين التلاميذ كفئة دنيا ثم النقباء كفئة وسطى ثم الشيوخ وهم فئة القادة^(٢).

- كان معظم من انضم إلى تنظيمات العيارين من المساجين والخارجين عن القانون وهذا ما جعل هذا التنظيم يرغب في السرقة وعمليات النهب المسلح في كثير من الأحيان وحادت عن

(١) الدوري، تاريخ العراق الاقتصادي، ص ١١٠.

(٢) نفس المرجع السابق، ص ١١٠.

مبادئ الفتوة التي أشرت إليها سابقاً، بل وطمع أكثرهم في السلطة كما سنرى، كما نجد أن العيارين من مدينة البصرة لم يكونوا من العرب فقط بل كانوا من العجم والهنود والزط والسودان والصقالبة والنبط والفرس والترك وغيرهم من العناصر السكانية التي سكنت البصرة، وكأننا نقول إن العيارين كانوا يشملون جميع الفقراء من جميع العناصر في المجتمع العراقي^(١). كانت هذه نقاط بسيطة ستظهر بوضوح في النقطة التالية في البحث، فكأن هدف العرض السابق إظهار الفلسفة التي قام بها العيارون والشطّار في عملهم داخل المجتمع والتعبير عن آمالهم وآلامهم تجاه السلطة وتجاه الفئات الأعلى في الهرم الاجتماعي للمجتمع العراقي خلال الفترة البويهية والسلجوقية.

ثالثاً: العيارون الشطّار قبل العصريين البويهي والسلجوقي:

كانت البدايات الأولى لتنظيمات العيارين والشطّار والصعاليك في أيام الخليفة المهدي العباسي، وخليفته هارون الرشيد، لكن ومن الواضح أن عهد الرشيد كان عهداً قوياً للخلافة لذلك ضعفت فيه رابطة العيارين، ولم يسمح الرشيد أن تظهر مثل هذه الفئات في عهده سواء في بغداد أو غيرها من المدن، إلا أن الوضع السياسي تغير بعد موته، إذ ظهر العيارين في خضم الفوضى السياسية والحرب الأهلية بين الأخوين الأمين والمأمون، وكأن هذا الوضع السياسي المضطرب كان إيذاناً بالظهور الحقيقي الأول للعيارين على مسرح السياسة والمجتمع. إذاً كان الظهور الأول الحقيقي لتنظيمات العيارين والشطّار، في أحداث عام ١٩٧هـ/ ٨١٢م^(٢)، وهي الأحداث التي تعرف في التاريخ بالصراع بين الخليفة محمد الأمين وأخيه عبد الله المأمون، إذ كانت مراحل الصراع النهائية حصار جيش المأمون بقيادة طاهر بن الحسين لبغداد، وكان حصاراً محكماً خاصة بعد هزيمة جيش الأمين ولم يتبق -كما يصف الطبري- إلا "أهل السوق والطرارين والعامة والغواة من العيارين وباعة الطرق"^(٣) في المقاومة، إذ قاوم هؤلاء جيش المأمون ودافعوا عن المدينة دفاعاً مجيداً، خاصة في معركة قصر صالح^(٤).

(١) نفسه، ص ١١١.

(٢) الطبري، تاريخ الرسل والملوك، ج ٨، ص ٤٤٦ وما يليها.

(٣) نفس المصدر السابق، ص ٤٤٨.

(٤) ابن خلدون، العبر، ج ٣، ص ٢٩٩.

وقد خلد الأدب والشعر العربي - لا سيما الشعبي منه - هذه المعركة والتي اعتبرها الكتاب أنها المعركة الأولى التي تضرر بغداد بهذا الشكل وكان السبب في طول المقاومة هم العيارون الذين حاربوا طاهر بن الحسين وجنوده طوال النهار، حتى تعجب طاهر من شدة هذه المقاومة. ونجد في مقدمة قصيدة أوردها الطبري ما يدل على طول المقاومة وعنفها، ودور العيارين فيها ودفاعهم عن المدينة من جنود طاهر بن الحسين فقد جاء فيها:

فقدت غضارة العيش الأنيق	بكيت دماً على بغداد لما
ومن سعة تبدلنا بضيق	تبدلنا هموماً من سرور
فأفنت أهلها بالمنجنيق	أصابتنا من الحساد عيناً
ونائحة تنوح على غريق ^(١)	فقوم أحرقوا بالنار قسراً

ويبدو أن المقاومة كانت السبب في غضب طاهر بن الحسين الذي دمر أجزاء من المدينة عقاباً فيما يبدو على هذه المقاومة التي قام بها أهل السوق والعيارين والعامّة، إذ نجد في قصيدة أوردها الطبري أيضاً وبها بيت يوضح دور العيارين في هذه المقاومة:

ويشتفي بالنهاش شاطرها	يحرقها ذا وذاك يهدمها
يستن عيارها وعائرها ^(٢)	والكرخ أسواقها معطلة

وهكذا نرى أن الدور المقاوم الذي قام به العيارون، كانفاتحة هذا التنظيم وبوادره الأولى، إذ كانت مهمتهم نبيلة في نصرة المدينة التي يعيشون فيها وفي أسواقها، وذلك عندما رأوا بأعينهم كسرة جيش الأميين، لم يفوتوا الفرصة وتولوا المقاومة في معركة قصر صالح ضد طاهر بن الحسين وجيشه.

وبينما كان جنود الأميين والمأمون على السواء ينهبون أسواق المدينة، كان العيارون يقومون بتنظيم صفوفهم مرة أخرى ليقاوموا الجيش الداخل إلى المدينة عند منطقة الشماسية وقد أسفرت عن مقتل عدد كبير من المقاومين وذلك لعنف الضربات التي كالهها طاهر بن الحسين في هذه المنطقة^(٣)، وفي الوقت الذي كان فيه تجار الكرخ وغيرهم من تجار المدينة يزورون طاهر ويتصلون من هذه المقاومة ويؤكدون أنهم سيبيعون المأمون، كان هؤلاء العيارون مازالوا يلتفون حول الأميين في محاولة أخيرة لإنقاذ المدينة.

(١) الطبري، تاريخ الرسل والملوك، ص ٤٥٧.

(٢) نفس المصدر السابق، ص ٤٥١.

(٣) ابن خلدون، العبر، ج ٣، ص ٣٠٠.

ولم تنته المقاومة عند ذاك الحد، فحاربوا جيش طاهر في جزيرة العباس وانتصروا في أول الأمر ولكن حسمت الأمور نهائياً إلى طاهر الذي أسرف في القتل فيهم انتقاماً من هذه المقاومة الصلبة ضده طوال المعارك السابقة.

والذي يهمننا في هذه الأحداث هو الظهور الأول للعيارين وعلى خلاف المنطق يظهر بطولاتهم وقوتهم في المقاومة الشعبية ضد من رأوه مغتصباً للخلافة، أي أن هذه الفئة الاجتماعية ليست بالسهلة في أهدافها وفلسفتها، بل هي تعرف هدفها الواضح في المجتمع وهو ما سنراه في حقيقة الأمر خلال عهد البويهيين والسلاجقة.

إلا أننا نجد أن طوال عهد المأمون لم تظهر سيرة الشطّار أو العيارين سوى في أحداث عام ٢١٠هـ / ٨٢٥م^(١)، عندما تم القبض على رجلين من الشطّار وهما عمّار وأبو مسمار، وكانا من أنصار ابن عائشة الذي دبر مؤامرة ضد الخليفة المأمون بهدف خلعه عن الخلافة لصالح إبراهيم بن المهدي عمه.

ويوضح النص السابق أن الشطّار والعيارين اشتركوا في المؤامرة التي كشفت وهو ما يتبادر إلى أذهاننا أن الشطّار لم ينسوا ما حدث لبغداد على يد جنود المأمون، ولم ينس العيارون والصراع الدموي الذي حدث بين الأخ وأخيه وقد اشتركوا فيه في سابق الأيام، وما هم يشتركون فيه مرة أخرى لصالح طرف مغلوب ضد طرف غالب.

مرة أخرى نجد في أحداث عام ٢٥٢هـ / ٨٦٦م^(٢)، عندما قام الجند الأتراك والذين تسلطوا على الخلافة العباسية وتحكموا في مقدراتها السياسية والاقتصادية، بقتل الخليفة المستعين بالله الذي حاول أن يتخلص من بعضهم، وأيضاً التخلص من المعتز بالله بعد هذا التاريخ بثلاث سنوات لذات السبب، نجد العيارين وقتئذ يقومون بالثورة والشغب في الأسواق وفي أرجاء الأحياء البغدادية ويقاومون هذه الانقلابات السياسية التي يقوم بها الترك.

وهو ما يدل على أن العيارين ظلوا يقاومون من يسلب مقدرات الخلافة التي رأوا فيها ممثلاً شرعياً عن هذه البلاد، فعملهم كان ينبع عن أمرين وهما الدفاع عن طرف سياسي دون طرف في بعض الأحيان والمقاومة والمدافعة ضد هؤلاء الحكام وما يقومون به من سلب ونهب في كل الأحيان.

(١) الطبري، تاريخ الرسل والملوك، ج ٨، ص ٦٠٣.

(٢) الطبري، تاريخ الرسل والملوك، ج ٩، ص ٣٦٩.

بل نجدهم مقاومين مرة أخرى للاستبداد التركي خاصة في فترة إمرة الأمراء وذلك بسبب الاضطراب السياسي الذي كان السبب فيه هذا المنصب فنجدهم في عام ٣٢٩هـ / ٩٤٠م يقومون باغتيال القائد التركي بجكم^(١)، وبعدها تقوى شوكتهم متمثلة في ابن حمدي البغدادي الذي كان قوياً لدرجة أن أمير الأمراء شيرازاد قام بمفاوضته وانتهت المفاوضات بدفع ١٥ ألف دينار من ابن حمدي للسلطة نظير تأمين السلطة له في وضع سياسي ساخر قبيل دخول البويهيين لبغداد^(٢).

ومن نافلة القول؛ يأتي دور العيارين في السنوات السابقة للعهد البويهي، إذ قام ابن حمدي أو حمدون العياري بدور في قيادة العيارين ضد القوات البويهية وذلك بالتحالف مع أمير الأمراء ابن شيرازاد الذي استعان بالعيارين ضد البويهيين وتحالف كل من الأتراك والأعراب مع العيارين لصد البويهيين لكن دون طائل إذ سيطر البويهيون في نهاية الأمر على العراق، وبذلك أصبح للعيارين دور في مقاومة هذا النفوذ وهو ما سيترتب عليه نتائج سيأتي ذكرها لاحقاً في النقطة التالية.

رابعاً: السرد الحولي لحركة العيارين والشطار في العصرين البويهي والسلجوقي:

في هذه النقطة سنوضح عمل الحركة في المجتمع في العصرين البويهي والسلجوقي وسيتبعه تحليل خاص عن ما تم استخلاصه وربطه بالنقاط السابق ذكرها في محاولة لفهم هذه الحركة عن قرب وكيف كان تأثيرها على مجمل الأوضاع في العراق خلال تلك الفترة لا سيما الاقتصادية.

أولى الإشارات لظهور العيارين في المصادر المعاصرة، كانت عن عمران بن شاهين، وكان أميراً للأعراب واللصوص وبائع السمك في منطقة البطائح^(٣)، وكان يقوم بقطع الطريق في الجادة والبطائح واستغل حالة الفوضى السياسية في هذا الوقت، ما أدبالي تحالفه مع البريديين أصحاب البطائح الذين سمحوا له بالعمل نكاية في البويهيين فيما يبدو، إذ قلده أبو القاسم البريدي أمير الجادة ونواحي البطائح واستفحل أمره ما أدى إلى انتباه معز الدولة لهذا الخطر وسير له جيشاً بقيادة وزيره أبي جعفر الصميري، الذي حاربه مرة بعد مرة، حتى اختفى عمران

(١) مسكويه، تجارب الأمم، ج ٥، ص ٢٣٧.

(٢) الفقيه، العيارون والشطار، ص ١١٨.

(٣) ابن الأثير، الكامل، ج ٧، ص ٢٣٠.

بن شاهين، وظهر بعد رجوع الصميري إلى شيراز لإصلاح الأمور بها بأمر من معز الدولة بن بويه.

ويبدو أن أمر عمران بن شاهين لم ينته عند هذا الحد، فقوي ابن شاهين بالجند أكثر والتف حوله الكثير من اللصوص وقاطعي الطريق كما يصور حاله ابن الأثير، وحارب الجيوش التي كانت تسير إليه من معز الدولة^(١)، حتى سير بن بويه وزيره المهلب الذي ضيق على مضايق البطائح وحاصرها وانتهى الأمر بالقبض على عمران وقتل جنوده وبعثه المهلب إلى بغداد، فلم يجد معز الدولة بدءاً من الصلح مع عمران بن شاهين شريطة أن يكون تحت طاعته ويصبح بذلك أميراً على البطائح عام ٣٣٩هـ/٩٥٠م^(٢).

هذه الحالة السابقة توضح كيف استفحل حال العيارين وتحالفهم مع البريديين والأعراب الذين شكلوا وقوداً للمقاومة التي يراها ابن الأثير لصوصية وقطع طريق، وقد يظهر للعيان أن هذه الثورة بالفعل ماهي إلى لصوصية وقطع طريق إلا أن دور العيارين كان سياسياً كما أوضح الباحث سابقاً، فتحالف العيارين مع الأتراك والأعراب في جيش واحد أيام أمير الأمراء ابن شيرازاد ما هو إلا سابقة لعمران بن شاهين الذي قد يكون أراد المسير في هذا الخط في بداية الأمر إلا أن قبوله بالإمارة بعد ذلك يوضح أن عمران طمع في السلطة وهو ما فهمه معز الدولة ففاجزه في هذا الأمر، وهو ما يوضحه جملة في نص ابن الأثير: "فتضاعفت قوته -أي عمران- وطمع أصحابه في السلطان، فصاروا إذا اجتاز بهم أحد من أصحاب السلطان يطلبون منه البذرة والخفارة (أي أجر الحراسة والخفارة مقابل أجر)"^(٣) وهو ما يدل أن هؤلاء اللصوص العيارين طمعوا كأي طرف سياسي بجزء من كعكة السياسة في هذا الوقت وهو ما لعب على أوتاره البويهيون أيضاً.

أما في عام ٣٤٨هـ/٩٥٩م، فكانت أولى الإشارات الواردة عن أحوال بغداد والعيارين بها إذ نشبت فتنة بين السنة والشيعة وأداشترك العيارين فيها إلى المزيد من القتلى، وهذا ما ذكره ابن كثير^(٤) أما ابن الأثير فذكر أنها كانت فتنة بين العامة واشترك فيها العيارونما أدبالى المزيد من القتلى من ناحية العدد^(٥).

(١) ابن الأثير، الكامل، ج ٧، ص ٢٣٠.

(٢) نفسه، ص ٢٣٦.

(٣) نفسه، ص ٢٣٦.

(٤) ابن كثير، البداية والنهاية، ج ١٢، ص ٢٠٢.

(٥) ابن الأثير، المصدر السابق، ص ٢٦٣.

وكانت للظروف الخارجية وتمييع السلطات البويهية للوقوف في وجه اعتداءات البيزنطيين المتكررة على إقليم الجزيرة، سبباً في انتفاضة العامة في بغداد الذين رأوا أن السلطة ضعيفة في وجه هذه الحرب الخارجية، وقد استغل هذا الوضع النائر العيارون الذين اشتركوا في هذه الانتفاضة وذلك في عام ٣٦١هـ / ٩٧١م^(١)، وقد اشتد خطرهم حتى أواخر العام التالي ٣٦٢هـ / ٩٧٢م^(٢)، وزاد عددهم في الأحياء والشوارع حتى ظن الناس أنهم سيملكون في هذه الأيام.

ولم يكن العيارون فقط من قام بهذه الانتفاضة، فيذكر ابن الأثير في حوادث تلك السنة أن العصبية الزائدة كانت ظاهرة في بغداد وظهرت عدة طوائف وكلها من العامة، ومن السنة والشيعية^(٣)، وطائفة النبوية والفتيان وكان العيارون جزءاً من هذه الحركة الشعبية، وأثناء الانتفاضة انتهبت الأموال خاصة المحال التجارية في الكرخ التي هي معدن التجار والشيعية، ففي كل الانتفاضات الشعبية سجد هذه الظاهرة واضحة وهي نهب المحال التجارية وهو ما يؤثر على الحالة الاقتصادية.

وكانت هذه الحركة الشعبية بسبب ما أظهرته السلطة البويهية من ضعف في مواجهة البيزنطيين وبسبب بوادر الأزمة السياسية التي ظهرت في الأفق في السنوات التالية وكانت أزمة داخلية بين بختيار بن معز الدولة والجند الأتراك وما تبعه من طمع عضد الدولة البويهي الذي دخل بغداد وحسم الكفة لصالحه في النهاية.

وتعتبر الأزمة السياسية التي طالت العراق في تلك السنوات حافزاً كبيراً للعيارين ونشاطهم ليظهر جلياً، فكما وضع الباحث سابقاً أن العلاقة عكسية بين قوة الدولة والعيارين، إذ أظهرت الدولة البويهية بسبب الأزمة السياسية بين القائد التركي أفنديك وبختيار بن معز الدولة الذي كان يحكم العراق باسم البويهيين، وقد استعان بختيار بعضد الدولة الذي ساندته ضد الترك.

وقد اشترك العيارون في هذه الصراعات إلى جانب الترك والذين كانوا بمثابة الثائرين على السلطة الحاكمة^(٤)، إذ قاموا بحشد أنفسهم وتحالفوا مع الأتراك ضد الديلم، وذلك لإزالة نفوذ البويهيين من بغداد والعراق كلها، ففيما يبدو ظل النثار القديم بينهم وبين البويهيين قائماً حتى هذه اللحظة.

(١) المصدر السابق، ص ٣٣٠؛ ابن كثير، المصدر السابق، ص ٢٥٩.

(٢) ابن الجوزي، المنتظم، ج ١٤، ص ٢١٤.

(٣) ابن الأثير، الكامل، ج ٧، ص ٣٣٠.

(٤) يذكر ابن الأثير أن الكرخ تعرضت للحريق، وقد كان متعمداً بسبب ثورة العامة خاصة السنة منهم ضد البويهيين وساعدوا الترك ضدهم أثناء الصراع بين بختيار وحاجبه سبكتكين التركي وذلك في عام ٣٦٢هـ أما في سنة ٣٦٣هـ فقد ثار العيارون في الجانب الغربي ضد الوزير ابن بقية مبعوث بختيار في حربه ضد سبكتكين؛ ابن الأثير، الكامل، ج ٧، ص ٣٣٦ و ٣٤٠ و ٣٤٣.

استمرت هذه الحوادث في عام ٣٦٣هـ / ٩٧٣هـ والعام الذي يليه ٣٦٤هـ / ٩٧٤م^(١)، إذ عانت بغداد في تلك السنتين من الحصار الاقتصادي الذي فرضه أبو تغلب الحمداني الذي كان ضد بختيار بن معز الدولة والذي استدعى عضد الدولة عمه من فارس لإنقاذه، وهنا أصبح المشهد السياسي منقسم بين الحمدانيين والأتراك جند الخليفة والعيارين من جهة والسلطة البويهية من جهة أخرى.

وهذا يجرنا للحديث عن عمليات السلب والنهب التي تتناقض تمامًا مع دور سياسي يقوم به العيارون أحيانًا، فهم ينحازون مع فئة ضد فئة وفي نفس الوقت يقومون باللصوصية وعمليات النهب والسلب، وتفسير الباحث لهذه الظاهرة هو الآتي:

"هو أن هذه الفئة تتعامل كفئة شعبية في المقام الأول وتعمل وفق أهواء العامة ومزاجهم، فهم في النهاية من العامة فليس لهم حسابات سياسية بعيدة المدى ليخشوا شيئًا، فهم يتحالفون مع الفئة الأضعف في غالب الأحيان، وكأنهم يشعرون أنه من الواجب التحالف مع أي فئة ضد السلطة وهذا جزء من فلسفتهم في كل الأحوال".

وامتدادًا لحركة اللصوصية، قام العيارون بعمل شنيع من الناحية الاقتصادية إذ هاجموا بعض الأحياء والمناطق كمناطق باب الخشابين وباب الصغير، واحتترقت الأسواق في هذه المناطق، وغلبوا على جميع المناطق "وهاجموا الكرخ التي هي معدن الشيعة والتجار"^(٢)، وهذا يدل على أن العيارين كانوا يعرفون مواطن الغنى في المدينة كجزء من فلسفتهم الخاصة وقد "ركبوا الجند وظنوا أنهم أقواد"، وأخذوا الخفارة في الدروب والأسواق، وكان يرأسهم شخص من السود يدعى الزيد وكان يحرس قنطرة الزيد في بغداد، "وكان يشحذ وهو عريان، ولما كثر الفساد رأى هذا الأسود من هو أضعف منه قد أخذ بالسيف، فطلب هو الآخر بالسيف نهبًا"^(٣).

ولم يكن الزيد هو القائد الأوحده للعيارين في تلك الحوادث فقد برز بعض الكبار منهم مثل ابن كبرويه، وأبي الذباب وأبي الدور وأبي الأرضة وأبي النوائح وغيرهم.

وفيما يبدو أن أسود الزيد هذا كان محبوبًا من الناس وتعجبوا فيه سماحة أخلاقه وعفوه، إذ نجد نصًا عند ابن الجوزي يوضح ذلك من خلال شراء هذا الرجل جارية بألف دينار في السنة التي

(١) يذكر ابن الجوزي في حوادث تلك العامين حريق الكرخ لكنه لا يشير إلى السبب الحقيقي إلا في عام ٣٦٣هـ إذ قال إن الحريق كان بسبب نصرة أهل السنة لسبكتكين، أي أن الكرخ عانت اقتصاديًا بسبب الحريق المتتالي لمدة عامين؛ انظر ابن الجوزي، المنتظم، ج ١٤، ص ٢١٥ و ٢٢٧.

(٢) ابن الأثير، الكامل، ج ٨، ص ٣٣٠.

(٣) ابن الجوزي، المنتظم، ج ١٤، ص ٢٣٤ و ٢٣٥.

تغلب فيها العيارون على بغداد، وقد تمتعت هذه الجارية عليه عندما أرادها وأظهرت له كراهيتها إياه^(١)، فسألها ماذا تريد من فطبت منه أن يبيعها، ففعل خيرًا من ذلك، إذ ذهب إلى القاضي وأعتقها، وأعطاهما زيادة على ذلك ألف دينار، فأحبه الناس ورأوا منه حسن الخلق والعفو والرحمة، وهو ما كان من صفات قادة العيارين، وقد مات أسود الزيد في الشام بعد خروجه من العراق.

وكان من نتائج شدة العيارين في بغداد، أن تعرضت المدينة لغلاء كبير في الأسعار ونقص في المواد الغذائية لا سيما السكر وعلف الحيوانات، لكننا لا نحمل هذا الأمر للعيارين فقط، فالمشهد العام كان سيئًا، وما أمر العيارين فيه إلا نتيجة، أما السبب الرئيس كان تلك الأزمة السياسية في العراق خاصة بين بختيار بن معز الدولة وخصومه والحمدانيين الذين اتبعوا سياسة الحصار الاقتصادي على بغداد مما أضر اقتصادها ضررًا كبيرًا^(٢).

هدأت الأمور السياسية بعد حسم عضد الدولة بن بويه للأمر وملك العراق عن البويهيين، وغلب على أمر الخليفة العباسي الطائع لله، واستقرت العراق من الناحية السياسية والاقتصادية نوعًا ما، وبدأ في تطهير العراق من خصومه الألداء وأيضًا من العيارين، ولم نسمع عن العيارين إلا قليلًا في عهده، ومن هذا القليل ما جاء في حوادث عام ٣٦٩هـ / ٩٧٩م^(٣)، إذ جاءت الأخبار الواردة من منطقة عين التمر عن انتشار العيارين والذعار فيها بقيادة ضبة بن محمد الأسدي الذي قتل النفوس ونهب الأموال وكان قد تحصن في عين التمر لمدة ثلاثين سنة لم يغلبه شيء، فبعث له عضد الدولة جيشًا كبيرًا فملك عين التمر وهرب الأسدي تاركًا أمواله وأهله^(٤).

والنص السابق يوضح أن عضد الدولة اتخذ سياسة جديدة قوامها ملك العراق بشيء من الشدة وتثبيت أقدام الدولة وضرب خصومها وكان من خصومها العيارين الذين وقفوا بجانب الترك جند الخليفة ضد السلطة البويهية وكانوا ضدها ردًا من الزمن وهو ما تغير في عهد عضد الدولة الرجل الحديدي في هذه الدولة.

استقر الوضع في بغداد والعراق، حتى عام ٣٨٠هـ / ٩٩٠م^(٥)، إذ نجد في حوادث تلك السنة أن العيارين قاموا بالشغب في أحياء بغداد خاصة منطقتي الكرخ وباب البصرة المعروفتين بالفتنة

(١) ابن الجوزي، المنتظم، ج ١٤، ص ٢٣٥.

(٢) نفسه، ص ٢٣٦؛ انظر أيضًا؛ ابن كثير، البداية والنهاية، ج ١٢، ص ٢٧٤.

(٣) ابن الجوزي، نفس المصدر السابق، ص ٢٧١.

(٤) ابن الاثير، الكامل، ج ٧، ص ٣٩١.

(٥) ابن كثير، البداية والنهاية، ج ١٢، ص ٣٢٥؛ ابن الجوزي، المنتظم، ج ١٤، ص ٣٤٤.

بين الشيعة والسنة، وهنا نتحدث عن دور للعيارين في الفتنة المذهبية بين السنة والشيعة وهو ما نجده منطقياً لهذه الفئة التي تنتصر للضعيف من وجهة نظرها وفلسفتها فهي ترى الحق مع الضعيف وبطبيعة الحال نجد أن العيارين ينتمون إلى الفئتين وهو ما يزيد الفتنة اشتعالاً وتستحكم المحنة استحكاماً، إذ نجد على سبيل المثال في تلك السنة اشتعلت المحلات التجارية في كلتا المنطقتين ونهبت الأموال وأصبح في كل حرب أمير وكل محلة متقدم وقتل الناس وأخذت الأموال، وتواترت العملات واتصلت الكسبات، وأحرق بعضهم محال بعض^(١).

ويوضح النص السابق أن الحالة الاقتصادية تأثرت لدرجة أن هذا أثر في قيمة العملة الشرائية بسبب توقف التجارة لا سيما في الكرخ، وهو ما يؤكد أن العيارين أصبحوا جزءاً من الأزمة التي طالت بغداد والعراق عموماً في هذه الفترة، فهم تارة سبب للأزمة وتارة نتاج لها.

وفي السنة التالية ٣٨١هـ / ٩٩١م^(٢)، تعرض العيارون لمطاردة السلطات البويهية لهم والقبض على أكثرهم ومنهم أحد قادتهم "ابن الجومرد"، وفيما يبدو أن الأزمة السياسية التي كانت في هذه السنة كانت السبب الرئيس لحملة الاعتقالات، فقد رأينا في السنة السابقة ما كان من فوضى عارمة اشترك فيها العيارون، أما في تلك السنة احتاطت السلطة لنفسها وشنت حملة اعتقالات واسعة وذلك بسبب خلع الخليفة الطائع لله بأمر من بهاء الدولة بن بويه الذي عين بدلاً منه القادر بالله خليفة على بني العباس، فكان هذا القرار السياسي محفز للعيارين بطبيعة الحال على التحرك سواء ضد السلطة أو تحرك عشوائي يهز المجتمع البغدادي بفعل هذه القرارات السياسية لذلك اتخذت السلطات تدابيرها ومن ضمنها اعتقال العيارين^(٣).

ولم تمر على هذه الأحداث أكثر من ثلاث سنوات، ونجد العيارين قد احتشدوا مرة أخرى، ففي حوادث عام ٣٨٤هـ / ٩٩٤م^(٤)، ازداد أمر العيارين خاصة في منطقتي الكرخ وباب البصرة، إذ قامت الفتنة بين السنة والشيعة وهو ما زاد الأمر اشتعالاً، وأصبح بين ظهرائهم قائد يدعى "عزيز البابصري" نسبة إلى باب البصرة، إذ اجتمع حوله العيارون والذعار وأهل الطريق وقاموا بحرق المحال التجارية وتعطلت التجارة فiaثر ذلك^(٥).

(١) نفس المصدر السابق، ص ٣٤٤.

(٢) ابن الأثير، الكامل، ج ٧، ص ٤٥٢.

(٣) الفقيه، الشطار والعيارين، ص ١١٩.

(٤) ابن كثير، البداية والنهاية، ج ١٢، ص ٣٣٢.

(٥) ابن الجوزي، المنتظم، ج ١٤، ص ٣٦٩.

وفيما يبدو من نص ابن الجوزي عن هذه الانتفاضة أنها تحولت بعد قليل ضد السلطة البويهية، إذ استغل العيارون هذه الأزمة وزادوا من نشاطهم ضد السلطة إذ استولوا على سوق التمارين وفرضوا الضرائب عليه لصالحهم في هذا السوق وغيره من الأسواق، كما قاموا بمصالحة أهل الكرخ، وهذا ما يدل علان الأمر زادهم قوة سياسية ولو مؤقتة، إذ تحركت السلطة البويهية ضدهم وطاردتهم وتفرق العيارون هرباً من الشرطة حتى انتهت هذه الحركة.

وفي عام ٣٩٣هـ / ١٠٠٢م، انتشر العيارون في بغداد، وزادت عمليات النهب والسلب في جميع الأحياء، وتأثرت الحالة الاقتصادية لا سيما قيمة العملة، وكان السبب في هذه الفوضى فتنة مذهبية، إذ تحرك العيارون العباسي منهم والعلوي وهذا بنص ابن الجوزي نحو الفوضى^(١)، بينما سكت ابن الأثير الذي جعل هذه الفتنة في نفس السنة ٣٩٣هـ بينما جعلها ابن الجوزي قبلها بسنة.

على أن النصوص المعاصرة وما تناثر فيها من أخبار تدل على أن السلطان البويهي بهاء الدولة كان الزمام منفلت من بين يديه في هاتين السنتين، وهو ما أضعف الحكومة البويهية ومن هنا جاء دور العيارين في التحرك بعد سكون دام من ثمان إلى تسع سنوات، وهو ما يؤكد عليه أنهم يعملون في وقت ضعف الدولة.

ولم يتحرك العيارون فقط، فبغداد كلها كانت الفتنة تموج بها، فنجد أن العوام ثاروا بالنصارى وقامت بينهما مشادات، كما تشاجر السنة والشيعة، وتدخل العيارون أكثر من مرة في تلك السنتين، وهو ما جعل بهاء الدولة يبحث عن خطة لإنقاذ الموقف فبعث عميد الجيوش أبيعلي أستاذ هرمز إلى العراق ليدبر الأمر، "فتزينت بغداد خوفاً منه"^(٢)، فقد كان شديداً وقوياً على الناس وبالفعل اتخذ هرمز إجراءات كثيرة من ضمنها القبض على المشاغبين لا سيما الأتراك منهم ومنع السنة والشيعة من إظهار المذهب ونفى ابن المعلم الفقيه الشيعي خارج المدينة.

ولم يأت ذكر العيارين بعد ذلك بفترة وهو ما يدل على القضاء على فسادهم في تلك السنة. تكررت الفتنة المذهبية ومعها زاد العيارون من نشاطهم وذلك في عام ٣٩٨هـ / ١٠٠٧م، إذ هاجم مجموعة من العيارين مسجد براكا الشيعي وسرقوا القناديل والستور والحصر، وكبس العيارون على عدة مناطق في بغداد، ما جعل الشرطة تجد في طلبهم^(٣).

(١) ابن الجوزي، المنتظم، ج ١٥، ص ٣٢؛ انظر أيضاً ابن كثير، البداية والنهاية، ج ١٢، ص ٣٦٢.

(٢) ابن الجوزي، المنتظم، ج ١٥، ص ٣٣.

(٣) ابن الجوزي، المنتظم، ج ١٤، ص ٥٨؛ ابن كثير، البداية والنهاية، ج ١٢، ص ٣٧٥.

ويذكر ابن الأثير في حوادث عام ٤٠٨ هـ / ١٠١٧ م، أن العيارين زادوا من عملياتهم في السلب والنهب وأخذ الأموال ومقاومة الجند الديلم والمعروف أنهم جنود السلطة البويهية، وفيما يبدو أن انتفاضة عياري بغداد كانت مواكبة لانتفاضة العامة ضد الديلم الذين "ضعف أمرهم وانحدروا إلى واسط فثار عليهم عامتهم وأتراكها فدفع الديلم عن أنفسهم"^(١)، وهذا النص الذي يذكره ابن الأثير يدل علأن الدولة البويهية كانت تعاني من ضعف في هذه السنة ما جعل العامة والترك ينتفضون ضد جندها وواكب بطبيعة الحال هذا الأمر العيارون في بغداد واستغلوه لصالحهم، ولم تتصلح الأمور إلا بدخول سلطان الدولة البويهية إلى بغداد إذ عمل على الاستقرار والهدوء.

وقد اتخذ سلطان الدولة بن بويه عدة إجراءات حتى تعود سلطة الدولة إلى قوتها، إذ عين ابن سهلان واليًا على العراق من قبله في عام ٤٠٩ هـ / ١٠١٨ م وعهد إليه بمحاربة العيارين والقضاء عليهم وقد عاملهم بقسوة شديدة ونجح في تشتيتهم ونفيهم خارج بغداد، كما عهد إليه محاربة الترك في بغداد وواسط والموصل والأنبار والبطيحة والبصرة وضبط الأمور بهذه المدن، وقد عمل ابن سهلان على ذلك ونجح في مهمته التي أوكل إليها^(٢).

استقرت الأحوال الداخلية نوعًا ما حتى جاء عام ٤١٦ هـ / ١٠٢٥ م^(٣)، إذ انبسط العيارون فيها وأسرفوا في النهب وإراقة الدماء، وخرقوا هيبة السلطان، وكانت هذه الأحداث مقترنة في العادة مع ضعف الدولة أو تعرضها لهزات داخلية وعدم استقرار داخلي، إذ نجد أن مشرف الدولة البويهية قد توفي في تلك السنة ونهبت خزائنه وذلك بعد منافسة بينه وبين جلال الدولة أبي طاهر الذي كان في البصرة ثم تولى العراق بعد دخوله إلى العراق وحسم الأمر لصالحه في النهاية.

ولكن لم يكن هذا الاستقرار السياسي انعكاسًا للحالة الداخلية لبغداد، إذ زاد العيارون من نشاطهم وترأسهم أبو علي البرجمي الذي كان يتميز بالفتوة والمروءة والشهامة، وقد قام العيارون بنهب ديار الناس وأموالهم نهارًا، ويمشون في الطرقات ليلاً بالمشاعل والموكبيات، وكانوا يدخلون على الرجل في بيته فيصادرونه كما كانت تفعل السلطة، فيضربونه ويسلبون أمواله غصبًا^(٤)، وفيما يبدو أن سلطة الشرطة انهارت إذ يخبرنا ابن الجوزي أن أصحاب الشرطة خرجوا من البلد، بعد

(١) ابن الأثير، الكامل، ج ٨، ص ١٢١.

(٢) نفس المصدر السابق، ص ١٢٢.

(٣) ابن الجوزي، المنتظم، ج ١٥، ص ١٧٠.

(٤) ابن الجوزي، المنتظم، ج ١٥، ص ١٧١.

مقتل العديد من رجال الشرطة في هذه الفوضى، وأغلق الناس عليهم الدروب والأبواب، وتعرضت بعض الشخصيات العامة للأذى، مثل الشريف المرتضى الذي تعرض بيته للحرق في منطقة الصراة وقد انتقل إلى درب جميل لينجو بنفسه، وقد دخل الأتراك في هذه الفوضى وذلك باشتباكات متفرقة مع العيارين في أرجاء بغداد، ما زاد الفوضى انتشاراً^(١)، وقد دخل العامة في هذه الاشتباكات، وقد استمرت هذه الاشتباكات عدة شهور، وقد نتج عنها حالة اقتصادية متردية إذ غلت الأسعار وبيع الكر بثمانين ديناراً وقلت الأقوات في جميع الأسواق، وقد هاجر الكثير من البغاددة من المدينة جراء هذه الحالة المتدهورة^(٢).

وقد استمرت هذه الفوضى الداخلية في العام التالي أي في عام ٤١٧هـ / ١٠٢٦م، إذ لم تفلح مراسلات الجند الأصفهانية للعيارين في إيقاف الفوضى، فقد كان العيارون منبسطين في مدينة بغداد محتلين جميع الأبواب والدروب والأحياء^(٣)، بل قاموا بالتطاول على الأصفهانية بالشتيم والصياح، مما جعل الجند في حنق شديد، وقاموا بالاستعداد للحرب وخرجوا من مناطقهم إلى الشوارع للقضاء على هذا التمرد الذي قام به العيارون، إذ دخلوا حي الكرخ وبعض الدروب مثل درب المساكين وحي النحاسين ودرب رياح والدقاقين وغيرها من الأحياء والمناطق، وقد تعرضت هذه المناطق إلى الحرق والنهب والسلب، واقتحم الجند دار أبي يعلى ابن الموصل و كان رئيس العيارين في درب رياح، ونهبوه واستولوا على جميع ما فيه، كما اقتحموا دار ابن زيرك ودرب عون وغيرها من المناطق^(٤).

ويحكي ابن الجوزي أن العوام قد انتهبوا في هذه الفوضى العارمة أكثر ما انتهب على يد الأتراك، ما جعل السلطة تقوم بغرامة كبيرة على حي الكرخ قدرها مئة ألف دينار^(٥)، وهو ما يجعلنا نبادر بالقول أن هذه الأحداث السابقة لم تكن لتتم إلا بضعف السلطة البويهية المتسلطة على الخلافة، فكثرة النزاعات والسياسة الداخلية أودت بالدولة إلى هذه النتيجة من تسلط فئة اجتماعية على المجتمع ككل بقوة السلاح أحياناً وبعنصر الفوضى أحياناً أخرى وهو ما رأيناه أكثر من مرة في هذا السرد.

(١) نفس المصدر السابق، ص ١٧١.

(٢) نفسه، ص ١٧١.

(٣) ابن كثير، البداية والنهاية، ج ١٣، ص ٥٠؛ انظر أيضاً ابن الأثير، الكامل، ج ٨، ص ١٥٦.

(٤) ابن الجوزي، المنتظم، ج ١٥، ص ١٧٥.

(٥) نفس المصدر السابق، ص ١٧٥.

وقد كانت هذه الأحداث من الشدة حتى غضب جلال الدولة بن بويه لها وقرر الحضور إلى بغداد للإطلاع على هذه الفتنة وهو ما حدث إذ وصل جلال الدولة في العام التالي لهذه الأحداث لضبط الأمور في مدينة بغداد^(١).

ملاحظة أخرى لا بد من ذكرها وهم الجند الإصفهانية في حديث ابن الجوزي أو الجند الأتراك في لفظ ابن الأثير هم من بدأوا هذه الأحداث بجشعهم وطمعهم في حي الكرخ والذي كان حيًا تجاريًا كبيرًا، كما كانوا يغالون في الضرائب والمصادرات، وهو ما جعل العيارين ينتفضون ضدهم ويقومون بالنهب والسلب ردًا على هذه الأفعال، وهو ما أدى إلى اشتعال الموقف كما سبق.

وثمة تفسير آخر نقدمه وهوان الجند الأتراك كانت أسباب نهبهم هذه عندما رأوا السلطة نفسها تتناول على الخليفة العباسي، وهو ما رأيناه من خلع الطائع لله وانتهاب أمواله وخزائنه^(٢) وهو ما شكل حافزًا لهؤلاء الجند ليكون هذا طريقهم وعملهم.

كل هذه العوامل السابقة جاءت نتيجة ضعف الدولة البويهية في هذه المرحلة وانشغالها بالتنازع على العرش، والحروب الداخلية بين الأسرة الحاكمة، وهو ما أشرنا إليه في أكثر من مناسبة. وفي عام ٤٢٠هـ / ١٠٢٩م، يذكر ابن الجوزي أن العيارين قاموا بالكبس والهجوم على عدة محال تجارية^(٣)، ويفسر الباحث هذا الحدث في تلك السنة بالرغم من سكوت ابن الجوزي وغيره من المصادر عن السبب الرئيس، هو أن هذه السنة شهدت ظاهرة طبيعية تتكرر كثيرًا وهي نقص الماء في دجلة وروافده، وهو ما أدى إلى نقص الغلات وتوقف المطاحن وغلاء الأسعار، كان هذا الحدث الذي يذكره ابن الجوزي في نفس الشهر "شهر شعبان" الذي حدث فيه أن العيارين قاموا بالنهب وهو ما يرجح هذا التفسير أن غلاء الأسعار كان السبب الرئيس في تلك الهبة التي قام بها العيارون^(٤)، وهو ما يفسر أن الظواهر والكوارث الطبيعية كانت سببًا في بعض الأحيان للانتفاضات الاجتماعية في المجتمع العراقي.

لم تنته هجمات العيارين في هذه السنة، إذ نجد أن بعد هذه الأحداث بثلاثة شهور أي في ذي الحجة ظهر أبو يعلى الموصلي رئيس العيارين وبعض من العيارين في حي الكرخ بسيوفهم

(١) نفس المصدر السابق، ص ١٨٣؛ ابن الأثير، الكامل، ج ٨، ص ١٦١.

(٢) السيوطي، تاريخ الخلفاء، ص ٣٢٤؛ انظر أيضا ابن كثير، البداية والنهاية، ج ١٢، ص ٣٢٦.

(٣) ابن الجوزي، المنتظم، ج ١٥، ص ١٩٧.

(٤) ابن الجوزي، المنتظم، ج ١٥، ص ١٩٧.

وقتلوا خمسة من الرجال وأصحاب المسالحي، وصاحوا في الناس أنهم من قبل السلطان وأنه فوضهم لحماية الأحياء^(١)، ولكن ثار عليهم أهل الكرخ وقتلوه وصلبوه وذلك بعد ثلاث سنوات دَوَّخَ فيهم الموصلية الشرطة البويهية.

هذه الهجمات امتدت إلى العام التالي ٤٢١هـ / ١٠٣٠م، إذ نجد أن مستهل هذه السنة ثار العامة في وجه الجند الأتراك الذين نهبوا أحياءهم ومحالهم التجارية، وهو ما جعل بغداد تموج في الفتنة، وهو ما استغله العيارون لصالحهم، خاصة مقدمهم وقائدهم "البرجمي" إذ قاد العيارين بالهجوم على الجانب الشرقي من بغداد فكبسوا على ديار الناس ومخازن الغلات، وهو ما أثر على الحالة الاقتصادية في هذه الأحياء^(٢).

ويذكر ابن الأثير أن أمر اللصوص والعيارين قوي في بغداد، إذ اشتركوا في الفتنة التي قامت في تلك السنة بين السنة والشيعة، وكانوا السبب في إغلاق عدة مساجد مثل مسجد براكا الشيعي إذ قطعت الخطبة فيهبسبب خطبة شيعية، فقام خطيب من السنة ليخطب بدلاً منه فقام العامة من الشيعة بمهاجمته، وقد اشترك العيارون من الطرفين في هذا الحدث^(٣).

وفي العام التالي ٤٢٢هـ / ١٠٣١م، نجد أن العيارين ازدادوا في القوة وذلك بسبب ضعف السلطة البويهية فلم تواجههم كما ينبغي، فنجد أن في مستهل هذا العام، ازدادت عمليات النهب والسلب، إنقام العيارون والشطّار بعملية سرقة هي الأولى من نوعها وهي سرقة دار المملكة وهي مؤسسة من ضمن مؤسسات الدولة إذ سرقوا منها بعض الثياب في دار المملكة^(٤)، وكانت السرقة عبارة عن اقتحام الدار بعد نقب جزء من المبنى وتسلبوا إليه ليلاً، وهو ما يدل على قوة العيارين وانفلات أمرهم وقوتهم على السلطة.

وزاد الأمر سوءاً بمنع الخطبة في جامع الرصافة ورجم القاضي أبا الحسين العريف الخطيب، إذ قال له العيارون ألا يخطب لخليفة أو سلطان بل يخطب للقائد أبي علي البرجمي بدلاً منهما^(٥)، وهذا دليل على قوة هذه الفئة التي استغلت ضعف الدولة وطمعت في السلطة والسيطرة السياسية، إذ أصبحت السيطرة العيارية نفسها على عمال الدول البويهية نفسها داخل بغداد.

(١) نفسه، ص ٢٠٠؛ انظر أيضاً ابن الأثير، الكامل، ج ٨، ص ١٨٥.

(٢) ابن الجوزي، المنتظم، ج ١٥، ص ٢٠٤؛ انظر أيضاً ابن كثير البداية والنهاية، ج ١٣، ص ٦٥.

(٣) ابن الأثير، الكامل، ج ٨، ص ١٨٥.

(٤) لم يذكر ابن الجوزي لفظ العيارين على من سرقوا دار المملكة في حوادث تلك العام، لكن يعتقد الباحث أن للعيارين دور في هذه السرقة لأنهم انبسطوا في جميع الأحياء البغدادية وانتشرت الفتنة في تلك السنة والتي سبقها؛ ابن الجوزي، المنتظم، ج ١٥، ص ٢١٣.

(٥) فهمي سعد، العامة في بغداد، ص ٤٦٢.

كانت هذه الأحداث نذر خطر شديد يحرق بالمجتمع كله، فنجد أنه في خضم الأحداث السابقة يثور الشيعة ضد العيارين والبرجمي، إذ هاجم العيارون مسجد براثا الشيعي وسرقوا منه السجاد والحُصر والشبابيك الحديد^(١)، وهذا ما دفع أهل الكرخ للثورة ضد العيارين وسرقة سلاحهم ودورهم، وكان السبب الرئيس في هذه الثورة هو سرقة أحد التجار من الكرخ ففاض الكيل بالشيعة وأهل الكرخ وراسلوا السلطان بالنصرة والمعونة ضد العيارين.

ووصل نفوذ البرجمي أن الشرطة لم تقدر على اللحاق به، وكان أناس منهم يغضون الطرف عنه إما خيفة أو طمعاً في رضاه^(٢)، وهو ما يدل على نفوذ هذا الرجل، ونفوذ العيارين الذي أخذ في التزايد في هذه السنوات التي كانت تشكل بداية انهيار السلطة البويهية وضعفها وانحلالها.

وفي عام ٤٢٤هـ / ١٠٣٣م، نجد نصاً يوضح أن البرجمي زاد في قوته مع انحلال الدولة البويهية وضعف الخلافة، ففي تلك السنة استطاعت الشرطة من القبض على بعض رجال العيارين^(٣)، وأثناء محاكمة هؤلاء النفر من العيارين استطاع البرجمي من خطف أربعة من رجال الشرطة ليساوم عليهم بإطلاق سراح العيارين بدلاً من قتل هؤلاء الأربعة المختطفين، وانتهت المفاوضات بتبادل الرجال المخطوفين بالعيارين.

ولم يكن البرجمي إلا صاحب مرؤة وشهامة ككل العاريين الفتيان^(٤) الذين يحاربون السلطة في كثير من الأحيان حتى لو شاب هذه الحرب من سرقات وغيرها من الخطايا التي ارتكبوها في حق المجتمع، وبالرغم من ذلك كان العامة يخافون العيارين ولم يستطيعوا في هذا الوقت إلا أن يطلقوا لفظ القائد على البرجمي، بل ثاروا بخطيب لم يرض أن يخطب للبرجمي من على المنبر، وهذا دليل على حب العامة للبرجمي، وليس صحيحاً أنهم كانوا كارهين للعيارين وكانوا يرون فيهم أنهم الثائرين ضد السلطة.

وقد حاولت السلطة الحد من نشاطهم، وذلك بتعيين ابن النسوي قائداً للشرطة وكانت مهمته الأساسية القضاء على العيارين، وقد اتخذ النسوي خطة للقضاء على البرجمي وذلك باستمالة بعض العيارين إليه ضد قائدهم واستخدام الخداع للتخلص من البرجمي ثم العيارين من بعده،

(١) ابن الجوزي، المصدر السابق، ص ٢١٤.

(٢) ابن الجوزي، المنتظم، ج ١٥، ص ٢٣٧؛ انظر أيضاً، النجار، الشطار والعيارين، ص ٩٥.

(٣) ابن الجوزي، المصدر السابق، ص ٢١٤.

(٤) يذكر ابن الجوزي في ترجمة القائد العياري أبي علي البرجمي أنه كان لا يتعرض مطلقاً للنساء أثناء العمليات التي كانوا يقومون بها؛ ابن الجوزي، المصدر السابق، ص ٢٣٣.

ولكن الأحداث كانت ضد النسوي الذي هرب من بغداد بعد مقتل أحد رجاله، وتركها تحت سيطرة البرجمي والعيارين^(١).

ومن الواضح في نص ابن الأثير أن العيارين استمروا في هذه الفوضى حيناً حتى بعد هروب ابن النسوي، إذ يقول: "أن العيارين ثاروا وأخذوا أموال الناس ظاهراً وعظم الأمر على أهل البلد وطمع المفسدون"^(٢)، وهذا إن دل على شيء يدل على استمرار العيارين وانبساطهم في البلد.

استمرت الفوضى في السنة التالية عام ٤٢٥هـ/١٠٣٤م، إذ انتشر العيارون في الجانب الشرقي والغربي على السواء بقيادة البرجمي، الذي عمل على خطوة جديدة نحو تقوية النفوذ إذ استطاع أن يستميل بعض عمال الدولة البويهية ويدفع لهم عشرة دنانير شهرية مقابل حرية العمل في بعض المناطق مثل خان القوارير وباب الطاق ودرج الزعفراني في الجانب الغربي من بغداد^(٣)، وهو ما جعل السلطة والخليفة يقرران الوقوف في وجه العيارين، وتزامنت كل هذه الأحداث مع اشتراك فئة العيارين في فتنة قامت بين أحياء سنية وحي الكرخ الشيعي، ويحدثنا ابن الأثير عن بعض الإجراءات التي اتخذها جلال الدولة البويهية إذ استوزر أبا سعد بن عبد الرحيم بدلاً من ابن مأكولا، وعهدت الوزارة في بغداد لأبي الحارث البساسيري أن يحمي الجانب الغربي من بغداد بسبب قوة ونفوذ العيارين فيه، فعهد إليه بالقضاء على حركتهم^(٤).

وفيما يبدو أن السلطة البويهية اتخذت قراراً بالقضاء على البرجمي والقضاء على العيارين في تلك السنة فعملت على القضاء على البرجمي والتخلص منه أولاً ثم القضاء على العيارين تبعاً، وقد جاءت الفرصة سانحة عندما ذهب البرجمي لقراوش أمير بني عقل، وذلك ليرجوه بإطلاق سراح ابن القلعي وإلى مدينة عكبر شرقي دجلة من الشمال إلى بغداد، وكان ابن القلعي صديق للبرجمي.

أما تفاصيل القبض على البرجمي فهي كانت عندما ذهب البرجمي إلى قراوش ليرجوه إطلاق سراح صاحبه، وقد رفض قراوش هذا الطلب وقبض على البرجمي وأودعه السجن ورفض الفدية التي عرضها البرجمي لنفسه بل إنه قتل البرجمي غرقاً^(٥)، وهكذا انتهت أسطورة البرجمي العيار.

(١) ابن الجوزي، المنتظم، ج ١٥ ص ٢٣٧.

(٢) ابن الأثير، الكامل، ج ٨، ص ٢٠٩.

(٣) ابن الجوزي، المصدر السابق، ص ٢٣٥.

(٤) ابن الأثير، المصدر السابق، ص ٢١٢.

(٥) ابن الأثير، الكامل، ج ٨، ص ٢١٣؛ انظر أيضاً ابن كثير، البداية والنهاية، ج ١٣، ص ٧٥؛ يذكر ابن الجوزي أن معتمد الدولة هو من قتل البرجمي بتغريقه في فم الدجيل، ثم قبض على أخيه وقتله أيضاً؛ ابن الجوزي، المنتظم، ج ١٥، ص ٢٤١.

الذي دَوَّخ سلطة البويهيين على مدار خمس سنوات، وفيما يبدو أن هذه الحادثة كانت مدبرة بين جلال الدولة البويهى وأمير بني عقل قراوش وذلك بتدبير اعتقال ابن القلعي ثم عمل شرك للبرجمي، ويساعد القدر جلال الدولة وقراوش على القضاء على البرجمي بسهولة كما رأينا. وقد اتخذت السلطة البويهية منهج تصفية العيارين بعد مقتل قائدهم، إذ قام المرتضى نقيب الطالبين بأمر من جلال الدولة أن يأتي بالعيارين من أنحاء بغداد وأن يخيرهم بين ثلاثة أمور: إما التوبة "من أراد منكم التوبة قبلت توبته وأقر في معيشتة"، وإما خدمة السلطان والدخول في طاعته "من أراد خدمة السلطان استخدم مع صاحب البلد" وإما الخروج من بغداد مع إعطائهم فرصة ثلاثة أيام للرد على هذه الشروط^(١).

وقد اختار العيارون الخروج من بغداد، وهنا نتساءل لماذا اختار العيارون هذا الخيار ولم يختاروا خدمة السلطان أو أخذ المرتب من الدولة نظير سكونهم؟

يرى الباحث أن السبب في اختيار الخروج من بغداد هو صعوبة منطقية الخيارين الأولين لفلسفة العياري، إذ لا يخضع العياري لسلطة ولا سلطان، فهذا يتناقض مع الثورة الكامنة في نفوسهم ضد الأقوياء سواء السلطان أو مجرد تاجر يكتنز الأموال ولا يدفع الزكاة، أما الخيار الثاني وهو أخذ مرتب من السلطة مقابل السكون هذا يعني أنهم تحت رحمة السلطة دومًا، وأن السلطة قد تمنع المرتب في أي وقت بل وتشرّد وتقتيل هذه الفئة في أي وقت، لذلك اختاروا الخروج عن هذه الخيارات الصعبة بالنسبة لهم.

وفي العام التالي لهذه الأحداث أي في عام ٤٢٦هـ / ١٠٣٥م^(٢)، نجد أن العيارين يعودوا إلى نشاطهم وهو ما يدل أنهم لم يخرجوا جميعًا من بغداد بل استمر فسادهم ضد السلطة قائمًا، وكبسوا على دور الأتراك انتقامًا منهم، كما كتبوا رقاغا فيها تهديد للسلطة أنهم سيقومون ببث الفوضى في شوارع بغداد إذا لم يتم وقف تعسف السلطة ضدهم، وهو ما يدل على أن الأمور لم تكن مستقرة في هذه الأيام خاصة أن السلطة البويهية كانت تعاني هي والخلافة علنا سواء من الضعف^(٣).

(١) انظر نفس المصدر السابق، ص ٢٤١ و ٢٤٢.

(٢) ابن كثير، البداية والنهاية، ج ١٣، ص ٧٧؛ انظر أيضا ابن الجوزي، المنتظم، ج ١٥، ص ٢٤٥.

(٣) نفس المصدر السابق، ص ٢٤٥.

واستمرت الفوضى في العام التالي في حوادث عام ٤٢٧هـ / ١٠٣٦م^(١)، قام بعض العيارين بنهب دار بلوريك التركي الكائن في باب خراسان، كما دبروا خطة للقضاء على ابن النسوي صاحب الشرطة، وكانت الخطة المدبرة في دخول حواليمئة رجل مسلح من العيارين الأكراد والعرب والسود إلى بغداد واتجهوا إلى دار ابن النسوي إذ أحرقوه عن آخره وامتدت عملياتهم إلى بعض الدور فسرقت ما فيها.

ووفقاً لابن الجوزي فقد استمرت هذه الفوضى حيناً حتى العام التالي ٤٢٨هـ / ١٠٣٧م، إذ كبس العيارون على بعض المناطق البغدادية خاصة في الجانب الشرقي وكانت هذه الكبسات موجهة نحو السلطة ورجالها، إذ قتلوا عدداً من رجال المعونة^(٢).

وهذأت الأمور حيناً من الزمن ولم نسمع في المصادر المعاصرة ما يدل على انتشار فساد العيارين، سوى في عام ٤٤١هـ / ١٠٤٩م، إذ استغل العيارون الفتنة القائمة بين السنة والشيعة واشتركوا في هذه الفتنة، خاصة في الجانب الغربي من بغداد^(٣).

ونجد في سنة ٤٤٣هـ / ١٠٥١م، ظهر بين العيارين قائد جديد كان في نفس خطورة البرجمي، وكان هذا العياري يدعى بالطقطقي، وقد ظهر هذا الرجل بين العيارين وقادهم في تلك السنة إذ اشتركوا في الفتنة بين السنة والشيعة وقاموا بعدة أعمال منها قتل رجال من أهل الكرخ وقطع رؤوسهم ورميها إلى أهالي الكرخ ما زاد الفتنة اشتعالاً^(٤)، كما قام الطقطقي ورجاله بالسطو على حي الزعفراني وطلب من الأهالي دفع إتاوة مئة ألف دينار، فلاطفوه حتى انصرف، فلما كان الغد رجع إليهم في قوة من العيارين فنشب قتال بين الأهالي والعيارين فقتل رجل هاشمي من الأهالي جراء تلك الأحداث^(٥).

وفي العام التالي ٤٤٤هـ / ١٠٥٢م^(٦)، قام الطقطقي العياري والزبيقي^(٧) بالكبس على الأسواق وأخذوا الإتاوة من أصحاب الحوانيت والمحلات ما أثر في الحالة الاقتصادية في الأسواق وعملية البيع والشراء خاصة أن نفس هذه الأيام شهدت فتنة معتادة بين السنة والشيعة داخل أحياء بغداد.

(١) نفسه، ص ٢٥٣.

(٢) ابن الجوزي، المنتظم، ج ١٥، ص ٢٥٦ و ٢٥٧.

(٣) نفس المصدر السابق، ص ٣٢١.

(٤) نفس المصدر السابق، ص ٣٣٠.

(٥) نفسه، ص ٣٣٠.

(٦) نفسه، ص ٣٣٦.

(٧) يقول الدكتور رجب النجار أن الزبيقي هو نفسه علي الزبيقي اللص المشهور في التراث العربي لكن معظم المصادر سكنت عنه؛ النجار، الشطار والعيارين، ص ٩٦.

كانت هذه الأحداث الأخيرة تزامن بداية فتنة أبي الحارث البساسيري والتي كانت تسطر الفصل الأخير في حياة الدولة البويهية، وبداية أول فصل في دولة جديدة تسلطت على الخلافة العباسية التي انحلت بالكلية^(١) على حد تعبير ابن الأثير وهي الدولة السلجوقية.

كانت الدولة السلجوقية في بدايتها قوية، أرجعت هيبة السلطة في نفوس العامة والخاصة، وطبيعي أن لا نجد أخباراً عن العيارين، إذ لم تذكر المصادر التي بين أيدينا نشاطاً للعيارين في فترة قوة الدولة السلجوقية وعنفوانها، وهذا يؤكد ما وصل الباحث إليه وهو أن سلطة العيارين كانت عكسية في بعض الأحيان مع السلطة.

ف نجد ذكرًا للعيارين عند ابن الجوزي في عام ٤٦٧هـ / ١٠٧٤م، أنهم كانوا يتقامرون ويقترضون على مرض الخليفة القائم بأمر الله الذي كان مريضاً في تلك السنة، وانتشرت الشائعات بذلك^(٢)، وهو ما أخاف الناس وبدأوا في إخفاء أموالهم خوفاً من نهب العيارين، وهذا الخبر يدل على الذكريات السيئة التي ارتبطت بالعيارين من العهد السابق.

إلا أننا نجد أخباراً متناثرة عن العيارين بالرغم من ذلك لكنها أخبار قليلة تدل على قوة السلطة وعنفها ضد العيارين وفسادهم، ونجد الخبر الأول في عام ٤٩٢هـ / ١٠٩٨م^(٣)، إذ زاد نشاط العيارين في الأحياء الغربية من بغداد، وأقلق هذا النشاط الشرطة برئاسة كمال الدولة الذي أمر بتأديبهم وقبض على قادة العيارين المشاغبيين، وقد نتج عن عمليات السلب والنهب ارتفاع الأسعار وتدهور الحالة الاقتصادية العامة في تلك السنة.

وفي عام ٤٩٥هـ / ١١٠١م، وقعت اشتباكات بين العامة وشرطة بغداد، إذ عمل الجند السلاجقة على ظلم الناس في تلك الفترة، وخاصة جند صاحب الشرطة أيلغازي وولده، إذ نشبت بعض الاشتباكات بين العامة والجند أسفرت عن مقتل عدد من الجانبين، وقد تدخل العيارون لنصرة العامة على جند الشرطة، فقتلوا عدداً منهم ونهبوا ما قدرت أيديهم عليه وكانت هذه الفوضى في الجانب الغربي وقد انتهت هذه الفوضى بتدخل من الخليفة الذي أرسل قاضي القضاة لمنع الجند من نهب الأحياء الغربية^(٤).

(١) ابن الأثير، الكامل، ج ٨، ص ٣٢٣.

(٢) ابن الجوزي، المنتظم، ج ١٦، ص ١٦١ و ١٦٢.

(٣) ابن الجوزي، المنتظم، ج ١٧، ص ٤٨.

(٤) ابن الأثير، الكامل، ج ٩، ص ٥١ و ٥٢.

وهكذا نرى أن هذه كانت انتفاضة اشترك فيها العيارون بسبب ظلم السلطات السلجوقية التي كانت تعاني في تلك الفترة من فوضى داخلية كبيرة بسبب النزاع على العرش بين السلطان بركيارق وأخيه محمد، وهو ما أدى إلى ضعف عام في السلطة السلجوقية ولا سيما في العراق الذي شهد جزءاً من هذه الحرب الأسرية.

ويبدو أن الفوضى الداخلية في بغداد زادت عن الحد في عام ٤٩٧هـ / ١١٠٣م، إذ انسحبت قوات الشرطة من الجانب الغربي لبغداد، بسبب استيلاء العيارين عليه، وعجزت الشرطة عن إيقاف نشاطهم، وقد أثر هذا النشاط على الحالة الاقتصادية للعامة الذين عانوا من النهب ومن فرض الإتاوات^(١)، فقد كانوا بين سندان السلطة التي تفرض عليهم الضرائب وبين العيارين الذين تسلطوا عليهم.

ويبدو أن التغيرات السياسية كان لها أكبر الأثر في تحركات العيارين والشطّار في العهد السلجوقي، فنرى أن وفاة السلطان بركيارق في عام ٤٩٨هـ / ١١٠٤م وكان عهده مليئاً بالاضطرابات ويعتبر آخر السلاطين الذين حافظوا على وحدة الدولة السلجوقية، إذ نجد أن السلاطين خلفاء لم يكونوا على قدر المسؤولية، وهذا على أي حال أثر في الناحية السياسية، وبالتالي الناحية الاجتماعية خاصة العيارين، فيعزو البعض أن مؤرخي السلطة لم يذكروا العيارين في حولياتهم وذلك بسبب نشاطهم الزائد نحو السلطة، فليس من المنطقي أن يختفي العيارون بين يوم وليلة، فكان العيارون قبل عهد محمد بن ملكشاه الذي تولى بعد بركيارق، ومن بعده، إذ لو تتبعنا الأخبار بعد عهد محمد الذي انتهى في عام ٥١١هـ / ١١١٧م، نجد أن العيارين وصلوا للذروة في نشاطهم، بل وارتبطت العيارية بالفتوة وصفاتها الجيدة كالشهادة والمروءة والوقوف دائماً في حق الضعيف والمظلوم، فلا بد أن يكون ذلك له إرهابات كثيرة من قبل ومن بعد هذا العهد.

وعلى الرغم من ذلك، نجد أن في العام التالي في ٥١٢هـ / ١١١٨م، قام العيارون بالنهب والسلب في الجانب الغربي من بغداد، ما أدى إلى تحرك فوري من السلطة السلجوقية متمثلة في نائب الشحنة، الذي حاربهم بخمسين جندياً تركياً، ولكنه انهزم واستمرت الاشتباكات لمدة يومين نهب فيها العيارون بعض الأحياء^(٢).

(١) ابن الجوزي، المنتظم، ج ٩، ص ٨٤.

(٢) ابن الأثير، الكامل، ج ٩، ص ١٧٩.

وفي حوادث عام ٥١٤هـ / ١٢٠م^(١)، تمرد العيارون في مدينة الموصل ومنطقة مصعدة وفتكوا بأهل السواد ونهبوا المحال، وكانت عمليات العيارين قوية لدرجة أن الخليفة جرد حملات من العسكر الترك إلى المناطق المتمردة، ما أدى إلى انقسامهم حول التوبة والرجوع إلى السكينة فمنهم من هاجم دار الوزير ابن صدقة بباب العامة ومنهم من قطع الطريق في عموم السواد فهاجم العامة كثيرًا منهم وقطعوا رؤوسهم وأرسلوها إلى بغداد، والأحداث السابقة تدل على ضعف السلطنة السلجوقية في تلك الآونة في عموم العراق.

وفي سنة ٥٢١هـ / ١٢٧م استعانت الخلافة بالعيارين ضد السلطنة السلجوقية التي كانت تعاني من ضعف وانقسام أدى بطبيعة الحال إلى حروب ومنازعات داخلية كانت الخلافة في بعض الأحيان جزءًا منها، ففي حوادث تلك السنة نجد أن السلطان محمد بن محمود بن ملكشاه حاصر بغداد بعد خلاف مع الخليفة المقتفي لأمر الله، إذ كان جند السلطان في بغداد يعتدون على الخليفة ويريدون أن يصطفوا أمواله وينهبوها، لذلك استعانت الخلافة بالعيارين ليكونوا جنودها في مواجهة جند السلطان السلجوقي، وهو ما يبين أهمية هذه الفئة سياسيًا في بعض الأوقات^(٢).

وتحكي لنا المصادر أن الجند السلاجقة نجحوا في احتلال الجانب الغربي من بغداد تحت مقاومة شديدة من العيارين الذين استخدموا النفط الطيار في القتال، وكان العيارون جيشًا تحت رعاية الخلافة التي جندت لهم قائدًا وهو وزير الخليفة عون الدين يحيى بن هبيرة الذي وعد بجائزة لكل عياري في هذه الحرب فمن يجرح له خمسة دنانير، وهو ما حمس العيارين في القتال ونجد قصصًا طريفة أثناء القتال بسبب هذه الجائزة^(٣).

هذا الموقف السابق يظهر جليًا أهمية العيارين في السياسة الداخلية للعراق، وكيف كانوا ضد السلطة العسكرية السلجوقية في هذا الوقت، وكيف كانوا مع الخلافة الضعيفة في تلك الأثناء حتى لو اعتبر العيارون هذه الحرب عملًا يرتزقون منه.

وتجددت الفتنة بين السلطنة والخلافة في عام ٥٣٠هـ / ١٣٦م وكانت في هذه المرة في عهد السلطان مسعود السلجوقي، الذي حاصر بغداد خاصة الأحياء الغربية التي استقر فيها العيارون

(١) ابن الجوزي، المنتظم، ج ٩، ص ١٨٥.

(٢) ابن كثير، البداية والنهاية، ج ١٤، ص ٦٥؛ ابن الجوزي، المنتظم، ج ١٧، ص ٢٤١.

(٣) النجار، الشطار والعيارين، ص ٩٧؛ ويذكر الدكتور النجار أن المؤرخين لم يسموهم العيارية بسبب أنهم يحاربون تلك المرة مع الخليفة ضد السلطنة؛ انظر أيضا ابن الأثير، الكامل، ج ٩، ص ٢٣٨ وما يليها.

أثناء هذه الثورة على النفوذ السلجوقي^(١)، وقد وصلت الاشتباكات بين الطرفين من القوة لدرجة كبيرة، إذ قامت السلطات متمثلة في الأتابك والذي يمثل الحاكم العسكري لبغداد إذ نهب بجنده الحريم الطاهري ردًا على نهب العيارين، وهو ما يدل أن الطرفين تبادلوا النهب داخل الأحياء الغربية، ولكن الأمر لا يستوي بين سلطة تنهب وعامة تقوم بالرد فقط.

ولكن على أي حال تواصل الحصار على الأحياء الغربية لمدة تزيد عن خمسين يومًا دون نتيجة فقد كانت الأحياء الغربية تضطرم بالثورة والغضب وكان في القلب من هذا الغضب العيارون.

وقد استمرت الثورة ومعها عقاب السلطة لها، إذ قام الشحنة السلجوقي والذي كان يمثل الحاكم العسكري لبغداد بحرق شارع دار الرقيق ما أدى إلى خسائر كبيرة في الأرواح والممتلكات، وأدب إلى نقل أموال الناس إلى الحريم الطاهري الذي قامت السلطة بنهبه ومعه نهب أموال الناس كما تقدم^(٢).

استمرت هذه الفتنة فيما يبدو بتبعاتها وقتًا طويلًا بين شد وجذب من السلطة ضدهم، ففي سنة ٥٣٢هـ / ١١٣٨م، قامت السلطات السلجوقية في أثناء حصار محمد بن ملكشاه لبغداد، بنهب المحال الغربية وفيها أموال الناس وبيوتهم، فزادت المظالم وكان الشحنة المدعو البقش، هو المسئول الأول عن هذه المظالم بنص حديث ابن الأثير^(٣)، لكن يعزو بعض الباحثين أن السلطات استغلت القيام بهذه المظالم وإصاقها عمدًا بالعيارين للتخلص منهم إذ تم القبض على عدد منهم وتم إعدامهم ومع ذلك استمر نهب الشرطة للأحياء الغربية وزادت الأسعار تبعًا لذلك وهجرة الناس من هذه الأحياء بل ومن بغداد كلها إلى المدن المجاورة بسبب عدم الاستقرار الأمني والاقتصادي^(٤).

هذه الأحداث السابقة كانت في بغداد كعادة الأمر، لكن الأمور هذه المرة امتدت إلى بعض مناطق العراق خاصة في السواد، إذ ظهر العيارون فيها وقاموا بالثورة ضد السلطات السلجوقية برئاسة ابن بكران العيار ورفيقه ابن البزاز^(٥)، إذ قامت سلطة محدودة على السواد لهؤلاء العيارين لدرجة أنهم سكوا العملة باسمهم في الأنبار "وصار يركب ظاهرًا في جمع من أتباعه"^(٦) وقد

(١) ابن الجوزي، المنتظم، ج ١٧، ص ٣١٠ و ٣١١.

(٢) ابن الجوزي، المنتظم، ج ١٥، ص ٣١٠؛ ابن الأثير، الكامل، ج ٩، ص ٢٩١.

(٣) نفس المصدر السابق، ص ٣٠٥.

(٤) ابن الأثير، الكامل، ج ٩، ص ٣٠٥.

(٥) نفس المصدر السابق، ص ٣٠٦.

(٦) نفسه، ص ٣٠٦.

انتهت هذه السلطة بمؤامرة اشترك فيها الشحنة "البقش السلاحي" واليالأنبار أبو الكرم ضد ابن بكران ورفيقه ابن البزاز وقد نتج عنها مقتلهما وجماعة أخرى من الحرامية في لفظ ابن الأثير^(١). ويبدو أن تلك السنوات العصيبة على السلطنة السلجوقية، والتي كانت تعاني فيها من الفساد الإداري والسياسي، شجعت العيارين على العمل سواء لصالحهم أو ضد السلطة، فنجد في عام ٥٣٦هـ / ١١٤١م، إذ وجد السلطان مسعود وهو يقوم بعملية إحلال وتجديد للجهاز الإداري للدولة ومن ضمن هذا التجديد تعيين بهروز لشحنة بغداد، أن العيارين زاد نشاطهم تحت سمع وبصر بعض عمال الدولة، وبعد البحث والتحري في الأمر وذلك بمساعدة نائب الشحنة المملوك ايلدكز الذي كشف له عن شيء خطير وهو اشترك ابن الوزير وابن قاروت أخي زوجة السلطان في عمل العيارين ومقاسمتهم في نهب الأحياء البغدادية^(٢) وهو ما يبين أن السلطة السلجوقية خاصة جهاز الشحنة كان يخترق العيارين أمنياً من أجل تطويعهم وإبعادهم عن مهمتهم الأصلية، ويبدو أن مجموعة من النهاية كانوا يتبعون هذه الشخصيات السلجوقية من أجل العمل على النهب والسلب لصالحهم.

وقد قام جهاز الشحنة في عهد مسعود بالقبض على ابن قاروت والأمر بالقبض على ابن الوزير الذي هرب، وقد حوكم ابن قاروت وقتل وصلب أمام أعين الناس والعيارين الذين هرب أكثرهم من القبض والقتل وذلك في عام ٥٣٨هـ / ١١٤٣م^(٣).

ويبدو أن بعد هذا التاريخ قلت هجمات العيارين في بغداد وغيرها فلم نجد ذكراً لهم، سوياً ذكر بعد وفاة السلطان مسعود السلجوقي في عام ٥٤٧هـ / ١١٥٢م، أن الخليفة المقتفي لأمر الله كان يهدف للاستقلال من نفوذ السلاجقة الذين كانوا يعانون من ضعف وانحلال في مفاصل الدولة سواء في خراسان أو العراق، فرأى الخليفة أن يستغل هذا الضعف ويكون قوة عسكرية تابعة له تحمي الخلافة في وقت الخطر، ولم يجد المقتفي أكثر شجاعة وحماسة من العيارين، إذ

(١) نفسه، ص ٣٠٦.

(٢) نفسه، ص ٣٢٤؛ انظر أيضاً؛ ابن الجوزي، المنتظم، ج ١٨، ص ١٧ و ١٨.

(٣) ابن الأثير، الكامل، ج ٩، ص ٣٢٩.

جند منهم الكثير وأدخلهم ورتبهم من ضمن الجند العباسي المدافعين عن بغداد^(١).

لم ينته دور العيارين عند هذا الحد، لكن جميع الحوادث كانت عادية وليس فيها ما يثير، إذ نجد أن العيارين نشاطهم قليل وأصبح أكثر عقلانية من ذي قبل، خاصة بعد تنظيمات الفتیان وترسيخ المبادئ التي عاش بها هؤلاء العيارين، ولعل تبني السلطة العباسية لهؤلاء قد طوعهم حيناً من الزمن وأصبح الفتیان العيارين هم أصحاب الشهامة والمروءة في المجتمع ويتخذ منهم العامة قدوة في بعض الأحيان وقد عاشوا عصرهم الذهبي بحق في عهد الخليفة الناصر لدين الله، ولكن لهذا حديث آخر لأن هذا الخليفة عاش في أواخر عهد السلاجقة وانتهت فترة تاريخية كانت مليئة بالأحداث والصعاب والمحن والأزمات، ليبدأ عصر انتعاشة للخلافة ولكنها كانت مؤقتة لأن الخلافة نفسها لفظت أنفاسها الأخيرة تحت سنانك وسيوف المغول في عام ٦٥٦هـ/ ١٢٥٨م.

كان هذا أهم ما جاء في السرد الحولي لفئة العيارين وما نتج عن حركتهم، وسنتحدث في النقطة التالية عن النتيجة المستخلصة من هذا السرد.

(١) لم تذكر المصادر التي بين أيدينا صراحة أنهم فئة العيارين، فهم يذكرون العامة وأهل بغداد من العوام، فلم تكن أول مرة في استخدام هذا اللفظ عندما يشترك العيارون في جيش الخليفة، وهذا ما لا يتفق معه بعض المراجع، لذلك قام الباحث بعرض ما قالته بعض المراجع وأيضاً عرض المصادر المختلفة، فإلغامة اشتركوا بالفعل في جيش الخليفة الذاهب إلى واسط والحلة دون استخدام لفظ العيارين؛ انظر الفقيه، العيارين والشاطر في الدولة العباسية، ص ١٢٠ و ١٢١؛ جاء في لفظ ابن الأثير، أن الخليفة أكثر من التجنيد للعامة؛ ابن الأثير، المصدر السابق، ص ٣٧٤؛ ابن الجوزي، المنتظم، ح ١٨، ص ٨٤؛ وقد ذكر ابن الجوزي أن الخليفة هدد من يتخلف بكتابة اسمه من الجند سيكون عقابه الموت، وفي موضع آخر كان الجند هم العامة؛ انظر أيضاً؛ ابن كثير، البداية والنهاية، ج ١٤، ص ١٣٣.

خامسًا: هل كان العيارون سببًا أم نتيجة للأزمة الاقتصادية؟

تعتبر هذه النقطة الأخيرة المختصرة، خلاصة هذا المبحث، إذ يجاوب الباحث من نظرة متفحصة لما سبق عن هذا السؤال المهم، وتأتي الإجابة من عدة نقاط وهي:

- كان العيارون والذين يشكلون جميع الفقراء والمهمشين من جميع العناصر السكانية التي سكنت العراق في ذلك العصر، فهي نتاج للمجتمع وفئة العامة التي تعاني من شظف العيش وقلة الدخل والأمراض القاتلة، والكوارث المتتالية، فكان العيارون ما هم إلا فئة غاضبة على وضع المجتمع الاقتصادي فحاربوا ذلك بأيديهم وحاولوا أن يغيروا هذا الوضع.

- كان هؤلاء العيارون يمثلون المبادئ الثورية على المجتمع وعلى السلطة، إذ شكلوا مبادئ الشهامة والفتوة ونصرة الضعيف وأخذ الحق من القوي، وكان هذا القوي هو السلطة المتجبرة في كثير من الأحيان فحاربوا الجند الأتراك في العهد السلجوقي ومن قبلهم الديلم في العهد البويهى، وكان هجومهم عشوائيًا قويًا على الجنود وعلى المحال السكانية في نفس الوقت.

- يرى الباحث أن اندساس فئات أخرى من النهاية بينهم كان له الأثر في سوء سمعة العيارين، هذا بالإضافة إلى التأثير النفسي للفقير في بعض الأحيان وقلة الوازع عند بعضهم كان سببًا في نهب وسرقة المحال التجارية والأسواق ودور التجار، واتخذوا ذلك وسيلة للدفاع عن حقوق الفقراء والعامة.

- كانت مبادئ العيارين قد وصلت إلى القمة في عهد الخليفة الناصر لدين الله وأواخر عصر السلاجقة، ولعل التحاقهم بالسلطة التي طوعتهم لأغراض سياسية جعل منهم يركزون على المبادئ أكثر فأكثر، ويمكننا تقسيم فئة العيارين إلى الفتيان اللهاة وهم الذين ارتكبوا أشياء تتناقض مع مبادئ الفتوة، والفتوة الصوفية التي كانت تركز على المبادئ أكثر من أي شيء آخر.

- كان العيارون في كثير من الأحيان بين سلطتين متناحرتين وأعني بهما في الأخص السلاجقة والدولة العباسية فهذه الحالة ظهرت أكثر في العهد السلجوقي أكثر منها في العهد البويهى، إذ سئمت الخلافة العباسية من التسلط العسكري السلجوقي ورأت أن فرصة ذهبية جاءت إليها من السماء في استغلال النزاع الأسري الطاحن بين البيت السلجوقي في محاولة الفكاك من السلطة العسكرية للسلاجقة خاصة في إقليم العراق التي كانت تنظر إليه الخلافة على أنه نفوذها الأخير، لذلك كان العيارون جزءًا من هذا الصراع السياسي الكبير وبرزوا في

الناحية العسكرية والسياسية ودخلوا حلبة الصراع بقوة بل وحققوا لهم مصالح ومكاسب محدودة لكنها كانت مؤثرة في الأغلب.

- التأييد الشعبي الكبير للعيارين في كثير من الثورات التي قاموا بها ضد السلطة البويهية والسلجوقية، بل كان من العيارين من يدخل آتون الصراع المذهبي وهذا أعطاهم ظهوراً شعبياً وإن كان مقيتاً وعصبياً وقبائلياً في نفس الوقت، فالعيارون الشيعة كانوا ينصرون أحياء الشيعة بكل قوة وعلى الناحية الأخرى تعصب العيارون السنة لمذهبهم وماتوا في سبيله وكثيراً ما تخلل هذا الأمر الفوضى والسرقة والنهب، وكأننا نقول إن ظهوراً وحاضنة شعبية كانت وراء ظهور العيارين المتكرر سواء ضد السلطة أو الدخول في صراع شعبي مع فئات أخرى في المجتمع.

- كانت الناحية الاقتصادية ضحية كبيرة لكل هذا الصراع السياسي والاجتماعي، فعمليات النهب والسلب التي قام بها العيارون، كانت السبب في الحالة الاقتصادية المتردية التي عانت منها مدن العراق خاصة بغداد والبصرة والموصل ومناطق الأنبار في السواد وغيرها من المدن التي ظهر فيها العيارون، وكثيراً ما ذكرت المصادر ما حدث في بغداد من نهب الأحياء الغربية ومناطق الكرخ وباب البصرة وغيرها من المناطق والدروب، وتعرضت التجارة إلى كساد عظيم بسبب غلق المحال التجارية خوفاً من النهب، أو الخوف من الحرائق التي كانت كثيراً ما تصاحب عمليات النهب هذه، وقد كثرت المجاعات وغلاء الأسعار ونقص المواد الغذائية بسبب العيارين ونهبهم، وتعرض التجار من الطبقة الوسطى أو البرجوازية للنهب والسرقة والسطو وقطع الطرق، بل كانت تستغل السلطة لتحقيق مكاسب مادية من وراء العيارين وذلك بمقاسمتهم إياها كما حدث في عهد السلطان مسعود السلجوقي.

كل هذه النتائج المستخلصة من السرد الحولي لنشاط العيارين، تختتم هذا المبحث بالإجابة ونؤكد أن العيارين كانوا جزءاً من الأزمات والمحن الاجتماعية والاقتصادية التي مرت على العراق، وكانوا يستغلون الأزمات لصالحهم، فهم نتيجة في بعض الأحيان وسبب في أحيان أخرى، إذ شكلت عمليات السلب والنهب سبباً في أزمة كبيرة، وكانت الأزمة الاقتصادية التي تلقي بظلالها كل حين على العراق سبباً في ظهور العيارين وانتشارهم وعملهم، فهم في هذه الحالة نتيجة للأزمة.

المبحث الثالث: دور العلماء في التصدي للمحن والأزمات الاقتصادية والاجتماعية في العراق خلال العصرين البويهى والسلجوقي:

بقي لنا في هذا المقام من الفصل الثالث الخاص بالحركات الاجتماعية ودورها في المحن والأزمات الاقتصادية التي مرت على العراق؛ أن نتحدث عن دور العلماء في مواجهة تلك الأزمات والمحن وكيف كان دور إيجابي أو سلبي في بعض الأحيان، وكيف كانت فئة العلماء ودورها المهم مؤثرًا في حياة المجتمع العراقي ورقيه أو انحطاطه.

ففي هذا المبحث الثالث، سنتحدث عن هذا الدور بقدر من الاستفاضة، مع اتباع المنهج الذي اتبعه الباحث منذ بدء هذا الموضوع، في تقسيم المبحث إلى نقاط عدة كل حسب الأهمية، مع تحليل خاص لهذه الظاهرة كنتيجة لهذا المبحث.

ويمكننا تقسيم هذا المبحث إلى عدة نقاط كما يلي:

- تقسيم نوعية العلماء في المجتمع بين فقهاء ورجال دين وعلماء دنيويين في مجالات شتى.
- دور الفقهاء ورجال الدين في مواجهة الفساد السياسي والاجتماعي.
- دور الفقهاء والوعاظ والعلماء في مواجهة الكوارث الطبيعية والوبائية.
- دور الفقهاء ورجال الدين في الفتن الاجتماعية.
- دور الفقهاء والعلماء في الحد من الفقر.

أولاً: العلماء في المجتمع العراقي وتقسيمهم إلى علماء وفقهاء دين وعلماء دنيا في مجالات شتى:

لو تتبعنا كتب التراجم والسير عن هذه الفترة التاريخية، سنخلص بنتيجة حتمية على كثرة العلماء والفقهاء والعلماء الدنيويين في العصريين البويهى والسلجوقي، فعلى سبيل المثال نجد أن التراجم التي كتبها ابن الجوزي على شكل وفيات للسنوات التي جاءت في تاريخه سنجدها كثيرة وثيرة^(١) عن نوعية العلماء في المجتمع العراقي أو القاضي التتوخي وكتابه المعبر بحق عن المظاهر العلمية في تلك الفترة، ولم لا وهذا العصر كان يمثل ترسيخ مفاهيم الحضارة الإسلامية وعصرها الذهبي في القرن الرابع الهجري على سبيل المثال وإرهاصاتها في العصر الذي يليه كما يستنتج آدم مترز في كتابه الأشهر الحضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجري^(٢).

وبالرغم من الانحطاط السياسي والاجتماعي الذي عانت منه العراق وباقي البلدان في هذا القرن وما يليه، كانت العلوم وفئة العلماء قد وصلت للذروة، وعظمت الحضارة أكثر وترسخت المبادئ العلمية في نفوس العلماء وزادت المكتبات وأصبح هناك نظام المدارس والمعاهد التعليمية من ابتداء العصر السلجوقي^(٣) وكأننا أمام نتيجة مفادها كما يقول طه حسين: "أن هناك علاقة عكسية في كثير من الأحيان، فيرقى الأدب على حساب السياسة المنحطة"^(٤).

هذه المقدمة القصيرة إذن توضح أن فئة العلماء كانت لها من الأهمية بمكان في المجتمع العراقي لتكون مؤثرة في مصائره ومستقبله القريب والبعيد، وبالتالي الحاضر الذي يتمثل في الفتن والمحن والبلايا والأزمات التي مرت على هذا البلد في خلال العصرين مناط البحث.

على أي حال؛ انقسمت فئة العلماء في العراق مثلها مثل جميع البلدان الإسلامية في العصور الوسطى إلى علماء وفقهاء من ناحية وأدباء وكتاب وعلماء في مجالات كالطب والهندسة والفلك

(١) اعتمد ابن الجوزي في تاريخه المنتظم على النظام الحولي وتراجم لوفيات كل سنة وقد ترجم للعديد من العلماء في المجتمع العراقي؛ انظر الدراسة التحليلية للمصادر والمراجع في تمهيد هذه الدراسة.
(٢) هناك فصل كامل لكتاب آدم مترز عن العلماء ونشاطهم في القرن الرابع الهجري؛ انظر آدم مترز، الحضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجري، ترجمة محمد عبد الهادي أبو زيد، ج ١، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ب ت، ص ٣١٩ وما يليها (الفصل الخاص بالعلماء).

(٣) كان قبل العصر السلجوقي التعليم مستقلاً بعيداً عن الدولة، لكن قامت الدولة السلجوقية بفضل جهود نظام الملك الطوسي في بناء المدارس النظامية في بغداد وغيرها من مدن الإمبراطورية السلجوقية وذلك لبث تعاليم المذهب السني الأشعري التي كانت تعتبر عقيدة خاصة للسلاجقة ومن سار على دربهم؛ انظر آدم مترز، المصدر السابق، ص ٣٤٢؛ عن نشأة المدارس النظامية انظر أيضاً؛ عمر فلاح عبد الجبار، الوزير السلجوقي نظام الملك إصلاحاته الإدارية وإسهاماته الفكرية، مجلة الجامعة العراقية، كلية الآداب، العدد ٢٨، العراق، ب ت، ص ٣٥٢ و ٣٥٤.

(٤) طه حسين، في الأدب الجاهلي، مطبعة فاروق، القاهرة، ١٣٥٢هـ / ١٩٣٣م، ص ٣٦.

وغيرها من المجالات، ونجد مزية أخرى ارتبطت بها الحضارة الإسلامية دون غيرها إذ جمع بعض العلماء علم الدين والدنيا معًا فكانوا بذلك علماء موسوعيين^(١).

ولعل العلم وحركته وتقسيم العلماء جاء في الإسلام منذ بداية الوحي، إذ خاطب الله رسوله صلى الله عليه وسلم في كثير من السور الكريمة بلفظة العلم، سواء العلم الذي أعطاه الله للأنبياء أو العلم الدنيوي الذي ظهر مع حركة البشرية في طريقة كسب المال، أو تعلم العلم، أو العلوم التي من وراءها حكمة دنيوية وغيرها من الآيات^(٢).

ويرجع تقسيم العلم والعلماء في المجتمع إلى العصر الأموي سواء كانوا علماء يشتغلون بالفقه والحديث وغيرها من العلوم النقلية، وحركة علم وعلماء آخرون يعملون بالطب والهندسة والكيمياء والفلك والفلسفة وغيرها من العلوم الطبيعية والنظرية التي تخدم الدنيا قبل أي شيء^(٣).

وبطبيعة التطور المدني والحضاري الذي شهدته بلدان الإسلام ينتقل مثل هذه التقسيمات بتعقيدات أكبر في كل المجتمعات بشكل واحد ومكرر، إذ كانت الحضارة الإسلامية وحدة جغرافية وطبيعية واحدة من حدود الصين إلى الأندلس بعيدًا عن الانقسامات السياسية التي فصلت المسلمين.

وما يهمنا في الأمر؛ هو أن العراق كانت جزءًا من كل هذا وانقسم العلماء في المجتمع العراقي إلى علماء دين ودنيا وكل فئة كان لها تأثيرها الخاص في مواجهة المحن والأزمات التي مرت على العراق.

وفي النقاط التالية سيتضح هذا التقسيم بجلاء، مع ذكر لبعض العلماء الذين لمعوا في هذا، مع إظهار دورهم المؤثر في المجتمع العراقي خلال هذه الفترة.

ثانيًا: دور العلماء والفقهاء في مواجهة الفساد السياسي خلال العصرين البويهى والسلجوقي:

كان للعلماء فضل كبير في مواجهة الفساد السياسي عن طريق الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر سواء على المستوى السياسي الأعلى أو حتى على المستوى الشعبي الذي مثل المستوى الأدنى، إذ خلط العلماء والفقهاء حول المستوى السياسي الذي كان يعاني من فساد للذم

(١) أحمد أمين، ظهر الإسلام، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، ٢٠١٣ م، ص ١٨١ وما يليها.

(٢) محمد فريد وجدي، الإسلام في عصر العلم، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ب ت، ص ٤٤٧؛ انظر

أيضاً، أحمد أمين، فجر الإسلام، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، ٢٠١٣ م، ص ١٦٤ و ١٦٥.

(٣) أحمد أمين، فجر الإسلام، ص ١٦٥ وما يليها.

واستباحة للأعراض والأموال، أو المستوى الشعبي الذي عانى من انحلال للأخلاق متأثرين بالأزمة الاقتصادية والاجتماعية في هذا العصر^(١).

ومن خلال الشذرات البسيطة في كتب المصادر، يحاول الباحث جمع ما يمكن جمعه عن دور العلماء في مواجهة الأزمة السياسية من خلال ذكر بعض العلماء وما قاموا به بعيداً عن السردية الحولية التي راعاها الباحث في المبحثين السابقين.

وعن أولى الإشارات حول دور الفقهاء في السياسة، هو دور العلماء والفقهاء في عام ٤٠٢هـ/ ١٠١١م، في إصدار وثيقة لطعن الخلفاء الفاطميين في نسبهم وأصل أسرهم، ونفي الأسرة الفاطمية عن نسبهم لآل عليوفاطمة، وقد كانت هذه الوثيقة سياسية بامتياز، إذ عمل الخليفة القادر بالله العباسي على بذل الجهود من أجل القضاء على النفوذ الفاطمي، ولقد كانت هذه الوثيقة على هوى الفقهاء والقضاة وغيرهم من أهل السنة، وذلك لمحاربة النفوذ الفاطمي وتحجيم الخطر الشيعي الذي انتشر وهدد العباسيين في عقر دارهم^(٢).

ولقد كانت الخلافات الشعبية السنية الشيعية، هي المؤثرة في خلفية الوثيقة، فربما تأثر الفقهاء والعلماء بهذا المناخ السياسي والاجتماعي الصعب فوافقوا على الوثيقة، التي رأى فيها ابن خلدون كذباً وزوراً على الفاطميين^(٣).

لكن على الرغم من ذلك وجدنا من الشيعة من وقع على هذه الوثيقة، مثل الفقيه أبي عبد الله بن النعمان، ومن الفقهاء السنة، أبي حامد الإسفرائيني، وأبي محمد الكشغلي، وأبي عبد الله الصميري، والنسوي وغيرهم^(٤).

أما عن القضية فقد ساند هذه الوثيقة وأيدها، أبو القاسم الخرزى، وأبو محمد بن الأکفاني^(٥). لم تكن هذه الوثيقة الوحيدة التي عملت على حماية الدولة من الأخطار، بل أصدر القادر بالله وثيقة أخرى بمشاركة العلماء والفقهاء، لإصدار وثيقة تعبر عن الاعتقاد الرسمي للدولة، وقد صدرت هذه الوثيقة في عام ٤٠٩هـ/ ١٠١٨م، ولقد تشجع العلماء والفقهاء بتأييد من الدولة

(١) نادية عبد الصمد عبد الكريم مقلية، دور العلماء في الحياة العامة في العراق خلال العصر السلجوقي، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، السعودية، ٢٠١٤م، ص ١٨٧ و ١٨٨.

(٢) ابن الأثير، الكامل، ج ٨، ص ٧٣.

(٣) ابن خلدون، المقدمة، ص ٢٧ و ٢٨.

(٤) ابن الأثير، المصدر السابق، ص ٧٣؛ انظر أيضاً؛ ابن الجوزي، المنتظم، ج ١٥، ص ٨٣.

(٥) ابن الجوزي، المنتظم، ج ١٥، ص ٨٣.

على إخراج هذه الوثيقة التي كانت فيما يبدو معبرة عن روح العلماء والفقهاء في الوقوف ضد مفساد المجتمع العراقي وما انتشر فيه من اختلال العقيدة لا سيما العقيدة الشيعية^(١). ولم يقف الفقهاء والعلماء فقط في مواجهة الفساد العقائدي، وإنما قاموا بالثورة الداخلية في عهد الخليفة المستظهر والسلطان السلجوقي محمد بن ملكشاه، وكان سبب الثورة احتلال الصليبيين لسواحل الشام بما يعرف بالحملة الصليبية الأولى، وهو ما دفع العلماء والفقهاء إلى الثورة لما رأوه من تخاذل السلطات، خاصة أن السلاجقة كانوا يتحملون جزءاً من هذه الهزيمة والخسارة الفادحة، وقد قام العلماء والفقهاء والوعاظ ومعهم عامة بغداد بكسر المنابر، وإعلان الجهاد، والخروج إليه، وقد أسهم طائفة من الناس الذين أتوا من الشام في سنة ٥٠٤هـ / ١١١٠م^(٢)، في هذه الثورة وإبلاغ الناس ما حدث في القدس الشريف "أعاده الله للمسلمين" من فظائع ارتكبتها الاحتلال الصليبي.

وقد انتهت هذه الانتفاضة إلى تهدئة السلطات بإعلان النفي العام، لكن دون نتيجة، وذلك لانشغال السلطان محمد بتزويج ابنته.

ولم يكن لعلماء الفقه والدين والوعاظ المكانة فقط في عهد المستظهر بالله، بل نجد في بعض الروايات، أن المستظهر كان مولعاً بالفلك والتنجيم، وهذا أثر في قرارات سياسية واقتصادية، فعلى سبيل المثال، تنبأ المنجمون للمستظهر أن بغداد ستعرض إلى الغرق، وذلك عندما تصل الأفلاك لتكون قريبة من بعضها البعض، ومن الواضح أن المستظهر صدّق هذه النبوءة، وقام بإبلاغ السلطات كي يستعدوا للغرق القادم ويسدوا البثوق ويقوموا بترميم السدود^(٣).

ونجد أيضاً بعض الفقهاء الذين كتبوا بعض الكتب التي تمجد وتكتب عن فضائل الخليفة العباسي، وهذا لعمري ظاهرة غير جديدة على العصور العباسية، لكنها لها مغزى كبيراً من انعكاس السياسة على هذه الكتابات، فأبو حامد الغزالي المقرب من السلطة السلجوقية كتب كتاب "فضائح الباطنية وفضائل المستظهرية" إذ يتناول الكتاب فضائل الخليفة المستظهر بالله^(٤)، ورذائل الفئة الباطنية وأتباع الحسن بن الصباح المرعبين الذين قاموا بالاغتيالات ومحاربة القوة

(١) ابن الجوزي، المنتظم، ج ١٥، ص ١٢٨.

(٢) ابن الأثير، الكامل، ج ٩، ص ١٤١.

(٣) السيوطي، تاريخ الخلفاء، ص ٣٣٥؛ انظر أيضاً ابن الجوزي، المنتظم، ج ١٧، ص ٣١.

(٤) كتاب فضائح الباطنية من أشهر كتب الغزالي التي تفصح معتقد الباطنية والشيعية، ويعتبر هذا الكتاب الذي أسماه الغزالي نفسه المستظهري تيمناً على اسم المستظهر بالله من أهم الكتب التنظيرية للسنة عقيدة الدولة السلجوقية ومدافعاً عن الخلافة العباسية؛ أبي حامد الغزالي، فضائح الباطنية، تحقيق عبد الرحمن بدوي، مؤسسة دار الكتب الثقافية، الكويت، ب.ت.

السنية في الشرق وهي السلاجقة، فالغزالي مجّد السنة وخط من الباطنية، كجزء من السياسة العامة للدولة السلجوقية في ذلك الوقت من محاربة البدع وخاصة الباطنية، وفي نفس الوقت تمجيد كل ما هو سني، والحفاظ على هبة الخلافة، ولعل الغزالي كان معبراً حقيقياً عن تلك السياسة.

لم يكن الغزالي وحده من كتب عن فضائل المستظهر بالله، بل نجد أن الفقيه الشافعي أبي بكر الشاشي يكتب عن فضائل الخلافة العباسية وفضائل المستظهر بالله، وتمجيد السنة، وسمى الكتاب حلية العلماء^(١).

ومن مظاهر وقوف العلماء وفقهاء الدين أمام المفاصد الاجتماعية، هو ما قام به أبو الوفاء بن عقيل وجمهرة من الفقهاء من اعتراضهم على مفاصد قام بها عامة بغداد أثناء الاحتفال ببناء أقامته السلطات على قسم الحريم بالقرب من قصر الخلافة عام ٤٨٨هـ / ١٠٩٥م، وقد كان يعد بمثابة حي مستقل داخل المدينة، وقد كان هذا الاحتفال الكبير مدعاة لتدخل الفقهاء واعتراضهم على ما قام به العامة من موبقات تستوجب مخالفة الشرع^(٢).

ويبدو أن الخليفة نفسه كان يتبع سياسة تقريب العلماء ضد كل ما يقوم بالطغيان على سلطة الخلافة، فنجد في موضع آخر أن المسترشد نفسه أراق الخمر وقام ببعض الإصلاحات وحارب العيارين واللصوص وأوقف الفوضى^(٣).

ومن ضمن العلماء الذين قربهم المسترشد كان ابن عقيل، الذي خصه ببيعة خاصة بعد توليته الخلافة، كما أمر أحمد بن محمد الرطبي بجمع الأموال كي يقوم بالإشراف الخاص على عمارة سور بغداد وذلك عام ٥١٧هـ / ١١٢٣م^(٤)، ولقد كان الرطبي شخصية أمينة وصادقة مع الخليفة، فقد لاحظ الرطبي أن العامة قد تدمروا من كثرة الأموال التي دفعوها من أجل عمارة السور مما أثقل كاهلهم، فنصح الرطبي بإرجاع الأموال إلى العامة، وقيام الدولة بالتكفل بهذه العمارة، والتخفيف من كاهل الناس، مما كان له الأثر الطيب في نفوس العامة تجاه الخليفة وتجاه العلماء وفقهاء الدين على السواء.

(١) كتاب حلية العلماء من تأليف الفقيه الشافعي أبي بكر الشاشي وقد أهدى هذا المصنف إلى المستظهر بالله العباسي كنصائح له وتبيان لمذهب السنة وفصح ما سواه من العقائد المخالفة، وقد قال ذلك صراحة في مقدمة مصنفه هذا؛ أبي بكر محمد بن أحمد الشاشي، حلية العلماء في معرفة مذاهب الفقهاء، تحقيق سعيد عبد الفتاح، مكتبة الباز، الرياض، السعودية، ١٩٩٨ م، انظر مقدمة المؤلف ص ٣٨ ومايليها.

(٢) ابن الجوزي، المنتظم، ج ١٧، ص ١٦.

(٣) شعبان أيوب، آخر أيام العباسيين، ص ١٤٢.

(٤) ابن الجوزي، المصدر السابق، ص ٢١٧ و ٢١٨.

وفي سنة ٤٩٦هـ / ١١٠٢م، نجد أن للعلماء دور كبير في الحفاظ على حقوق الناس إذ وقفوا ضد فرض القائد التركي إينال أنوشكين الضرائب الباهظة على العامة، ما جعل الخليفة المستظهر بالله يرسل العالم الفقيه أبي الحسن الدامغاني ينهاء عن ذلك ويبين له أن ما يرتكبه ظلم وعدوان وفساد، وهذا يدل على مكانة الدامغاني وحسن سيرته بين الناس^(١).

ويبدو أن الدامغاني كان مشهوراً عنه مواجهة الظلم في المجتمع والوقوف بجانب العامة، ما جعل المستظهر بالله يستعين به لمواجهة ما فعله أحد عمال الدولة من ظلم وفرض للغرامات والضرائب.

وفي عهد الخليفة المقتفي، نجد أن زمرة من العلماء والوعاظ والفقهاء، يعمدون إلى الوعظ والتأنيب الشديد سواء للخلافة أو السلطنة السلجوقية من أجل إسقاط الضرائب والمكوس عن الناس، وفي أغلب الأحيان كانوا ينجحون^(٢).

ومن أبرز الأمثلة، الحسن بن أبي بكر النيسابوري، وكان من وعاظ السلطان مسعود السلجوقي، وقد قام بإلقاء موعظة شديدة على مسامع السلطان فكان من نتيجتها إسقاط المكوس والضرائب الباهظة عن العامة^(٣).

وأيضاً الإمام الجوالقي موهوب بن أحمد وكان إماماً كبيراً وقد أثر في سلوك الخليفة المقتفي، وجعله يتقرب من العامة والعلماء في آن واحد^(٤).

ونجد مثلاً حياً أيضاً على يقظة العلماء تجاه الأزمات السياسية، فبعد موت آقسنقر حاكم الموصل، تصدى العلماء لتلك التحديات الصعبة حتى لا تسقط الموصل فريسة للفوضى السياسية والاقتصادية وأسندوا مهام حاكم الموصل لملوك آقسنقر عماد الدين زنكي^(٥)، ولقد أثبت زنكي كفاءته وشجاعته في تاريخ العراق وفي تاريخ الشام خاصة بعد تبنيه حركة المقاومة والجهاد ضد المحتل الصليبي، وقد أكمل المسيرة من بعده ابنه نور الدين محمود بن زنكي أستاذ صلاح الدين يوسف بن أيوب.

ولقد قامت عائلة الشهرورزي المعروفة بالعلم والتقوى بدورها تجاه الموصل، إذ كان أبرزهم القاضي بهاء الدين بن القاسم الشهرورزي يساند عماد الدين زنكي وكان يعتبر مستشاره السياسي

(١) ابن الجوزي، المنتظم، ج ١٧، ص ٨٠ و ٨١.

(٢) شعبان أيوب، آخر أيام العباسيين، ص ٢٢٥.

(٣) نفس المرجع السابق، ص ٢٢٧.

(٤) نفسه، ص ٢٢٧.

(٥) ابن الأثير، الكامل، ج ٩، ص ٢٤٢.

الخاص^(١)، ولقد تجلت عبقرية الشهرورزي في قضية خلع الخليفة الراشد وتعيين المقتفي، كما كان له دور في السفارة التي قام بها إلى بغداد بعد تولية المقتفي.

وكان سابقاً هذا القاضي وشخصية أخرى هو صلاح الدين الياغسياني قد قاموا بدور الوساطة عند السلطان السلجوقي سنجر لتولية عماد الدين زنكي للموصل وقد نجحوا فيها^(٢).

وعلى ذكر خلع الخليفة الراشد، فهذه القضية السياسية تم إقحام الفقهاء فيها لصالح السلاجقة، والذين استخدموا الفقهاء في نشاطهم السياسي ضد الخلافة العباسية، فسلطان سلاجقة العراق مسعود كان قوياً على الفقهاء والعلماء وقد جمعهم على خلع الخليفة الراشد وتعيين المقتفي، فكان العلماء والفقهاء أصبحوا أداة طائعة للسلطنة السلجوقية في أهدافها^(٣).

ثالثاً: دور الوعاظ والفقهاء والعلماء في مواجهة الكوارث الطبيعية والوبائية خلال العصرين البويهى والسلجوقي:

كان من المسلمات دور العلماء والفقهاء والوعاظ أثناء الكوارث الطبيعية والوبائية التي كانت تقوم بتدمير العراق اقتصادياً واجتماعياً، إذ كان الوعاظ يقومون بدورهم بتذكير الناس بالآخرة، وربط ما يحدث من الكارثة الطبيعية بغضب الله على عباده العصاة، فذنوبهم تلك هي التي جلبت عليهم سخط الله فابتلاهم بالكارثة.

وبسبب هذا المفهوم السابق، لعب الوعاظ دورهم بامتياز، وظهروا في ساعات المحن والأزمات كجزء من حل الأزمة أو بمعنى أدق تخفيف الأزمة معنوياً في نفسية العامة.

ولعل القول السابق يعضده بعض ما جاء في المصادر المختلفة عن الوعظ أثناء الكارثة الاقتصادية، فقد تعرضت العراق إلى عدة كوارث بيئية وطبيعية أثرت في اقتصادها بشكل كبير، فالزلازل والفيضانات والجفاف والأحوال المناخية المتقلبة، وهجوم الجراد على الأراضي الزراعية، كانت كل هذه الكوارث وغيرها بلا شك سبباً من أسباب التدهور الاقتصادي خلال العصرين البويهى والسلجوقي.

وعن الكوارث الطبيعية فسنجدها بعد قليل في فصل منفصل يتحدث عنها تفصيلاً، أما في هذه النقطة البحثية سنكتفي فقط بدور الوعاظ في الأزمات الاقتصادية الناتجة عن الكوارث الطبيعية.

(١) ابن الاثير ، الكامل ، ج ٩ ، ص ٢٤٣.

(٢) نفسه، ص ٢٤٢.

(٣) شعبان أيوب، آخر أيام العباسيين، ص ١٧٨.

ففي عام ٤٦٦هـ / ١٠٧٣م^(١)، إذ شهدت بغداد ومدن أخرى في العراق فيضاناً عنيفاً أدى إلى غرق الدور وهلاك الزروع ومقتل الكثير من الناس، إذ بدأ الفيضان بزيادة معتادة من نهر دجلة مع مطر شديد أدى إلى غرق الدور، وكان العدد المقدر حوالي ثلاثين داراً، وهدمت الأسوار والمحال، وهُدم سور سنجار، وقد وصل الفيضان إلى مداه بسبب وجود ريح شديدة قامت بجرف المياه إلى مناطق كثيرة من الأحياء حتى وصل إلى البرية من الصحراء.

كانت هذه الكارثة هي الأعنف في مجمل الكوارث الطبيعية التي تعرضت لها العراق، ما جعل الخليفة القائم بأمر الله، يتضرع إلى الله لكي يكشف الغمة عن المسلمين، وتتجلي الأزمة التي كانت لها آثار سلبية على عامة الناس^(٢)، ودعا الناس إلى الرجوع إلى الله، وكانت هذه من مهام الوعاظ، إذ ظهروا في هذه الآونة ودعوا الناس إلى ترك المعاصي والذنوب، والدعاء إلى الله حتى تنكشف هذه الأزمة التي اشتدت على الناس.

وهذه الرواية تكتمل عندما نعرف أن هؤلاء الوعاظ أنفسهم طالبوا الخليفة والسلطة السلجوقية بإزالة الخمر وتدمير الأماكن اللاهية والتي انتشرت في أرجاء المدن العراقية، مما كان له أثر سيئ على الناس، لذلك طالبوا باتخاذ تدابير عاجلة للقضاء على تلك الظواهر حتى لا يغضب الله على أمة المسلمين، وبالفعل نجد في السنة التالية تعرضت بغداد للغرق، وكانت كرامة لهؤلاء الوعاظ في نظر الناس، لكن ما يهمنا في هذا المقام هو دور الوعاظ في الأزمات^(٣).

كان من أشهر الوعاظ في هذا الصدد الشريف أبي جعفر بن موسى، وكان قد طالب الخليفة بإبلاغ السلطان السلجوقي بهدم المواخير وإزالة الخمر والبعد عن الموبقات، ولكن هذا لم يحدث، مما أدى إلى الغرق في صورته^(٤).

تعرضت العراق لعدد من الكوارث البيئية الأخرى كالحقن والجفاف، فقد أدى ذلك إلى خروج الوعاظ لصلاة الاستسقاء، والدعاء من أجل جلب المطر والخير، وهذا حدث في كل حوادث الحقن تقريباً، كما حدث أن هبت على العراق ريح سوداء وظلام دام لعدة أيام أكثر من مرة في روايات ابن الجوزي وابن الأثير كما حدث في عام ٤٧٨هـ / ١٠٨٥م^(٥)، إذ تعرضت المدن

(١) ابن الجوزي، المنتظم، ج ١٦، ص ١٥٤.

(٢) نفس المصدر السابق، ص ١٥٥.

(٣) ابن الأثير، الكامل، ج ٨، ص ٤٠٣ و ٤٠٤.

(٤) نفس المصدر السابق، ص ٤٠٤.

(٥) نفس المصدر السابق، ص ٤٤١؛ ابن الجوزي، المنتظم، ج ١٦، ص ٢٣٩.

العراقية إلى رياح شديدة أثرت على المحاصيل الزراعية وشجر النخيل، حتى ظن الناس أنها القيامة، ما جعل الوعاظ يدفعون الناس إلى الدعاء ووعظ الناس في المساجد.

وكما حدث في عام ١١٣٩هـ/١٨٢٤م، إذ تعرضت العراق إلى أزمة اقتصادية جراء الجذب والقحط والجفاف، بسبب نقصان المياه في نهر دجلة ما أدى -كما يخبرنا ابن الجوزي- إلى ارتفاع كراسي الوعاظ في المساجد الجامعة، من أجل الدعاء والتضرع إلى الله لكشف الغمة، وهو ما يدل أن الخلافة استعانت بالوعاظ من أجل التخفيف عن آلام الناس ولو معنوياً^(١).

ولم يكن القحط والجفاف وعدم سقوط المطر الظاهرة الوحيدة التي جعلت الوعاظ يتحركون بين الناس، بل ظاهرة أخرى وهي هبوب العواصف الرعدية، ففي سنة ١١٧٠هـ/١٨٥٠م^(٢)، وكانت أصوات الرياح مع الرعد مزلز، حتى سمع الناس له "قعقة لم يسمع بمثلها قط فخر الناس على وجوههم"، ما جعل الوعاظ يدعون الناس إلى التضرع وترك الذنوب والمعاصي والرجوع إلى الله. وفي رمضان من عام ١١٧٤هـ/١٨٥٩م، تعرضت مدينة بغداد إلى فيضان مدمر، ما جعل الوعاظ يقودون العامة حتى موضع القورج، ويدعون الله بانحسار الماء عن المدينة، بل نجدهم لم يكتفوا بالدعاء والوعظ فقط، بل سادوا الناس في بناء السدود حتى تمنع الماء من الوصول أكثر إلى المدينة^(٣).

ونجد الوعاظ أيضاً يقومون بالتضرع والاستغفار وقيادة الناس إلى ذلك وذلك في حوادث عام ١١٨٠هـ/١٨٦٩م، إذ تعرضت أكثر المدن العراقية إلى ريح سوداء أثرت في حياة الناس الاقتصادية^(٤).

وهكذا نرى في بعض الأمثلة القليلة السابقة دور الوعظ والوعاظ في حياة الناس أثناء الأزمات الاقتصادية والإحن التي مرت على العراق.

أما عن العلماء الدنيويين إذا جاز لنا التسمية، فنجد أنه كان لهم دور كبير أثناء الأزمات الاقتصادية الناجمة عن الكارثة الطبيعية مثل الأطباء والمهندسين.

(١) ابن الجوزي، المنتظم، ج ١٨، ص ٥.

(٢) نفس المصدر السابق، ص ١٩٤.

(٣) ابن الجوزي، المنتظم، ج ١٨، ص ٢٠٤.

(٤) ابن الأثير، الكامل، ج ١٠، ص ٩٨.

تعرضت العراق لكثير من الأمراض المعدية والأوبئة، والتي سنراها في مبحث كامل في الفصل التالي، وقد شكلت هذه الأمراض سببًا كبيرًا وعميقًا في الأزمة الاقتصادية التي عانى منها العراق، فترى ما هو دور الأطباء المعنيين بهذه القضية، هل كان لهم دور حقًا؟ شهدت العراق كغيرها من البلدان الإسلامية طفرة تقنية كبيرة في هذا العصر وأعني به القرن الرابع الهجري، فقد كان عصرًا ذهبيًا بحق، وقد شهدت فيه جميع المجالات تطورًا كبيرًا، ومن هذا التطور الطب، والذي شهد عصره الذهبي في القرن الرابع والخامس الهجريين على يد كبار الأطباء.

ولم يكن الأطباء ليظهروا بمظهر الحامي للناس من الأمراض إلا إذا اعتنت الدولة ببناء بيمارستانات معدة للطوارئ، وهذا ما نجده خلال العصرين البويهى والسلجوقي. فنجد بيمارستانات كالمارستان المعزي^(١)، نسبة إلى معز الدولة البويهى والذي بناه في عام ٣٥٥هـ / ٩٦٦م، وقد أوقف عليه الأوقاف الكثيرة، كما نجد أن المارستان العضدي والذي كان من أشهر مارستانات الإسلام في ذلك الوقت كان من مفاخر ذلك العصر والذي بناه عضد الدولة بن بويه في عام ٣٧٢هـ / ٩٨٢م، في الجانب الغربي من بغداد^(٢). ونجد أيضًا مارستان محمد بن خلف الوزير والملقب بفخر الملك، قلما نجد مثله في عمله، كما يصفه الذهبي، ومارستان مدينة واسط الذي بناه مؤيد الملك أبيعلي الحسن بن الرخجي، وقد بناه في عام ٤١٣هـ / ١٠٢٢م^(٣)، ومارستان ميارفارقين، ومارستان الموصل الذي بناه الأمير مجاهد الدين قايمار صاحب قلعة الموصل، وذلك في عام ٥٧٢هـ / ١١٦٧م^(٤)، هذا إلى جانب مارستان الرقة وحرّان ونصيبين، وكلها من جملة المارستانات المشهورة في ذلك العصر. والحق أن هذه المارستانات لم تتخذ شهرة كبيرة إلا بوجود الأطباء الأكفاء بها، إذ عمل جملة من الأطباء المشهورين أمثال، جبريل بن عبيد الله بن بختشيوخ، أبي الحسن علي بن إبراهيم بن بكس، أبي يعقوب الأهوازي، نظيف النفس الرومي، أبي الحسن بن سنان بن ثابت، أمين الدولة بن التلميذ، أبيعلي بن أبي الخير^(٥).

(١) أحمد عيسى، تاريخ البيمارستانات في الإسلام، دار الرائد العربي، القاهرة، ١٩٨١م، ص ١٨٦.

(٢) ابن كثير، البداية والنهاية، ج ١٢، ص ٣٠٩.

(٣) ابن كثير، البداية والنهاية، ج ١٣، ص ٤٣.

(٤) أحمد عيسى، تاريخ البيمارستانات، ص ٢٠٠.

(٥) نفسه، ص ١٩٣.

وكل هذه الممارسات السابقة كان العاملون عليها يعملون على نظافتها، وتجهيزها بالأدوية، والأشربة الخاصة بعلاج الأمراض، وألحق بها مبانٍ لطبخ هذه الأدوية، وتخصص عدد من الأطباء في الجراحة وتشخيص الحالات العامة، ولا نجد وصفًا أروع مما جاء في حديث المستشرق الألمانية زينجد هنكه في كتابها شمس العرب تسطع على أوروبا من وصف كامل للبيمارستان العضدي^(١).

ولم يكتف الأطباء بعملهم في البيمارستانات، بل نزلوا إلى الناس، وعالجوهم من الأمراض المختلفة، فكان بعض الأطباء يتفقدون المرضى في الأسواق البغدادية يوميًا الأسبوع وذلك لعلاج الناس من الأمراض ومقاومة الأوبئة في بدايتها^(٢).

ومن أشهر الأطباء الذين عالجوا المرضى وكان لهم دور كبير في الحد من الوباء الطبيب موفق الدين أبي طاهر البرخشي، الذي قام بدور كبير في الحد من انتشار الوباء في مدينة واسط في العهد السلجوقي وعالج المرضى وصنع الأدوية المضادة للمرض^(٣)، وأيضًا الطبيب أبي المعالي أحمد بن منصور الذي كان يعمل في صناعة الأدوية داخل المارستان العضدي، والذي صنع بعض الأدوية التي تعالج الأوبئة والحماية منها^(٤).

بل نجد أن هناك مؤلفات طبية استعان بها الأطباء في معالجة المرضى والقضاء على الأوبئة المختلفة، مثل مؤلفات الشيخ الرئيس ابن سينا^(٥)، والذي كان معاصرًا للدولة البويهية وكان من أشهر الأطباء فيها.

فمصنف من مصنفاته يدعى القانون في الطب، كان نبراسًا وهاديًا إلى الأطباء في العمل به، فمما تحدث به الشيخ الرئيس أحوال الحمامات ونظافتها، وكيفية دخول المريض والسليم إليها، وكيفية الدلك بها وفوائد المياه الساخنة والباردة على السواء^(٦).

(١) زيفرد هينكه، شمس العرب تسطع علي الغرب، ترجمة فاروق ببيضون وكمال دسوقي، دار الجيل، بيروت، ١٩٩٣م، ص ٢٢٧ وما يليها.

(٢) أحمد عيسى، المرجع السابق، ص ١٩٤.

(٣) انظر ترجمة أبو طاهر بن البرخشي؛ ابن أبي أصيبعة (أحمد بن القاسم الخزرجي)، عيون الأنباء في طبقات الأطباء، نشره أوجست ميللر، ج ١، القاهرة، ١٢٩٩هـ، ص ٢٥٦.

(٤) ابن أبي أصيبعة، طبقات الأطباء، ج ١، ص ٢١٦.

(٥) هو الشيخ الرئيس أبو علي الحسين بن عبد الله بن الحسن بن علي بن سينا، صاحب التصانيف في الطب والفلسفة والمنطق، مولده عام ٣٧٠هـ، وقد كان رأس الفلسفة الإسلامية وله عدة تصانيف من أهمها كتاب الشفاء والقانون في الطب وكانت وفاته عام ٤٢٨هـ؛ الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج ١٧، ص ٥٣٢.

(٦) أبو علي الحسين بن الحسن ابن سينا، القانون في الطب، وضع حواشيه محمد أمين الضناوي، ج ١، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٩٩٩م، ص ٢٢٥ وما يليها.

وترجع أهمية مصنف القانون للأطباء المسلمين سواء في عصرنا الذي نؤرخ له أو العصور التي تليه، أنه كان مرجعًا كبيرًا لمعرفة الأوبئة التي انتشرت في العراق خلال العصرين البويهى والسلجوقي، إذ تحدث ابن سينا عن الحمى، فقسم الحديث عنها حول ماهيتها وتعريفها، والأبدان التي تصيبها الحمى وأسبابها وتوقيتها وعن الأورام المسببة لها، وعن كيفية العدوى، والغذاء الذي يجب أن يتناوله المريض كي يتجاوز العدوى، كما تحدث عن العلاج الواجب تدبيره في حالة الأوبئة^(١).

كما تحدث ابن سينا عن الجدري والحصبة وما يسبب الوباء والطواعين المختلفة، وحالات التسمم في الجهاز الهضمي وكيفية علاج كل هذه الأمراض والأوبئة، وقد استفاد الأطباء من تلك الكتابات أيما فائدة^(٢).

ولقد أثرت نصائح وكتابات ابن سينا وغيرها في نفوس الأطباء وعقلهم، وطريقتهم العلاجية، وهذا من الممكن أنها أثر في تخفيف الوباء، لكنني مع البحث لم أجد دلائل على ذلك، فالأرقام التي أبدتها المصادر في عدد الضحايا كانت كبيرة، ما يجبر الباحث علنا لمزيد من البحث عن الحقيقة، هل بالفعل كان الطب الإسلامي على يد ابن سينا وتلاميذه ومن استفاد منهم وقائياً، أم أنه لم يقدّم بدوره على أكمل وجه؟

والإجابة عن هذا السؤال تحتاج إلى بحث سنخرج منه عن السياق الذي حدده الباحث لهذه الدراسة، لكن على أي حال لابد لنا من الوصول لنتيجة أن ضعف الدولة في كثير من الأحيان كان يفاقم ويزيد من الكارثة الوبائية، أما إذا كانت الدولة قوية كان هذا يؤثر بطبيعة الحال على التعامل مع الكارثة بشكل يخفف من غلوئها، ومما يدل على ذلك الأمر ما حدثنا به ابن الجوزي في عام ٥٧٢هـ / ١١٦٧م^(٣)، من إجراءات وقائية قام بها فيما يبدو أطباء بغداد لمنع مرض الجذام من الانتشار في المدينة، إذ نفوا أعداداً من مرضى الجذام إلى خارج البلد، فهذا الإجراء الوقائي يدل على عمل الأطباء في الأزمات، لكن هذا العمل فيما يبدو لم يكن كافياً لمجابهة الأزمات الطاحنة التي واجهها العراق في تلك الفترة.

ولكي تكتمل هذه النقطة البحثية لابد للباحث من الحديث عن الهندسة الإسلامية والعلماء الذين تخصصوا في الهندسة ودورهم في الكوارث البيئية، فطبيعة العراق قاسية، خاصة فيما يتعلق

(١) ابن سينا، القانون في الطب، ج ٣، ص ٥ و ٦ و ٧.

(٢) ابن سينا، القانون في الطب، ج ٣، ص ٩٠ و ٩١ و ٩٢.

(٣) ابن الجوزي، المنتظم، ج ١٨، ص ٢٢٧.

بنهري دجلة والفرات، والفيضانات التي دمرت العراق في تلك الفترة التاريخية كانت مدمرة، وهو ما جعل الباحث يتساءل عن دور المهندسين المسلمين في هذا الصدد.

ولقد بخلت علينا المصادر المختلفة عن هذا الدور والحديث عن المهندسين المسلمين أثناء فترة البويهيين والسلاجقة، ما شكل صعوبة من صعوبات البحث المختلفة، إلا أن بعض الإشارات كانت كافية لإيضاح ولو نبذة عن هذا الدور.

فهذا الحسن بن الهيثم الفيزيائي العظيم^(١)، والذي نبغ في عهد البويهيين ثم انتقل إلى مصر بدعوة من الحاكم بأمر الله الفاطمي لكي يقيم في القاهرة ويعكف على مشروع بناء سد على نهر النيل عند أسوان، لكن المشروع فشل، ثم اتهم الحسن بن الهيثم نفسه بالجنون حتى لا يبطش به الحاكم، وقد استقر في القاهرة عاكفاً على أبحاثه المختلفة في الفيزياء والطبيعة حتى توفي^(٢).

هذه قصة مختصرة لهذا العالم المسلم، لكن نستشف من ورائها أن علم الهندسة وبناء السدود كان معروفاً لا ريب في العراق خلال تلك الفترة وما سبقها وما تبعها، إذ وجدت السدود في العراق وكانت وظيفتها حماية البلاد من الفيضانات.

ففي حوادث السنوات المختلفة التي سردها كل من ابن الجوزي وابن الأثير نجد بين ثناياها بناء السدود لا سيما سد القورج الذي يحمي بغداد من الغرق أثناء الفيضان، وسنجد أثناء السرد الخاص بالفيضانات كيف أن العلماء والمهندسين كانوا يسارعون بالإصلاحات وسد الخرقات التي تنتج عن الفيضانات المختلفة.

وبناء السدود في التاريخ الإسلامي مرتبط بالقرآن ذاته، ففي أدبيات المسلمين ودينهم وكتابهم أخبر الله سبحانه وتعالى عن السدود، مثل سد مأرب في اليمن^(٣)، ومثل السد الذي بناه الملك ذو القرنين كي يحمي البشرية من أقوام يأجوج ومأجوج، إذن فالسدود وحكاياتها ليست غريبة عن المسلمين^(٤).

(١) هو الحسن بن الحسن بن الهيثم، نزيل مصر صاحب التصانيف والتأليف المشهورة في الهندسة، وكان عالماً بهذا الشأن متقناً له ومتقناً فيه بغوامضه ومعانيه؛ جمال الدين بن الحسن الققطي، أخبار العلماء بأخبار الحكماء، تعليق إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ٢٠٠٥م، ص ١٢٨.

(٢) نفس المصدر السابق، ص ١٢٨.

(٣) انظر القرآن الكريم، سورة سبا، آية ١٥ ومايليها من الآيات.

(٤) القرآن الكريم، سورة الكهف، آية ٨٣ ومايليها من الآيات.

بشيء أكثر منطقية، فلا يعقل أن الحضارة الإسلامية التي وصلت أوجها في القرن الرابع الهجري، كانت لا تعرف السدود، بل عرفتها، ونظمت مياه الري بأروع ما يكون، وحمت البلاد من الغرق، وقامت على تخزين المياه، لا سيما مياه الأمطار، وهذا ما حدث في العراق، غير أن المصادر التي بين أيدينا كما ذكرت آنفاً بخلت علينا بالكثير.

إلا أننا عرفنا من المصادر أن العباسيين منذ بداية دولتهم اهتموا بالسدود وبنائها، مثل السدود التي بنيت على نهر النهروان والقلائين والبزازين، بل أبدع المسلمين في توصيل المياه إلى الدروب والشوارع، كما قاموا برفع المياه إلى الأراضي الزراعية المرتفعة، وذلك عن طريق السدود^(١). أما في العصر البويهي، فقد اهتم البويهيون بالسدود وبنائها خاصة في فترة معز الدولة وعضد الدولة، إذ اهتموا بالسدود وبنائها وطالبوا الرعية بالمساهمة في بناء السدود حول بغداد وفي مدن وقرى السواد الأخرى، وسد البثوق، والحرص على الحفاظ عليها^(٢).

وقد حرص البويهيون على إصلاح ما خربه فترة الاضطرابات والحروب الأهلية في فترة إمارة الأمراء، إذ عملوا على سد البثوق على السدود، وتعتبر سد البثوق سياسة اقتصادية من الدرجة الأولى، إذ قام البويهيون بفضل العلماء وتشجيعهم على سد بثوق كثيرة في كل السدود العراقية من أجل تنظيم الري، والحفاظ على الأراضي من الغرق، وهذه البثوق، وكما يقول ابن مسكويه في هذا الصدد "قلما سددت البثوق عمرت بغداد، وبيع الخبز النقي العشرين رطلاً بدرهم" وهذا يدل على الرخاء الاقتصادي في هذا الوقت^(٣).

ومن الواضح أن العهد البويهي في فترته الأولى كان يمتاز بتجيش العلماء والمهندسين ومن وراءهم العمال والبنائين في بناء السدود وحفر القنوات وتطهيرها وإدخال الآلات الزراعية كالجدول والناعور والطنبور، وكان للعلماء المهندسين فضلاً كبيراً في تطورها وإدخالها على الزراعة^(٤).

(١) الدوري، تاريخ العراق الاقتصادي، ص ٦٥

(٢) نفسه، ص ٦٧.

(٣) مسكويه، تجارب الأمم، ج ٥، ص ٤٤٨.

(٤) الدوري، تاريخ العراق الاقتصادي، ص ٧٤.

وكأي شيء كانت السدود تتأثر كغيرها من عوامل الزراعة بالنواحي السياسية، فكم من فيضان في العهدين البويهى والسلجوقي دمروا المدن العراقية لا سيما بغداد التي انهارت الخدمات وعانت البلد من الجوع والفقر بسبب انهيار السدود أمام فيضان دجلة والفرات المدمرين. على أي حال، كان لابد من دور كبير للعلماء في كل هذه الإنشاءات التي حمت الرعية إلى حد ما من أخطار الفيضان والجفاف.

رابعاً: دور الفقهاء ورجال الدين في الفتن الاجتماعية:

وقد أفرد الباحث هذه النقطة البحثية، وهي تبدو بعيدة عن الدراسة، لكن جوهرياً فهي في صميم الهدف الذي تبتغيه الدراسة من أن الفتن الاجتماعية كان لها دور كما أوضحنا في النواحي الاقتصادية وأثرت بالسلب في هذه الناحية، لذلك، نجد أن دور العلماء فيها سواء سلباً أو إيجاباً، كما سنرى، مهماً ولا بد من إيضاحه حتى تكتمل أجزاء الصورة.

الدور السلبي: كان لبعض العلماء في العراق خلال العصرين البويهى والسلجوقي دور سلبي في الفتن الاجتماعية، فلقد كان التعصب المذهبي عنواناً لهذه الفترة، فقد أدى استعمال البويهيين للشيعة والمذهب الشيعي إلى انقسام العراق بالفعل، ولم يكن العصر السلجوقي أفضل حالاً في هذه الناحية، إلا أن السلاجقة استطاعوا كسر حدة الاحتقان المذهبي والطائفي كما رأينا في المبحث الأول.

على أي حال؛ كان لبعض العلماء دور سلبي في إنكاء روح العصبية بين السنة والشيعة فنجد أن عالماً كأبي حفص عمر بن محمد بن رجاء العكبري (ت ٣٣٩ / ٩٤٩م) لا يتعامل مع الشيعة ويشدد على العامة من السنة من التعامل معهم حتى حرم بيع الأكفان لموتاهم^(١)، ونجد على الجهة المقابلة ابن المعلم الفقيه الشيعي الذي له تلاميذ كثر في الشيعة، كان يحرض في بعض الأحيان على السنة، وكان سبباً في فتنة كبيرة بين الطرفين راح ضحيتها العديد من القتلى، وذلك في عام ٣٨١هـ / ٩٩٠م^(٢).

(١) أبو الحسين محمد بن أبي يعلى، طبقات الحنابلة، ج٢، مطبعة السنة المحمدية، القاهرة، ١٣٧٠هـ، ص ٥٦.

(٢) ابن الجوزي، المنتظم، ج١٤، ٣٥٦.

وهناك أيضًا الشيخ أبو حامد الإسفراييني الذي أحرق مصحفًا يدعي الشيعة أنه مصحف صحيح، فكان هذا الحرق سببًا في هياج الشيعة، وصياحهم واستغاثتهم بالخلافة الفاطمية مما شكل تهديدًا للخلافة العباسية التي تدخلت لوأد تلك الفتنة^(١).

وقد شكل مسجد براءا الشيعي خطرًا على المجتمع في بعض الأحيان، إذ انبر بالخطباء في الهجوم على السنة، وتمجيد عليين أبي طالب وتسفيه الصحابة، مثلما حدث في عام ٤٢٠هـ / ١٠٢٩م، ما أدى إلى تدخل الخلافة بتحريض من العلماء السنة بتعيين خطيب سني للمسجد وهو ما أغضب الشيعة وأوسعوه ضربًا عندما انبرى للخطبة^(٢).

ونجد أيضًا أن الوعاظ من المتصوفة كان لهم دور سلبي في هذه الأحداث إذ اشتركوا بالهجوم على الشيعة، مثلما حدث من المتصوف الذي يدعى الخزلجي الذي استأذن الخليفة القادر بمحاربة الشيعة، وجمع عددًا من المسلحين وصاحوا بذكر أبي بكر وعمر وقد أدت هذه المظاهرة المسلحة إلى الاقتتال بين السنة والشيعة لا سيما في حي الكرخ، ما أدى إلى اشتعال الموقف خاصة بعد دخول العيارين ميدان الاشتباكات وكانت هذه الفتنة في عام ٤٢٢هـ / ١٠٣١م^(٣).

ولم تقتصر هذه الظاهرة السلبية على السنة والشيعة، بل بين المذاهب السنية، فقد تسبب أبو نصر القشيري الواعظ المشهور في العصر السلجوقي في فتنة حدثت بين الحنابلة والشافعية لصالح المذهب الأشعري، وقد كان القشيري مدرسًا في المدرسة النظامية وهي المدرسة التي تبنّت المذهب الأشعري وهو المذهب الرسمي للدولة السلجوقية، وقد كانت فتنة كبيرة بين هذه المذاهب، وقد تدخل الوزير نظام الملك في تهدئة الموقف، ووأد الفتنة^(٤).

الدور الإيجابي: كان لبعض العلماء دور إيجابي في إخماد الفتنة ووعظ الناس بالبعد عن الفتن وإصلاح ذات البين ومن هؤلاء العلماء الوزير أبو محمد بن المهلب (ت ٣٥٢هـ / ٩٦٣م)^(٥)، والفقيه أبو بكر بن عبدويه الشافعي (ت ٣٥٤هـ / ٩٦٥م) الذي اتخذ التعليم والوعي طريقة ناجعة لكي تجتث الفتن من جذورها، فقد كان يهدف من حلقات المسجد الذي يعلم فيه تلاميذه

(١) انظر حوادث عام ٣٩٨هـ؛ ابن الأثير، الكامل، ج ٨، ص ٤٩.

(٢) ابن كثير، البداية والنهاية، ج ١٣، ص ٦٢.

(٣) ابن الجوزي، المنتظم، ج ١٥، ص ٢١٣ و ٢١٤.

(٤) عن فتنة الحنابلة والأشاعرة؛ انظر ابن كثير، البداية والنهاية، ج ١٣، ص ١٩٦، ١٩٧.

(٥) يقول الذهبي عنه؛ إنه الوزير الكبير أبو محمد الحسن بن محمد بن عبد الله من ولد المهلب بن أبي صفرة، كان وزيرًا لمعز الدولة، وكان يتميز بالعلم والأدب وتقريب العلماء، ويعتبر من عداد العلماء؛ الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج ١٦، ص ١٩٨.

إلى نشر الوعي ومنع الفتنة بالتعليم وذكر فضائل الصحابة الكرام بعيدًا عن الصدامات بين السنة والشيعة، وكان يدعو ويحث تلاميذه لنشر تلك الفضائل بين الناس^(١)، إلى جانب أبي بكر الرازي الجصاص^(٢)، وأبي بكر الباقلاني^(٣)، وغيرهم الكثير.

ومن الأمثلة التي نسوقها في هذا الصدد، دور أبيأحمد الموسوي وأبنائه في الفتن بين السنة والشيعة وإخمادها، بل تعدى دورهم لمحاولة تهدئة العيارين في بغداد حينما أصروا على فرض الضرائب على بعض التجار، ما أدى إلى اشتعال الفتنة وتم حرق بعض الأسواق البغدادية، فتدخل الموسوي في هذه الفتنة حتى قام بالتهدة^(٤).

ونجد أن للعلماء دور أيضًا في تهدئة الجند الذين يثرون في كثير من الأوقات من أجل مرتباتهم أو تدخلهم في النزاعات الداخلية بين الوزراء أو بين الأمراء، وقد قام بعض العلماء كالموسوي وأبنائه في هذه الخلافات وأصلحوا ذات البين في عهد بهاء الدولة بن بويه^(٥).

أما في العهد السلجوقي نجد أن العلماء يلتفون حول نظام الملك الطوسي وملكشاه ويكون لهم مكانة كبيرة في إصلاح الأمور الداخلية، فالتأمل لسيرة نظام الملك نجده مستمعًا جيدًا للعلماء خاصة أثناء الأزمات السياسية والاقتصادية، ومقرًا لهم في جميع الأمور، وهو ما أثر حتى في كتابه سياست نامه الذي قدمه إلى سيده السلطان السلجوقي ملكشاه^(٦).

كما نجد أن التعليم لم يقتصر على التعليم النظري فقط، بل نجد من الفقهاء والعلماء من قاموا بالتغيير بأيديهم كأبي حيان التوحيدي الشهير صاحب كتاب الإمتاع والمؤانسة، فنجد بين طيات كتابه الحث على عدم الفوضى وأدانها لا سيما الفوضى السياسية والاجتماعية والتي تؤثر بشكل كبير على النواحي الاقتصادية، وهو ما عرضه لنقمة العيارين الذين وجدوا كتاباته ضد عملهم، فاقترحوا بيته وسرقوا محتوياته وقتلوا جاريته^(٧).

(١) محمد بن عبد الله بن إبراهيم الملقب بأبي بكر بن عبدويه الشافعي؛ وكان من فضلاء علم الحديث وهو الذي واجه السلطة البويهية عندما منعت الناس بذكر فضائل الصحابة على الملأ، وذلك في مجلسه العلمي بمسجد باب الشام؛ انظر ابن الجوزي، المنتظم، ج ١٤، ص ١٧٢ و ١٧٣.

(٢) هو أبو بكر أحمد بن علي الرازي الملقب بالجصاص؛ وله عدة تصانيف وتوالت في الفقه، وكان مشهورًا بالورع والتقوى والعلم؛ المصدر السابق، ص ٢٧٧ وما يليها.

(٣) هو القاضي أبي بكر محمد بن الطيب بن محمد بن جعفر الباقلاني؛ وكان إمامًا بارعًا في الرد على الرافضة والمعتزلة والخوارج والجهمية وكان له بجامع البصرة حلقة علم كبيرة؛ الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج ١٦، ص ١٩٠.

(٤) ابن الجوزي، المنتظم، ج ١٥، ص ٥٩.

(٥) ابن الجوزي، المنتظم، ج ١٥، ص ٥٩.

(٦) عمر فلاح، نظام الملك إصلاحاته الإدارية وإسهاماته الفكرية، ص ٣٤٨ و ٣٤٩.

(٧) النجار، الشطار والعيارين، ص ٦٣.

وكان الفقيه أبي الحسن الماوردي رائد كتب السياسة الشرعية في تلك الآونة يتدخل بنفسه للإصلاح بين الأمراء البويهيين، مطبقاً سياسته عملياً، وليس نظرياً فقط بين الصحف، فكتابه الأحكام السلطانية التي كان يهدف به إلى تحديد السياسة الشرعية الإسلامية، كان بين طياته إجلال لمنصب الخلافة، وتحديد وظيفتها وكبح جماح الفوضى السياسية التي ضربت أطناب البلدان الإسلامية وهو ما أثر بلا شك على الناحية الاقتصادية^(١).

ومما لا شك فيه أن من أشهر العلماء طراً في العهد السلجوقي كان الغزالي، ذلك الرجل الذي كان منظرًا للسياسة السلجوقية، عن طريق تدريسه في المدرسة النظامية وهي الواجهة الرئيسية للحكم، وصاحبة نشر المذهب الأشعري الذي حارب الشيعة والمذاهب الأخرى بشراسة، وهو ما نجده في مصنفات أبي حامد الغزالي، والذي نشر إحياء علوم الدين، وفصائح الباطنية، والتبر المسبوك في نصائح الملوك وغيرها من الكتب التي أثرت تأثيراً عميقاً في السياسة السلجوقية وهو ما يدل على خروج العلم من التنظير إلى التطبيق وهو ما أثر في السياسة والمجتمع والاقتصاد أيضاً. فنجد أن قضية إسقاط الضرائب والمكوس، تحدث عنها الإمام الغزالي، إذ نصح الغزالي السلطة بإسقاط الضرائب الكثيرة التي أذلت رقاب الرعية^(٢).

خامساً: دور العلماء والفقهاء في الحد من الفقر:

يتمثل دور العلماء في الحد من الفقر داخل المجتمع، في الأوقاف التي قام العلماء وغيرهم بلا شك بإقامتها والتي كانت تخدم الفقراء من العامة، فمن المعروف أن المجتمع الإسلامي كان يقوم على التكافل الاجتماعي وكان من أشهر صور التكافل هو الوقف.

وفي هذه النقطة البحثية لن يناقش الباحث الوقف، ولكنه سيقوم بعرض بسيط ومختصر لبعض الصور والأمثلة التي قام بها العلماء والفقهاء والوعاظ في وقف بعض الأعمال التي خدمت الفقراء في المجتمع العراقي.

تظهر هذه الأعمال الخيرية الجليلة التي قام بها المتصوفة والوعاظ والفقهاء من أجل سد حاجات الفقراء في المدن العراقية المختلفة، فأبو الحسن البصري المتوفى عام ٣٧١هـ / ٩٨١م، بنى

(١) يعتبر كتابه الأحكام السلطانية من أشهر الكتب السياسية بما يعرف بالسياسة الشرعية، وكانت فكرة الكتاب في تمجيد فكرة الخلافة وإيضاح الأنظمة الإدارية الواجب توافرها في الدولة الإسلامية، إذ كان يحتوي الكتاب على عشرين باباً من أهمها عقد الإمامة وتقليد الوزارة والقضاء والصلاة وغيرها؛ انظر الماوردي، الأحكام السلطانية والولايات الدينية، تحقيق أحمد مبارك البغدادي، دار ابن قتيبة، الكويت، ١٩٨٩م.

(٢) الغزالي، التبر المسبوك، ص ٨٠.

رباطاً للمتصوفة وأوقف عليه أوقافاً لسد حاجة الفقراء والمارين به، وكان موقع الرباط مقابل جامع المنصور المشهور في بغداد^(١).

ونجد أيضاً أبا الحسن بن محمود المتوفى عام ٤٥١هـ / ١٠٥٩م بنى رباطاً في بغداد وأوقف أوقافاً كثيرة عليه، وكان من ضمن نظار هذا الوقف الشيخ أبي القاسم الصوفي، وكان وقف الرباط بالأساس مرتبط بإطعام الفقير وذو الحاجة من العامة^(٢). ونجد أيضاً من أشهر الأربطة التي بنيت في هذا العهد رباط شيخ الشيوخ أبي سعد الصوفي والذي بنى هذا الرباط في محلة المعلى على النهر المقابل لهذه المحلة وقد توفي عام ٤٧٧هـ / ١٠٨٤م، وكان هذا الرباط بنى لسد حاجة المتصوفة والفقراء من الناس^(٣).

ولم تقتصر أعمال البر والخير على الأربطة، فكانت الأوقاف العامة كثيرة، وكان الهدف منها هو الحد من الفقر وقد قام بعض العلماء بجهود وفيرة في ذلك، ونذكر بعض الأمثلة:

- أبو سعد بن الموصلي والذي توفي عام ٤٩٧هـ / ١١٠٣م، والذي يحكي ابن الأثير عنه^(٤)، أنه ترك أموالاً كثيرة وجعل أملاكه خدمة للفقراء من المسلمين، فقد كان غير مسلم في أول حياته ثم دخل في الإسلام والتحق بديوان الخلافة لمدة تزيد عن الخمسة وستين عاماً كاتباً في دواوين الخلافة المختلفة، وجنى من ذلك أموالاً كثيرة.

- أبو النجيب السهروردي، والذي عمل مدرساً في المدرسة النظامية، فقد أوقف أموالاً طائلة في عام ٥٦٣هـ / ١١٦٨م، وأوقف أمواله جميعها على أمور الخير المختلفة^(٥).

وكان الوقف نابغاً أيضاً من بعض العلماء الذين نظروا لفكرة الوقف وحثوا عليه، فجميع الفقهاء والعلماء والوعاظ كان لهم كتابات تحث المسلمين على الحد من الفقر عن طريق الوقف، لكننا سنسوق مثلاً واحداً في هذا الصدد وهو ما قاله أبو يعلى الفراء الذي كتب عن الوقف فقال: "النظر بالأوقاف بحفظ أموالها، وتنمية فروعها، والقبض عليها وصرفها في سبيلها"^(٦).

(١) محمد عبد العظيم أبو النصر، الأوقاف في بغداد في العصر العباسي الثاني، عين للدراسات الاجتماعية، ط

١، القاهرة، ٢٠٠٢م، ص ٢٣.

(٢) نفس المرجع السابق، ص ٢٣.

(٣) نفسه، ص ٢٣.

(٤) ابن الأثير، الكامل، ج ٩، ص ٧٥.

(٥) الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج ٢٠، ص ٤٧٦.

(٦) أبو النصر، الأوقاف في بغداد، ص ٨.

الفصل الرابع

**الكوارث البيئية والطبيعية في العراق خلال العصرين البويهي
والسلجوقي وأثرها في ظهور الأزمات الاقتصادية**

- تمهيد : معني الكارثة لغوياً وإصطلاحاً .
- المبحث الأول : الفيضانات والسيول والبرد والزلازل وأثرها في ظهور الأزمات الاقتصادية.
- المبحث الثاني : إنتشار الامراض والأوبئة وأثرها علي الحالة الاقتصادية .
- المبحث الثالث : إنتشار المجاعات وغلاء الأسعار وأثره في تدهور الحالة المعيشية للعامة .

لقد كانت الكوارث الطبيعية والوبائية سبباً مباشراً في ظهور المحن والأزمات الاقتصادية خلال العصرين مناط الدراسة، فمن المعروف أن الكارثة الطبيعية لها دور فعال ورئيس في تدهور الاقتصاد، خاصة عندما نجد أن الدولة العباسية ومؤسساتها طالما كانت تواجه هذه الأزمات، وكانت في أحيان كثيرة تفشل كمؤسسات وحكومات متسلطة على هذه المؤسسات في مواجهة هذه الكوارث، ومن الممكن أن تكون هذه سمة العصور الوسطى في كل الدول الإسلامية تقريباً (كمثال قريب من هذه المرحلة التاريخية وهي الشدة المستنصرية^(١)) في مصر والتي كانت سبباً في تغير سياسي هائل قام بتغيير جوهر السياسة الفاطمية الداخلية والخارجية). طالما كانت هذه الدول تفشل في مواجهة الكوارث الطبيعية وهذا يتعلق في ظني بالناحية التقنية في مواجهة هذه الكوارث، إذ لا توجد قوات من الإنقاذ السريع، ولا تطور في العلم الطبي الذي يواجه الأمراض الوبائية السريعة في الانتشار، لذلك هناك نقاط لا بد من إبرازها في هذه المقدمة الخاصة بهذا الفصل كإطار عام سيجري خلال البحث:

- أولاً: جغرافية العراق التي أثرت في تكون الكوارث الطبيعية، إذ نجد أن نهر دجلة كان السبب الرئيس في معظم الفيضانات التي شهدتها العراق في الفترة مناط البحث لذلك ستحاول الدراسة في تفاصيل طبيعة هذا النهر، وما هو الفرق بينه وبين نهر الفرات رديف هذا النهر في طبيعة العراق الجغرافية، ولماذا نهر دجلة بالأخص هو السبب في الفيضانات؟

- ثانياً: السؤال الأهم الذي سنخرج به هو هل الكارثة الطبيعية كانت عند المسلمين لها تأثير عقدي، وما هي مظاهر ذلك في الفكر والثقافة الإسلامية في هذه المرحلة مناط الدراسة وما هو التأثير المباشر لهذا الاعتقاد في مواجهة مثل هذه الكوارث سواء من مؤسسات الدولة أو من الطبقات الاجتماعية المختلفة، وهو ما ستحاول الدراسة إبرازه قدر الإمكان من خلال المباحث الثلاثة التي يحتويها الفصل.

- أما ثالثاً الهدف الذي ستخرج به الدراسة والنتيجة المباشرة لهذه الكوارث على الاقتصاد في العراق خلال عصر دولتي بني بويه والسلاجقة، ومقدار المعاناة التي لقيها العامة من الناس جراء

(١) عن الشدة المستنصرية ووصفها وصفاً دقيقاً انظر تقي الدين أحمد بن علي المقرئ، اتعاط الحنفا بأخبار الأئمة الخلفاء، ج ٢، تحقيق جمال الدين الشيبان ومحمد حلمي أحمد، نشر المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة، ١٩٩٦م، ص ٢٨٠ وما يليها؛ انظر أيضاً وصفاً مفصلاً عند المقرئ، إغاثة الأمة بكشف الغمة، تحقيق كرم حلمي فرحات، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، القاهرة، ٢٠٠٧ م، ص ٩٨ و ٩٩ و ١٠٠.

هذه الكوارث، وماهي التدابير الاقتصادية الخاصة التي اتخذتها مؤسسات الدولتين سواء الخروج من هذه المحن والأزمات الاقتصادية، أو إنقاذ الأرواح والممتلكات جراء تلك الحوادث.

- رابعًا: سيكون المنهج المتبع في هذا الفصل هو تتبع الأحداث الخاصة بالكوارث في المدن العراقية المختلفة، وماهي الكوارث المختلفة التي ألمت بالعراق وكانت سببًا في ظهور المحن والأزمات، ومن خلال هذا التتبع سنخضع لمنهج آخر وهو عرض النتائج بمنطق جدلي خالص قدر الإمكان لتفسير سبب الكارثة، وتفسير الأطر والأهداف أعلاه.

وبعد الحديث عن الأهداف الخاصة لهذا الفصل الخاص بالكوارث الطبيعية جدير بنا نبحت في معنى الكارثة لغويًا واصطلاحًا، ومفهوم الكارثة عند المسلمين وأهم مظاهرها التاريخية وتتبعها بشكل سريع وذلك في تمهيد خاص للمباحث الثلاثة:

معنى الكارثة اللغوي والاصطلاحي:

الكارثة من فعل كثر^(١)، أي اهتم بالأمر، وعدم الاكتراث، هو عدم الاهتمام به، ويأتي معناها في المعجم الوسيط بالحزن والهم للأمر، يقال اكترث الأمر أي حزن له، ويقال كثرته الكوارث أي أقلقته، أو كثره الأمر بمعناشدت عليه الأمر^(٢)، وهنا يأتي المعنى اللغوي لكلمة الكارثة وهو النازلة العظيمة والشدة في الأمر، وهو المعنى المتعارف عليه للكارثة والنازلة الطبيعية مثل الزلازل والفيضانات والسيول، والأمطار الغزيرة والأمراض والأوبئة، وغيرها من الكوارث.

أما عن المعنى الاصطلاحي للكلمة، فهو واسع ومتعدد ولا يوجد في كتب التراث الإسلامي ما يسمى اصطلاحًا بـ"الكارثة"، غير أنه يوجد مصطلحات مرادفة للكلمة بشكل إسلامي قح مثل كلمة المحنة بمفهومها الواسع، أو الشدة^(٣)، أما الكارثة فهي مصطلح حديث، عبر عنه علماء الجغرافيا الطبيعية المحدثين، وعرفوه.

ومن هؤلاء المحدثين العالم "Tunner" الذي تحدث عن مفهوم الكارثة أنه حدث سريع وفجائي للبيئة الطبيعية وله تأثيرات على النظم الاقتصادية والاجتماعية الخاضعة لتلك الكارثة، وذلك في

(١) مجد الدين محمد بن يعقوب (الفيروزآبادي)، القاموس المحيط، دار الحديث، القاهرة، ٢٠٠٨م، مادة (كثر)، ص ١٤٠٤؛ انظر أيضا الرازي، مختار الصحاح، ص ٢٣٦.

(٢) المعجم الوسيط، ص ٧٨٢.

(٣) جاءت ألفاظ المحنة والشدة علي وجه الخصوص في الكتابات الإسلامية ومن أشهر الأمثلة المقرئ في مقدمة كتابه الذي خصصه للغلاء والمجاعات في مصر؛ المقرئ، إغاثة الأمة، ص ٧٩ وما يليها.

إطار زمني ومكاني يهدد المجتمع أو منطقة ما، مع ظهور نتائج غير مرغوبة، نتيجة لانهيار الحذر أو الحيلة التي ألفها السكان منذ القدم^(١).

وربما يوجد تعريف آخر للكارثة، تبناه Burton وهو حالة فريدة في منطقة ما تتسبب في خسائر مادية متعددة أنهكت الاقتصاد العام لهذه المنطقة^(٢)، وعلى الرغم من الجدل الناتج عن هذا التعريف المطاطي الواسع الذي تبناه بيرتون، فإنه يتناسب تمامًا مع الحقائق التاريخية، على الرغم أن المناطق تختلف، والاقتصاد النوعي والكمي يختلفان من مكان إلى آخر ومن زمان إلى زمان. هذا نذر يسير لتعريفات الكارثة مما يخدم الدراسة المرجوة، إلا أن الباحث لن يخرج عن السياق العام لإطار الدراسة، إذ سيلتزم بالخط التاريخي للقرون الوسطى الإسلامية، فهناك مفردات عميقة تتبع من الحضارة الإسلامية عالجت مفهوم الكارثة الطبيعية بل غلفتها بفلسفتها الخاصة ومصطلحاتها المتنوعة المرادفة لمعنى الكارثة الطبيعية أو الوبائية، وهو ما تحدث عنه في التمهيد الخاص لهذه الدراسة.

الخلاصة: أن الكارثة الطبيعية التي تحدث فجأة ودون مقدمات في أحيائين كثيرة في مكان ما وهو العراق، خلال زمان معين وهو إطار الدراسة أي العصرين البويهى والسلجوقي، ينتج عنه ظهور المحن الاقتصادية والأزمات الاجتماعية وهو الهدف المرجو من الدراسة، كما سيوضحه هذا الفصل الخاص بالكوارث الطبيعية ودورها في ظهور الأزمة وتعميقها وهو ما سيتبين من خلال المباحث الثلاثة التالية.

المبحث الأول: مظاهر الكوارث الطبيعية وأثرها في ظهور الأزمات الاقتصادية:

أولاً: الفيضانات والأمطار والسيول والرياح والبرد وتأثيرها في ظهور الأزمات الاقتصادية:

لعل الفيضانات والأمطار الغزيرة المسببة لبعض الكوارث الاقتصادية، والسيول المدمرة، والبرد الكثيف الذي يؤثر تأثيراً مباشراً على المحاصيل الزراعية، من أهم المظاهر الطبيعية التي لها علاقة في ظهور بعض المحن والأزمات الاقتصادية، خاصة في العراق، الذي شهد الكثير من تلك الكوارث على مدار تاريخه العام، في العصور الوسطى الإسلامية، خصوصاً الفترة المناط بها البحث.

^(١) محمد صبري محسوب ومحمد إبراهيم أرباب، الأخطار والكوارث الطبيعية (الحدث والمواجهة)، دار الفكر

العربي، القاهرة، ١٩٨٨م، ص ٣٧.

^(٢) محسوب، الأخطار والكوارث الطبيعية، ص ٣٧.

فقد كانت الكوارث الطبيعية، سبباً مباشراً في تدمير بيوت العامة، والأغنياء على السواء، كما خربت الكثير من مظاهر بغداد العمرانية، فضلاً عن المدن العراقية الأخرى، فدمرت الجسور والسدود والبيمارستات، بل نجد أن بعض الفيضانات والسيول المدمرة، أدت إلى انهيار بعض الأضرحة، والمشاهد والمقابر، ولعل مقبرة وضريح الإمام أحمد بن حنبل كانت من أكثر المقابر تعرضاً للتدمير وذلك لعدة مرات، بل نجد أن بعض الأبواب البغدادية والأسوار تعرضت إلى تخريب بسبب هذه الظواهر الطبيعية، فضلاً عن تأثير ذلك على الحالة الاقتصادية للسكان، والتي كانت متردية أصلاً قبل حدوث هذه الظواهر في بعض الأحيان لأسباب أخرى عرضتها الدراسة، وما زالت تعرض وصولاً لهذا الفصل.

وإذا تحدثنا عن الحالة الاقتصادية نجد أن الظواهر الطبيعية وخاصة الفيضانات والسيول والبرد والأمطار الغزيرة كانت تؤدي إلى أزمات اقتصادية لا سيما في مجال الزراعة، إذ تعرضت الأراضي الزراعية إلى الغرق التام، وأدى ذلك إلى تلف المحاصيل الزراعية، مثل الغلات الأساسية المؤثرة في الطعام اليومي للعراقيين كالشعير والقمح، فضلاً عن تدمير أشجار النخيل والفاكهة، واقتلاعها في بعض الأحيان، هذا إلى جانب تدمير بعض الآبار التي تزود الناس بمياه الشرب.

كما تعرضت الثروة الحيوانية إلى الهلاك، فمن خلال تتبع الأحداث، سنجد أن الثروة الحيوانية تعرضت إلى ضرر كبير، خلال فترات الجذب ونقص الأمطار، أو موتها بسبب الرياح والبرد الكثيف وتساقط الثلوج، وفي بعض الأحداث نجد أن الناس تضطر إلى أكل الميتة والدواب النافقة، وهو ما يدل على تكاثر موت الحيوانات ونقص الثروة الحيوانية وهو ما أدى بطبيعة الحال إلى الغلاء الأسعار، وظهور المجاعات.

وهناك مظهر آخر مهم قام بدور جوهري في الأزمة الاقتصادية، وهو الجذب والقحط والجفاف ونقص الأمطار، فقد أدت تلك الظواهر إلى عطش الأراضي الزراعية، ما أدب إلى تلف المحاصيل الزراعية، وظهور المجاعات وغلاء أسعار المواد الغذائية، والتي قد تستمر شهور طويلة في بعض الظواهر، وقد تمتد إلى سنين في ظواهر أخرى.

وقبل البدء في السرد الحولي للظواهر الطبيعية التي شهدتها العراق، حري بالباحث أن يقدم بعض التعريفات اللغوية والاصطلاحية عن تلك الظواهر:

- الفيضان: وهو من فعل "فاض" ^(١)، إذ يقال فاض الماء أي كثر حتى زاد عن الحد، فهو فائض، ويقال فاض الماء فيوضًا وفيضًا وفيضائًا، وله معانٍ متعددة مثل فاض الإناء أي امتلأ حتى طفق، أو فاض النهر حتى سال ^(٢)، ويشتق من هذا الفعل بعض الكلمات مثل الفيض بمعنى الكثير والغزير، والفيضان وهي الكلمة المعبرة الحقيقية عن زيادة النهر بمعنى، طغيان النهر واندفاعه، حين ترفده الأمطار والأنهار ^(٣).

وهناك الكثير من الأنواع للفيضان، ولكن أخطرهما، الفيضان العشري؛ أي الذي يأتي كل عشر سنوات ^(٤)، فضلًا عن المئوي، الصفائحي وهو الذي ينتشر بشكل دقيق ^(٥)، وبيتعد عن الدخول في المجاري المائية الصغيرة، وعادة لا يستغرق ساعات معدودة أو يمتد إلى يوم أو يومين على أكثر التقديرات.

وقد تعرضت المدن العراقية في المرحلة المنوط بها البحث، إلى نوعين من الفيضانات، وهي العشرية، والصفائحية، فمن خلال تتبع الأحداث، نجد أن العراق تعرض إلى الفيضانات التي كانت تأتي كل عشر سنوات ^(٦)، وفي الأغلب كانت مدمرة ولها نتائج سلبية على القطاع الزراعي والحيواني، فضلًا عن الخسارة المادية والعمرانية للمدن، والقليل من خلال تتبع الأحداث، ما يوجد الفيضانات الخفيفة التي تستمر يومًا أو ساعات، لكن المدن والقرى العراقية تعرضت لها علنًا حال.

وعلى الرغم من أن الفيضان سببه زيادة الأنهار، فإن السبب غير المباشر هو زيادة الأمطار في منطقة منابع النهر خاصة في الأماكن الجافة والمدارية والتي من ضمنها منابع نهر دجلة والفرات، إذ تتعرض إلى أمطار انقلابية مصحوبة بعواصف، وتتساقط الأمطار بشكل عنيف خلال فترة زمنية محدودة، وهو ما يؤدي إلى ارتفاع منسوب المجرى النهري إلى فوق مستوي مياه النهر الأصلية ومن هنا يأتي الفيضان ^(٧).

(١) الرازي، مختار الصحاح، ص ٢١٦؛ انظر أيضا الفيروزآبادي، القاموس المحيط، ص ١٢٧٧.

(٢) المعجم الوسيط، ص ٧٠٨.

(٣) الفيروز آبادي، القاموس المحيط، ص ١٢٧٧؛ المعجم الوسيط، ص ٧٠٨.

(٤) محسوب وأرباب، الأخطار والكوارث الطبيعية، ص ١٠٣.

(٥) نفس المرجع السابق، ص ١٠٣.

(٦) سيتبين من خلال السرد الحولي أن العراق تعرضت إلى فيضانات مدمرة وكانت تتم كل عشر سنوات في بعض الأحيان أو فيضان متوسط الشدة كل سنتين أو كل سنة حسب زيادة نهري دجلة والفرات أو نقصانها.

(٧) محسوب وأرباب، الأخطار والكوارث الطبيعية، ص ١٠٣.

- السيل: يأتي من الجذر اللغوي (س ي ل)^(١)، بمعنى سال الماء وخرج من موضعه، يقال سال الماء، وهو الماء الكثير السائل، وهو بمعنى آخر أنه ماء المطر إذا جرى مسرعاً على سطح الأرض، ويكون مدمراً لأي شيء يقابله، وهناك فرق بين السيل والفيضان، فالأول سببه ماء الأمطار، أما الثاني فزيادة الأنهار هي السبب الرئيس فيها^(٢).

ونجد أن السيول كثيرة الحدوث في المناطق الجافة الصحراوية كالطبيعة الجغرافية العراقية، إذ يقل المطر وتزداد حالة التبخر خلال شهور الصيف الحارة، ومع قلة المطر التي تعاني منها مثل تلك المناطق، يأتي المطر فجأة ويصاحبه عواصف في بعض الأحيان وهو ما يزيد من سرعة جريانه نحو الأودية المجاورة^(٣)، والتي قد تكون مدناً كاملة تعيش في الأماكن المنخفضة أو الأودية التي في مواجهة تلك الأمطار النازلة من الأماكن المرتفعة والتي تسمى في تلك الحالة "سيول".

- الأمطار: والجذر اللغوي (م ط ر)، ولها معان ومشتقات كثيرة، وأشهرها الماء النازل من السحاب، أو بمعنى المطرة، أي الدفعة من الماء النازل من السماء^(٤).

- البرد: وهو بمعنى الماء المتجمد النازل من السماء، قطعاً صغاراً، ويسمى أحياناً بحب الغمام أو حبّ المزن^(٥)، ويقال "سحاب ذو برد"، أي ينزل منه الماء المتجمد، وله أضرار كبيرة إذا كان كثيفاً على الزروع.

وفيما يلي سرداً حولياً لأهم الظواهر الطبيعية التي شهدتها المدن العراقية في الفترة المناط بها البحث:

كانت أولى إشارات حدوث الفيضانات في المرحلة التاريخية التي نتحدث عنها الدراسة أي دولة بني بويه ثم دولة السلاجقة، هو الفيضان الذي حدث في عام ٣٣٧هـ / ٩٤٩م^(٦)، وكان السبب فيه هو زيادة نهر دجلة، ويحدثنا ابن الجوزي عن زيادة نهر دجلة، إذ حدث الفيضان في يوم الاثنين الثاني من رمضان، فزاد نهر دجلة في الجانب الشرقي من بغداد، وهو ما أدب إلى هروب الناس بعد أن غرقت دورهم، وأدى ذلك إلى خراب ضياعهم وزرعهم جراء الفيضان.

(١) الرازي، مختار الصحاح، ص ١٣٦؛ المعجم الوسيط، ص ٤٦٩.

(٢) محسوب، المرجع السابق، ص ١٠١.

(٣) نفس المرجع السابق، ص ٩٤.

(٤) الفيروز آبادي، القاموس المحيط، ص ١٥٤٠.

(٥) الفيروز آبادي، القاموس المحيط، ص ١١١؛ انظر أيضاً الرازي، مختار الصحاح، ص ١٩.

(٦) ابن الجوزي، المنتظم، ج ١٤، ص ٧٢.

تعرضت مدينة الموصل في شمال العراق إلى فيضان قوي عام ٣٤٨هـ / ٩٥٩م كان السبب فيه كالعادة زيادة نهر دجلة، وقد أدى هذا الفيضان إلى خسارة بشرية يقدرها ابن الجوزي بحوالي ٦٠٠ شخص^(١)، ولا أجد مبالغة في هذا الرقم، إذ كانت الفيضانات القوية تؤدي إلى هدم الدور المجاورة للنهر.

وقد تعرضت بغداد وكثير من المدن العراقية في تلك السنة إلى نقصان في الأمطار وجفاف عظيم استمر عدة شهور، خلال موسم الشتاء وأوائل الربيع، فقام الناس بالاستسقاء كي ينزل المطر فما سقوا^(٢)، وقد أدت موجة الجفاف تلك إلى غلاء الأسعار بدورها.

وفي عام ٣٥٢هـ / ٩٦٣م، عانت المدن العراقية من الجذب وقلة الأمطار، فيذكر ابن الأثير في حوادث تلك السنة أن الناس خرجوا لطلب الاستسقاء بسبب قلة المطر في تلك السنة^(٣).

وفي عام ٣٦٦هـ / ٩٧٧م، حدثت زيادة في نهر دجلة، في رمضان الموافق شهر إبريل، ونتج عن هذا الفيضان انهيار سد في منطقتي الزاهر وفي باب التبن وذكر ابن الجوزي أنه نتج عن هذا الفيضان انفجار بئق بالزاهر وبباب التبن آخر^(٤).

وفي السنة التالية أي عام ٣٦٧هـ / ٩٧٨م، غرقت بغداد جراء فيضان بسبب زيادة نهر دجلة، التي وصلت إلى إحدى وعشرين ذراعاً، ما أدب إلى غرق الزاهر وباب التبن خاصة منطقة المقابر، كما غرقت الشوارع والدور في قطيعة أم جعفر، وخرج سكان الدور المقامة على نهر دجلة، وأنقم الناس نفوسهم خوفاً من غرق البلد كله، كما غرقت أكثر المناطق في الجانب الشرقي من بغداد، وأشرف الناس على الموت والهلاك غرقاً، وقد ارتفعت أجرة نقل السفن من الجانب الشرقي إلى الجانب الغربي^(٥).

وفي عام ٣٧٠هـ / ٩٨١م، زاد نهر دجلة على عادته، زيادة سمحت بالفيضانات العنيفة إذ أسفر هذا الفيضان عن انهيار قناطر الصراة، وكانت قنطرتين انهارت الجديدة ثم القديمة بعدها حسب قول ابن الجوزي: "فوقعت الجديدة في نصف ذي القعدة، ووقعت العتيقة بعدها وكان يوم الأربعاء، فأنفق عليهما المال الكثير وبنيتا البناء الوثيق"^(٦).

(١) نفس المصدر السابق، ص ١١٨.

(٢) ابن الأثير، الكامل، ج ٧، ص ٢٦٤.

(٣) نفس المصدر السابق، ص ٢٨٠.

(٤) ابن الجوزي، المنتظم، ج ١٤، ص ٢٤٧.

(٥) نفسه، ص ٢٥٤؛ ابن الأثير، المصدر السابق، ص ٣٨٠.

(٦) ابن الجوزي، المنتظم، ج ١٤، ص ٢٧٧.

بينما يذكر ابن الأثير في حوادث تلك السنة أن الزيادة كانت في نهر الفرات زيادة عن المألوف، إلى جانب نهر دجلة الذي زاد هو الآخر، ما أدبالي هلاك الكثير من المحاصيل الزراعية، وتخريب قناطر الصراة^(١).

أما عام ٣٧٨هـ / ٩٨٩م، فتعرض العراق إلى موجة من غلاء الأسعار ونفاد الأقوات، وظهور الموت بين الناس بسبب الجوع، وبيعت الكارة الدقيق بستين درهماً، ويبدو أن تلك السنة كانت تعاني من القحط والجذب وعدم زيادة الأنهار ما أدبالي جفاف الأراضي الزراعية^(٢)، ففي نفس السنة، تعرضت مدينة البصرة في الجنوب العراقي إلى موجة من الحر أدت إلى تساقط الناس قتلى في الشوارع، وهو ما يدل على تعرض هذه السنة لموجة من الحر والقحط والجفاف، ويحدثنا ابن الأثير عن الاستسقاء، إذ قام الناس بالصلاة مرتين من أجل السقيا ثم هطلت الأمطار بعدها^(٣).

ويذكر السيوطي أن ريحاً عاصفة هبت في نهر دجلة أدت إلى غرق العديد من السفن، ومنها سفن النقل، فغرقت سفينة كانت تنقل الدواب بسبب العاصفة، وبحنوا عنها أياماً حتى رأوا حطامها^(٤).

وفي عام ٣٨٩هـ / ١٠٠٠م، تعرضت المدن العراقية إلى برد شديد وريح متصلة أدت بدورها إلى هلاك الكثير من النخيل في سواد بغداد، ويقدر عدد النخل الهالك بالآلاف، إذ "لم يرجع إلى حاله وحمله إلا بعد سنين"^(٥).

ويبدو أن عام ٣٩٨هـ / ١٠٠٨م كان كثير الأمطار والثلوج، فتعرضت المدن العراقية إلى سقوط الثلوج، إذ استمر في بغداد أسبوعاً كاملاً، وبقيت آثاره عشرين يوماً، كما وردت المكاتبات من واسط والبصرة والكوفة وعبادان والبطيحة وتكريت، بهذا الأمر وهو سقوط الثلج في المدن والقرى وعلى الزروع، وقد استمر في كل هذه المناطق نحو عشرين يوماً^(٦).

أما عن هطول الأمطار فنجد أن في شعبان من نفس السنة، تعرضت المناطق العراقية إلى مطر وبرد كثيف يقدره ابن الجوزي بطريقته في قياس المطر أنها تزن خمسة دراهم ونحوها، أما

(١) ابن الأثير، الكامل، ج ٧، ص ٣٩٥.

(٢) نفسه، ص ٤٣٥.

(٣) ابن الجوزي، شذور العقود، ص ٢٢٣.

(٤) السيوطي، تاريخ الخلفاء، ص ٣٢٣.

(٥) ابن الجوزي، شذور العقود، ص ٢٣٨.

(٦) ابن الأثير، الكامل، ج ٨، ص ٤٩.

في واسط والمناطق حولها كان البرد والمطر كثيف إذ وزن مئة وستة دراهم، وقد استمرت هذه الظاهرة في بغداد حتى حلول رمضان^(١).

وفي عام ٣٩٩هـ / ١٠١٠م، تعرضت بعض المدن إلى رياح ترابية، فألقت رملاً أحمر على الدور والطرق، وتضررت جراء ذلك تضرراً كبيراً، وفي هذه السنة أثرت الرياح السوداء في ظلام السماء ما أثر على قافلة الحج العراقية التي كانت قد وصلت منطقة الثعلبية، وقد أصابهم أيضاً عطش شديد، بل وتعرضوا إلى بعض قطاع الطرق من الهلالية، ما أدبالي رجوعهم بغداد مرة أخرى ولم يستكملوا المسير إلى الأراضي المقدسة^(٢).

وعلى غير العادة، لم يزد نهر دجلة في عام ٤٠٠هـ / ١٠١١م، إذ نقص الماء في النهر نقصاً لم يعهد بمثله قبل هذه السنة، فظهرت جزائر لم تكن من قبل، وامتنعت السفن من السير فيها من أونا إلى الراشدية أعالي دجلة، واستعجب الناس من هذا النقصان الذي جري على غير عادة دجلة^(٣).

وفي الخامس من رجب من عام ٤٠١هـ / ١٠١١م، زاد نهر دجلة زيادة سمحت بالفيضانات حتى شهر رمضان، أي أن الفيضان استمر شهرين متتابعين وزاد حتى وصل إلى إحدى وعشرين ذراعاً فتضررت بعض المناطق مثل الدور المطلقة على شاطئ دجلة، وقطية الدقيق وباب التبن وباب الشعير، وباب الطاق، وغرق مسجد الكف الكائن بقطية الدقيق، وتفجرت الآبار وغرقت القرى والحصون، وقد تسبب هذا الفيضان في تعطيل موسم الحج لتلك السنة^(٤).

أما عام ٤٠٦هـ / ١٠١٦م، فقد تعرض العراق إلى أمطار شديدة، ويقدرها ابن الأثير بأنها هطلت في حزيران أي في موسم الصيف، ويبدو أنها لم تكن في العراق فقط بل كانت في ما جاورها من البلدان^(٥).

وفي عام ٤١٠هـ / ١٠٢٠م، هبت عاصفة ترابية أثرت على الحركة السكانية وجلبت معها رملاً أحمر، وكانت ريح شديدة كالزلزلة^(٦).

(١) ابن الجوزي، المنتظم، ج ١٥، ص ٥٨.

(٢) ابن كثير، البداية والنهاية، ج ١٢، ص ٣٧٩.

(٣) ابن الجوزي، المنتظم، ج ١٥، ص ٧٠.

(٤) ابن الجوزي، المنتظم، ج ١٥، ص ٧٧.

(٥) ابن الأثير، الكامل، ج ٨، ص ٩٣.

(٦) ابن الجوزي، المصدر السابق، ص ١٣٤.

ويذكر ابن الأثير في حوادث عام ٤١٧هـ / ١٠٢٦م^(١)، أن البلاد العراقية تعرضت إلى برد كثيف أدبالي تجمد الماء في الأنهار الكبيرة مثل دجلة، وأثر ذلك على الزراعة، وعلى تعطيل السواقي وعدم وصول المياه إلى الأراضي الزراعية، وصاحب هذا البرد موجة من الجفاف وعدم سقوط الأمطار، ما أدبالي أنه "لم يزرع في السواد إلا القليل"، وقد أثر ذلك أيضاً على موسم الحج في تلك السنة، إذ لم يحج من العراق ولا خراسان أحد، فيبدو من نص ابن الأثير أن موجة الجفاف امتدت إلى خراسان^(٢).

وفي العام التالي، أي عام ٤١٨هـ / ١٠٢٧م، تعرضت المدن العراقية إلى برد كثيف يزن الواحدة منها حوالي الرطل أو الرطلين، وهو ما يدل على أنه كان كثيفاً، وقد أسفر هذا البرد الكثيف إلى هلاك الغلات الزراعية، تزامناً مع وجود ريح باردة أدت إلى تجمد الماء في السواقي والدوايب المائية التي تسقي الزروع، وهو ما أدبالي نقطان المحاصيل الزراعية في تلك السنة^(٣)، ويحدثنا ابن الأثير أن تكرار انقطاع الحجيج العراقيين والخراسانيين تكرر في تلك السنة، ولعل سبب من أسباب انقطاع الحج هو الحالة الاقتصادية المتردية الناتجة عن هذه الكوارث البيئية^(٤).

أما على مستوى الجفاف، فنجد أن نقصان الماء جرى في نهر الفرات، فنجد في أحداث عام ٤٢٠هـ / ١٠٢٩م، أن نقصاناً شديداً حدث في هذا النهر، لدرجة ظهور بعض الجزر في فوهة نهير الرفيل، وانقطع الماء عنه، ما أدبالي توقف الأرحاء والطحين، وبلغت أجرة الكراء في الطحين ثلاث دنانير بعد أن كان قيمتها ديناراً واحداً، ما يدل على غلاء الأسعار في هذه السنة بسبب جفاف نهر الفرات^(٥).

تزامنت هذه الكوارث بكارثة أخرى وهي سقوط برد عظيم في معظم القرى والمدن العراقية، صاحبه ريح عاصفة، وقد أدت إلى اقتلاع أشجار الزيتون والنخيل لا سيما في مدينة النهروان، كما أثرت على المباني الخاصة بالعامّة وتدمير بعض المساجد الجامعة في بعض القرى^(٦).

وفي العام التالي أي عام ٤٢١هـ / ١٠٣٠م، عصفت ريح شديدة، أفزعت الناس وأخافتهم، تزامناً

(١) ابن الأثير، المصدر السابق، ١٥٨.

(٢) نفسه، ص ١٥٨.

(٣) ابن الجوزي، المنتظم، ج ١٥، ص ١٨١؛ ابن كثير، البداية والنهاية، ج ١٣، ص ٥٥.

(٤) ابن الأثير، المصدر السابق، ص ١٦٣.

(٥) نفس المصدر السابق، ص ١٨٣؛ ابن الجوزي، المصدر السابق، ص ١٩٤؛ انظر أيضاً شذور العقود، ص ٢٤٧؛ ابن كثير، المصدر السابق، ص ٦١.

(٦) ابن الجوزي، المنتظم، ج ١٥، ص ١٩٤.

مع سقوط برد كثيف كهينة التين في وزنه^(١).

وفي عام ٤٢٣هـ / ١٠٣٢م، تعرضت مدينة الموصل إلى نقص المطر، ما أدب إلى تلف الغلات، وبالتالي حدثت مجاعة وارتفاع في أسعار المواد الغذائية، وضج الناس بالغلاء والجوع، ولم تكن هذه المجاعة بسبب نقص الأمطار في الموصل فحسب بل امتد إلى البلاد العراقية الأخرى، بل نجده فيما يذكر ابن الأثير ممتداً إلى خراسان والشام أيضاً^(٢).

وفي عام ٤٢٥هـ / ١٠٣٤م، تعرضت مدينة نصيبين إلى عاصفة قوية، أدت إلى خسائر في القطاع الزراعي، إذ تعرضت بعض البساتين والمحاصيل الزراعية إلى التلف والهلاك، ويذكر ابن الأثير أن قصرين من القصور المبنية بجوار البساتين تعرضت للتخريب الكبير بسبب تلك العاصفة^(٣).

أما في عام ٤٢٦هـ / ١٠٣٥م، فقد زاد الماء في نهر دجلة، حتى تأثرت منه مدينة البصرة في جنوب العراق، وأدى هذا الفيضان إلى خسارة في القطاع الزراعي، إذ علا الماء على الضياع الزراعية نحو ذراعيين، بل ونجد أن هناك خسائر مادية أخرى مثل انهيار حوالي ٢٠٠٠ من دور العامة في المدينة^(٤).

وفي عام ٤٣١هـ / ١٠٤٣م زاد الماء في نهر دجلة ما أسفر عن فيضان واندفاع للماء نجم عنه انهيار جسر من جسور بغداد حتى سقط دفعة واحدة ومات كل من كان على الجسر^(٥).

وتعرضت مدينة الموصل إلى محن متتالية بسبب نقص الأمطار، فقد تعرضت المدينة والمناطق المجاورة لها في عام ٤٣٩هـ / ١٠٤٧م^(٦)، إلى انعدام الأمطار، ما أدب إلى قلة المواد الغذائية في الأسواق، بسبب تدمير القطاع الزراعي، وتدمير الغلات الزراعية.

ولم يتأثر القطاع الزراعي فقط بل أيضاً الثروة الحيوانية، فأكل الناس الميتة، وذلك بسبب موت الماشية والأغنام ما أدب إلى نقص شديد في الثروة الحيوانية وهو ما اضطر الناس إلى أكل الميتة، والذي أدى بدوره إلى ظهور الوباء في المدينة والقرى المجاورة وموت الكثير من أبناء المدينة.

(١) نفسه، ص ٢٠٤.

(٢) ابن الأثير، الكامل، ج ٨، ص ٢٠٥.

(٣) ابن الجوزي، المصدر السابق، ص ٢٣٩؛ ابن كثير، البداية والنهاية، ج ١٣، ص ٧٥.

(٤) المصدر السابق، ص ٧٧.

(٥) ابن الجوزي، المنتظم، ج ١٥، ص ٢٧٣.

(٦) ابن الأثير، المصدر السابق، ص ٢٧٩؛ ابن كثير، المصدر السابق، ص ١٠٦ و ١٠٧.

وقد ارتفعت أسعار المواد الغذائية والدواء الذي يحتاجه المرضى في تلك السنة مع نقصانها، إذ كان سعر الخيار بغيراط، واللوز خمسة عشر قيراطاً، والمنّ من الشراب بنصف دينار، والرمانة بغيراطين، وقد استمرت موجة الغلاء تلك إلى عام ٤٤٠هـ / ١٠٤٨م^(١).

ونجد في عام ٤٤٦هـ / ١٠٥٨م، انحسار الماء ونقصانه في نهر عيسى وهو فرع صغير لنهر الفرات، وهو ما نفهم منه أن نهر الفرات في تلك السنة لم يفيض الفيضان المتوقع له، وقد أدى نقصان الماء إلى تلف الزروع، وتأثر صناعة الخبز إذ "تعذرت الطحون، وأدرك الناس بذلك ضرر شديد"^(٢).

وفي عام ٤٥٤هـ / ١٠٦٦م، كانت زيادة نهر دجلة كالعادة هي السبب الرئيس في الفيضان، إذ زاد الماء نحو إحدى وعشرين ذراعاً ما أدبالإنهيار دور العامة في باب المراتب وباب الأزعج والزاهر، وكان الفيضان من القوة أدى ذلك إللباضطراب الخليفة، إذ خرج من باب البشرى ليلاً وغمس القضيب النبوي في النهر لكي ينقص، في إشارة إلى عجز الخلافة ومؤسسات الدولة على عمل شيء يذكر في القضاء على تلك الكارثة^(٣).

وامتداداً لتلك الكارثة التي لم تعم بغداد دار الخلافة فقط، بل إنها امتدت إلى مدن سامراء وجلولاء، فزادت المياه نحو إحدى وعشرين ذراعاً بعدما كانت ثمانية فقط، ما يدل على أن الكارثة كانت فوق الطاقة، فدمرت الآبار، وتم حصار منطقة الوحش، فلم يكن لها سبيلاً.

ونرى أنه تزامناً مع زيادة دجلة وورود الفيضان السابق، وجود سيول في بعض المناطق العراقية الأخرى، إذ تعرضت بغداد والمناطق المجاورة لها إلى سيل دمر بعض البيوت والقرى، تزامناً أيضاً مع وجود أمطار وبرد أدت إلى هلاك الثمار، ويبدو أن منطقة الجبال والشعور تأثرت بتلك الموجة، إذ يخبرنا ابن الجوزي بأن المسافرين كانوا يتحدثون عن هذا الأمر في مدن الجبال، ونجد أيضاً أن الأمطار الشديدة تساقطت على مدينة سنجار أدت بدورها إلى سيل عظيم أغرق حلة الأكراد، وأدت إلى هلاك أشجار النخيل، فوجدت غرقعلى رأس الماء^(٤).

وفي عام ٤٥٨هـ / ١٠٧٠م، نقص نهر دجلة نقصاناً كبيراً حتى أثر على الأنهر الصغيرة مثل القاطول والدجيل، وكان النقصان كبيراً لدرجة أن الناس كانوا يمرون من مخاضات الأنهار على

(١) ابن الأثير، الكامل، ج ٨، ٢٨٦.

(٢) ابن الجوزي، المنتظم، ج ١٥، ص ٣٤٤.

(٣) ابن الجوزي، المنتظم، ج ١٦، ص ٧٤.

(٤) نفس المصدر السابق، ص ٧٤.

طين وقاع هذه الأنهر، ما أوقف حركة السفن فيها، وأدى ذلك إلى تأثر المحاصيل الزراعية في المزارع المجاورة التي تروى بهذه الأنهر وأدت إلى زيادة الأسعار بقية السنة، إضافة إلى غور الماء في الآبار في مدينة بغداد^(١).

وفي العام التالي، ٤٥٩هـ / ١٠٧١م، تعرضت مدينة واسط، لعاصفة من الرياح الحارة، ما أدى إلى مقتل بضعة عشر نفساً، وقتلت الخيول الكثيرة، وقد تأثر القطاع الزراعي بهذه العاصفة لا سيما في بغداد، إذ هلكت أشجار الأترج والليمون^(٢).

وفي عام ٤٦١هـ / ١٠٧٣م، بلغت زيادة نهر دجلة، زيادة معتادة نحو إحدى وعشرين ذراعاً، لكن هذه الزيادة سمحت بفيضان فجر بثقاً فوق دار الغربية ووصل إلى المقابر، فغرق مشهد المالكية والسبتي وغيرها، ولكنه انحسر بعد قليل^(٣).

أما عن الفيضان الأعنف في تاريخ العراق في تلك المرحلة التاريخية مناط البحث فقد كان في عام ٤٦٦هـ / ١٠٧٣م، إذ شهدت بغداد ومدن أخرى في العراق فيضاً عنيفاً أدى إلى غرق الدور وهلاك الزروع ومقتل الكثير من الناس، إذ بدأ الفيضان بزيادة معتادة من نهر دجلة مع مطر شديد أدى إلى غرق الدور، وكان العدد المقدر حوالي ثلاثين داراً، وهدمت الأسوار والمحال، وهدم سور سنجار، وقد وصل الفيضان إلى مداه بسبب وجد ريح شديدة قامت بجرف المياه إلى مناطق كثيرة من الأحياء حتى وصل إلى البرية من الصحراء^(٤).

وقد تأثرت البساتين بالفيضانات، وقد قدرت الخسائر بعشرات الألوف من الدنانير، وقد غرقت أيضاً منطقة المقابر، فقد غرقت عن آخرها وشوهد التوابيت تطفو على المياه.

أما في بغداد فقد كانت الكارثة أشد، إذ وصلت المياه إلى دار الخلافة، حتى وصلت إلى غرفة عرش الخليفة نفسه، وهربت الجوارى والخدم خارج القصر الخلافي، ولم يطعم الخليفة في ليلته^(٥).

(١) نفسه، ص ٩٦؛ ابن كثير، البداية والنهاية، ج ١٣، ص ١٦٥.

(٢) ابن كثير، البداية والنهاية، ج ١٣، ص ١٦٧.

(٣) ابن الجوزي، المنتظم، ج ١٦، ص ١١٣ و ١١٤.

(٤) ابن كثير، المصدر السابق، ص ١٨٧ و ١٨٨؛ ابن الأثير، الكامل، ج ٨، ص ٤٠٣؛ ابن الجوزي، المصدر السابق، ص ١٥٥ وما يليها.

(٥) ابن الجوزي، المنتظم، ج ١٦، ص ١٥٥.

ولم يتأثر الخليفة فقط بالفيضان، بل إن الوزير فخر الدين، دخلت المياحة بيته، وقام بامتطاء فرسه للهروب من البيت فذهب إلى الخليفة، فوجد أن الكارثة عمّت الجميع سواء من الطبقات العليا أو العامة الذين عانوا معاناة كبيرة في إنقاذ أرواحهم من هذا الفيضان.

وقد كانت الخسارة المادية كبيرة للغاية في تلك الأثناء إذ ضاعت أموال الناس تحت هدم البيوت جراء الفيضان، كما ماتت الكثير من الحيوانات، ويصف ابن الجوزي المياه كأنها كالجبال، وأن الحيوانات كانت تطفو على المياه، وقد تأثر الجانب الغربي لبغداد بالفيضان أيضاً وكان التأثير كبيراً، إذ غرقت مناطق المقابر خاصة مقبرة الخيزران، ومنطقة باب الأرج وخرابة ظفر، ودرج حلاوة والمسعودة والشمعية، حتى خرج الناس من هذه الأماكن لا يلتفتوا إلى أحد^(١).

إلا أن أشد المناطق تضرراً في الجانب الغربي كانت منطقة المارستان العضدي، إذ دخلت المياه من الشبائيك، وتضررت مقبرة الإمام أحمد بن حنبل جراء دخول المياه إليها، ويقدر السيوطي عدد الدور المنهدمة بنحو مئة ألف دور^(٢).

أما مواجهة الدولة لها، فقد كانت هزيلة للغاية إذ تعرضت مباني الدولة نفسها إلى الغرق، وقام الوزير فخر الدين، بعمل خيمة كبيرة له ولخدامه، وعمل أكواخ عاجلة لمن يريد الالتحاق والسكن فيها، كما قام الوزير بتهديد الملاحين الذين يعترضون الناس في العبور بين جانبي بغداد، إذ كانوا يمتنعون عن عبور بعض الناس لغلاء سعر النقل، وأمر شرف الدولة بصرف ألف دينار لعمارة مشهد باب التبن والمنطقة المجاورة له^(٣).

أما الخليفة القائم بأمر الله، فقد تضرع إلى الله عدة مرات حتى تنكشف الغمة عن بغداد، وكان يرتدي بردة النبي وقضيبه، حتى يستجيب الله له، بل لم يكن هذا المظهر الديني الوحيد في هذه الأزمة، فقد اجتمعت العامة والوعاظ والصالحين من الناس عند الخليفة في السنة التي سبقت هذا الغرق العظيم، مطالبين بإزالة الخمر وهدم المواخير والحانات وهدمها وتبطينها من مدينة بغداد^(٤)، فوعدهم الخليفة بأن يكاتب السلطان في هذا الأمر، وهو ما يدل على نظرة العامة والمسلمين على العموم إلى هذه الأزمات علناً قد تكون عقاباً من الله بسبب ارتكاب الموبقات.

(١) نفس المصدر السابق، ص ١٥٦.

(٢) السيوطي، تاريخ الخلفاء، ص ٣٣٢.

(٣) ابن الأثير، الكامل، ج ٨، ص ٤٠٣ و ٤٠٤؛ ابن الجوزي، شذور العقود، ص ٢٧١.

(٤) ابن الأثير، المصدر السابق، ص ٤٠٤.

ونرى في حديث أحد الأشراف ويدعى الشريف أبو جعفر بن موسى لأحد حجاب الخليفة هذا المعنى حينما اتهم الحجاب والخليفة بالتباطؤ في مكاتبة السلطان في تحريم وهدم المواخير وإبطال الأمر سبباً في هذا الغرق، فبدلاً من أن يأتي جواب السلطان جاء الجواب من الله عن طريق غرق المدينة كلها^(١).

أما عن التأثير الاقتصادي المباشر فقد تأثرت الزروع والبساتين الكثيرة للضرر، كما تأثرت الثروة السمكية في منطقة واسط وبغداد، ويذكر ابن الجوزي أن الأسماك انعدم وجودها في تلك الأيام جراء الفيضان^(٢).

بعد الفيضان السابق بثلاث سنوات أي عام ٤٦٩هـ / ١٠٧٦م، شهدت بغداد فيضاً آخر، وكان السبب فيه زيادة دجلة نحو إحدى وعشرين ذراعاً، وقد اتخذت الدولة ممثلة في الوزير فخر الدولة الذي قام بحماية دار الخلافة حتى لا تتأثر بالفيضان مثل الفيضان السابق، وقد أمر بنقل تابوت الخليفة القائم بأمر الله إلى الرصافة إذ المقابر الخاصة بآل عباس، أما على المستوى العام فقد فزع الناس وخافوا على أموالهم وقاموا بنقل الأموال بعيداً عن دورهم حتى ينحسر الفيضان وينتهي^(٣).

يذكر ابن الاثير في حوادث عام ٤٧٢هـ / ١٠٧٩م، أن نهر الفرات زاد زيادة عظيمة سمحت بحدوث فيضان محدود قام بتخريب دواليب الزراعة والسواقي في مناطق هيت، وفوهة نهر عيسى التي تضررت هي الأخرى، كما زاد في تآمراً نحو أكثر من ثلاثين ذراعاً، وقد أثر هذا الفيضان على المحاصيل الزراعية في هذه المناطق^(٤).

وفي عام ٤٧٨هـ / ١٠٨٥م، تعرضت بعض المدن مثل بغداد والموصل إلى رياح عاصفة قامت باقتلاع النخيل والأشجار، وصاحبها بعض الصواعق، حتاحتراق النخيل وغرقت السفن جراء ذلك، وفزع الناس وخافوا وظنوا أنها القيامة^(٥).

وفي تلك السنة أيضاً، هبت ريح سوداء أظلمت السماء وأدت إلى هبوب رياح ترابية، نتج عنها هلاك الماشية، ما أثر على الإنتاج الحيواني، ومقتل عدد من الناس بسبب هذه العاصفة، بل

(١) نفسه، ص ٤٠٤.

(٢) ابن الجوزي، المنتظم، ج ١٦، ص ١٥٧.

(٣) ابن كثير، البداية والنهاية، ج ١٣، ص ١٩٦.

(٤) ابن الاثير، الكامل، ج ٨، ص ٤٢٢.

(٥) ابن كثير، المصدر السابق، ص ٢١٦.

نجد أنه تزامن مع هذه العاصفة، دخول اللصوص إلى الحمامات وسرقتهم لملابس الناس، بل امتدت عمليات السرقة إلى الأسواق، ما أدب إلى اضطرابات اقتصادية في تلك السنة^(١). ولم تكن سرقة الأسواق السبب في هذه الاضطرابات فحسب، بل نجد أن العاصفة أغرقت بعض السفن، وسقطت خلالها منارة باب الأزج.

وفي عام ٤٧٩هـ / ١٠٨٧م، تعرضت بغداد إلى هطول أمطار ما أعاق حركة الناس في الطرقات وكثرت الوحول، ما جعل الخليفة المقتدي بالله، يأمر مئة من العمال بتنظيف الشوارع مزودين بالآلات والدواب لرفع الوحل وإبعاده^(٢).

وفي ٤٩٣هـ / ١١٠٢م، يذكر ابن الجوزي أن العراق تعرض إلى امتناع للأمطار صاحبه انتشار الوباء والأمراض مع انعدام للدواء والعقاقير، وهو ما يدل علأن تلك السنة كانت تعاني من القحط والجذب والجفاف، وهو ما أدب إلى انتشار الأمراض والموت^(٣).

وفي عام ٤٩٩هـ / ١١٠٦ م، تعرضت المدن العراقية إلى فيضان معتاد من زيادة نهر دجلة، مع تواصل لهطول الأمطار، ما أدب إلى هلاك جميع الغلال في تلك السنة، وخسائر مادية في الأرواح والممتلكات، إذ غرقت الدور المختلفة ومنها دار نقيب النقباء أبو القاسم الزينبي، الذي كاد يشرف على الغرق، كما يذكر ابن الجوزي أن سفينة غرقت بمن عليها من الناس الذين كانوا يزفون عروسًا، غرقت هي الأخرى وأقاموا عليها المآتم بدلًا من الأفراح^(٤).

وفي عام ٥١١هـ / ١١١٧م^(٥)، يذكر السيوطي أن منطقة سنجار تعرضت إلى سيل شديد، غرقت منه المدينة وأدب إلى تدمير سورها، وأدى أيضًا إلى مقتل العديد من أبناء المدينة، ودفنوا في التراب والطين بسبب الجرف الذي نتج عن السيل.

وفي حوادث عام ٥١٢هـ / ١١١٨م، نرى أن العراق تعرض إلى نقص في هطول الأمطار إذ "انقطع الغيث وانعدمت الغلات في كثير من البلاد وكان أشده في العراق"^(٦) ما أدب إلى غلاء الأسعار وهروب معظم المزارعين في السواد إلى المناطق الأخرى طلبًا للطعام، فقد اعتمد العامة على أكل النخالة، وعانى سكان بغداد معاناة قاسية بسبب ارتفاع أسعار المواد الأساسية.

(١) ابن الجوزي، المنتظم، ج ١٦، ص ٢٤١.

(٢) ابن الجوزي، المنتظم، ج ١٦، ص ٢٥٨.

(٣) ابن الجوزي، المنتظم، ج ١٧، ص ٥٤.

(٤) نفس المصدر السابق، ص ٩٥ و ٩٦.

(٥) السيوطي، تاريخ الخلفاء، ص ٣٣٨.

(٦) ابن كثير، البداية والنهاية، ج ١٤، ص ٣٤؛ ابن الأثير، الكامل، ج ٩، ص ١٧٩.

ونجد في نفس السنة يقوم الخليفة المسترشد بالله بخطوة عاجلة ربما لتدارك الموقف أو تخفيف الأزمة، فقام ببعض الإصلاحات التي تتعلق بالإقطاع، فأسقط الإقطاع الخاص الذي كان يعاني منه المزارعون^(١)، وربما كانت أزمة الجوع التي عانى منها العراق هي التي شجعت الخليفة على هذه الخطوة، كما تضمنت قراراته الاقتصادية بعض الإصلاحات الأخرى المتعلقة بقطاع التعدين، فأطلق ضمان غزل الذهب، إذ كان العمال يعانون من هذا الضمان المؤدى للحكومة معاناة كبيرة.

ونجد ظاهرة تكررت كثيرة مع حلول الأزمات الاقتصادية هو تأخر مسير الحجاج إلى الأراضي المقدسة، ويظن الباحث أن التأخر هذا كان لأسباب اقتصادية وما تبعها من حالة سياسية مضطربة، وأجواء أمنية متردية خاصة على طريق الحج العراقي، الذي قد يكون ملجأ للصوفس والهاربين من الجوع وهو ما يعرض حياة الحجاج للخطر.

ففي نفس السنة تلك وهي ٥١٢هـ / ١١١٨م، يذكر ابن الأثير في حوادث هذه السنة أنه كثر الإرجاف في العراق بسبب تأخر الحج، وهو ما دفع الخليفة إلى "ترتيب الأمير نظر خادم أمير الجيوش تولية أمر الحج ما كان يتولاه أمير الجيوش، وأعطاه من المال ما يحتاجه"، وقد نجحت مهمة "نظر" وأظهر كفايته، والدليل هو الوصول بالقافلة بسلام إلى مكة^(٢).

وفي عام ٥١٣هـ / ١١١٩م، تعرضت بغداد إلى هطول أمطار شديدة ما أدب إلى فزع الناس وإرتجاج بغداد من الضجيج والاستغاثة، وذلك لأن الأمطار كانت قوية صاحبها ريح وظلام في السماء، فيبدو أن الشمس لم تظهر في سماء بغداد في تلك الأيام^(٣).

وتتكرر ظاهرة تأخر الحجاج أيضاً، فقد خرجوا بالقافلة في ثاني عشر من ذي القعدة أي قبل موسم الحج بنحو شهر، وهو ما دفع الخليفة بسرعة إرسال طلب عاجل إلى الأمير ديبس بن صدقة حاكم الجنوب العراقي بمساعدة الأمير نظر في حماية الحجاج وخدمتهم^(٤).

ويذكر ابن الأثير أن الأمطار توالى بشدة على القافلة حتى وصلوا إلى مدينة الكوفة، وهو ما يدل أن سبب التأخر كانت أمطار تلك السنة فخاف الحجاج علانفسهم وهو ما أخر مسير القافلة نحو الأراضي المقدسة^(٥).

(١) نفس المصدر السابق، ص ١٧٩.

(٢) نفسه، ص ١٧٩.

(٣) ابن الجوزي، المنتظم، ج ١٧، ص ١٧٢.

(٤) ابن الأثير، الكامل، ج ٩، ص ١٨٩ و ١٩٠.

(٥) نفس المصدر السابق، ص ١٩٠.

أما عام ٥١٥هـ / ١١٢١م^(١)، فقد كان عامًا دراميًا في تاريخ الكوارث الطبيعية في العراق، إذ تعرضت بغداد إلى موجة من هطول الثلج عليها ما أدب إلى امتلاء الشوارع والدروب، وهو ما جعل الأحداث الصغار يقومون بتشكيل كرات الثلج على شكل السباع والحيوانات المختلفة مثل الفيلة، ولم تكن المرة الأولى التي تتعرض فيها بغداد لموجة الثلج فنجد أن في عام ٣٤٠هـ / ١٠٤٢م، تعرضت لمثل هذه الموجات، بل يذكر ابن الجوزي أن بغداد تعرضت للثلج أيام الرشيد والمقتدر والمعتمد والطائع والمطيع والقادر والمقتدر من خلفاء بني العباس، وهو ما يدل أن هذا الامر معتاد في تاريخ مدينة دار السلام والمدن العراقية الأخرى^(٢).

ويبدو أن موجة هطول الثلج كانت في المناطق العراقية الأخرى صاحبها الأمطار الشديدة التي أدت إلى هلاك النخيل وأشجار الفاكهة المختلفة، إذ نجد أن الأمطار تسبب في هلاك أشجار الأترج والليمون والنارنج، بينما نجت المحاصيل الأخرى مثل البقول والخضر، كما هلك النخيل وما عليها من الرطب والأعناب في الصحراء^(٣).

أما عن المدن المتأثرة بهذه الموجة، فقد كانت بغداد التي تأثرت بالثلج، والمناطق بين البطحاء وتكريت تأثرت بالثلج أيضًا، كما تعرضت مناطق جنوب العراق للأمطار مثل الكوفة والبصرة. وفي ذلك يقول الشاعر:

يا صدور الزمان ليس بوفر ما رأيناه في نواحي العراق
إنما عمّ ظلمكم سائر الخلق فشابت دوانب الآفاق^(٤)

وفي العام التالي ٥١٦هـ / ١١٢٢م، خاف الناس على بغداد من الغرق، إذ زاد نهر دجلة زيادة تبدو أن كبيرة كالفيضانات المدمرة في السابق، وهو ما جعل أبي العباب ابن الرطبي القاضي يخرج إلى منطقة القورج، ليرى ما يحتاج إليه، وفيما يبدو أن هذه المنطقة كانت منطقة إغاثة في حال الفيضان^(٥)، إذ أن رجالات الدولة يلجأون إليها فور قدوم الفيضان وهو ما فعله الوزير فخر الدولة في فيضان ٤٦٦هـ العنيف والذي أغرق بغداد والموصل وواسط وغيرها.

(١) ابن الجوزي، المصدر السابق، ص ١٩٦ و ١٩٧.

(٢) ابن الجوزي، المنتظم، ج ١٧، ص ١٩٧.

(٣) نفسه، ص ١٩٧.

(٤) نفسه، ص ١٩٧.

(٥) نفسه، ص ٢٠٣.

ويبدو أن الزيادة لم تكن في دجلة فقط بل كانت في الفرات إذ زاد النهر ما أدبالي غرق بعض المساكن والدور في منطقة قلعة جعبر، ودخول المياه إلى الرض بأكمله، وهدمت أكثر الدور والمساكن^(١).

وفي عام ٥١٨هـ / ١١٢٤م^(٢)، تعرضت مناطق الموصل والجزيرة وديار بكر إلى جدد وجفاف وقط لأراضيها الزراعية بسبب نقصان الأمطار في موسم الشتاء، وقد استمر الجدد إلى العام التالي وهو ما أدبالي غلاء الأسعار ونقصان المواد الغذائية من الأسواق المحلية في هذه البلاد، ويذكر ابن الأثير أن الغلاء استمر إلى العام التالي، وهو ما يدل على شدة الأزمة^(٣).

وفي عام ٥٢٠هـ / ١١٢٦م، تواصل هطول الأمطار مع الرعد والبرق لمدة ثلاثة أيام، ونتج عن هذه الموجة السيئة للأحوال الجوية، انهيار بعض المنازل، وخسائر مادية ليست بالكبيرة مقارنة مع موجات مرت على المدن العراقية^(٤).

وفي عام ٥٢٢هـ / ١١٢٨م، هبت على بغداد وما جاورها من قرى، ربح عاصفة، مصاحبة بالغيوم والمطر الغزير، ويبدو أن الربح كانت عظيمة لأنها نقلت من الصحاري المجاورة تراثاً أحمر، وتضررت منه البراري وأسطح المنازل، وسرعان ما سكنت، بعدما فزع الناس وخافوا على منازلهم ومزارعهم^(٥).

وقد نرى أن في الأعوام التالية تتعرض العراق إلى موجات من الفيضانات والسيول المدمرة، كما أنها تتعرض للنقيض تماماً، وهي موجات القحط والجدد وعدم سقوط الأمطار، ففي عام ٥٣٤هـ / ١١٣٩م، تعرضت المدن العراقية إلى جدد وقط بسبب نقصان نهر دجلة على غير العادة، ما أدبالي تأثر الناس بموجات الغلاء، وهو ما جعل -كما يقول ابن الجوزي- ارتفاع كراسي الوعاظ إلى الأعلى في جامع القصر، وهو ما يدل على تكليف الخليفة للوعاظ على نشر الوعظ في تلك الأزمة حتى تنفرج^(٦).

ونرى في عام ٥٤١هـ / ١١٤٦م، تتعرض العراق إلى عدم سقوط الأمطار في موسم الشتاء، فيذكر ابن الجوزي "أن الأمطار لم تسقط طوال التشرينان وكانون الأول"؛ أي طوال موسم

(١) ابن الأثير، الكامل، ج ٩، ص ٢١٨.

(٢) نفس المصدر السابق، ص ٢٣٠.

(٣) ابن الأثير، نفس المصدر السابق، ص ٢٣٠.

(٤) ابن الجوزي، المنتظم، ج ٢٣٢، ص ١٧.

(٥) ابن الأثير، المصدر السابق، ص ٢٤٨.

(٦) ابن الجوزي، المنتظم، ج ١٨، ص ٥.

الشتاء^(١)، ما أدبالي قتل الكثير من الماشية والأغنام التي ترسعى الأعشاب الطبيعية، وقد أدى ذلك بدوره إلى غلاء الأسعار لا سيما في الغلات والحبوب، ولم يكن قلة الأمطار السبب في ذلك الأمر بل كان انتشار الجراد سبباً في الغلاء في تلك السنة.

أما في عام ٥٤٢هـ / ١١٤٧م^(٢)، تعرض العراق إلى موجة من الغلاء والمجاعة وارتفاع الأسعار وذلك بسبب القحط وعدم زيادة الأنهار، وهو ما أثر على محاصيل تلك السنة، ما أدبالي ناخثاء الخبز، وارتفاع سعر الحنطة، وكذلك الشعير ليصل الكر منه أربعين ديناراً، وغلق الدكاكين والحوانيت في الأسواق، وقد استمرت هذه الموجة إلى السنة التالية ٥٤٣هـ / ١١٤٨م.

وتكرر الفيضان ببغداد عام ٥٤٥هـ / ١١٥٠م إثر زيادة نهر دجلة، ويبدو أنه كان ضعيفاً، إذا تمت المقارنة بسابقه من الفيضانات إذ قام فقط بتعطيل طريق الرباط ووصول الماء إلى باب المدرسة النظامية، وغرقت بعض الدور ودخلت المياه إلى الأزقة الضيقة^(٣).

وفي السنة التالية ٥٤٦هـ / ١١٥١م، تعرضت منطقة سامراء إلى فيضان بسبب زيادة نهر دجلة، إذ انفجر بثق النهر بسبب الزيادة^(٤).

وفي عام ٥٤٩هـ / ١١٥٤م، تعرضت مدينة واسط، إلى فيضان بسبب زيادة نهر دجلة، وكانت الزيادة أدت إلى إحمرار الماء ففرع الناس من ذلك^(٥).

وتعرضت بغداد إلى فيضان بسبب زيادة نهر دجلة ما أدى إلى تدمير القورج، وخرقه، وتسرب المياه إلى داخل البلد، فضلاً عن الصحارى المجاورة، وذلك في عام ٥٥٤هـ / ١١٥٨م^(٦)، وقد غرقت بعض المناطق مثل المأمونية وباب الأزج وخرابة ابن جردة والزيات ومنطقة ابن رزين ومنطقة المقابر ومنها مقبرة الإمام أحمد ودرج الشاكرية ودرج المطبخ وتدمير درج القيار عن آخره إذ هدمت جميع مساكن العامة فيه ما أدى هروب من تبقى من سكانه إلى الجانب الغربي وارتفاع ثمن النقل إليه حتى وصلت على عدة دنائير، ما جعل الناس يضجون لعدم مقدرتهم الدفع في مثل هذه الظروف العصيبة.

(١) نفس المصدر السابق، ص ٥٠.

(٢) نفسه، ص ٥٧.

(٣) نفسه، ص ٧٧.

(٤) ابن الجوزي، شذور العقود، ص ٣٠٢.

(٥) ابن الجوزي، المنتظم، ج ١٨، ص ٩٧.

(٦) ابن الأثير، الكامل، ج ٩، ص ٤٣٢ و ٤٣٣.

وقد غرقت هذه المناطق بعد ثقب سور بغداد وتدمير بعض الأماكن فيه بشكل جزئي، ومنها منطقة سور وسد القورج، إذ نقصت الماء بعد عشرين يومًا وهو ما جعل السلطات تقوم بإعادة ترميم ما تم هدمه^(١).

تزامن هذا الفيضان المدمر مع هطول بعض البرد والأمطار، وقد تم وزن البرد بنحو خمسة أرطال، وهو ما يدل على كثافته، وقد أدى البرد والمطر إلى هلاك المحاصيل الزراعية في كثير من القرى الزراعية، لا سيما الغلات، وهو ما أدّى إلى نقص العلف للحيوانات وتأثر الثروة الحيوانية في هذه السنة^(٢).

وفي عام ٥٦٢هـ / ١١٦٦م، هبت عاصفة شديدة، نتج عنها برد كثيف، وهلاك للأشجار والنخيل، وكانت الريح العاصفة سببًا في تدمير حائط من بيت القهرماننة، وظهر ذهب تحت هذا الحائط^(٣).

وفي تلك السنة، زاد الماء في نهر الفرات، زيادة سمحت بظهور الأسماك، وعودة الناس لصيده بعد اختفاء طويل، يقدره ابن الجوزي بنيف وثلثين سنة^(٤).

وتكرر هبوب العواصف الرعدية التي أخافت الناس وأزعجتهم، لدرجة أنهم خرّوا على وجوههم في الشوارع، ففي عام ٥٦٦هـ / ١١٧٠م، هبت ريح عاصفة، وكانت باردة، يصاحبها رعد مخيف، إذ "رعدت السماء بقعقة لم يسمع بمثلا قط فخر الناس على وجوههم"^(٥).

وقد تكررت هذه الموجة من الرياح والمطر والعواصف في السنة التالية، ٥٦٧هـ / ١١٧١م، وتركزت هذه الموجة في بغداد، ولكنها لم تكن بقوة العاصفة التي سبقتها^(٦).

وفي حوادث عام ٥٦٨هـ / ١١٧٢م، نجد أن بغداد تعرضت إلى فيضان نهر دجلة، ما أدّى إلى بعض الأضرار، مثل تضرر المدرسة النظامية، لوصول المياه إليها، كما وصلت المياه إلى قبة ضريح الإمام أحمد بن حنبل، وهو ما جعل السلطات تتخذ قرارًا بالعمل في القورج لإنقاذ بغداد من الغرق، وقد نقص الماء بعد فيضانه بقليل^(٧).

(١) ابن الجوزي، المصدر السابق، ص ١٣٥.

(٢) ابن الجوزي، المنتظم، ج ١٨، ص ١٣٥؛ انظر أيضا شذور العقود، ص ٣٠٥.

(٣) ابن الجوزي، المصدر السابق، ص ١٧٥.

(٤) نفسه، ص ١٧٥.

(٥) نفسه، ص ١٩٤.

(٦) نفسه، ص ١٩٧.

(٧) ابن الأثير، الكامل، ج ١٠، ص ٥٠.

وقد صاحب هذا الفيضان برد كثيف أثر على الموارد المائية، فتجمدت المياه في الآبار، ما أدب إلى تلف المحاصيل الزراعية، ونقص المواد الغذائية وغلاء الأسعار^(١).

وقد تعرض العراق إلى فيضان كبير بسبب زيادة المياه في نهر دجلة، إذ ضرب الفيضان القرى ما أدى إلى هدم الدور وهلاك المحاصيل الزراعية مثل أشجار النارج، وموت الحيوانات لا سيما الماشية، ما أدب إلى غلاء الأسعار.

وقد كان الفيضان هذا في رمضان من عام ٥٦٩هـ / ١١٧٤م^(٢)، وقد استمر طوال الشهر، إذ خرج الناس من بغداد إلى موضع القورج، وضجوا بالدعاء والابتهاال إلى الله يقودهم الوعاظ، الذين ساعدوا الناس في بناء السدود المانعة للماء.

وكان من نتائج هذا الفيضان، غلاء الأسعار، خاصة أسعار الخبز، إذ كان يباع الخمس أرطال بقرطاطوهو ما أدب إلى اشتداد الأزمة في تلك الأيام، أما من ناحية الخسارة المادية امتدت الخسائر إلى المدرسة النظامية، ومدرسة أبي النجيب، كما تأثر رباط أبي سعد الصوفي فتهدمت منه مواضع، حتى وصل الهدم إلى منطقة درب السلسلة، بل إن القصر الخلفي تأثر بنزير الماء، إذ وصل ماء الفيضان إليه وهو ما جعل الخليفة يخرج من باب الفردوس حتى يمضي إلى الجامع، وهو ما يدل على أن هذا الباب ظل آمناً من مياه الفيضان المدمرة^(٣).

ومن الخسائر المادية أيضاً، وصول الماء إلى البدرية وتأثر دار الباسيري، ومنطقة المأمونية، وتهدمت الكثير من الدور، وقد تأثر أيضاً المارستان في هذه المنطقة فدخلت المياه من أبوابه ومنافذه، حتى علت الماء في أرضية المارستان، وهو ما جعل السلطات تتخذ تدابير عاجلة لإنقاذ المرضى وذلك بنقلهم إلى سطح المارستان^(٤).

ومن أحداث هذا الفيضان وصول الماء إلى المقابر وخروج العظام من القبور في الجرف العظيم للماء الناتج عن الفيضان، حتى من أشهر المقابر التي تأثرت بالفيضان مقبرة الإمام أحمد، وقد تأثرت للمرة الثانية، إذ تأثرت في فيضان سابق، ووصلت المياه أيضاً إلى مقبرة باب الشام حتى تهدم الضريح المبنى بالقرب من المقبرة^(٥).

(١) ابن الجوزي، المنتظم، ج ١٨، ص ٢٠٠.

(٢) ابن كثير، البداية والنهاية، ج ١٤، ص ٢٢٨ و ٢٢٩؛ ابن الجوزي، نفس المصدر السابق، ص ٢٠٤ و ٢٠٥.

(٣) نفس المصدر السابق، ص ٢٠٥.

(٤) ابن الأثير، الكامل، ج ١٠، ص ٦١.

(٥) ابن الجوزي، المنتظم، ج ١٨، ص ٢٠٥ و ٢٠٦.

ومن الأحياء التي تضررت أيضاً حي الكرخ في بغداد، إذ لجأ له الكثير من الناس، ولكنه تأثر هو الآخر مثل باقي الأحياء البغدادية، كما وصل الماء إلى بعض الخنادق التي حفرت خلف سور بغداد، وهو ما عاق حركة الانتقال من القرى المجاورة لبغداد إلى المدينة نفسها، وهو ما جعل السلطات أن تبني جسراً لسهولة الانتقال في هذه المناطق^(١).

ومن الخسائر الاقتصادية المباشرة في القطاع الزراعي، هو تخريب المزارع والقرى، خاصة قرى منطقة الحظيرة، حتى هلكت معظم المحاصيل الزراعية، خاصة القريبة من نهير دجيل، وقد أدى هذا الفيضان إلى تدمير مزارع الفواكه خاصة الكمثرى والخوخ والتفاح^(٢).

ومن الأضرار الاقتصادية التي نتجت عن هذا الفيضان غلاء الآجر الذي يبنى به المساكن في بغداد لأنه يخرج من الطين الزراعي الذي تدهور بطبيعة الحال، حتى وصل كل ألف قطعة بثلاثة دنانير ونصف، وهو ما وصفه ابن الجوزي بالغلاء^(٣).

كما تأثرت الثروة الحيوانية بالضرر الكبير إذ ماتت قطعان الغنم بمرض الطاعون الناتج عن الفيضان فيما يبدو، وما تبقى من الأغنام كان يأكله الناس، وقد تأثروا من تناول لحومها حتى ظهرت بعض الأمراض على الناس أنفسهم وهو ما جعلهم يبتعدون عن تناولها في تلك الفترة^(٤).

أما في مدينة الموصل، فقد تواصل هطول الأمطار على المدينة نحو أربعين يوماً، بالتزامن مع وقوع فيضان بسبب زيادة نهر الفرات، ما جعل المدينة تتأثر اقتصادياً ومادياً، ومن الخسائر المادية، تهدمت الكثير من المساكن والدور في جميع أنحاء المدينة، وهو ما أدى بدوره إلى مقتل الكثير من أبناء المدينة، إذ كانت "الدار تقع على ساكنيها فيهلك الكل"^(٥).

أما من الناحية الاقتصادية، فهلكت القرى والمحاصيل الزراعية القريبة من منطقة نهر عيسى، وهو ما نتج عنه غلاء الأسعار، وحدث مجاعة على أثرها، وموت الكثير من أبناء المدينة جراء ذلك.

أما في عام ٥٧٢هـ / ١١٧٦م، نقصت مياه نهر دجلة، ما تسبب في ظهور الجزر، وجنوع السفن في النهر، وأنذر بموجة جديدة من الجذب والقحط في المناطق المروية بجداول هذا النهر^(٦).

(١) ابن الجوزي، شذور العقود، ص ٣٠٩.

(٢) ابن الجوزي، المنتظم، ص ٢٠٧.

(٣) ابن الجوزي، المنتظم، ج ١٨، ص ٢٠٧.

(٤) نفس المصدر السابق، ص ٢٠٧.

(٥) ابن كثير، البداية والنهاية، ج ١٤، ص ٦١.

(٦) ابن الجوزي، المصدر السابق، ص ٢٢٧.

ويبدو أن تلك السنة كانت مضطربة في الأحوال الجوية، إذ يذكر ابن الجوزي أن ريحا باردة هبت على بعض المدن وذلك في موسم الصيف، ثم جاء حر عظيم بعدها بأيام، ما يدل على تقلب الأحوال الجوية، وهذا أثر على الناس فمرضوا بالزكام وأمراض الإنفلونزا^(١).

وفي ذي القعدة من نفس السنة، تعرضت المدن والقرى العراقية إلى ربح عاصفة جلبت التراب، وقد أزعجت وأخافت الناس، لكنها لم تستمر طويلة وسرعان ما انحسرت واختفت^(٢).

وفي عام ٥٧٣هـ / ١١٧٧م، تعرضت بغداد إلى أمطار غزيرة خاصة منطقة الرصافة ما جعل الشوارع كالأنهار، وقد صاحب هطول الأمطار رياح عاتية، حتى فزع الناس منها، وقد تعرضت بغداد إلى هطول أمطار شديد لمدة ثلاث أيام متتالية ما أدب إلى غرق الطرقات^(٣)، ولقد كانت الأمطار شديدة لدرجة جعلت الخليفة يخرج من أمواله لتتحية الوحل عن الطرقات وإصلاحها، وجمع كل أهل درب من الدروب حوالي ١٢ ديناراً لمن يقوم بتتحية زيادة الماء وصرفها في نهر دجلة، تزامناً مع وجود فيضان بسبب زيادة تقليدية لنهر دجلة وذلك في نفس السنة^(٤).

وفي نفس السنة زاد نهر دجلة، لكنها لم تكن بزيادة كبيرة، غير أن السلطات فيما يبدو كانت تعمل من أجل وقف الفيضان، "إذخاف الناس وأعملوا العمل في القورج"^(٥).

وفي عام ٥٧٤هـ / ١١٧٨م^(٦)، لم يزد نهر دجلة على غير العادة، بل تعرض العراق إلى جذب وجفاف، ما أثر على الزراعة، وتعرضت المزارع والمحاصيل الزراعية إلى الهلاك والتلف، فمن ضمن المناطق التي تأثرت بهذا الجذب، منطقة واسط، والتي كان أهلها يعملون بنقل الطعام إلى بغداد، فقد كانت عاصمة الخلافة تعتمد على واسط في غذائها، ما أدى إلى غلاء الأسعار في بغداد، فوصل سعر الخبز إلى كل ستة أرطال بغيراط، ووصل سعر الشعير كل أربعة أرطال بحبة، وهو ما جعل الناس يتذمرون من هذا الغلاء في تلك السنة^(٧).

أما في مدينة الموصل فقد تأثرت هي الأخرى بموجة الغلاء تلك، وذلك بسبب عدم زيادة نهر دجلة، كما أن المطر انقطع هطوله، ما أدب إلى جذب المناطق الزراعية المحيطة بالمدينة والتي تمد الموصل بكل أنواع الغلات، وتسبب في موجة الغلاء التي استمرت طوال شهور الشتاء في

(١) ابن الجوزي، المنتظم، ج ١٨، ص ٢٢٧.

(٢) نفس المصدر السابق، ص ٢٣١.

(٣) نفس المصدر السابق، ص ٢٣٨.

(٤) نفسه، ص ٢٣٩.

(٥) نفسه، ص ٢٣٩.

(٦) ابن الأثير، الكامل، ج ١٠، ص ٩٢.

(٧) ابن الجوزي، المنتظم، ج ١٨، ص ٢٥١.

تلك السنة، بل إنها امتدت إلى دخول السنة الجديدة ٥٧٤هـ / ١١٧٩م^(١)، فنفتت الأقوات ومخزون الغلات وهو ما أدب إلى اشتداد الأزمة، وتأثرت الموصل وبلاد الجزيرة الفراتية من المجاعة، والتي كان ابن الأثير شاهدًا عليها، إذ ذكر أنه رأى رجلًا تركمانيًا يعاني من الجوع فساعده أن جلب له خبزًا ليأكله.

وقد تكررت ظاهرة الرياح "السوداء" أو العواصف العاتية التي تحجب الشمس ربما لأيام، إذ تكررت في عام ٥٧٥هـ / ١١٨٠م، حتى يقول ابن الأثير إن الناس صلت الصلوات النهارية أي الظهر والعصر والمغرب تخمينًا لعدم وجود الشمس، بل تسببت هذه الرياح المظلمة في عدم رؤية هلال المحرم، فأرّخ الناس ذي الحجة ثلاثين يومًا وأتموه، وظهر لهم بعد انجلاء العاصفة أنه كان خطأ^(٢).

وقد كانت هذه العاصفة قوية لدرجة أن الناس ظنوا أنها القيامة وقاموا بالتضرع والصلاة والاستغفار، وقد هبت هذه العاصفة على بلاد الجزيرة الفراتية وأغلب مدن العراق.

ثانيًا: الزلازل والظواهر الطبيعية وأثرها في ظهور المحن والأزمات الاقتصادية:

قبل بدء السرد الحولي الخاص بكواريث طبيعية من نوعيات أخرى كسابقتها، لا بد لنا من مقدمة خاصة عن الزلازل، ماهيتها، ومدى تأثيرها على الناحية الاقتصادية في العراق، ومدى تأثيرها المباشر في ظهور الأزمات والمحن في تلك الفترة، ثم الحديث عن ظواهر فلكية طبيعية أخرى وهي الظواهر الفلكية من ظهور الكواكب، وسقوط الشهب، وما ارتبط به من فزع الناس وخوفهم من المصير المجهول أو من المستقبل، وسنتحدث تفصيليًا عن تلك الظاهرة من خلال كتابات المصادر المختلفة التي تتحدث عن هذه النقطة.

- ماهي الزلازل؟

تعددت معاني الزلزلة اللغوية، إذ تعني الحركة الشديدة^(٣)، أو الهزة العنيفة، وهي الهزة الطبيعية التي لا دخل للإنسان فيها وتنشأ في طبقات الأرض وتظهر بقوة على سطح الأرض ويشعر بها الإنسان ويضطرب، وهي من الجذر اللغوي ز ل ل^(٤)، وهذا الجذر اللغوي يشتق منه كلمة

(١) ابن الأثير، الكامل، ج ١٠، ص ٩٢.

(٢) نفس المصدر السابق، ص ٩٢.

(٣) المعجم الوسيط، ص ٣٩٧.

(٤) الفيروز آبادي، القاموس المحيط، مادة زل، ص ٧١٦.

الزلازل بمعناها السابق، كما يخرج منه معان أخرى من أهمها زلازل، مثل يقال ماء زلال أي الماء العذب، الذي يخرج من العين على أثر بعض الهزات الأرضية العنيفة^(١).

أما عن المصطلح العلمي للزلازل، أو الهزات الأرضية الطبيعية، فالمعروف أن الأرض ليست ثابتة الحركة، بل إنها في حركة دائمة منذ ملايين السنين، وما تكوين القارات ببعيد، فالقارات وانفصالها عن بعض بعدما كانت كتلة واحدة، دليل على ذلك، ودليل على تحرك عنيف لطبقات الأرض التكتونية ما أسفر عن ذلك الانفصال منذ أزمنة بعيدة^(٢).

ويبقى التعريف العلمي الأشهر وهو ما سنعرضه في إيجاز مما يخدم القضية التي نحن بصدددها، وهو أن الزلزلة عبارة عن تحرك الصخور على سطح صدع، بعيداً عن الصخور التي تجاورها وهذا هو نشأة الهزة الأرضية وتوابعها^(٣).

وفي عام ٥٠٨هـ / ١١١٥م، تعرضت منطقة الجزيرة الفراتية إلى زلزال مدمر امتدت آثاره إلى الشام والرها، وقد نتج عنه مقتل عدد كبير من سكان تلك المناطق، وهدم الكثير من الممتلكات العامة والخاصة^(٤).

وفي عام ٥١١هـ / ١١١٨م، شهدت مدينة بغداد زلزالاً ضخماً، في شدة درجته، وما نتج عنه من خسائر مادية وبشرية، وكان الزلزال في يوم عرفة، في وقت الضحى، ومن شدته يقول ابن الجوزي: "وكانت الستور والحيطان تمر وتجيء" وذلك يدل على قوة هذا الزلزال^(٥).

أما من ناحية الخسائر فقد وقعت بعض الدور والدكاكين خاصة في الجانب الغربي من بغداد، وينقل ابن الجوزي عن شيخه أبو الفضل بن ناصر "أن الزلزلة كانت متزامنة مع موت السلطان محمد بن ملكشاه، ومن بعده موت المستظهر بالله العباسي، وتولي المسترشد بالله وما حدث بعدها من حروب وفتن وغلاء في الأسعار، حتى وصل الكر إلى ثلاثمئة دينار، ومات الناس من الغلاء والوباء والجوع حتى أكلوا الكلاب والحيوانات الميتة"^(٦).

هنا ينتهي حديث ابن الجوزي وشيخه، لكن تبقى الملاحظة في ربط موت ملكشاه السلطان السلجوقي بهذه الزلزلة الكبيرة، فهو يربط حدث طبيعي بحدث بشري، كعادته، فصحيح أن الوقت

(١) الرازي، مختار الصحاح، ص ١١٥.

(٢) محسوب وأرباب، الأخطار والكوارث الطبيعية، ص ٥١.

(٣) نفس المرجع السابق، ص ٥١.

(٤) ابن الأثير، الكامل، ج ٩، ص ١٥٧.

(٥) ابن الجوزي، المنتظم، ص ١٥٦.

(٦) نفس المصدر السابق، ص ١٥٦.

مقارب بين الزلزلة والموت، إذ توفي السلطان السلجوقي في أصبهان في ذي الحجة من تلك السنة، وحدثت الزلزلة في نفس الشهر، وزيادة على هذه الملاحظة، ملاحظة أخرى في موت الخليفة العباسي، وقيام الفتن والحروب، وغلاء الأسعار، وهكذا نجد أن هناك من المصادر من يربط الأحداث الطبيعية ودورها في ظهور المحن والأزمات بالحوادث البشرية من موت الحكام وقيام الحروب والفتن وغيرها من الحوادث.

وفي عام ٥٢٤هـ / ١١٣٠م، وتحديداً في السادس عشر من ربيع الأول، تعرضت بغداد إلى زلزلة عنيفة، فيخبرنا ابن الجوزي عن شيخه أبو الفضل بن ناصر بصفته شاهد عيان على تلك الزلزلة فيقول: "كنت في المسجد بين العشائين، فماجت الأرض كثيراً من اليمين عن القبلية إلى اليسار"^(١).

ولم تستمر هذه الزلزلة كثيراً، ولو استمرت لكانت هناك كارثة محققة، ولتهدمت مساكن كثيرة في الجانب الشرقي والغربي من بغداد.

ونلاحظ أن ربط الزلازل بالمصائب البشرية ما زال مرتبطاً عند ابن الجوزي وذلك بقوله: "ثم حدث موت محمود وفتن وحروب"، وذلك تعليقاً على عدم استمرار تلك الزلزلة التي لو استمرت لكانت دخلت البلاد في الفتن والحروب جراء الأزمة التي قد تدخل فيها المدينة كنتيجة غير مباشرة عن حدوث الزلزال، وذلك لربط الكارثة الطبيعية بالمصيبة والمحنة البشرية.

وفي نفس السنة، تعرضت الموصل إلى موجة سيئة من الأحوال الجوية فيذكر السيوطي في حوادث تلك السنة أن السماء أمطرت نازاً، ولعله يقصد الصواعق والتي أدت إلى تدمير عدد كبير من المساكن والدور^(٢).

وفي عام ٥٢٩هـ / ١١٣٤م، تعرضت بغداد إلى سلسلة من الزلازل فكان الزلزال الأول في جمادى الآخرة، وقد أدت إلى خسائر مادية في المساكن والدور، حتى يذكر ابن الجوزي أن منزله جدرانه تصدعت وتحركت عن موضعها^(٣).

أما الزلزال الثاني فكان في شوال وكان أعنف مما سبق، وذلك لأن الأرض اهتزت من ثلاث إلى خمس مرات، فيبدو أنه كان زلزلاً عنيفاً لدرجة وجود توابع كثيرة له، أما الزلزال الثالث، فكان الأشد، وكان في نفس الشهر أي شوال، وحدث أن الزلزال أدب إلى تصدع المنازل وهدم بعضها،

(١) ابن الجوزي، المنتظم، ج ١٧، ص ٢٥٦.

(٢) السيوطي، تاريخ الخلفاء، ص ٣٤٢.

(٣) ابن الجوزي، المنتظم، ج ١٧، ص ٢٩٦.

ويخبرنا ابن الجوزي أنه كان صبيًا عند حدوث هذه الزلازل، وفي الزلزال الأخير كان ينام على سطح منزله، ومع الهزة العنيفة قام منفزعًا من مكانه، وقد استمر هذا الزلزال الأخير الليلة كلها حتى الفجر، حتى خرج الناس إلى الشوارع خائفين ومنزعجين ويستغيثون خوفًا من هذه الهزات المتتالية^(١).

وتكررت أزمة رؤية هلال عيد الفطر، مرة أخرى، ففي عام ٥٣١هـ / ١١٣٦م، يخبرنا السيوطي، أن الناس راقبوا هلال العيد فما رأوا، فأتَمُّوا صيامهم، ثم كرروا المحاولة، فلم يروه أيضًا على الرغم من صفاء السماء في تلك الأيام، وكانت هذه الحادثة الأولى التي يحدث فيها عدم رؤية الهلال على الرغم من إتمام الشهر القمري السابق^(٢).

وفي عام ٥٣٣هـ / ١١٣٨م، تعرضت منطقة جنزة لزلزال مدمر، وتحول مكان البلد بركة ماء لونه أسود كما يذكر ابن الجوزي، فربما أسفر الزلزال عن خروج نפט أسود، وأسفر عن مقتل مائتي ألف وثلاثين ألف نسمة^(٣)، ويشك الباحث في هذا الرقم المبالغ فيه، لأن عدد السكان في العراق لم يكن به هذه الأعداد في المدن الصغيرة خاصة.

وتكررت زلزلة في العراق، وذلك في عام ٥٣٨هـ / ١١٤٣م، ويخبرنا ابن الجوزي أنها كانت عجيبة، وقد شعر بها وهو مضطجع على الفراش حتى اضطرب منها، ولم يخبرنا عن الخسائر المادية لهذه الزلزلة^(٤).

وفي عام ٥٤٤هـ / ١١٤٩م، تعرض العراق إلى زلزال مدمر، لم تسلم منه مدينة ولا قرية في عموم العراق، ولقد اهتزت الأرض نحو عشر مرات، وقد نتج عن هذه الهزة، تدمير عدد من الممتلكات العامة للدولة، وذلك لقوة هذه الهزة، إلى جانب تأثر الاقتصاد بهذه الهزات، خاصة الأسواق^(٥).

ولم تكن الزلزلة في العراق فقط، بل كانت في فارس أيضًا، فقد تأثرت مدينة حلوان، ومنطقة الجبال، وهلك عدد من السكان التركمان في هذه الهزة، إلى جانب تأثر المساكن والدور في هذه المناطق.

(١) نفس المصدر السابق، ص ٢٩٦.

(٢) السيوطي، تاريخ الخلفاء، ص ٣٤٤.

(٣) ابن الجوزي، شذور العقود، ص ٢٩٨.

(٤) ابن الجوزي، المنتظم، ج ١٨، ص ٣٣.

(٥) نفس المصدر السابق، ص ٧٢؛ انظر ايضا؛ شذور العقود، ص ٣٠٢.

وفي عام ٥٤٩هـ / ١١٥٤م، حدث في أيام عيد الفطر حدوث برق وصواعق، ما أخاف الناس وخرجوا على وجوههم من هذه الأصوات، حتى يصف ابن الجوزي الأمر لهوله، وتزلزلت الأرض لصوته، وهذه عبارة مجازية عن القوة وليست فيها إشارة لزلزلة الأرض الفعلية^(١).

وتكررت الزلازل في العام التالي أي في عام ٥٥٠هـ / ١١٥٥م، ويذكر ابن الأثير في حوادث تلك السنة^(٢)، وتحديدًا في ذي الحجة، شهدت المدن العراقية، زلزلة، وامتدت إلى ما يجاور العراق، دون الإخبار عن الخسارة المادية أو الاقتصادية.

وفي ٥٧١هـ / ١١٧٦م، يذكر ابن الأثير أن زلازل حدثت في هذه السنة في بلاد العجم وماجاورد من المدن العراقية، وأدت إلى هدم الكثير من المساكن والدور، وموت العديد من سكان هذه المناطق وبلغت الهزة الأرضية ذروتها في الري وقزوين^(٣).

ويذكر السيوطي في حوادث ٥٧٤هـ / ١١٧٩م، تعرضت بغداد إلى ظاهرة غريبة وهي ظهور نار في السماء، جراء عاصفة، ربما لم تكن نازًا بالمعنى المتعارف عليه، بل صواعق وبرق كثيف أدى بدوره إلى هذه الظاهرة، ونتج عن ذلك كما يقول السيوطي: "استغاث الناس استغاثة شديدة"، وهو ما يدل على قوة هذه الصواعق^(٤).

وفي عام ٥٩٠هـ / ١١٩٤م، تعرضت بلاد الجزيرة والعراق لزلازل قوي أسفر عن خسائر مادية وكان من ضمنها تدمير جبانة عند مشهد أمير المؤمنين على في مدينة الكوفة^(٥).

المبحث الثاني: الأمراض والأوبئة وآثارها الاقتصادية والاجتماعية على العراق خلال العصرين البويهى والسلجوقي:

كانت الأمراض والأوبئة، من ثاني الكوارث الطبيعية التي لها آثار بعيدة على الاقتصاد، ولها الدور الرئيس في ظهور المحن والنكبات في أي أمة من الأمم في عموم التاريخ، فمن المعروف أن الأمراض ركن أساسي في هدم المجتمعات وضعفها، خاصة في مجتمعات العصور الوسطى، التي لم تكن تعرف الطب الوقائي، أي الحماية من الأمراض وتوقعها قبل الحدوث.

(١) ابن الجوزي، المصدر السابق، ص ٩٥.

(٢) ابن الأثير، الكامل، ج ٩، ص ٤٠٢.

(٣) ابن الأثير، الكامل، ج ١٠، ص ٧٨.

(٤) السيوطي، تاريخ الخلفاء، ص ٣٥٢.

(٥) ابن الأثير، المصدر السابق، ص ٢٨٤.

وعلى الرغم من تفوق المسلمين في الطب، وتشخيص الأمراض، والبيطرة، وبناء البيمارستانات، وإجراء العمليات الجراحية، إلا أن تقنيات الطب عند المسلمين لم تكن بقدرتها مواجهة الوباء والمرض المعدى، والذي يحدث غالبًا بعد ظهور بعض الكوارث الطبيعية، فسرعة انتشار الأمراض، وتوطينها، وفتكها كانت أكبر من قدرة الطب على وقف عجلات الموت التي تنتشر هذه الأمراض.

وقد عانى المجتمع الإسلامي من الأمراض المعدية والوباء، والطواعين المختلفة على مدار تاريخهم، فيما لا يمكن المجال لذكره في هذا المقام، حتى لا يختل ميزان المبحث المتخصص في أمراض وأوبئة بلاد العراق في المرحلة التاريخية التي نبحث في طياتها، لكن حري بالباحث أن يتحدث عن الأمراض عند المسلمين في إطارها العام من خلال نتائج البحث، وكيف نظر المجتمع الإسلامي إلى هذه الأمراض وكيف واجهها، وهل نجح بالفعل في هذه المواجهة أم لا، كل هذه أسئلة مشروعة في إطار نتائج البحث في هذا الفصل من الدراسة، وهو ما سنتحدث عنه في النهاية.

قبل الحديث عن الأمراض والأوبئة التي انتشرت في العراق، لا بد لنا أن نتعرف على أهم الأسباب التي أدت إلى ظهور هذه الأمراض في تلك الفترة التاريخية:

- كان السبب الرئيس في ظهور تلك الأمراض، هي حدوث الكوارث البيئية، مثل الزلازل، والفيضانات، والسيول، وغيرها من تلك الكوارث التي ذكرناها في المبحث الأول، فمن خلال تتبع المصادر المعاصرة التي تحدثت عن هذه الكوارث، كنا نجد أن المرض يحدث بعد الانتهاء من تلك الكوارث كإحدى النتائج المدمرة على السكان، فالموت بالجملة من خلال تهدم المساكن والدور خلال الزلازل أو الفيضانات أو السيول، كان يسبب ظهور الوباء، بل كانت تتكون الجراثيم المدمرة في المياه الراكة الناتجة عن الفيضانات والسيول بعد انحسارها، والتي كانت سببًا في ظهور بعض الأمراض والذي ينتشر بطريقة سريعة ويحصد الأرواح ولا مجال لوقفه أثناء الكارثة حتى ينحسر، لذلك كانت هذه الكوارث سببًا كبيرًا في حدوث الأمراض.

- هناك بعض الأمراض المعدية، والتي ظهرت في العراق بسبب المناخ والتقلبات الجوية، فالمصادر التاريخية تذكر على سبيل المثال بعض التقلبات الجوية مثل الانتقال من الحرارة إلى البرودة، أو العكس، وبطريقة مفاجئة، مما يؤدي إلى ظهور الحميات، والتي كانت في الأغلب معدية، بل كان الأخطر في التقلبات الجوية هو تكوين بيئة مثالية لتكوين هذه الأمراض، فهناك

علاقة قوية بين الحميات والمناخ، فهناك بعض المناطق العراقية عانت من تلك الحميات بسبب طبيعة جوها مثل المنطقة الواقعة بين البصرة وفارس، التي تعاني من حر شديد أو منطقة البطائح، الذي يعاني سكانها بظهور بثور كالإبر في نحورهم وتكون سبباً في الحمي المعدية، والتي قال عنها المقدسي "أما البطائح فنعود بالله منها، فمن شاهدها في الصيف، يري العجب"^(١) ثم وصف مرض الحميات أنه يبدأ ببثور كالإبرة كما وصفنا آنفاً، أما بغداد وواسط، ومنطقة وسط العراق، مناخها متقلب عموماً وكان سبباً في ظهور تلك الحميات أيضاً.

- كانت المناطق العراقية تعاني من بعض الأمراض الموسمية، أي التي تحدث في بعض الشهور من السنة، فتحدث بعض المصادر عن وجود بعض الأمراض في شهر أكتوبر ونوفمبر وقد تمتد إلى يناير، أي في فصل الخريف وجزء من فصل الشتاء، وهذه الأمراض كانت تواجه عن طريق الفصد وإخراج الدم الفاسد، كما سنوضح في نقطة طرق مواجهة تلك الأمراض، وقد أخبرنا ابن الجوزي ومسكويه وابن كثير عن تلك الأمراض وسنعرضها لاحقاً في السرد التفصيلي لهذه الأمراض.

- انتقال بعض الأمراض من الحيوانات إلى الإنسان، إذ تعرضت المدن العراقية إلى بعض الكوارث وكان السبب فيها هو الحيوانات، إذ تعرضت بعض الحيوانات إلى الوباء والمرض، وكان الناس يرمون هذه الحيوانات النافقة في مياه الأنهار، بل هناك بعض المجاعات التي أكل فيها الناس الميتة والسنانير والكلاب في الطرقات، ما أدى بدوره إلى انتشار الوباء، والذي أطلقت عليه المصادر "الموتان" إذ انتشر الموت في الحيوانات والبشر على السواء^(٢)، وتسبب بدوره في ظهور المجاعات، وذلك بسبب الخسائر الاقتصادية لا سيما في الثروة الحيوانية في القرى الزراعية، وهو ما سنورده بالتفصيل خلال السرد التاريخي لهذه الأمراض.

- كانت للجراثيم والبيكتيريا المدمرة والحشرات دور في ظهور بعض الأمراض، فمرض الجدري، والسل، والسرسام، والديفنتاريا المعروف في بعض المصادر بالخوانيق، وظهور بعض الحشرات كالذباب والبراغيث والتي كانت بغداد على سبيل المثال تعاني منها في بعض الفترات كما يوضح ابن الفقيه في مصنفه "مختصر البلدان" وغيرها يزيد من تفاقم الأزمة وكثرة انتشار

(١) المقدسي، أحسن التقاسيم، ص ١٢٥.

(٢) سنجد من خلال السرد التفصيلي، تفاصيل مهمة عن هلاك الحيوانات والثروة الحيوانية في القرى لا سيما في مناطق السواد، وكانت الأوبئة فيما تسميه المصادر الموتان هي أشدها على الإطلاق ومن أشهر من تحدث عن تلك الأمراض ابن الجوزي في منتظمه كما سيتبين من خلال العرض.

الأمراض، وظهور الطواعين القاتلة، التي كانت حيوانية المنشأ^(١)، أي أن الفئران كانت الناقل لها ومعها بالطبع البراغيث.

- التلوث الهوائي والمائي كانا سبباً في انتشار الأوبئة، إذ كان فساد الهواء والماء الذي يعقب الكوارث الطبيعية عاملاً كبيراً في ظهور الوباء، بل الهواء الناتج أيضاً عن المذنبات والشهب التي كانت تتساقط على العراق والتي أفردنا لها نقطة بحثية كاملة في المبحث السابق، كان سبباً في تغير الهواء ومن ثم ظهور الوباء والمرض، أما بالنسبة لتلوث الماء، فكان سبباً في تكوين البكتيريا الخاصة بالحمي الصفراء "الكوليرا"، وكان شرب الماء الآسن سبباً أيضاً في ظهور المرض.

- وعلى ذكر التلوث، فيوجد أيضاً تلوث التربة، والذي كان الجفاف والقحط والجذب الذي تعرضت إليه المدن والمناطق العراقية، سبباً فيه، فعدم سقوط الأمطار، كان يصيب الأراضي الزراعية بالتصحّر، وكانت الرياح القوية تنقل الرمال من الصحاري المجاورة إلى الأراضي الزراعية، بل كانت تنقل المواد المسمومة في التربة الناتجة عن الزلازل على سبيل المثال إلى مناطق أخرى غير متضررة، فتكون سبباً في ظهور الوباء فيها.

- سوء تغذية الأطفال وقلة مناعتهم زادت من الأزمة خلال بعض الأوبئة، فقد كانت الضحية الأولى والتي كانت تموت بسهولة خلال انتشار المرض، كانوا الأطفال بسبب قلة التغذية عند بعض الطبقات، لا سيما العامة، لذلك كانت بعض الأمراض كالجدري على سبيل المثال يحصد أرواح الأطفال الفقراء في القرى والأحياء الفقيرة في المدن، والذي كان طعامهم رخيصاً لكنه لا يسد جوعاً ولا يقوي جسداً، فقد كان الفقراء جُل طعامهم من البقوليات والخبز المنقوع في ماء الباذنجان، والدبس والخل، والخبز المصنوع من الحنطة والشعير^(٢)، أما لحوم الطيور والحيوانات، فلم تجد طريقاً إلى معدة الفقير، وبالطبع لم يكن سوء التغذية تأثيراً على الأطفال فقط بل الكبار، لا سيما كبار السن، فقد أدى غلاء الأسعار في بعض السنوات، إلى أكل الناس ما يضر صحتهم، وأدى سوء التغذية هذا بدوره إلى انتشار الأمراض المعدية التي كانوا هم ضحيتها الأولى والأخيرة.

(١) أبو عبد الله أحمد بن محمد بن إسحاق (ابن الفقيه)، مختصر البلدان، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٩٨٨م، ص ٢١٥.

(٢) جيهان سعيد الراجحي، الحياة الاجتماعية في بغداد من بداية القرن السادس حتى سقوط بغداد، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، السعودية، ٢٠٠٦م، ص ٢٩٢.

- كان للدور البشري عاملاً قوياً في ظهور الأمراض وانتشارها في عموم العراق خلال تلك الفترة، إذ كانت عدم المعرفة الطبية الوقائية، وعجز الحكومات في نشر الأدوية الوقائية سبباً في تفاقم الأزمة، بل كان على الأطباء المعالجين دوراً في ذلك من خلال استخدام الأدوات البدائية مثل الفصد وإخراج الدم من ذراع المريض، وهذا كان علاجاً بدائياً زاد من تفاقم الأزمة، بل توجد إشارات على إهمال الحكومة في بعض الجوائح، لعدم اتخاذ تدابير ومنها الحجر الصحي، وكل هذه المظاهر في طرق المواجهة وهو ما سنناقشه تفصيلاً بعد قليل.

أهم الأمراض والأوبئة التي ضربت العراق خلال العشرين البويهى والسلجوقي:

- الأمراض المعدية والأوبئة:

قبل السرد التاريخي لانتشار الأمراض، حري بالباحث ذكر ماهي الأمراض التي شهدتها المدن العراقية في تلك الفترة، حتى يسهل علينا حصرها في تواريخ محددة، وماهي خطورتها على السكان، فتقسيم تلك الأمراض سيوضح الصورة كاملة في خطورة تلك الأزمة وما فعلته في المجتمع من كوارث تالية، سيأتي ذكرها كنتيجة لعملية الرصد والسرد.

أما عن الأمراض، فتتقسم الأمراض معدية تنتقل عن طريق العدوى المباشرة، عن طريق الجهاز التنفسي للإنسان، أو عن طريق انتشار الجراثيم الحاملة للمرض، أو القوارض مثل الجرذان، التي كانت سبباً رئيساً في ظهور الطواعين، إذ تصاب هذه القوارض، بالبراغيث الحاملة لبيكتريا عضوية تسمى "Pasteurella Pests"^(١)، وتتقسم الطواعين بدورها إلى عدة أنواع مثل الطاعون الورمي الدملي، الذي يظهر عن طريق بعض البثور في الجلد حاملة بالبيكتريا العضوية المسببة للمرض، والطاعون الرئوي الذي ينتقل عن طريق الجهاز التنفسي للمريض، وتتكون الحاضنة الخاصة للمرض في الجسم بسرعة ويموت الإنسان بعدها في خلال أربعة أيام على الأكثر، وهناك الطاعون التسممي، والذي كان مضاعفات للنوع الأول والثاني^(٢).

ويقسم بعض الباحثين الفرق بين الطاعون والوباء، فكل طاعون وباء وليس كل وباء طاعون، لأن الوباء أشمل وأعم، وقد يكون مجموعة من الأمراض متشابهة في الأعراض، ليست طواعين بالضرورة، لكنها سوف تكون في هذه الحالة خطرة على المجتمع^(٣).

(١) انظر؛ طه حسين عبد العال، الكوارث الطبيعية في بلاد العراق وفارس إبان العشرين البويهى والسلجوقي، رسالة دكتوراه غير منشورة، عين شمس، القاهرة، ٢٠١٠ م، ص ١٢٣.

(٢) Larry P. Pedigo, Entomology and pest management, Prentice Hall, New

Deihi, 2002, pp129.

(٣) طه حسين عبد العال، الكوارث الطبيعية، ص ١٢٣.

ولم يكن الطاعون فقط ما أصاب العراق، بل كانت هناك بعض الأمراض المعدية منتشرة عن طريق العدوى كمرض الجدري، الذي عانت منه بعض المدن العراقية، في بعض الفترات، وكان الجدري عبارة عن مرض فيروسي، تتسبب فيه بعض الفيروسات التي تصيب الإنسان عن طريق العدوى، وكانت نسبة الوفيات كبيرة، لا سيما الأطفال وكبار السن^(١).

وهناك بعض الأمراض الجلدية كالجرب، وغيرها، وكانت تنتقل عن طريق العدوى باستخدام الأردية والأغطية الخاصة، وكانت هذه الأمراض تؤدي إلى نسبة وفيات كبيرة في صفوف الأطفال خاصة^(٢).

وكانت العدوى هي الطريق الوحيد للانتشار، وهنا يأتي دور الأفراد والمجتمع في وقف العدوى، لقد كانت العادات السيئة للإنسان العراقي سبباً في العدوى، فعلى الرغم من النظافة التي كانت تتباهي بها بغداد وغيرها من المدن العراقية في ذلك الوقت، إلا أن عادات أخرى مثل الشرب من كوب واحد، أو استخدام الأشياء الخاصة مثل المناشف أو الأغطية داخل الحمامات، كانت تحدث كثيراً لذلك كانت سبباً في العدوى، وبالتالي لظهور الوباء والطاعون^(٣).

كان هذا عرضاً لأهم الأمراض التي تنتقل عن طريق العدوى، والتي أصابت المجتمع العراقي وحقت خسائر كبيرة بشرية ومادية.

ومن خلال النتائج الأخيرة سنتوسع في تلك النقطة الخاصة بالجهود الفردية والمجتمعية في طرق المواجهة في نهاية العرض التاريخي لهذا الفصل.

- الطواعين:

كانت أولى الإشارات التي تحدثت في المصادر عن الوباء والمرض الذي انتشر في العراق، كانت عام ٣٣٤هـ / ٩٤٥م، وهي السنة التي دخل فيها بني بويه بغداد وابتدأت دولتهم، إذ تزامنت تلك الأزمة السياسية والحربية، مع ظهور وباء، كان السبب فيه المجاعة وغلاء السعر، ونقص الغلات، ما أدب إلى أكل الناس للكلاب والميتة والسنانير^(٤)، ما أدب إلى ظهور أورام في بطونهم، وحصد الموت أرواحهم بالجملة، حتى عجز الناس عن دفن موتاهم، وباع الناس منازلهم مقابل الرغبة من الخبز، واضطر بعض أهالي بغداد إلى مغادرة المدينة متجهين إلى البصرة، لكنهم

(١) نفس المرجع السابق، ص ١٤٦.

(٢) نفسه، ص ١٥٠.

(٣) نفسه، ص ١٥٠.

(٤) ابن الجوزي، ج ١٤، ص ٤٧؛ شذور العنود، ص ٢١٩؛ ابن الأثير، الكامل، ج ٧، ص ٢١٧.

ماتوا في الطريق، ولم تنته هذه الأزمة والوباء، إلا بعد انتهاء المجاعة بدخول غلات جديدة إلى بغداد وعموم العراق^(١).

وفي عام ٣٤٢هـ / ٩٥٣م، شهدت مناطق الأهواز وبغداد وواسط والبصرة، وباءً كبيراً، إذ تتحدث المصادر عن "علة مركبة من الدم والصفراء"^(٢) وبدأ ظهور المرض في فارس ثم انتقل إلى العراق، وكان حجم الخسائر البشرية فادحاً، فتحدث الأرقام عن مقتل من سبعة آلاف نسمة إلى اثني عشر ألف نسمة في مدينة البصرة وحدها، أما في بغداد وواسط فقد كان يدفن كل يوم ما بين ألف وألف ومئتين نسمة، وإن صحت تلك الأرقام، فهو يدل على ضخامة حجم هذا الوباء الذي استمر إلى عام ٣٤٤هـ / ٩٥٥م^(٣).

وفي عام ٣٤٦هـ / ٩٥٧م، أصاب العراق وباء جديد، فيذكر ابن الجوزي، مثاليين علنا انتشار المرض في تلك السنة، أن لصاً أصابه الوباء فمات على الفور أثناء سرقة لمنزل كان أصابه المرض في السنة الماضية^(٤)، وهذا من الممكن تفسيره أن الوباء كان متواجداً في أرجاء بغداد، وما يزال فاعلاً في قتل الناس، إذ نجد في ذات النص عند ابن الجوزي، أن إسماعيل القاضي مات فجأة جراء ذلك الوباء أثناء ذهابه إلى الجامع لأداء مهام عمله القضائي.

وفي عام ٣٤٨هـ / ٩٥٩م، أصاب الناس وباء آخر كسابقه، وكان مقترناً بالموت المفاجئ، ولكن المصادر سكنت عن الخسائر البشرية جراء تلك الجائحة^(٥).

ونجد في الأعوام ٣٧٧هـ - ٣٧٨هـ / ٩٨٧م - ٩٨٨م، تكرار لظهور الوباء والطاعون، إذ ضرب العراق لا سيما البصرة والبطائح فهلك عدد كبير من السكان، وتحدثت المصادر عن عجز الحفارون عن حفر القبور لكثرة الموتى^(٦).

ظاهرة أخيراً بد من ذكرها أن الطاعون والوباء لم يكن متوطناً في العراق فحسب، بل كان يأتي من الخارج، خاصة المناطق الشرقية الآسيوية، فعلى سبيل المثال كان الطاعون الكبير في عام ٤٢٣هـ / ١٠٣١م، الذي اجتاح الهند ثم وصل إلى غزنة في أفغانستان الحالية، ثم انتقل إلى

(١) ابن الجوزي، المصدر السابق، ص ٤٧.

(٢) ابن كثير، البداية والنهاية، ج ١٢، ص ١٩٣.

(٣) ابن الجوزي، شذور العقود، ص ٢٢٢؛ انظر أيضاً، ابن كثير، البداية والنهاية، ج ١٢، ص ١٩٣.

(٤) ابن الجوزي، المصدر السابق، ص ١٠٩ و ١١٠.

(٥) ابن الأثير، الكامل، ج ٧، ص ٢٦٤.

(٦) ابن الجوزي، المنتظم، ج ١٤، ص ٣٢٣؛ شذور العقود، ٢٣٣؛ انظر أيضاً ابن كثير، المصدر السابق،

ص ٣٢٢.

فارس حيث خراسان وجرجان والري وأصبهان، وقد وصل إلى العراق في نفس العام، إذ كانت بغداد آخر محطات رحلة الطاعون، وقد حصد من سكانها الكثير^(١).

تكرر الأمر في عام ٤٢٥هـ / ١٠٣٣م، إذ شهدت مدينة شيراز الفارسية طاعونًا كبيرًا لا يقل خطورة عن الطاعون الذي سبقه آنفًا، وقد زاد هذا الطاعون، وخرج خارج حدود فارس غربًا إلى العراق، إذ تضررت منه الأهواز وواسط والبصرة ثم بغداد، وقد ذكر المؤرخون أعدادًا كبيرة من قتلى هذا الطاعون يقدرها ابن حجر على سبيل المثال بسبعين ألف نسمة^(٢).

وتعرضت مدينة الموصل إلى طاعون جديد في عام ٤٣٩هـ / ١٠٤٧م، وأدى بدوره إلى خسارة بشرية كبيرة، وقد انتقل الطاعون من الموصل إلى الجزيرة، وأيضًا بغداد، إذ تذكر بعض المصادر، خسائر كبيرة في الأرواح، قد تكون مبالغة كبيرة في عدد المتوفين بالمرض، إلا أنها تدل على حجم الكارثة بطبيعة الحال، وقد استمر هذا الطاعون إلى العام التالي ٤٤٠هـ / ١٠٤٤م، إذ انتقل من العراق إلى الشام ومصر^(٣).

ونصل إلى عام ٤٤٩هـ / ١٠٥٧م، إذ ضرب العراق طاعون جديد وكالعادة كان وباء من خارج العراق ثم انتقل إليه، بدأ في أذربيجان ثم انتقل إلى الأهواز ومنها إلى البصرة وواسط، واستوطن الوباء في تلك الديار حتى هلك الكثير من الناس، وتزامن هذا الطاعون مع وجود مجاعة كبيرة في تلك السنة^(٤).

ومن خلال تتبع المصادر نجد أن السنوات التالية لعام ٤٥٤هـ / ١٠٦٢م كانت الطواعين والأوبئة على أشدها، إذ أتت هذه الطواعين على أكثر أهل المدن التي ضربتها، واستولى الخراب، وكان هذا الوباء يصاحبه أعراض كظهور الأورام في الجلد عبارة عن قروح سوداء، وانتشار الأورام تلك في الطحال والمعدة، وقد ساعدت العوامل المناخية على زيادة الوباء بسبب الحر الشديد، وفساد الهواء، وقد استمر هذا الوباء إلى عام ٤٥٦هـ / ١٠٦٣م^(٥)، وشمل مناطق بغداد والموصل والديار الجزرية وديار بكر ومضر وربيعة، إلى جانب فارس والشام. وقد تبع هذا الوباء، طاعون آخر في عام ٤٥٩هـ / ١٠٦٦م^(٦).

(١) ابن الجوزي، المنتظم، ج ١٥، ص ٢٣٠.

(٢) ابن الجوزي، المنتظم، ج ١٥، ص ٢٤٢.

(٣) ابن الأثير، الكامل، ج ٨، ص ٢٨٦.

(٤) ابن الجوزي، المصدر السابق، ص ٢٣٠.

(٥) ابن الجوزي، المنتظم، ج ١٦، ص ٨٨.

(٦) نفس المصدر السابق، ص ١٠٢.

وفي عام ٤٦٧هـ / ١٠٧٤م، انتشر في بعض المناطق وباء كبير هلك فيه آلاف الأشخاص، في منطقة الرحبة، والطريق الواصل لخراسان، وعكبرا، وواسط، والبصرة، وانتهى أمره في خوزستان^(١).

ومن العجيب في الأمر أن هذا الوباء تزامن مع كارثتين وهما نقصان نهر دجلة ما أدب إلى القحط والجذب وبالتالي أزمة اقتصادية وغلاء للأسعار، والثانية انتشار الجراد الذي أتت على المحاصيل الزراعية في تلك السنة ما أدب إلى اشتداد المحنة^(٢).

وفي عام ٤٦٩هـ / ١٠٧٦م، انتشرت الكثير من الأمراض الوبائية، في بغداد وواسط، وباقي قرى السواد، وكثر الموت في تلك البقاع، وقد صادف هذا الوباء موسم حصاد الغلال في السواد، وقد تأثر موسم الغلال وحصاده بذلك الوباء، لدرجة أنهم لم يجدوا من يجمع الغلال ويخزنه^(٣).

وفي عام ٤٧٨هـ / ١٠٨٥م اجتاحت بغداد ونواحيها، طاعون قاتل، وقد شخص الأطباء المرض علنانه الصفراء، والتي تصيب الشخص بالردة الشديدة، والصداع، ثم الموت بعد ذلك بخمسة أيام كمضاعفات لهذا المرض^(٤).

ويبدو أن تلك الجائحة كانت كبيرة، إذ مات العديد من السكان وامتألت القبور، إذ تقدر المصادر بمقتل حوالي عشرين ألف نسمة بسبب هذا الوباء، وقد أدى هذا الوباء إلى حدوث طوارئ في بغداد، إذ قام الخليفة المقتدي بالله بتوزيع الدواء على المرضى في محاولة لوقف هذا الوباء، وقام المارستان بتوزيع الأدوية مجاناً، وإعطاء تعويضات مالية للمتضررين.

وقد ترك هذا الطاعون المدمر وضعا سيئا من الناحية السكانية، فقد نقص عدد سكان بغداد والمدن المتضررة، وترك آثارا اجتماعية، ومنها كثرة الأيتام، إذ يذكر ابن الجوزي على سبيل المثال أن طفلة كانت توجد على باب بيتها وهي تقول "من يغتتم ويأخذني" في محاولة لأخذها لإحدى الأسر وتبنيها بسبب موت جميع أسرته^(٥).

من الآثار الاجتماعية الظاهرة أيضا هو الموت بالجملة، فتذكر المصادر أن الموتى كانوا في الطرقات دون دفن لأيام، وهو ما يزيد من الأزمة، وموت أهل درب كامل بجميع سكانه، ما يحتم

(١) ابن كثير، البداية والنهاية، ج ١٣، ص ١٨٩.

(٢) ابن الجوزي، المصدر السابق، ص ١٦٧.

(٣) نفس المصدر السابق، ص ١٨٣ و ١٨٤.

(٤) ابن الجوزي، المنتظم، ج ١٥، ص ٢٤٠ وما يليها؛ ويعدد ابن كثير الخسائر المادية خاصة في الثروة الحيوانية إذ عرت الألبان واللحم في تلك السنة؛ ابن كثير، البداية والنهاية، ج ١٣، ص ٢١٦.

(٥) ابن الجوزي، المنتظم، ج ١٥، ص ٢٤٠.

قفل ذلك الدرب وسد بابه على الموتى فيه، وهو ما يدل على حصاد الأرواح في مثل هذه الأوبئة.

وفي حوادث سنوات ٤٩٢هـ / ١٠٩٨م و ٤٩٣هـ / ١٠٩٩م انتشار للأمراض المعدية، وذكرت المصادر أن الأمراض انتشرت في فصل الربيع وارتفعت درجة قوتها في فصل الصيف، وهو ما يبين أن للعوامل الجوية تأثيرها في انتشار الأمراض، إلى جانب عدم سقوط الأمطار، وموجات الجفاف التي تزامنت مع ظهور تلك الأمراض^(١).

وقد تكررت ظهور الأمراض المعدية والطواعين إذ تخبرنا حوادث ٥٣١هـ / ١١٣٦م، بوجود طاعون منتشر في أرجاء فارس والعراق، ولم تخبرنا المصادر عن الخسائر البشرية، على الرغم من وجود إشارات لكثرة الموت الفجأة وظهور أمراض معدية أخرى منتشرة لدرجة منعت السلطان السلجوقي مسعود من مغادرة بغداد خوفاً على حياته^(٢).

تكرر الوباء والطاعون أيضاً في عامين متتاليين في عام ٥٧٤هـ / ١١٧٨م، ٥٧٥هـ / ١١٧٩م^(٣)، إذ انتشر الطاعون في أرجاء العراق، وقد وصف ابن كثير هذا الوباء أنه فناء شديد، وجهد جهيد، فمات خلق كثير بهذا، وكانت بغداد المدينة الأكثر تضرراً، لأنها الأكثر سكاناً في كل المدن العراقية.

- الحميات:

وتعتبر ثاني الأمراض المعدية التي أدت إلى هلاك سكان العراق، وفي الأغلب كانت الحميات نتيجة للوباء والطاعون أو مكملتها لها علماً بحال، إذ كانت تعتبر المرض الثاني الأكثر انتشاراً بعد الطاعون والوباء، ويعتبر بالمعنى الطبي ليس مرضاً واحداً بل عدة أمراض فيروسية معدية تنتقل عن طريق الجهاز التنفسي للإنسان، وتؤدي بدورها إلى ارتفاع درجة حرارة الجسم، وقد تؤدي إلى الوفاة حسب شدتها^(٤).

(١) ابن الجوزي، المنتظم، ج ١٧، ص ٥٤.

(٢) ابن الجوزي، المنتظم، ج ١٥، ص ٣٢٣.

(٣) ابن كثير، البداية والنهاية، ج ١٤، ص ٢٨٦ و ٢٩٦ و ٢٩٧.

(٤) طه حسين عبد العال، الكوارث الطبيعية، ص ١٥١.

وكان السبب الرئيس لانتشار الحميات؛ المناخ وتقلباته، إذ كان المناخ من الأسباب إلى تؤثر على الجهاز التنفسي للإنسان بعدة فيروسات قد تتحول إلى فيروسات خطيرة، ومن ثم معدية، وتؤدي بدورها إلى الحمى القاتلة^(١).

ونجد أن أول إشارات لوجود الحمى وانتشارها بين السكان كان في عام ٣٤٣هـ / ٩٥٤م^(٢)، إذ انتشرت أمراض الحلق واستمرت هذه الأمراض إلى حين وكانت تؤدي إلى الحمى، كذلك في عام ٣٧٦هـ / ٩٨٦م، انتشرت عدة أمراض معدية أدت بدورها إلى حمى شديدة انتشرت بين السكان ما أدب إلى كثرة الموت^(٣).

وكان من ضمن الشخصيات التي تأثرت بالحمى، السلطان أبو كاليجار البويهى، والسلطان السلجوقي ملكشاه، الذي مات إثر حمى انتشرت في جسده وذلك في عام ٤٨٥هـ / ١٠٩٢م^(٤).

- الخوانيق:

وكانت الخوانيق من أمراض العصر آنذاك، إذ يصفها ابن سينا بأنه مرض فيروسي يصيب الحلق والبلعوم واللوزتين^(٥)، ومن ضمنه مرض الديفتيريا، وكانت أول الإشارات لإصابة السكان به في عام ٣٤٦هـ / ٩٥٧م، إذ ذكر مسكويه أن الناس أصابها خوانيق في الحلق، وقد أدب إلى كثرة الموت في هذه السنة^(٦).

وفي عام ٣٥٧هـ / ٩٦٧م، انتشرت الخوانيق في العراق وفارس، إذ مات كثير من السكان بسببه بطريقة لا تقل عن الطاعون المعدي، وأطلق على هذا الداء، داء الماشري^(٧)، وقد توفي السلطان مؤيد الدولة بن ركن الدولة البويهى بسبب هذه الخوانيق عام ٣٧٣هـ / ٩٨٣م^(٨).

يذكر ابن الجوزي في حوادث عام ٤٢٥هـ / ١٠٣٣م، أن مدينة بغداد تعرضت إلى أمراض الخوانيق، وقد انتقل المرض إلى الموصل ونواحيها، وتقول المصادر إن الخسائر البشرية وصلت

(١) نفس المرجع السابق، ص ١٥٢.

(٢) ابن كثير، البداية والنهاية، ج ١٢، ص ١٩٢.

(٣) ابن الجوزي، المنتظم، ج ١٤، ص ٣١٧.

(٤) ابن الجوزي، المنتظم، ج ١٥، ص ٣٠٠.

(٥) ابن سينا، القانون في الطب، ص ٢٨٧.

(٦) مسكويه، تجارب الأمم، ج ٥، ص ٣١٩.

(٧) ابن كثير، البداية والنهاية، ج ١٢، ص ٢٤٧.

(٨) نفس المصدر السابق، ص ٣١٤.

إلى سبعين ألف نسمة^(١)، ويشك الباحث في هذا العدد، ولكنه يدل على خطورة هذا المرض المعدي.

وتذكر المصادر أن المرض لم يفرق بين العامة والطبقات الأخرى، إذ تشير إلى أن الخليفة القائم بأمر الله مرض بالخوانيق، وتوفي إثر ذلك عام ٤٦٧هـ / ١٠٧٤م^(٢)، وكذلك وفاة الخليفة المستظهر بالله عام ٥١٢هـ / ١١١٨م بنفس المرض الذي انتشر في نفس العام في بغداد^(٣)، وأيضًا وفاة الخليفة المقتفي لأمر الله عام ٥٥٥هـ / ١١٦٠م الذي مات بعلّة الخوانيق^(٤).

- علّة مركبة من الدم والصفراء:

وتعتبر من الأمراض الفيروسية المعدية التي تؤدي بدورها إلى وباء يحصد الأرواح، إذ نجد أن هذا المرض انتشر في منطقة الأهواز ثم انتقل إلى البصرة وواسط وبغداد، وتذكر المصادر أن انتشاره أدب إلى موت أسر كثيرة ودفنوا في بيوتهم حتى لا ينتشر المرض في عام ٣٤٤هـ / ٩٥٥م^(٥)، انتشر هذا المرض، إذ ظهر في البصرة وواسط وبغداد ثم الأهواز وأصفهان من بلاد فارس، وكان المرض شديدًا في البصرة، إذ مات عدد كبير من السكان في ذلك الوباء.

- الجدري:

ويعتبر من أهم وأخطر الأمراض الفيروسية، والتي انتشرت في العراق، إذ اقترن ظهوره بظهور الطواعين، وكانت أعراضه مقترنة بالحمى وارتفاع درجة حرارة الجسم والصداع وآلام الظهر وغيرها من الأعراض مثل الطفح الجلدي، وكانت معدلات الوفيات مرتفعة بهذا المرض، وكان المناخ سببًا رئيسًا في ظهور الجدري وانتشاره بين المدن العراقية، إذ كان ينتشر في أغلب شهور الصيف، ومن أهم السنوات التي ظهر فيها الجدري كوباء مقترنًا بالطاعون، سنة ٤٢٣هـ / ١٠٣١م، إذ ظهر في الموصل وبلاد الجبل وانتقل إلى بغداد، وقد أدى هذا الوباء إلى قتل الرجال والنساء والصبيان^(٦)، إذ تم إحصاء أربعة آلاف صبي مصابين بهذا المرض، وهذا رقم منطقي، وذلك إذا عرفنا أن الوقاية كانت غير فعالة مع سوء التغذية كما أشرنا آنفًا بالنسبة للأطفال وهو ما يقلل المناعة ويزيد من فرص انتقال المرض إليهم.

(١) ابن الجوزي، المنتظم، ج ١٥، ص ٢٤٢.

(٢) ابن الجوزي، شذور العقود، ص ٢٧١.

(٣) نفس المصدر السابق، ص ٢٨٧؛ ابن الجوزي، المنتظم، ج ١٧، ص ١٥٩.

(٤) ابن الجوزي، المنتظم، ج ١٨، ص ١٣٨.

(٥) ابن الجوزي، شذور العقود، ص ٢٢٢؛ انظر أيضًا: المنتظم، ج ١٤، ص ٩٨.

(٦) ابن الجوزي، المنتظم، ج ١٤، ص ٢٣٠.

وقد تعرضت بغداد في بعض السنوات لوباء الجدري ما أثر في سكانها سواء بالمرض أو الموت، ونذكر أهم السنوات الذي انتشر فيها هذا المرض مثل، ٤٩٨هـ / ١١٠٤م^(١)، وقد شاع الجدري في الأطفال والكبار على السواء، وكذلك في ٥٠٨هـ / ١١١٤م^(٢)، إذ أصيب عدد كبير من الأطفال جراء المرض، ومات عدد كبير منهم في بغداد، ومن ضمنهم إسحاق إبراهيم ابن الخليفة المستظهر بالله من زوجته عصمة خاتون بنت ملكشاه السلطان السلجوقي وكذلك في عام ٥٥٢هـ / ١١٥٧م^(٣)، انتشر في بغداد ونواحيها هذا المرض، وقتل العديد من السكان سواء الصغار والكبار.

- السرسام والبرسامية:

وهذه التسمية كانت من بنات أفكار الأطباء والعلماء المسلمين الذين اكتشفوا هذا المرض القاتل، وهي تسميات فارسية للمرض، إذ يبين الخوارزمي في مصنفه مفاتيح العلوم أن السرسام هو الورم الذي يصيب أي منطقة في جسم الإنسان^(٤)، ويسبب حمى تؤدي إلى الوفاة، أما البرسام والذي يعني المرض الذي يصيب الكبد والقلب ويؤدي إلى الموت، ولعل هذه الأمراض تتشابه مع أمراض حديثة كالسرطان والالتهاب الكبدي الفيروسي، ولكن الوقاية غير السليمة، والأخطاء السلوكية الطبية للإنسان العراقي في العصور الوسطى أدت إلى تفشي هذه الأمراض بطريقة وبائية كما تذكر المصادر التي تحدثت عن انتشار هذا المرض.

وقد ذكرت بعض المصادر انتشار السرسام والبرسامية في العراق عام ٥٤٤هـ / ١١٤٩م، ولم تذكر حجم الضحايا، غير أن الناس عانوا من شدة المرض والوباء^(٥). وتجدد الأمر في عامي ٥٧٤هـ / ١١٧٨م، ٥٧٦هـ / ١١٨٠م إذ ظهر هذا المرض، ومات بسببه عدد كبير من سكان المدن العراقية^(٦).

(١) السيوطي، تاريخ الخلفاء، ص ٣٣٧.

(٢) تاج الدين أبي طالب علي بن أنجب (ابن الساعي)، نساء الخلفاء والمسمى جهات الأئمة الخلفاء من الحرائر والإماء، تحقيق مصطفى جواد، دار المعارف، مصر، دت، ص ١٠٨.

(٣) ابن الجوزي، المنتظم، ج ١٨، ص ١١٨.

(٤) محمد بن أحمد بن يوسف (الخوارزمي)، مفاتيح العلوم، تحقيق إبراهيم الأبياري، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٩٨٩م، ص ١٨٦.

(٥) ابن كثير، البداية والنهاية، ج ١٤، ص ١٢٥؛ ابن الجوزي، المنتظم، ج ١٨، ص ٧٢.

(٦) ابن كثير، المصدر السابق، ص ٢٨٦.

إلى جانب هذا المرض ظهرت أمراض أخرى كالجرب؛ إذ كان من الأمراض المعدية التي تأثر بها السكان، إذ كان ينتقل عن طريق الملامسة، أو استخدام الأردية والأغطية الملوثة، وقد مات به عدد كبير من الصبية الأطفال، بسبب قلة مناعتهم، وذلك في عام ١٤٢٣هـ / ١٠٣١م^(١).

- أمراض أصابت الحيوانات والماشية:

من ضمن قائمة الأمراض الوبائية التي تسببت في إنهاك الحياة الاقتصادية للعراق، هي أمراض وبائية أصابت الحيوانات لا سيما الماشية والخيول والتي كانت تعتبر جزء من الاقتصاد العراقي في العشرين البويهى والسلجوقي.

فتشير المصادر المختلفة إلى إصابة الثروة الحيوانية في العراق بالوباءات المختلفة والتي أدت إلى موت الحيوانات بالجملة، ففي عام ١٤٣٧هـ / ١٠٤٥م تعرضت البلاد العراقية إلى وباء طال الخيول، وامتألت الطرقات بالجيف النافقة، وقدرت الخسائر بموت اثني عشر ألف فرس، ومن المعروف أن الخيول كانت عماد الجيوش في هذا العصر، وهو ما جعل الخسارة الاقتصادية فادحة^(٢).

وفي عام ١٤٣٨هـ / ١٠٤٦م، تعرضت العراق لوباء آخر أطلق عليه الموتان، وقد أصاب الماشية والخيول على السواء، ومن الواضح أن الوباء هذا كان ممتدًا للوباء السابق، بل يعتبر هو نفس الوباء بعد تحور الفيروسات فيما يبدو لتصبح أشد فتكًا، فعملية رمي الخيول النافقة في الطرقات، وفي حواف نهر دجلة أدت إلى انتقال المرض إلى الحيوانات الأخرى وإلى السكان أيضًا، عن طريق مياه الشرب، والهواء الفاسد الناقل لهذه الفيروسات، لذلك أطلق ابن الجوزي عليه بالموتان لأنه أصاب الحيوانات والناس على السواء^(٣).

علاني حال؛ كان الضرر الاقتصادي كبيرًا للغاية لهذا الوباء، إذ مات كثير من الماشية، ولم تفلح أدوية الأطباء البيطريين للماشية، إذ كانوا يستخدمون ماء الشعير في العلاج، ووصلت الخسائر إلى موت مئة رأس من الماشية في اليوم الواحد، ما يدل على اشتداد الضائقة الاقتصادية في هذه السنوات.

(١) طه حسين عبد العال، الكوارث الطبيعية، ص ١٥٠.

(٢) ابن الجوزي، المنتظم، ج ١٥، ص ٣٠٢ و ٣٠٣.

(٣) نفسه، ص ٣٠٥.

لم ينته هذا الوباء فيما يبدو، إذ يذكر ابن كثير، أن الوباء انتقل إلى السكان، وقتل عددًا كبيرًا من السكان، إذ أورد نصًا مفاده أن أربعمئة شخص فقط هم من شهدوا صلاة الجمعة في مدينة بغداد^(١)، وأن عدد أهل الذمة وصل إلى مئة وعشرين، ولكن الباحث يشكك في مثل هذه الأرقام المبالغ فيها.

وقد تأثرت الحالة الاقتصادية تأثرت كثيرًا بهذا الوباء، وخلت الأسواق من المواد الغذائية التي يحتاجها الناس جراء هذه الحالة^(٢).

وقد استمرت الأمراض التي تصيب الحيوانات، وشكلت خطرًا على الحالة الاقتصادية العراقية، إذ نجد أن عام ٤٥٢هـ / ١٠٦٠م^(٣) شهد وباء اجتاح الخيل والبغال، وكان عبارة عن انتفاخ في عين الحيوان، وكانت النتائج المباشرة لهذا الوباء، نقص حاد في الثروة الحيوانية.

وقد تكرر هذا الوباء في عام ٤٥٩هـ / ١٠٦٦م في العراق، وقد أثر في عمليات الصيد وعلى الثروة الحيوانية^(٤)، أما وباء عام ٤٦٤هـ / ١٠٧١م، فكان قويًا لدرجة أن الثروة الحيوانية نقصت في تلك السنة نقصًا حادًا أدبالي غلاء الأسعار، وندرة وجود اللحم في الأسواق^(٥).

وقد تعرضت العراق وفارس أيضًا إلى وباء صاحبه موت للحيوانات المفترسة، إلى جانب الماشية والدواب، وذلك في عام ٤٧٨هـ / ١٠٨٥م، وقد نتج عن هذا الوباء خسائر كبيرة في القطاع الحيواني^(٦).

وفي عام ٥٩٠هـ / ١١٩٣م، أصاب الجمال مرض، أدبالي خسائر كبيرة في صفوفهم، إذ قدرت الخسائر بمئة ألف جمل^(٧)، ما أثر على الثروة الحيوانية، وأدبالي خسارة اقتصادية كبيرة سواء في قطاع الثروة الحيوانية أو في النقل التجاري، إذ كان يستخدم التجار الجمال في القوافل التجارية بين العراق والبلدان الأخرى.

(١) ابن كثير، البداية والنهاية، ج ١٣، ص ١٠٦ و ١٠٧.

(٢) نفس المصدر السابق، ص ١٠٦.

(٣) ابن الجوزي، المنتظم، ج ١٦، ص ٦٢.

(٤) نفس المصدر السابق، ص ١٠٢.

(٥) ابن كثير، البداية والنهاية، ج ١٣، ص ١٨١.

(٦) نفس المصدر السابق، ص ٢١٦.

(٧) عماد الدين الأصفهاني، البستان الجامع لجميع تواريخ أهل الزمان، تحقيق عمر عبد السلام تدمري، المكتبة العصرية، صيدا، لبنان، ١٤٢٣هـ / ٢٠٠٢م، ص ٤٥٥.

المبحث الثالث: المجاعات وغلاء الأسعار في العراق خلال العصرين البويهى والسلجوقي:
قبل الدخول إلى هذا المبحث، لا بد من إيضاح بعض النقاط المهمة التي ستكون هدياً للباحث في هذا المبحث، إذ كانت المجاعات وغلاء الأسعار في العراق خلال المرحلة التاريخية مناطق البحث، نتيجة حتمية لانتشار الأمراض والأوبئة، أو ظهور الكوارث الطبيعية، وما نتج عنها من كوارث اقتصادية أدت بدورها إلى ظهور غلاء الأسعار مقترناً بهذه الكوارث الطبيعية، أو انتشار الجوع بين الفقراء، وما نتج عنه في تغيير التركيبة الاجتماعية للعراق خلال العصرين مناطق البحث.

أما النقطة التالية التي سيبيرزها الباحث هو مفهوم الجوع، وتأثيره الاجتماعي والاقتصادي، بل والسياسي، من خلال إبراز المفهوم، وتدعيمه من خلال السرد الحولي للمجاعات التي ظهرت في العراق خلال العصرين البويهى والسلجوقي وتأثيراتها المباشرة وغير المباشرة على المجتمع، وإبراز دورها أنها كانت إحدى المحن والأزمات التي عانت منها العراق خلال هذه المرحلة التاريخية.

ويمكن تقسيم هذا المبحث إلى نقاط ثلاث وهم:

- مفهوم الجوع.
 - أسباب المجاعات التي ظهرت في العراق خلال العصرين البويهى والسلجوقي. - سرد حولي لتاريخ المجاعات التي ظهرت خلال العصرين.
 - مفهوم الجوع اللغوي والاصطلاحي:
- الجوع في المعاجم العربية مضاد للشبع^(١)، والكلمة لها مشتقات كثيرة بنفس المعنى مثل جائعة، مجاعة، جياع^(٢)، وهي كلمات تعبر عن النتيجة الحتمية لمفهوم الجوع، ومن ضمنها كلمة المجاعة، وهي الكلمة المستخدمة علناً في حال في هذا المبحث.
- وتأتي كلمة الجوع في المعجم الوسيط ومختار الصحاح على السواء، بمعنى خلو المعدة من الطعام^(٣)، وهذا على المستوى الفردي، أو عن مستوى المجتمعات، فتأتي كلمة المجاعة أشمل وأعم، عام الجذب والقط ونقصان المحاصيل الزراعية مما يؤدي بدوره إلى الجوع.

(١) الفيروز آبادي، القاموس المحيط، مادة جوع، ص ٣١١؛ المعجم الوسيط، ص ١٤٧.

(٢) الفيروز آبادي، نفس المصدر السابق، ص ٣١١؛ المعجم الوسيط، ص ١٤٧.

(٣) الرازي، مختار الصحاح، ص ٤٩؛ انظر أيضاً، المعجم الوسيط، ص ١٤٧.

وعند المقرئ في كتابه الأهم إغاثة الأمة، يربط المجاعة والجوع بالغلوات أو الغلاء الذي مر على مصر في فترات مختلفة من التاريخ وذلك بقوله في مقدمة مصنفه: "إن الغلاء والرخاء مازالا يتعاقبان في عالم الكون والفساد"^(١).

ويرتبط الجوع ببعض الظواهر الفريدة في التاريخ الإسلامي من ناحية المفهوم العقدي، إذ نظر المسلمين إلى الجوع نظرة إيجابية^(٢)، ولكن قبل الخوض في هذا الحديث لا بد أن نبين أن فوائد الجوع كما يبينها على سبيل المثال كتاب الجوع لابن أبي الدنيا في القرن الثالث الهجري^(٣)، وأفرد الرجل لها مساحة كبيرة من كتابه، إذ بين أن الرسول صلى الله عليه وسلم والصحابه كانوا يؤثرون الجوع على الشبع وبين ذلك في الأحاديث المروية في ذلك، لكن هذه الفوائد كان المقصود بها الزهد في الدنيا، وترك الملذات والشهوات ومنها شهوة البطن، والتحكم في النفس البشرية عن طريق الصيام عن الأكل والشرب، وهذا يتنافى عن مفهوم الجوع الجبري أو المجاعة التي تنزل بالأمة، وتضره عما تنفعه، وكأن المفهوم العقدي للمسلمين كان من وجهة نظر فردية من ناحية الجوع كان له فوائده على الشخص لا على المجتمع الذي يتعرض للمجاعة التي تؤثر فيه اقتصاديًا واجتماعيًا وسياسيًا.

أسباب المجاعات التي ظهرت في العراق خلال العصرين البويهى والسلجوقي:

أما عن الأسباب التي جعلت من الجوع والمجاعات في العصرين البويهى والسلجوقي ظاهرة تستحق الإهتمام فقد كانت عديدة ومتنوعة، ومنها ما يتعلق بالجانب السياسي المؤثر في الناحية الاقتصادية، ومنها ما يتعلق بالسبب الطبيعي أو البيئي، فكثيرًا ما كان يرتبط الفيضان أو الزلزلة، أو الكارثة الطبيعية أيًا كانت هذه الكارثة بزيادة الأسعار ومن ثم الجوع وانتشاره، وظهور المجاعات، كما نجد أن الأمراض والأوبئة أسهمت بما لا يدعي مجالًا للشك سببًا مباشرًا لزيادة معاناة الفقراء والأغنياء على السواء ونقص المواد الغذائية بسبب موت الماشية على سبيل المثال، وهو ما يؤدي إلى المجاعة بطبيعة الحال.

(١) المقرئ، إغاثة الأمة، ص ٨٣.

(٢) على سبيل المثال أفرد ابن خلدون في مقدمته فصل عن الجوع وفوائده للفرد وفي الرياضة وغيرها وذلك في حديثه عن المطاعم والمشارب وأثرها في الفرد والمجتمعات؛ انظر ابن خلدون، المقدمة، ص ١١٣ وما يليها.

(٣) أبي بكر عبد الله بن محمد (ابن أبي الدنيا)، الجوع، تحقيق محمد خير رمضان يوسف، دار ابن حزم، بيروت، لبنان، ٢٠٠٠م، ص ٢٨ وما يليها من الصفحات.

وفيما يلي نقاط محددة مستخلصة من المصادر المختلفة عن أسباب المجاعات التي حدثت في العصرين البويهى والسلجوقي، تدعم السطور المشار إليها آنفاً:

- **الغلاء:** من الأسباب المباشرة لحدوث المجاعة كان غلاء أسعار المواد الغذائية في الأسواق، ولقد كان الغلاء في حد ذاته نتيجة عن حدوث الكوارث السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية، ما يؤدي بدوره إلى غلاء ومن ثم يستفحل هذا الغلاء وينتشر فيؤدي إلى حدوث مجاعة تفكك بالسكان.

ولقد ذكر المقرئزي الغلاء في مقدمة كتابة إغاثة الأمة، والذي يحكي فيه عن أهم الكوارث الاقتصادية التي حدثت في تاريخ المسلمين، "إن الغلاء والرخاء مازالا يتعاقبان في جميع البلدان والأقطار منذ بدء الخليقة"^(١)، وكان المقرئزي يقرر قاعدة وقانون في حركة التاريخ الإنساني، أن ما جاء غلاء إلا أعقبه بعد حين رخاء، وما جاء رخاء إلا أعقبه غلاء وشدة، إذ الظاهرتين متعاقبتين كالليل والنهار في فلك الكون.

وهذه النظرة المقرئزية حقيقية في تاريخ البلدان والشعوب، وحتى في العراق الذي بين أيدينا تاريخه الآن، نستشف من المصادر أن الغلاء بأسبابه الكثيرة كان متواجداً بقوة في التاريخ العراقي خلال تلك الفترة، ولم يكن وحده المتواجد بل كان يعقبه فترة يسيرة من الرخاء قد تكون قصيرة في أغلب الأحوال، لكن الرخاء كان متواجداً أيضاً.

- **الأخطار الطبيعية:** وهي الكوارث الطبيعية بأنواعها والتي ذكرناها في المبحثين الأول والثاني من هذا الفصل، فكثيراً ما كان يصاحب الكوارث الطبيعية المجاعات كنتيجة مباشرة على هذه الكارثة الطبيعية.

فالفيضانات كانت تؤدي إلى تدمير الأراضي الزراعية، وموت الماشية، ما يؤدي إلى نقص الكثير من المواد الغذائية الأساسية، ويؤدي بدوره إلى الغلاء المسبب بالضرورة إلى المجاعة، فالنتيجة المباشرة للفيضان وزيادة مياه كل من دجلة والفرات وروافدهما تؤدي إلى تدمير الحقول ونقص الشعير والقمح وكان الغذاء الرئيس للإنسان، كما يؤدي إلى موت الماشية بسبب الغرق في المياه ما يؤدي إلى نقص الألبان واللحوم ومن هنا تظهر المجاعة.

(١) المقرئزي، إغاثة الأمة، ص ٨٣.

أما الزلازل، فقد كان يصاحبها تدمير واسع للدور والمساكن والأسواق والمباني المهمة، وتزيد من عدد الوفيات والقتلى في صفوف السكان سواء في المدن أو القرى، ما يؤدي إلى تأثر القطاع الزراعي والحيواني وحدوث المجاعة.

أما قلة الأمطار في بعض السنوات فكانت سبباً في تأثر الزراعة، وتؤدي إلى مجاعات فاتكة بالبشر إذ أدت قلة الأمطار إلى قحط وجذب، أدبالي عدم ري الأراضي الزراعية خاصة في الشمال العراقي، والتي تعتمد بعض أراضيها على ري الأمطار للأراضي الزراعية، لذلك نجد أن المطر يؤدي إلى المجاعات.

وكانت هناك ظاهرة لم يتحدث عنها الباحث من ضمن الكوارث الطبيعية التي ألمت بالعراق في المبحثين السابقين، وأثر أن يتركها إلى هذا المبحث الخاص بالمجاعة ألا وهي انتشار ظاهرة الحشرات والآفات الزراعية والجراد، والتي أدت في بعض السنوات إلى كارثة محققة على القطاع الزراعي، وأدت إلى نقص المواد الزراعية ومن ثم إلى المجاعة.

وكانت الأمراض والأوبئة سبباً كبيراً في ظهور المجاعة، فكانت الأمراض الوبائية التي تحدث عنها الباحث سابقاً، ينتج عنها المجاعات، بسبب أن هذه الأمراض خاصة الأوبئة القاتلة تؤدي إلى قتل السكان، ويؤدي إلى تناقص القوى العاملة، خاصة في القرى الزراعية، ما يضعف الناتج الزراعي والحيواني، فمن الملاحظ أن سنوات الوباء كانت العراق تتعرض للعديد من المجاعات والتي تستمر لشهور وربما لسنوات متتالية.

- الحالة السياسية للعراق: كانت الحالة السيئة للسياسة في العراق حافزاً على وجود مثل هذه المجاعات وموجات الغلاء المتتالية، وذلك من خلال تتبع الأحداث، والتسلط العسكري البويعي والسلجوقي، نجد أن العراق تعرض للعديد من موجات الغلاء في الأسعار، وكان السبب الرئيس لهذه الموجات هي حالات الاحتقان السياسي والصراعات السياسية، فمن المعروف أن التسلط البويعي عند دخوله في عام ٣٣٤هـ / ٩٤٥م، أعقبه مجاعة كبيرة ضربت مناطق من العراق أدت بدورها إلى وباء كبير بسبب موت الحيوانات وإقبال الناس على أكل الميتة والسنانير، وهو ما أدبالي وباء وكان السبب فيه الحالة الاقتصادية التي أعقبت دخول البويعيين^(١).

ولم تكن الحالة الاقتصادية للعراق في عهد بني بويه سيئة في المطلق، بل أعقب ذلك حالة من الرخاء، لكن سرعان ما تبدلت الأحوال، بسبب الصراعات الداخلية، فمن يرى خريطة العراق

(١) مسكويه، تجارب الأمم، ج ٥، ص ٢٨١؛ ابن الأثير، الكامل، ج ٧، ص ٢١٧؛ ابن الجوزي، المنتظم، ج ١٤، ص ٤٦، ٤٧.

السياسية في القرن الرابع والخامس الهجريين، يرى أن العراق لم تكن فيها القوة البويهية المسيطرة على الخلافة العباسية فقط هي المتنفذة على باقي العراق، بل نجد أن الأعراب كان لهم دور في مناطق عراقية وكان لهم دور سيئ في الحالة السياسية العامة في هذه المرحلة، كما أن الشمال كان النفوذ الحمداني هو المسيطر لفترة كبيرة حتى تم القضاء عليهم في مرحلة لاحقة، وقد ذكرنا في تمهيد هذه الدراسة أن ابن حوقل ذكر أن بني حمدان كانوا أشداء في السياسة الاقتصادية وكان سكان الموصل ونواحي الجزيرة الفراتية يعانون من عسف وجور بني حمدان وهو ما يؤدي بطبيعة الحال إلى الغلاء والمجاعات.

ولم تكن السياسة السلجوقية تختلف عن السياسة البويهية في التسلط العسكري، فكثيراً ما نشأت مصادمات وخلافات بين الخلافة وبين السلطة السلجوقية، وهو ما أثر بالسلب على الحالة العامة للبلاد، كما أثر بشكل مباشر على التجارة والزراعة والأسواق، فالجند الترك كانوا يقومون خلال المصادمات أو المشاحنات الداخلية تلك إلى نهب الأسواق والمحال التجارية والدور وهو ما يؤدي بطبيعة الحال إلى تآثر الاقتصاد ومن ثم ظهور المجاعات، كما نجد أن نظام الإقطاع الزراعي كان سبباً كبيراً في تدهور الزراعة وعدم الاهتمام بها في مراحل ضعف الدولة السلجوقية والذي أدت بطبيعة الحال إلى نقص المحاصيل الزراعية الضرورية وارتفاع أثمانها وهو ما أدب إلى ظهور المجاعة في سنوات كثيرة.

- السياسة الاقتصادية:

كانت السياسة الاقتصادية للعراق خلال الفترة البويهية والسلجوقية مؤثرة في ظهور المجاعات والغلاء، وذلك بسبب سياسات الاحتكار وتخزين الغلال في أوقات كان الشعب يحتاج إلى هذه الغلال للقضاء على المجاعات، فسياسة الاحتكار خاصة في العهد السلجوقي أثرت سلباً على الاقتصاد، كما أنها لها دخل مباشر بسياسات الإقطاع التي تبنتها الدولة السلجوقية من البداية. فنجد أنه في بعض السنوات ظهرت شخصيات كبيرة في الدولة وكانت لها مصالح في احتكار الغلال وقد استولت على جميع المعاملات المالية والتجارية، ومنعت البيع في عز مرور الأزمة في العراق وأدى ذلك إلى تفاقم الموقف دون تدخل واضح من الدولة السلجوقية والتي كانت تمر في هذه السنوات بضعف أدى في النهاية إلى سقوطها.

كما أن تدهور العملة في العراق كان له أثره في تناقص مخزون الذهب، والتعامل بالفضة، بل وإعطاء المرتبات بها، وهو ما أدب إلى ما يشبه حديثاً بالتضخم الاقتصادي، إذ أدت هذه السياسة

إلانتشار الغلاء، وتم بيع المواد الغذائية الأساسية بأسعار عالية، ما أدبلى نفشي الجوع وظاهرة المجاعات.

ونجد أن إشارات تدهور العملة البويهية على سبيل المثال تأتي مع عصر عضد الدولة وما بعده، إذ تناقصت قيمة الدرهم والدينار التيجاني، وأصبح غير معترفًا به في مصر وجميع البلدان الأخرى^(١)، إذ أدت انهيار العملة لدولة بني بويه، أي ظهور عملات أدنى من القيمة في كل من الموصل وواسط وبغداد، ما أدبلى زيادة الأسعار واضطراب الحالة الاقتصادية العامة. كانت هذه الأسباب الرئيسة بإيجاز، والتي سنتعرف عليها تفصيليًا من خلال السرد الحولي التاريخي لهذه المجاعات التي مرت بالعراق، ومن خلالها سنتعرف عن جوهر أسباب تلك الأزمة ونتائجها على العراق سواء على السلطة أو على الرعية كجزء من المحنة العامة التي مرت على العراق.

- السرد الحولي لأهم موجات الغلاء والمجاعات في العصرين البويهي والسلجوقي:

كانت أولي المجاعات وموجات الغلاء التي ضربت العراق في عام ٣٣٤هـ / ٩٤٥م وهي السنة التي دخل فيها بني بويه بغداد، فقد كانت سنة صعبة على بغداد وما جاورها من مدن، وذلك بسبب دخول بني بويه البلاد، والحالة السياسية الصعبة التي مرت على العراق^(٢)، ويذكر ابن الجوزي أن الغلاء ضرب البلاد وبيع الكر من الحنطة خمسة وعشرين درهماً، وهو مبلغ مرتفع عن العادة، ومن شدة المجاعة، ذكر أيضًا في مجمل حديثه عن تلك السنة أن امرأة هاشمية سرقت صبيًا فذبحته وأكلته، وأن امرأة أخرى قامت بقتل صبية، وأكل الناس الميتة من الحيوانات، وكانت الغلال ناقصة في العموم في أرجاء بغداد، ما أدبلى خروج أكثر الناس إلى طريق البصرة هربًا من الجوع في بغداد^(٣).

وقد مات أكثر الناس على هذا الطريق أثناء سيرهم إلى البصرة هربًا من الجوع، إذ اشتدت الأزمة وباع الناس دورهم بالقليل من الخبز "قصار العقار والدور يباع بالرغفان، حتى أن كر الحنطة تم بيعه بعد ذلك بعشرة آلاف درهم".

(١) ذكر الباحث وأفرد لهذه النقطة وهي انخفاض القوة الشرائية وتذبذب سعر العملة في مبحث كامل لهذا الغرض في الفصل الثاني من الدراسة.

(٢) مسكويه، تجارب الأمم، ج ٥، ص ٢٨١؛ ابن الأثير، الكامل، ج ٧، ص ٢١٧.

(٣) ابن الجوزي؛ المنتظم، ج ١٤، ص ٤٦ و ٤٧.

ولعل هذه المجاعة والأزمة الاقتصادية كانت كبيرة، أما عن أسبابها الحقيقية، فقد كانت سياسية بسبب احتراب كل من معز الدولة بن بويه وناصر الدولة الحمداني داخل بغداد من أجل محاولة تثبيت أقدام بني بويه في المدينة وطرد النفوذ الحمداني منها^(١)، إذ انتقلت الحرب من الجانب الغربي لبغداد، لجانبها الشرقي، وأدت إلى نقص المواد الزراعية في الأسواق، بل إلى نقص المحاصيل الزراعية وتخريبها في عموم السواد في تلك السنة.

ولم تكن الحالة السياسية فقط من تسببت في هذه المجاعة بل عامل انتشار الحشرات والقمل في الغلات أدبالي تدمير المخزون منها، حتى يئس الناس من الحل لإنقاذ المتبقي، فلجأوا إلى عرض المخزون وكشفه فتأكل نوع من الطير في حجم العصفور منه فكانوا يلتقطون القمل من الغلال فخفض ذلك من الأزمة^(٢).

وفي عام ٣٤٢هـ/ ٩٥٣م، تعرضت الأراضي الزراعية في الموصل للدمار بسبب ظهور أسراب الجراد، ما أدبالي تلف جميع المحاصيل الزراعية، وأدى بدوره إلى غلاء في السعر خلال تلك السنة^(٣).

وفي ٣٤٤هـ/ ٩٥٥م، تعرضت أيضاً بعض المناطق العراقية لخطر الجراد، الذي قضى على الثمار والغلات والمحاصيل الصيفية، إذ ظهر في حيزران/ يونيو من هذه السنة^(٤)، وبطبيعة الحال أدى ذلك إلى ارتفاع السعر وظهور الغلاء، وربما لم تصل إلى حد المجاعة لأن المصادر لم تذكر أي ذكر للمجاعة.

وقد تعرضت العراق في تلك السنة إلى أمراض وأوبئة كثيرة، إذ انتشر الوباء في كل من بغداد وواسط والأهواز والبصرة، وربما هذا أدى إلى ظهور غلاء ومجاعات هذا إلى جانب ظهور الجراد كما أشرت آنفاً.

وفي عام ٣٤٩هـ/ ٩٦٠م، تعرضت الموصل لغلاء شديد، إذ ارتفع سعر الحنطة إلى ألفي ومئتي درهم، والشعير وصل إلى ثمانمئة درهم، وقد أدت هذه الأسعار إلى ظهور مجاعة كبيرة في الموصل وأنحاء الجزيرة الفراتية^(٥)، ما أدى إلى هجرة جماعية للسكان نحو الشام ومناطق عراقية أخرى، ما يدل على شدة هذه المجاعة.

(١) مسكويه، المصدر السابق، ص ٢٧٩ و ٢٨٠.

(٢) ابن الجوزي، المنتظم، ج ١٤، ص ٤٨.

(٣) ابن الأثير، الكامل، ج ٧، ص ٢٤٧.

(٤) ابن الجوزي، المصدر السابق، ص ٩٨.

(٥) ابن الأثير، المصدر السابق، ص ٢٦٧.

أما عن الأسباب التي أدت إلى هذه المجاعة فهو فيضان العام السابق الذي تعرضت له الموصل ونواحيها وأدى إلى تدمير المحاصيل والغلات الزراعية وأدى بطبيعة الحال إلى ظهور هذه المجاعة ونقص المحاصيل الضرورية للحياة^(١).

أما في عام ٣٦٤هـ / ٩٧٥م، نرى أن بغداد ألم بها غلاء شديد ونقصان في القوت والمواد الغذائية الضرورية والأساسية مثل الدقيق والسكر والتمر وعلف الحيوانات، ففي رجب من نفس السنة، "زادت الأسعار وهدمت الأقوات، وبيع كر الدقيق بمئة ونيف وسبعين دينار، والسكر بنيف وأربعين درهماً، والتمر ثلاثة أرطال بدرهم، وضاعت العلوفة فبيع الحمل من التبن بعشرة دراهم، حتى أخرج السلطان كراعه إلى السواد"^(٢).

وفي حين سكت ابن الجوزي مورد الخبر السابق عن السبب الحقيقي لهذا الغلاء، فيبدو أن سببه كان سياسياً، ففي نفس العام كان قدوم عضد الدولة بن بويه إلى العراق، إذ أعجبه ملكها، وأطلق يد الجند الأتراك فيها ليشغبوا على عز الدولة بن بختيار البويهية الذي كان يحكم العراق عندئذ، ولا بد أن هذا الاضطراب السياسي والأمني قد أثر في طرق التجارة وفي المحاصيل الزراعية الواردة إلى بغداد، بل نجد أن بعد قليل من نفس السنة خاصة في شهر ذي الحجة، اضطربت قوافل الحج الذاهبة إلى مكة، وهو نفس السبب، إذ الاضطراب السياسي والأمني المؤثر في التجارة أو سير قوافل الحج^(٣).

أما في عام ٣٧٣هـ / ٩٨٤م، فقد زادت الأسعار زيادة كبيرة للغاية في عموم العراق، ما أدى إلى مجاعة كبيرة لحقت بالناس، وأدت إلى موت الكثير من الناس جوعاً في الطرقات، وهدمت الأقوات بشكل كبير وبلغ كر الحنطة على سبيل المثال في شهر رمضان إلى ثلاثة آلاف درهم، وبلغ في ذي القعدة حوالي أربعة آلاف وثمانمئة درهم، ما يدل على تفاقم الأسعار والمجاعة من رمضان إلى ذي القعدة واستمرار هذه المجاعة^(٤).

وقد أدت هذه المجاعة إلى انتفاضة للناس على السلطات الحاكمة فيما يبدو، إذ ضج الناس واقتحموا المساجد ومنعوا الصلاة بها، كما كسروا بعض منابر الجوامع، وتظاهروا في الطرقات حتى رخصت الأسعار في شهر ذي الحجة وانتهت هذه الأزمة^(٥).

(١) ابن الجوزي، المنتظم، ج ١٤، ص ٢١٨.

(٢) نفس المصدر السابق، ص ٢٣٦.

(٣) مسكويه، تجارب الأمم، ج ٥، ص ٤١٤ وما يليها.

(٤) ابن الجوزي، شذور العقود، ٢٣٢؛ المنتظم، ج ١٤، ص ٣٠٢.

(٥) نفس المصدر السابق، ص ٣٠٢.

وعلى الرغم من عدم شدة هذه الانتفاضة وعدم تطورها إلى ثورة، إلا أن هذه كانت لافقة للانتباه، وكانت أول إشارة صريحة على انتفاض الناس ضد السلطات البويهية، ويكون السبب فيها غلاء الأسعار وحدث مجاعة، وهذه إشارة في غاية الأهمية، خاصة إذا عرفنا أن هذه السنة التي تلت تولي صمصام الدولة ملك العراق بعد وفاة والده عضد الدولة بن بويه^(١) والذي أحدث انتعاشة في الاقتصاد العراقي وإن كانت مؤقتة، لأن أسباب الأزمة كانت متجذرة في أصول الاقتصاد الذي كان قائماً على الإقطاع في كثير من الأحيان، ناهيك عن الصراع العسكري الذي نشب في تلك السنة والسنوات التي تليها بين صمصام الدولة وأخيه شرف الدولة الذي كان يحكم فارس بعد موت والدهما عضد الدولة.

وفي عام ٣٧٦هـ / ٩٨٧م، تعرضت العراق إلى أمراض كثيرة مثل الحمى المنتشرة وكانت معدية وأدت إلى وباء فتك بالناس، وقد كان هذا أثره الكبير في ظهور المجاعة وزيادة الأسعار في المواد الغذائية الضرورية، ففي رجب من نفس السنة زادت الأسعار حتى وصل سعر الدقيق إلى نيف وتسعين درهماً، وهذه فيما يبدو كانت زيادة مفرطة في سعره^(٢).

وقد استمرت زيادة الأسعار ونقص المواد الغذائية ولا سيما الدقيق في العام التالي ٣٧٧هـ / ٩٨٨م، إذ وصل سعر الدقيق إلى مئة وخمسة وستين درهماً، ثم إلى مئتي وأربعين درهماً، وقد أدت هذه المجاعة إلى خروج الناس من بغداد وهروبهم منها، بسبب زيادة الأسعار وارتفاعها ارتفاعاً جنونياً، وهذا يدل أن بغداد هي أكثر المدن عرضة للغلاء، وذلك لأنها واجهة البلاد، والكثير من الأحداث السياسية تمت فيها ما أدب إلى سرعة تأثرها بأي وضع، كما أن زيادة السكان تؤثر تأثيراً كبيراً في زيادة الجوع والفقر^(٣).

وفي حوادث السنة التالية أي في عام ٣٧٨هـ / ٩٨٩م، نجد أن غلاء الأسعار استمر في العراق، وقد أدب إلى زيادة رقعة الجوع، واشتداد المجاعة وعدم الأقوات ونقص الغلال، حتى تم بيع الكارة الدقيق بستين درهماً^(٤).

وفيما يبدو أن تقلبات المناخ كان لها أثر في هذه السنة من انعدام الأقوات، فنجد أن الرياح كانت شديدة في عموم العراق، وظهور الحر وشدته في البصرة في الجنوب، وهو ما يدل على

(١) ابن الأثير، الكامل، ج ٧، ص ٤٠٦.

(٢) ابن الجوزي، المنتظم، ج ١٤، ص ٣١٧؛ انظر أيضاً ابن كثير، البداية والنهاية، ج ١٢، ص ٣١٩.

(٣) المصدر السابق، ص ٣٢٠؛ انظر أيضاً ابن الجوزي، المصدر السابق، ص ٣٢٢؛ ابن الأثير، الكامل، ج ٧، ص ٤٣٢.

(٤) ابن الجوزي، المصدر السابق، ص ٣٢٩.

تقلبات المناخ في مناطق واسعة من الأراضي العراقية، وهو يؤدي بطبيعة الحال إلى نقص المحاصيل الزراعية وتدميرها بفعل هذا التقلب المناخي^(١).

وفي عام ٣٨٢ / ٩٩١ م، نجد أن بغداد أصابها غلاء في سعر الخبز، إذ وصل الرطل من الخبز بأربعين درهم، والحوزة منه بدرهم، وهي أسعار مرتفعة، ولم يذكر ابن الجوزي مثلاً سبب هذا الغلاء^(٢)، ولكن فيما يبدو أن الاشتباكات والفتنة بين السنة والشيعة في المدينة سواء في العام السابق أو تلك السنة قد أثرت على البيع والشراء أو وصول المواد الغذائية إلى الأسواق، إذ لم تسجل المصادر المختلفة أي اضطراب سياسي أو أمني سوى الفتنة بين أهل الكرخ الشيعة وأهل باب البصرة السنة، لكن لو عرفنا أن بهاء الدولة البويهية كان يحكم العراق في تلك الأثناء ووصلت العراق في عهده إلى أدنى مستويات اقتصادي لها منذ تولى البويهيون، وذلك بسبب الفتن الداخلية والحرب الأهلية بينه وبين صمصام الدولة في فارس، والقبض على الخليفة الطائع لله وخلعه وتولية القائم بأمر الله، وكل هذه أسباب كافية للغاية لأي تدهور اقتصادي^(٣).

وفي عام ٣٩٢ / ١٠٠١ م، أدت الاضطرابات الاجتماعية في بغداد إلى غلاء في الأسعار، إذ قامت اشتباكات بين العوام والنصارى، أدت إلى حرق بعض المناطق مثل قطيعة الدقيق واستمرت هذه الفتنة شهوراً، إذ عمّت الفوضى أرجاء بغداد واستغل العيارون ذلك فزادت عمليات النهب والسرقة، وقد زاد الطين بلة الفتنة بين الشيعة والسنة، حتى تدخلت السلطات البويهية متمثلة في بهاء الدولة عميد الجيوش البويهية الذي بعث أبا علي بن أستاذ هرمز إلى بغداد، ليضبط أمورها فقام بالقبض على المشاغبين وانتهت الفتنة ومعها غلاء الأسعار^(٤).

وهذا يبين لنا أن الاضطرابات الاجتماعية كان لها دور وعامل رئيس في غلاء الأسعار، فالاضطراب المجتمعي يؤدي بدوره إلى قلة التجارة والمعرض بسبب قلة الأمن وانتشار أمر العيارين وعمليات النهب والسرقة وهذا كله يؤدي إلى غلاء أسعار المواد الغذائية ونقصانها من الأساس.

وفي عام ٣٩٣ هـ / ١٠٠٢ م، أدى نقص محصول الحنطة في العراق، إلى نقصانها في الأسواق، وازدياد سعره حتى وصل إلى مائة وعشرين ديناراً للكر منه^(٥).

(١) ابن الجوزي، شذور العقود، ص ٢٣٣؛ ابن الأثير، الكامل، ج ٧، ص ٤٣٥.

(٢) ابن الجوزي، المنتظم، ج ١٤، ص ٣٦٣.

(٣) ابن الأثير، المصدر السابق، ص ٤٥٩ وما يليها.

(٤) ابن الأثير، الكامل، ج ٧، ص ٤٥٨.

(٥) ابن الجوزي، المنتظم، ج ١٥، ص ٣٧.

وزيادة عن الأسباب التي أشرت إليها آنفاً، يوجد سبب جوهري لا بد من ذكره، وهو أن الاقتصاد العراقي كان يعاني تحت وطأة نقص العملة البويهية، والمعروفة بالعملية التاجية، إذ نجد أن عصر عضد الدولة، على الرغم أنه كان عصرًا مستقرًا نوعًا عن باقي عصور سلاطين الدولة، إلا أن إشارات نقص العملة الذهبية بدأ من عصره، إذ قلت نسبة الذهب والقيمة المتداولة في العملة حتى أصبح غير مقبول التداول في مصر على سبيل المثال^(١).

وقد زاد انخفاض قيمة العملة البويهية أكثر بعد موت عضد الدولة وفي عهد خلفائه، فعلى سبيل المثال نجد أن عام ٣٨٢هـ / ٩٩١م شهد انخفاضًا كبيرًا في سوق العملة ونقصانها وارتفاع الأسعار تبعًا^(٢) لذلك وهو ما أدبالي شغب الجند لنقص الرواتب، ونقص للسلع الضرورية بطبيعة الحال.

أما الدراهم الغياثية والتي كانت متداولة في واسط والموصل وبغداد، فقد شهدت تدهورًا هي الأخرى، وكانت تنسب هذه العملة إلى بهاء الدولة بن بويه والملقب بغياث الدين، وقد شهدت هذه العملة تدهورًا في قيمتها حتى عام ٣٨٩هـ / ٩٩٨م^(٣).

كما نجد أن دراهم أخرى مثل القاساني، كان درهماً سيئاً في قيمته، إذ سمي في الأوساط الشعبية بالدراهم السوداء، وذلك بسبب خلط النحاس مع الذهب، إذ قل معدن الذهب فيها وبالتالي قلت قيمتها^(٤).

وكانت النتائج المباشرة لهذا الأمر ارتفاع الأسعار، وقلة الرواتب بالنسبة للجند، والمزيد من قلة المعروض من المنتجات الزراعية والحيوانية والتجارية مما يؤدي إلى زيادة الفقر والجوع في أوساط العامة.

ونجد أن ظاهرة الاضطرابات والحروب الداخلية كانت سبباً مباشراً في ظهور المجاعة وذلك في عام ٤١١هـ / ١٠٢٠م، إذ ظهرت المجاعة الشديدة في منطقة واسط وما حولها، إذ كانت الحرب بين مشرف الدولة بن بهاء الدولة بن بويه وأخيه سلطان الدولة المتحكم في العراق، فاستطاع مشرف الدولة أن ينتصر على أخيه الذي هرب من بغداد، لكنه جمع الجند الأتراك حوله لمعاودة محاربة أخيه، فهرب حيناً إلى الأهواز، ثم استوزر ابن سهلان الذي ناصرته، فجمع مشرف الدولة

(١) الدوري، تاريخ العراق الاقتصادي، ص ٢٤٦.

(٢) ابن الجوزي، المنتظم، ج ١٤، ص ٣٦٣.

(٣) منيمنة، تاريخ الدولة البويهية، ص ٣٨٩.

(٤) نفس المرجع السابق، ص ٣٩٠.

جيشه للقضاء على هذا التمرد فحاصر واسط مقر ابن سهلان وضيق عليه الأرزاق ودخول السلع الضرورية إلى المدينة، ما أدب إلى غلاء الأسعار، حتى وصلت بعض الأطعمة إلى ألف دينار، وأكل الناس الدواب النافقة والكلاب، حتى استسلم ابن سهلان لقوات مشرف الدولة ودخلوا المدينة^(١).

كما أدت هذه المجاعة إلى بطلان الحج، وعدم خروج القوافل إلى الحجاز، وهذه ظاهرة متكررة في ظل الظروف الداخلية الصعبة واضطراب الأمن في بعض السنوات على هذا النحو كما رأينا.

ونجد أن ظاهرة الاضطرابات الأمنية زادت وتيرتها، ومعها غلت الأسعار وظهرت المجاعة وازداد الفقر، إذ نجد أن عام ٤١٦هـ/ ١٠٢٥م، تتعرض بغداد لفساد عظيم ونهب للمحال التجارية والدور والمساكن، وذلك بسبب نشاط العيارين في هذه السنة، ومع هذه الظاهرة زادت الأسعار، وبيع الكر بثمانين ديناراً، وهجر الناس أوطانهم، وخرجوا هرباً من هذه الفوضى^(٢).

ونجد أن السنوات السابقة لعام ٤٢٠هـ/ ١٠٢٩م، كانت سنوات صعبة من الناحية البيئية، إذ تعرضت العراق إلى بعض التقلبات المناخية والفيضانات، ونزول البرد، ما أدب إلى خسارة في القطاع الزراعي والحيواني، وهو ما أثر في السكان ومعيشتهم، فنجد أن إشارات بسيطة عند كل من ابن الجوزي وابن الأثير حول عدم عمل المطاحن، وزيادة أسعار الدقيق والخبز بسبب فيضان وزيادة في نهر دجلة أدت بطبيعة الحال إلى ظاهرة الجوع التي انتشرت بين الناس، وكان الخلاصة من القول أن هذه السنوات كان العراقيون يعانون فيها من أزمة معيشية حقيقية^(٣).

ولم تكن السنوات السابقة فقط من شهدت تأثير البيئة في ظهور الجوع، فنجد أن عام ٤٢٣هـ/ ١٠٣١م، شهد قلة أمطار حتى وصل إلى جذب عام في السواد، وقلت المزروعات، ومعها زادت الأسعار كثيراً حتى تم بيع ثلاثين رمانة بدينار، واشدت المجاعة في كل من فارس وحلوان وكرمان ووصلت إلى مدينة واسط العراقية، وزامن المجاعة نزلات برد مع الحمى والسعال في تلك السنة^(٤).

(١) ابن الجوزي، المنتظم، ج ١٥، ص ١٤٣.

(٢) ابن الجوزي، المنتظم، ج ١٥، ص ١٧١.

(٣) مثل فيضان عام ٤١٦ والتقلبات الجوية التي أثرت على الثروة المائية في العراق وتجمد المياه في عام ٤١٧هـ، والبرد الذي نزل على أجزاء كبيرة من العراق؛ نفس المصدر السابق، ص ١٧٠ و ١٧٦ و ١٨١.

(٤) ابن كثير، البداية والنهاية، ج ١٣، ص ٧١.

وقد تعرضت مدينة الموصل لمجاعة كبيرة، وكان السبب الرئيس فيها قلة الأمطار، وتعرضت مناطق الجزيرة الفراتية إلى الجذب وقلة المزروعات، وزادت الأسعار بشكل كبير^(١). ويخبرنا ابن الجوزي، أن واسط والأهواز تلفت بها الغلال والمزروعات ما أدبالي امتداد المجاعة إليها، ويبدو أن المجاعة امتدت أيضًا لشدها إلى خارج العراق، خاصة منطقة الأحساء التي طالها الجذب وأثر ذلك إلى موت الماشية والدواب^(٢).

وفي عام ٤٣٩هـ / ١٠٤٧م، تعرضت الموصل لمجاعة كبيرة، إذ قلت المنتجات الغذائية في الأسواق حتى عدت تمامًا، وقد ارتفعت أسعار الأدوية أيضًا، ما أدبالي تفاقم الأمر، خاصة أن الوباء اجتأح الموصل ونواحيها بسبب أكل الناس للميتة والدواب من الطرقات من شدة الجوع وعدم وجود المواد الغذائية^(٣).

وقد كان السبب الرئيس لهذه المجاعة، قلة الأمطار، وتعرضت الأراضي الزراعية للتلف، وتدمير المنزرع منها، وذلك في السنة التي سبقت تلك المجاعة، وقد استمرت هذه المجاعة طوال تلك السنة حتعام ٤٤٠هـ / ١٠٤٨م^(٤).

وفي عام ٤٤٢هـ / ١٠٥٠م^(٥)، نجد نصًا عند ابن الجوزي جديرًا بالاهتمام والملاحظة، وهو رخص السعر في العموم، وذلك بسبب المصالحة التي تمت بين الشيعة والسنة، وهذا يبين لنا، أن استقرار الوضع العام في العراق، خاصة الوضع الداخلي، كان له الأثر الكبير في عدم ظهور المجاعات أو موجات الغلاء، وكانت تلك السنة من النواذر في تاريخ تلك الفترة، إذ توافر المواد الغذائية ورخص السعر لكثير من السلع.

وتعتبر أزمة غلاء عام ٤٤٨هـ / ١٠٥٦م^(٦)، هي الأزمة الأولى التي تمر بها العراق بعد دخول السلاجقة إلى البلاد، إذ تعرضت العراق لموجة كبيرة من غلاء الأسعار بدرجة كبيرة أدت بدورها إلى مجاعة شديدة، إذ بلغت الأسعار في ابتداء هذه المجاعة حدًا كبيرًا حتى وصل سعر الحنطة إلى نيف وعشرين دينارًا، بينما بلغ سعر الكر من التبن والعلف للحيوانات عشرة قراريط، وقد

(١) ابن الجوزي، نفس المصدر السابق، ص ٢٢٦.

(٢) ابن الجوزي، المنتظم، ج ١٥، ص ٢٢٧.

(٣) ابن الأثير، الكامل، ج ٨، ص ٢٧٩.

(٤) نفس المصدر السابق، ص ١٧١.

(٥) ابن الجوزي، المصدر السابق، ص ٣٢٦.

(٦) ابن الأثير، الكامل، ج ٨، ص ٣٣٥.

تعرضت البلاد لعمليات نهب وسرقة وقطع للطرق، ما أدب إلى تفاقم الأزمة، وقد هرب الكثير من سكان المدن الأخرى إلى بغداد كي يكونوا في مأمن من النهب والسرقة.

ويبدو أن الزيادة السكانية الطارئة على بغداد في تلك السنة أدت إلى زيادة المجاعة حتى أكل الناس الميتة وذلك بسبب نقص اللحوم وموت الماشية، إذ وصل سعر اللحم الرطل بغيراط، وأيضًا الثروة الداجنة ارتفع سعرها بشكل كبير حتى وصل الدجاجة برع دينار، كما زادت أسعار الخضروات والفاكهة مثل الكراث، والسفرجل، والرمان، والخيار، وغيرها من الخضروات^(١).

وقد زاد من الوضع سوءًا، ازدياد الأمراض المعدية بسبب تغير المناخ وفساد الجو وكثرة الذباب، وقد أدى ذلك إلى الوباء والأمراض، وذلك أدب إلى شدة المجاعة أكثر.

ونجد أن السبب في ذلك سياسي من الأصل، إذ تعرضت العراق لمحاولة من السيطرة السلجوقية، إذ دخلت القوات السلجوقية بغداد بقيادة طغرل بك في عام ٤٤٧هـ / ١٠٥٥م، وقد وصلت القوات السلجوقية بغداد التي كانت تعج بالأزمة، فالملك الرحيم البويهى كان في حالة ضعف وانهايار، وأيضًا كانت العراق تموج بالفتن والصعاب ومنها فتنة البساسيري التي ظلت سنوات دون حل حتتصدر السلاجقة المشهد، كل هذه الاضطرابات الأمنية تركت أثرها العميق في الاقتصاد العراقي، وفي عدم الأمن خاصة في الطرق بين المدن والقرى، وانتشار العيارين وعمليات النهب والسرقة، هذا بجانب تكالب الكوارث الطبيعية على العراق، كل هذا كان مردوده تعرض العراق لهذه المجاعة الكبيرة^(٢).

فعلى سبيل المثال، كان عسكر السلاجقة في هذه السنة وما سبقتها منذ دخولهم يقيمون في الأحياء البغدادية، ما أدب إلى احتكاكهم بالعامّة الذين ثاروا في وجههم بسبب شغبهم ونهبهم، ولم يكرمهم إلى أهل الكرخ، وذلك خوفًا من بطش السلطات السلجوقية بهم، لذلك أكرمهم طغرل بك بعد هذا الموقف^(٣).

كل هذا الشغب والنهب كان أثره مباشرة على حركة الأسواق والتجارة، وحركة البيع والشراء، ما أدب إلى تناقص المواد الغذائية، ومن ثم ظهور تلك المجاعة.

علب أي حال، استمرت هذه المجاعة إلى العام التالي لها ٤٤٩هـ / ١٠٥٧م، إذ تذكر المصادر أن الأسعار مازالت مرتفعة خاصة الدقيق، ما أدب إلى زيادة المجاعة وموت وهلاك الناس، وأكل

(١) ابن الجوزي، المنتظم، ج ١٦، ص ٥.

(٢) ابن الجوزي، المنتظم، ج ١٦، ص ٤ و ٥.

(٣) نفس المصدر السابق، ص ٥.

الناس الميتة والكلاب، وشوهد رجل قتل صببة بغرض أكلها، وامرأة أكلت طيرًا ميتًا من شدة جوعها، وهكذا نرى أن هذه المجاعة كانت قوية وعانى منها السكان كثيرًا^(١).

وكانت تلك السنة يصاحب حالة الغلاء والمجاعة تلك وباء كبير انتشر في كل من الأهواز وحلوان وواسط، ويبدو أن المجاعة كانت نتيجة مباشرة لهذا الوباء، وصاحبها أيضًا اضطرابات أمنية بسبب نشاط العيارين الذين عاثوا الفساد والسرقة في بغداد^(٢).

ونرى في حوادث عام ٤٥٤هـ / ١٠٦٢م^(٣)، أن العراق على خلاف ما سبق، تباع البضائع في الأسواق برخص غير مسبوق، ولعل الحالة السياسية المستقرة في ظل الدولة السلجوقية التي قضت على البويهيين، كما قضت على فتنة أبي الحارث أرسلان البساسيري، وكان ذلك السبب المباشر في استقرار الاقتصاد ولو مؤقتًا في تلك السنة، إذ يذكر ابن الجوزي أن التمر على سبيل المثال الألف رطل بثمانية قرايط وذلك في مدينة البصرة^(٤).

أما في عام ٤٥٦هـ / ١٠٦٤م، فغلت الأسعار في الأسواق بسبب ورود معلومات بأن السلطان الجديد ألب أرسلان، سيأتي إلى بغداد ليملكها، وهذا أدب إلى غلاء الأسعار بشكل كبير، ولعل هذا يدل أن المعلومات أو الشائعات كان لها دور كبير في الاقتصاد سواء استقراره أو اهتزازه، فمعلومة واحدة أدت إلى الإرجاف أو الخوف من مصير سياسي مجهول، وهذا كان غالبًا يأتي مع عهد جديد أو موت سلطان أو حاكم أو خليفة، وهذا ما حدث في تلك السنة^(٥).

وبالفعل نجد أن الأزمة اشتدت مع وصول السلطان الجديد، الذي أمر بانقلاب سياسي واضح مع القبض على عميد الملك أبي نصر منصور بن محمد الكندري وزير أبيه طغرل بك ومصادرة أمواله، كما قلد نظام الملك الطوسي ليكون وزيره الجديد، وبذلك زال الخوف والإرجاف في الأسواق وعادت الأمور إلى نصابها^(٦).

وفي عام ٤٥٨هـ / ١٠٦٦م، تعرضت العراق لموجة من الغلاء بسبب هلاك الثمار والمزروعات في هذه السنة، وذلك بسبب زيادة مفرطة في نهر دجلة، أدت إلى تدمير بعض الأراضي

(١) نفسه، ص ١٦.

(٢) نفسه، ص ١٧.

(٣) ابن كثير، البداية والنهاية، ج ١٣، ص ١٥٦.

(٤) ابن الجوزي، المنتظم، ج ١٦، ص ٧٦.

(٥) نفس المصدر السابق، ص ٨٦.

(٦) ابن كثير، المصدر السابق، ص ١٥٩ وما يليها.

الزراعية وبالتالي زادت الأسعار لنقص السلع الضرورية في الأسواق خاصة بغداد^(١)، وقد تعرضت الثروة الحيوانية إلى الدمار والهلاك في سنة ٤٦٤هـ / ١٠٧٢م، وذلك بسبب وباء وقع في الحيوانات خاصة الأغنام والماشية، وانتشر في خراسان والعراق، حتبان رجلًا يربي قطعان كثيرة من الغنم "قام إلى غنمه في الصباح فوجدها ميتة"، وقد أدى هذا الوباء إلى غلاء في سعر اللحوم والمنتجات الحيوانية^(٢).

وقد تكررت ظاهرة الجراد في العراق مرة أخرى في عام ٤٦٥هـ / ١٠٧٣م، إذ تعرضت الأراضي العراقية إلى "جراد أكل ما وجد، حتى عدم البقل"، وهكذا نربأن البقوليات كان فيها نقص شديد ما أدبإلى غلاء سعرها في الأسواق^(٣).

وتكرر خطر الجراد بعد الحادثة السابقة بثلاث سنوات، إذ نجد في حوادث عام ٤٦٨هـ / ١٠٧٦م، إذ تعرضت الأراضي الزراعية للهلاك والدمار خاصة محاصيل الغلات الزراعية الضرورية للغذاء، إذ "جاء جراد في شعبان من هذه السنة كعدد الرمل والحصى"^(٤)، وقد أدى خطر الجراد إلى غلاء السعر والمجاعة هذا إلى جانب الوباء المصاحب لتلك الكارثة، فزادت ظاهرة الجوع، إذ طحن الناس في السواد نوع رخيص من الدقيق يسمى بدقيق الدخن عوضًا عن باقي الغلات، وقد استمرت هذه المجاعة حتى انتهى خطر الجراد، فانتتهت الأزمة ورخص السعر بعد ذلك.

ومن خلال تتبع الأحداث في المصادر المختلفة، نجد أن نوعًا من الاستقرار الاقتصادي عمّ العراق، إذ لا نرى أيًا من موجات الغلاء السابقة، أو ظهور المجاعات، أو الكوارث الشديدة التي تؤدي إلى المجاعة، أو غيرها من الأسباب السابقة والتي تؤدي بدورها إلى ظهور المجاعات.

إلا أن موجات الغلاء والمجاعات لم تنتهي كليةً، إذ نرى حدوث مجاعة شديدة في عام ٥١٨هـ / ١١٢٤م، وذلك في الموصل وديار بكر من بلاد الجزيرة الفراتية، بل امتدت حتى بلاد الشام، إذ بدأت المجاعة بارتفاع كبير في الأسعار، بسبب نقص المحاصيل الزراعية وتلفها وتدمير الأراضي الزراعية بسبب قلة الأمطار في تلك السنة، "إذ احتبس المطر في الشتاء، وقلت

(١) في تلك السنة يذكر كل من ابن الجوزي ومن بعده ابن كثير أن بغداد شهدت رخص في الأسعار وذلك في شهر شعبان، لكن تعرضت العراق بعدها خاصة في شهر رمضان من سنة ٤٥٨هـ إلى زيادة مبالغة في دجلة أدت إلى غلاء السعر ونقص المواد الغذائية؛ انظر ابن الجوزي، المنتظم، ج ١٦، ص ٩٦؛ ابن كثير، البداية والنهاية، ج ١٣، ص ١٦٥.

(٢) ابن الجوزي، المنتظم، ج ١٦، ص ١٣٩.

(٣) نفس المصدر السابق، ص ١٤٧.

(٤) نفسه، ص ١٧١.

الأقوات"^(١) وكان موعد هذا القحط العام في فصول الشتاء، إذ لم تنزل الأمطار وأدى ذلك إلى تدمير المحاصيل الزراعية وتلفها.

ويذكر ابن الأثير أن المجاعة وغلاء الأسعار لم ينته في تلك السنة، بل استمر للعام التالي، ما يدل على قوة هذه المجاعة، والتي تسببت بها كارثة طبيعية وهي القحط والجذب وقلة المطر. وكانت الموصل وديار الجزيرة الفراتية تعاني في سنوات كثيرة قلة المطر، ما يؤثر على بعض المحاصيل المروية من ماء الأمطار مثل الحبوب الغذائية، والتي تشكل الغذاء الرئيس للسكان، إذ كانت محاصيل الحبوب تزرع في فصلي الشتاء والربيع، ويخزن كميات منه إلى الموسم الزراعي التالي، لكن فيما يبدو أن في سنوات الجذب، ينتهي المخزون بسرعة بسبب الزيادة السكانية، هذا إلى جانب تلف المحصول الجديد.

أما موجة الغلاء في عام ٥٢٦هـ / ١١٣٢م، فقد كان سببها هو احتكار السلطات لمخزون الغلات لهذه السنة، إذ أمر الخليفة المسترشد بالله بحراسة الغلات وأوجب ذلك الغلاء، فصار الشعير على سبيل المثال باثني عشر ديناراً^(٢).

ومن خلال البحث لهذه الخطوة التي أقدمت عليها السلطات العباسية، سنجد أن أسبابها كانت سياسية وعسكرية، إذ نجد أن تلك السنة شهدت العراق نشاطاً عسكرياً وبالتالي اضطرابات أمنية بسبب الخلافات السلجوقية الداخلية، إذ تنافس كل من مسعود بن محمود السلجوقي وعمه السلطان سنجر السلجوقي على العرش، ودخل زنكي بن آق سنقر حاكم الموصل هذا الصراع هو وأمير واسط دبب بن صدقة^(٣).

وكان المسترشد بالله قد أكره على الدخول في هذا الصراع إلى جانب مسعود ضد سنجر، وقد خرج بقوات لهذه الحرب، لكنه عاد إلى بغداد مرة أخرى عندما ترامت إلى مسامعه أن قوات زنكي ودبب بن صدقة تتجه إلى بغداد، فقام المسترشد بدخول بغداد وأمر سكانها بالدفاع عنها، لحين انتهاء الحرب بين مسعود وسنجر، وبالفعل قام الأهالي بالدفاع عنها، لذلك جاءت إجراءات تدبيرية اقتصادية صعبة على أهالي بغداد ومنها الإجراء السابق بتخزين الغلات وذلك لاستخدامها أثناء الحرب، وهذا تفسير الباحث عن السبب الحقيقي عن هذه الخطوة، ويدعمه بإجراء اقتصادي آخر سبق تلك الحرب وهو ضبط الحالة في دار ضرب العملات التي كانت

(١) ابن الأثير، الكامل، ج ٩، ص ٢٣٠.

(٢) ابن الجوزي، المنتظم، ج ١٧، ص ٢٦٩.

(٣) ابن الأثير، الكامل، ج ٩، ص ٢٦٣ وما يليها.

تعاني من فساد عامليها، فنقل عمل دار الضرب تحت مسئولية الوزير شرف الدين وزير المسترشد، وهكذا نرى أن هذه الإصلاحات العاجلة كانت سريعة وفي ظروف سياسية وعسكرية استثنائية تمر على بغداد.

ونجد أن الأزمة السياسية امتدت إلى عام ٥٣٠هـ / ١١٣٦م، إذ تولى الخلافة الراشد بالله، بعد مقتل المسترشد، وبدأت بوادر الأزمة بينه وبين السلطان مسعود الذي طالب بقدية يقدمها الراشد للسلطان، إذ كان يرى مسعود أن الراشد يميل أكثر إلى داوود بن محمود السلجوقي والذي تحالف مع عماد الدين زنكي أمير الموصل، وكأن جبهة قوية من الخليفة الراشد وزنكي وداوود في مواجهة السلطان مسعود، الذي صمم على ضرب هذا التحالف^(١).

وفي أثناء تلك الأزمة، تعرضت بغداد لأزمة اقتصادية، وذلك بعد قطع الخطبة للسلطان مسعود وجعل الخطبة لداوود، إذ قامت الجنود التابعة لمسعود بتخريب مناطق من المدينة وأبدلك إلى غلاء السعر في الأسواق^(٢).

وفي عام ٥٤١هـ / ١١٤٧م، تكررت ظاهرة الجراد، إذ انتشر في العراق، ودمر الأراضي الزراعية وأتلف المحاصيل، وقد أدى ذلك إلى اتخاذ تدابير اقتصادية منها إسقاط المكوس والضرائب لهذه السنة للتخفيف على الناس، وهي خطوة إصلاحية قامت بها السلطات من أجل التخفيف من المجاعة، وقد أعلنت ذلك السلطات في الأسواق عن طريق الأبواق وإظهار الألواح بإسقاط المكوس^(٣).

وفي رجب ٥٤٣هـ / نوفمبر ١١٤٨م^(٤)، تعرضت العراق إلى القحط، والذي أدب إلى الغلاء في الأسواق، ومن ثم ظهور المجاعة، التي يتحدث عنها ابن الجوزي "أنها طالت أهل القرى والرياسات، وقد دخلوا إلى بغداد بعد نهبهم فهلكوا عريان وجوعاً".

وقد استمرت هذه المجاعة شهوراً حتى انجلت في شهر المحرم من سنة ٥٤٤هـ / مايو ١١٤٩م، إذ رخص السعر وكثرت الخيرات، وخرج أهل السواد إلى قراهم^(٥).

(١) نفس المصدر السابق، ص ٢٨٨.

(٢) ابن الجوزي، المنتظم، ج ١٧، ص ٣٠٦.

(٣) نفس المصدر السابق، ص ٥٠.

(٤) ابن الجوزي، المنتظم، ج ١٨، ص ٦٦.

(٥) نفس المصدر السابق، ص ٤١.

وفي ٥٥٢هـ / ١١٥٧م، تعرضت بغداد لوباء الجدري، وقد أدب إلى مقتل العديد من السكان، وقد أعقب هذا الوباء، غلاء كبير في الأسعار خاصة في الثروة الداجنة وعلف الحيوانات، إذ وصل سعر الدجاج إلى نصف دائق، والتبن بخمسة أرطال بحبة، وقد تعذر وجود اللحم في الأسواق^(١). أما في عام ٥٥٥هـ / ١١٦٠م، كان عامل الشائعات كبيراً في الغلاء الذي طال لبضعة أيام من تلك السنة، إذ ظهرت شائعة تفيد بموت الخليفة العباسي المقتفي بالله، وقد أدى ذلك إلى انعدام الخبز بالأسواق، وغلاء باقي السلع الضرورية، في الأسواق، ما أجبر السلطات أن تعلن أن الخليفة كان مريضاً لكنه تعافى، فطابت قلوب الناس، وانتهت هذه الأزمة، ولكن في شهر ربيع الأول من تلك السنة توفي الخليفة المقتفي، وباع الناس خليفته المستجد بالله^(٢).

وهكذا نرى أن شائعة واحدة كانت السبب في غلاء الأسعار، وهو ما يؤكد الباحث من أن العوامل السياسية أو الاجتماعية لها دور في الغلاء، ولها دوراً كبيراً في تدهور الاقتصاد أو ازدهاره، وهو ما نؤكد عليه حديثاً أن الشائعات جزء من الحرب الاقتصادية أو الاستقرار الاقتصادي لأي دولة، وهذا يكمن في الشائعات أو التحكم فيها من خلال السلطات الحاكمة، فمنع الشائعات بأخبار صحيحة، له أثر السحر في أسعار السلع الضرورية من ثباتها أو ارتفاعها.

أما في السنة التالية ٥٥٦هـ / ١١٦١م، فتذكر المصادر أن هذه السنة شهدت فائضاً في السلع ما أدب إلى الرخص خاصة في بعض الفواكه مثل الخوخ، أو منتجات حيوانية واجنة مثل اللحوم والبيض والعسل، ويرجع الباحث ذلك إلى أن هذه السنة لم تشهد اضطرابات أمنية أو سياسية كبيرة، إذ جلس المستجد بالله العباسي على عرش الخلافة، كما شهدت الدولة السلجوقية ركوداً في الأحداث، هذا إلى جانب عامل اقتصادي مهم وهو إسقاط الضرائب في تلك السنة وهو ما كان له أثره في انتعاش الحركة التجارية خصوصاً والاقتصادية عموماً^(٣).

ويبدو أن ظاهرة الرخص في بعض المنتجات والسلع كانت متواجدة في تلك الفترة، إذ شهدت أسعار السكر في الأسواق انخفاضاً كبيراً وملحوظاً، ففي عام ٥٦٠هـ / ١١٦٤م، نجد أن سعر

(١) نفسه، ص ١١٨.

(٢) ابن الجوزي، المنتظم، ج ١٨، ص ١٣٨.

(٣) نفسه، ص ١٤٨.

السكر وصل إلى قيراط، ويبدو أن السبب في هذا هو جودة النبات أو محصول قصب السكر في تلك السنة^(١).

وأيضاً امتداداً لهذه الظاهرة نجد أن الأسماك رخص ثمنها في عام ٥٦٢هـ / ١١٦٦م، بسبب زيادة نهر الفرات وكثرة الأسماك وعمليات الصيد فيه، كما شهدت السنة التي تليها أي عام ٥٦٣هـ / ١١٦٧م، رخصاً في أسعار الورد، وذلك لكثرتهم، حتى بيع الرطل منه بقيراط وحب^(٢).

ومن الواجب على الباحث حتى تكتمل الصورة، أن يبين أن الدولة العباسية في هذه السنوات كانت تعيش فترة استقلال مؤقت، بعيداً عن القبضة والسيطرة السلجوقية، كما حكم الخلافة العباسية مجموعة من الخلفاء الذين قاموا بدور كبير في محاولة الاستقلال تلك، خاصة في فترة ضعف القبضة السلجوقية على العراق، لذلك نجد أن الأزمات الاقتصادية بالفعل قلت عن سابقتها في السنوات الأخرى، وإن كانت المجاعات وموجات الغلاء لم تنته كلية بسبب وجود الأسباب الطبيعية أو وقوع العراق تحت اضطرابات أمنية وبعض الأزمات السياسية بسبب التنازع بين الخلافة والسلطنة السلجوقية في هذه السنوات.

وهذا يتضح في عام ٥٦٨هـ / ١١٧٢م، إذ ارتجت بغداد بشائعة أن جنود الدولة السلجوقية في طريقهم من همدان إلى بغداد، وهذا أدب إلى غلاء الأسعار، وقام الخليفة بجمع جميع الغلات وتخزينها، كإجراء اقتصادي وقت الحرب، كما أمر بعمارة السور وتجديد من يحق له حمل السلاح، وهكذا نرى أن بغداد والعراق كانتا تحت غمرة ما يسمى باقتصاد الحرب، وكان جمع الغلال والسلع الضرورية من الضروريات أثناء الحصار العسكري^(٣).

وفي سنة ٥٧٤هـ / ١١٧٨م، تعرضت أكثر البلاد العراقية إلى غلاء شديد، خاصة الموصل، إذ أدى الغلاء إلى ظهور مجاعة شديدة في الموصل، وكان ابن الأثير قد شهد هذه المجاعة، ويحكى لنا أنه أنقذ شخصاً تركمانياً من الجوع، فبعث من يشتري له خبزاً كي يأكله، وهذا يدل أن الفقراء من المدينة عانوا من نقص السلع الغذائية وهذه المجاعة التي امتدت إلى السنة التالية ٥٧٥هـ / ١١٧٩م^(٤).

(١) ابن الجوزي، المنتظم، ج ١٨ ص ١٦٤.

(٢) نفسه، ص ١٧٤ و ١٧٦.

(٣) ابن الجوزي، المنتظم، ج ١٨، ص ١٩٩.

(٤) ابن الأثير، الكامل، ج ١٠، ص ٩٢.

ومن الواضح أن هذه المجاعة كانت بسبب القحط والجذب الذي كان يعاني منه الناس في السنتين السابقتين، وهو من أسباب المجاعة، ويحدثنا ابن الأثير في حوادث تلك السنة أن العامة ثارت على السلطات الحاكمة في الموصل والمتمثلة في سيف الدين غازي بن مودود بن زنكي الذي كان يحكم الموصل وديار بكر، وذلك بسبب إباحة الخمر، فقد رأى العامة ولا سيما العلماء أن الخمر والمنكرات كانت سبباً في غضب الله على المدينة ومنع الأمطار والسقيا، ولابد من إراقة الخمر ومنع الخمارين من عملهم هذا، وقصدوا مساكن الخمارين وخربوها ونهبوا ما فيها، فتحولت تلك الانتفاضة إلى فوضى في المدينة، وقد شكا الخمارون لسيف الدين غازي الذي نزل من قلعة المدينة لقمع هذه الفوضى وأنهى الخطر، ومرض بعدها، ومات في السنة التالية، فأرجع ذلك العامة إلى انتقام الله^(١).

وهكذا نرى نتيجة أخرى للمجاعات أو سبباً رآه العامة لهذه المجاعات وهو غضب الله على المسلمين لأنهم أباحوا المنكرات والمسكرات، وهو مفهوم عقدي عميق، نراه في المحن والأزمات التي رأتها العراق خلال تلك الفترة، فكثيراً ما كان يرجع العامة ذلك الأمر إلى الغضب الإلهي، ورأينا خلال الفصل هذا مظاهر لذلك من خلال التضرع إلى الله من أجل نزول الأمطار، والثورة ضد المنكرات.

هذا عن المجاعات وموجات الغلاء خلال تلك الفترة، من خلال السرد الحولي لهذا المبحث وبقي للباحث استخلاص النتائج العامة لهذا الفصل، كجزء من البحث والخروج من هذه التفاصيل بخطوط عريضة ومختصرة من خلال الأطر الأربعة التي أشار إليها الباحث في بداية هذا الفصل.

النتائج العامة:

١- من خلال ما تقدم نجد أن جغرافية العراق كان لها أثر كبير في تكوين المجتمع العراقي، والأهم من ذلك التأثير النفسي للعراق وسكانه كان من خلال الفيضانات التي تأتي شمالاً سواء من دجلة أو الفرات، فقديمًا كان نهر دجلة وريفة الفرات وروافدهما، السبب في جعل العراق أراض سهلية رسوبية في وسط صحراوات شاسعة في الغرب والجنوب وجبال شاهقة في الشرق والشمال، وقد رسب النهران الطمي والغرين على قاع الصخور التي تمتد من بادية الشام، وحتى المرتفعات الشرقية، إذ نجد أن الأراضي الزراعية العراقية كانت الملاذ النهائي للإنسان القديم أن

(١) نفس المصدر السابق، ص ١٠٠.

يستقر ويبنى حضارة وحياة في واحة زراعية كبيرة في وسط الصحارى والجبال، ولا يقابل هذا الوضع الجغرافي والتاريخي في العراق سوى مصر في منطقة الشرق الأدنى كله.

لذلك جاءت أهمية نهري دجلة والفرات في عدة نقاط كان لها الأثر في تكوين العراق من الناحية الطبيعية والتي كان سبباً في بعض الأحيان في كوارث كبيرة كالتّي رأيناها مما سبق وهذا يتعلق بالضرورة بطبيعة النهرين وذلك من خلال الآتي:

- يصعب الملاحة في نهري دجلة والفرات، وهذا أدباً لانفصال بعض المناطق والمدن العراقية عن بعضها البعض، خاصة المدن التي تقع على نفس النهر أو التي تقع وسط القرى والأراضي الزراعية، وكان هذا سبباً في تفاقم الأزمات لا سيما الفيضانات والسيول.

- كلا النهرين يتميزان بالانحدار من جهة الشمال وصعوبة التحرك فيه بسبب الصخور الرسوبية، مما يؤدي لنفس النتيجة من شدة قوة الفيضان وتأثيره على المدن وعزلها عن بعضها البعض.

- يختلف الوضع الجغرافي في الجنوب، فإذا كان الشمال يتميز بالصخرية والانحدار، فالجنوب يتميز بكثرة المستنقعات خاصة نواحي البصرة حتى الوصول إلى شاطئ الخليج في أقصى الجنوب، وهو يؤدي إلى نفس النتائج من عزلة المدن الواقعة على هذا الخط، وعند وقع الفيضان، تصبح الكارثة أقوى مما سبق.

- ظاهرة الفيضانات العنيفة والمتكررة، أثرت على العراقي بجعله متقلب المزاج، سريع الغضب، فهو يشعر بالاستقرار وعمله الزراعي يدل على ذلك، لكن الفيضانات المتكررة وصعوبة مراس النهرين جعلاً منه إنساناً معتاداً على الكارثة ومتوقعها علناً حال، وهذه نقطة وجدناها في الحديث عن الفتن داخل المجتمع العراقي.

٢- كان التأثير العقدي واضحاً في تناول الكوارث الطبيعية في العراق خلال هذه الفترة التاريخية، فنجد أن المسلمين بشكل عام، ربطوا وقوع الكارثة بالموبقات والخطايا والذنوب التي يرتكبها العبد سواء كان فرداً أو جماعات، فوجدنا عدة أمثلة مما سبق في الهبات الاجتماعية التي قادها العلماء أو غيرهم في ضرورة التخلص من الخمر وإراقتة، ووعظ الناس بترك الذنوب حتى يرفع الله غضبه ومقته عن العباد وتنتهي الكارثة^(١)، بل إن صلاة الاستسقاء كانت شيئاً

(١) من أشهر الحوادث التي حدثت أن الناس اعتقدت أن الكارثة غضب من الله في مجاعة عام ٤٤٩ هـ، عندما تصدق الناس بأموالهم وكسروا آنيات الخمور وأراقوها في الشوارع، وكثرت الدعاء في المساجد، والتوبة إلى الله؛ انظر ابن الجوزي، المنتظم، ج ١٦، ص ٧ و ٨.

ضروريًا من أجل الاستمطار وطلب الرحمة من السماء وهذا رأينا في كثير من الأمثلة، خاصة عندما كانت تتعرض المناطق العراقية إلى الجذب والقحط وحبس الأمطار. بل نجد أن الدعاء والابتهاال إلى الله كان شيئًا بديهيًا، فنجد أن الوعاظ يقومون بالابتهاالات، ولم يكتفوا بذلك بل كانوا يساعدون الناس في هذه الكوارث من بناء السدود أو ترميمها، بل كان الخليفة نفسه يأمر الوعاظ بالدعوة إلى الله والدعاء أثناء المصائب والمحن، فعندما تعرضت بغداد لبعض التقلبات الجوية من غيوم وظلام دامس ابتهل الوعاظ في المساجد حثثانكشفت الغمة.

ملاحظة أخرى جديرة بالاهتمام؛ وهي ربط بعض الكوارث أو الظواهر الطبيعية بالأحداث الدنيوية، كموت خليفة أو سلطان، إذ نجد في المصادر المعاصرة لهذه الفترة، ربط واضح لبعض الظواهر الطبيعية بموت سلطان من سلاطين بني بويه أو السلاجقة على السواء، وهذا في مخالفة واضحة لحديث شريف يتحدث عن عدم ربط الظواهر الطبيعية بذلك الأمر، ولكن على أي حال هذا يدل على التأثير العقدي العميق بهذه الكوارث.

وهذا يجزنا للحديث عن الخلفية الدينية والثقافية لهذا التفكير وهو ربط الكارثة بالآخرة أو ربطها بعقيدة المسلمين أو غضب الله على الأمة إذا ابتعدت عن الطريق الصحيح للإسلام. فكثير من الآيات الواضحة والصريحة والأحاديث النبوية الشريفة كان حافزًا لظهور هذا المعتقد في نفسية المسلمين، وذلك كان الهدف منه، ربط ما يحدث في الدنيا سلبًا أو إيجابًا بالآخرة، وهو علناي حال ما يميز الفكر الإسلامي، أو روح الحضارة الإسلامية التي تتميز به عن باقي الحضارات الأخرى.

٣- النقطة الرئيسة لهذا الفصل أو النتيجة المباشرة للكوارث الطبيعية التي مرت على العراق؛ كانت في الناحية الاقتصادية، فقد أثرت الكوارث بجميع أنواعها على الاقتصاد الذي كان يعاني من السياسة وأشياء أخرى، إلا أنه من الملاحظ وما استخلصه الباحث من هذا الفصل أن الكوارث الطبيعية كانت أشد وطأًا على الاقتصاد من العوامل البشرية الأخرى، فالعوامل الطبيعية كانت كارثية على الاقتصاد وكان أثرها بعيد المدى، وهذا يختلف تمامًا على الناحية البشرية من العوامل المؤثرة على الاقتصاد، فالعوامل البشرية كانت هناك في بعض الفترات حلولًا لها، وكانت لا تؤثر إلا وقتيًا في بعض الأحيان، وإذا توافر حاكم قوي تزول أسباب المشكلة الاقتصادية أو

الاجتماعية بتحسين العوامل السياسية، لكن الطبيعية كانت لها الأثر القوي على المدى الطويل في تدهور المجالات الاقتصادية.

نرى مثلاً أن القطاع الزراعي في جميع السنوات التي تناولناها بالبحث في هذا الفصل، قد تأثر تأثيراً مباشراً، فجميع الأمثلة تقريباً تؤدي إلى هذه النتيجة "أن القطاع الزراعي والحيواني كان الأكثر تضرراً من الكوارث الطبيعية جميعها"، فالفيضانات والسيول والأمطار الشديدة والبرد وعدم سقوط الأمطار والجفاف والجذب، والزلازل والأمراض والأوبئة، أدت بطريقة مباشرة في أحيان كثيرة إلى تدهور المحاصيل الزراعية، وتدمير الأراضي المنتجة، وتدمير القرى الزراعية، وموت الماشية والأغنام، وبالتالي نقص المواد الغذائية ما يؤدي إلى المجاعات والغلاء.

وبالتالي تدهورت الصناعة بتدهور الزراعة أو الاقتصاد بشكل عام، ففي سياق الأحداث وجد الباحث أن الصناعة وإن كان الحديث عنها في المصادر المعاصرة ليس مباشرًا في تأثير الكوارث الطبيعية عليها كالزراعة؛ إلا أننا نستشف من خلال السطور أن الاضطرابات الاجتماعية المصاحبة للكوارث كان لها تأثير غير قليل على الصناعة، إذ تم نهب المصانع والورش الصغيرة والمحال التي تصرف هذه المنتجات، فأحياناً ما كان يصاحب الكارثة الطبيعية كالزلازل أو الفيضانات انتشار العيارين واللصوص الذين يقومون بالنهب والسلب وهذا بالضرورة أثر على الصناعة وأدب إلى ركودها في بعض السنوات.

وبالتالي على الناحية التجارية، والتي تأثرت من قطع الطرق، وعدم وصول القوافل التجارية، ونهب وسلب المحال التجارية، وتدمير الأسواق خلال المجاعات أو الكوارث الطبيعية الأخرى أو حريقها جراء الكارثة الطبيعية المباشرة أو ما يصاحبها من عمليات سلب ونهب، وبالتالي تدهور قيمة العملة جراء الغلاء المصاحب للكارثة الطبيعية كان يؤثر في كساد التجارة ونقص المنتجات المباعة والمستهلكة، وأيضاً تأثر النقل النهري أثناء الفيضانات، كل ذلك أدى بطبيعة الحال إلى كساد كبير في التجارة خلال بعض السنوات.

٤- النقطة أو النتيجة الأخيرة التي سنستخلصها من هذا الفصل؛ هي دور الحكومات المتعاقبة في الكوارث الطبيعية، فنجد أن بعض الخلفاء والسلطين كانوا يتدخلون في إنقاذ ما يمكن إنقاذه، فمن خلال الأمثلة، يجد الباحث أن بعض الخلفاء كانوا يقومون بالتدخل في حدود سلطاتهم الضعيفة في بغداد مثلاً في محاولة إنقاذ المتضررين من الفيضانات أو الأمطار الشديدة، أو سد البثوق، أو أمر الوعاظ بتهنئة الناس وتذكيرهم بالله، أو قيادة هؤلاء من أجل الدعاء والتضرع، أو

خلال انتشار الأمراض والأوبئة بتوزيع الطعام والأدوية اللازمة بالمجان، أو غلق المساجد أيام الجمع في حالة الوباء، أو محاولة بدائية من الحجر الصحي وإبعاد الناس عن أماكن الوباء، وكانت هذه المحاولات الحكومية وهذه الإجراءات في ظن الباحث غير كافية لتدارك حجم الكارثة أو احتوائها بنسبة كبيرة، فهذه الإجراءات كانت ضعيفة في أحيان كثيرة، ولكن علناي حال موجودة وكانت كافية في بعض الأحيان.

كان هذا مسحاً عاماً للنتائج، مستخلص من التفاصيل التاريخية من خلال السرد التاريخي للكوارث الطبيعية المشار إليه في الفصل آنفاً.

الفصل الخامس

الأزمة الاقتصادية وأثرها علي العامة في العراق خلال العصرين البويهي والسلجوقي

- المبحث الأول : حركة الدخل والفارق بين طبقة الحكام والرعية .
- المبحث الثاني : مظاهر مستوي المعيشة عند العامة .

لم يهتم المؤرخون المسلمون بالدراسات التي تتناول تاريخ العامة، وهذا على العموم في كتاباتهم، لكن ما بين السطور نجد أن للعامة دوراً مهماً في حركة التاريخ الإسلامي، فهم الشعب الذي قامت من أجله الحكومات، وهم الرعية التي كانت تضج من أفعال الحكام في بعض الأوقات، وهم العوام الذين عانوا الأمرين من الأزمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

ولعل في الفصول السابقة أشار الباحث إلى دور العامة في شذرات وتفصيلاً، ففي خلال هذه الدراسة تناولنا بالبحث والتفصيل دور العامة في الحركات الاجتماعية، خاصة في المبحث الذي يتحدث عن العياريين والشطار، كجزء من فئة العامة التي عانت وشاركت في ظهور الأزمة أو عانت من جراء نتائجها.

ويتحدث هذا الفصل، وهو الفصل الأخير، عن العامة والآثار الاقتصادية السيئة التي عانى منها هؤلاء العامة، سواء في حركة الدخل والأسعار المرتفعة، وعلاقتهم بالطبقات الأخرى في المجتمع، كما نتناول بالبحث مظاهر مستوى المعيشة لهؤلاء العامة في طرائقهم في المأكل والمشرب والملبس والسكن وكل ما يخص حياتهم اليومية، وكيف كانت الأزمات الاقتصادية تؤثر بشكل مباشر على هذه الطرائق والعادات.

يتناول الفصل مبحثين وهما:

- الأول ويتناول حركة الدخل والفارق بين طبقة الحكام والرعية.

- أما الثاني فهو يتناول مظاهر مستوى المعيشة للعامة.

المبحث الأول: حركة الدخل والفارق بين طبقة الحكام والرعية خلال العصرين البويهى والسلجوقي:

سيناقش هذا المبحث نقطة الفارق بين الدخل النقدي والعيني لطبقات المجتمع المختلفة، بما فيها العامة وهو الجزء الأصيل في هذه النقطة البحثية، فالعصرين البويهى والسلجوقي شهدا فارقاً كبيراً في الدخل بين طبقات المجتمع العراقي، ما أدب إلى تفاقم الأزمة الاقتصادية ومعاناة العامة جراء تلك الأزمة الاقتصادية.

ولعل تقسيم الطبقات سيكون ضروري عند نقاش تلك النقطة، وسنقسم حركة الدخل لكل فئة من فئات المجتمع حسب الهرم الاجتماعي الموجود في تلك الفترة، وذلك كل على حدة كالتالي:

في العهد البويهي:

- طبقة الخلفاء:

وهم خلفاء بني العباس الذين يحكمون الخلافة والتي مقرها بغداد منذ قرون، وترسخت في أذهان المسلمين أن زوالهم هو زوال الدنيا ذاتها، وقد شكلت طبقة الخلفاء رأس الهرم الاجتماعي رغم سيطرة الضعف عليها، وتسلط القوى العسكرية عليها منذ القرن الثالث الهجري، إلا أن مكانة الخلافة كانت كبيرة في النفوس ولها احترامها عند العامة على الخصوص، ولها مكانة وقديسية شكلية سياسية عند الأمراء والسلاطين المتسلطين، سواء القادة الأتراك، وما يليهم من البويهيين والسلاجقة.

وبالرغم من التسلط العسكري الواضح على الخلفاء العباسيين، حتى في الدخل والنفقات، فقد استمر الدخل مرتفعاً، وإن قل أو صودرت أملاك الخلفاء كما رأينا، أو تم تقليل الإقطاعات التي حازها الخلفاء من الأمراء البويهيين، ولمزيد من فهم هذه النقطة، وهي الفارق بين دخل الخلفاء سابقاً ولاحقاً، أي قبل التسلط البويهي وما بعده، يجب أن نقارن هذا الدخل في نبذة تاريخية يسيرة، كي يتبين لنا كيف كان الدخل متأثراً بالحالة الاقتصادية والسياسية.

ففي العصر العباسي الأول، وهو عصر قوة الخلافة، كانت نفقات الخلافة بها حرية، إذ ينفق الخليفة مبلغ كبير، فكان دخل الخلفاء يساوي الملايين من الدراهم وآلاف الدنانير^(١)، ويبدو أن قوة الدولة العباسية السياسية والاقتصادية كانت عاملاً كبيراً في مقدار الدخل والنفقة التي يقوم بها الخلفاء العباسيين.

فعلى سبيل المثال وصلت نفقات هارون الرشيد نحو ٣ ملايين وستمئة ألف درهم سنوياً^(٢)، بينما بلغت نفقة المأمون ٢ مليون ومئة وستين ألف دينار، وهو مبلغ ضخم للغاية^(٣)، بينما وصلت نفقات المتوكل على الله ٢ مليون دينار سنوياً^(٤)، وفي عهد كل من المنتصر والمعتز والمستعين وصلت النفقات لنحو أكثر ٣ مليون درهم^(٥).

(١) ضيف الله يحيى الزهراني، النفقات في الدولة العباسية، ص ١٤٩.

(٢) نفس المرجع السابق، ص ١٥٠.

(٣) نفسه، ص ١٥٠.

(٤) الرشيد ابن الزبير، الذخائر والتحف، تحقيق محمد حميد الله، مطبعة حكومة الكويت، الكويت، ١٩٥٩م، ص ٢٣٠.

(٥) الزهراني، المرجع السابق، ص ١٥١.

ونجد أن العصر العباسي الثاني، اختلف من حيث حركة الدخل والنفقات للخلفاء العباسيين، إذ قل المبلغ السنوي المخصص للخلافة، بسبب الظروف السياسية والاقتصادية، فمن حيث الظروف السياسية تسلط القادة الأتراك على الخلفاء العباسيين، وتعرض الخلفاء للتكيد في بعض الأوقات، بل للاغتيال، وهو ما شكل خطرًا على حيوية الدولة العباسية التي قلت مواردها بسبب انفصال الولايات عنها، واستقلال بعض الولايات الأخرى مثل الدولة الطولونية في مصر والشام ومن بعدها الإخشيدية، كما استقلت ولايات الشرق ما بين الدولة الطاهرية وغيرها من الدول، ما أدبالي قلة الوارد على خزانة الخليفة.

هجمات القرامطة، وثورة الزنج أيضًا شكلتا خطرًا كبيرًا على الموارد الاقتصادية، لا سيما التجارية منها، إذ تهددت طرق التجارة المحلية والخارجية، وهو ما أدبالي ظهور الأزمات الاقتصادية، وبالتالي قلة الوارد والدخل على جميع فئات المجتمع وعلى رأسها الخلافة^(١).

إلا أن قلة الوارد والأزمة الاقتصادية لم تعرف طريقها إلا للعامة بوطأتها الشديدة وهو ما سنجده أيضًا في العصر البويهي، فعلى كل حال، عاش الخلفاء في رغد من العيش، وبحبوحة من أمرهم، ولم يعانون بالطبع مثل العامة الذين كانوا يعانون من الجوع والحرمان.

فعلى سبيل المثال لا الحصر، وصلت النفقات السنوية للخليفة المهدي، حوالي ٣٦ ألف درهم^(٢)، وهو مبلغ قليل إذا قورن بالمبالغ السابقة، ولعل عصر المهدي بالله كان عصرًا إصلاحيًا من الناحية الاقتصادية، فحاول الرجل تخفيف الأزمة، لذلك خصص هذا المبلغ لنفقاته السنوية، وهذا يدل على أن وطأة الأزمة طالت الجميع خلال تلك المرحلة.

الحديث عن نفقات الخلفاء يجرننا نحو الحديث عن موارد الدولة العباسية، والتي كانت مورد ضخمة في بداية تأسيسها، واستمرت هذه الضخامة حتى نهاية العصر العباسي الأول، لكن، كما أشرنا آنفًا، تضاعلت الإيرادات شيئًا فشيئًا وفقًا للظروف السياسية.

أما عن الموارد فيمكن اختصارها في الخراج، والذي شكل موردًا كبيرًا للخزانة^(٣)، كما نجد أن الجزية والصدقات والأخماس وضريبة العشور التجارية، والضرائب المفروضة على الإرث

(١) الزهراني، نفقات الدولة العباسية، ص ١٥٢.

(٢) يقول المسعودي إن نفقة المهدي يوميًا كانت ١٠٠ درهم فقط، وبحساب بسيط نجد أن نفقاته السنوية بلغت ٣٦ ألف درهم، وهو مبلغ قليل بالطبع عن سابقه ولاحقه؛ المسعودي، مروج الذهب، ج ٤، ص ١٥٣؛ انظر

أيضًا الزهراني، المرجع السابق، ص ١٥١.

(٣) يشكل الخراج نسبة كبيرة من موارد أو حمولة بيت المال كما يذكر قدامة بن جعفر؛ انظر قدامة بن جعفر، الخراج وصناعة الكتابة، تحقيق محمد حسين الزبيدي، دار الرشيد للنشر، العراق، ١٩٨١م، ص ٣٦؛ أبي يوسف، كتاب الخراج، ص ٣ وما يليها.

والحوانيت والأسواق، والمستغلات والمصادرات، والمخالفات التي تفرضها الشرطة، شكلت كل هذه موارد كبيرة للدولة العباسية التي شملت العراق والبلدان المجاورة حتى حدود إفريقية^(١).

أما في العصر العباسي الثاني والعصر البويهي على السواء لم تختلف هذه الموارد كثيرًا عن سابقتها، وأضيف إليها بعض الضرائب المستجدة التي كان في بعض الأحيان يفرضها الأمراء البويهيين من فترة إلى أخرى وفقًا للظروف، وعلاني حال شكّل الفصل الثاني من هذه الدراسة، حديثًا مفصلاً ومطولاً عن الضرائب والموارد التي كانت تدر دخلًا كبيرًا للدولة.

أما عن دخل الخلفاء في العصر البويهي، فنجد أن التسلط العسكري ترك آثاره العميقة على دخل الخلفاء الذي قل بدرجة كبيرة، وهذا كان مظهرًا فيما يبدو من مظاهر هذا التسلط، فمعز الدولة البويهي خصص للخليفة المطيع لله راتبًا يكفيه، وقدرته بعض المصادر بألفي درهم يوميًا، أي وصل إلى ٦ آلاف درهم شهريًا وهو مبلغ ضئيل بالنسبة للدخول السابقة^(٢).

وبهذا نجد أن البويهيين وجدوا أن مصاريف البلاط المترفة لا بد من تقليلها لصالح ترفهم هم شخصيًا، فالدكتور الدوري يوضح أن الفترة التي سبقت الحقبة البويهية وخاصة ما بين عامي ٢٩٦هـ / ٣٢٠هـ - ٩٠٩م / ٩٣٢م، وصلت مصاريف الخلافة نحو ٢ مليون دينار وثمانمئة وثمانين ألف دينار، وهو مبلغ كبير في ظل الأزمة التي طالت جميع فئات المجتمع، لذلك عمل البويهيون على الحد من تلك النفقات لصالحهم بلا شك^(٣).

ونجد أن السلطة البويهية كانت تعطي الراتب للخليفة بعد تخصيصه على هيئة إقطاع أراضي يمتلكه الخليفة ويعيش منه في أغلب فترات الدولة البويهية، فعلى سبيل المثال، نجد أن الخليفة المطيع حاز إقطاعًا من السلطات البويهية بنحو ٢٠٠ ألف دينار سنويًا^(٤)، لكن هذا الإقطاع الثابت بالنسبة للخلفاء تأثر بالانخفاض في عهود الأمراء البويهيين المتعاقبين، إذ انخفض حسب ما يشير الدوري بنحو ٧% من قيمته الأصلية، أي أن مبلغ المئتي ألف دينار انخفض إلى ١٨٥ ألف دينار سنويًا فقط^(٥).

(١) فاروق عمر فوزي، تاريخ النظم الإسلامية (دراسة لتطور المؤسسات المركزية في الدولة في القرون الإسلامية الأولى)، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ٢٠١٠م، ص ٣٨٧ وما يليها.

(٢) مسكويه، تجارب الأمم، ج ٥، ص ٢٧٧.

(٣) الدوري، تاريخ العراق الاقتصادي، ص ٢٤٧.

(٤) نفس المرجع السابق، ص ٢٧٥.

(٥) نفسه، ص ٢٧٥.

وعلى أي حال، فقد تعرض الخلفاء للمصادرات المالية، والتعسف المالي في ذلك العصر، لكنه - كما أشرنا في موضع سابق - لم يمس كرامة الخليفة بالحد الأدنى من العيش الكريم في ظروفه السياسية، لكنه مس بالتأكيد العامة وهو ما سنشير إليه لاحقاً.

- طبقة الأمراء البويهيين:

عاش الأمراء البويهيون في حبوكة من العيش، فالمدخلات المالية التي كانت ترد على العراق كان لهم نصيب كبير منها بحكم النفوذ والسيطرة، ويكفي أن نسوق الأمثلة على ذلك، فعند دخول البويهيين بغداد، نجد معز الدولة البويهي يختار الجانب الشرقي من بغداد للإقامة والسكنى ولتكون مقرّاً له في عاصمة الخلافة، وبالفعل بنى معز الدولة قصرًا منيفاً في منطقة باب الشماسية، كما اشترى الدور المجاورة وقام بتوسعة القصر^(١)، إضافة إلى الاستيلاء على حديقة الصميري، والتي كانت لابن شيرازاد آخر أمير للأمراء قبل الفترة البويهية.

وكان هذا القصر بتوسعته الكبيرة في باب الشماسية وبالأبنية الملحقة المشرفة على نهر دجلة، والميدان والشارع الجديد الواصل بين دجلة والقصر، مظهرًا من مظاهر النفوذ والقوة البويهية، فقد تكلف بناء كل هذا نحو ثلاثة عشر مليون من الدراهم، وهو ما يوضح لنا مدى الترف الذي عاش فيه البويهيون منذ ابتداء دولتهم^(٢).

وتشير المصادر إلى أن معز الدولة البويهي بنى بيتاً بعد مشورة رجاله، وسماه الدار المعزية، وذلك بعدما مرض بسبب هواء بغداد، فبدلاً من أن يذهب إلى الأهواز كما كان يقرر، أشار عليه رجاله ببناء دار كبيرة يستشفى فيها، لكنه لم يعيش فيها بسبب موته، وقد تكلفت هذه الدار حوالي ٢ مليون دينار^(٣).

وتوضح المصادر أيضاً أن معز الدولة أقدم على بناء مدينة ملوكية جديدة لتكون مقرّاً له ولخلفائه في العراق، بعيداً عن صخب بغداد^(٤)، لكن تعذر بناء هذه المدينة، وذلك بسبب قلة الأموال في الخزانة في تلك الفترة، فقد كانت العراق مرهقة من فترة إمارة الأمراء والنزاع والحروب الداخلية التي حدثت بين أطراف عديدة، وقد اكتفى معز الدولة ببناء هذا القصر.

(١) مسكويه، تجارب الأمم، ج ٥، ص ٣٢٨.

(٢) نفس المصدر السابق، ص ٣٢٩؛ قدر ابن الجوزي هذا البناء بمئة ألف ألف درهم؛ ابن الجوزي، المنتظم،

ج ١٤، ص ١٣٢.

(٣) نفس المصدر السابق، ص ١٣٢.

(٤) ابن الأثير، الكامل، ج ٧، ص ٢٦٩.

وجدير بالذكر أن بغداد كانت تعاني من المجاعة خلال بداية الحكم البويهى، فدخل البويهيين بغداد والحروب السياسية أدبالإلى مجاعة وغلاء كبير في الأسعار، حتى أن الناس أكلت الدواب والكلاب، وماتوا على قارعات الطريق لا حول لهم ولا قوة^(١)، في نفس التوقيت الذي كان البويهيون يقومون بتشديد مركزهم في باب الشماسية.

أما ولده عز الدولة بختيار، فهناك أدلة على عيشه في ثراء فاحش، وهذا ليس ضرباً من خيال، فالواقع يحتم على المتسلط على الأمور السياسية والاقتصادية أن يعيش في ترف، هكذا علمتنا الأحداث، فعز الدولة بختيار بنص ابن الأثير كان يعيش على اللهو واللعب وعشرة النساء والمساخر والمغنين، كما استول على إقطاعات الكثير من قادة الجيش وتحكم في أموالها وربيعها، ما أدبالإلإزدياد دخله وبالتالي نفقاته^(٢)، وهو ما أدخله في صراع كبير مع حاجبه القائد العسكري سبكتكين، وقادته من الأتراك.

ونجد أيضاً أن أمراء بويهيين آخرين عاشوا في ترف واستخدموا أموالهم الطائلة في الصراعات السياسية، فها هو حبشي بن معز الدولة وأخو بختيار، أعطى مائتي ألف درهم للوزير أبو الفضل العباس بن الحسين كرشوة حتى تتباعد قوات أخيه عنه، عندما أراد الاستقلال بالبصرة^(٣). أما عن عضد الدولة أقوى رجال البيت البويهى، فقد استخدم ماله ومال أبيه حاكم فارس ركن الدولة البويهى في تثبيت أقدامه في العراق، إذ أنفق الكثير من الأموال على حربه مع عز الدولة بختيار حتى تم له الأمر بالاستيلاء على حكم العراق وتثبيت ملكه فيها^(٤).

ويبدو أن عضد الدولة الذي كانت العراق في عهده مستقرة اقتصادياً، أقام وشيّد هو الآخر داراً للسلطنة والمملكة وألحقه ببعض البنايات التي يستخدمها الجنود الديلم، بل وبنى داراً للوزراء وداراً للعامة؛ أي يتصل الدار بشكاوى العامة، وقد تكلف هذا البناء عشرة ملايين درهم، ما يدل على قوة ونفوذ عضد الدولة أيضاً^(٥).

(١) ابن الجوزي، المنتظم، ج ١٤، ص ٤٧؛ مسكويه، تجارب الأمم، ج ٥، ص ٢٧٩.

(٢) ابن الأثير، الكامل، ج ٧، ص ٢٩٩.

(٣) مسكويه، المصدر السابق، ص ٣٥٨.

(٤) مسكويه، تجارب الأمم، ج ٥، ص ٤٢٨.

(٥) المصدر السابق، ص ٤٤٩.

وكان عضد الدولة البويهى محباً للعلم والعلماء، ومبدعاً في الشعر، ويتكالب عليه الشعراء من كل حذب وصوب، طمعاً في الصلات والأموال التي ينفقها عضد الدولة حتى يذكرنا بالخلفاء العباسيين في العصر العباسي الأول، فيقول الشاعر محمد بن عمران الأنباري مادحاً إياه^(١):

علو في الحياة وفي الممات لحق أنت إحدى المعجزات
كان الناس حولك حين قاموا وفود نذاك أيام الصلات
كان قائم فيهم خطيباً وكلهم قيام للصلاة

ولم يقم عضد الدولة فقط بالنفقة على الشعراء المادحين، والأدباء الندماء الجالسين في بلاطه، بل كان يخلع على بعض الكتاب المتميزين، فها هو صاحب بن عباد منحه عضد الدولة فرساً بمركب ذهب ونصب له دسماً كاملاً يتصل بمضاريه وأجلسه فيه^(٢).

ونجد أن نفقات الأمير البويهى كانت تتناسب عموماً مع نفوذه ومكانته، فعضد الدولة، كان يحتفل بعيد ميلاده في أبهة وعظمة لم يتسن لخلفائه أن يقلدوه فيها، فيصف التتوخي هذا الحفل بأن عضد الدولة يستعد قبلها بساعات بأن يتبخر ويتطيب ثم يخرج إلى مجلس عظيم جُهِز فيه آلات الذهب والفضة وأنواع عديدة من الفواكة والرياحين، في وجود المطربين والشعراء والندماء والأشراف والوزراء والقواد، في مشهد مهيب ووسط مراسم فارهة^(٣).

وهنا نتساءل، من أين جاء كل هذا الترف والثراء العريض؟

فالإقطاعات التي حازها كل الأمراء البويهيين بعد غزو العراق وفارس، كانت كبيرة، فكلها كانت بأيدي العباسيين وآلت إليهم، وبنظرة أكثر منطقية سنجد أن الإقطاعات التي كان يوزعها الأمير البويهى على رجاله وقاداته وأتباعه كانت كبيرة، إذ كانت بديلاً عن الرواتب، فلنا أن نتخيل أميراً بهذا النفوذ المطلق يحوز معظم أراضي البلد الزراعية، كيف سيكون نصيبه من النفقة والترف؟

وهكذا نرى أن ضياع الأمير البويهى، كانت هي ضياع الخليفة العباسي، وزادت عليها الضياع المستولى عليها من الموتى الذين لا عقب لهم، وعلى الضياع المصادرة لأسباب سياسية، أو عن طريق الشراء في بعض الأحيان، ما أدبالي توسع هذه الضياع، وبالتالي زيادة الدخل والنفقة^(٤).

(١) ابن الجوزي، شذور العقود، ص ٢٣٠؛ وفاء محمد علي، الخلافة العباسية، ص ١٢٩.

(٢) وفاء محمد علي، الخلافة العباسية، ص ١٣٢.

(٣) محمد بن عيزان بن قميش العازمي، مظاهر الحياة السياسية والعلمية والاقتصادية في القرن الرابع الهجري من خلال أدب القاضي المحسن التتوخي، بحث منشور في جامعة مؤتة، الأردن، ٢٠٠٣م، ص ٥٠.

(٤) حسن منيمنة، تاريخ الدولة البويهية، ص ٣٤١ و ٣٤٢.

والى جانب المصادرات والشراء، فكان التعسف يشق طريقه رويدًا رويدًا من أجل توفير الأموال الطائلة لهذا الترف، فنجد أن قائدًا عسكريًا يدعى كردكقام بقتل تاجر من البصرة والاستيلاء على أملاكه الطائلة، وقد أهداها إلى معز الدولة، وقام معز الدولة ببيعها وشهد التتوخي القاضي على ذلك^(١).

ويبدو أن جميع الأمراء البويهيين كانوا أثرياء بما يكفي لتجهيز جيوش كثيرة، ليس للدفاع عن الدولة، بل لخدمة الصراعات السياسية بينهم، فعلى سبيل المثال، قام بهاء الدولة بالاستيلاء على مدينة أرجان أثناء مسيره إلى صمصام الدولة ومحاربته، واستولى على مبلغ ضخم من المدينة، يقدره ابن خلدون بنحو مليون دينار، وثمانية ملايين درهم^(٢)، هذا بالإضافة إلى الثياب الفاخرة والجواهر والكنوز الذهبية والفضية، وهذا يدل على أن دخل الأمراء كان ضخماً للغاية جراء المصادرات والتسلط على الدولة بكل مواردها.

ولو وجهت هذه الأموال في مصارفها الشرعية على الشعب والعامه لنجت العراق من الأزمات الاقتصادية المدمرة التي لحقت بها، لكن هكذا التسلط العسكري ترك آثاره العميقة على حركة الاقتصاد ولا سيما الدخل، فعاشت الطبقة الحاكمة في بحبوحة من العيش بينما عانى الشعب الفقر والجوع والمرض.

ولم يكن الخلفاء والأمراء البويهيون في خانة الحكام وحدهم، فقد شاركهم الوزراء، وهو ما سنتطرق إليه الآن.

- طبقة الوزراء:

كانت الفئة الثالثة التي تقاسمت اللهو والترف والدخل المرتفع في طبقة الحكام بعد الخلفاء والأمراء البويهيين، الوزراء، الذين كانوا ركناً أساسياً في منظومة الحكم البويهي، ولكن بدرجة أقل. وتعتبر الوزارة في العهد البويهي فاقدة للمكانة العريضة قبل هذا العهد خاصة في العصر العباسي الأول، ثم العصر العباسي الثاني حين كان للوزير رونق وبهاء، لكن ابتداء من عصر البويهيين، بدأ الوزراء يفقدون بريقهم وقوتهم وتأثيرهم السياسي، إذ اجتمعت كل السلطات في يد الأمير البويهي.

وعلى الرغم مما سبق، فإن للوزير في العهد البويهي مكانة أدبية، من حيث النفوذ وحصوله على دخل مرتفع بين أقرانه من أصحاب الوظائف سواء المدنية أو العسكرية.

(١) التتوخي، نشواز المحاضرة، ج ١، ص ٣٤٨.

(٢) ابن خلدون، العبر، ج ٤، ص ٦١٥.

أما عن دخل هؤلاء الوزراء فقد كان مرتفع، ويظهر لك من خلال بعض النقاط التالية:

- كان الوزراء يتقاضون رواتبهم بنسبة مرتفعة، كما كانوا يأخذون نسبة من هذا الراتب على هيئة إقطاعات زراعية، مثلهم مثل القادة العسكريين، فهذا كان إقطاعاً مدنياً يدر دخلاً مرتفعاً لهؤلاء الوزراء، وهو بالتالي ينعكس على ثروة هذا الوزير، وبالتالي نفقته الشخصية^(١).

وكثير من الوزراء كانوا يقومون بالمصادرات التي تدر على خزانة الدولة البويهية الأموال الكثيرة، فكانت تلك الأموال تذهب إلى الخزانة وجيوب الأمراء البويهيين^(٢)، ويظن الباحث أيضاً أن جزءاً من هذه الأموال كان يذهب إلى الموظفين الإداريين، لا سيما الوزراء، وهم من يشرفون على عملية المصادرات السياسية وغيرها.

فعلى سبيل المثال، نجد الوزير أبو محمد الحسين المهلبى، وكان من أكفأ وزراء الدولة البويهية، إلا أنه بالرغم من كفاءته وقوته وخصاله السياسية التي لا بأس بها، كان لا يتورع عن أخذ بعض المصادرات إلى بيته^(٣).

وقد ذكر مسكويه نصاً يوحى بذلك الأمر السابق، وهو تفتيش بيت أبي علي الخازن، الذي صدر أمر بمصادرة أمواله، وكان يشرف على هذه المصادرة الوزير نفسه، إذ "حصل الأموال إلى خزانة الدولة" واستول على آلة شبيهة بالميزان عليها رسوم وكتابات غير مفهومة كالتشفير وذهب بها إلى منزله^(٤).

صحيح أن تلك الآلة قادته إلى بعض الناس الذين صدر بحقهم مصادرات، إلا أن الآلة ذهبت إلى منزله في النهاية.

ونجد أن هناك بعض الوزراء كانوا مسرفين بحق الأموال، فهذا ابن بقية الوزير الذي استول على أموال أبي الفضل الكاتب وآخرين، وقد أفنى ذلك المال كله حتى لم يبق شيئاً^(٥).

ويبدو أنه كان غشوماً ظلوماً مع الرعية، إذ فرض إتاوات وغرامات لصالح جيبه الشخصي، ما أدى إلى اضطراب أحوال البلاد في عهده.

(١) حسن منيمنة، تاريخ الدولة البويهية، ص ٣٤٣.

(٢) حسن منيمنة، تاريخ الدولة البويهية، ص ٢٢٣.

(٣) مسكويه، تجارب الأمم، ج ٥، ص ٣٢٦.

(٤) نفس المصدر السابق، ص ٣٢٦.

(٥) وفاء محمد علي، الخلافة العباسية، ص ٩٠.

- امتاز وزراء الدولة البويهية ببعض الصفات المهمة، منها الغنى والثراء العريض، فمنهم من كان يشتري المنصب بماله، وهذا يدل على أن هؤلاء الوزراء كانوا أصحاب دخل مرتفع يتناسب مع المكانة والنفوذ الذين يعيشون فيه^(١).

فعلى سبيل المثال، قام فخر الدولة البويهي بتعيين وزيرين عن طريق الرشوة وشراء المنصب، فبذل أبو العباس الضبي ستة ملايين درهم، وأبو علي بن حمولة مبلغ ثمانية ملايين درهم مقدمة منهما إلى فخر الدولة، فأعطاهما منصب الوزارة مقسمة بينهما ووقع التراضي بينهما بذلك، وهذا ما يدل على ثراء تلك الفئة، والتي كانت تنتمي بأموالها إلى الطبقة الحاكمة^(٢).

- كان هناك بعض الوزراء ينفقون أموالهم في الترف والمتعة والملذات وإمالة أصحاب النفوذ إليهم، فالوزير أبو الفتح بن أبو الفضل ابن العميد كان يقوم باستمالة القادة الديلم بالخلع والهدايا، كما كان يدعوهم إلى اللعب واللهو والصيد في الصحراء، وهو ما يدل على الترف الذي كان يعيش فيه هذا الوزير^(٣).

وكان الوزير المهلبى يقوم بإغداق أموال كثيرة على الشعراء والمغنيين والعلماء والأدباء في مجلس يعقده في بلاطه في حفلات صاخبة بشتى صنوف الطعام والشراب^(٤). المصادرات التي قام بها الأمراء البويهيون بحق الوزراء كانت دليلاً يجب أن نسوقه على ارتفاع دخل ونفقة هذه الطبقة، فقد تعرض بعض الوزراء إلى مصادرات سواء في حياتهم أو بعد مماتهم.

ف نجد أن الوزير المهلبى وكان المسؤول الأول عن المصادرات في عهد معز الدولة البويهي، ذاق من نفس الكأس، فقد تعرضت عائلته للمصادرات، والاستيلاء على أموال جمّة وتحويلها إلى خزانة الدولة^(٥).

وكذلك أبو الفتح بن أبو الفضل ابن العميد، تعرض للسجن والتعذيب في عهد عضد الدولة البويهي، وذلك في عام ٣٦٦هـ / ٩٧٧م، من أجل مصادرة أمواله والاستيلاء عليها^(٦).

(١) حسن منيمنة، تاريخ الدولة البويهية، ص ٢٢٣.

(٢) وفاء محمد علي، الخلافة العباسية، ص ٩٨.

(٣) نفس المرجع السابق، ص ٩٣.

(٤) التتوخي، نشواز المحاضرة، ج ٢، ص ٧٩ وما يليها.

(٥) وفاء محمد علي، الخلافة العباسية، ص ٩٩.

(٦) مسكويه، تجارب الأمم، ج ٥، ص ٤٣٣.

ولم يسلم صاحب بن عباد الوزير الأشهر لبني بويه من المصادرة، إذ استولي أبو العباس الضبي وابن حمولة الوزيرين الذين آتوا بعد موت صاحب، على داره وأخذوا الكثير من الأموال^(١). كل هذه الأمثلة تدل على ثراء وارتفاع دخل الوزراء كفئة من ضمن الطبقة الحاكمة للدولة البويهية سواء في العراق أو فارس.

- دخول الفئات الأخرى:

وهو ما يسمي اصطلاحاً بالطبقة الوسطى، وهم الكتاب والولاة وأفراد الجيش، فنجد أن رواتب القضاة والكتاب أثناء العهد البويهي لم تزد كثيراً عن العهود السابقة، فعلى سبيل المثال كان القضاة يتلقون ٦٠ ديناراً في الشهر^(٢)، وهذا كان راتب القاضي التتوخي المتوفى عام ٤٤٧هـ/ ١٠٥٥م، وكان هناك بعض القضاة لا يتلقون راتباً نظير القضاة، مثلما حدث مع حادثة القاضي أبو بشر بن عمر بن أكنم، الذي أراد أن يتولى قضاء مدينة دار السلام بلا رزق^(٣).

وجدير بالذكر أن فئة الولاة، كان راتبها ضعيفاً بالنسبة للرواتب الأخرى وبالنسبة للعصور الأخرى، وهو ما فتح باب الفساد والرشاوى، فعلى سبيل المثال، تركت المقاطعات العراقية وغيرها في أرجاء الدولة البويهية للديالمة وأصحاب الضمان وكان همهم جمع الأموال والثراء السريع على حساب الخزانة السلطانية^(٤).

وعلى العموم، فقد انخفضت رواتب الموظفين المدنيين كثيراً في العهد البويهي، بإستثناء نقيب الطالبين الذي كان راتبه عبارة عن إقطاعات جليلة تدر عليه سنوياً مبلغ ٢٠ مليون درهم^(٥)، وقد لا نندهش من مبلغ هذا النقيب، لأن الغرض من زيادة إقطاعاته وراتبه سياسي، وذلك لمساندة البويهيين في التغلغل الشيعي الذي تبناه في العراق.

أما رواتب الجند فلم تكن بدعاً من السابق، فلم يكن راتب الجندي في الجيش البويهي كبيراً^(٦)، رغم أن هذه الرواتب زادت عن عصور سابقة وهذا في العموم.

(١) وفاء محمد علي، المرجع السابق، ص ١٠١.

(٢) الدوري، تاريخ العراق الاقتصادي، ص ٢٨٠.

(٣) الدوري، تاريخ العراق الاقتصادي، ص ٢٨٠.

(٤) نفس المرجع السابق، ص ٢٨٠.

(٥) نفسه، ص ٢٨٠ وما يليها.

(٦) نفسه، ص ٢٨٢.

دليل الباحث علأن هذا الدخل كان لا يرضي الجندي البسيط، هو كم الثورات والشغب الذي قام به الجنود في الفترة البويهية، فلا غرو إذا قلنا إن كل عام كان يتجدد هذا الشغب، وهو ما استغله البعض سياسياً.

فهناك اختلاف بين رواتب الجند البسيطة التي كادت أن تكفيهم وزادت في عهود أمراء بويهيين، وبين راتب القائد العسكري الذي كان يتكون من إقطاع زراعي، وهو ما يسميه بعض المؤرخين بالإقطاع العسكري^(١).

وهذا لا يعني أن الأمر استمر على هذا المنوال، فهناك إقطاعيات خصصت لرواتب الجنود فقط من كل العناصر التي تكونت منها الجيوش البويهية، وهو ما يجعلنا أن نقول إن السلطة البويهية كانت حريصة على رواتب الجند الذين يشكلون طوع يمينها في القضاء على أعدائها وللحفاظ على الاستقرار في أرجاء الدولة.

أما عن الأمثلة التي نتحدث عن هذا الإقطاع، فنورد منها الآتي:

- في عام ٣٨٧هـ / ٩٩٧م، وزعت السلطة البويهية إقطاعات بمقدار مائة ألف دينار سنوياً لتكون جرياً وراتباً وعطاء للجند الديلم والأكراد، الذين بلغ عددهم حوالي ٨٠٠ جندي، وبذلك أصبح لكل جندي ١٠ دنانير راتباً شهرياً له، وهو راتب متوسط^(٢).

- تخصيص راتب خاص لأصحاب الرتب الوسطى بالجيش من الإقطاعات وبذلك يصل رتبة النقيب الديلمي في الجيش لراتب ٤٠ ديناراً شهرياً^(٣).

- تخصيص راتب للغلام الديلمي من الإقطاعات ليصل راتبه ٢٠ ديناراً شهرياً^(٤).

أما عن المكافآت الخاصة، فقد كان الأمراء البويهيون يعطونها في مناسبات خاصة أو استثناء لتشجيع وتحفيز بعض الفئات المشتركة في الجيش أو زيادة في راتبهم من أجل العمل أكثر في الجيش، فعلى سبيل المثال، قام عضد الدولة بتوزيع راتباً يتراوح بين ٢٠ إلى ٤٠ ديناراً شهرياً، على أن يوزع هذا الراتب على المتطوعة من العرب^(٥).

(١) انظر الفصل الثاني من هذه الدراسة وقد فصل الباحث هذه النقطة.

(٢) الدوري، تاريخ العراق الاقتصادي، ص ٢٨٢.

(٣) نفس المرجع السابق، ص ٢٨٢.

(٤) نفسه، ص ٢٨٢.

(٥) الدوري، تاريخ العراق الاقتصادي، ص ٢٨٢.

- دخل العامة:

عانى العامة في العهد البويهى وقبله من صنوف من الفقر والعوز، وذلك بسبب أمرين مرتبطين ببعضهما، الأول قلة الدخل العام للعامة، والثاني بسبب غلاء الأسعار الناتج من الأزمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

أما عن الدخل العام لفئات العامة، فقد عانى العامة من قلة دخلهم بما لا يتناسب مع الغلاء الذي ضرب أطناب العراق في تلك الفترة، ففي العقد الرابع، تراوحت الرواتب اليومية بين نصف درهم ودرهم كامل يوميًا، أي ما يتراوح شهريًا بين ٢٥ و ٣٠ درهم وهو مبلغ لا يتناسب مع الغلاء^(١).

إلا أن هذا لم يكن الأساس، فالرواتب كانت تختلف من صناعة إلى صناعة، ومن مكان إلى آخر، ومن سنة إلى سنة تبعًا لظروف الغنى واليسار لصاحب الحانوت أو المصنع أو الأرض الزراعية، أو حسب سني الاستقرار الاقتصادي أو الاضطرابات التي كانت تعاني منها الدولة البويهية من فترة إلى أخرى.

فعلى سبيل المثال كان الملاحون، وهي مهنة كان يعمل بها عدد لا بأس به من القوى العاملة لا سيما في مدينة بغداد، كانت تتراوح أجرة النقل بين دينار أو دينارين وذلك حسب المسافة أو المكان الذي سيتجه إليه الملاح، أو يأخذ الملاح طعامًا من الفقير بدلًا من الأجرة^(٢)، ولكن هذا في ظروف استثنائية، أو أخذ درهم واحد فقط من الفقير لقاء نقله، وهذا يدل على أن أجرة الملاحين كانت متذبذبة ومفتوحة حسب العرض والطلب.

أما الحياكون وأصحاب ورش الغزل من النساء والرجال على السواء، فقد عانوا في العهد البويهى من قلة الرواتب، ولا أجد مثالًا أوضح مما حدث في عام ٣٨٩هـ / ٩٩٩م، عندما فرض أبو نصر سابور الوزير ضريبة على الحياكين وأصحاب ورش الغزل، ما أدب إلى ثورتهم، وقصدوا المسجد الجامع في يوم الجمعة، وقطعوا الخطبة وثاروا في الشوارع وأحرقوا دور الموظفين، وتم القبض على عدد منهم وسجنوا علنًا^(٣) ذلك.

(١) فهمي سعد، العامة في بغداد، ص ٢٩٥.

(٢) نفس المرجع السابق، ص ٢١٢ و ٢١٣.

(٣) فهمي سعد، العامة في بغداد، ص ٢١٧.

ومن المعروف، وكما أشار الباحث في الفصل الثاني أن العهد البويهى كان مليئاً بالضرائب المفروضة على أصحاب الحرف، وكانت هذه الضرائب تؤدي إلى قلة هامش الربح لهؤلاء الصناع، ما يؤدي في النهاية إلى قلة دخلهم، وضيق أرزاقهم.

لكن لم تكن جميع الحرف تعاني من شظف العيش وقلة الدخل، فالتّمارين أو الذين يبيعون التمر كان دخلهم معقولاً ومتوسطاً ليكيّفهم، فعلى سبيل المثال كان هناك تماراً ينفق على أعمى بخمسة عشر ديناراً شهرياً^(١)، ما يعني أنه ميسور بسبب تجارة التمر، إلا أن الباحث يظن أن هذه الفئة كانت تنتمي إلى تجار التمر الكبار، أما التمارين الصغار وهم كالباعة المتجولة يكاد دخلهم اليومي يكفيهم عن السؤال.

ولا نجد دليلاً أقوى من حادثة التمارين في عام ٣٧٢هـ/٩٨٢م، عندما اضطرت نقابة التمارين إلى الاستدانة لتسديد الضرائب على تجار وبائعي التمر^(٢)، وهذا يدل على أمرين؛ أن تجار وبائعي التمر كانوا متكئين في نقابة واحدة للحفاظ على حقوقهم ومصالحهم، والشيء الثاني فرض الضرائب الكثيرة من السلطة البويهية عليهم، ما يدل على فقد هامش معتبر من ربحهم لصالح الضرائب، ناهيك عن الكوارث التي كانت تلحق بمحصول التمر في العديد من السنوات كتلك السنة جراء تعرض المحصول لكارثة طبيعية كالبرد أو شدة المطر أو الفيضان والسيول.

أما دخل من يعمل بالبقالة فقد كان قليلاً للغاية، فقد كان منهم من يبيع بضاعته في الشوارع بين الناس عن طريق التجوال، أي أنه بائع جوال، أو أن حانوته صغير يوجد في الشارع بالقرب من منازل ودور الناس، أما عن دخل البقالين فقد كان قليلاً فيما يبدو طوال العهد العباسي، وينسحب أيضاً في العهد البويهى، والدليل على ذلك قول أحد البقالين لغني: "أنت تملك مئة ألف دينار، وأنا لا أملك مئة فلس، إنما أعيش بكدي"^(٣)، ويبدو أن هذه المقولة الموجزة تنطبق على جميع الحوانيت في الأسواق داخل المدن والبائعين وأصحاب الحرف فقد كان دخلهم يكاد يكفيهم لقوت يومهم.

وينطبق أيضاً على بائعي السوق أو الحبوب كالحمص، فقد باع أحد الباعة السوق عام ٣٤٥هـ/٩٥٦م، أنه أحصى ما يباع سنوياً في سوق السوق فوجده مئة وأربعين كرا تباع

(١) نفسه، ص ٢٢٤.

(٢) نفسه، ص ٢٢٥.

(٣) فهمي سعد، العامة في بغداد، ص ٢٢٤.

جميعها، وقد كان السوق هذا طعام الفقراء، وبالتالي لا بد أن يكون بسعر زهيد، وهو ما يؤدي إلى قلة دخل بائع هذا السوق^(١).

أما الثلاجون، فقد كانت دخولهم مرتفعة نوعاً ما، وذلك لعدة أسباب، منها أن الأغنياء يطلبون الثلج من أجل تبريد الماء أو الفواكه أو غيرها، وقد تراوح الرطل من الثلج مثلاً قبيل الغزو البويعي لبغداد من عشرين إلى خمسين ألف درهم^(٢)، وهو ما يدل على أن هذه المهنة كانت تدر على عمالها وصانعيها وتجارها دخلاً لا بأس بها.

وقد خصص الوزير ابن بقية وزير معز الدولة البويعي ألف رطل من الثلج له ولإدارته، وذلك لاستخدامها، وذلك في عام ٣٥٨هـ/٩٦٩م، وهذا يدل على اهتمام الوزراء ورجال الإدارة بشراء الثلج^(٣).

ويبدو أن هناك من الفئات التي تنتمي إلى العامة، يحالفها الحظ في دخل ميسور ومرتفع، مثل النائحات على سبيل المثال، فلو قامت النائحة بعملها في منزل ثري فإنه ينالها من ذلك دخل لا بأس به، بل دخل مرتفع في بعض الأحيان، مثل النائحة التي أخذت من عزاء أبي القاسم البغدادي مبلغ ثلاثين ألف درهم كأجر لها^(٤)، ولم توجد نصوص واضحة في العهد البويعي على ذلك، إلا أن ظن الباحث أن هذه المهن والحرف من حيث الدخل لم تختلف كثيراً عن العهود السابقة، بل قلّت بسبب الظروف الاقتصادية الطاحنة في بعض السنوات.

أما أعمال الحراسة والغفارة، فلم تزد أجورها على خبز ودانق فضة، أو أجر زهيد آخر، فهناك مثال على ذلك نجده في حراسة الزاهد عبد الصمد عند أحد اليهود وطالب دانق فضة وثلاثة أرطال من الخبز كأجرة على هذه الحراسة وقد وافق اليهودي على ذلك، وكان هذا في عام ٣٩٧هـ/١٠٠٧م^(٥).

وعلى أي حال، فقد عاش العمال والبنّاءون والبائعون فيما نرى من أمثلة سابقة على الكفاف، وقلة ذات اليد، وهذا سيظهر أكثر خلال الحديث عن مستوى المعيشة والإنفاق العام لهذه الفئات. ولا نغفل في هذا المقام، الحديث عن الفلاحين في مناطق السواد، إذ أدت سياسة الإقطاع إلى قلة دخول الفلاحين عمومًا، فقد كانت دخولهم أقل من الصناع وأرباب الحرف في المدن، ولا نجد

(١) نفسه، ص ٢٢٤.

(٢) انظر حوادث عام ٣٣٢هـ؛ ابن الجوزي، المنتظم، ج ١٤، ص ٣٤.

(٣) فهمي سعد، العامة في بغداد، ص ٢٢٩.

(٤) الدوري، تاريخ العراق الاقتصادي، ص ٢٨٤.

(٥) فهمي سعد، المرجع السابق، ص ٢٩٦.

مثالاً أقوى من حديث نص مسكويه عن الفلاحين: "فسدت المشارب، وبطلت المصالح، وأنت الجوائح على التناورقت أحوالهم، فمن بين هارب جال، وبين مظلوم صابر لا ينصف"^(١).

وهكذا أدت سياسة الإقطاع إلى هروب الفلاحين من قراها، وتسليم ما تبقى من أراضيهم إلى المقطعين المجاورين، بما يسمينظام الإلجاء حتى يأمنوا شرهم، كما أدت الضرائب الباهظة التي فرضها البويهيون إلى تردي أحوال الفلاحين والقرى في العموم.

وقد كان الفلاحون يتلقون أجورهم في فلاحه الأرض بطريقة عينية لا نقدية في أغلب الأوقات، فقد كانوا يتقاضونها من عمال السلطة بالحبوب أو الغلال أو الخضروات أو كأرغفة خبز أو غيرها، وهي بالكاد تسد رمق المزارع في يومه، وتجعله يعيش على الكفاف^(٢).

وهناك بعض الفئات التي تنتمي إلى العامة، لكن من الممكن تصنيفها حديثاً بالطبقة الوسطى، ويبدو أنها كانت تعاني أيضاً من دخول مضطربة، بل من معاناة نفسية أيضاً من قلة الاهتمام، خاصة في ظل الأزمات والمحن الاقتصادية.

فالمحدثون ومعلمو الحلقات في المساجد كانوا يعانون من دخل منخفض، رغم أن هناك كثير من الطلبة في هذه الحلقات، لكن بسعر زهيد ومنخفض، وهذا ينسحب على جميع معلمي الحلقات المشتغلين في الحديث ماعدا الكبار منهم، إذ كانوا يدخلون القصور في بعض الأحيان وبالتالي يصبح دخلهم مرتفعاً^(٣).

وكان كثير من المحدثين يعملون في مهن أخرى مع مهنة التعليم، مثل صيد اللؤلؤ، أو تغسيل الموتى، أو الرقص في الأعراس أو الحدادة، وهي بالتالي مهن متدنية عن مهنة التعليم، لكن أجورها تساعدهم في الكفاف والعيش الكريم^(٤).

فعلى سبيل المثال، عمل أبو بكر الصبغي المتوفى عام ٣٤٤هـ، ببيع الصبغ، وقد كان محدثاً ومعلماً، لكن اسمه اقترن ببيع الأصباغ^(٥).

أما الوراقين والخطاطين، فقد كانوا أيضاً يعانون من دخل متذبذب، فتراوحت أجور الوراق والخطاط بالدراهم القليلة، فكان أحد القضاة في أواخر القرن الرابع الهجري في بغداد، يكتب

(١) مسكويه، تجارب الأمم، ج ٥، ص ٢٨٢.

(٢) الدوري، تاريخ العراق الاقتصادي، ص ٢٨٥.

(٣) فهمي سعد، العامة في بغداد، ص ٢٣٧.

(٤) نفس المرجع السابق، ص ٢٣٥.

(٥) نفسه، ص ٢٣٥.

عشر ورقات يوميًا كناسخ، ويتقاضى على هذا العمل عشرة دراهم، وينطبق هذا على الخطاطين أيضًا^(١).

وكان السبب في قلة أجور الخطاطين والوراقين، غلاء أسعار الورق والحبر في تلك الفترة، جراء الأزمات الاقتصادية المتلاحقة على العراق، وهو ما أدب إلى التقليل من أجور الكتابة والتخطيط، وكذلك التجليد وما يتعلق بمهنة الكتابة عمومًا^(٢).

أما موظفو الهيئات القضائية، فقد كانت رواتبهم متوسطة في بعض الأحيان، فقد حصل كاتب الجلسة القضائية على راتب ٣٠٠ درهم شهريًا^(٣)، بينما تقاضى الحاجب نصف هذا الراتب شهريًا أي ١٥٠ درهمًا^(٤)، بينما حصل موظف عرض الأحكام على مئة درهم فقط شهريًا، وخازن ديوان الأحكام وأعوانه على مبلغ ٦٠٠ درهم موزعة عليهم كل حسب وظيفته^(٥)، وكانت هذه المرتبات ترجع لبداية الفترة البويهية.

أما الأطباء، فقد كانت رواتبهم مرتفعة عن باقي المهن، لكن لا يوجد معيار يحدد به راتب الطبيب، فهناك من الأطباء من يحصلون على راتب مرتفع من الخلفاء أو الأمراء أو الوزراء نظير معالجة خاصة لهم أو لأحد حواشيهم في القصر، مثلما حدث مع الطبيب جبرائيل الذي يعمل في البيمارستان، وكان يتلقى راتبًا شهريًا ٣٠٠ درهم^(٦)، وكان يتقاضى أيضًا مكافأة خاصة في بعض الأوقات بمبلغ ٣٠٠ درهم أخرى^(٧)، وقد كان من حسن حظ جبرائيل أنه اتصل بالوزير صاحب بن عباد، وذلك من أجل أن يعالج جارية له، وقد تقاضى أجرًا بمبلغ ألف دينار، وهو ثروة بالنسبة له.

وهكذا نرى أن الصلات والهبات من الأمراء والوزراء للأطباء تشكل راتبًا كبيرًا، لكنه ليس دائمًا كالراتب المتوسط الذي يتقاضاه الطبيب في البيمارستان.

ونرى أن هناك من الأطباء من كان راتبه قليلًا، لكنه يكفيه عن السؤال في كل الأحوال، وهناك مثال على ذلك، فابن بارونا الطبيب والذي وصل لمنصب طبيب الوزير المهلبى وزير معز الدولة البويهى، كان يعمل قبل أن يستعمله الوزير طبيبًا جوالًا في الشوارع يدور من باب إلى

(١) نفسه، ص ٢٤٠.

(٢) نفسه، ص ٢٤٠.

(٣) الدوري، تاريخ العراق الاقتصادي، ص ٢٨٠.

(٤) فهمي سعد، المرجع السابق، ص ٢٩٧.

(٥) فهمي سعد، العامة في بغداد، ص ٢٩٧.

(٦) نفسه، ص ٢٩٨.

(٧) نفسه، ص ٢٩٨.

آخر ليعالج المرضى، وكان يتلقون المريض ربع درهم أجرة للعلاج أو الفصد، بينما يتلقى في الجراحة ثمانين درهماً^(١).

وهذا يدل على أن هناك من الأطباء من يعاني، ربما لأنه في أول طريق حياته المهنية، أو لأنه كان طبيباً للفقراء، وبالتالي لا يتلقى راتباً مناسباً.

على أي حال، عاشت الطبقة الوسطى في العصر البويهي، والتي نعدّها من العامة لأنها لم تصل إلى الحكم، في ظروف مشابهة إلى حد بعيد مع العمال والفلاحين، من حيث التأثير بالأزمات والمحن الاقتصادية، لكن الفارق الجوهرى أن وظائفهم وأعمالهم وموارد رزقهم كانت أكثر أهمية أو حيوية في المجتمع وتدر عليهم راتباً ودخلاً مناسباً يغنيهم عن سؤال الناس.

في العهد السلجوقي:

- طبقة الخلفاء:

عانى الخلفاء في العهد السلجوقي مثلما عانى أسلافهم في العهد البويهي، فالظروف واحدة، والتسلط العسكري متشابه إلى حد بعيد، بل نرى أن السلاجقة أحسن حالاً من الناحية الشكلانية، إذ بجل السلاطين السلاجقة الخلفاء، وأظهروهم بمظهر السلطة الروحية للإسلام التي لا غنى عنها في العالم الإسلامي بأسره.

وبالرغم من التسلط العسكري السلجوقي، إلا أن رسوم الخلافة ونفقاتهم ودخلهم من الإقطاعات استمر على حاله، بل زيد فيه، وذلك بسبب ظاهرة الزواج السياسي التي تمت بين الخلفاء وبنات السلاطين السلاجقة، والتجهيز للزواج احتاج لمبالغ ضخمة تنم على الثروة والرفاهية والترف الذي كان يعيش فيه الخلفاء بطبيعة الحال.

وهذه الزيجات مثل زواج الخليفة القائم بأرسلان خاتون بنت السلطان طغرل بك، وزيجة المقتدي بأمر الله بنت السلطان ملكشاه، والذي طالبت زوجة السلطان أثناء الاتفاق على الزيجة بمطالب مالية ضخمة كتجهيزات لهذا الزواج، وقد وافق الخليفة على الرحب والسعة، وهذا يدل أن دخله كان كبيراً للغاية لدرجة أنه يوافق على هذه المطالب، فتصف المصادر هذا الزفاف بأنه كان أسطورياً، إذ جهز السلطان ابنته خاتون "بمائة وثلاثين جماً محملاً عليها الديباج الرومي، وعلأربعة وسبعين بغلاً محملة عليها ألوان الديباج الأخرى، وستة بغال محمل عليها اثنا عشر صندوقاً للذهب والجوهر والمصاغ، وثلاث وثلاثين مركباً من عليها مراكب الذهب، مرصعة

(١) نفسه، ص ٢٩٨.

بأنواع الجواهر والحلي وبين يدي الجهاز الأميران كوهارين وبرسق"، وكانت هذه الزيجة في ٤٨٠هـ / ١٠٨٧م^(١).

ويبدو أن الخلفاء كانوا يعيشون في رفه زائد، ونعمة مرفلة، فيها هو المستظهر بالله العباسي الذي تولفي عام ٤٨٧هـ / ١٠٩٥م، كان يعيش "مشغولاً بنفسه، محباً للترفيه، آخذاً في لذات الدنيا بأوفر نصيب"، ويشير ابن العمراني صاحب هذا النص إلى أن المستظهر بالله لم يكن طماعاً في أموال الرعية ولا يقبل على نفسه أخذ هذه الأموال، ما يدل على أن دخله والإقطاعات التي أجريت عليه كانت كافية لأن تجعله في هذا النعيم^(٢).

هذا الرفه الزائد يعبر عنه امتلاك الخلفاء العباسيين في هذا العصر الجواني والقهرمانات، وللحق فإن الخلفاء العباسيين في العصر السلجوقي لم يكونوا بدعاً عن سنة أسلافهم في هذا، بل إن المصادر مليئة بالأمثلة التي تحدثت عن امتلاك الخلفاء العباسيين سواء في عصر القوة أو الضعف أو في العهد البويهى عن هذا الامتلاك.

لكن الشيء بالشيء يذكر، فإن الخليفة المستضيء بأمر الله على سبيل المثال امتلك الجواني بمبالغ كبيرة بالرغم من ضعف موارده المالية^(٣).

ورغم هذا الترفه الذي عاش فيه الخلفاء العباسيين في ذلك العصر، لكن الأمانة العلمية تحتم على الباحث أن يذكر أن بعض الخلفاء كانوا ذوي همة ونشاط وتصميم على إرجاع رسوم الخلافة وقوتها، وبذل الغالي والنفيس من أجل استعادتها مرة أخرى من نفوذ السلاجقة.

فقد استغل الخلفاء العباسيون - لا سيما المقتفي لأمر الله وخلفاؤه المستجد والمستضيء - أموالهم وما ادخروه من جواهر وأموال لمحاربة السلاجقة، ودس المؤامرات عليهم حتى ينجلي هذا التسلط العسكري، وهذا يدل على أن دخلهم كان مناسباً لخوض تلك الحرب.

بل امتاز هؤلاء الخلفاء - الذين يجوز لنا من خلال الأحداث أن نسميهم خلفاء الصحوة - بالتدين وحب الخير والعطف على الفقراء، وقد بذلوا أموالهم في الإنفاق على العامة سواء من خزينة الدولة أو من أموالهم الخاصة^(٤).

(١) ابن الأثير، الكامل، ج ٨، ص ٤٥١.

(٢) ابن العمراني، الأنباء في تاريخ الخلفاء، ص ٢٠٦.

(٣) سولاف فيض الله حسن، دور الجواني والقهرمانات في دار الخلافة العباسية، مكتبة عدنان، بغداد، العراق، ٢٠١٣ م، ص ١٥٧ وما يليها.

(٤) ذكر الباحث نذر من هذه الأحداث في الفصل الأول.

على أي حال، لم توجد قوائم للنفقات في البلاط العباسي سوى الإشارات التي ذكرتها المصادر، والتي تدل على العموم علنا استمرار رفاهية الخلفاء وعيشهم في بحبوحة من الحياة التي ترفل في النعيم، حتى أكثر من خلفاء العهد البويهى، ربما بسبب تبجيل السلاجقة السنة للخلفاء إخوانهم في المذهب على عكس البويهيين الشيعة الزيدية.

- طبقة السلاطين:

كان السلاطين السلاجقة يمتازون بالخشونة والسذاجة البدوية في المأكل والمشرب والمسكن، وربما هذا راجع إلى الحياة البدوية الاستبسية في آسيا الوسطى، إلا أن هذا لا يمنع من أن طرائق العادات الملوكية، وعادات أهل الحضارة تسربت إليهم خاصة بعد الاستيلاء على فارس ثم العراق، ومن المعروف أن هذين البلدين لهما ضروب في عادات الملك وطرائقه^(١).

إلا أن هذه الحال السابقة لا تعني أنهم لبسوا الخشن وأكلوا الوضيع من الطعام، بل عاشوا في قصور مشيدة بالزخارف واللوحات والنقوش، ولبسوا الفاخر من الثياب، وأكلوا الفاخر من الطعام. فمن حيث القصور، قام السلاجقة بعيد دخولهم بغداد ببناء قصور فخمة لهم، ولعل ما ساعدهم في ذلك السياسة الإقطاعية التي تبناها، وامتلاك كل أراضي السواد يوزعونها كيفما شاءوا، بل وفرضهم ضرائب باهظة في بعض الأحيان أثرت على دخل دولتهم وبالتالي معيشتهم الخاصة. أما عن القصور التي بنوها، فعلى سبيل المثال نجد طغرل بك بنى قصورا شتى سواء في العراق أو فارس، ففي العراق بنى مدينة ملوكية جديدة في الجانب الشرقي من بغداد^(٢)، وبنى فيها دار السلطنة لتكون له مقر، وقد أثر بناء تلك المدينة على الأحياء الشرقية من بغداد؛ إذ تعين تخريب عدد كبير من دور العامة، ولم تحدثنا المصادر عن المبالغ التي كلفتها هذه المدينة أو القصور إلا أنها كانت ضخمة.

ولم يكتف السلاطين السلاجقة بهذه القصور بل بنوا لوصيفات وجواري وغلمان القصر مقرا خاص بهم، وكانت تتميز القصور بالأبهة والفخامة الدقيقة، مثل الملابس، والمطابخ التي تكفي لإطعام المئات يوميا، كل ذلك كان بلا شك ينبغي له دخل مرتفع^(٣).

(١) علي محمد سعد الحاسي، مظاهر الحياة الاجتماعية في العصر السلجوقي (عصر السلاطين العظام)، مجلة العلوم والدراسات الإنسانية (مجلة علمية محكمة)، العدد الأول، المجلد الثاني، جامعة بنگازي، ليبيا، ٢٠١٤، ص ٢.

(٢) ابن الجوزي، المنتظم، ج ١٦، ص ٤.

(٣) الحاسي، مظاهر الحياة الاجتماعية، ص ٣.

وكان من مظاهر الأبهة والترف للذين عاش فيهما السلطان السلجوقي خاصة بعد اختلاط
العنصر السلجوقي التركي بالفرس وأهل العراق، ملابسهم التي تم إبدالها من الجبة الصوف
الخشنة التي كانت تميزهم من قبل كمظهر من مظاهر القوة والتكشف والخشونة، إلى ملابس
الترف والنعمة^(١).

فقد لبس السلطان السلجوقي صديرياً رفيعاً من الحرير غير المنقوش، ولبس القباء المرصع
بالجواهر، والثياب العتابية المتقنة الصنع والغالية الثمن، كما غلب على ملابسهم - سواء
السلطين أو القادة - البياض، وذلك في مخالفة للسواد الذي لبسه الخلفاء العباسيين^(٢).

كما لبسوا القلنسوة المرصعة بالجواهر، والتيجان المرصعة كذلك بالذهب، والعصائب المنقوش
عليها بالجواهر والذهب، في مغالاة كبيرة تدل على مدى الترف الذي عاش فيه البلاط السلجوقي،
ويدل علارتفاع الدخول التي دخلت خزانة السلطان.

والحديث عن القصور واللباس ينسحب أيضاً على الولائم والأطعمة التي يقيمها السلطين
السلاجقة، ففي أول الأمر كان الطعام السلجوقي ساذجاً بدوياً، وبمرور الوقت تطورت الأطعمة،
ومع ازدياد قوة ونفوذ ودخول السلطين السلاجقة زادت بلا ريب أبهة وترف هذه الأطعمة.

فعلى سبيل المثال، كانت موائد الطعام السلجوقية مليئة بأنواع الطيور واللحم المشوي، والحلوى
بجميع أنواعها الهاشمي والصابوني واللوزينج، هذا إلى جانب الحساء خاصة نقاع الجزر^(٣).

وجدير بالملاحظة، أن السلطين السلاجقة كانوا يحرصون على إقامة الولائم والأسمطة في
القصور ومشاركة العامة وجميع فئات المجتمع فيها، خاصة في المناسبات العامة، فعند زفاف
السلطان طغرلبيك على ابنة الخليفة القائم بأمر الله، أقيم السماط العام لمدة أسبوع، وبلا شك
كانت مثل هذه الولائم تتكلف مبالغ كبيرة^(٤).

وقد خصص السلطان ألب أرسلان السلجوقي، راتباً مخصصاً للسماط الذي يقام للعسكر
والأمراء، وقد أطلق عليه السماط الخاص، كما كان هناك السماط العام الذي كان يحضر فيه
العامة وكان ينفق على هذا السماط بمقدار خمسين من الغنم يومياً^(٥).

(١) نفس المرجع السابق، ص ٣.

(٢) نفسه، ص ٣.

(٣) الحاسي، مظاهر الحياة الاجتماعية، ص ٥.

(٤) نفسه، ص ٥ و ٦.

(٥) نفسه، ص ٦.

ومن مظاهر ترف السلاطين أيضاً، إقامة حفلات الصيد، فقد كان كل السلاطين السلاجقة مولعين بالصيد، وينفقون مبالغ كبيرة من أجل الصيد وإشباع هذه الرغبة عندهم، فمثلاً أنفق السلطان ملكشاه عشرة آلاف دينار على الفقراء والدرابيش عن كل صيد اصطاده^(١)، كما كان بعض السلاطين مولعين بالصقور والطيور التي تساعد في الصيد، وأنفقوا مبالغ لا بأس بها من أجل اقتنائها إلى جانب أدوات الصيد وغيرها.

كل المظاهر السابقة، تدل على الإنفاق الكبير والترف، ولا شك الدخول التي حازها السلاطين السلاجقة، فالمظاهر دليل على الدخل المرتفع حتى ولم يتم ذكر قوائم لمخصصات السلاطين السلاجقة، في عصر سادته التسلط على السياسة وأيضاً على الأموال العامة والخاصة كما تم تفصيله في بعض فصول تلك الدراسة.

- طبقة الوزراء وكبار رجال الدولة:

شكلت طبقة الوزراء والأمراء أهمية كبيرة في العهد السلجوقي، نظراً لطبيعة هذا العصر، فقد كان للوزراء أهمية في العصر السلجوقي، خاصة على يد الوزير الشهير - ليس فقط في العصر السلجوقي بل من أشهر وزراء التاريخ الإسلامي - نظام الملك الطوسي، فقد كان الوزير بمثابة مديراً للدولة، مديراً لأموالها وسياساتها الداخلية والخارجية، مساعداً للسلطان السلجوقي، بل لا مبالغة إذا قلنا إنه كان أستاذاً للسلطان ومربياً له إذا كان هذا السلطان صغيراً في السن، كما كان في حالة نظام الملك.

أما الأمراء، فقد كان هناك الأمراء المستقلون ذاتياً ببعض الأقاليم، لا سيما في العراق، ونذكر من الأمثلة الأشهر، مثال بني مزيد الذين فاقت شهرتهم ونفوذهم وقوتهم الآفاق، وهو ما يدل على تفوقهم المادي في بعض الأحيان على الخليفة العباسي ذاته.

أما عن الدخول لهاتين الفئتين، فلا شك أن مقدار النفوذ والقوة السياسية كان ينعكس على الناحية المالية الخاصة لهؤلاء، وبالتالي زادت مقادير الإنفاق ومظاهره الخاصة.

فنرى أن هذه الطبقة التي كانت تضم الأمراء السلاجقة والوزراء غرقت في الملذات والمتع الحسية وهو مما لا شك فيه يعرفنا على مقدار الدخل الذي امتلكه هؤلاء، فعلى سبيل المثال يذكر

(١) البنداري، دولة آل سلجوق، ص ٦٥.

الدكتور محمود إسماعيل أن كثيرًا من القادة السلاجقة والوزراء أصيبوا بالعقم وعدم الإنجاب جراء الإغراق في متعهم الجنسية والجسدية، كما مات معظمهم في سن الفتوة والشباب^(١). ويبدو أن مرتبات الوزراء والموظفين وكبار رجال الدولة كانت كبيرة، وهذا ما تبينه الشذرات التي تحدثت عن ذلك الأمر، فعلى سبيل المثال كانت ثروة الوزير أبو الحسن الدهستاني كبيرة، ولم تكن تلك الثروة الكبيرة ناتجة عن المرتب فقط بل المصادرات والجور والظلم والعسف الذي كان يشتهر بهم أبو الحسن الدهستاني حتى قيل فيه شعراً على غرار:

لله در عصابة نادماتهم كانوا عصاة هذه الأعصار
قبليت بعدهم بكل مؤاجر ما بين قصار إلى عصار^(٢)

ولم يكن وحده من اشتهر في هذا العصر بجمع الأموال، بل اشترك معه عمروك الذي كان رئيس الدواوين الحكومية، فكان يشتهر بالسرقة وكون ثروة كبيرة جراء هذه السرقات^(٣). على أننا كما سبق وأفردنا مبحثاً كاملاً عن المصادرات المالية، فسنفرد في النقاط التالية اختصاراً لمصادرة الوزراء بسبب جمعهم للأموال مما شكل دخلاً إضافياً وجمعاً لثروة مالية غير مشروعة ومن أشهر الأمثلة:

- الوزير أبو جعفر أحمد بن محمد البلدي، وزير الخليفة المستجد والذي كان يشتهر بجمع الأموال ومصادرة الإقطاعات الزراعية وممتلكات الناس لصالحه، ما دفع الخليفة المستضيء يعزله ويصادر أمواله الطائلة وذلك في عام ٥٦٣هـ/١١٦٨م^(٤).

- ومن أشهر الوزراء أيضاً في عهد السلطان ملكشاه عميد الملك الكندري، وكان وزيراً مهاباً عظيماً، وكانت له ثروة كبيرة وأموال جمّة، وهذا واضح من مصادرة أمواله من أجل سد عجز الموازنة^(٥).

ومن مظاهر الترف، تكوين ثروات وعصبة حاكمة، وهذا حدث مع الوزير الأشهر في الدولة السلجوقية نظام الملك، فطبيعي مع تحكمه وسطوته على كل مقدرات الأمور في الدولة طوال

(١) محمود إسماعيل، سيسولوجيا الفكر الإسلامي، ج ٦، ص ١٢٧.

(٢) أبو النصر، تاريخ السلاجقة السياسي والعسكري، ص ١٩٦.

(٣) نفس المرجع السابق، ص ١٩٦.

(٤) ابن الجوزي، المنتظم، ج ١٨، ص ١٩١.

(٥) ابن الأثير، الكامل، ج ٨، ص ٣٦٤.

ثلاثين عامًا في حكمي ألب أرسلان وملكشاه، أن يكون ثروة كبيرة، بل عين أولاده في وظائف كبيرة، وأصبحت عائلة نظام الملك عائلة ملوكية تذكرنا بالبرامكة أيام الرشيد^(١).

بل استمر نفوذ هذه الأسرة في الصراع الداخلي بين السلطان محمد وبركياروق، والذي انتهى لمصلحة الأخير، وقد أعطى الوزارة لأحد أفراد تلك الأسرة، وهو عز الملك الحسن بن نظام الملك نظير وقوفه بجانبه أثناء الصراع^(٢).

أما عن المرتبات الشهرية أو السنوية للوزير، نجد أن مرتب الوزير نظام الملك كان عُشر مال السلطان، ويبدو أنه كان مرتب الوزير السلجوقي طوال ذلك العهد، وهي بالتالي ثروة طائلة^(٣)، كما نرى أن بعض السلاطين كانوا يقومون بمنح إعطيات وإقطاعات إضافية بخلاف المرتب كما حدث مع السلطان ملكشاه الذي منح نظام الملك عشرين ألف دينار، وإقطاع مدينة طوس، وهو ما يدل على عظم دخل نظام الملك^(٤).

وعلى أي حال، فقد منح سلاطين الدولة السلجوقية الكثير من المنح والإقطاعات الزراعية عند توليهم الوزارة، بل منحهم رواتب منتظمة، فنجد أن الوزير ظهير الدين أبو شجاع الروذراوري تقاضى نظير وزارته ستمئة ألف دينار، وذلك في عام ٤٧٦هـ / ١٠٨٣م^(٥)، وقام السلطان سنجر بإقطاع جلال الدين بن صدقة إقطاعًا بمقدار عشرة آلاف دينار وذلك عام ٥١٣هـ / ١١١٩م^(٦). أما عن راتب وزراء الخلافة، فقد كان يتم منحهم مرتبات سنوية تصل في كثير من الأحيان إلى مئة ألف دينار، ونجد أن منصب نائب الوزير كان يقل كثيرًا عن هذا المبلغ، فتشير المصادر إلى أنه كان في حدود عشرة آلاف دينار، هذا بخلاف الإقطاعات التي كان يمنحها بعض الخلفاء للوزراء، مثل إقطاع الخليفة المقتفي لأمر الله لوزيره عون الدين يحيى بن هبيرة إقطاعات جليلة، كما منح الخليفة المستضيء بأمر الله وزيره عضد الدولة أبا الفرج ابن رئيس الرؤساء مدينة الحلة وأعمالها إقطاعًا خاصًا له^(٧).

(١) أبو النصر، تاريخ السلاجقة، ص ١٠٧.

(٢) الزهراني، نظام الوزارة، ص ١٢٣.

(٣) نفس المرجع السابق، ص ١٢٩.

(٤) ابن الأثير، الكامل، ج ٨، ص ٣٩٧.

(٥) ابن الجوزي، المنتظم، ج ١٦، ص ٢٢٨؛ الزهراني، نظام الوزارة، ص ١٣٠.

(٦) ابن الجوزي، المنتظم، ج ١٧، ص ١٧٢؛ الزهراني، المرجع السابق، ص ١٣٠.

(٧) المرجع السابق، ص ١٣١.

ولم يكن في بعض الأحيان هناك مرتبات بسبب تولي المنصب سواء وزارة الخلافة أو للسلاجقة أثرياء من التجار أو غيرهم من الطبقات، فعلى سبيل المثال تولى الوزير أبو الفتح منصور أحمد بن دارست وزارة الخليفة القائم بأمر الله دون أي راتب لأنه كان من كبار تجار مدينة شيراز^(١).
مظهر آخر من مظاهر الترف والثروة التي كان يعيش في ظلها الوزراء، فمن ضمن تقليد رسوم منصب الوزراء أن يبعث الوزير المعين بهدايا نفيسة إلى السلطان السلجوقي من تحف وثياب وخيام جهمية وآلات مختلفة تقدر بألوف الدنانير، ما يدل على أن طبقة الوزراء من قبل حتى تعيينهم، فيتم اختيارها من طبقة ميسورة وغنية قد تصل إلى الغنى الفاحش في بعض الأحيان^(٢).
ونذكر مثالاً على ذلك في حالة الوزير فخر الملك أبو على عمار بن محمد بن نظام الملك الذي قدم هدايا للسلطان بعد توليته الوزارة، إذ قدم هدايا عبارة عن ذهب وخيول وسيوف وخيم غالية الثمن، ما يدل على امتلاكه ثروة كبيرة مكنته بطبيعة الحال من نيل المنصب، هذا غير أنه من أسرة نظام الملك^(٣).

ومن خلال ما سبق يتبين أن فخر الملك طلب الوزارة مقابل المال، فدفع مبالغ طائلة لبركياروق حتى وافق على التعيين وعزل الوزير مؤيد الملك أخي فخر الملك، بسبب وشاية أم السلطان زبيدة خاتون وكاتبها أبو الفضل مجد الملك البلاساني^(٤).

على أي حال؛ كان الوزراء وكبار رجال الدولة يتمتعون بدخول مرتفعة وثروات طائلة، شكلت جزءاً بلا شك على الحالة الاقتصادية للعراق خلال ذلك العصر، فتكوين الثروات بطريقة غير مشروعة أو حتى بطريقة مشروعة من خزينة الدولة، كان على حساب الفئات الأخرى ولا سيما طبقة العامة والتي سنتحدث عن مستوى معيشتها بعد قليل.

- الطبقة الوسطى:

كانت الطبقة الوسطى، والتي تتشكل من القادة العسكريين في الجيش السلجوقي والقضاة والموظفين، أفضل حالاً من العامة والكادحين بلا شك، وهو ما سيتبين في تلك النقطة البحثية.
وقد شكل الإقطاع العسكري أساساً للمرتبات بالنسبة لهذه الطبقة، خاصة الجند السلجوقي وقاداتهم في الجيش، إذ جعل نظام الملك الطوسي من الإقطاع العسكري منهجاً وقانوناً تسيّر

(١) ابن العبراني، الأنباء في تاريخ الخلفاء، ص ١٩٧.

(٢) أبو النصر، تاريخ السلاجقة، ص ٢٢٢.

(٣) ابن الأثير، الكامل، ج ٨، ص ٥٠٧.

(٤) نفس المصدر السابق، ص ٥٠٧.

عليه الدولة السلجوقية في دفع مرتبات الجند والتخلص من مشاكلهم وشغبتهم، فجعلوا الأراضي الزراعية إقطاعاً خاصاً للقادة وللجنود حتى لا تشكل ضغطاً على الخزينة السلطانية. وعلى هذا الأساس نجد:

- أن مرتبات القادة العسكريين الكبار في الجيش والرتب الأدنى كانت توزع على هيئة إقطاعات زراعية بنظام محدد سنجده في فلسفة نظام الملك للإقطاع في كتابه سياست نامه^(١).
 - في بعض الأحيان كان مرتب الجندي نقدياً، وهو ما يعني أن المرتبات المالية شكلت جزءاً من الإقطاع^(٢).
 - كان السلاطين السلاجقة يقومون بمنح أعطيات وأرزاق زيادة على الإقطاع أو المرتب الأساسي في حال النزاعات الداخلية أو الأخطار الخارجية^(٣).
 - كان القادة العسكريون ملزمين بالطاعة نظير الإقطاع الزراعي الذي أخذوه وكانت الطاعة عبارة عن تقديم الخدمات وتقديم الجند في أسرع وقت في حال طلب السلطان^(٤).
 - شكلت بعض المكافآت، مثل نفقة البيعة، زيادة كبيرة في أرزاق الرتب السلجوقية والجند، وهي عبارة عن أموال يدفعها السلطات على شكل مكافآت ومنح للجند والقادة عندما يتولى السلطان المنصب^(٥).
- كل هذا شكل دخل لا بأس به لطبقة العسكريين، وبالرغم من ذلك فقد استغل الجند السلاجقة النزاعات الداخلية والصراعات على العرش لزيادة أرزاقهم سواء بطريقة الضغط على السلاطين وشغبتهم واعتصاماتهم من أجل الأرزاق والمرتبات، أو من حيث النهب والسلب للمدن والأسواق وسرقة الأراضي ونهب القرى المنظم لزيادة أموالهم في حالات الاضطرابات الأمنية أو الحروب وهو ما ناقشه الباحث في الفصل الأول من هذه الدراسة.

(١) وضع نظام الملك في كتابه سياست نامه فصلاً عن المرتبات وسماه بتعيين أطماع الجيش، شرح فيه فلسفته في توزيع الإقطاعات والمرتبات العينية والنقدية للرتب المختلفة داخل الجيش؛ انظر نظام الملك الطوسي، سياست نامه، ص ١٣٧.

(٢) نفس المصدر السابق، ص ١٣٧.

(٣) نفسه، ص ١٣٧.

(٤) أبو النصر، تاريخ السلاجقة، ص ٣٨٣.

(٥) كانت موافقة الجند السلجوقي على تنصيب ولي العهد أو السلطان مهمة للغاية، لما لهم من دور في البلاد، لذلك حرص الأمراء قبل تنصيبهم على إرضائهم بالمال، وأسموه مال البيعة؛ انظر الأمثلة على ذلك؛ نفس المصدر السابق، ص ١٨٤.

أما عن منصب الشحنة أو رئيس الشرطة، وهو من طبقة العسكريين السلاجقة، فقد كان شحنة بغداد من أشهر هذه المناصب، فقد كانت بغداد إقطاعاً له نظير مرتبه، وفي كثير من الأحيان كان شحنة بغداد من أخطر المناصب وتدخل في حياة الخلفاء بإيعاز من سلاطين الدولة السلجوقية، وهو ما زاد من سوء العلاقات بين الخلافة والسلطنة.

أما عن دخله، فقد كان مرتفعاً، فقد كانت بغداد عاصمة الخلافة إقطاعاً له^(١)، هذا بخلاف الثروة غير المشروعة من عمليات النهب والسلب، أو الضغط على الخلافة من أجل زيادة المرتب، فعلى سبيل المثال كان الشحنة كوهارئين يتمتع بالإقطاع حتى أمر الخليفة عام ٤٦٩هـ/ ١٠٧٦م بإبدال الإقطاع براتب شهري مقداره ألف دينار، وهو ما رفضه الشحنة وامتنع عن العمل بحجة أنه يريد ألف وثمانمئة دينار، حتى تدخل نظام الملك وعرضه عن ذلك^(٢).

أما عن منصب والي الإقليم، فعادة يكون أميراً سلجوقياً من أمراء الأسرة، أو قائداً عسكرياً كبيراً، وكانت أعطياتهم ومرتباتهم عبارة عن إقطاع عسكري مقابل الولاء والخدمة^(٣)، وكثير من الولاة عاش في رغد من العيش، واتخذ من النواب والمساعدين والكتاب والحجاب الكثير.

هذا عن نظام الإقطاع العسكري، والذي در مرتبات ودخول مرتفعة ونفوذ قوي في الحياة العراقية خلال العهد السلجوقي، وقد ناقش الباحث ذلك في مبحث كامل من الفصل الثاني من الدراسة كما تقدم.

أما عن القضاة؛ نجد أن سياسة الدولة السلجوقية هي كفاية القضاة المالية حتى لا يضطروا إلى الظلم والتدليس وخيانة الأمانة، فقد وضع نظام الملك ذلك الأمر خلال عرض منهجه في الحكم في كتابه سياست نامه، فقد حرص على كفاية القاضي في أحواله المعيشية سواء الشهرية أو السنوية، وهو ما يدل على ارتفاع دخولهم أو على الأقل كفاية أحوالهم المعيشية^(٤).

فعلى سبيل المثال؛ سنجد أن منصب قاضي القضاة كان أعلى الرتب القضائية، ويبدو أن مرتبه كان مرتفعاً، هذا بجانب الإقطاعات الجبلية التي كان يقطعها، فهناك من كان يرفض وهناك من يقبل، فنجد مثلاً أن قاضي القضاة عبد الله الدماغاني كانت تُحمل إليه أموال جمة من جميع الأمصار^(٥).

(١) نفسه، ص ٣٠٣.

(٢) أبو النصر، تاريخ السلاجقة، ص ٣٠٣ و ٣٠٤.

(٣) نفس المرجع السابق، ص ٢٥٥.

(٤) نظام الملك، سياست نامه، ص ٧٩.

(٥) أبو النصر، تاريخ السلاجقة، ص ٣٤١.

ونجد أيضًا من خلال العرض السابق أن جزءًا من الإقطاع الزراعي كان يذهب للقضاة، فتكون هذه رواتبهم كعلی حسب مكانته، وقد شكلت ثروة لا بأس بها وكفاية لأحوالهم المعيشية. وكان هناك من القضاة من كان يتورع ويترفع عن الأموال والمنح السلطانية والهدايا الملوكية، بل وعن المرتبات، إذ كانوا يرون أن منصبهم الرفيع والجليل يحتم عليهم الزهد في الدنيا وإقامة العدل وناموس الشريعة، فعلى سبيل المثال، لم يتقاضى قاضي القضاة محمد بن المظفر الشامي راتبًا نظير منصبه، ولم يغير ملبسه أو سائر أحواله سواء قبل هذا المنصب أو بعده^(١). أما ديوان القضاء من وكلاء أو موظفين أو كتبة فقد كانت مرتباتهم كافية للعيش شهريًا أو سنويًا، خاصة من يقومون بالإشراف على أموال التركات والوصايا أو أموال اليتامى^(٢). ولقد اتخذ السلاجقة كتابًا وحجابًا باختيار دقيق، لأن هذين المنصبين كانا من الخطورة، لذلك نجد أن مرتبات هذه المناصب كانت مرتفعة بطبيعة الحال.

أما فئة المعلمين والفقهاء فقد كانت تتقاضى مرتبات لا بأس بها، فعلى سبيل المثال عندما توفي الفقيه بهروز الخطاط عام ٥٤٧هـ/١٠٥٦م، وجد ثروته كبيرة وممتلكات طائلة^(٣)، ومن الممكن أن تكون هذه الثروة من عمله في التجارة أو غيرها، وقد تم مصادرة هذه الثروة طمعًا فيها من قبل السلطة السلجوقية.

وكان كثير من الفقهاء يعيشون بدخول مرتفعة بسبب الجرايات والمرتبات، فالمدارس النظامية شكلت موردًا كبيرًا للفقهاء والمعلمين^(٤)، حتى نجد أن هناك من بدل مذهبه بمذهب آخر طمعًا في التدريس، وبالتالي الجراية والعطاء الوفير، فعلى سبيل المثال نجد أن الفقيه أبو الفتح أحمد بن علي الحمامي بدل مذهبه الحنبلي بمذهب الشافعية حتى يتسنى له التدريس طمعًا في المرتب^(٥).

ونجد أن فقهاء الشافعية والأشعرية على وجه الخصوص كانت دخولهم مرتفعة ونفوذهم كبيرًا، وقد توثقوا بهذين المذهبين الذين تبنتهما الدولة السلجوقية في المدارس النظامية طمعًا في الجراية

(١) نفس المرجع السابق، ص ٣٤١.

(٢) نفسه، ص ٣٤٢ وما يليها.

(٣) ابن الجوزي، المنتظم، ج ١٨، ص ٨٣.

(٤) مريزن سعيد مريزن عسيري، الحياة العلمية في العراق في العصر السلجوقي، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، السعودية، ١٤٠٥هـ، ص ٢٦١.

(٥) الفقيه أبو الفتح أحمد بن علي بن الحمامي الفقيه الشافعي، كان حنفيًا ثم تحول شافعيًا ثم قام بالتدريس في المدارس النظامية لأنها كانت تشترط الشافعية في مذاهب المعيديين والمدرسين؛ انظر ترجمة ابن الحمامي المعروف أيضًا بابن برهان؛ الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج ١٩، ص ٤٦٧ وما يليها.

والعز والمناصب أيضًا، فقد كان التدريس في المدارس النظامية مقدمة لشغل مناصب القضاء^(١).

وكان العلماء والفقهاء والقراء يتلقون المنح والأعطيات في المناسبات الدينية المختلفة سواء من الخلفاء أو السلاطين أو الأمراء، وهذه المنح والهبات المالية جعلت منهم من الميسير الأغنياء الأثرياء^(٢).

ومن مظاهر ارتفاع دخول هذه الفئة حبس الأوقاف على الأريطة والسقايات والمساجد، ما يعني أن هذه الفئة وجدت من الكفاية لتتفق أموالها في وجوه الخير لا سيما الوقف، فعلى سبيل المثال كان أبو البركات إسماعيل من عائلة عريقة في حبس الأوقاف، وقد قام بالحفاظ على وقف رباط أبي سعد الصوفي أبيه، وقد تولى نظارة هذا الوقف بنفسه^(٣).

إلا أن هناك أمثلة من العلماء والفقهاء كانوا يعانون من العيش الصعب، لذلك لجأوا إليامتهان مهن أخرياً أو تلقي المعونات من الخلفاء والسلاطين والأمراء، فعلى سبيل المثال، الفقيه أبي النرسي الكوفي المتوفى عام ٥١٠هـ/١١١٦م، كان يتميز بحسن الصوت في قراءة القرآن، لكنه يعاني من قلة المال، فاضطر للعمل في نسخ الكتب لينفق على عائلته^(٤).

وهناك من العلماء من كان إماماً بارزاً ومع ذلك فقيراً معدماً مثل العلامة أبي الوفاء علي بن عقيل بن محمد البغدادي إمام الحنابلة في بغداد، فقد كان إماماً للحنابلة ومع ذلك عانى من دخل منخفض لعدم تلقيه الهبات المالية وعدم مزاحمته لحلقات التدريس ونزاهة نفسه عن تلقي أي منحة ملوكية، لذلك اضطر الرجل للعمل بالأجرة في نسخ الكتب وهو من هو في زمانه ومصنفه الفنون يشهد بعلمه الغزير^(٥).

وكذلك أبو النجيب السهروردي المتوفى عام ٥٦٣هـ/١١٦٧م، عانى من الفقر والعوز، وعمل بالأجرة قبل أن يلتحق بالتدريس في المدرسة النظامية^(٦).

(١) صدام جاسم البياتي، الوزير نظام الملك وأثره في تقدم الحركة العلمية في المشرق الإسلامي، مجلة ديالي، العدد ٥٣، العراق، ٢٠١١م، ص ١٢.

(٢) انظر مظاهر اهتمام الخلفاء والسلاطين السلاجقة بالعلماء وإعطائهم جرايات وعطاءات؛ عسيري، المرجع السابق، ص ١٥٩ و ١٦٠ و ١٦٣ و ١٦٤.

(٣) أبو النصر، الأوقاف في بغداد، ص ٢٤.

(٤) انظر ترجمة أبي النرسي الكوفي؛ ابن الجوزي، المنتظم، ج ١٧، ص ١٥١.

(٥) انظر ترجمة أبي الوفاء بن علي بن عقيل؛ المصدر السابق، ص ١٤٨ و ١٤٩.

(٦) انظر ترجمة أبي النجيب السهروردي؛ الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج ٢٠، ص ٤٧٧ و ٤٧٨.

أما فئة الأطباء، فقد حصلت على دخول مناسبة لا بأس بها، فلا يوجد إشارة على مرتبات معينة، إلا أن المنح والهبات التي كان يدرها السلاطين السلاجقة على البيمارستانات والأطباء فيها ما يدل على تميز مكانتهم في المجتمع، وبالتالي ارتفاع دخولهم، فعلى سبيل المثال قام السلطان محمد أثناء زيارته لبغداد عام ٥٠١هـ/١١٠٧م، بالإنفاق على البيمارستان العضدي بمبلغ مئة دينار تقديرًا لهم على معالجة غلمانه، وهذه المساعدة المالية كان لأطباء البيمارستان نصيب كبير منها^(١).

كما قام الخلفاء العباسيون في تلك الفترة برعاية بيمارستانات بغداد والعراق والإنفاق عليها، وهو ما جعل بلا شك مرتبات وجرايات للأطباء والعاملين فيها أوصلتهم لحد الكفاف والعيش الكريم^(٢).

أما التجار فقد كانوا فئة ميسورة الحال، فهناك من الأمثلة ما يدل على ارتفاع دخلها ومعيشتها، فعلى سبيل المثال نجد من التجار من كَوَّن ثروة طائلة جراء تجارته، فمن الأمثلة تاجر يدعى محمد بن عبد الواحد بن أبي العز المتوفى عام ٥٤٣هـ/١١٤٨م، فقد كان يمتلك ثروة كبيرة من تجارته مع سواحل الهند^(٣).

ومثال آخر وهو أبو علي الحسن بن علي الشهرستاني المتوفى عام ٥٨٢هـ/١١٨٦م كان من تجار بغداد المشهورين بالثراء والغنى^(٤)، ويبدو أن فئة التجار خاصة كبار التجار استغلوا الطرق التجارية لصالحهم ولزيادة دخلهم الذي كان مرتفعًا، وكلما ازداد التاجر رتبة كلما ازداد دخلًا بطبيعة الحال.

- طبقة العامة:

لم تختلف طبقة العامة في العهد السلجوقي عن نظيرتها في العهد البويهى، فقد عانت من ظروف حياتية صعبة في بعض الأحيان جراء سياسة الإقطاع العسكري وزيادة الضرائب، وبسبب الحروب والنزاعات الداخلية بين الأمراء، ما أدى بطبيعة الحال إلى تذبذب الدخل بين الكفاية في أحيان والعوز في أحيان أخرى.

(١) ابن الجوزي، المنتظم، ج ١٧، ص ١٠٧.

(٢) مثل إنفاق الخليفة القائم بأمر الله على المارستان العضدي ببغداد وجلب الأدوية للفقراء بالمجان والصرف على الأطباء فيه وكذلك مارستان ميفارقين، وأيضًا بناء الأمير مجاهد الدين قايمار مارستان بالموصل؛ انظر أحمد عيسى، تاريخ البيمارستانات، ص ١٨٩ و ١٩٠ و ١٩٨ و ٢٠٠ و ٢٠١.

(٣) ابن الجوزي، المنتظم، ج ١٨، ص ٦٧.

(٤) جيهان الراجحي، الحياة الاجتماعية في بغداد، ص ٨٦.

وسنبداً حديثنا عن العمال والأجراء وعاملي الحوانيت والخياطين والأساكفة والحدادين والعطارين وغيرهم، فقد كانت هذه المهن تعاني من قلة الدخل^(١)، فكثير منهم كانوا يعملون بالأجرة عند الأغنياء نظير مرتب معين قد يكفي أحياناً وقد لا يكفي، خاصة مع غلاء الأسعار المستمر في سنوات كثيرة من العهد السلجوقي.

وكان العمال من الصنائع السابقة وصنائع أخرى كالوراقين وصانعي السلاح والطباخين والطحانيين والنحاسين والسقا وغيرهم، يعملون في حوانيت في أسواق بغداد، وقد فصل ابن الجوزي في مصنفه "مناقب بغداد" هذه الأسواق، وقد كان هؤلاء العمال في مراتب معينة من الصناعة، فهناك الأستاذ في الصناعة، يليه رتبة أقل حتى نصل إلى من يتعلم الصناعة، وكل له أجر معين يختلف بحسب الرتبة^(٢).

ونجد أن هناك مهناً اختصت بها المرأة تساعد زوجها على تكاليف المعيشة، وهو ما يدل بطبيعة الحال على أن هذه الأسر كانت تعيش على الكفاف بحيث يتوافر قوت يومها ولا يسمح الدخل اليومي أو الشهري بالادخار أو التوسعة إلا في أحيان قليلة، ومن المهن التي عملت بها المرأة، الخبز أو الخدمة في بيوت الأثرياء، وتغسيل الموتى من النساء، ومهنة الغزل التي كانت تدر دخلاً لا بأس به على العاملات فيها خاصة في مصانع الغزل^(٣).

ومن الطريف أن ورش الغزل في بغداد كانت منتشرة واختصت بها النساء، وكان هناك من الحيل لجعل وزن الغزل أو القماش ثقيلاً حتى تدر أكبر دخل ممكن على العاملة في هذه المهنة^(٤).

وهناك من المهن التي ارتبطت بحياة الأثرياء، فهذه بطبيعة الحال كانت تدر دخلاً مناسباً على العمال فيها، مثل الصياغة أو النقش على الأواني الفضية أو العمل في مصانع النسيج العتابية والطرارز الخاص بالخلفاء والسلطين والأمراء وغيرها، فهذه المهن كانت مهناً مرتفعة عن سابقتها، وهو ما أثر بالتالي على مقدار الدخل.

ولاحظ الباحث أنه على الرغم من الكفاف في بعض المهن، فقد تعرضت أسواق بغداد والمهن المختلفة للعسف والجور والظلم من السلطة السلجوقية بسبب الضرائب المرتفعة، خاصة على

(١) جيهان الراجحي، الحياة الاجتماعية في بغداد، ص ٩٧ و ٩٨.

(٢) ابن الجوزي، مناقب بغداد، ص ٢٦.

(٣) جيهان الراجحي، المرجع السابق، ص ١٠١.

(٤) جيهان الراجحي، الحياة الاجتماعية في بغداد، ص ١٠١.

ثياب السقلاطون والعتابية، وزيادة المكوس على بعض البضائع، ما يؤدي إلى ارتفاع ثمنها، وبالتالي تقليل هامش الربح للتجار والعمال والبائعين، وهو ما أثر على دخولهم بالطبع^(١).

فعلى سبيل المثال، اشتهر السلطان مسعود السلجوقي بالظلم وفرض الضرائب الشديدة على الناس، ففرض على التجار ضرائب على جميع التجارة الواردة على العراق، كما فرض ضرائب على مصانع النسيج ما أدى لتقليل دخل العمال فيها، بل صادر المخالف وفرض عليه الغرامات، وكانت ضريبة حق البيع من أشد الضرائب على الصناعات المختلفة^(٢).

ولقد عانى بائعو الأغنام والإبل والبقر والجاموس من ضريبة بيع الحيوانات، ما أدب إلى غلاء الأسعار وكساد البيع وقلة دخل البائعين في جميع الاسواق، وامتدت المعاناة على الصيادين وبائعي السمك، فقد فرضت عليهم ذات الضريبة ما أدب إلى قلة دخلهم وتدمير ربحهم تمامًا، وهو ما جعلهم يضجون من الوضع حتى قام الخليفة المستجد بالله عام ٥٥٥هـ / ١١٥٨م بإلغاء هذه الضريبة^(٣).

أما الفلاحون في عموم السواد العراقي وفي القرى وأعمال المدن فكانت حياتهم صعبة بكل ما تعنيه الكلمة من معنى، فلم يكونوا يعيشون على الكفاف كإخوانهم أهل المدن من العمال والباعة، فقد اجتمعت عليهم المصائب التي دمرت دخولهم وجعلت حياتهم نكدة، وفيما يلي بعض المظاهر التي أثرت على دخلهم:

- نظام الضمان أو التضمين، وهذا النظام كان جزءًا أصيلًا من الإقطاع العسكري، إذ كان يعطي السلاطين السلاجقة حق الضمان للأمرء أو القادة العسكريين أو بعض رجال الدولة والتجار لأي قرية أو مدينة كاملة نظير مبلغ معين يدخل الخزينة السلطانية، ولقد كان الضمان موردًا مهمًا من موارد الخزينة السلطانية^(٤)، فعلى سبيل المثال ضمن التاجر أبي إسحاق إبراهيم بن علان جميع الضياع بين صرصر وواسط مقابل مبلغ قدره ستة وثمانين ألف دينار^(٥)، وقام صدقة بن دبب أمير واسط والذي كان سيدًا إقطاعيًا عليها بإعطاء ضمان البطيخة لمهذب الدولة بن أبي الخير لقاء مبلغ خمسين ألف دينار للعام الواحد^(٦).

(١) ابن الجوزي، المنتظم، ج ١٧، ص ١٩٢.

(٢) نفس المصدر السابق، ص ١٩٢.

(٣) الأعرجي، الإقطاع العسكري في عهد السلاجقة، ص ١٣.

(٤) نفس المرجع السابق، ص ١٣.

(٥) نفسه، ص ١٣.

(٦) ابن خلدون، العبر، ج ٤، ص ٣٦٣.

كل هذه الأموال المدفوعة من الضامنين جعلت حياة الفلاحين جحيماً، فكان على الضامن أن يخرج هذه الأموال وزيادة من الفلاحين ومن القرى، إذ فرض الضرائب على وسائل الري وعلى المحاصيل الزراعية والأراضي، والعمل بالسخرة، وكل هذا بطبيعة الحال يعدم دخل الفلاحين تماماً.

فعلى سبيل المثال قام أبو سعيد القايني بفرض الضرائب على قرى بغداد ونهب المزارعين والمحاصيل الزراعية حتى يضمن أمواله المدفوعة للحكومة كضمان لهذه القرى، وذلك في عام ٤٥٥هـ / ١٠٦٣م^(١).

- أما عن نتائج تلك السياسة فقد كانت سيئة بسبب هروب الفلاحين من القرى ومن الضرائب المفروضة عليهم، إذ أفرز الإقطاع نظام السخرة، فسخر الإقطاعيون الفلاحين للعمل في المزارع والضياع، حتى عندما هرب الفلاحون من نير هذا النظام نجد السلطة السلجوقية تجد في طلبهم لعودتهم سريعاً إلى أراضيهم^(٢).

- أدت النزاعات والحروب الإقطاعية، أي الحروب بين الأمراء السلاجقة والذين كانوا إقطاعيين في نفس الوقت ويتحكمون في المدن والمقاطعات إلى تخريب عدد كبير من المزارع والأراضي الزراعية في السواد العراقي، وذلك بشهادة ابن جبير الذي عاصر تلك الأحداث، هذا إلى جانب الفيضانات والكوارث الطبيعية التي زادت من المعاناة^(٣).

كل هذه النتائج كانت بلاشك مؤثرة في دخل الفلاحين وحياتهم المعيشية والتي معبرة عن المحنة والأزمة الاقتصادية العامة في العراق خلال العصر السلجوقي

المبحث الثاني: مظاهر مستوى المعيشة للعامة في العراق خلال العصرين البويهى والسلجوقي:

يتناول هذا المبحث لنقطة بحثية كنتيجة لكل ما سبق، فاختلاف حركة الدخل في ظل الأزمات الاقتصادية المتلاحقة على العراق جعلت من مظاهر الحياة للعامة وهي أكثر الفئات التي عانت من الأزمة أكثر أهمية في عرضها التاريخي، فسيعرض الباحث "مظاهر الأزمة في مستوى المعيشة"، وليس عرض مستوى المعيشة بشكل عام، فمظاهر الأزمة والغلاء والموت بالجملة

(١) الأعرجي، الإقطاع العسكري، ص ١٣.

(٢) نفسه، ص ١٩.

(٣) على سبيل المثال، تخريب الكفة وأعمالها من القرى بسبب استيلاء العرب الخفاجيين على هذه المناطق ونهبهم لها؛ ابن جبير، رحلة ابن جبير، ص ١٨٧.

جاء الكوارث الطبيعية أو المجاعات وما تخلله من مظاهر للطعام أو الشراب أو المسكن أو غيرها من مظاهر مستوى المعيشة، يعتقد الباحث أنها الأولى بالعرض وتسليط الضوء عليها. وفيما يلي عرض موجز لأهم مظاهر الأزمة في مستوى المعيشة خلال العصرين البويهى والسلجوقي:

- التحدث عن العادات الغذائية للعامة.
 - التحدث عن العادات الصحية للعامة.
 - التحدث عن ظاهرة الفقر والجوع والشحادة.
 - التحدث عن مظاهر أحياء الفقراء وبيوتهم وعاداتهم اليومية
 - العادات الغذائية للعامة:
- من أشهر الأطعمة التي تناولها العامة من الفقراء أثناء الأزمات الاقتصادية كان الخبز، والذي يصنع من الحنطة والشعير، فنجد أن هذا كان من أهم الأطعمة عندهم، إلا أن خبز الأرز كان من أشهر أنواع الخبز عند الفقراء بالذات^(١)، فقد تعفف الأغنياء عن تناوله، بينما كان طعاماً رئيسياً للفقير أثناء الأزمة، وكان يصنع من الأرز المطحون والملح، وكان يتم تناوله مع قدح من اللبن كوجبة رئيسة^(٢).
- ولقد تعرض الفقراء حتى في هذه الوجبة لأمرين؛ الأول قلة جودة الخبز إبان الأزمات والمحن الاقتصادية التي عانت منها العراق خلال هذه المرحلة، فقد كان يخلط بالعدس والبقول أو البقوليات الأخرى بدلاً من الدقيق أو الشعير، وهذا ما يجعله عديم الجودة^(٣)، أما الثاني فهو غلاء الخبز وكر الدقيق والشعير في سنوات كثيرة^(٤)، وقد ذكر الباحث سابقاً سنوات الغلاء والمجاعات التي تعرضت لها العراق خلال تلك الفترة في مبحث مفصل بهذا الأمر^(٥).

(١) خبز الأرز كان ينتشر في خوزستان وطبرستان وجنوب العراق، ويصنع من الدقيق المطحون من الأرز لأن هذه المنطقة شهيرة بزراعة الأرز، وهو رخيص الثمن بالنسبة للفقراء؛ انظر إحسان صدقي العمه، الخبز في الحضارة العربية الإسلامية، حويلات كلية الآداب، حويلة ١٢، جامعة الكويت، الكويت، ١٤١٢هـ / ١٩٩٢م، ص ٧٠ و ٧١.

(٢) فهمي سعد، العامة في بغداد، ص ٣٩٦.

(٣) الخبز المخلوط بالحبوب مثل خبز الأس، وكان ينتشر أيام الجذب والقحط والأزمات الاقتصادية؛ انظر العمه، المرجع السابق، ص ٧٦.

(٤) انظر ملحق ٤.

(٥) انظر؛ المبحث الثالث من الفصل الرابع من الدراسة.

وفي أغلب الأحيان كان الفقراء يستخدمون الخبز في الوجبات الرئيسية مع أشياء بسيطة، مثل نقع الخبز في ماء الباقلاء أو الباذنجان أو الخل والدبس، ولقد كان هذا الغذاء رئيسًا في الأحياء الفقيرة والأرطبة، إذ كان المتصوفة يأكلون الخبز منقوعًا^(١).

كما كانوا يعتمدون على النخالة أو الخبز الخشكار^(٢)، وأيضًا دقيق الشعير المعروف بالفريك، كان طعامًا مفضلًا لديهم، واعتمدوا أيضًا علىخبز الفطير، وكان ثقيلًا في الهضم ويعتبر أسوأ أنواع الخبز، وكذلك خبز الملة وخبز البرازديق وخبز الفرن والتتور والرقاق^(٣).

أما الوجبات الرئيسية؛ مثل الهريسة، وكانت طعامًا للفقراء والأغنياء على السواء، كما نجد أن طعام مثل السكبا، وهو عبارة عن لحم بقري سمين مغمور بالماء يضاف إليه القرفة وعدة أعشاب أخرى مخلوطة بالبصل الأبيض والكرث والجزر أو الباذنجان، تعتبر من أشهر الأطعمة، وكان الفقراء يأكلونها^(٤)، خاصة الفئات التي تعيش على الكفاف أو ما دونه قليلًا، أما المعدمين فلا يتيسر لهم مثل هذه الأطعمة في الغالب.

وكذلك نجد أن وجبة الشواء كانت رئيسة ومتوفرة عند العامة، خاصة أن محلات وحوانيت الشواء كانت منتشرة في الأسواق كنوع من التيسير للعامة، وقد تعفف الأغنياء في أغلب الأحيان عن أكل الشواء، في حين أن العامة كانوا يستهلكون عدة أطعمة مشوية كالأكارع ولحم الرؤوس ولحم بطون البقر والأغنام والجمال؛ أي الأعضاء الداخلية للحيوانات المخصصة للأكل^(٥)، هذا إلى جانب السمك الصغير الحجم فكانوا يأكلونه مشويًا ومقليًا^(٦).

كما كان الكباب، وهو شرائح اللحم المشوية والمتبلّة بالأعشاب، من الأكلات المشهورة، لكن الكباب كما يرجح الباحث أنه لم يتسنّ لجميع فئات العامة تناوله، ومن الممكن أنه كان طعامًا خاصًا بالفئات متوسطة الحال، إذ كان الفقراء والمعدمون لا يقدرّون على ثمنه.

(١) جيهان الراجحي، الحياة الاجتماعية في بغداد، ص ٢٩٢.

(٢) خبز الخشكار وهو فارسي الأصل، ويصنع من الحنطة الخشنة غير مخلوط بأي من الحبوب، ويصفه الأطباء

لأصحاب مرضى القولنج؛ العمة، الخبز في الحضارة الإسلامية، ص ٦٨.

(٣) فهمي سعد، العامة في بغداد، ص ٣٩٧.

(٤) انظر محمد بن أحمد بن المطهر الأزدي، حكاية أبي القاسم البغدادي، نشر مكتبة هيلبرج، ألمانيا، ١٩٠٢،

ص ٩٢؛ انظر أيضًا؛ جيهان الراجحي، المرجع السابق، ص ٢٩٢.

(٥) فهمي سعد، العامة في بغداد، ص ٣٩٩.

(٦) انظر محمد بن الحسن بن الكاتب البغدادي، كتاب الطبخ، نشر دار الكتاب الجديد، دمشق، ١٩٦٤م، ص ٦٠.

وكذلك أكلة كالدوباغ، وهو عبارة عن طعام مطبوخ من اللبن الحامض المنزوع الدسم، وكان من الأطعمة الشعبية المعروفة، وكذلك الخضار المطبوخ، وكان الباذنجان من أهم الخضروات المنتشرة لأنها رخيصة الثمن، وكان يُحشى لحمًا أحيانًا، وكذلك الكمأة المطبوخة، وهو عبارة عن فطر يجنى من الأرض، وبعد جنيّه ينظف ويطبخ، كذلك انتشر الكراث والخس والكرفس والخيار والكرنب على موائد الفقراء^(١).

وفي وقت الأزمات كان الفقراء يأكلون الجراد الذي كان منتشرًا في قرى السواد، كما أكلوا السنابير^(٢)، وبالطبع كان طعامًا اضطراريًا في وقت المجاعات، وقد ذكرت المصادر هذا الطعام في المجاعة الأولى التي تعرضت لها العراق أثناء الحكم البويهي.

كذلك انتشر طعام السويق، وهو عبارة عن طعام يتخذ من دقيق الحنطة، وكان وجبة رئيسة للمعدمين والفقراء^(٣)، أما الفاكهة فقد كان العنب الأسود والرمان والبطيخ والشمام والتفاح والعنب من الفواكه الميسرة للعامة^(٤)، لكن في وقت الأزمات كانت أثمان تلك الفواكه مرتفعة، فاستغنى عنها العامة.

أما وجبة الباقلاء فقد كانت طعامًا شعبيًا من الدرجة الأولى، وكان البغاددة يتحلقون حول بائعي الباقلاء في الأسواق، وقد انتشرت حوانيت باعة الباقلاء في جميع أحياء بغداد الفقيرة والغنية على السواء، وكان طعامًا خاصًا للشطار أيضًا^(٥).

وكذلك نجد أن العامة من متوسطي الحال انتشر بينهم أكلة العدس والأرز مخلوطًا بما يسمى بالمجدرة، وهو طبخ العدس ويضاف إليه الأرز مع الماء على دفعات وهي من الأكلات الرخيصة والمشهورة^(٦).

(١) فهمي سعد، المرجع السابق، ص ٣٩٩.

(٢) ابن الجوزي، المنتظم، ج ١٤، ص ٤٧؛ ابن الأثير، الكامل، ج ٧، ص ٢١٧.

(٣) السويق نوع من الخبز المطحون دقيقه من الحمص مخلوطًا ببعض الحبوب الأخرى؛ انظر العمة، الخبز في الحضارة الإسلامية، ص ٧٤.

(٤) أبو المطهر الأزدي، حكاية أبي القاسم، ص ٤٤ و ٤٥؛ وعرفوا أيضًا الفاكهة المجففة، وكانت في متناول العامة قبل الخاصة؛ انظر الخطيب البغدادي، التطفيل (حكايات الطفيليين وأخبارهم ونوادر كلامهم وأشعارهم)، تحقيق بسام عبد الوهاب الجابي، دار ابن حزم للنشر، ب ت، ص ١٥٨.

(٥) نفس المصدر السابق، ص ١٥٣.

(٦) الكاتب البغدادي، كتاب الطبخ، ص ٢٩.

أما الأسماك فقد كانت منتشرة بين العامة خاصة في الأماكن البحرية أو التي اشتهرت بها مثل الأبله والبصرة، إذ تناول البصريون الأطعمة البحرية مثل الروبيان والسمك مشويًا ومقليًا ومطبوخًا، هذا غير طرائق عمل السمك النهري والتي تختلف عن السمك البحري^(١).

أما الحلوى، فلم تعرف طريقًا لمعدة الفقراء، سوى بعض الحلوى البسيطة والرخيصة والمتوفرة مثل التمر، والذي جعلوا منه أساسا لوجبة الحلوى، فقد صنعوا منه عصيدة وسميت بعصيدة التمر^(٢) وكانت رخيصة الثمن نظرًا لشهرة العراق بمحصول التمر، أما في السنوات التي دُمّرت فيها محاصيل التمر فكانت هذه الحلوى غير موجودة أو غالية الثمن على الأرجح.

وقد تناول البصريون مثلًا حلوي الجوازية، وهي عبارة عن أرز ولبن مضاف إليه سكر وسميت، وكانت من الأطباق المشهورة عندهم^(٣).

أما الأشربة، فقد استخدموا الماء المبرد صيفًا، وكان منتشرًا في الأسواق، وكذلك الألبان كلبن الأغنام والأبقار على السواء، وعصائر مثل الجزر والليمون والتمر وعرق السوس^(٤).

وقد تسرب إلى العامة بعض ملذات الأغنياء كشرب النبيذ التمري والعسلي والعنبي، وكانت حوانيت الخمر والنبيذ تقدم هذه الأنواع للعامة في الأسواق في أواني العس، ويبدو أنها كانت رخيصة الثمن^(٥).

وبشكل عام كان طعام الفقراء والمعدمين يفتقر إلى الترف، بل كان يتلخص فيهم قول المقدسي في أحسن التقاسيم: "عيشهم ضيق، إدامهم السمك وماؤهم حميم"، وهو ما يدل على معاناة العامة من الفقراء لجلب الطعام وقوت يومهم^(٦).

أما أبناء السبيل والمساكين والمتسولون الذين اتخذوا من المساجد والأرطة بيوتًا، فقد كان جل طعامهم من الصدقات، خاصة في المناسبات الدينية كرمضان والعيد^(٧).

(١) نفس المصدر السابق، ص ٦١ وما يليها؛ انظر أيضًا ريهان نجدي محروس إبراهيم، عامة البصرة من منتصف القرن الثالث الهجري حتى سقوط الخلافة العباسية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة طنطا، ١٤٢٨هـ / ٢٠٠٧ م، ص ١٧٨ و ١٨٨.

(٢) التتوخي، نشواز المحاضرة، ج ٣، ص ١٩٠ و ١٩١.

(٣) ريهان نجدي، عامة البصرة، ص ١٩٠.

(٤) الراجحي، الحياة الاجتماعية في بغداد، ص ٢٩٤.

(٥) البغدادي، التطفيل، ص ١٥٧ و ١٥٨؛ وأيضًا فهمي سعد، العامة في بغداد، ص ٤٠٦.

(٦) المقدسي، أحسن التقاسيم، ص ١٣٠.

(٧) الراجحي، المرجع السابق، ص ٢٩٢.

كانت هذه أطعمة الفقراء المشهورة، وقد أثر الباحث أن يتحدث عنها دون أطعمة الأغنياء، لأن الأغنياء لم يعانون من الأزمة مثل الفقراء والمعدمين الذين كانوا لا يجدون الطعام في أحيان كثيرة، وانتشرت ظاهرة الجوع وسوء التغذية، بل كانوا لا يجدون قوت يومهم خاصة في أيام المجاعات.

- العادات الصحية للعامة:

أما عن العادات الصحية، فتجدر الإشارة أن العوامل الصحية الخاطئة للعامة كانت من مسببات الأزمات والمجاعات، فكم من تعامل صحي خاطئ تسبب في الأوبئة ومن ثم المجاعات والأزمات الاقتصادية، فستناقش هذه النقطة البحثية النظافة الشخصية والعامة للمجتمع العراقي خاصة عند العامة.

تجدر الإشارة إلى أن العراقيين كغيرهم من الأمم الإسلامية يحافظون على نظافتهم الشخصية بالذهاب إلى الحمامات العامة والاعتسال أيام الجمع كسنة إسلامية ضرورية، والاعتسال والاستحمام عمومًا والحفاظ على ملابسهم طاهرًا من كل دنس كجزء أصيل من العقيدة الإسلامية. فالحمامات العامة كانت بالآلاف عند تأسيس بغداد^(١) وظلت على الوضع دهرًا، إلا أننا نجد أن في السنوات المتعاقبة في عهدي البويهيين والسلاجقة قلت الحمامات العامة عن عداد الآلاف حتى أصبحت بالمئات، فخربت العديد من الحمامات نتيجة الحرائق والكوارث الطبيعية من الفيضانات والزلازل والسيول، أو الحروب الداخلية والنزاعات بين الجند وغيرها من العوامل. إذ وصل عدد حمامات بغداد الستين ألفًا في بداية العهد البويهي إلى سبعة عشر ألفًا، ثم قل العدد في عهد عضد الدولة بن بويه إلى خمسة آلاف حمام فقط^(٢).

إلا أن هناك ملاحظة لا بد من ذكرها في هذا المقام، أن الحمامات العامة بالفعل كانت كثيرة عند بناء بغداد، إلا أنها كانت في المصادر المختلفة بأعداد فلكية لا تتناسب في بعض الأحيان مع سكان المدينة، إلا أن هذا لا يقلل من كثرتها وأهميتها بطبيعة الحال.

وكانت الحمامات من العوامل الصحية التي تحافظ على سلامة الفرد والمجتمع ومن كل الطبقات الغنية والفقيرة، فقد كانت حمامات بغداد تراعي في أغلب الأحيان معايير النظافة الشخصية وعدم العدوى، إذ يستخدمون الماء البارد والساخن والأردية والمآزر بعناية فائقة حتى لا تسبب

(١) وصل عدد الحمامات عند بناء بغداد لحوالي ٦ آلاف حمام، وذلك حسب البغدادي في تاريخه لبناء المدينة؛ انظر الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ج ١، ص ٤٣٩.

(٢) ابن الجوزي، مناقب بغداد، ص ٢٤.

العدوى، فقد كانت "القوط" الثلاث التي يستخدمهم الفرد الواحد تغسل بعد كل استخدام جيداً، حتى لا تسبب العدوى^(١).

وقد قامت الدولة سواء في العهدين البويهى والسلجوقي أو ما قبلهما بالعناية بالحمامات، فجعلت للمحتسب جهة الإشراف الخاص على حمامات المدينة، من حيث الناحية الأخلاقية أو الناحية الصحية، فنجد أن من مهام المحتسب التفتيش على النواحي الصحية للحمام العام ومنع دخول المرضى خاصة من الأمراض الجلدية من الدخول حتى لا يسبب العدوى، فأمرض البرص والجذام وغيرهما كانت من مسببات عدم دخول المريض بهذه الأمراض إلى الحمام العام^(٢).

ومن المشكلات التي واجهت الحياة الصحية للسكان في الحمامات هي كيفية تصريف المياه الراكدة المستخدمة في الحمام إلى الخارج، حتى اضطرت السلطة البويهية أيام حاكم بغداد فخر الدولة عام ٤٦٧هـ/١٠٧٥م، بالأمر بعدم بتصريفها في نهر دجلة وفي القنوات المائية الأخرى بصرفها في آبار مخصصة حتى لا تسبب الأمراض^(٣).

وفي بعض الأحيان استخدم العامة والخاصة على السواء الحمامات في معالجة بعض الأمراض المعدية، كنزلات البرد والزكام ووجع الحلق وأيضاً الملاريا والتي كان يسببها البعوض^(٤)، فالمياه المستخدمة في الحمامات كانت بلا شك تحارب مثل هذه الأمراض المعدية ما قلل في بعض الأحيان من الكوارث الصحية التي مرت على العراق.

وقد كانت الحمامات واستخدامها عموماً علامة من علامات الشفاء من الأمراض خاصة لكبار رجال الدولة من الخلفاء والسلاطين وغيرهم، ما يدل على أهميتها في الحفاظ على المجتمع من الأمراض^(٥).

وعلى الرغم من الدور الذي قامت به الحمامات من النظافة الشخصية والعامة، إلا أن بغداد وسائر المدن العراقية عانت من مسببات الأمراض والأوبئة، فأصبحت الأوساخ واقعاً مستمراً في

(١) عبد الرحمن بن نصر الشيزري، نهاية الرتبة في طلب الحسبة، نشر الدكتور السيد الباز العريني، مطبعة لجنة التأليف والترجمة، القاهرة، ١٣٦٥هـ/١٩٤٦م، ص ٨٦.

(٢) عبد الكريم عز الدين صادق، الدور الاجتماعي لمحتسب بغداد في العصر العباسي الأخير، مجلة كلية الآداب، العدد ٩٧، جامعة بغداد، العراق، ص ١٨٠.

(٣) ابن الجوزي، المنتظم، ج ١٦، ص ١٦٦.

(٤) الشيزري، نهاية الرتبة، ص ٨٦.

(٥) الراجحي، الحياة الاجتماعية في بغداد، ص ٣٢٣.

شوارع بغداد، فعانت الشوارع من رمي المخلفات البشرية والغبار في الصيف^(١)، أما شتاء فتتحول إلى وحول وطن ما يعوق الحركة في أحيان كثيرة، خاصة في الأحياء الفقيرة^(٢). وكانت الأسواق في بعض الأحيان تتعرض لمثل هذه المشكلات ما يسبب تلوث الطعام ومن ثم انتشار الأمراض، ويزيد الطين بلة أن في أوقات الوباء كانت الأسواق جزءاً من مشاكل العدوى بلا أدنى شك^(٣).

أما مياه الشرب فقد كانت سبباً في انتشار الأمراض، فتجدر الإشارة إلى أن طريقة نقل المياه كانت مؤمنة تماماً في بداية بناء بغداد، واستمر المحتسب في التفتيش على نظافة أوعية نقل المياه مع السقائين، وكانت من مهمة الحسبة أيضاً في هذا المقام منع سقيا الأبرص والمجذوم من الأوعية المستخدمة مخافة العدوى^(٤)، لكن مع زيادة عدد سكان مدينة بغداد كمثال على المدن العراقية الأخرى، فقد تطورت تقنيات النقل إلى ما يشبه المواسير، إذ نقلت المياه من البثوق إلى الأحياء البغدادية عن طريق قنوات مياة جارية، وكانت من فترة إلى الأخرى تحتاج إلى التنظيف والتطهير، وهو ما تم مثلاً في عهد عضد الدولة^(٥)، لكن يرجح الباحث أن مع استمرار المنازعات في الدولة البويهية ومن بعدها السلجوقية، وعدم استقرار العراق في هذين العهدين إلى سنوات قلائل، أدى بطبيعة الحال إلى استمرار عدم نظافة المجاري المائية وعدم تطهيرها إلا بعد فترات كبيرة، ما أدى لانتشار الأوبئة والأمراض.

ويخبرنا نص لابن الجوزي الذي يذكر في حوادث عام ٣٨٢هـ / ٩٩٢م، أن الحكومة قامت بتوصيل المياه إلى الأسواق والعقارات من الأنهار حتى هذه المناطق مقابل جباية أموال كبيرة يدفعها أصحاب العقارات والأسواق، فقد ذكر أن الحكومة جبت من أسواق وعقارات الكرخ في تلك السنة مقابل التوصيل ما لا جزيلاً دون أن يحدده بالضبط^(٦)، وهذا يدل أن بغداد كانت تتميز بوجود شبكة مجاري مائية كما أوضحنا.

ولقد كان تصريف المجاري والمياه من البيوت - لا سيما الفقيرة منها - مشكلة من مشكلات المدن العراقية، فلقد كانت البيوت الفقيرة لا تملك بيت خلاء مناسب، وإن وجدت فقد كانت غير

(١) فهمي سعد، العامة في بغداد، ص ٣٣٩.

(٢) نفس المرجع السابق، ص ٣٣٨.

(٣) نفسه، ص ٣٣٩.

(٤) الشيزري، نهاية الرتبة، ص ١١٧.

(٥) مسكويه، تجارب الأمم، ج ٥، ص ٤٤٨.

(٦) ابن الجوزي، المنتظم، ج ١٤، ص ٣٦١.

نظيفة، ما تسبب الأمراض والعدوى، كما نجد أن هذه البيوت كانت عرضة دائماً للبعوض والحشرات، لا سيما القمل والبراغيث، ولذا تكون عرضة للفناء في أوقات الأوبئة، وهو ما لا نجده في بيوت الأغنياء النظيفة والتي لا تعاني من هذه المشكلات^(١).

أما في العموم فقد وجدت في المدن شبكات لتصريف الفضلات الإنسانية، لكنها كانت تتعرض للتدمير أثناء الأمطار الغزيرة أو الفيضانات التي تعرضت لها المدن العراقية، وهو ما أدلأن تكون سبباً للأوبئة.

ومن المشكلات الصحية التي وجدت في تلك الفترة أو بالأدق قبل الفترة البويعية والسلجوقية؛ حوادث خطأ طبية، مثل الختان، بسبب استعمال أدوات غير نظيفة خاصة لأولاد الفقراء والمعدمين^(٢)، إلا أننا لا نجد في المصادر المختلفة التي تحدثن الفترة مناط البحث عن تلك الظاهرة.

- ظاهرة الفقر والجوع والشحادة:

من الظواهر التي انتشرت مع أوقات الأزمات والمحن الاقتصادية ظاهرة إظهار الفقر وانتشار الجوع في الطرقات وظاهرة التطفل والتسول والشحادة، فقد كانت تلك الظواهر نتيجة طبيعية لمجتمع يئن تحت وطأة المجاعات والأمراض والأوبئة والكوارث الطبيعية من ناحية، ومن ناحية أخرى الحروب والمنازعات الداخلية سواء سياسية أو فتن اجتماعية ومذهبية أو غيرها.

فظاهرة الفقر كانت منتشرة في العراق قبيل دخول البويهيين بغداد، بسبب الاضطرابات الاقتصادية والسياسية قبلها، وقد استمرت هذه الاضطرابات في العهدين البويعي والسلجوقي، ما صاحبه انتشار الفقر وإظهاره.

فقد انتشرت مظاهر المشي في الطرقات بملابس متسخة رثة تدل على فقر صاحبها، كما خاصة في الأعياد والمناسبات الاجتماعية والدينية، إذ كان يتعذر على الفقير شراء ملابس جديدة له ولأولاده، وكانت الكثير من العائلات خاصة في المدن الكبرى تعاني من هذه المظاهر، ما يدل علانتشار الفقر^(٣).

ومن مظاهر انتشار الجوع والفقر في الشوارع ما نجده في العهد السلجوقي من محاولة الخلفاء العباسيين من التخفيف من وطأة الأزمات، فنجد أن الخلفاء كانوا يأمرن بتوزيع الطعام في أزقة

(١) فهمي سعد، العامة في بغداد، ص ٣٦١.

(٢) نفس المرجع السابق، ص ٣٧٠ و ٣٧١.

(٣) فهمي سعد، العامة في بغداد، ص ٣٠٨.

بغداد من أجل التقليل من الفقر، فنذكر في هذا المقام ما يعرف بالصدقات الرجبية والتي كانت توزع في شهر رجب من كل عام على الفقراء وساكني الأريطة وأبناء السبيل والمساكين وغيرهم من الفقراء والمعدمين، وقد اتخذت رسوم توزيع الصدقات بشكل رسمي في عهد السلاجقة خاصة في عام ٥٦٠هـ / ١١٦٤م^(١).

كما انتشرت ظاهرة بناء الأريطة لسكني الصوفية والفقراء والعناية بهم، مثل رباط أبي الحسن الغزوني الذي بنته زوجة الخليفة المستظهر من أجل هذا الغرض^(٢)، وأيضًا رباط بنت الأبري ورباط فخر الدولة بن عبد المطلب وغيره من الأريطة.

وعلى الرغم من أعمال الوقف والبر والإحسان على الفقراء إلا أن هذه الأعمال لم تكن كافية في وقت الأزمات والمحن الاقتصادية المتلاحقة، وهذا ما أدب إلى التحاق الفقراء والمعدمين بصفوف اللصوص والعياريين الشطّار، فهذه الحركة الاجتماعية كانت مظهرًا حقيقيًا ومعبرًا عن الأزمة الاقتصادية التي لا تنتهي، بل رافضة في بعض الأحيان للقهر والتسلط السياسي سواء البويهي أو السلجوقي.

وقد عرض الباحث بشكل مفصل عن هذه الظاهرة الاجتماعية في مبحث كامل من الفصل الثالث من الدراسة، لذلك لن نعيد الحديث مرة أخرى عن هذه الظاهرة، لكن على أي حال كانت هذه الظاهرة خطرًا على الأغنياء ومظهرًا طبيعيًا للفقر وانتشاره في طرقات وأزقة المدن الكبرى في العراق خلال هذا العصر.

ظاهرة أخريارتبطلت بالفقر، وهي التطفيل؛ وتعني أن الرجل الفقير يتحسس أماكن الغنى في الموائد والولائم العامة، أو يحاول أن ينادم غنيًا من أجل أن يأكل أو يلبس أو يقضي وقتًا بعيدًا عن عناء الفقر وبؤسه^(٣).

وهذه الظاهرة ارتبطلت بالفكاهة والظرف، وغالبًا ما يكون المتطفل يحمل صفات الفكاهة من أجل إيجاد قوت يومه، بل من الممكن أن يعيش بعض الفقراء حياتهم كلها على التطفيل^(٤).

(١) الراجحي، الحياة الاجتماعية في بغداد، ١٦٩.

(٢) أبو النصر، الأوقاف في بغداد، ص ٢٦.

(٣) الخطيب البغدادي، التطفيل، ص ٤٦ وما يليها.

(٤) ربهان نجدي، عامة البصرة، ص ١٩٢.

ومن مظاهر التطفيل ما فعله "عليك" أحد نقباء الديلم، وكان يتطفل على جند وقادة الجيش البويهى من أجل الأكل والشراب، وكان يتطفل على موائد الوزراء والقادة العسكريين والأغنياء من التجار^(١).

وعلى أي حال؛ ظهر الكثير من المتطفلين لا سيما في بغداد، خاصة مع انتشار الفقر، فكان الفقير إذا وجد في نفسه رفع الحرج في أن يتطفل كان يفعل بلا شك من أجل العيش بحد أدنى من الحياة.

ظاهرة أخرى ارتبطت بالفقر والجوع، وهي ظاهرة الشحاذة والتسول في الشوارع، إذ لجأ الفقراء للتسول على أبواب الأغنياء وفي الشوارع ومنهم من جعلها حرفة له، وقد كان المتسولون يتفننون من أجل استخراج الأموال من جميع الفئات، حتبان منهم من استغل الدين من أجل استدرار عطف الناس وأخذ أموالهم^(٢).

أما الكدية، وتعني النصب على الناس، فقد لجأ العديد من الفقراء إلى النصب في مختلف المدن، وأصبحت حرفة ومهنة ولها شيوخ وطرق متعددة ووضع هؤلاء الشيوخ قواعد يمشي عليها النصاب من أجل تنظيم عمله، ومنهم من كون ثروات كبيرة من هذه الحرفة^(٣)، ويبدو أنه لا يوجد خط فاصل بين الكدية والنصب بشكل عام بل ولا يوجد فرق كبير بين التسول والكدية، فكلها غاية واحدة هي استخراج الأموال من جيوب الأغنياء بأي طريقة كانت.

ولقد انتشرت هذه الفئة في المدن الكبرى في العراق، ففي البصرة مثلاً انتشرت أعداد كبيرة منهم وكانوا يتفننون في الكدية وامتهنوها، بل وورثوها لأبنائهم وعلموهم أصول هذه الحرفة، حتى كثر عددهم في المدينة وأصبحت من الظواهر البينة فيها^(٤).

ولقد كانت عائدات هذه الحرفة مقبولة في أوساط الفقراء، فمنهم من وصل لحد أدنى من الحياة الكريمة في المأكل والمشرب والملبس والسكن، ومنهم من أصبح من متوسطي الحال ويدخر أموال لوقت الأزمة، ومنهم وهؤلاء كانوا شيوخ المكدية كونوا ثروات كبيرة وأصبحوا في عداد الطبقة الغنية الموسرة^(٥).

(١) فهمي سعد، العامة في بغداد، ٣١٩.

(٢) ربهان نجدي، عامة البصرة، ص ٢٩٥.

(٣) نفس المرجع السابق، ص ٢٩٥.

(٤) نفسه، ص ٢٩٥.

(٥) نفسه، ٢٩٦.

ولقد كانت عوامل الأزمة الاقتصادية والسياسية والدينية والاجتماعية سبباً في ظهور هذه الحرف والظواهر التي ارتبطت بالفقر، فالفارق الطبقي الشاسع بين الأغنياء المترفين الذين يعيشون في القصور ويكدسون الأموال والذهب والجواهر ويستخدمون هذه الأموال في الحفاظ على مكانتهم والتقرب من الخلفاء والسلطين والقادة العسكريين، وبين فقراء معدمين لا يجد فيهم الرجل قوت يومه أو مسكن يؤويه، كان سبباً جوهرياً في ظهور هذه الظواهر المرتبطة بالفقر بلا أدنى شك. صحيح أن من الفقراء من وجد قوت يومه وعاش على الكفاف بما نسّميه حديثاً الطبقة المتوسطة، إلا أن هذه الطبقة على سبيل المثال كانت تعيش في ضغط مستمر ويصبح أفرادها فقراء خاصة في وقت المجاعة والأزمة.

- دور وأحياء الفقراء وعاداتهم اليومية:

كانت دور العامة بسيطة كحالتهم العامة، فقد تكونت من بيت بسيط البناء لا يوجد في أغلب الأحيان المرافق الأساسية للعيش فيه، إما تكون مؤجرة من مالك وهذا في الأغلب، أو ملك خاص للعائلة^(١).

فلم يكن العامة - خاصة الفقراء والمعدمين منهم - يملكون ثمن إيجار البيت أو المسكن، وهذا ما جعل أكثر من أسرة تشترك في السكنى في دار واحدة من أجل توفير الأجرة وتقسيمها على أكثر من عائلة، ومن الناس من لا يملك حتى هذا الخيار، فبنوا أكواخاً بجانب الأحياء كي يعيشوا فيها، وبالطبع لم تكن تتوفر فيها أدنى متطلبات الحياة الكريمة^(٢).

أما الزهاد والمتصوفة والمعدمون، فلم يكونوا يملكون بيتاً أو حتى ثمن إيجار بيت، وهو ما أدى إلى سكنهم الأريطة والزوايا التي انتشرت في بغداد^(٣)، وقد عمل الأغنياء على الإنفاق عليها وعلى الفقراء فيها، خاصة في العصر السلجوقي.

وكانت دور العامة مجهزة بمرافق بسيطة للغاية، ومنها ما لا يوجد فيه مكان للخلاء ولو وجد فيها المكان لكنه يصعب على الإنسان استخدامه^(٤)، ومن الدور ما كان يتكون من طابق واحد أو طابقين حسب مكانة من يسكن أو يملك هذا البيت.

(١) الراجحي، الحياة الاجتماعية في بغداد، ص ٢٥٧.

(٢) نفس المرجع السابق، ص ٢٥٧.

(٣) نفسه، ص ٢٥٧.

(٤) فهمي سعد، العامة في بغداد، ص ٣٦١.

وكانت غرف البيت مربعة الشكل متجاورة متلاصقة مشرفة على صحن الدار الفسيح المتصل في بعض الأحيان بدھليز يؤدي إلى باب خارجي للبيت أو عدة أبواب داخلية تؤدي إلى غرف خاصة أو درج إلى أعلى حيث الطابق الثاني أو السطح الخاص بالمنزل، وهذا في حالة البيت الكبير الحجم^(١).

أما عن بناء هذه الدور فكان من الطين والآجر والجص والخشب والحديد، وكانت مواد البناء هذه مكلفة في بعض الأحيان خاصة في بغداد^(٢)، أما في البصرة على سبيل المثال كانت هذه المواد رخيصة^(٣)، وهذا يدل على أن العاصمة كانت أكثر غلاء من المدن الأصغر في أغلب الأحيان.

والسبب السابق من تكلفة مواد البناء جعل من بغداد الأشهر في تجارة العقار وتأجيرده، وهذه كانت تجارة مربحة لأصحابها، لكن في العهد السلجوقي على سبيل المثال كانت تجارة العقار تعاني من الضريبة المعروفة بالعقار وهي ضريبة فرضت على أصحاب العقارات ومالكها بدفع أموال للحكومة عن هذه العقارات وغالبًا ما كانت ضريبة مرتفعة ومجحفة^(٤).

أما عن أماكن البناء أو الأحياء، فقد كانت أحياء الفقراء تدل على بؤس حالتهم، وبطبيعة الحال ليس كل العامة على وتيرة واحدة، فقد كان متوسطي الحال يسكنون في دور أكثر تجهيزًا وجمالًا واتساعًا، وبالتالي ظهر على الأحياء التي سكنوها أنها لا بأس بها من التنظيم، وهو العكس في أحياء الفقراء والمعدمين، فقد كانت البيوت متلاصقة ليس بينها فاصل أو سور^(٥)، فمنطقة الكباش والأسد في بغداد كانت عبارة عن بيوت تشبه الأكواخ في المناطق الزراعية وإذا قام الشخص المار في الشارع برفع رأسه ربما يرى كل من في البيت^(٦).

وكانت أزقة الأحياء ضيقة ومتعرجة، يعاني من يسكن فيها من الوحول خاصة في فصل الشتاء، إذ كانت ميازيب الصرف في هذه البيوت تصب في الأزقة أو التراب والعفار في فصل

(١) نفس المرجع السابق، ص ٣٥٨.

(٢) الراجحي، الحياة الاجتماعية في بغداد، ص ٢٥٨.

(٣) ريهان نجدي، عامة البصرة، ص ٢٢٧.

(٤) كانت ضريبة العقار من ضمن الضرائب المقررة في العصر السلجوقي خاصة؛ انظر حوادث عام ٥٢٦هـ؛

ابن الجوزي، المنتظم، ج ١٧، ص ٣٢٠.

(٥) فهمي سعد، العامة في بغداد، ص ٣٦٠.

(٦) نفس المرجع السابق، ص ٣٦٠.

الصيف، خاصة مع عدم وجود تهوية مناسبة في هذه البيوت الصغيرة ما يجعلها عرضة للأمراض والأوبئة^(١).

هذا بالطبع ليس شاملاً فئات متوسطة وعاشت على الكفاف، فقد كانت بيوتهم مثلاً أوسع وبها وسائل تبريد في الصيف عن طريق الخيش المبلول، أو وسائل تهوية مناسبة يتمتع الجالس فيها بالهواء الرطب ليلاً^(٢).

وكانت بعض البيوت تجهز ببئر ماء، خاصة البيوت الكبيرة، ومنها من امتلك بئراً نظيفاً جعلهم يستغنون عن السقيا من السقاة المارين في الشوارع، أما بيوت الفقراء والمعدمون فلم يكونوا يمتلكون هذا البئر، واعتمدوا بشكل كلي على الساقى المار عليهم يومياً^(٣).

أما عن شبكة الصرف، فقد وجدت في المدن الكبرى شبكة صرف، لكنها كانت تتأثر بالكوارث الطبيعية خاصة السيول والفيضانات، ما يجعلها عرضة لطفح الفضلات البشرية التي قد تفيض في الشوارع وتدخل البيوت^(٤).

أما تجهيز البيوت فقد كان بسيطاً بالنسبة للفقراء، فقد اعتمد التجهيز على أثاث بسيط متكون من الحصائر والمخاد والجرار والكيزان والصواني والأواني الفخارية وأدوات الشرب كالأقداح والطاسات^(٥)، وغالباً ما كانت هذه التجهيزات بسيطة للغاية ومصنوعة من مواد رديئة وهذا ما لا نجده في بيوت الفئات المتوسطة مثل التجار أو الموظفين أو الجنود التي كانت التجهيزات أكثر جودة وأكثر جمالاً ودقة.

وكانت تلك البيوت بها وسائل للإضاءة نهاراً عن طريق الشبائيك أو فتحات خاصة كالكوّة من أجل دخول الضوء علوياً أو أفقياً على البيت أو ليلاً عن طريق الشموع والقناديل والسروج وهذا في بيوت الأغنياء والفقراء على السواء.

وعلى أي حال؛ كانت دور وبيوت العامة منعكسة على حياتهم اليومية التي كانت عبارة عن محاولة العيش بحد أدنى من الحياة الكريمة والتي كانت نادرة خاصة مع الأزمات الاقتصادية التي شهدتها العراق خلال تلك الفترة.

(١) نفسه، ص ٣٦١.

(٢) نفسه، ص ٣٦١.

(٣) الراجحي، الحياة الاجتماعية في بغداد، ص ٢٦٠.

(٤) انظر حوادث ٣٣٠ هـ قبيل العهد البويهي؛ ابن الجوزي، المنتظم، ج ١٤، ص ١٩.

(٥) الراجحي، الحياة الاجتماعية في بغداد، ص ٢٥٩.

الخاتمة

في نهاية هذه الدراسة ، والتي كانت تمس موضوع هام من مواضيع التاريخ الاسلامي العام ، وخاصة فيما يتعلق بالتاريخ الاجتماعي أو الشعبي للبلدان الاسلامية خلال العصور الوسطي وفي قلبها العراق بلا شك ، نخرج ببعض النتائج وسنوردها في هذه الخاتمة .

العراق في بعض الأحيان وتسلط العناصر غير العربية علي مقدرات الخلافة العباسية سواء من الديلم البويهيين أو الأتراك السلاجقة ، كان هذا العامل سببا رئيسيا كبيرا للأزمات الاقتصادية المتلاحقة التي ضربت العراق ، لقد كان التسلط البويهي ومن بعده السلجوقي مؤسسا لظهور الأزمات ، خاصة ما كان نتيجة لحكم هذين الدولتين وتسلطهما علي الخلافة العباسية الضعيفة .

التاريخ السياسي بلا شك مرتبطاً بالتاريخ الاقتصادي ، أو بالأحرى نقول كنتيجة لهذه الدراسة ، كان التاريخ الاقتصادي معبراً عن التاريخ السياسي وإنعكاسا له ؛ فسياسة الإقطاع البويهية ومن ثم السلجوقية كانت معبرة عن سياسة التسلط السياسي وداعمة له ، وهو ما برزت له الدراسة التي بين أيدينا فصلاً كاملاً يأمل الباحث أن يكون وضع هذه الفكرة ؛ ان الاقتصاد وجه آخر للسياسة .

لقد كانت سياسة الإقطاع وفلسفته التي بناها نظام الملك أحد أبرز الأوجه في تاريخ العراق خلال تلك الفترة ، سببا في ظهور الأزمات الاقتصادية وتحكم العسكر في السياسة كانت نتيجة لهذه السياسة الاقتصادية والتي عانت منها العراق خلال الفترة السلجوقية بالذات .

ظهور نتائج الإقطاع كانت معبرة في السياسة المالية في الأسواق وظهور موجات الغلاء ، وكثرة الضرائب الإقطاعية ، ومن ثم تدهور الزراعة والصناعة والتجارة ، والتعسف والجور في جباية الضرائب ومعاناة العامة في المأكّل والمشرب والملبس ، وظهور المجاعات وما صاحبها من مظاهر الفقر والجوع والشحادة والكديّة كما عبرت عنه فصول الدراسة بإستفاضة .

لقد كان التاريخ السياسي ووجه الآخر الاقتصادي سببا في جرّ الباحث للحديث عن التاريخ الاجتماعي ، والذي يراه انه من أكثر مجالات التاريخ المعبرة عن طبقات الشعب الفقيرة والتي ذكرها المؤرخون القدامي بحساسية شديدة في بعض الأحيان أو وصمهم بالغوغاء والسوقة والسفلة ، مما أدي إلي تهميشهم وتهميش دورهم في حركة التاريخ الاسلامي في العصور الوسطي ومن ثم العصور الحديثة والحالية كنتيجة لذلك .

لقد شمل التاريخ الاجتماعي فصلان من فصول الدراسة وهما الفصل الثالث والذي تحدث عن الظواهر الاجتماعية المصاحبة للأزمات ، فقد تناول الفتنة المذهبية كنتاج للأزمة أو معبرا لها أو فاعلا رئيسا في وجودها ، وعن ظاهرة العياريين والشطّار والتي يراها الباحث حركة " ثورية " في بعض الأحيان " تلقائية غوغائية " في معظم الأحيان ، وهذا ليس تناقضا ، فقد كانت هذه الحركة تنظم نفسها كثورة ، لكن يصاحبها بعض الغوغائية وهو ما تسبب في الأزمات وظهورها ، وهو ما ناقشه الباحث إستفاضة ، كما ناقش دور العلماء والفقهاء كطبقة هامة من طبقات المجتمع أثناء الأزمات ، وهو ما نجده في مبحث كامل مخصص لذلك .

لقد شمل أيضا التاريخ الاجتماعي في هذه الدراسة مظاهر الأزمة علي أكثر الطبقات فقرا ومعاناة وهي طبقة العامة ، والتي تناولها الباحث من خلال امرين : دخولهم ومرتباتهم ومهنتهم ، والثاني معيشتهم في المأكل والمشرب والملبس ونظافتهم ودورهم ومساكنهم ، وكيف كانوا يعانون في الأزمة .

لم تستثن الدراسة عامل الطبيعة ، والتي كانت لها كلمتها خلال تلك الفترة من الكوارث الطبيعية التي شملت الزلازل والفيضانات والسيول والبرد والأمطار العنيفة والجذب والقحط ، بل وحتى تأثير الظواهر الفلكية علي نفسية الناس وتفكيرهم ، لقد عني الباحث بهذه النقاط لما رآه من أهميتها وخصص فصلاً كاملاً له وهو الفصل الرابع ، ولقد كانت تلك التغطية هامة في رأي الباحث لأنها معبرة عن الأزمة وسببا كبيرا له في كثير من الأحيان .

ولم ينس الباحث نقطة في غاية الأهمية وهو مدي تعامل الدولة مع الكوارث الطبيعية ، سواء من الخلفاء أو الأمراء البويهيين والسلاجقة أو الدولة كمؤسسات ، بل ومن الأطباء والمهندسين والفقهاء والعلماء وهذه كانت جزء من نقطة دور العلماء في الأزمة المشار إليها سابقا .

يرجو الباحث أن تكون تلك الدراسة لبنة بسيطة في جدار التاريخ الحضاري والاجتماعي للتاريخ الاسلامي في العصور الوسطي آملاً من الله سبحانه وتعالى القبول والتوفيق والسداد والغفران ؛ والله من وراء القصد وهو يهدي السبيل ...

الملاحق

ملاحق الدراسة :

ملحق ١

٧٥/١ مسكويه	ثمانية أرطال بدرهم	٣٠٨ هـ
٢٧٧/٦ المنتظم	كر الحنطة ثمنه ١٢٠ ديناراً	٣٢٢ هـ
الصولي : أخبار ٦١	أربعة أرطال بدرهم	٣٢٧ هـ
٣١٨/٦ المنتظم	كر الدقيق ثمنه ١٣٠ ديناراً	٣٢٩ هـ
٣٢٦/٦ المنتظم	كر الحنطة ثمنه ٣١٦ ديناراً	٣٣٠ هـ
٣٣٥/٦ المنتظم	ثلاثة أرطال بدرهم (خشكار)	٣٣٢ هـ
ابن الأثير ٤٥٤/٨	رطل بدرهم وربيع	٣٣٤ هـ
ابن الأثير ٤٥٤/٨	خمسة أرطال بدرهم	٣٣٤ هـ
ابن الأثير ٥٢٨/٨	غلاء في الأسعار	٣٤٨ هـ
ابن الأثير ٥٣٣/٨	كر الحنطة بألف ومائتي درهم	٣٤٩ هـ
ابن الأثير ٥٣٣/٨	وكر الشعير بثمانمائة درهم	
٤٧/٧ المنتظم	كر الحنطة بتسعين ديناراً (وكاد الخبز بدم)	٣٥٨ هـ
٧٦/٧ المنتظم	كر الدقيق الحواري بمائة ونيف وسبعين ديناراً	٣٦٤ هـ
١٢١/٧ المنتظم	غلاء شديد وبجاعة	٣٧٣ هـ
١٣٢/٧ المنتظم	كارة (١٦٠٠) الدقيق الخشكار أكثر من تسعين درهماً	٣٧٦ هـ
١٣٦/٧ المنتظم	كارة الدقيق الخشكار ١٦٥ درهماً	٣٧٧ هـ
١٣٦/٧ المنتظم	كارة الدقيق الخشكار ٢٤٠ درهماً	٣٧٨ هـ
١٤٠/٧ المنتظم	كارة الدقيق ٦٠ درهماً	٣٨٢ هـ
١٧٠/٧ المنتظم	رطل الخبز بأربعين درهماً	٤٤٨ هـ
١٧١ ١٧٠/٨ المنتظم	كر الحنطة بتسعين ديناراً	٤٤٩ هـ
١٧٩/٨ المنتظم	غلاء شديد	٤٦٤ هـ
٢٧٣/٨ المنتظم	غلاء شديد	٤٩٣ هـ
ابن الأثير ٣٠١/١٠	كر الحنطة بسبعين ديناراً وربما زاد كثيرا في بعض الاوقات	٤٩٩ هـ
١٤٦/٩ المنتظم	غلاء شديد	٥٠٢ هـ
١٥٩/٩ المنتظم	كارة الحنطة بثمانية دنانير	٥١٧ هـ
٢٤٦/٩ المنتظم	كارة دقيق الشعير الخشكار بستة دنانير ونصف	٥٤٣ هـ
١٣٤/١٠ المنتظم	غلاء وقحط	٦٢٠ هـ
ابن الأثير ٤١٨/١٢	غلاء	٦٢١ هـ
ابن الأثير ٤٢٤/١٢	غلاء	٦٣٥ هـ
ابن الفوطي ١١٣، ١٠٩	غلاء شديد	٦٤٦ هـ
ابن الفوطي ٢٣٢	غلاء	٦٥٦ هـ
ابن الفوطي ٣٢٢	غلاء شديد	

أسعار الخبز والدقيق في العراق إبان الأزمات الاقتصادية ، نقلا عن كتاب الخبز في الحضارة الاسلامية ، ص ١٣٢

ملحق ٢

الخلفاء العباسيون المعاصرين للفترة البويهية والسلجوقية :

الفترة البويهية :

- المستكفي بالله (٣٣٣هـ / ٩٤٤م)
- المطيع لله بن المقتدر (٣٣٤هـ / ٩٤٥م)
- الطائع لله بن المطيع (٣٦٣هـ / ٩٧٤م)
- القادر بالله بن المقتدر (٣٨١هـ / ٩٩١م)
- القائم بأمر الله بن القادر (٤٢٢هـ / ١٠٣١م)
- المقتدي بأمر الله بن القائم (٤٦٧هـ / ١٠٧٤م)

الفترة السلجوقية :

- المستظهر بالله (٤٨٧هـ / ١٠٩٤م)
- المسترشد بالله بن المستظهر (٥١٢هـ / ١١١٨م)
- الراشد بالله بن المسترشد (٥٢٩هـ / ١١٣٤م)
- المقتفي لأمر الله بن المستظهر (٥٣٢هـ / ١١٣٧م)
- المستضيء بالله (٥٥٦هـ / ١١٧٠م)
- الناصر لدين الله بن المستجد (٥٧٥هـ / ١١٧٩م)

ملحق ٣

المصدر	عدد الدراهم في الدينار	السنة
قدامة - من ١٤٤، الصابي من ٣٦ ومن ٢٢٧	١٥/١٤	حوالي نهاية القرن الثالث
التنخمي - نشوار ج ٨ من ٢٦	١٥	٣٠٠ م ٩١٢/٥
الصابي - وزراء من ٨٠ - ١	١٥	٣٠٢ م ٩١٤/٥
مسكوكه - ج ١ من ٧١	١٤ و ٢/١	٣٠٧ م ٩١٩/٥
الصابي - من ٨٩	١١ و ٤/٣	٣١٠ م ٩٢٢/٥
مسكوكه - ج ١ من ١٤٦	١٢	٣١٢ م ٩٢٤/٥
قدامة - الحراج من ٢٣٩	١٥	٣١٥ م ٩٢٧/٥
مسكوكه - ج ١ من ١٦٥	١٦	٣١٥ م ٩٢٧/٥
م.ن. - ج ١ من ٢٧٣ - ٤	١٤	٣٢١ م ٩٣٣/٥
مسكوكه - ج ٢ من ١٣١	١٠	٣٣٠ م ٩٤١/٥
ابن الأثير - ج ٨ من ٢٨٨ - ٩	١٣ (للدنار الأبري)	٣٣٠ م ٩٤١/٥
الصولي - أعبار الراضي من ٢٣٤	١١	٣٣١ م ٩٤٢/٥
مسكوكه - ج ٢ من ٥٤	١٥	٣٣٢ م ٩٤٣/٥
ابن الجوزي - المتظم ج ٨ من ٣١	١٤	٣٤٥ م ٩٥٦/٥
ابن حوقل - من ٢١٨	١٥	٣٥٨ م ٩٦٨/٥
الهمداني (تكملة) من ٢٥٩	١٤	٣٦٤ م ٩٧٥/٥
الصابي - التاريخ من ٣٩٥	٢٠	٣٩٠ م ٩٩٩/٥
الصابي - من ٤٦٨	٢٥ (للدنار الصابي)	٣٩٢ م ١٠٠١/٥
الصابي - من ٤٨٤	٤٠ (للدنار القاساني)	٣٩٣ م ١٠٠٢/٥

أسعار الصرف في العراق خلال الفترة البويهية

نقلا عن كتاب تاريخ العراق الاقتصادي ، ص ٢٤٥

ملحق ٤

رواتب بعض الموظفين والجند في الفترة البويهية

السنة	الدخل دينار في الشهر
٣١٥ هـ / ٩٢٧ م	١٠٠
٢٧٩ - ٢٨٩ هـ / ٨٩٢ م	٥٠٠
٩٠١ م - ٩٦١ هـ / ٣٥٠ م	١٣,٣٣٤
٩٦٣ هـ / ٣٥٢ م	-
٤٤٧ هـ / ١٠٥٥ م	٦٠

الدوري ، تاريخ العراق الاقتصادي ، ص ٢٨٠.

السنة	دينار في الشهر
{ ٢٩٦ - ٣٠٤ هـ	١٢,٥
٩٠٨ - ٩١٦ م	٤,١٦
٣٠٤ هـ / ٩١٦ م	٤,٧٥
٣٠٤ هـ / ٩١٦ م	٤١,٦٦
٣١٧ هـ / ٩٢٩ م	٦
٣١٧ هـ / ٩٢٩ م	

الدوري ، تاريخ العراق الاقتصادي ، ص ٢٨١.

ملحق هـ

جانب من المصادرات لبعض رجال الدولة خلال الفترة البويهية

٨٨ ص	٤٠,٠٠٠ دينار	القهرمانة علم	٣٣٤ هـ
١٨٥ ص	٥٠٠,٠٠٠ دينار	علي أبو مخلد	٣٥٠ هـ
١٨٦ ص	٣٠٠,٠٠٠ دينار	المباس بن الحسين الشيرازي	٣٥٠ هـ
١٨٦ ص	٣٠٠,٠٠٠ دينار	أبو الفرج كاتب ديوان الخراج	٣٥٠ هـ
٢٦٣ ص	٣,٠٠٠,٠٠٠ درهم	أبو الفضل الشيرازي	٣٥٩ هـ
٣١٣ ص	١٠٠,٠٠٠ درهم	محمد بن أحمد الجرجاني	٣٦٠ هـ
٣٥٨ ص	١٠٠,٠٠٠ درهم	ابن السراج	٣٦٤ هـ
١٩٨ ص	٢,٠٠٠,٠٠٠ درهم	الوزير أبو نصر ساهر	٣٨١ هـ

نقلا عن : الدوري ، تاريخ العراق الاقتصادي ، ص ٣٠١

قائمة المصادر والمراجع

* القرآن الكريم

أولاً: المصادر العربية:

- (١) ابن الأثير ؛ (أبي الحسن علي بن أبي الكرم) :
الكامل في التاريخ، مراجعة محمد يوسف الدقاق، دار الكتب العلمية،
بيروت، لبنان، ١٤٠٧ هـ / ١٩٨٧ م .
- (٢) آبادي؛ (محمد شمس الحق العظيم)
:عون المعبود في شرح سنن أبي دلوود، ج ١، دار الفكر للطباعة والنشر،
بيروت، ١٤١٥ هـ / ١٩٩٥ م .
- (٣) ابن أبي أصيبعة (أحمد بن القاسم الخزرجي)
:عيون الأنباء في طبقات الأطباء، نشره أوجست ميللر، ج ١، القاهرة،
١٢٩٩ هـ .
- (٤) ابن أبي الدنيا؛ (أبي بكر عبد الله بن محمد)
:كتاب الجوع، تحقيق محمد خير رمضان يوسف، دار ابن حزم، بيروت،
لبنان، ٢٠٠٠ م .
- (٥) الأزدي؛ (محمد بن أحمد بن المطهر)
:حكاية أبي القاسم البغدادي، نشر مكتبة هيلبرج، ألمانيا، ١٩٠٢ .
- (٦) للبنداري ؛ (الفتح بن علي بن محمد)
:إنشاء عماد الدين محمد بن محمد الكاتب الأصفهاني ، تاريخ دولة آل
سلجوق ، نشر شركة طبع الكتب العربية ، مصر ، ١٣١٨ هـ / ١٩٠٠ م .
- (٧) البغدادي؛ (محمد بن الحسن بن الكاتب)
:كتاب الطبيب، نشر دار الكتاب الجديد، دمشق، ١٩٦٤ م .

- ٨) البلوي؛ (أبي محمد عبد الله بن محمد المدني)
سيرة أحمد بن طولون، تحقيق محمد علي كرد، الهيئة العامة لقصور الثقافة،
القاهرة، ٢٠٠٣ م.
- ٩) ابن تغري بردي؛ (جمال الدين أبي المحاسن)
النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، ج ٤، نشر وزارة الثقافة، مصر،
١٣٦٣ هـ / ١٩٦٣ م.
- ١٠) التتوخي؛ (أبي علي المحسن بن علي)
نشواز المحاضرة وأخبار المذاكرة، تحقيق عبود الشالجي، ج ٣، دار
صادر، بيروت، لبنان، ١٩٩٥ م.
- ١١) التوحيد؛ (أبي حيان علي بن محمد)
الرسالة البغدادية، تحقيق عبود الشالجي، منشورات المطبع، بغداد، ١٩٩٧ م.
- ١٢) التميمي؛ (محمد بن أحمد بن تميم)، كتاب الملحن
تحقيق يحيى وهيب الجبوري، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثالثة،
١٤٢٧ هـ / ٢٠٠٧ م.
- ١٣) ابن جبير؛ (أبو الحسين محمد بن أحمد)
رحلة ابن جبير، دار صادر، بيروت، ب ت.
- ١٤) ابن جماعة الشافعي الحموي
نصوص في الإقطاع، المكتبة الشاملة، ب ت.
- ١٥) ابن الجوزي؛ (أبي الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد)
- تلييس إيليس، نشر دار القلم، بيروت، لبنان، ب ت.
- شذور العقود في تاريخ العهود، تحقيق أحمد عبد الكريم نجيب، نشر
مركز نجيبويه للمخطوطات ١٤٢٧ هـ / ٢٠٠٦ م.

- القرامطة، نشر وتحقيق محمد الصباغ، المكتب الإسلامي، دمشق،
١٩٨١م

- مناقب بغداد، مطبعة دار السلام، ١٣٤٢هـ .

- المنتظم في تاريخ الملوك والأمم، ج ١٤، ج ١٥، ج ١٦، ج ١٧، ج ١٨،
تحقيق محمد عبد القادر عطا ومصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب
العلمية، بيروت، لبنان، ١٤١٢هـ، ١٩٩٢م.

(١٦) أبو حامد الغزالي؛

التبر المسبوك في نصيحة الملوك، تحقيق محمد أحمد دمج، بيروت، لبنان،
١٩٨٧م.

- فضائح الباطنية، تحقيق عبد الرحمن بدوي، مؤسسة دار الكتب

الثقافية، الكويت، ب.ت.

(١٧) ابن حوقل النصيب؛ (أبي القاسم)

صورة الأرض، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، ١٩٩٢م.

(١٨) ابن حيان؛ (أبو مروان حيان بن خلف بن حسين)

المقتبس من أنباء أهل الأندلس، نشر وتحقيق م أنطونيا، باريس، ١٩٣٧م .

(١٩) ابن خرداذبة؛ (أبي القاسم عبيد الله بن عبد الله)

الممالك والممالك، مطبعة بريل، طبعة لندن، إنجلترا، ١٨٨٩م.

(٢٠) الخطيب البغدادي؛ (أحمد بن علي بن ثابت)

- تاريخ مدينة السلام، تحقيق بشار عواد معروف، المجلد الأول، دار

الغرب الإسلامي، بيروت، ط ١، ٢٠٠١م .

- التطفيل (حكايات الطفيليين وأخبارهم ونوادر كلامهم وأشعارهم)، تحقيق

بسام عبد الوهاب الجاهي، دار ابن حزم للنشر، ب.ت.

- (٢١) ابن خلدون؛ (أبو زيد عبد الرحمن بن محمد)
تاريخ المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن
الأكبر (تاريخ ابن خلدون)، مراجعة خليل شحادة وسهيل زكار، ج ٣، دار
الفكر، بيروت، ١٤٢١هـ / ٢٠٠٠م.
- (٢٢) الخوارزمي؛ (محمد بن أحمد بن يوسف)
مفاتيح العلوم، تحقيق إبراهيم الأبياري، دار الكتاب العربي، بيروت،
١٩٨٩م.
- (٢٣) الذهبي؛ (محمد بن أحمد بن عثمان)
سير أعلام النبلاء، ج ٢٠، مؤسسة الرسالة، طبعة ٢٠٠٤م.
- العبر في خبر من خبر، تحقيق محمد السعيد بسيوني، ج ٢، دار
الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٩٨٥م.
- (٢٤) الرازي؛ (زين الدين أبو عبد الله محمد)
مختار الصحاح، تحقيق، يوسف الشيخ محمد، المكتبة العصرية، صيدا،
لبنان، ١٩٩٩م.
- (٢٥) ابن رسته؛ (أبي علي بن أحمد بن عمر)
الأعلاق النفيسة، مطبعة بريما، لندن، إنجلترا، ١٨٩٢م، ص ١٠٧.
- (٢٦) الرشيد ابن الزبير؛
الذخائر والتحف، تحقيق محمد حميد الله، مطبعة حكومة الكويت، الكويت،
١٩٥٩م.
- (٢٧) الروذراوي؛ (أبي شجاع محمد بن الحسين)

ذيل تجارب الأمم ، نشر دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ١٤٢٤ هـ /
٢٠٠٣ م.

- (٢٨) الزبيدي ؛ (محمد مرتضى الحسيني)
تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق حسين نصار، ج ١٢، مطبعة
حكومة الكويت، الكويت، ١٩٧٤ م.
- (٢٩) ابن الساعي ؛ (تاج الدين أبي طالب علي بن أنجب)
نساء للخلفاء والمسمى جهات الأئمة الخلفاء من الحرائر والإماء، تحقيق
مصطفى جواد، دار المعارف، مصر، د.ت.
- (٣٠) سبط بن الجوزي ؛ (شمس الدين أبي المظفر يوسف البغدادي)
مرآة الزمان في تأريخ الأعيان ، تحقيق جنان جليل محمد الهمودي ، الدار
الوطنية ، بغداد ، ١٩٩٠ م.
- (٣١) السلمي (أبو عبد الرحمن محمد بن الحسين)
الثقوة، تحقيق إحسان ذنون الثامري ومحمد عبد الله القنحات، دار الرازي،
عمان، الأردن، ٢٠٠٢ م.
- (٣٢) ابن سينا؛ (أبو علي الحسين بن الحسن)
القانون في الطب، وضع حواشيه محمد أمين الضناوي، ج ١، دار الكتب
العلمية، بيروت، لبنان، ١٩٩٩ م.
- (٣٣) السيوطي؛ (جلال الدين عبد الرحمن)
تاريخ الخلفاء، دار بن حزم، ط ١، بيروت، لبنان، ٢٠٠٣ م.
- (٣٤) الشاشي؛ (أبي بكر محمد بن أحمد)
حلية العلماء في معرفة مذاهب الفقهاء، تحقيق سعد عبد الفتاح، مكتبة
الباز، الرياض، السعودية، ١٩٩٨ م.

- (٣٥) الشيزري؛ (عبد الرحمن بن نصر)
نهاية الرتبة في طلب الحسبة، نشر الدكتور السيد الباز العريني، مطبعة
لجنة التأليف والترجمة، القاهرة، ١٣٦٥هـ / ١٩٤٦م.
- (٣٦) الأصفهاني؛ (أبي الفرج)
كتاب الأغاني، ج ٢، تحقيق إحسان عباس وإبراهيم السعافين ويكر عباس،
دار صادر، بيروت، ٢٠٠٢م.
- (٣٧) الصفدي؛ (صلاح الدين خليل بن أيبك)
الوافي بالوفيات، ج ١٠، تحقيق أحمد الأرناؤوط وتركلي مصطفى، دار
إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ١٤٢٠هـ / ٢٠٠٠م.
- (٣٨) الصولي؛ (محمد بن يحيى)
أخبار الراضي والمتقي لله، تحقيق ج هورث دن، دار المسيرة، بيروت،
لبنان، ١٩٧٩م.
- (٣٩) الطبري؛ (أبي جعفر محمد بن جرير)
تاريخ الرسل والملوك، ج ٩، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار
المعارف، مصر، ١٩٦٧م.
- (٤٠) عز الدين عبد العزيز بن عبد السلام
الفتن والبلايا والمحن والرزايا، تحقيق إياد خالد الطباع، دار الفكر المعاصر،
بيروت، ب ت.
- (٤١) عماد الدين الأصفهاني
البيستان الجامع لجميع تواريخ أهل الزمان، تحقيق عمر عبد السلام تدمري،
المكتبة العصرية، صيدا، لبنان، ١٤٢٣هـ / ٢٠٠٢م.
- (٤٢) ابن العمراني؛ (محمد بن علي بن محمد)

الإنباء في تاريخ الخلفاء، تحقيق قاسم السامرائي، دار الآفاق العربية،
القاهرة، ١٤١٩ هـ / ١٩٩٩ م.

(٤٣) أبو الفداء (عماد الدين إسماعيل)
المختصر في أخبار البشر، ج ٢، نشر المطبعة الحسينية المصرية، مصر،
ب ت .

(٤٤) ابن الفقيه؛ (أبو عبد الله أحمد بن محمد بن إسحاق)
مختصر البلدان، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٩٨٨ م.

(٤٥) الفيروزآبادي؛ (مجد الدين محمد بن يعقوب)
القاموس المحيط، دار الحديث، القاهرة، ٢٠٠٨ م.

(٤٦) أبي القاسم عبد الكريم القشيري
الرسالة القشيرية، ج ٢، تحقيق الإمام عبد الحليم محمود ومحمود بن
الشريف، دار المعارف، القاهرة، ب ت .

(٤٧) قدامة بن جعفر
الخراج وصناعة الكتابة، تحقيق محمد حسين الزبيدي، دار الرشيد للنشر،
للعراق، ١٩٨١ م.

(٤٨) القزويني؛ (زكريا بن محمد بن محمود)
آثار البلاد وأخبار العباد، دار صادر، بيروت، لبنان، ب ت .
(٤٩) القفطي؛ (جمال الدين بن الحسن)، أخبار العلماء بأخبار الحكماء،
تعليق إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ٢٠٠٥ م.

(٥٠) الماوردي؛
الأحكام السلطانية والولايات الدينية، تحقيق أحمد مبارك البغدادي، دار ابن
قتيبة، الكويت، ١٩٨٩ م.

- (٥١) المحاسبي؛ (أبي الحارث)
الوصايا، تحقيق عبد القادر احمد عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان،
١٩٨٦.
- (٥٢) الممعودي؛ (أبي الحسن بن علي)
(٥٣) مروج الذهب ومعادن الجوهر، ج٤، مراجعة كمال حسن مرعي،
المكتبة العصرية، صيدا، لبنان، ٢٠٠٥ م.
- (٥٤) المقدسي؛ (المطهر بن طاهر)
البدء والتاريخ، ج٦، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ب ت.
(٥٥) المقدسي:
أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٩١ م.
- (٥٦) المقرئ؛ (تقي الدين أحمد بن علي)
اتعاظ الحنفا بأخبار الأئمة الخلفاء، ج٢، تحقيق جمال الدين الشيال ومحمد
حلمي أحمد، نشر المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة، ١٩٩٦ م
- إغاثة الأمة بكشف الغمة، تحقيق كرم حلمي فرحات، عين للدراسات
والبحوث الإنسانية والاجتماعية، القاهرة، ٢٠٠٧ م .
- (٥٧) ابن كثير؛ (أبي الفداء إسماعيل)
البداية والنهاية ، تحقيق عبد القادر الأرناؤوط و بشار عواد معروف ،
الاجزاء ١٢ و ١٣ و ١٤ و ١٥ ، دار ابن كثير ، دمشق ، سوريا ، ١٤٣١ هـ
٢٠١٠ م /
- (٥٨) مسكويه؛ (أبي علي أحمد بن محمد بن يعقوب)
تجارب الأمم وتعاقب الهمم، ج٥، تحقيق سيد كسروي حسن، دار الكتب
العلمية ببيروت، لبنان، ١٤٢٤ هـ / ٢٠٠٢ م.
- (٥٩) ناصر خسرو علوي

سفر نامة، ترجمة يحيى الخشاب، الهيئة المصرية للكتاب، ص ١٩٩٣.

(٦٠) نظام الملك الطوسي

كتاب سياست نامه ، ترجمة يوسف بكار ، مكتبة الأسرة الأردنية ، عمان ،
الأردن ، ٢٠١٢ م.

(٦١) الهمذاني ؛ (أبي عبد الله أحمد بن محمد بن إسحق)

كتاب البلدان، تحقيق يوسف الهادي، عالم الكتب، بيروت، لبنان، الطبعة
الأولى، ١٩٩٦ م.

(٦٢) ياقوت الحموي ؛ (شهاب الدين أبي عبد الله)

معجم البلدان، مجلد ٣، دار صادر، بيروت، ب. ت.

(٦٣) اليعقوبي ؛ (أحمد بن أبي يعقوب ابن واضح)

كتاب البلدان، طبعة لندن، إنجلترا، ١٨٩٣ م.

(٦٤) أبي يعلى محمد بن الحسين الفراء الحنبلي

الأحكام السلطانية، تحقيق محمد حامد الفقي، دار للكتب العلمية، بيروت،

لبنان، ٢٠٠٠ م.

(٦٥) أبي يعلى ؛ (أبو الحسين محمد)

طبقات الحنابلة، ج ٢، مطبعة السنة المحمدية، القاهرة، ١٣٧٠ هـ.

(٦٦) أبي يوسف يعقوب بن إبراهيم

كتاب الخراج، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ١٩٧٩ م.

ثانياً: المراجع العربية:

(١) أحمد أمين

- الصعلكة والفتوة في الإسلام

مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، ٢٠١٢ م.

- ظهر الإسلام

- فجر الإسلام

مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، ٢٠١٣ م.

(٢) أحمد عدوان (دكتور)

- الحمدانيون

المنشأة العربية للنشر والتوزيع، ليبيا، ١٩٨١ م.

- موجز في تاريخ دويلات المشرق الاسلامي

دار عالم الكتب ، الرياض ، السعودية ، ١٤١٠ هـ / ١٩٩٠ م.

(٣) أحمد عيسى

تاريخ الليمارستانات في الإسلام

دار الزائد العربي، القاهرة، ١٩٨١ م.

(٤) إبراهيم القادر بوتشيش (دكتور)

أثر الإقطاع في تاريخ الأندلس السياسي في منتصف القرن الثالث الهجري
حتى ظهور الخلافة
منشورات عكاظ، الرباط، ب. ت.

(٥) إبراهيم علي طرخان (دكتور)

النظم الإقطاعية في الشرق الأوسط في العصور الوسطى
دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، القاهرة، ١٣٨٨ هـ / ١٩٦٨ م.

(٦) حسن منيمنة (دكتور)

تاريخ الدولة البويهية (مقاطعة فارس)

الدار الجامعية، ١٩٨٧ م

(٧) خالد عزام (دكتور)

موسوعة التاريخ الاسلامي (العصر العباسي)

دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ٢٠٠٩ م.

(٨) سولاف فيض الله حسن (دكتور)

دور الجواني والقهرمانات في دار الخلافة العباسية

مكتبة عدنان، بغداد، العراق، ٢٠١٣ م.

(٩) سيدة إسماعيل كاشف (دكتور)

أحمد بن طولون

المؤسسة المصرية العامة، القاهرة، ٢٠٠٠ م.

(١٠) ضيف الله يحيى الزهراني (دكتور)

النفقات وإداراتها في الدولة العباسية

مكتبة الطالب الجامعي، مكة المكرمة، ١٩٨٦ م.

- (١١) طه حسين (دكتور)
في الأديب الجاهلي
مطبعة فاروق، القاهرة، ١٣٥٢هـ / ١٩٣٣م،
- (١٢) عبد الرازق الحسني
العراق قديما وحديثا
مطبعة العرفان، صيدا، لبنان، ١٩٥٨م.
- (١٣) عبد الرحمن زكي (دكتور)
الفسطاط وضاحيتها العسكر والقطنان
لدار المصرية للتأليف والترجمة، القاهرة، ١٩٦٦.
- (١٤) عبد العزيز الدوري (دكتور)
تاريخ العراق الاقتصادي في القرن الرابع الهجري
مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ١٩٩٥م.
- (١٥) فاروق عمر فوزي (دكتور)
تاريخ النظم الإسلامية (دراسة لتطور المؤسسات المركزية في الدولة في
القرون الإسلامية الأولى)
دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ٢٠١٠م.
- (١٦) فهمي سعد (دكتور)
للعامة في بغداد خلال القرنين الثالث والرابع للهجرة
دار المنتخب للنشر، بيروت، لبنان، ١٩٩٣م.
- (١٧) مجمع اللغة العربية
المعجم الوسيط

مكتبة الشروق الدولية، ط ٤.

(١٨) محمد أحمد عبد المولي (دكتور)
العيارون والشطار للبغداد في التاريخ العباسي
مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، ١٩٩٠ م

(١٩) محمد الحسيني الشيرازي
عيد الغدير أعظم الأعياد في الاسلام
مؤسسة المجتبي، بيروت، لبنان، ١٤٢٣ هـ.

(٢٠) محمد الخضري بك
محاضرات تاريخ الأمم الاسلامية (الدولة العباسية)
تحقيق محمد العثماني، دار القلم، بيروت، لبنان، ١٤٠٦ هـ / ١٩٨٦ م

(٢١) محمد خميس الزوكة (دكتور)

الجغرافيا الاقتصادية

دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٠ م

(٢٢) محمد رجب النجار (دكتور)

الشطار والعيارين (حكايات في التراث العربي)

عالم المعرفة، الكويت، ١٩٨١ م.

(٢٣) محمد سهيل طقوش

- تاريخ السلاجقة في بلاد الشام

دار النفائس، بيروت، لبنان، الطبعة الثالثة، ١٤٣٠ هـ / ٢٠٠٩ م

- تاريخ الدولة العباسية، دار النفائس، الطبعة السابعة، بيروت، لبنان،

٢٠٠٩ م.

(٢٤) محمد شعبان أيوب

آخر أيام العباسيين

مؤسسة اقرأ للنشر ، القاهرة ، ٢٠١٣ م.

(٢٥) محمد صبري محسوب ومحمد إبراهيم أرياب

الأخطار والكوارث الطبيعية (الحدث والمواجهة)

دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٨٨ م.

(٢٦) محمد الطالبي

الدولة الأغلبية

تعريب المنجي الصيادي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٩٩٧ م.

(٢٧) محمد عبد الله عنان

- دولة الإسلام في الأندلس، ج ١، مكتبة الخانجي، القاهرة.

- دولة الإسلام في الأندلس (دويلات الطوائف)، مطبعة الخانجي، الطبعة

الرابعة، ١٩٩٧ م، القاهرة.

(٢٨) محمد عبد العظيم أبو النصر (دكتور)

- الأوقاف في بغداد في العصر العباسي الثاني

عين للدراسات الاجتماعية، ط ١، القاهرة، ٢٠٠٢ م.

- السلاجقة تاريخهم السياسي والعسكري

عين للدراسات الحضارية والتاريخية ، القاهرة ، ٢٠٠١ م.

(٢٩) محمد فريد وجدي (دكتور)

الإسلام في عصر العلم

دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ب ت.

(٣٠) محمد هيكال (دكتور)

مهارات إدارة الازمة والكوارث والمواقف الصعبة

الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٦م.

(٣١) محمود إسماعيل (دكتور)

سوسيولوجيا الفكر الإسلامي، ج ٢ ، ج ٦

سينا للنشر، الطبعة الثالثة، ٢٠٠٠م.

(٣٢) محمود شاكر

التاريخ الاسلامي (الدولة العباسية) ، ج ٢

المكتب الاسلامي ، دمشق ، ١٤٢١هـ / ٢٠٠٠م.

(٣٣) وفاء محمد علي (دكتور)

الخلافة العباسية في عهد تسلط البويهيين

المكتب الجامعي الحديث ، الاسكندرية ، ب ت.

ثالثا: الرسائل الجامعية:

(١) جيهان سعيد الراجحي :

الحياة الاجتماعية في بغداد من بداية القرن السادس حتى سقوط بغداد،

رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة أم

القرى، مكة المكرمة، السعودية، ٢٠٠٦م.

(٢) ريهان نجدي محروس إبراهيم :

عامة البصرة من منتصف القرن الثالث الهجري حتى سقوط الخلافة

العباسية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة طنطا، ١٤٢٨هـ / ٢٠٠٧م،

(٣) طه حسين عبد العال:

الكوارث الطبيعية في بلاد العراق وفارس إبان العصرين البويهى والسلجوقي،

رسالة دكتوراه غير منشورة، عين شمس، القاهرة، ٢٠١٠ م

(٤) مجدي سمير إبراهيم:

الدور الاجتماعي للشيعة في العراق في عصر سلاطين السلاجقة، رسالة

ماجستير غير منشورة، كلية دار العلوم، القاهرة، ١٤٢٨ هـ / ٢٠٠٧ م .

(٥) مريزن سعيد مريزن عسيري

الحياة العلمية في العراق في العصر السلجوقي، رسالة دكتوراه غير منشورة،

كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، السعودية،

١٤٠٥ هـ .

(٦) نادية عبد الصمد عبد الكريم مقلية:

دور العلماء في الحياة العامة في العراق خلال العصر السلجوقي، رسالة

دكتوراه غير منشورة، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، السعودية، ٢٠١٤ م.

رابعاً : الأبحاث والدوريات العلمية :

(١) أحلام فاضل عبود :

مدينة الحلة منذ تأسيسها حتي القرن للتاسع عشر ، مركز بابل للدراسات

الحضارية والتاريخية ، جامعة بابل ، العراق ، ٢٠١٠ .

(٢) إحسان صدقي العمة

الخبز في الحضارة العربية الإسلامية، حوليات كلية الآداب، حولية

١٢، جامعة الكويت، الكويت، ١٤١٢ هـ / ١٩٩٢ م

(٣) حسين محمد حسين الفقيه:

الشطّار والعيارين في الدولة العباسية، دورية كان التاريخية، العدد ١٥،
٢٠١٢م.

(٤) خالد يونس الخالدي:

الحرب الأهلية بين السنة والشيعة في العصر العباسي، الجامعة الإسلامية،
غزة، ٢٠٠٩.

(٥) سوسن بهجت يونس:

الأسواق في المشرق الإسلامي من عهد الرسول حتى نهاية العصر البويهي،
مجلة كلية العلوم الإسلامية، العدد ٤٢، ج ١ ن جامعة بغداد، العراق،
٢٠١٥.

(٦) طه حسين عوض هُذيل:

للعياويون وأثرهم في مدينة زبد من القرن الثامن إلى منتصف القرن التاسع
الهجريين، المجلة الأردنية للتاريخ والآثار، المجلد ٧، العدد ١، ٢٠١٣م.

(٧) عبد الكريم عز الدين صادق:

الدور الاجتماعي لمحتسب بغداد في العصر العباسي الأخير، مجلة كلية
الآداب، العدد ٩٧، جامعة بغداد، ب ت.

(٨) علي محمد سعد الحامسي:

مظاهر الحياة الاجتماعية في العصر السلجوقي (عصر السلاطين العظام)،
مجلة العلوم والدراسات الإنسانية (مجلة علمية محكمة)، العدد الأول، المجلد
الثاني، جامعة بنغازي، ليبيا، ٢٠١٤.

(٩) عمر فلاح عبد الجبار:

الوزير السلجوقي نظام الملك إصلاحاته الإدارية وإسهاماته الفكرية، مجلة
الجامعة العراقية، كلية الآداب، العدد ٢٨، العراق، ب ت.

- (١٠) مازن صباح الأعرجي:
الإقطاع العسكري وأثره على الأوضاع الاقتصادية في العراق بالعصر
السلجوقي، كلية التربية، الجامعة المستنصرية، بغداد، العراق.
- (١١) محمد بن عزيزان بن قميش العازمي:
مظاهر الحياة السياسية والعلمية والاقتصادية في القرن الرابع الهجري من
خلال أدب القاضي المحسن التتوخي، بحث منشور في جامعة مؤتة، الأردن،
٢٠٠٣م.
- (١٢) مصعب حمادي الزبيدي:
نظام الإقطاع العسكري نشأته وتطوره من العصر السلجوقي حتى العصر
المملوكي، مجلة كلية التربية، مجلد ١١، العدد ٣، الموصل، ٢٠١١م.
- (١٣) مها سعيد حميد :
الكوارث والأوبئة في الموصل خلال العصر العباسي بمجلة دراسات موصلية ،
العدد ٣٣ ، جامعة الموصل ، العراق ، ٢٠١١م .

خامسا - المراجع الاجنبية المترجمة :

- (١) آدم متر :
الحضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجري، ج ١، ترجمة محمد عبد
الهادي أبو زيد، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ب ت.
- (٢) جان موريس فييه:
أحوال النصارى في خلافة بني العباس، دار المشرق، بيروت، ١٩٩٠م،
- (٣) زيغرد هينكه

شمس العرب نسطع على الغرب، ترجمة فاروق بيضون وكمال دسوقي، دار

الجيل، بيروت، ١٩٩٣م

٤) كي ليسترنج :

بلدان الخلافة الشرقية، تعريب بشير فرنسيس وكوركيس عواد، مؤسسة

الرسالة، ب ب، ب ت .

٥) ميكال يان دي خويه:

القرامطة (نشأتهم، دولتهم، وعلاقاتهم بالفاطميين)، ترجمة وتحقيق حسني

زينه، دار ابن خلدون، بيروت، ١٩٧٨م .

٦) و. بارتولد:

تاريخ الترك في آسيا الوسطى، ترجمة أحمد السعيد سليمان، الهيئة المصرية

للكتاب، القاهرة، ١٩٩٦م.

٧) ولوم و. لامبرت وولاس لامبرت:

علم النفس الاجتماعي، ترجمة سلوى الملا ومراجعة محمد عثمان نجاتي،

دار الشروق، القاهرة، ١٩٩٣م .

سادسا -المراجع الاجنبية:

1) larry.p.pedigo,Entomology and pest management , prentice

Hall.New Delhi,2002